# دَقَائِقُ الحَقَائِق

## قِسْمُ عِلْمِ المَنْطِقِ

تأليف

أبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي

(سيف الدين الآمدي)

(551 - 631 هـ - 1156 - 1233م)

ضبط وتصحيح

السيد فاضل علي الموسوي

النجف الأشرف

١-٢

BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشرون

# دقائق الحقائق

## قسم علم المنطق

**DAQĀ'IQ AL-ḤAQĀ'IQ** | **دقائق الحقائق**


**Author :** *Sayfuddin Ali ben Abi Ali Al-Amedy (D. 631 H.)* | **المؤلف :** سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي (ت ٦٣١ هـ)

**Editor :** *Al-Sayed Fadel Ali Al-Mousawi* | **المحقق :** السيد فاضل علي الموسوي

**Classification :** *Logic* | **التصنيف :** علم المنطق

**Year :** *1440 H. - 2019 A.D* | **سنة الطباعة :** ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م

**Pages:** *536 (2 Parts in 1Vol. )* | **عدد الصفحات :** ٥٣٦ (جزءان بمجلد)

**Size :** *17 × 24 cm* | **القياس :** ١٧ × ٢٤ cm

**Printed in :** *Lebanon* | **بلد الطباعة :** لبنان

**Edition :** *First edition* | **الطبعة :** الأولى



All Rights Reserved



BOOKS - PUBLISHER

Beirut-Lebanon | كتاب - ناشرون | بيروت - لبنان

Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout Street,
Katerji Building, First Floor, Beirut-Lebanon
Tel :+961 76 944 855-P.O.Box: 11- 374 Riyad Al-Soloh
E-mail: books.publisher@hotmail.com



جميع الحقوق محفوظة
2019 A. D. - 1440 H.



ISBN 978-2-7451-9428-2

# دقائق الحقائق

## قسم علم المنطق

تأليف

أبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي
(سيف الدين الآمدي)
(551 – 631 هـ = 1156 – 1233م)

ضبط وتصحيح

السيد فاضل علي الموسوي

النجف الأشرف

الجزء الأول

BOOKS - PUBLISHER
Beirut-Lebanon
كتاب - ناشرون | بيروت - لبنان

شبكة كتب الشيعة
shiabooks.net
mktba.net رابط بديل

# المجلد الأول

# من كتاب دقائق الحقائق

مصنف سيدنا ومولانا الإمام العالم، ملك العلماء، أوحد
الدين سيد الدنيا والدين، سلطان المتكلمين، سيد
الفضلاء، أفضل المتأخرين، أبي الحسن علي
ابن أبي علي الآمدي أطال الله عمره
كما جمل وجهه آمين.

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدّمة

الحمد لله الذي تعالى في شهُودِه ففاقَ نوَاظِر الأبصار، والصَّلاةُ والسَّلام على شَاهد مَشاهد حقيقته مُحمد النّبي في الجَهر والإسرار، وعلى أهل بيتِه شواهد الأقْدار، خُزّان عِلم العَزيز الجبّار.

قد يتأرجح العقل في عمليات تصدير المفاهيم للأفعال المترتبة على ما يكمن في حيثياتها، فيختلف ويتخلف في المواءمة حتى في الفكرة الواحدة نفسها، فَنُحَصّل على ما يتباين منها، لكن يبقى الاستفهام حول انعدام الاتساق.

كان ذلك المحور الذي سار في أُفُقه المتعقّلون، للحصول على نقطة الاتفاق، ومعيار التوافق، فقام بعضهم بتطبيع مبدأ الأعداد على الفكرة للوصول إلى ذلك المرتكز، وصياغة قوانين وموازين على أساس ما ينبغي سُمّي بالمنطق.

بدأ مع بداية التفكير الإنساني المنظّم حينما قام الفيلسوف الإغريقي أرسطو طاليس (384 - 322ق.م) بتهذيب مسائله وفصوله، ووضع المجموعة الأولى لملفاته، والتي عُرفت بـ (الأورغان أورغانون) ضمّت الكتب التالية: (كتاب المقولات - كتاب العبارة - كتاب التحليلات الأولى - كتاب التحليلات الثانية - كتاب الجدل - كتاب الفلسفة)، ويضاف إليها: (كتاب الخطابة - كتاب الشعر) وترجمت كتب أرسطو في المنطق إلى العربية في القرن الثاني الهجري، وقيل في القرن الأول، من قبل النقلة السريان وأشهرهم إسحاق بن حنين (ت 950م) وهو الذي ترجم كتاب المقولات.

ثم جاءت محاولة فرفريوس من أهالي مدينة صور الساحلية الواقعة في جنوب لبنان (233 - 304ق.م) حينما وضع كتابه (إيساغوجي) وهي كلمة يونانية تعني

(المدخل) وهو الاسم الثاني لهذا الكتاب؛ لأنه يبحث في الكليّات الخمس، ونقله إلى العربية أبو عثمان الدمشقي في القرن التاسع الميلادي، واختصره أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري (ت 663هـ = 1264م) وكتبت عليه العديد من الشروح والحواشي المختلفة، ثمّ جالينوس (ت سنة 160م) الذي أضاف الشكل الرابع إلى الأشكال الثلاثة، وما كتب عليه من شروح، كان أهمها كتاب الشكوك لأبي زكريا الرازي، وكذا الحال عند فلاسفة الإسلام، حيث وضع العديد منهم الكتب والمؤلفات القيّمة، كأبي نصر الفارابي (ت 950م) المُلَقّب بـ (المعلم الثاني)، والشيخ الرئيس ابن سينا، والقطب الرازي، والخواجة نصير الدين الطوسي، والقاضي أبي الثناء الأرموي، والعلامة الأخضري، والعلامة الحلي، والسيّد الشريف الجرجاني، وكثيرين غيرهم.

فحدث تطور كبير في موضوعاته، بعد أن توافرت الرؤوس الثمانية، فكان علماً مستقلاً بذاته.

**إن قلت:** إن كانت موضوعات علم المنطق موازين عقليّة، فلِمَ الاختلاف؟

**قلنا:** يمكن جواب ذلك بمستويين:

**المستوى الأول:** اختلاف الرؤى في بيان وشرح تلك القواعد، لا يعني تناقضها، بل تجري المحاولات المتعدّدة لإيصال تطبيقاتها إلى الأذهان، وهو ما يُعرف بالشروح والحواشي على تلك القواعد.

**المستوى الثاني:** العقل البشري في حركة تطويريّة مستمرة، فنحتاج إلى قواعد جديدة تتوافق والمرحلة المعاصرة له.

وما نقرّض له هو إحدى تلك المحاولات، جاءت في القرن الخامس الهجري، وضعها الفيلسوف المتكلم سيف الدين الآمدي (551 - 631هـ) تحت عنوان "دقائق الحقائق"، قال في مقدّمتها (فسألني من تعيّن إجابته، وتحتّمت عليّ تلبيته، جمع كتاب جامع لدقائق الحقائق من العلوم الثلاثة، وهي المنطقيّة، والطبيعيّة، والإلهيّة)، لكني لم أعثر إلا على ما يحتوي المباحث المنطقيّة، تناول فيها مباحث

التصورات والتصديقات والبرهان، بالبحث والتدقيق والتحقيق لآراء العلماء، مع مناقشة أقوالهم في المسائل المختلفة، بعد أن قسّمها إلى فنون ومقالات، ثمّ المقالات إلى فصول.

# المنهج المتبع في التحقيق

1- هـذه المخطوطـة موجـودة فـي خـزائن جامعـة برنـستون الأميركيـة، وهـي مـن المخطوطات الجميلة، التي ما زالت تحافظ على رونقها، تظهر عليها بعض عوامل الزمن من الرطوبة، إلا أنها لم تؤثر على أصل المخطوطة، والنسخة غير مؤرخة، لكن الشيء اللافت للنظر أن المخطوطة عُرضت على المؤلف، وقُرئت عليه في حياته من قِبل الخطاط، كما تشير بعض الصفحات، كما في الصفحة 195ب، و198أ، عدد صفحات الكتاب 495 صفحة، هناك سبع ورقات فارغة في بداية المخطوطة وتسع ورقات فارغة في نهايتها، وكانت قليلة السقط، كتبت بالمداد الأسود الذي يتلاشى إلى البني، ذات حجم خط صغير نسبياً، وكانت نهاية بعض الأسطر منها يكمله على السطر بعد فراغ في الحاشية، تحتوي كل صفحة على23 سطراً، أما الجلد فهو باللون البني.

2- بعد كتابة المخطوطة، تم ضبط النص وتصحيحه.

3- إضافة علامات التنقيط.

4- كل ما بين [ ] فهو إضافة من المحقق.

وفي ختام هذا التقريض، أقدم شكري وامتناني إلى الأخ الشيخ عمار التميمي، والشيخ إبراهيم فائق البصري، على كل ما بذلاه لإخراج هذا الكتاب إلى النور، كما أشكر كل من ساهم في ذلك، وأدعو الباحثين والمحققين، للالتفات إلى تراث الأمة الإسلامية، القابع على رفوف المكتبات، في شتى فنون المعرفة الإنسانيّة، ملتمساً من المولى سبحانه تعالى أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح. والحمد لله أولاً وآخراً.

**فاضل علي الموسوي**

**النجف الأشرف**

**الأول من محرّم الحرام 1440هـ**

# نبذة عن حياة المؤلف

## سيف الدين الآمدي 551 - 631هـ/ 1156 - 1233م

علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الأصولي المتكلِّم الفقيه، سيف الدين أبو الحسن الآمدي، الحنبلي ثم الشافعي.

ولد بآمد (في ديار بكر) سنة إحدى وخمسين وخمسمائة، وقرأ بها القرآن، وتعلّم، وكان حنبلي المذهب فصار شافعياً أصولياً منطقياً جدلياً خلافياً، وكان حسن الأخلاق، سليم الصدر، كثير البكاء، رقيق القلب.

ارتحل إلى بغداد، فتفقّه على أبي الفتح بن المنّي الحنبلي، وسمع من ابن شاتيل، وصحب أبا القاسم بن فضلان الشافعي، وأخذ عنه الخلاف.

ثم تعرض لاتهام الفقهاء له بسبب ميله إلى العلوم العقلية، فانتقل سنة 592هـ إلى مصر وبقي فيها مدرساً بالجامع الظافري بالقاهرة، وصنّف فيها كتباً، وقد تعرض فيها أيضاً إلى محنة أخرى، حيث نُسِب إليه فساد العقيدة لغلوه في الفلسفة، وكتبوا فيه محضراً يتضمن ذلك، ووضعوا فيه خطوطهم بما يستباح به الدم، فطلبوا من بعضهم أن يوافقهم فكتب:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه ... فالقوم أعداء له وخصوم

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبغضاً إنّه لدميم

ثم انتقل إلى حماة، وكانت ملوك بني أيوب كالمعظَّم والكامل يكرمونه وإن كانوا لا يحبونه كثيراً، وقد فوض إليه المعظَّم تدريس العزيزية، وانتقل إلى الشام، فاشتغل بالفلسفة والمنطق والكلام، ومهر في هذه العلوم، فلما ولي الأشرف دمشق عزله عنها ونادى بالمدارس ألا يشتغل أحد بغير التفسير والحديث والفقه، ومن اشتغل بعلوم الأوائل نفيته، فأقام الشيخ سيف الدين بمنزله إلى أن توفي بدمشق في صفر، ودفن بتربته في سفح قاسيون وله ثمانون عاماً.

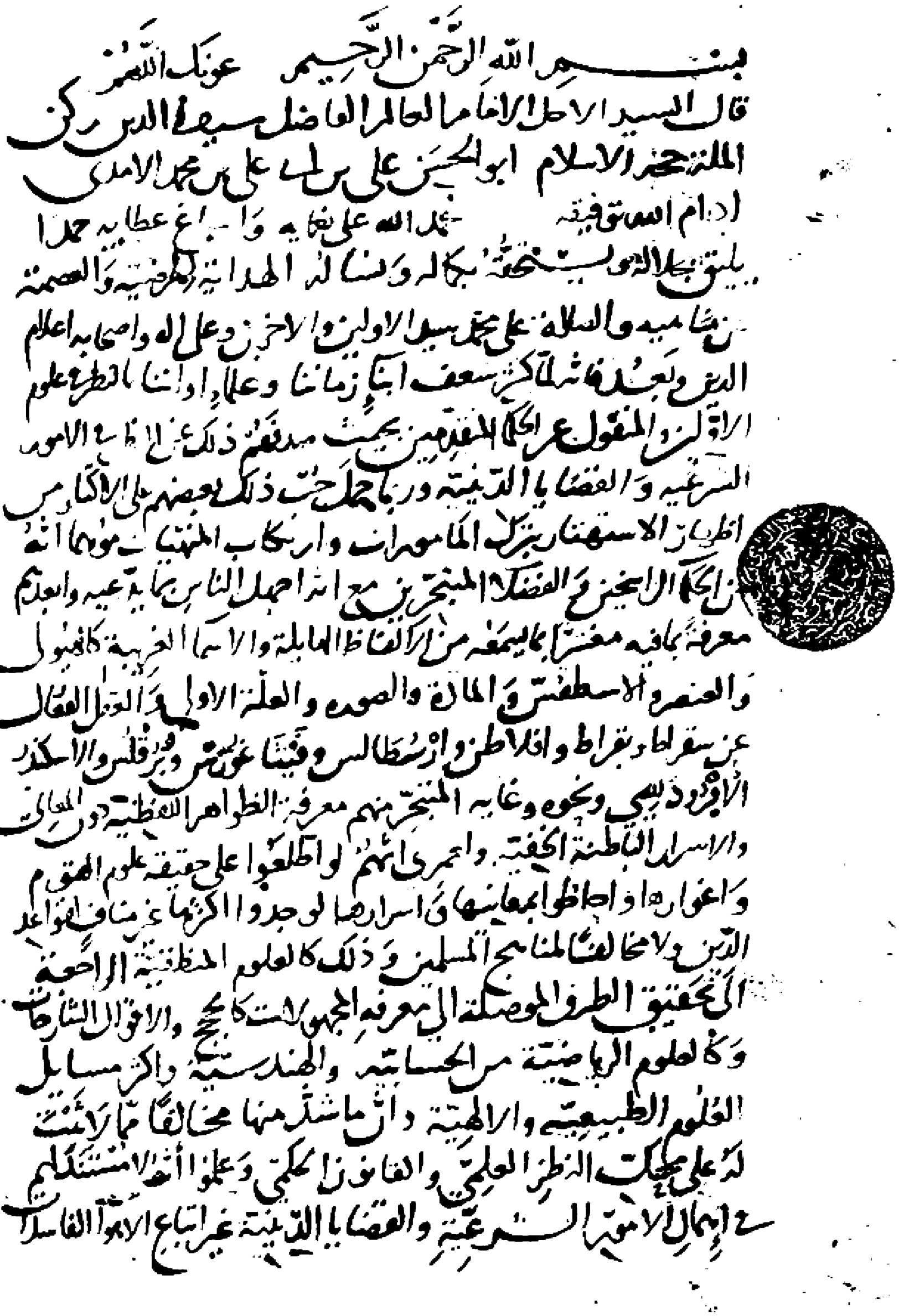
ويحكى أن الشيخ عز الدّين بن عبد السلام قال: ما سمعت أحداً يُلقِي الدَّرس أحسن منه، كأَنَّه يُخاطب، وإذا غيّر لفظاً من الوسيط كان لفظه أمسَّ بالمعنى من لفظ صاحبه، وأنه قال: ما علمنا قواعد البحث إلا من سيف الدين الآمدي، وأنه قال: لو ورد على الإسلام متزندق يشكك ما تعين لمناظرته غير الآمدي؛ لاجتماع أهليَّة ذلك فيه.

ويحكى أن الآمدي رأى في منامه حجَّة الإسلام الغزاليّ في تابوت وكشف عن وجهه وقبّله، فلما انتبه أراد أن يحفظ شيئاً من كلامه فحفظ "الْمستصفى" في أيام يسيرة، وكان يعقد مجلسا للمناظرة.

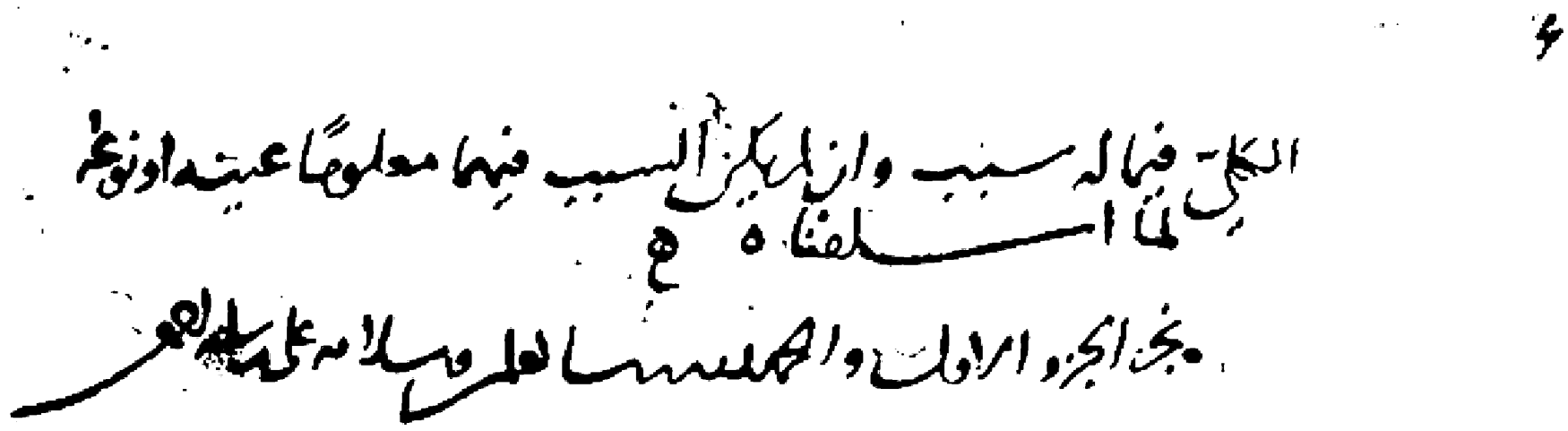
ألّف الآمدي نحو عشرين كتاباً، منها: الإحكام في أُصول الأَحكام (مطبوع في أربعة أجزاء)، واختصره في كتاب سماه منتهى السول في علم الأصول (مطبوع)، أبكار الأفكار في علم الكلام، غاية المرام في علم الكلام (مطبوع)، لب الألباب، دقائق الحقائق وهو هذا الكتاب، المبين في شرح معاني الحكماء والمتكلمين، وله طريقة في الخلاف، ومختصر في الخلاف أيضاً، والمنتهى، ومنائح القرائح، وشرح جدل الشريف، وتعليقة حسنة.

ولمن أراد الاطلاع أكثر على حياة الشيخ الآمدي ينظر في ذلك، البداية والنهاية، لابن كثير، ج13، ص164. موسوعة طبقات الفقهاء، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، ج7، 158. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين السبكي، ج8، ص306.

# نماذج من صور المخطوط



الصفحة الأولى من المخطوطة



الصفحة الأخيرة من المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

# مقدمة المؤلف

عونك اللهم...

قال السيد الأجل، الإمام العالم الفاضل سيف الدين ركن الملة، حجة الإسلام أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي أدام الله توفيقه.

نحمد الله على نعمائه، وإسباغ عطائه، حمداً يليق بجلاله، ويستحقه بكماله، ونسأله الهداية المرضية، والعصمة عن مناهيه، والصلاة على محمد سيد الأوّلين والآخرين وعلى آله وأصحابه أعلام الدين.

**وبعد...**

فإنه لما كثر شغف أبناء زماننا، وعلماء أواننا، بالنظر في علوم الأوّلين، والمنقول عن الحكماء المتقدمين، بحيث صدفَهُم عن النظر في الأمور الشرعية والقضايا الدينية، وربما حمل ذلك بعضهم على الإكثار من إظهار الاستهتار بترك المأمورات وارتكاب المنهيات، موهماً أنه من الحكماء الراسخين والفضلاء المتبحرين، مع أنه أجهل الناس بما يدعيه، وأبعدهم معرفة بما فيه، مغتراً بما يسمعه من الألفاظ الهائلة، والأسماء الغريبة كـ (الهيولى) و(العنصر) و(الأسطقس) و(المادة) و(الصورة) و(العلة الأولى) و(العقل الفعّال) عن سقراط، وبقراط، وأفلاطن، وأرسطالس، وفيثاغورس، وبرقلس، والإسكندر الأفروديسي ونحوه، وغاية المتبحر منهم معرفة الظواهر اللفظية دون المعاني والأسرار الباطنة الخفية.

ولَعَمري أنهم لو اطلعوا على حقيقة علوم القوم وأغوارها، وأحاطوا بمعانيها وأسرارها، لوجدوا أكثرها غير منافٍ لقواعد الدين، ولا مخالفٍ لمناهج المسلمين،

كـ (العلوم المنطقية) الراجعة إلى تحقيق الطرق الموصلة إلى معرفة المجهولات كـ (الحجج) و(الأقوال الشارحة)، وكـ (العلوم الرياضية) من الحسابية، والهندسية، وأكثر مسائل العلوم الطبيعية والإلهية، وأن ما شذ منها خلاف ما رأيت له على محك النظر العلمي، والقانون الحكمي، وعلموا أنه لا مستند لهم في إهمال الأمور الشرعية والقضايا الدينية، غير اتباع الأمور الفاسدات، والميل إلى مظان الرخص والإباحات، فسألني من تعينت إجابته، وتحتّمت عليّ تلبيته، جمع كتاب جامع لدقائق الحقائق من العلوم الثلاثة، وهي المنطقية، والطبيعية، والإلهية، كاشف لأغوارها، مبين لعوارها، منبه على دقائقها، معرّف لحقائقها، فسارعت لدعوته، مجيباً لإشارته، مع كثرة الموانع، وغلبة القواطع، إلى وضع هذا الكتاب، وترتيب هذا العجاب، وأودعته ما حصلته من غوامض الأسرار، ونتائج الأفكار، في مباحثاتي ومطارحاتي، وأشرت فيه إلى الكشف عن واقع زلات المتقدمين، والإبانة عن مواضع تحريفات المحرفين في كل موضع أمكن على حسبه، وأتيتُ فيه بالعجب العجاب، ولباب الألباب، متجنباً الإسهاب وغَثِّ الإطناب، على وجه لا شذَّ عنه شيء من أفكار الأوّلين، ولا عزب عنه بحث من مباحث المتأخرين، وسلكتُ في ترتيبه قانون الأوّلين من النظر في العلم المنطقي أولاً، ثم في العلم الطبيعي ثانياً، ثم في العلم الإلهي في ما بعده ثالثاً، وهو المسؤول أن يعصمنا من الزلل والخلل، وأن يوفقنا للصواب في القول والعمل، إنه أرجى مسؤول وأقرب مأمول.

# في العلم الأول

# وهو المنطق

ويشتمل على مقدمتين، وتسعة مقالات.

## المقدمة الأولى: في بيان حصر العلوم، ولزوم تقديم النظر في المنطق منها

**نقول:** طلب التحصيل إما ليس بحاصل، ومعرفة ما ليس بمعروف، وإمّا ما وجوده منوط بقدرنا، أو ما لا تعلقه له في جانب وجوده بنا، كما مثل الأول يسمى البحث عنه (فلسفة عملية) كعلم السياسة والأخلاق ونحوهما، وغاية النفس في ذلك معرفة الخير للعمل به، والشر لاجتنابه، تتمّةً للنظام، وتكملة لصلاح حال الأنام، إلا أن يكون عارفة به فقط، وتفصيل ذلك وتحقيقه في الأكثر موكول إلى الملكوتيين المشرعين من الأنبياء والمرسلين، وما مثل الثاني فيسمى البحث عنه (فلسفة نظرية)، وهو إما أن يكون المبحوث عنه مقصوداً في نفسه، أو لا يكون مقصوداً في نفسه بل لغيره، فإن كان مقصوداً في نفسه، فإما أن يكون مجرداً عن المادة مطلقاً، أو أنه لا تجرد له عنها، وإن كان غير مجرد عنها، فإما أن يكون غير مجرد عنها في التصور والوجود الخارجي، أو هو مجرد عنها في التصور لا في الوجود الخارجي، ولا يتصور أن يكون غير مجرد عنها في التصور وهو مجرد عنها في الوجود الخارجي.

فالبحث عن الأول إنما هو في العلم الإلهي، وعن الثاني في العلم الطبيعي، وعن الثالث في العلم الرياضي.

وغاية النفس في البحث عن هذه العلوم الثلاثة أن تكون عالمة بالمبحوث عنه فقط، تحصيلاً للسعادة الأبدية، بنيل ما لها من الكمال الممكن لها، وإن كان غير

مقصود في نفسه، فهو العلم المنطقي إذ الفطرة مما لا تنتقل بتحصيل مطلوبات هذه العلوم الثلاثة، ومسائلها في حق الأكثر دون العلم المنطقي كما سنبينه، فلا جَرم أن كان النظر فيه واجباً أولاً.

# المقدمة الثانية: في بيان وجه الحاجة إلى المنطق، وغايته، وتحقيق موضوع مسائله

**نقول:** إن كل شيء هو في نفسه ذات، وله وجود، وسواء كان محسوساً، أو غير محسوس، كما ستعرفه في ما بعد، فالحاجة ماسة إلى تحصيله في العقل على ما هو عليه مكملاً للنفس الإنسانية، وطلباً للسعادة الأبدية، فهو إن نظر إلى وجوده في ذاته الخارجي عن العقل، فإن كان محسوساً سمي وجوده وجوداً عينياً، ومن أطلق ذلك على غير المحسوس ولم يرد به غير أن له وجوداً في ذاته، فلا مشاحّة معه في التسمية، وإن كان بالنظر إلى الوضع متوسعاً، وإن نظر إلى وجوده في العقل قيل له الوجود العقلي والأثر النفسانيّ، وهذان الوجودان حقيقيان - أي لا يختلفان باختلاف الأعصار والأمم - ولا بالنظر إلى الاصطلاحات وأنواع الاختلافات، لكن الوجود العقلي المعبّر عنه بالأثر النفساني، من حيث إن شعور النفس بالوجود الخارجي ليس إلا بوساطته، وبسبب مطابقته قد يسمى (دالاً)، والوجود الخارجي (مدلولاً)، وكما أن الحاجة داعية إلى التحصيل في العقل لمن ليس بمتحصل، فهي داعية إلى تعريف ما حصل منه في العقل لمن لا تحصّل له عنده، لحصول المشاركة والاستكمال بالمعاونة، فقد لا يستقل الواحد بنفسه في تحصيل معارفه دون معين ومساعد له من نوعه، فلم يكن بُدّ من أشياء يُدَلّ بها على ما في الضمير، ولم يكن ذلك أحق من أن يكون فعلاً، ومن الفعل تصويتاً، لا سيما وهو مما لا استقرار له بعدما استغنى عنه بحصول مقصود الإفهام، ولا فيه ضرر الازدحام، فلما كان نوع الإنسان قد خصّ في تصويته بالعناية الإلهية بتقطيع الحروف، واختلاف وقوعها في حالة تركيبها وإفرادها، كان من مقتضى عناية المبدأ الأول بنوع الإنسان نفسه ما اختلف من رقوم الأصوات المقطعة، وأشكالها المختلفة، أمارات دالة على ما في الضمير من المعاني على اختلافها، إما بطريق التوقيف والوحي منه إلى

واحد أو جماعة، أو بإلهامهم وبعث دواعيهم، أو داعية بعضهم إلى وضع ذلك مع نفسه، وتعميمه ذلك لغيره، على طول الزمان بالإشارة والتكرار، لفعل الوالدين بالولد الرضيع، وكتعريف الأخرس لما في ضميره بالإشارة، لكن هذه إنما ينتفع بها من كان من الحاضرين المستمعين دون المعدومين والغائبين، وكان أيضاً من مقتضى العناية وضع ما به يحصل مصلحة الشركة في حق المعدوم والغائب أيضاً، وذلك إنما يتم بما يتصور له قرار في نفسه ودوام، وأخف ما يكون ذلك ما هو متعلق بالفعل الاختياري، فلذلك وضع لكل مقطع من مقاطع الصوت شكل آخر من الكتابة يكون دالاً عليه، إما بطريق التوقيف، أو الإلهام كما سبق في اللفظ، وبما تألّف منها على ما تألف من المقاطع، فكانت الكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على ما في النفس من الصور والمعاني، وإن كان لا يحصل إلا مع تطاول الزمان، وكثرة الذرية والتكرار، كتعلم الأعجمي بالعربية، والعربي بالعجمية، فقد لا يفتقر في كون رقوم الكتابات دالة على ما تألف من الألفاظ إلى أكثر من معرفة محاذاة البسائط منها للبسيط من المقاطع اللفظية، وذلك شيء يسير، ولهذا لم يكن اللفظ والكتابة داليّن على ما في النفس معاً دلالة أوّلية من غير توسّط أحدهما.

**قال أفضل المتأخرين**: ولذلك أيضاً كانت الكتابة دالة على ما في النفس بتوسط اللفظ، ولم يكن اللفظ دالاً على ما في النفس بتوسط الكتابة، وإلا لكان ما يلحق المتعلم من المشقة في حفظ دلالات أشكال الكتابة على ما في النفس من الصور، لاحقة له في حفظ دلالات الألفاظ على أشكال الكتابة على اختلافها، إذ ليس ما أمكن من تطبيق حروف الكتابة على مقاطع اللفظ كما بيّناه بممكن في تطبيق اللفظ على الكتابة.

وعندي فيه نظر، فإنه ليس بممتنع أن يكون وضع الكتابة قبل اللفظ على نحو وضعها بعد اللفظ، فلن يكون شكل ما جعل من الكتابة الدالة على لفظ الإنسان هو بعينه دالاً على ما حصل في النفس من معنى الإنسان، وكذا في كل واحد على حسبه، وإذ ذاك، فلا مانع من محاذاة هذه البسائط من الكتابة

ببسائط المقاطع اللفظية، على نحو محاذاة المقاطع بها كما سلف، وذلك أيضاً شيء يسير.

والأقرب أن ذلك لم يكن إلا أن الغالب في الاستعمال ما كانت الحاجة إليه أمسّ، وذلك إنما هو دليل الضمير، والاستغناء عنه في حق الجميع، وربما وقع الاقتصار عليه في حق الأكثر، فكان من الواجب أن يكون ذلك ما هو الأخف الأسهل منهما في الإتيان به، والتعلم له، وذلك إنما هو اللفظ، فالكتابة دالة على النطق اللساني الدال على الأثر النفساني المطابق للوجود الخارجي، ولذلك قيل إن للشيء وجوداً في الأعيان - أي في الخارج من الأذهان - ووجوداً في العقل، ووجوداً في اللفظ، ووجوداً في الكتابة، لكن الوجودين الأوّلين حقيقيان كما تقدم، والآخرين فغير حقيقيين؛ لاختلافهما باختلاف الأعصار والأمم، إذ ليس ما وضع من الألفاظ والكتابة الدالة بين قوم بالتوقيف أو الاصطلاح، مما يجب على غيرهم متابعته، والمصير إليه، والجمود عليه، بل لو وقع الاصطلاح منهم على غير ذلك لقد كان ذلك في ما يرجع إلى التفاهم على نحو مصطلح الآخرين، كما وقع في الشاهد، وليس أجل المقاصد من هذه الوجودات غير الوجود العقلي وهو الأثر النفساني، إذ هو كمال النفس الإنسانية، وبه حصول السعادة الأبدية كما سبق، فعلى هذا مهما تحقق للوجود الخارجي وجود في العقل مطابق له يسمى إذ ذاك معلوماً، وإلا فمجهول.

المعلوم إما أن ينظر إليه في نفسه وخصوص معناه، أو في نسبته وقياسه إلى أمر خارج عنه، فحصول ما مثل الأول في العقل يسمى (علماً تصورياً)، وحصول ما مثل الثاني في العقل يسمى (علماً تصديقياً)، ولتكن البداية بتقديم النظر في العلم التصوري؛ لأنه الأول والأوّلي، والنظر في رسمه واسمه، وبيان أقسامه.

أما رسمه فهو عبارة عن حصول صورة مفرد ما في العقل، على وجه لا يتبعه حكم صدق أو كذب، ونعني بالصورة الحاصلة في العقل تمييزه في العقل عمّا سواه، كان ذلك التمييز بالذاتيات أو بالعرضيات، وسواء كان ذلك المفرد المتميز

في العقل وجوداً أو عدماً، وقولنا على وجه لا يتبعه حكم صدق أو كذب احترازاً عن النسب الخبرية الواقعة بين المفردات، فإنها تزيد على كل واحد من المفردين، وهي مفردة غير مركبة، والعمل بها لا يسمى تصورياً وإنما يسمى هذا النوع من العلم (تصورياً) نظراً إلى الاشتقاق من الصورة الحاصلة في النفس، وهذا الاشتقاق وإن كان ممكناً من الصورة الحاصلة في النفس من النسبة الخبرية، مع تسمية العلم بها تصديقاً، فإنما كان ذلك نظراً إلى أخصّ صفاتها كما يأتي ذكره تمييزاً بين القسمين، وأما أقسامه فهو إما أن يكون حصوله في العقل عند كمال آلة الإدراك غير مفتقر إلى مبدأ يعرفه أو هو مفتقر، فالأول يسمى فطرياً والثاني نظرياً، وإنما انقسم إلى فطري ونظري؛ لأنه إما أن يكون كل تصور فطرياً أو كل تصور نظرياً، أو البعض فطري والبعض نظري، لا سبيل إلى الأول إذ هو خلاف ما نجده في أنفسنا في أكثر التصورات وحصول علم فطري للإنسان وهو لا يشعر به محال، ولا سبيل إلى الثاني وإلا أفضى إلى التسلسل أو الدور وهو محال، فلم يبق إلا القسم الثالث وهو أن يكون البعض فطرياً والبعض نظرياً، قال بعض المتأخرين وعندي أن شيئاً من التصورات غير مكتسب لوجهين، الأول أن المطلوب إن لم يكن مشعوراً به استحال طلبه؛ لأن ما لا يشعر به البتة يستحيل أن تصير النفس طالبة له، وإن كان مشعوراً به استحال طلبه؛ لأن تحصيل الحاصل محال.

**قال فإن قلت:** هو مشعور به من وجه دون وجه.

**قلت:** فالوجه المشعور به غير ما هو غير مشعور به، والأول لا يمكن طلبه لحصوله، والثاني لا يمكن؛ لأنه غير مشعور به مطلقاً.

**الثاني:** إن تعريف الماهية إما أن يكون نفسها، أو بما يكون داخلاً فيها، وإما أن يكون خارجاً عنها، أو بما يتركب من الأخيرين.

أما تعريفها بنفسها فمحال؛ لأن المعرَّف معلوم قبل المعرِّف، فلو عرَّفنا الشيء بنفسه لزم تقدم العلم به على العلم به وهو محال، وأما تعريفها بالأمور الداخلة فيها فمحال؛ لأن تعريفها إما أن يكون بمجموع تلك الأمور وهو باطل؛ لأنها نفس ذلك

المجموع، فتعريفها بذلك المجموع تعريف الشيء بنفسه وهو محال، أو ببعض أجزائها وهو محال؛ لأن تعريف الماهية المركبة لا يمكن إلا بواسطة أجزائها، ولو كان جزء الماهية معرِّفاً لها لكان ذلك الجزء معرِّفاً لنفسه وهو محال ولسائر الأجزاء وذلك يفضي إلى كون الشيء معرِّفاً لما كان خارجاً عنه، وذلك هو القسم الثالث وهو محال؛ لأن الماهيات المختلفة يجوز اشتراكها في لازم واحد، وإذا كان كذلك فالوصف الخارجي لا يفيد تعريف ماهية، إلا إذا عرف أن ذلك الموصوف هو الموصوف به دون ما عداه، ولكن العلم بهذا يتوقف على تصور ذلك الموصوف وعلى تصوّر كل ما عداه وذلك محال، أما الأول فلأنه يلزم منه الدور، وأما الثاني فلأنه يقتضي تقدم تصور الماهيات التي لا نهاية لها على سبيل التفصيل، وأما تعريفها بما يتركب من الداخل والخارج فبطلان ما تركب من الأقسام يقتضي بطلانه.

**قال:** ولا يقال فنحن نجد النفس طالبة لتصور ماهية الملك والروح، فما قولك فيه؟

**لأنَّا نقول:** ذلك إما طلب تفسير اللفظ، أو طلب البرهان على وجود المتصور، وكلاهما تصديق.

وهذا منه تساهل في التحقيق، أما ما ذكره من الوجه الأول فهو لازم عليه في العمل التصديقي وهو العلم بالنسبة الخبرية الواقعة بين التصورين، مع اعترافه واعتراف جميع العقلاء بأنها قد تكون مكتسبة، فما هو جواب له في التصديق هو جوابه في التصور.

**فإن قيل:** المفرد لا يمكن أن يكون معلوماً من وجه، دون وجه وإلا كان مركباً، ولا يمكن أن يتوصل من معلومه إلى مجهوله، بخلاف التصديق إذ يمكن أن يتوصل من معرفة ما جهل من النسبة التصديقية بما عرف من طرفيها.

**فنقول:** النسبة التصديقية الواقعة بين الطرفين الزائدة على كل واحد منهما، إما أن يكون العلم بها تصوراً أو تصديقاً، فإن كان تصوراً فقد بطل القول بأن التصور

مطلقاً لا يكون مكتسباً، إذ هي مفتقرة إلى الاكتساب، والتوصل إليها بطرفيها وإن كان تصديقاً، فالطرفان خارجان عنها، وعند ذلك فإذا جاز تعريف التصديق بما هو خارج عنه جاز تعريف التصور بما هو خارج عنه، كيف وما من قضية تصديقية إلا وهي متوقفة في التصديق بها على تصور مفرديها، وسواء كانت بديهية أو نظرية، وعلى هذا فإن كان التصديق إنما يصح اكتسابه من طرفيه، فما من قضية إلا وهي مكتسبة، وقد قيل إن من التصديقات ما ليس بمكتسب وهو خلف.

**فإن قيل:** العلم بالنسبة أيضاً علم تصوري، والعلم التصديقي إنما هو مجموع العلم بالمفردين، والنسبة الحاصلة بينهما، واكتساب العلم بهذه الجملة حاصل بمفرداتها، فيلزمه أن يكون كل علم تصديقي مكتسباً، ولا يكون منه ما هو بديهي ضروري.

إن كل علم تصديقي على تفسيره لا يتم إلا بمعرفة مفرداته، وقد سلم أنه ليس كل علم تصديقي مكتسباً.

**وقوله:** في الوجه الثاني (إنه لا يمكن [أن] تُعرَّف الماهية بمجموع الأمور الداخلة فيها) فإن ذلك المجموع هو نفسها الماهية، وفيه تعريف الشيء.

فنقول: الذاتيات الداخلة في الماهية إما ينظر إليها من حيث هي ذلك المجموع، أو ينظر إلى كل واحد واحد من آحادها على سبيل الاستقصاء، ولا يخفى أن النظر إلى كل واحد واحد غير النظر إلى المجتمع من الآحاد، ولا يلزم من كون المجتمع من الآحاد هو الماهية، أن يكون كل واحد واحد هو الماهية، وعند ذلك فلا يلزم من امتناع التعريف بالأول امتناع التعريف بالثاني، إذ العلم بالمجموع غير العلم بكل واحد واحد من آحاد المجموع، وعلى هذا فالتعريف بهذا الطريق هو التعريف بالحدّ الحقيقي التام.

**قوله:** وإن كان التعريف ببعض أجزاء الجملة فهو محال، كذلك قوله لأن المُعرِّف للجملة مُعرِّف لأجزائها، فيلزم أن يكون مُعرِّفاً لنفسه ولا لغيره من الأجزاء

وهما محالان.

**فنقول:** إنما يلزم أن يكون الجزء والمعرف للماهية معرفاً لنفسه [إذ] لو كان معنى كونه معرفاً للماهية يلزم منه تعريف جملة أجزائها وليس كذلك، بل معنى كون الجزء معرفاً للجملة أنه مع معرفته في نفسه وتميزه بذاته عما سواه يميز الذاتي العام من الماهية، ويفصله إلى أنواعه، وتمييزه للذاتي العام لا يوجب أن يكون مميزاً لنفسه، وإذا كان مميزاً بنفسه ومميزاً للذاتي العام فقد حصلت معرفة الماهية المطلوبة، إذ لا خروج لها عنهما أي الذاتي العام والخاص.

وحاصل هذا التعريف يرجع إلى الحد الناقص، ثم لِمَ لا يجوز أن يكون لماهية معرفة بما هو خارج عنها، ويكون التعريف على طريق الرسم؟

**قوله:** لأن الماهيات المختلفة يجوز اشتراكها في لازم واحد، وعند ذلك فالوصف الخارجي لا يفيد تعريف ماهية إلا إذا عرف أن ذلك الموصوف هو الموصوف دون ما عداه مُسلّم، ولكن لِمَ قال إن توقف هذا العلم على تصور الموصوف محال؟

**قوله:** لأنه يُفضي إلى الدور، إنما يلزم ذلك أن لو توقف اتصاف الماهية بالوصف الخارجي على تصورها من حيث هي معرفة بالوصف وليس كذلك، بل توقفها على تعريف الوصف الخارجي من جهة ما هي ماهية مخصوصة إما إنسان أو فرس أو غير ذلك، وتوقف الوصف عليها في معرفة كونه وصفاً لها من جهة كونها ماهية ما، وكونها ماهية ما أعمّ من كونها ماهية مخصوصة، فإذن الماهية المتوقفة على معرفة الوصف الخارجي غير الماهية التي توقف عليها الوصف في معرفة كونه وصفاً لها فلا دور.

ثم وإن سلّمنا أنه دور، ولكن لِمَ قال إن توقفه على تصور كل ما عداه محال؟

**قوله:** لأن ذلك يفضي إلى تقدير تصور جميع الماهيات التي لا نهاية لها على سبيل التفصيل وهو محال، إنما يلزم أن لو كان ما هو قسيم الماهية المعرفة غير

متناه، وأما إذا كان متناهياً وقد عُلم بالاستقراء التام فلا، فلِمَ قال إن كل ماهية معرفة فأعداد قسيمها غير متناه؟ ولا يخفى أن ذلك غير بديهي، والنظري فلا بد من إقامة الدليل عليه، وعلى هذا فقد وضح بطلان ما ذكره امتناع التعريف بالخارج والداخل، كيف وأن كل عاقل يجد من نفسه أنه جاهل بحقائق كثير من المفردات، ويجد نفسه طالبة لمعرفتها في نفسها دون معرفة نسبتها إلى غيرها، أو نسبة غيرها إليها، وليس ذلك جهلاً بتصديق بل بتصور.

ثم إن ما ذكره من التقسيم لازم عليه في العلم التصديقي، مع اعترافه أنه قد يكون مكتسباً وذلك أن لقائل أن يقول لو كان العلم التصديقي مكتسباً فتعريفه إما بنفسه، أو مما هو داخل فيه، أو مما هو خارج عنه، أو مما هو داخل فيه وخارج عنه، وما أدرك من الإلزامات على كل قسم فهو بعينه لازم هاهنا، فما هو جوابه عنها في التصديق هو جوابه عنها في التصور، وأما النظر في التصديق فعلى نسق النظر في التصور أيضاً أما رسمه فهو عبارة عن حكم العقل بنسبة بين تصورين على وجه يكون مفيدا ولا تبالي كانت إيجاباً أو سلباً وليس هو نفس العلم بكل واحد من المفردين أو أحدهما وإلا كان التصديق حاصلاً عند حصول العلم بالمفردات نفسها مع قطع النظر عن النسب الواجبة لها وهو محال، فإن من فهم معنى الجسم وفهم معنى الأسود أو الأبيض مثلاً لا يصح القول بكون ما حصل عنده موصوفاً بالصدق ولا الكذب أصلاً حتى تسبب أحدهما إلى الآخر بوجه من وجوه النسب ولذلك سمي تصديقياً، واسم التصديق وإن كان في الحقيقة لفعل المصدق وهو مصدر صدق يصدق فإطلاقه على هذا العلم ليس إلا بطريق الاشتقاق من الصدق العارض للنسبة، واختصاص ذلك بالتعريف لهذا العلم دون مقابله من الكذب، وإن كان مما يتصور أن عليها وليس إلا لاختصاص الصدق بجهة التقدم والشرف فعلى هذا كل تصديق فلا بد من تقدم التصور عليه ولا ينعكس، ولا يلزم على ما ذكرناه تصديقنا بأن المجهول غير مجزوم بنفيه ولا إثباته من حيث إن المجهول أحد مفردي القضية وهو غير متصور، وإلا كان معلوماً لا مجهولاً، لأنا نقول المجهول من حيث إنه مجهول متصور أنه مجهول، قال بعض المتأخرين: وأقل ما يكون

التصديق عن ثلاثة تصورات وهي المحكوم عليه والمحكوم به ونفس الحكم أي النسبة الواجبة بينهما، والعلم التصديقي هو العلم بالمجموع فلا يخفى أن هذه الدعوى غير بديهية، والنظري لا بد من الدلالة عليه إذ أمكن أن يقال إن مسمى التصديق ليس إلا مجرد العلم بالنسبة الواقعة بين المفردين، وإن الصدق والكذب إنما هو صفة النسبة لا صفة المجموع.

نعم، غايته أن النسبة بين المفردين لا تحقق لها دون المفردين، ولا يوجب ذلك دخولهما في مسمى التصديق المتوقف عليهما؛ إذ الداخل في المسمى الشيء أخصّ مما يتوقف عليه الشيء، ولا يلزم من وجود الأعمّ وجود الأخصّ، وعلى هذا فأقل ما يكون التصديق عن تصورين، كقولنا: (العالم حادث) و(الله موجود)، وقد يتفق أن يكون التصديق عن ثلاثة تصورات لا بحكم اللزوم، بل بحكم الاتفاق كـ (الحكم بأن زيداً غلام لعمرٍ) وقد يكون أكثر من ذلك، وهو إما أن يكون في جانب حصوله في العقل غير مفتقر إلى مبدأ يتوقف عليه غير التصور لمفرداته عند كمال الإدراك، أو هو مفتقر، فما مثل الأول يسمى (فطرياً) وهو إما أن لا يفتقر إلى تذكير وتنبيه أو يفتقر، فما مثل الأول كـ (الحكم بأن الواحد أقل من الإثنين)، و(أن الجسم الواحد في آن واحد لا يكون في مكانين)، وإن افتقر فكـ (الحكم بكون الواحد نصف خمس العشرة)، فإنه غير متوقف على مبدأ يوصل إلى معرفته غير تصور مفرداته، وإن كان العاقل قد يغفل عن الحكم به حتى يتنبه أدنى تنبه، وما مثل الثاني يسمى (نظرياً)، وسواء كان حصول ذلك المبدأ له بديهياً كـ (الحكم بكون الأربعة زوجاً)، بتوسط الانقسام بمتساويين ونحوه، أو هو غير بديهي كـ (الحكم بتناهي الأبعاد)، وعلى العناصر بالكون والفساد ونحو ذلك، هذا ما يتعلق بالمعلوم، وليس الغرض هاهنا غير التحصيل لما ليس بحاصلٍ كما عُرف، وذلك إنما هو المجهول وهو لا محالة مقابل للمعلوم بقسميه، فكما أن العلم قد يكون بتصور وتصديق، فالجهل أيضاً قد يكون بما يصلح أن يكون معلوماً بجهة التصور أو التصديق كما في الجمل بمعنى النفس، والجمل بوجودها والتوصل بالسلوك الفكري إلى ما ليس بمحصّل إنما هو بالمحصل، إذ التوصّل بالمجهول إلى

المجهول من حيث هو مجهول محال، ولا بُدّ أن يكون سابقاً، وإلا فهو إما متأخر، أو معاً، لا جائز أن يكون متأخراً في المعرفة، وإلا كان ما يوصل إليه معلوماً وهو مجهول، ولا جائز أن يكون حصوله مع حصوله، إذ ليس تعريف أحد المعنيين بالآخر بأولى من العكس، والتعريف يجب أن يكون بما به يعرف الشيء لا بما معه يعرف، ومع سبقه لا بُدّ أن يكون مناسباً - أي بينه وبين المطلوب ارتباط - بحيث يمكن التوصل به إليه، أما في التصور فكما في الحيوان والناطق مثلاً بالنسبة إلى ما جهل من معنى الإنسان، لا بالنسبة إلى ما جهل من معنى العقل والهيولى، وأما في التصديق فلمعرفة كون العالم مؤلفاً، وأن كل مؤلف حادث بالنسبة إلى ما جهل من معنى كون العالم حادثاً ولولا ذلك وإلا كان كل معلوم سابق صالحاً أن يكون معرفاً لكل ما نفرض مجهولاً وليس كذلك، وليست هذه المعلومات أيضاً فما تستعمل بالتعريف دون تأليف وترتيب، وإلا كان فهم معنى الحيوان والناطق كل واحد على حدة مما يوصل إلى معرفة الإنسان، وكذا معرفة العالم والمؤلف والحادث من غير ترتيب، مما يوصل إلى معرفة كون العالم حادثاً وهو ممتنع، بل ولا يكفي أي ترتيب بتعدد أو تأليف اتفق بل لا بد من ترتيب مخصوص وتأليف مخصوص كما سنبينه.

وحيث كان ما هو الموصل لا يتم إلا من المعاني السابقة المناسبة والتأليف المخصوص كانت المعاني له كـ (المادة الخشبية) بالنسبة إلى السرير، والتأليف له لصورة السرير وهيئته بالنسبة إليه وكما أن فساد السرير قد يكون بفساد مادته تارة وبفساد صورته أخرى، وقد يكون بفسادهما معاً، وأنه لا يصح إلا بصحتهما، حتى إنه لا يكون السرير عن أي مادة اتفق، ولا صورة اتفق، فكذا هذا الطريق الموصل لا تكون صحته إلا بصحة المعاني والتأليف، وفساده بفسادهما، أو بفساد أحدهما، وعند ذلك فهو ينقسم بانقسام المطلوب، فما كان منه موصلاً إلى التصور سُمي (قولاً شارحاً) وما أوصل إلى التصديق سُمي (حجة) وأحدهما لا يوصل إلى ما يوصل الآخر إليه البتة، كما ستعرفه في ما بعد وليس هذا مما هو ثابت للإنسان في فطرته، وإنما ذلك له بانتزاع القضايا الغير محسوسة من المعاني المحسوسة بواسطة ما أوتيه من الحواس الظاهرة والباطنة، وكما أنه قد ينتزع منها قضايا أوّلية صادقة

غير مرتابٍ فيها، فقد تنتزع منها قضايا أخر إما صادقة في نفسها أو كاذبة، وربما توقف العقل عن الحكم فيها بتصديق أو تكذيب، وربما حكم فيها بنقيض الحق ولذلك كان كل واحد من القول الشارح والحجة منقسماً إلى التام اليقيني وإلى الناقص القائم مقام اليقيني من وجه، وإلى الفاسد والمغالطي الذي لا يفيد شيئاً البتة كما سيأتي إيضاح القول في ذلك، والفطرة الإنسانية غير كافية في معرفة هذه الأشياء على ما هي عليه في حق الأكثر إلا بطريق الاتفاق وإلا لما وقع بين العقلاء اختلاف، ولا الواحد في رايه تناقض، لا بُدّ من قانون علمّي يكون بمراعاته مشيراً إليها ومنبهاً عليها، وهو ما يعرف عن أي المواد والصور يكون التام الكامل اليقيني، من القول الشارح والحجة، وعن أي المواد والصور يكون المتوسط منها، وعن أي المواد والصور يكون المغالطي منهما، وذلك إنما هو المنطق، فغاية علم المنطق، ومنفعته، إنما هو تعريف أنه عن أي المواد والصور يكون تركيب طريق اكتساب العلم لمجهوليّ التصور والتصديق، على اختلاف أصنافها، على وجه تذعن العقول السليمة بتسليمه وقبوله، فنسبة هذا القانون إلى النطق النفساني كنسبة علم النحو إلى النطق اللساني، لكن ربما وقع الاستغناء عن النحو بالفطرة العربية، ولا ينفع الاستغناء عن علم المنطق بالفطرة الإنسانية، إلا أن يكون ذلك إنساناً مؤيداً من الملكوت وقلما يتفق، بل ولست أقول إن تعلم هذا القانون مما لا يتفق معه الزلل، لكنه إنما يكون ذلك مع عدم بلوغ الكمال فيه حصول الملكة به، أو أنه مما وقع التقصير في استعماله، مع كون المستعمل له كاملاً متدرباً، إما لتهاون، أو غفلة وذهول، ثم وإن اتفق ذلك فنادرٌ بالنسبة إلى من لا إحاطة له به، كندرة الزيغ عن الكلام العربي في حق النحوي بالنسبة إلى غيره، وبه تتحقق منفعته.

وما منه هذا القانون فأمور بديهية مفتقرة إلى تذكير وتنبيه ونظرية مبادئها بديهية، وأمور اصطلاحية وذلك مما لا يتم إلا بالإشارة إليه من افتقار إلى قانون آخر مثل هذا القانون يتقدم عليه ولمّا كان صاحب علم المنطق إنما نظره في أحوال المعلومات الثانية لا من حيث هي جواهر أو أعراض أو غير ذلك من أنواعهما، فإن المتولي لبيان ذلك إنما هو صاحب صناعة أخرى، بل من حيث هي أشياء مطلقة

عرض لها أن تكون مهملة إلى تلك المجهولات أو معينة في ذلك لا على نحو جزئي بل على قانون كليّ كانت موضوع علم المنطق إذ موضوع كل علم هو ما يبحث في ذلك العلم عن أحواله العارضة لذاته لا في ذاته، سواء كان حصول ذلك الشيء الموضوع في العقل بديهياً كـ (موضوع العلم الكليّ) المتولّي لبيان مبادئ سائر العلوم الخبرية، أو نظرياً هو مسألة لموضوع علم آخر كـ (موضوع العلم الطبيعي) كما يأتي تعريفه في موضعه، فالاستقصاءات فالمعلومات الثانية المطلقة الكليّة من جهة ما عرض لها أن يكون موصلة إلى مطلوب ما هو موضوع علم المنطق، وما عنه البحث في الموضع من الأحوال العارضة له هي مسائلة، وتعريف الكامل والفاسد والمتوسط من الطرق الموصلة إلى المطلوبات غايته، وأما النظر في أحوال الألفاظ ودلالاتها على المعاني ومطابقتها لها فمن صناعة اللغويين وليس على المنطقي من حيث هو منطقي أن يبحث عن ذلك أصلاً، وهي وإن اتفق النظر في بعض صناعة المنطق عن أحوالها فليس ذلك لها إلا بالعرض؛ لضرورة أن المخاطبة والمحاورة في تعلمه لا يكون إلا بها، أما أن تكون هي موضوع علم المنطق كما ظن قوم فلا، ولهذا لو قدَّر بحث الإنسان مع نفسه أو قدَّر إمكان الاطلاع على ما في الضمير عند طلب المشاركة في التحصيل من غير محاورة ومخاطبة لكانت مستغنى عنها.

# المقالة الأولى

# في إيساغوجي

**وتشتمل على عشرة فصول:**

**الفصل الأول:** في أقسام دلالات اللفظ.

**الفصل الثاني:** في المفرد والمركب.

**الفصل الثالث:** في تحقيق قسمة المفرد إلى الاسم والكلمة والأداة.

**الفصل الرابع:** في تحقيق نسبة الأسماء إلى معانيها.

**الفصل الخامس:** في تحقيق قسمة المفرد إلى الكليّ والجزئي.

**الفصل السادس:** في قسمة الكليّ إلى الذاتي والعرضي.

**الفصل السابع:** في قسمة الذاتي إلى الجنس والنوع والفصل.

**الفصل الثامن:** في قسمة العرضي إلى الخاصة والعرض العام.

**الفصل التاسع:** في حصر الكليّات الخمس وتتبع ما قيل فيه.

**الفصل العاشر:** في بيان ما تشترك فيه الكليّات الخمس، وتفترق، وتحقيق ما قيل فيه.

# الفصل الأول

## في أقسام دلالات اللفظ

**نقول:** قد ثبت أن البحث المنطقي من حيث هو منطقي إنما هو في معاني الأقوال الشارحة والحجج، لكنه لما كان هذا القانون قد يستعصي على الطباع إلا بتعلم وتعليم، ولم يمكن ذلك إلا بالمخاطبة والمحاورة كما سبق، دعت الحاجة إلى النظر في أحوال الألفاظ من جهة دلالتها، وتحقيق أقسامها، ولما كانت معاني الأقوال الشارحة والحجج مؤلفة، ولها مفردات تكون ائتلافها منها، كانت الأقوال الدالة عليها أيضاً مؤلفة، وما يدل به على المفردات معانيها هي مفرداتها، ولن نتصور العلم بالمؤلف قبل حصول العلم بما منه التأليف، فلا جرم أن نقدم النظر في مفردات الألفاظ وأوضاعها، وتحقيق أقسامها أولاً، ولما كانت معرفة أقسام اللفظ مفردة ومركبة، وكليّة وجزئية، وغير ذلك من أقسامه، إنما يعرف بالنسبة إلى موضوعه، ولن نتصور ذلك قبل النظر في نفس الدلالة وأقسامها، لم يتسع الحال إلا لتقديمها.

**فنقول:** ما وقع مدلولاً للفظ - أي مفهوماً - إما نفس هوية موضوعه بالوضع الأصلي، أو العرف الاستعمالي، من غير تغيير، وإما جزء موضوعه، فما مثل الدلالة الأولى تسمى (دلالة المطابقة) لما فيه من وضع اللفظ على معناه من غير زيادة ولا نقصان، وهي كدلالة البيت على مجموع السقف والحامل له، وما مثل الدلالة الثانية تسمى (دلالة التضمن) وهي كدلالة البيت على ما هو داخل في معناه من السقف وحده، أو الحامل وحده، من حيث هو داخل في المدلول لا على وجه يكون اللفظ موضوعاً له وحده، فإنه إذ ذاك مطابق ودلالته عليه، إما بجهة الاشتراك أو التجوّز، وأقوى الدلالتين إنما هي المطابقة؛ لاستغنائها في فهم مدلولها عن توسط أمرٍ خارج غير معرفة الوضع، والاصطلاح في اللفظ المشار إليه على معناه، ولا كذلك في التضمن، فإن ما وقع مفهوماً منه متوقف على فهم كونه داخلاً في الموضوع

ومقوماً له، وليس من ضرورة فهم كون الشيء موضوعاً للفظ تصور ما له من الذاتيات؛ لجواز أن يكون تصوره إنما هو بخواصه، ولوازمه، لا بذاتياته ومقوماته، وقد تفارق المطابقة للتضمن من وجهين آخرين:

[الوجه] **الأول**: أن المطابقة أعمّ من التضمن، فإن التضمن قد لا يلزم المطابقة، وهو إذا لم يكن لموضوع اللفظ المطابق جزء كلفظ (الآلة) والمطابقة على لازمه للتضمن دائماً.

[الوجه] **الثاني**: أن الدلالة في المطابقة على موضوع اللفظ وفي التضمن على بعضه، ومن جعل دلالة الالتزام قسماً من أقسام الدلالات اللفظية فقد أخطأ؛ إذ معنى الالتزام هو أن يدّل اللفظ على معنى وذلك المعنى يلزمه أمر خارج عن هويته، كملازمة استعداد الكتابة، والضحك للحيوان الناطق، الذي هو مدلول لفظ الإنسان، وهذه ليست دلالة لفظية، فإنه لم يكن اللازم مدلولاً للفظ، ولا داخلاً في مدلوله، وحيث وقع فهمه عند إطلاق اللفظ لم يكن إلا لانتقال الذهن مما دل عليه اللفظ إلى ما لزمه، حتى لو قدرنا ارتفاع هذا الانتقال، لم يكن اللازم مفهوماً، ولو كان مستفاداً من اللفظ لما ارتفع العلم به عند فرض عدم انتقال الذهن إليه.

ولا يلزم على هذا أن تكون دلالة التضمن غير لفظية من جهة توقف المدلول فيها على نظر عقليّ، فإنه جزء من الموضوع وداخل فيه، فإنما هو لتحقق كونه داخلاً في مدلول اللفظ، وعدم فهمه عند إطلاق اللفظ إن كان فلا يخرجه عن أن يكون مدلولاً للفظ وداخلاً فيه، بل هو كما لو جهلت دلالة اللفظ على نفس الموضوع، خلافاً لما في دلالة الالتزام فإنه لم يكن اللازم مفهوماً من اللفظ، ولا النظر العقليّ في كونه داخلاً فيه.

ومما تفارق به هذه الدلالة للدلالات اللفظية أن المدلول فيها خارج عن مدلول اللفظ، وأنه قد يتسلسل إلى أوّل مبدأ، وسواء كان خفيّاً أو جلياً، ومما نُفارق به التضمن أنها قد تكون حيث لا تضمن إذ اللوازم قد تكون للبسائط كما تكون للمركبات فهي أعمّ منها.

# الفصل الثاني

## في المفرد والمركب

واللفظ المفرد هو الدال بالوضع على معنى، ولا دلالة لجزء منه على شيء أصلاً، ولا تبالي كان ذلك المعنى بسيطاً كـ (النفس) و(العقل) أو مركباً كـ (زيد) و(الحيوان) فإن جزءاً ما منهما ولتكن (الياء) و(الدال) من زيد، و(الحاء) و(الياء) من الحيوان لا يدل بهما على شيء، وحيث كانت (الياء) و(الدال) من زيد أو (الحاء) و(الياء) من الحيوان يدل بهما على شيء لم يكونا إذ ذاك جزءاً من لفظ زيد أو الحيوان؛ لأن جعل بعض الألفاظ جزءاً للبعض أو ليس هو لذوات الألفاظ، وإلا فما كان جزءاً استحال أن لا يكون جزءاً وما لم يكن جزءاً استحال أن يصير جزءاً، وإنما ذلك منوط بجعل الواضع وإرادته، ونحن نعلم أن الواضع حيث جعل (الياء) و(الدال) من زيد جزءاً من لفظ زيد لم يرد به الدلالة على شيء من معنى زيد ولا على خارج عنه، وحيث جعله دالاً على شيء من زيد أو خارج عن زيد لم يرد أن يجعله جزءاً من لفظ زيد، وعند هذا تبين أنه لا حاجة إلى ما زيد في حده من حيث هو جزؤه، إذ الشيء لا يتصور أن لا يكون جزءاً حين هو جزؤه، ولا حين هو جزء جزء، وبه أيضاً يظهر فساد رأي من خصص انتفاء دلالة الجزء على جزء من معنى الجملة إن كان ذلك ظناً منه بكونه دالاً على معنى خارج، حالة جعله جزءاً، وعلى هذا عبد الله ونحوه أن جعل لقباً ولم يقصد بأجزائه الدلالة حالة الاجتماع على ما يقصد بها حالة الانفراد فمفرد وإلا فمركب.

والمركب هو ما يوجد له جزء يدل على جزء من المعنى المراد بالجملة، وهو إما أن يستقل كل جزء من أجزائه بالدلالة أو لا يسقل فإن كان الأول فهو (المركب التام) وهو إما أن يكون مركباً خبرياً أو ليس، فإن كان مركباً خبرياً فلا يتصور تركبه من غير الأسماء كقولنا: (زيد قائم) أو من الأسماء والأفعال كقولنا: (زيد قام أو

يقوم) ولا يتصور من الأفعال فقط كقولنا: (قام قعد) ونحوه ولا من الحروف فقط كقولنا: (من في على لا) ونحوه ولا من جزأين فقط أحدهما الحرف كقولنا: (زيد في) أو (قام في) وإن لم يكن مركباً خبرياً فهو على أقسام وأنواع متعددة يأتي ذكرها.

وإن كان الثاني وهو أن لا يستقل كل جزء منه بالدلالة ويسمى (مركباً ناقصاً) وهو ما كانت الأداة جزءاً منه كقولنا: (زيد في الدار) أو (على زيد درهم) فإن (في) و(على) في هاتين الجملتين مما لا تتمُّ دلالتهما دون الإضافة إلى ما أضيف إليه.

# الفصل الثالث

## في أقسام المفرد وهي الاسم والكلمة والأداة

**نقول:** اللفظ المفرد إما أن يدل على ما يصح استقلاله بجعله أحد جزأي القضية الخبرية أو ليس، فإن كان الأول فهو إما أن يصح تركب القضية منه ولا تفتقر إلى مصدر يسند إليه ولا يلزمه لبنيته زمان خارج عن هويته لزوماً ذهنياً أو ليس، فإن كان الأول فهو الاسم، وإن كان الثاني فهو الكلمة وأما ما هو قسيم القسم الأول فهو الأداة، وعند هذا فيجب أن يعرف كل واحد منها على التفصيل.

وتقديم الاسم والكلمة على الأداة وإن كان واجباً نظراً إلى ما أشرنا إليه من الصفة الكمالية لكل واحد منهما، فتقديم الاسم على الكلمة أيضاً واجب بالنظر إلى هذا المعنى، إذ هو أشرف وأسمى، ولعل منشأ تسميته بالاسم إنما وقع مأخوذاً من هاهنا.

**والتحقيق في تميزه:** إنما هو بأخذ ما أشرنا إليه من الخواص اللازمة له أو أخذ بعضها وذلك بأن يضاف إليه مع ما له أنه غير مفتقر إلى مصدر يستند إليه، ولا يلزمه لبنيته زمان خارج عن هويته، وأنه مما يصح تركُّب القضية الخبرية من حديه، وإن شئت اقتصرت في التعريف على واحدة منها، فإنه كافٍ على ما سنبينه، وهو كما في (زيد وعمرو) ونحوه، فإنه لا محالة غير مفتقر إلى مصدر يستند إليه وإن تصريفه ممتنع، والقضية منتظمة من حديه كما في قولنا: (زيد قائم) و(عمرو قاعد) ونحوه، وما يتخيل من ملازمة الزمان لمدلوله كما في (أمس وغدا والزمان والصَّبُوح والغبوق) فالزمان داخل في مدلول لفظه وجزء من معناه لا أنه خارج لازم، وما هو خاصة الاسم إنما هو انتفاء ملازمة الزمان الخارج لمدلوله، وهي غير منتفية عنه في هذه الصور، وما يتخيل من ملازمة الزمان الخارجي لمدلولات بعض الأسماء كـ (زيد وعمرو) من ضرورة وجودها فيه، فليس ذلك مما هو لازم لبنيته،

وإنما هو إن لزم فعن أمر خارج، حتى أنَّا لو قطعنا النظر عن كونه في الزمان لم يكن لازماً، وقد اضطربت آراء المنطقيين في أشياء مثل قولنا: (غير بصير) و(لا جابر) و(لا عادل) ونحو ذلك مما دخل عليه حرف السلب، فقال قوم إنها ليست أسماء؛ إذ الاسم مفرد، وهي مركبة من اسم محصل وأداة. وقال قوم إنها أسماء، وسموها (معدولة) والواجب أنها حولت ألقاباً وأسماء علمية فليست مركبة، وإن قصد بها الدلالة على نفي البصر أو العدل أو الجور كانت مركبة ولا تكون اسماً، ومن هذا القبيل ما تغير عن وضعه الأصلي للحوق لاحق من حركة، أو إعراب، كقولنا: (زيدُ وعمروُ) بالضم فيهما، فإن الضمة اللاحقة بزيد غيَّرته عن وضعه الأصلي، حتى امتنع أن يلحق به عامل آخر مثل (من) و(في) و(على) ونحوه، فإنه لا يمكنك أن تقول (من زيد وعلى عمرو).

ويذهب بعضهم إلى القول بنفي الاسمية عن هذا وأمثاله، وزعم أن الضمة اللاحقة بزيد دالة على معنى زيد، على ما دل عليه لفظ زيد بالتسكين عند تجرده عنها، فكان مركباً، والاسم من شرطه أن يكون مفرداً. ومنهم من جعله اسماً وسماه مصرفاً.

والحق: أن زيداً مع الضمة أو غيرها من الحركات إن جعل لقباً بحيث لا يفهم المدلول دون المجموع فهو اسم، وإن قصد بالضمة معنىً زائداً على مدلول اسم زيد كان مركباً، وإن قُدِّر عدم استقلال الضمة بالدلالة دون الاسم؛ إذ المركب إنما هو ما هو، لا من جهة استقلال أجزائه بالدلالة، بل من جهة ما له جزء دال، وهو أعمّ من المستقل كما سلف.

نعم، إن قُدِّر بالنظر إلى الوضع عدم وقوع الحروف السوالب والحركات أجزاءً من الأسماء فليس ذلك لاستحالته في نفسه، بل لو قدر وقوع ذلك من بعض الواضعين لما كان ممتنعاً.

وأما رسم الكلمة فمأخوذ من نقيض ما عرَّفنا به الاسم من الخواص، أما الكل أو البعض كما عرفنا به الاسم، وهي مثل قولنا: (قام وقعد وضرب) ونحو ذلك، فإنه

لا يخفى ملازمة الزمان المحصِّل لبنيته، وأخذه من المصدر الذي هو اسم الفعل واشتقاقه منه، ومنه يقال (قام يقوم قياماً) و(قعد يقعد قعوداً) ولربما تشكل على الكلمة بملازمة الزمان لما ليس بكلمة كما أشرنا إليه وقد سبق وجه حله، وما سُمي كلمة في اصطلاح المنطقيين فيسمى في اصطلاح النحاة (فعلاً) ولا ينعكس كنفسه، حتى إن كل ما يسمى (فعلاً) فهو كلمة، فإنه وإن صح ذلك للأفعال في ما كان منها ماضياً مثل قولنا: (قام وقعد) لعدم استقلال جزء منه بالدلالة على شيء، حيث جعل جزؤه فقد لا يصح ذلك لها في ما كان مستقلاً كقولنا: (سوف يقوم) و(سيقوم) إذ السين وسوف من دالة على الاستقبال، وتقدم على الفعل، والمقصود من كل واحد حالة الاجتماع هو المقصود منه حالة الانفراد، بخلاف ما في (الياء) و(الدال) من زيد و(الحاء) و(الياء) من الحيوان فلا تكون كلمته مفرداً، بل ما وقع من الأفعال في أوله إحدى الزوائد الأربع هي (التاء) من (تقوم) و(الياء) من (يقوم) و(النون) من (نقوم) و(الهمزة) من (أقوم)، وإن خلا عن دخول ما يخلصه للاستقبال فإنه أيضاً لا يكون كلمته، وسواء استعمل للحال أو للاستقبال وذلك أن (التاء) من (تمشي) تدل على المخاطب و(الهمزة) من (أمشي) تدل على المتكلم وذلك ليس من الفعل في شيء وكل ما لجزئه دلالة على شيء ما فمركب، وليس مفردا، والكلمة يجب أن تكون مفردة وعدم استقلال (الميم) و(الشين) و(الياء) بالدلالة من (يمشي) و(أمشي) و(نمشي) على الفعل إلا بإحدى الزوائد مما لا يمنع من التركيب كما ظن قوم، إذ ليس المركب ما أجزائه مستقلة بالدلالة، بل ما يوجد لأجزائه دلالات مختلفة كان كل واحد منها مستقلاً أولاً كما سبق تحقيقه، لكن من الحذاق من فرّق بين (الياء) من (يقوم) وبين غيرها من الحروف الزوائد حتى جعل (يقوم) ملحقاً فالكلمات من حيث إنها لا تدل إلا على موضوع غير معين، وهو مما يتعدد وقوع التصديق به والتكذيب إلا بعد التصريح به، بخلاف أخواتها، ولهذا قال في رسم الكلمة إنها اللفظ الدال على معنى لموضوع غير معين وزمان من الأزمنة الثلاثة، ولم يعلم أن التركيب في اللفظ إنما هو بسبب دلالة جزئه على شيء من معنى الجملة كان ذلك

مجهولاً للمستمع أو معلوماً، ولا محالة أن (الياء) من (يقوم) دالة على موضوع زائد على نفس الفعل، وإن كان غير معيّن بالنسبة إلى المستمع، ووقوع التصديق والتكذيب إن لم يكن إلا في ما له التركيب فهو مما لا ينعكس حتى إن كل ما له التركيب يكون قابلاً للتصديق والتكذيب، بل ذلك إنما هو خاصة بعض المركبات كما يأتي، كيف وأن الأمر في نفسه لا يخرج عن أن يكون صدقاً إن كان المنسوب إليه (المشي ماشياً)، أو كذباً إن لم يكن (ماشياً) وإن كان معرفة كونه صدقاً أو كذباً عند السامع متوقفة على التصريح به، فعلى هذا لفظ الكلمة ليس إلا لما كان من الأفعال الماضية، أو ما وقع مستعاراً منها للحال، فإنه يصح أن يقال (زيد أكل، وصحّ، ومرض) والمراد به الحال دون الماضي، وأما الأفعال المستقلة أو ما في أوّله إحدى الزوائد الأربع فلا، وسواء كان استعمالها للحال أو للاستقبال لما أسلفناه، لكن هذا النظر إنما هو في خصوص لغة العرب وهو خلاف ما المنطقي بصدده، إذ ليس عليه النظر في لغة دون لغة، ولا أن يخصص بنظره بعض الاصطلاحات دون بعض، بل الواجب أن يقال إن ما كان من الأفعال مفرداً فهو كلمة، وسواء كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، وأن يعتقد جواز ذلك ولو في لغة أخرى، لكن ما كان منها حالاً سُمي (قائماً) وما كان منها في أحد طرفي الحال سُمي (مصرفاً) وما دخل عليه حرف السلب من الكلمات كقولنا: (لا قام، ولا قعد) فقال قوم: إنها كلمات وسموها (معدولة) كما قيل في الأسماء، وقال قوم: إنها مركبة من كلمة محصلة وأداة، والكلمة يجب أن تكون مفردة ومحال النظر الصحيح أن كل واحد من أجزاء هذا اللفظ، وإن كانت له دلالة على معنى عند انفراده بالنظر إلى لغة من اللغات، فالمطلق له إما أن يقصد بجملته ما يقصده في حالة الانفراد أو معنى آخر، فإن كان الأول فهو مركب وليس كلمة، وإن كان الثاني فإن وجدت فيه خواص الأسماء فاسم، وإن وجدت فيه خواص الكلمات فكلمة، ولا تبال أن ذلك بأي اصطلاح هو، وإذا عرف معنى الاسم والكلمة فلا يخفى جواز الاكتفاء بهما في استتمام القضية الخبرية الكائنة من جزأين فقط كما في قولنا: (قام زيد) و(قعد

عمرو) فإنه لو بدل أمرهما بالأداة لتبطل معنى القضية، وهو كما قيل (زيد في أو على) حتى يقول: (زيد في الدار) أو (على زيد درهم) وأما الأداة فلفظ مفرد لا يستقل بجعله أحد جزأي القضية لا مبتدأً ولا خبراً، وهي في الحقيقة لا تستعمل لمعنى في نفسها، بل لمعنى في غيرها، لذا سُمّيت أداة وهي كقولنا: (من وفي وعلى) ونحوها.

وإن استشكل على ما أشرنا إليه في الأداة بالأسماء النواقص، والمضمرات، والكلمات الوجودية، من جهة تعذر استقلالها بما تستقل به الأسماء التامة، والكلمات غير الوجودية.

**فالوجه في حله أن يقال:** أما الأسماء النواقص كـ (الذي) ونحوها فإنه إن امتنع أحد جزأي القضية حتى إنه لا يقال (الذي قائم) أو (زيد الذي) فليس إلا لتقدر الإسناد إلى المبهم، وإسناده وهو وإن تعذر ذلك فيه قبل التعيين بالصلة والعائد فلا يتعذر بعده، وهو أن يقال (الذي هو أبيض قائم) فالذي هو مبتدأ في القضية وأبيض صفته، ولا يخفى أن مثل هذا فمتعدد في الأداة.

وأما المضمرات كـ (هو وهي) ونحوه فإنه وإن تعذر جعلها من القضية الكائنة من جزأين فقط حتى لا يقال: (هو قائم بل زيد قائم) فليس إلا لما أشرنا إليه في الاسم الناقص، وإلا فمدلول (هو وهي) في قولنا: (زيد هو قائم) أو (زينب هي قائمة) ليس إلا نفس زيد وزينب، ولا كذلك الأدوات، وأما الكلمات الوجودية كـ (وجد، ويوجد، وكان، ويكون، وكائن) فإنها وإن امتنع فيها ذلك أيضاً فليس إلا إذا قصد بها ربط الموضوع بالمحمول كقولنا: (زيد وجد، أو يوجد، أو كان، أو يكون في العالم، أو البلد) وإلا فإن كان القصد بها ليس هو غير الإخبار عنه بوجوده وكونه مع كون ما أسند إليه من الأسماء التامة فقد تم الخبر، وما مثل هذا فمتعذر في الأداة، فعلى هذا مفارقة الاسم للكلمة والأداة في جواز تركب القضية الخبرية منه كقولنا: (زيد قائم) وتعذره في الكلمة والأداة، فإن ذلك مما لا ينتظم منهما كما لو قيل (قام قعد) (من في على) وما به مفارقة الكلمة للاسم والأداة فلزوم إسنادها

إلى المصدر، ولزوم الزمان الخارجي لبنيتها، وما به مفارقة الأداة للاسم والكلمة فتعذر استقلالها بكونها أحد جزأي القضية، وإن استعمالها لا يكون لمعنى مقصود في نفسها، بل في غيرها كما سبق.

# الفصل الرابع

## في نسبة الألفاظ المفردة إلى معانيها كانت من الأسماء أو الكلمات أو الأدوات

**نقول:** اللفظ المفرد إما أن يتحد ويكثر مدلوله، أو يكثر ويتحد مدلوله، أو يكثر هو ومدلوله، فإن كان القسم الأول فهو إما حقيقة في مدلولاته أي إنه في الوضع الأصلي مستعمل فيها من غير أن يكون مستعاراً في بعضها، أو أنه غير أصلي بالنسبة إلى بعضها، فإن كان حقيقة فيها فإما أن يكون دالاً عليها باعتبار معنى واحد أو ليس، فإن دلّ عليها باعتبار معنى واحد فإما أن تكون مستوية فيه بحيث لا يكون بعضها أولى به ولا هو أشدّ في بعضها، وبالجملة لا يقع بينها اختلاف فيه من وجهٍ أصلاً، أو أنها متفاوتة فيه، فإن كانت مستوية من غير تفاوت سُمّي اللفظ الدال عليها (متواطئاً) وهو كتناول الحيوان لأنواعه المختلفة من الإنسان والفرس وغير ذلك، باعتبار اشتراكها في ما هو موضوعه وهو الجسم النامي المتغذي المولد المتنفس الحساس المتحرك بالإرادة، وليس ذلك مما يختص بالذاتي وأقسامه كما يأتي، حتى لا يقال بالتواطؤ إلا ما كان جنساً أو نوعاً أو فصلاً كما ظن قومٌ، فإن التواطؤ للذاتيات ليس إلا من جهة أن ما تكثر من مدلولات الذاتي مستوية في ما كان اللفظ قد دلّ عليها باعتباره، لا من حيث كون المعنى المشترك بينها ذاتياً، وما مثل هذا فلا يمتنع في ما كان عرضيّاً كـ (الماشي والضاحك) ونحوه كما سيأتي تحقيقه، وأما إن كانت جهات اللفظ أي مدلولاته المُتكثرة متفاوتة في ما وقع مدلولاً للفظ من الأوّليّة والأولويّة والشدة والضعف فيختص الاسم الدال عليها بالمشكك، أما الأول فعلى نحو تناول الموجود للجوهر والعرض إذ هو للجوهر أولى من العرض وأولى له من جهة أن قيام العرض لا يكون إلا به، وما لم يتقدم وجود الموضوع ولو بالذات استحال وجود ما لا قوام له إلا به ولا وجود له إلا فيه.

وأما الثاني فكتناول الأبيض للمتلونات المختلفة في شدة البياض وضعفه، وكتناول الحار والبارد للأشياء المختلفة في شدة الحرارة والبرودة وضعفها، وربما وقع الشك في ما ليس بمشكك أنه مشكك كما في إطلاق اسم الموجود على البسيط الجوهر ومركبه، وإطلاق اسم الجوهر على أنواعه المرتبة تحته، وكذا في كل جنس على أنواعه بسبب ما بينها من التقدم والتأخر، وليس ذلك إلا الغفلة عمّا وقع التفاوت بسببه، ومن حقَّقَ النظر علم أن التفاوت بين الجواهر البسيطة والمركبة إنما هو في أمر خارج عن مدلول اسم الموجود والجوهر، وأنه لا جوهر أشد في جوهريته من جوهر آخر ولا أولى به، وليس ما للمركَّب من الوجود أو الجوهرية زائداً على وجود أجزائه وجوهريتها، بل وجود الأجزاء وجوهريتها هو نفس وجود المركب وجوهره، فلا أوّليّة ولا أولويّة ولا أشديّة ولا تشكيك، وما يوجد من الجواهر متقدماً على جوهر آخر إما بالزمان أو المكان أو الشرف أو الطبع أو العلية فإنما ذلك تقدم في أمر خارج عن تقدمه باستحقاق الوجود والجوهرية، والمشكك لا بد وأن يكون بسبب التفاوت في ما وقع مدلولاً للفظ لا في غيره، وأما إن كان تناوله لها لا باعتبار معنى متحد بينها فيسمى (مشتركاً) وذلك كما في اسم (العين) الواقع على منبع الماء، والعضو الباصر، والذهب ونحوه، وأما النظر في ما أوجب ذلك من الأسباب فغير واجب على المنطقي من حيث هو منطقي، وإن تطرقنا إلى ذلك جرياً على عادة المتقدمين، فالأسد أن ذلك لم يكن إلا لاختلاف الواضعين بأن اتفق أن ما وضعته طابقه على معنى وضعه غيرهم على ذلك المعنى، أو لتشابه بعيد كما في إطلاق اسم العين على الذهب والعضو الباصر، إما لتشابههما في اللمعان أو غيرها، وقصد التبرك بوضع اسم أحد الشيئين على الآخر كما في إطلاق اسم بعض المتقدمين من الأنبياء والمرسلين على بعض المحدثين، لا لما قيل من أنه إذا كانت المسميات غير متناهية والمقاطع التي تلتئم منها الأسماء متناهية وجب إدراج المسميات المتكثرة وتحت الاسم الواحد إذ لقائل أن يقول لا أسلم أن أنواع المسميات غير متناهية وإن كانت الأشخاص غير متناهية، فإنه غير بديهي، والنظري لا بد له من دليل وإن قُدِّر أنها غير متناهية لكن وضع الأسماء لمسمياتها إنما هو

بوضع الواضع وقصد بالاسم نحو المسمى، وما قصد وضع الاسم له فمتناه، ولهذا لو أردنا أن نضع لمدلولات ما ورد من الأسماء المشتركة لكل واحد اسماً على حدة لما كان ذلك علينا ممتنعاً، ضرورة كونها متناهية كيف وإن ما يأتلف من بسائط المقاطع الممدودة والمقصورة أيضاً غير متناهية، كما أن المسميات غير متناهية وإن كانت البسائط متناهية، وأن النظر إلى ما يتعلق بذلك من زيادة الحرج في الوضع بزيادة الحفظ للأسماء فمحذورة دون محذور فوات، مقصودهم من التفاهم بوضع الألفاظ المشتركة وبعد هذا البيان وتحقيق ما هو الأشبه بسبب وضع المشترك فقد يظن بأسماء أنها مشتركة وهي متواطئة، وبأسماء أنها متواطئة وهي مشتركة، أما الأول فكما في قولنا: (مبدأ) للنقطة بالنسبة إلى الخط و(مبدأ) للآن بالنسبة إلى الزمان، وإنما وقع الظن بالاشتراك هاهنا منا لاختلاف موضوعات ما وقعت النسبة إليه من الخط والزمان، وذلك مما لا مدخل له في التأثير، فإن إطلاق اسم المبدأ على النقطة إنما كان باعتبار أنها أول شيء، وكذا في الآن من غير مبالاة بقطع النظر عن ذلك الشيء ما هو، وكذا في كل ما سُمّي مبدأ، ولا يخفى أن ذلك مما لا تفاوت فيه ولا اختلاف فكان متواطئاً.

وأما الثاني فكما في إطلاق اسم الخمري على العنب واللون والدواء فإنه وإن ظن تواطؤه لاتحاد المنسوب إليه وهو الخمر، فليس إلا باعتبار جهات متعددة مختلفة، فإن مُسمّى الخمري ليس هو الخمر وإلا كان المنسوب هو نفس المنسوب إليه وهو محال، ولا هو نفس حقيقة الموضوع المنسوب وإلا لصحّ ذلك له مع قطع النظر عمّا تحصل له من النسبة إلى الخمر، فإذن إنما هو للشيء الموضوع المتصف بما حصل له من نسبته إلى الخمر، ولا محالة أن ما حصل لكل واحد من هذه المسمّيات من نسبته إلى الخمر حتى سُمّي باعتبارها خمرياً هي غير ما حصل للآخر، إذ نسبة العنب إليه بأنه سيؤول إليه، وأنه سيكون منه، ونسبة اللون إليه بسبب أن لونه كلونه، ونسبة الدواء إليه بسبب أنه قد يسكر كـ (الخمر) أو بسبب أن الخمر مأخوذ فيه، أو بسبب آخر، وعند اختلاف ما وقع مدلولاً للفظ فلا تواطؤ، اللهم إلا أن يجعل مناط إطلاق اسم الخمري عليه لنسبته إلى الخمر من غير التفات

إلى نفس النسبة، فإنه إذ ذاك يكون متواطئاً، وقد يتفق أن يجتمع في الاسم الواحد بالنظر إلى مسميَيْ التواطؤ والاشتراك لكن من جهتين مختلفتين كـ (الأسود) إذا قيل على شيئين متلونين بالسواد، فإن قوله (عليهما) بالنظر إلى ذاتيهما عند جعله لقباً لهما يكون مشتركاً، وقوله (عليهما) بالنظر إلى لونيهما يكون متواطئاً، بل وقوله (على الواحد) بالنظر إلى هذين المعنيين يكون بالاشتراك أيضاً، وأما إن كان أصليّاً بالنسبة إلى البعض دون البعض فيسمى (مستعاراً) وإطلاق الاسم المستعار على ما استعير له، إما بسبب مشابهته لمحل الحقيقة في الصورة والشكل كإطلاق اسم الإنسان على الحيوان الناطق، والمصور على الحائط بسبب ما بينهما من المشابهة في الصورة، وإما أن يكون ذلك بسبب مشابهة في صفة معنوية كإطلاق اسم الأسد على السبع والإنسان نظراً إلى ما اشتركا فيه من صفة الشجاعة، لكن شرط الاستعارة هاهنا أن يكون الاشتراك بين محل الحقيقة والتجوّز في أمر ظاهر مشتهرٍ في محل الحقيقة، حتى لو كان ذلك خفيّاً لم تصح الاستعارة بسببه كإطلاق اسم الأسد على السبع والإنسان بسبب اشتراكهما في صفة البخر، ولو أطلق الاسم باعتباره لما كان في الوضع إلا مشتركاً، وقد يختص هذا القبيل من المستعار بالمشابه، وقد تكون الاستعارة بسبب ما بين محل الحقيقة والتجوّز من مجاورة أو ملازمة في الغالب، مثال الأول إطلاق اسم الغائط على الخارج المستقذر من الإنسان لمجاورته للموضع المطمئن من الأرض، واسم القرية على أهلها.

ومثال الثاني إطلاق اسم السبب على المسبب كإطلاق اسم الزكاة على الحكم الشرعي، وإطلاق اسم الشيء على ما يؤول إليه كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾، أو إطلاقه بسبب ما كان عليه كتسمية الرماد خشباً، والإنسان نطفة ونحو ذلك.

لكن ما غلب استعماله من الأسماء المستعارة بحيث يكون متبادراً إلى الفهم مهما أطلق وصار محل الحقيقة بالنسبة إليه نسياً منسياً سُمّي (منقولاً) كإطلاق اسم الغائط على الخارج المستقذر من الإنسان، وأما إن كان من القسم الثاني وهو ما تكثر فيه الاسم واتحد المسمى فيسمى (مترادفاً) وهو أن يَدُلّ كل واحد من اللفظين

على نفس ما دل عليه الآخر كـ (الليث والأسد) للسبع المفترس، و(الإنسان والبشر) للحيوان الناطق، وقد يقع الغلط بظن الترادف عند اختلاف معاني الأسماء بسبب اتحاد موضوعها كـ (السيف والصارم والهندي) ولا يعلم أن الترادف إنما هو بسبب اختلاف الاسم واتحاد مسمّاه، وأن اتحاد موضوع المسمّيات المختلفة مما لا يوجب لها الاتحاد أصلاً.

ولا يخفى أن مدلول اسم السيف إنما هو الآلة المتخذة من الحديد على الشكل المصنوع، والصارم اسم لها مع صفة زائدة وهي القطع، والهندي اسم لها نظراً إلى نسبتها إلى الهند.

وبالجملة فمهما اختلفت مدلولات الأسماء ومسمّياتها متكثرة فتلك هي (المتباينة) كـ (الماء) و(الهواء) و(التراب) و(النار) ونحوه، وقد تتفق موضوعات مدلولاتها كهذا المثال (الصارم والهندي) فلا تظنها مترادفة، وما كان من هذا القبيل من المتباينة فهي إنما تكون للموضوعات مأخوذة من الصفات، إما بطريق الاشتقاق أو النسبة إليها فهي لا تخرج عن أن تكون مشتقة أو منسوبة، فالمشتق كل اسم موضوع لمعنى جعل بتغييره عن شكله، إما بتصريف أو زيادة أو نقصان يدل على ذلك المعنى وعلى موضوع له غير معيّن كقولنا: (أسود وأبيض) آخذاً من السواد والبياض، حتى إنه لو وضع اسم الصفة لموضوعها من غير تغيير في الشكل لما كان مشتقاً، بل من قبيل ما سُمّي (مشتركاً) أو (مجازاً) وذلك كما في إطلاق اسم العدل على الشخص الموجود فيه العدل، بخلاف ما لو سُمّي (عادلاً).

وأما المنسوبة فكل اسم موضوع لمعنى جعل بشكله، مع إلحاق (الياء) في آخره يدل على موضوعه وعلى ما يرتبط به ذلك كقولنا في المنسوب إلى بغداد (بغدادي) وإلى دمشق (دمشقي) ونحو ذلك، والمنتخب في العلوم من الألفاظ إنما هو استعمال المستعارة والمشتركة وما هو من غيرها غريب، إذ هو مما يخلُّ بمقصود الوضع وهو التفاهم، ويبعد عن اقتناص المطلوب عند التخاطب، وقد يقع بسبب ذلك غلط كثير، وأكثر ما يستعمل ذلك في المغالطات.

# الفصل الخامس

## في قسمة المفرد إلى الكليّ والجزئيّ

**نقول:** اللفظ المفرد إما أن يكون لمفهومه صلاحية أن يشترك فيه كثيرون أو ليس، فإن كان الأول فـ (كليٌّ)، وإن كان الثاني فـ (جزئيٌّ).

وليست كليّة اللفظ وجزئيّته لذاته، بل كليّته وجزئيّته لكليّة موضوعه وجزئيّته، ولما كان تعريف الجزئي إنما هو بسلب ما وجب للكليّ، والإيجاب أشرف من السلب وأبسط؛ من جهة أن السلب إنما هو سلب لنسبة إيجاب، وليس الإيجاب إيجابا لنسبة سلب، فالسلب لا يتم دون الإيجاب، والإيجاب يتم دونه.

وإن ما يحصل للنفس الناطقة من الكمال بالجزئيّ أدنى مما يحصل لها من الكليّ، وأنه محسوس فلا يطلب في العلوم النظرية، وجب تقديم النظر في الكليّ أولاً.

**فنقول:** قد ثبت أن معنى الكليّ هو ما مفهومه يصلح لاشتراك كثيرين فيه، وما يصلح لذلك فقد يتفق وقوع الاشتراك فيه بالفعل كاسم الإنسان والفرس ونحوه، وقد يتفق عدم وقوع الاشتراك فيه لكن منه ما لو وقع لما كان ممتنعاً كـ (جبل من ذهب) و(بحر من زئبق) ونحوه، ومنه ما لو قدِّر وقوعه لزم عنه المحال كاسم (الشمس والقمر) ونحوه، لكن ما مثل هذا الامتناع إنما هو لأمر خارج عن مفهوم اسم الشمس والقمر لا لنفس مفهوميها، وعدم وقوع الاشتراك في مفهوم الاسم بالفعل أو لتوهم إذا كان على سبيل الاتفاق كما ذكرناه من المثال أو بسبب خارج عن نفس المفهوم كما في الشمس والقمر، فإنه لا يمنع من الصلاحية للاشتراك فلا يمنع من الكليّة، إذ كليّة اللفظ إنما هو بسبب صلاحية مفهومه للشركة لا لنفس وقوع الشركة بالفعل، أو التوهم كما ظن قوم، فعلى هذا لفظ الشمس والقمر كليّ؛ لأنه صالح للشركة لا هذه الشمس وهذا القمر، وكذا كل ما يقع في امتداد الإشارة إليه إذ هو غير صالح للشركة، فإنه لا يتصور أن تكون هذه الشمس مشتركة بين

شموس كثيرة إلا أن يؤخذ معناها وبقطع النظر عن خصوصياتها، فيكون المعنى إذ ذاك كليّاً وعلى ما حققناه من معنى الكليّ لا يمكن أن يكون موجوداً في الأشخاص وإلا كان ما هو صالح لوقوع الشركة فيه منحصراً فيها لا يقبل الشركة وهو محال.

وليس كما ظن الكلبيين أن الكليّ وهمي مرسل غير متقوم ولا موجود، فإنه وإن لم يكن له وجود في الأعيان ولا في الأشخاص فإنه موجود في العقل، فإن كل عاقل يجد من نفسه وفي نفسه وجود معان لو نسبها إلى المعاني الشخصية كانت مطابقة لمعانيها على نحو ما يتمثل من معنى الإنسان والفرس وغيره، كيف وإنَّا نعلم أن أشخاص نوع الإنسان مثلاً إما أن يتفق من كل وجه أو يفترق من كل وجه، أو تتفق من وجه وتفترق من وجه، فإن اتفقت من كل وجه فلا تَعدُّدَ وهي متعددة، وإن اختلفت من كل وجه فإن كان الواحد منها إنساناً وجب أن لا يكون شيء من باقي الأشخاص إنساناً وهو خلف، فلم يبق إلا أن تكون متفقة من وجه دون وجه وعند ذلك يخفى جواز قطع النظر عن ما به الافتراق مع تصور ما به الاتفاق وذلك المتصور هو المعنى بالكليّ، وليس معنى كون الكليّ موجوداً في العقل غير أن ماهيته متميزة في نفس العاقل لا بمعنى أن صورته قائمة بالعاقل حتى يقال إن مَنْ عقل الحرارة والبرودة تعقلاً كلياً يكون حاراً أو بارداً، أو إن كل من قامت به الحرارة والبرودة يكون عاقلاً للحرارة والبرودة كـ (الجمادات) وإذا تحقق معنى الكليّ في الأذهان فمنه ما هو موجود بعد الكثرة كالحاصل في النفس من معنى الإنسان عند حصول صورة زيد وعمرو في الخيال، ومنه ما هو موجود قبل الكثرة وهو ما يكون حصول المعاني الشخصية المطابقة له الأعيان متأخرة عن وجوده في العقل كالحاصل بالنسبة إلى الأنفس الفلكية وهو ما يعبر عنه قوم بالمثل، بل وكما بالنسبة إلى الواحد منا فإنه قد يتصور في نفسه معنى، ثم يحصل بعد ذلك من الأشخاص ما نسبته إليها نسبة ما لو كان مأخوذاً منها كان ذلك منسوباً إلى فعله أو فعل غيره، وليس ذلك مما لا يكون إلا جسماً كما ظن الرواقيون - بناءاً على اعتقادهم أن كل كليّ جسم - إلا أن يكون عنايتهم بلفظ الجسم الوجود، إذ

الموجودات منها جواهر وأعراض كما يأتي، والكليّ قد يتحقق بالنسبة وإلى كل واحد منها وليس الكليّ مختصاً بما هو ذاتي أو مقول في طريق ما كما ظن بعضهم، إذ كليّة الشيء على ما تحقق إنما هي بسبب صلاحيته لوقوع الاشتراك فيه لا لكونه ذاتياً، وذلك لا فرق فيه بين الذاتيات والعرضيات كما يأتي.

وما قيل في بيان أن كل كليّ مقول في طريق ما - كما ظن بعضهم -: إذ كليّة الشيء على ما تحقق إنما هي بسبب صلاحيته لوقوع الاشتراك فيه، لا لكونه ذاتياً، وذلك لا فرق فيه بين الذاتيات والعرضيات كما يأتي.

وما قيل في بيان أن كل كليّ مقول في طريق ما: من أن (يمشي) يحمل على (زيد) وليس يمشي كلياً لزيد، فإن زيداً غير جزئي، لماذا لا يقال عليه في طريق ما؟ وكل ما لا يقال [عليه] في طريق ما فليس بكليّ فقط، من جهة أن زيداً وإن كان جزئياً بالنسبة إلى نوع الإنسان، فمن حيث ينتقل برفع قدمٍ ووضع أخرى جزئي بالنسبة إلى مطلق مفهوم يمشي، إذ هو يطلق على زيد وغيره من الأشخاص المنتقلين من حيث هم كذلك الكيف، وأن المطلوب كل كليّ مقول في طريق ما، والمستعمل في بيانه من المقدمة الكبرى، وهي ما ليس مقولاً في طريق ما ليس بكليّ عكس النقيض، ولو كان بيّناً لكان المطلوب بيّناً.

ولا يخفى أن تعريف غير البيّن بما هو غير بيّن ممتنع، وأما الجزئي فقد عرف أنه الذي لا يصلح مفهومه لاشتراك كثيرين فيه، ولا فرق في ذلك بين أن يكون محسوساً لزيد وعمرو أو غير محسوس كنفس زيد ونفس عمرو، إذ الجزئية ليست بسبب كون الشيء محسوساً بل لعدم قبوله للشركة، وذلك قد يكون في ما ليس بمحسوس كما في نفس زيد، فإنه لا يتصور اشتراك كثيرين فيها من حيث هي نفس زيد، إلا أن يقطع النظر خصوصها بزيد، فإنها إذ ذاك تكون كليّة لا جزئية، وليس ما حققناه من معنى الكليّ والجزئي ثابتاً لذات ما سمي جزئياً أو كلياً وإلا لما وجد ذلك المعنى إلا كلياً، أو لما وجد إلا جزئياً، أو أن يكون كلياً وجزئياً معاً وهو محال، فإذن ليس ذلك له إلا بعارض من خارج، وقد يستعمل الجزئي باعتبار آخر وهو كل ما يصلح أن يقال عليه وعلى غيره كليّ آخر، ولا فرق في ذلك الغير بين

أن يكون مخالفاً له في الحقيقة أو العرضية، وبين أن يكون ذلك الكليّ المقول عليهما ذاتياً لهما أو عرضياً، ومن هنا كان مخالفاً للجزئي بالاعتبار الأول أي من جهة أن القول بجزئيته إنما هو بالنظر إلى ما فوقه ولا كذلك الجزئي بالمعنى المتقدم، إذ لا يتوقف فهم كون الشيء غير قابل للشركة على فهم ما فوقه، وأيضاً فإن الجزئي بهذا الاعتبار وإن اتفق إن كان جزئياً بالمعنى الأول لامتناع وقوع الشركة فيه واجتمع فيه الجزئية بالاعتبارين كزيد وعمرو، فقد يخالفه من جهة أنه يتفق أن يكون كلياً إذ جزئية الشيء باعتبار إضافته إلى ما فوقه لا تمنع من كليّته كـ (الإنسان) بالنسبة إلى الحيوان فإنه وإن كان جزئياً بالنسبة إلى الحيوان لكونه أعمّ منه فهو كليّ نظراً إلى كونه صالحاً لاشتراك كثيرين فيه.

ولا يخفى أن الجزئي بالاعتبار الأول مما يمتنع أن يكون كلياً، وعند هذا فلا بد من التنبيه لمزلة قد يقع الغلط بإغفالها وهو أن الكليّ هل هو نفس الكل أو غيره، والواجب أنهما [متغايران] إذ الكل قد يكون جزئياً بالاعتبار الأول كهذه العشرة وهذه المئة فإنها كل بالنسبة إلى ما لها من الأجزاء وجزئية لامتناع وقوع الشركة فيها من جهة وقوعها في امتداد الإشارة إليها، والكليّ مما يمتنع أن يكون جزئياً بالاعتبار الأول إذ يستحيل الجمع بين كونه صالحاً لاشتراك كثيرين فيه وبين كونه غير صالح، وأيضاً فإن الكل من حيث هو كل كان كلياً أو جزئياً مضائف لجزئه من حيث هذا كل وهذا جزء، ولا يعلم كل واحد منهما إلا وقد علم معه الأجزاء، وأما الكليّ فإنه وإن امتنع فهمه دون النظر إلى صلاحيته لاشتراك كثيرين فيه فغير مضائف للمشتركات فيه من جهة أنه لا تتوقف المشتركات فيه على فهمه، وما هو خاصة المتضايفين فإنه كان حيث كل واحد منهما على صاحبه في الفهم من هما متضايفان، ولا كذلك في الكل بالنسبة إلى أجزائه على ما عُرفّ، وأيضاً فإن الكل متقوم بالأجزاء.

ولا يقال على كل واحد منها وهو جملتها، بخلاف الكليّ بالنظر إلى الجزئيات المشتركة فيه، وبما حققناه هاهنا يمكن التفرقة أيضاً بين الجزء والجزئي بالاعتبار الأول.

وقد يمكن التفرقة بينهما أيضاً من جهة أن الجزء قد يكون كلياً كالواحد المطلق من العشرة، فإنه كليّ وإن كان جزءاً بالإضافة إلى العشرة، والجزئي بالاعتبار الأول مما يمتنع أن يكون كلياً وأيضاً فإن الجزء داخل في مسمى الكل وجزء من معناه، ولا كذلك الجزئي بالاعتبار الأول بالنسبة إلى الكليّ، وبهذا القدر يتحقق الفرق أيضاً بين الجزء والجزئي بالاعتبار الثاني، وإذ أتينا على بيان أقسام اللفظ المفرد الدال منتهين إلى تعريف الكليّ منها وبان أنه المقصود الأسمى من هذا الباب لما يتعلق به من تحصيل السعادة الأبدية بتكميل النفس الإنسانية. وجب أن نشير إلى تعريفه وجهات أقسامه بالنسبة إلى المشتركات فيه من جهة ما هو شيء ما مطلقاً إذ هو مقصود نظر المنطقي دون النظر في كونه جوهراً أو عرضاً أو غير ذلك مما لا تعلق له بنظر المنطقي.

# الفصل السادس

## في قسمة الكليّ إلى الذاتي والعرضي

وإذ بان أن اللفظ الكليّ هو ما مدلوله صالح لاشتراك كثيرين فيه، فإما أن يكون مدلوله جوهرياً للمشتركات فيه ولا خروج له عن معناها، وإما أن يكون خارجاً عن معناها وليس جوهرياً لها، فالأول يسمى (ذاتياً) والثاني (عرضياً).

وقبل النظر في الأقسام كل واحد منهما لا بد من النظر في تعريف رسميهما ولتكن البداية بتعريف الذاتي إذ هو أوّل وأولى.

**فنقول:** الذاتي هو ما توقف تصور شيء ما في معناه على تصوره له أولاً كـ (الأضلاع) بالنسبة إلى المثلث، إذ يتوقف فهم معنى المثلث على تصور أضلاعه أولاً، وكذا اللونية بالنسبة إلى السواد والبياض، وتقييدنا للرسم بالتصور لمعنى الشيء من جهة أن التصور للشيء أعمّ من التصور له في معناه، إذ قد يكون التصور له بلوازمه العرضية، كتصور (الإنسان) بقوة الكتابة والضحك، وقد يكون بفصوله الذاتية كتصور (الإنسان) بالناطق، وكل واحد من الأمرين متقدم في التصور على ما أوجب تصوره، والذاتي منهما ليس غير الثاني، فالتقييد بالتصور لمعنى الشيء تمييز له عمّا يقع تصوره بالعرض، والتقييد بالتوقف في التصور معرب عمّا لا يفارق من العرضيات، ولا يمكن تصور الشيء إلا وهو متصور معد كـ (الفردية) للثلاثة، وككون الإنسان مستعد للكتابة والضحك.

ومن هاهنا فرّط من اقتصر في تعريف الذاتي بما يمتنع سلبه عن الشيء في الوهم والوجود، فإن ما يمتنع سلبه عن الشيء ومتماً لما حققناه أعمّ من الذاتي، والمميز يجب أن يكون مساوياً لما ميّزه، بحيث يطرد منه وينعكس عليه، وإلا فالتمييز متعذر لدخول ما ليس من المميز فيه أو خروج ما هو منه عنه.

**فإن قيل:** إذا كان الكليّ ما يصلح أن يشترك في معناه كثيرون، والجزئي ما لا يصلح أن يشترك في معناه كثيرون، فالقول بأن الكليّ ذاتياً للجزئيات المشتركة فيه

يوجب أن يكون موجوداً فيها، ضرورة كونه مقوماً لها، ولا يلزم من ذلك ألا يكون كلياً؛ لاستحالة انحصار ما يصلح للشركة في ما لا يصلح للشركة، أو ألا تكون الجزئيات المشتركة فيها جزئيات وكل ذلك محال، وهذا المحال إنما لزم من كون الكليّ ذاتياً للجزئيات فيكون محالاً.

**قلنا:** ليس المراد من قولنا إن الكليّ ذاتي للجزئيات أنه من حيث هو كليّ موجود فيها ومقوم لها، بل معناه أن حقيقة ما عرض له أن صار كلياً كـ (الحيوان) مثلاً مطابقاً لما وجد من الحيوان الخاص المقوم للإنسان الموجود في زيد وعمرو فاندفع الإشكال.

وأما العرضي فهو ما لا يتوقف تصور موضوعه في معناه على تصوره أولاً، ومن فهم سر ما أشرنا إليه من التقييد في جانب رسم الذاتي لم يخفَ عليه نقيضه هاهنا، بل وأمكنه أيضاً تبيّن فساد قول مَن قال في رسمه هو ما لا يمتنع سلبه عن تصور الشيء لظنه أن العرضي لا يكون ملازماً وليس كذلك، بل هو منقسم إلى ملازم في الوهم والوجود وإلى ملازم في الوجود دون الوهم، واللزوم وإن كان زائداً على نفس اللازم والملزوم وأنه صفة ثبوتية نسبية بين اللازم والملزوم؛ فلا يستدعي في كونه صفة لهما لزوماً آخر وإلا لتسلسل الأمر وهو محال.

أما اللازم الذهني فاللزوم بينه وبين ملزومه إما أن يكون من الجانبين أو أحدهما، فإن كان من الجانبين فإما أن يكون لذاتيهما كاللزوم بين المضافين، وإما لا لذاتيهما وذلك بأن يكون أحدهما علة للمعلول الآخر، أو هما معلولان لعلة خارجية وهما متساويان في العموم والخصوص كملازمة الضاحك للكاتب، وإن كان من أحد الجانبين فمنه ما لا واسطة له بين اللازم وبين الماهية الملزومة ولا بدّ من الاعتراف به، وإلا فلو كان كل لازم له وسط لتسلسل الأمر وهو محال، وذلك كملازمة الفردية للثلاثة ونحوه، ومنه ما وسط وهو أن تكون الماهية مقتضية لصفة وتلك الصفة مقتضية لصفة أخرى، ومنه ما تكون الماهية مقتضية لصفة وهي مع تلك الصفة مقتضية لصفة أخرى، فالأول كملازمة مساواة الزاويتين

القائمتين للزوايا الثلاث للمثلث، فإنها لازمة للمثلث بواسطة لزوم الزوايا الثلاث للمثلث. والثاني كملازمة قبول الزيادة والنقصان لذات الكم بصفة كونه قابلاً للتجزي.

وبالجملة، فما مثل هذا القسم غير ممتنع وأن تعدّد في التمثيل، وأما الملازم في الوجود دون الوهم فإما دائم أو غير دائم، فالدائم كـ (السواد) للقار والغراب و(البياض) للثلج والفضة، وأما غير الدائم فإما بطيء الزوال أو سريع، فالأول كـ (الشباب)، والثاني كـ (القيام والقعود) ونحوه.

وما حققناه في اللازم الواحد فلازم في ما زاد على الواحد، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الملزوم بسيطاً أو مركباً، ولا التفات إلى من زعم أن البسيط لا لازم له، وإلا كان قابلاً وفاعلاً وإن كان له لازم، ولا يلزمه لازمان لامتناع صدور الكثرة عن البسيط، أما الأول فالجواز أن يكون لازم البسيط معلولاً لأمر خارج، وإن كان البسيط قابلاً له، كيف وإن القبول والتأثير غير خارج عن النسب والإضافات، والبسيط الواحد لا يمتنع عليه النسب المتعددة والإضافات المختلفة كـ (الواحد) الذي هو مبدأ العدد، فإنه نصف الإثنين وثلث الثلاثة وربع الأربعة وهلم جراً، وأما الثاني فالجواز أن يكونا معلولين لخارج أو أحدهما للذات والآخر لخارج، ولا تتوهمنّ ما قد يتوهمه بعض المقصرين من أن المراد بالعرضي ما هو قسيم الجوهر كما يأتي تحقيقه، فإن ذلك من حيث هو ما هو لا يكون إلا في موضوع على تحققه، والعرضي إما سمي عرضياً؛ لكون ما اتصف به مستغنياً عنه في معناه، وهو أعمّ من المفتقر إلى الموضوع، فإنه قد يكون عن الموضوع مستغنياً كالضاحك والكاتب، فإن الضاحك والكاتب هو الشيء الذي قام به الضحك والكتابة، وهو غير مفتقر إلى الموضوع؛ لكونه جوهرياً، وأما ما يفتقر من العرضيات إلى الموضوع فكالضحك والكتابة وغير ذلك من العرضيات التي لا يصح حملها إلا بطريق الاشتقاق، أو بإدخال حرف (ذو) وكون ما سمي من الشيء الموصوف بالضحك عارضاً للإنسان، وإن اتفق إن كان ذلك الشيء في نفس الأمر هو حقيقة الإنسان التي قيل أنه عارض لها، فكونه عارضاً إنما كان من جهة تعقله شيئاً مطلقاً قابلاً

للضحك لازماً لما عقل من معنى الإنسان، فإن من عقل معنى الإنسان ثم عقل كونه شيئاً قابلاً للضحك أو غيره علم من نفسه أن ذلك الشيء من حيث هو قابل للضحك غير داخل في تعقل معنى الإنسان وإنه كان لازماً لها، وعند ذلك فلا بدّ من التنبيه لدقيقة وهو أن ما مثل الضحك والكتابة وإن كان عرضياً بالنسبة إلى الإنسان فهو ذاتي بالنسبة إلى الضاحك؛ لامتناع تصور الضاحك من حيث هو ضاحك إلا بعد تصور معنى الضحك أولاً، وكذلك في السواد بالنسبة إلى الأسود، والبياض بالنسبة إلى الأبيض ونحوه، فعلى هذا مفارقة الذاتي للعوارض في كونه متقدماً في التصور على تصور الماهية المحكوم به عليها، وأنه لا يكون منه ما هو مفارق؛ لاستحالة خلو الذات عمّا يقومها ولا هو لاحق بالذات لعلة أوجبت لحوقه بها لولاها لما لحق، بل الإنسان مثلاً من حيث هو إنسان حيوان ناطق، وما جعله حيواناً ناطقاً وجعله إنساناً هو عين جعله حيواناً؛ لا أنه يمكن تصوره إنساناً، مع قطع النظر عن الحيوان والناطق، وأنه كان إنساناً نائماً وجد ما أوجب له كونه حيواناً ناطقاً، ولا كذلك العرضي.

**فإن قيل:** الذاتي جزء من الذات وجزء الذات مغاير للذات، والنسبة إلى أحد المتغايرين غير النسبة إلى الآخر، فالذات وإن امتنع جعلها دون جعل الذات فلا يلزم أن يكون جعل الذات هو عين جعل الذاتي.

**فنقول:** القول بإن الذاتي جزء الذات وجزء الذات مغاير للذات، إن أريد به أن المفهوم من الذات بمعزل عن المفهوم من الذاتي فخطأ، وإلا كان للذات تحقق دون الذاتي وهو محال، وإن أريد أن المفهوم من الذات يزيد على المفهوم من الذاتي، مع كونه داخلاً في مفهومها فحق، وعند ذلك نعلم أن الذات عبارة عن مجموع الذاتيات لا أنها غيرها، وعند هذا فالجاعل للذات يجعل إما أن يكون جاعلاً لذاتياتها بذلك الجعل، أو لا يكون جاعلاً لها بذلك الجعل، فإن لم يكن جاعلاً لها بذلك الجعل فلا يكون جاعلاً للذات، إذ الذاتي داخل في مفهوم الذات، وهو خلاف العرض، فلم يبق إلا أن يكون جاعلاً لها بذلك الجعل.

وإذا ثبت ذلك/ فالواجب أن نعلم أن من رام التفرقة بين الذاتي والعرضي بهذين الفرقين مطلقاً فقد أخطأ، إذ من العوارض ما لا يمكن سلبه عن الشيء وجوداً ولا وهماً، بل ومنها ما لا يمكن القول بلحوقه بالذات لعلة وُجدت لولاها لما كان لاحقاً بالذات، ككون الإنسان مستعداً لقبول العلم، فإن من جعل الإنسان إنساناً فقد جعله مستعداً لقبول العلم، وكما في الفردية بالنسبة إلى الثلاثة، فإن من جعلها ثلاثة فقد جعلها فرداً حتى لو أردنا تجرُّدَ الإنسان عن استعداد العلم، أو الثلاثة عن الفردية لقد كان ذلك ممتنعاً.

وإذ أتينا على ما أردناه من بيان معنى الذاتي والعرضي، فنرجع إلى ما هو المقصود من بيان أقسام الذاتي، وبيان أقسام العرضي، ولتكن البداية بالذاتي لما تقدم.

# الفصل السابع

## في بيان انقسام الذاتي إلى الجنس والنوع والفصل وتحقيق كل واحد منها

وقبل الخوض في ذلك لا بُدّ من تحقيق معنى الدال على الماهية، والمقول في ما وليس، والمقول في جواب ما، غير ما تدل على الماهية، والكشف عن جوهرها على سبيل الكمال، من غير إهمال لبعض مقوماتها، كما لو سأل عن الإنسان بما هو؟ فقال: حيوان ناطق، وعن إنسان وفرس وثور؟ فقال: حيوان، لا كما ظن قوم أنه الذاتي المشترك لا غير، فإن الطالب لها إنما طلبه الكشف عن الحقيقة، وليست الحقيقة على ما هي بما لها من الذاتي المشترك فقط، حتى يصح الاقتصار في الجواب عليه؛ إذ ليس هو كل مفهوم الحقيقة، ولا لدلالة له على الذاتي الخاص منه، إذ لا دلالة للأعمّ على الأخصّ، كيف وأن فصول الأجناس ذاتيات مشتركة، ولا يقال في جواب ما، ولا في الدلالة على الماهية كما ستعرفه، وإن أريد بالذاتي المشترك ما يرجع إلى ما له دلالة على كمال الماهية، وأعرض عمّا هو المفهوم عند المشهور فهو المقصود، ولا فرق في هذا بين أن يكون السؤال عمّا هو واحد بالذات كـ (زيد) أو بالنوع كـ (زيد وعمرو) أو بالجنس كـ (الإنسان والفرس) إلا أن ما يقع في الجواب عن الجماعة الأولى يكون بعينه هو الجواب عن واحدها، فإن ما وقع به اختصاص كل واحد ليس إلا بعارض لا بذاتي، ومما يقع في الجواب عن الجماعة الثانية فلا يكون كافياً عن الواحد منها لتخصصه بـ (زيد) في ذاته، وسيأتي تحقيق هذا بزيادة شرح وإيضاح في ما بعد إن شاء الله [تعالى].

**وعند هذا فنقول:** الذاتي المقول إما أن يكون مقولاً على المشتركات فيه في جواب ما أو ليس، فإن كان مقولاً في جواب ما فإما أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالذات أو العرض فإن كان الأول فهو المسمى (جنساً) وإن كان الثاني فهو

المسمى (نوعاً) وأما إن لم يصح قوله في جواب ما فهو المسمى (فصلاً).

والنوع وإن كانت حقيقته هي حقيقة ما تحته من الأشخاص، وجوهره هو نفس جوهرها، وأن ذلك بالنظر إلى الاصطلاح اللغوي مما يمنع من إطلاق اسم الذاتي عليه وجعله قسماً منه، إذ الذاتي في اللغة ما له نسبة إلى الذات، والمنسوب إلى الذات لا يكون هو نفس الذات، فلذلك إنما هو بالنظر إلى الاصطلاح المنطقي من حيث إنه جوهري لما تحته من الأشخاص ومتقدم في التصور عليها، حتى إنه لو قدر رفع فهمه لارتفع فهمها، ولو قدر رفع فهمها لما ارتفع هو عن الفهم، وهذه هي خاصة جميع الذاتيات، فإذا الذاتي أعمّ من الدال على الماهية، وما اختص به الدال على الماهية لا يخرجه عن أن يكون ذاتياً.

وبعد هذا فالواجب أن يعلم أن اختصاص النظري بما يتعلق أقسام الذاتي من الجنس والنوع والفصل، بل وبما يتعلق بتحقيق أقسام العرض كما يأتي من الخاصة والعرض العام، أما من حيث هو طبيعة مخصوصة وحقيقة معينة لكونه جوهراً أو عرضاً أو جسماً أو حيواناً أو غير ذلك، وأما من حيث هو شيء ما مطلقاً فإن كان الأول فيسمى (طبيعياً) وإن كان الثاني فيسمى (منطقياً) وما أضيف من هذين - أعني الطبيعي والمنطقي - إلى العقل واحد من حيث هو موجود فيه سمي (عقلياً) لكن متعلق نظر المنطقي من حيث هو منطقي إنما هو القسم المنطقي منها ولذلك سمي (منطقياً) وأما النظر في ما سواه فإنما موكول إلى نظر صاحب العلم الكليّ أو صاحب صناعة أخرى، فلا جرم وجب أن نخصص بحثنا عن كل واحد من منها هاهنا بما هو الواجب على المنطقي.

أما الجنس فإنه كان يطلق في لغة اليونان على ما هو مبدأ؛ لكون الشيء من جهة ما كان ذلك المبدأ طبيعياً أو عرضياً وما هو مبدأ له واحد أو متعدد، حتى إنهم كانوا يسمون الأب جنساً للابن، والموضع الذي ينسب إليه الشيء جنساً له فيقولون مصر جنس للمصريين، والرواق جنس للرواقيين ونحوه.

وأما في لغة العرب، فإن اسم الجنس قد يطلق على كل جماعة اشتركت في

الانتساب إلى مبدأ واحد بجهة من جهات النسب، وسواء كان ذلك المبدأ لها طبيعياً أو عرضياً، مثال الأول إطلاق اسم جنس الفيثاغورسيين على الجماعة المنسوبة إلى فيثاغورس، ومثال الثاني إطلاق اسم جنس المصريين والرواقيين على الجماعة المنتسبة إلى مصر والرواق، ولعل من جعل أجناس الأشياء كلها خمسة: وهي الوجود والاشتراك والغيرية والفعل والقوة إنما نظر إلى هذا المعنى، وهو أن الأشياء لا تخلو عن أحد هذه المبادئ، لكن يعرف استعمال المنطقيين صار اسم الجنس إنما يطلق على ما أشرنا إليه في بيان أقسام الذاتي، ولعله لم يُسَمَّ جنساً إلا أخذ من أحد الاصطلاحين السابقين، فإنه وإن كان مخالفاً لهما في كونه داخلاً في معنى ما هو مقول عليه وجوهرياً له، وأنه لا يقال إلا على مختلفين بالذوات، وفي جواب ما وهو غير مشروط في ما سمي جنساً في كلا الاصطلاحين لكنه قد شابه الجنس بالاعتبار الأول في كونه مبدأ لما هو مقول عليه، كما كان ذلك المبدأ لما قيل إنه جنس وهو مشابه للجنس بالاعتبار الثاني في أنه حاوٍ لجميع ما يقال عليه، كما كان ذلك الجنس حاوياً لجميع الأشخاص المنسوبة إلى ما ينسب إليه، وعند ذلك فما رسمه.

**قال بعض المقصّرين:** أنه المقول على الأنواع في جواب ما، وهو إن أراد بالأنواع ما هي المقول على كثيرين لا تختلف إلا بالأعراض.

فلا يخفى أن رسمه غير جامع، إذ الأجناس العالية لا يقال على الأنواع بهذا المعنى كـ (الجوهر)، فإن اختلاف ما تحته إنما هو بالذوات لا بالأعراض.

اللهم إلا أن نقطع النظر عمّا لها من الفصول في هذا، إذ ذاك لا تكون من هذا اللفظ ظاهراً، وإن أراد بالنوع ما قد سنبينه في اصطلاح آخر وهو ما نوعيته لا تعرف إلا بالقياس إلى الجنس فالجنس من حيث هو جنس لا يعرف إلا بالقياس إلى ذلك النوع، وذلك النوع لا يعرف إلا بالقياس إلى الجنس، وتعريف الشيء يجب أن يكون بما به يعرف لا بما معه يعرف، وإلا فليس جعل أحدهما معرفاً للآخر أولى من العكس، ولا محالة أن تعريف أحد المتضايفين بالآخر إنما هو تعريف للشيء

بما معه يعرف، فلا اعتماد عليه، وإن ذهب إليه من لا تحصيل لديه، فالواجب أن كل ما هو من هذا القبيل أن يشكك في تعريفه ضرباً من التخيل، وهو أن يبدل اللفظ الدال على المعنى المضاف من حيث هو مضاف بما يدل على الذات التي عَرَض لها إن كانت مضافة فإنها إذ ذاك لا تكون مضافة إلا أن تؤخذ من حيث ما عرض لها الإضافة، وذلك بأن يقال هو المقول على كثيرين مختلفين بالذوات في جواب ما هي، فالقيد الأول فاصل له عن الشخصيات، والقيد الثاني فاصل له عن الأنواع والفصول والخواص، والقيد الثالث فاصل له عن الأعراض العامة، ويصلح أن يجعل فاصلاً عن الفصول والخواص، إذ هي غير مقولة في جواب ما، وقولنا في الجنس إنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة لا بمعنى أنه مقول عليها قول الصفة على الموصوف، إذ الصفة متأخرة في وجودها بالذات عن الموصوف لتوقفها عليه، والجنس مقوم لما يقال عليه ولا يكون متأخراً عنه، بل بمعنى الخبرية أي أنه مقول عليها قول الأجزاء على المركبات، وليس المراد بكونه مقوماً أنه موجود في ما يقال هو عليه من حيث هو جنس منطقي وإلا كان الجنس المنطقي موجوداً في أشخاص الأعيان وهو محال، بل المقوم إنما هو الحقيقة التي عرض لها الجنسية كما تقدم، وسيأتي لهذا مزيد تحقيق عما قريب.

**فإن قيل:** قولكم في رسم الجنس إنه المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة جنس للجنس، إذ هو شامل له وللعرض العام، وفصله أنه مقول عليها في جواب ما، وما جعلتموه جنساً للجنس فنوع من أنواع الجنس المطلق والمحدود، إنما هو الجنس المطلق على وجه يندرج فيه جميع الأجناس، وحمل النوع على جنسه ممتنع.

**قلنا:** وإن كان ذلك عاماً له وللعرض العام فليس كل عام لشيئين يجب أن يكون جنساً له، بل ذكره إنما كان لتمييز الجنس عن النوع والفصل والخاصة، لا على أنه جنس.

ومن فهم تحقيق ما أشرنا إليه في أقسام الذاتي لم يحتج إلى تكرار هذا الرسم

هاهنا، بل وعلم أيضاً أنه قد أحس من قال فيه أنه أعمّ شيئين مقولين في جواب ما وهو لا محالة تقسم إلى جنس عالٍ ليس فوقه جنس وإلى جنس سافل ليس تحته جنس، وإلى جنس بين جنسين أي فوقه جنس وتحته جنس، فالجنس العالي كما في الجوهر فإنه لا أعمّ منه غير النسبية والوجود، وسنبين أنهما ليسا بجنسين لما يقالان عليه، وأما الجنس السافل فكـ (الحيوان) فإن ما تحته كـ (الإنسان والفرس) لا يختلف ما تحتها إلا الأعراض كما يأتي، وأما المتوسط فكـ (الجسم) إذ هو تحت الجوهر وفوق الحيوان، وكلها تشترك في أنها مقولة في جواب ما، لكن الأعلى يقال ولا يقال عليه إلا ما هو على سبيل العارض والمتوسط والسافل، وأن قيل عليهما فالمتوسط إنما يقال على الأجناس، والسافل إنما يقال على الأنواع كما يأتي، وكل واحد من هذه الثلاثة - أعني العالي والمتوسط والسافل - فإنه يسمى بالنسبة إلى ما تحته جنساً مطلقاً، وما يختص منه بكل واحد من أنواعه وكان من جملة أقسامه فإنه يسمى جنساً مختصاً كـ (حيوانية الإنسان والفرس) ونحوه، ولكن الذاتي منهما في الحقيقة إنما هو المخصص دون المطلق، وتسمية المطلق من حيث هو مطلق ذاتياً، إنما كان بالنظر إلى معناه وطبيعته، وإلا فلو كان من حيث هو مطلق ذاتياً لما يقال عليه لكان داخلاً في معناه، ولوجب أن يعطيه اسمه وحده، ضرورة كونه جزءاً من معناه كما في الحيوان والناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإنه لما كان كل واحد منهما ذاتياً للإنسان صح أن يقال إن الإنسان حيوان، وأنه جسم ذو نفسٍ حساس متحرك بالإرادة، وصح أن يقال إنه ناطق وأنه ذو نفس من شأنها أن تعقل الأمور الكليّة بالفكرة والروية.

ولا يخفى أن الجنس المطلق وإن قيل على أشياء وهي أيضاً مما يصح أن تسمى أجناساً، وأن فيها معنى الجنس كـ (الجوهر) المقول على الجسم، فليس ذلك الجسم بسبب قول الجوهر عليه، بل بسبب كونه هو في نفسه مقولاً على ما تحته، كقول الجوهر عليه، وإلا فلو كان ذلك كذلك لوجب أن يحكم على الإنسان بكونه جنساً في القول والمعنى، ضرورة أن الجنس مقول عليه وهو ممتنع، وعند ذلك لا بدّ من التنبيه على زلة وهو أن المادة كالخشب بالنسبة إلى السرير، والنحاس بالنسبة

إلى الإبريق ونحوه، وإن كان المعلم الأول لم يجانس من إطلاق اسم الجنس عليها؛ لكونها مشابهة له بقبولها للصور المختلفة المخصصة لها في الوجود، كما كان الجنس قابلاً للفصول المنوعة المخصصة له في الوجود، ولكونها حاوية لجميع الأجسام كما أن الجنس حاوٍ لجميع الأنواع وليست بجنس على التحقيق، إذ إن كان قابلاً للفصول المقسمة المنوعة له فما تخصص منه بكل واحد من الفصول لا يصح القول بكونه متخصصاً قبله، بل تخصصه ليس إلا به، وأنه غير قابل لمعاقبة فصل آخر عليه، وأنه يبطل ببطلانه، وذلك كما في حيوانية الإنسان مثلاً، فإن ما خصصها من الناطق لم تكن متخصصة قبله، بل من جهل ذلك الشيء حيواناً جعله ناطقاً، لا أنه جعله حيواناً مطلقاً ثم عرض له بأمر خارج إن صار ناطقاً، وكذا الكلام في ما تخصص منه بنوع الفرس ونحوه، فإذن ليست الفصول متعاقبة، وإلا لجاز القول بعروض فصل الإنسان لحيوانية الفرس، وعروض فصل الفرس لحيوانية الإنسان وهو ممتنع لما حققناه، فإذن تخصيص ذلك الجنس ليس إلا بما تخصص به، وبطلانه لا محالة لازم لبطلانه، وهذا بخلاف ما في المادة فإن ما تخصص منها بصورة هو بعينه قابل لصورة أخرى كما في الخشب بالنسبة إلى صورة السرير والكرسي، فإن ما تخصص منه بصورة الكرسي فبطلانه هو بعينه قابل لصورة السرير فإذن هو قابل للتعاقب، فبطلانه غير لازم من بطلان ما قد يتخصص به في بعض الأوقات من الصورة، فإن من جعل خشب السرير غير لازم أن يكون، قد جعله حيث جعله سريراً، بل من الجائز أن يكون سريراً ثم يصير كرسياً وغير ذلك، مع اتحاد المادة الخشبية.

وينبغي أن تمنع هاهنا بما أشرنا إليه من الفرق وأن لا تشتغل بما قد طوّل به بعضهم، إذ هو بعيد عن الانتفاع.

**وأما النوع:** فإنه كان يطلق في لغة الأوائل على صورة كل واحد من الأشخاص، حتى إنهم كانوا يسمون صورة زيد (نوعاً) وصورة (عمرو) نوعاً، وأما بالنظر إلى عُرف المنطقيين فقد يستعمل بإزاء ما أشرنا إليه في أقسام الذاتي وهو وإن فارق النوع بالاعتبار الأول من جهة أنه كليّ وأنه مقول على كثيرين في جواب ما، فلعل

منشأ تسميته نوعاً إنما كان لكونه مشابهاً له من جهة أنه حاصرٌ لجميع ما يقال عليه من الأشخاص، كما أن صورة كل واحد من الأشخاص حاصرة لجميع أجزائه وما يتعلق به، ومن جهة أنه أخصّ بما يقال عليه في جوهره، كما أن صورة كل شخص أخصّ به من غيره.

ورسمه كما سبق أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب ما، فالقيد الأول ميزه عن الأشخاص، والثاني عن الأجناس وفصولها والأعراض العامة، والقيد الثالث ميزه عن الفصل والخاصة، ويصلح أن يكون مميزاً له عن الأعراض العامة أيضاً، ووصفنا له بأنه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد على نحو ما حققناه في الجنس وهو كـ (الإنسان) المقول على زيد وعمرو، فإنه لا اختلاف بينهما إلا في الأعراض، وكل شخصين وقع الاختلاف بينهما في الجوهرية فإنما ذلك لاختلاف نوعيهما كما في زيد وهذا الفرس، وأما أن يكونا تحت واحد فلا.

وبالجملة فما مثل هذا النوع إنما يكون على التحقيق في ما المشتركات فيه لا تختلف إلا بالعرض، كما أشرنا إليه، وإن كان ذلك في ما لا ينعكس كنفسه حتى يقال إن كل ما يقال على مختلفين بالعرض لا يكون إلا نوعاً لخروج الأصناف عنه كـ (الشاب والشيخ) ونحوه، فإنها وإن كانت كليّات مقولة على مختلفين بالعرض فليست بأنواع، إذ لا يقال في جواب ما، وأما ما قوله على المختلفات بالجوهرية فلا كـ (الحيوان) وغيره من الأجناس.

اللهم إلا أن يؤخذ ما تحته مجرداً عمّا وقع به الانفصال بالجوهرية بينها وهو أن يؤخذ ما يقال عليه الحيوان كـ (الإنسان والفرس) وغيرهما من الأنواع من حيث هو حيوان، وأن لا يلتفت إلى الفصول المقسمة، وهي الناطق وغيره من فصول باقي الأنواع، فإنه إذ ذاك يكون نوعاً بهذا الاعتبار، وقوله في جواب ما إنما يكون على مختلفين بالأعراض لا بالذوات، وليس هذا خصيصاً بالأجناس، بل هو جارٍ في غيرها من الكليّات من الفصول والعرضيات، لكن بشرط قطع النظر عن النسبة الموجبة لكون الكليّ فصلاً أو خاصة أو عرضاً عاماً، فإنه مهما أخذت أشخاص

الإنسان من زيد وعمرو وغيره، من حيث كون كل واحد منها ناطقاً، أو أخذ من حيث هو ضاحك كان قول الناطق عليها إذا قطع النظر عن كونه مقسماً للحيوان نوعاً، كذلك قول الضاحك عليها إذا قطع النظر عن خصوصيته بكليٍّ واحد أيضاً نوعاً، وعلى هذا العرض العام إذا قطع النظر عمّا وقع به الاختلاف بين المشتركات في جوهرها مثل حمل الماشي على الإنسان والفرس مثلاً من حيث إن كل واحد منها ماشياً لا غير، والتتمّة لهذا البيان منوطة بالكشف عن معاني ما بقي من الكليّات، وقد يستعمل النوع أيضاً في صنعتهم بإزاء ما يقال عليه الجنس في جواب ما من الكليّات، فنوعيته بالنسبة إلى ما فوقه لا بالنسبة إلى ما تحته، ولذلك ترجم بعضهم عن معناه بأنه المقول عليه الجنس، وقال آخر إنه المترتب تحت الجنس، وهاتان العبارتان وإن تقاربتا في المعنى فقد قصر من اعتمد عليهما، أما أولاً فلأن الشيء الذي يقال عليه الجنس وهو جنس بالنسبة إليه إنما هو النوع بهذا المعنى، والشيء الذي هذا النوع نوع بالنسبة إليه إنما هو الجنس، فإذن الجنس وهذا النوع متضايفان، ولا يعقل كل واحد مهما إلا وقد عُقل الآخر، ولا يتصور تقدم أحدهما في التعقل على الآخر أصلاً كالأب والابن ونحوه، وعند ذلك فتعريف النوع بالجنس وهو مما لا يعرف إلا معه محال؛ إذ ليس تعريف أحد المعنيين بالآخر أولى من العكس.

ثم بظاهر لفظه غير مانع من الدخول غير المرسوم فيه، إذ الأشخاص من زيد وعمرو بل الأصناف كالشاب والشيخ مما يقال عليها الجنس وهي مرتبة تحت الجنس وليست بأنواع.

اللهم إلا أن يعني بالمرتب تحت الجنس ما لا واسطة بينه وبين الجنس، فإذن هذه الرسوم لا تتم إلا بزيادة أو إضمار أو عناية بما هو بعيد عن ظاهر اللفظ، وهو مما تأباه صناعة الحدود والرسوم كما يأتي تعريفه في الأقوال الشارحة.

وأحسن ما قيل في ذلك ما عبر به بعض المحققين من قوله أنه أخصّ كليّين مقولين في جواب ما، وهو كافٍ في التمييز، أما عن الأجناس فلخصوصيته بالنسبة إليها، والأعراض العامة وإن كانت الأنواع أخصّ منها فإنها غير مقولة في

جواب ما، فلا تكون أنواعاً بالنسبة إليها، وأما تمييزه عن الفصل والخاصة والعرض العام والأصناف، فلكونه مقولاً في جواب ما، وما تمييزه عن النوع باستعمال المنطقيين فلنسبة إلى ما فوقه، وعن الأشخاص فلكونه كلياً، وما له الإنسان بالنسبة إلى الحيوان، والحيوان بالنسبة إلى الجسم ذي النفس، وذو النفس بالنسبة إلى الجسم، والجسم بالنسبة إلى الجوهر، وهو مخالف للنوع بالمعنى اليوناني من جهة أن نوعيته إنما هي بالنسبة إلى ما فوقه، وذلك إنما نوعيته بالنظر إلى صورته كانت مضافة أم لا، وقد يخالفه من جهة أنه لا يكون إلا كلياً ومقولاً في جواب ما، وما مخالفته للنوع الآخر من الوضع المنطقي فلأنه مضايف للجنس والأول غير مضايف، إذ لا يلزم من فهم كون الشيء مقولٌ على ما تحته فهم معنى آخر مقولاً عليه، وإلا لما كانت الأجناس العالية إلا بأجناس إلى غير النهاية وهو محال.

وأيضاً فإنه ينقسم إلى نوع عال وسافل ومتوسط، فالعالي هو ما تحته أنواع ولا نوع فوقه كـ (الجسم) فإنه ينقسم إلى الأنواع وما فوقه إنما هو الجوهر وما فوق الجوهر ليس بجنس كما يأتي، فلا يكون البتة نوعاً، وأما النوع السافل فهو ما فوقه نوع وما تحته ليس بأنواع كـ (الإنسان والفرس) فإن ما فوقهما إنما هو الحيوان وهو نوع بالنسبة إلى الجسم ذي النفس، وما تحت الإنسان والفرس ليس غير الأصناف والأشخاص لا غير كما سبق، وأما المتوسط فهو ما بين نوعين أي فوقه نوع وتحته نوع كـ (الجسم ذي النفس) فإنه نوع بالنسبة إلى الجسم، والجسم بالنسبة إلى الجوهر، وما تحت الجسم ذي النفس من الحيوان فهو نوع بالنسبة إلى الجوهر، وأما النوع بالاعتبار الأول فإنه لا يقع في نفس الأمر إلا سافلاً، ولا يكون البتة جنساً، بخلاف النوع بالاعتبار الثاني، إلا أن ما كان من هذا النوع سافلاً فإنه يسمى (نوعاً) بالنظر إلى الاعتبارين، وأما ما سمى ذلك فلا، إلا أن ينظر إلى ما ذكرناه من الاشتراط، وهو أن نقطع النظر عن الفصول المتنوعة فلا يتصور أن يكون تحته ما هو نوع، فلا يتصور أن يكون نوعاً عالياً ولا متوسطاً، فعلى هذا الجنس منه ما هو جنس ولا يكون البتة نوعاً كـ (الجوهر) ويسمى (جنس الأجناس) ومنه ما يكون نوعاً

وجنساً، نوعا بالنسبة إلى ما فوقه وجنساً بالنسبة إلى ما تحته، وهو كما في السافل والمتوسط. وأما النوع فمنه ما يكون نوعاً ولا يكون البتة جنساً كالنوع السافل ويسمى (نوع الأنواع) ومنه ما يكون نوعاً وجنساً كما في المتوسط، والعالي فلا يكون نوعاً مطلقاً ولا جنساً مطلقاً، بل هو جنس ونوع كما مضى، ويفارق هذا النوع للنوع بالاعتبار الأول أيضاً في أنه لا يكون إلا مركباً من جنس وفصل ولا كذلك الأول.

وأما الفصل ففي لغة اليونان ما يوجب تمييز شيء عن غيره، كان ذلك المميز ذاتياً لما ميزه أو عرضياً، لكن ما كان منه من العرض مفارقاً، كانوا يخصّونهُ بالفصل العام إذ هو مما يصح أن يتميز به كل واحد من الشخصين عن صاحبه في وقتٍ، بل الشخص الواحد بالنسبة إلى أوقات متعددة وسواء كان ذلك سريع الزوال كـ (القيام والقعود) أو بطيء الزوال كـ (الشباب).

فإنه لا يخفى أن من تميز عن غيره بكونه قائماً عند كون ذلك الغير قاعداً أنه قد يتميز الآخر عنه إذا قعد هو وقام ذلك الغير، بل وقد يختلف حال الشخص الواحد به بالنسبة إلى أوقات كان في بعضها قائماً وفي بعضها قاعداً، ومثله في الشباب أيضاً، ولذلك سمي (فصلاً عاماً)، وما كان منه دائماً غير مفارق فكانوا يخصونه بـ (الفصل الخاص) وسواء كان ذلك ثابتاً في أصل الخلقة كـ (الشهولة) أو (الزرقة) في العين، أو لاحقاً عارضاً كـ (آثار الجراحات المندملة) ونحوها، وما كان منه ذاتياً فإنهم كانوا يعبرون عنه بـ (خاص الخاص).

وإن شئت أن نلخص عبارة في حصر هذه الأقسام الثلاثة، قلت إما أن يكون ذاتياً أو عرضياً، فإن كان ذاتياً فهو خاص الخاص، وإن كان عرضياً فهو إما دائم أو غير دائم، فإن كان الأول فهو الخاص، وإن كان الثاني فهو العام.

**وإن شئت قلت:** إما دائم أو غير دائم، فإن كان دائماً فهو جوهريّ وإما عرضي، فإن كان جوهرياً فخاص الخاص، وإن كان عرضياً فإما دائم أو غير دائم، فإن كان دائماً فخاص، وإن كان غير دائم فعام، وللعبارات في ذلك متسع.

وقبل الخوض في ما هو متعلق نظر المنطقي من هذه الثلاثة، لا بدّ من الإشارة إلى وجه الجمع والفرق بينها، مبالغة في التحصيل.

فما به تشترك الثلاثة هو التمييز، وما به اشتراك العام والخاص فالعرضية، وأن كل واحد مهما قد يكون لما ليس بكليّ ومفارقين في الذهن، وأنهما مما يقبلان الكثرة والقلة والشدة والضعف، وبذلك يفارقان خاص الخاص إذ هو جوهري. وأنه مما يوجب اختلاف الحقيقة، وأنه لا يكون لغير الكليّ، وأن ما تخصّص بالشخصيات لا يكون إلا عرضياً، وأنه لا يتصور مفارقته ذهناً؛ لكونه مقوماً، وأنه لا يقبل الشدة والضعف، وإلا فما به الزيادة والأشديّة إما أن تكون الذات متقومة دونه أو ليس، فإن كانت متقومة دونه فلا مدخل له في الفصل، بل هو زائد عليه، وإن قدر امتناع تحقق الذات إلا به فهو الفصل، وما دونه وأضعف منه ليس بفصل، فلا فصل أشد من فصل ولا أضعف منه.

نعم، إن وقعت الشدة والضعف فليس في ما هو مقوّم للذات، بل في ما هو خارج عنه، وما به مشاركة الخاص خاصّ الخاصّ فالدوام وبه مفارقة العام لهما، وإذا عرف ذلك فما هو الفصل المنطقي، أي المسمى في عرف استعمالهم (فصلاً) إنما هو خاص الخاص لا محالة وهو المنتفع به في صنعة التحديد والقسمة.

وقد اختلفت العبارات في رسمه، فقيل ما يفصل به النوع على الجنس.

**وقيل:** هو المحمول على كثيرين مختلفين بالنوع من طريق أي شيء هو في جوهرها أي على كل واحدٍ واحد من المختلفين لا الكل جملة.

**وقيل:** هو الكليّ الذاتي الذي يقال به على نوع واحد تحت جنسه في جواب أي شيء هو.

**وقيل:** هو الكليّ الفرد الذي به يتميز كل واحد من الأنواع القسيمة في جوهره عن النوع الآخر المشارك له في جنسه.

والتقصير فيها لائح من جهة أن معرفة كون النوع نوعاً بالنسبة إلى جنسه متوقفة على معرفة ما به يزيد على جنسه في جوهره، ويكون به مخالفاً لغيره مما هو قسيم

له في جنسه، وذلك الشيء إنما هو الفصل، فإذن معرفة النوع متوقفة على معرفة الفصل، فمن رام تعريف الفصل بالنظر إلى النوع كان مفرطاً من حيث إنه أخذ في التعريف ما معرفته متأخرة عن معرفة ما رام تعريفه أولاً، والمعرف يجب أن يكون سابقاً في المعرفة، مناسباً ظاهراً بالنسبة إلى ما يعرف به، وإلا فالتعريف به محال، فالواجب بالنظر إلى الصنعة المنطقية أن يتحيّل في ذلك بتبديل لفظ النوع بالذات التي عرض لها إن كانت نوعاً كما حققناه، فإنها إذ ذاك لا تكون متوقفة على فهم الفصل من حيث هو فصله، لذلك قال من تنبه لهذا المعنى في رسمه إنه الذي من شأنه أن يعرف من ما تحت جنس واحد بعينه في جوهره. وقال آخر هو ما به تختلف الأشياء في جوهرها، وهي لا تختلف في الجنس. وأرشق من ذلك أن يقال هو ما يقال على كل كليّ واحد في طريق ما.

**وإن شئت قلت:** هو ما يقال على كل كليّ واحد في جواب أيّما هو في ذاته، فكليّته فاصلة عن الشخصيات، واختصاصه بكليّ واحد فَصَلَهُ عن الأجناس والأعراض العامة، وكونه مقوّماً في طريق ما أو في جواب أيّما فاصل له عن الأنواع والخواص، وهما صالحان لفصله عن الأعراض العامة أيضاً، وقد يصلح أن يكون قوله في جواب أيّما فاصلاً له عن الأجناس، فإنها قيلت في جواب ما بالنسبة إلى المختلفات، لكنها دالة على كمال الحقيقة المشتركة، وفي طريقه بالنسبة إلى كل واحد من آحاد المختلفات لكونها داخلة في معناها، فإنها لا تصلح لذكرها في جواب أيّما وإلا كانت مقولاً وخرجت عن أن تكون أجناساً، والفصول ألا تكون إلا بالأجناس، وهو كما في الحساس بالنسبة إلى الحيوان، والناطق بالنسبة إلى الإنسان، فإن الحساس غير مقول على ما ليس بحيوان، والناطق غير مقول على ما ليس بإنسان، وإن قيل على غيره فليس إلا بطريق الاشتراك كما ستعلمه في موضعه، فلولا تعقل الحساس أولاً وإلا لما كان الحيوان معلوماً، وإن كان جنسه معلوماً، وكذا الناطق فإنه لولاه لما كان الشيء الذي سمي (إنساناً)، ولو أراد مريد تعقل الإنسان قبل تعقله ناطقاً لقد كلَّف نفسه شططاً، أوَ ليس ذلك مفهوم الإنسان حتى يصح الاقتصار عليه في جواب ما الإنسان، إذ الإنسان حيوان لا محالة، وليس

الحيوان داخلاً في مفهوم لفظ الناطق إذ الناطق شيء ذو نطق اتفق أنه كان حيواناً، فإذن الناطق داخل في طريق ما الإنسان إذ هو جزء معناه وداخل في مدلوله. وكذا الكلام في الحساس بالنسبة إلى الحيوان أيضاً، ثم الفصل بعد ما صحّ كونه فقد يُنسب إلى النوع المركب منه، ومن الجنس المخصص بذلك النوع بأنه مقوم له في الحقيقة والوجود وذلك كـ (الناطق) بالنسبة إلى حقيقة الإنسان الحاصلة منه، ومن الحيوان المخصص، وقد يُنسب إلى الجنس المطلق بالتقسيم كنسبة الناطق إلى الحيوان المطلق المأخوذ في الذهن، وقد يُنسب إلى الجنس المخصص المقارن له في تقويم النوع بأنه مقوم له في الوجود دون الحقيقة كـ (الناطق) بالنسبة إلى حيوانية الإنسان فإنه مقوم لوجودها الخاص دون حقيقتها، وبهذه الخاصة قد يفرق بينه وبين العرضيات التي ذاتيتها إنما هي بالنسبة إلى الحقائق المركبة كما في السواد بالنسبة إلى الأسود من حيث هو أسود ونحوه، وأنه مقسم للنسبية المطلقة التي هي عامة بالنسبة إلى الأسود ومن النسبية المخصصة بالأسود من جهة أن الأسود شيء ذو سواد، بل نسبية الأسود هي المقومة للسواد القائم بها لا محالة وهي موضوعه، والقائم بالموضوع لا يكون مقوماً لوجود الموضوع كما يأتي، وإذ بان أن الفصل له نسبتان تقويمية وتقسيمية، وأن التقسيمية لا تكون إلا بالنظر إلى الأجناس، والتقويمية لا تكون إلا بالنظر إلى الأنواع، وما تخصص من الجنس العالي بها، فعلى هذا ما كان من الأجناس علياً لا جنس فوقه فله الفصول المقسمة وهي التي تقسمه إلى الأنواع، والمقومة فقد قيل إنها لا تكون له، فإن الذاتي العالي لا بدّ وأن يكون بسيطاً.

**ويمكن أن يقال:** إنه لا يبعد أن يكون الجنس العالي مركباً من أمرين متساويين وأحدهما مقوم للآخر كفصل النوع مع النوع، لكن هذا وإن كان غير ممتنع فلا دليل يدل على وقوعه، وما كان من الأنواع سافلاً ليس تحته نوع فليس له من الفصول غير المقومة، وأما المقسمة فلا تكون له، فإن ما تحته لا يختلف إلا بالأعراض، وما كان من الأجناس السافلة والمتوسطة، والأنواع العالية والمتوسطة فلها الفصول المقسمة بالنسبة إلى ما تحتها، ولها الفصول المقومة في ذواتها، ولا يتصور أن

يكون فصل واحد بالنسبة إلى شيء واحد مقوماً ومقسماً معاً، فإنه من جهة كونه مقسماً يستدعي أن يكون أخصّ مما قسمه، ومن جهة كونه مقوماً يستدعي أن يكون مساوياً له وذلك محال، بل إنما يتصور بالنسبة إلى شيئين، فما كان من الفصول مقوماً لنوعه فهو مقسماً لما فوقه وإن علا، ومقوم لما تحته وإن سفل، فإنَّ ذاتي الذاتي ذاتي، وما كان مقسماً لجنس فهو أيضاً مقسم لما فوقه من غير تقويم، ومقوم لما تحته وإن سفل من غير تقسيم، أي لا يكون له فصلاً وإلا كان أخصّ مما هو مساوٍ له وهو ممتنع، لكنه قد لا يمتنع، إنَّ ما كان فصلاً إلا علا النوعين أن يكون جنس فصل للأخصّ منهما كـ (الحساس) فإنه فصل للحيوان وجنس للناطق الذي هو فصل نوع الحيوان وهو الإنسان.

**فإن قيل:** الفصل صفة لطبيعة الجنس المخصص، ولهذا يصح أن يقال: بعض الحيوان الخاص ناطق. فيجعل الناطق صفة له، والصفة مفتقرة إلى الموصوف في وجودها. فلو كانت مقوّمة لوجود الموصوف لكان الموصوف متوقفاً عليها في الوجود وهو دور، كيف وأن الجسم الحيواني والنباتي يبقى بعد عدم الفصل، الذي صار به ذلك الجسم حيواناً أو نباتاً؟ ولو كان ذلك الفصل علة لوجود ذلك الجسم المخصص لما بقي؛ لاستحالة بقاء المعلول مع عدم علته، ثم وإن كان مقوّماً له فالقول بأنه مقسم للجنس المطلق مما يوجب صدور أثرين عن بسيط واحد، وهو ممتنع كما يأتي في الحكمة الإلهية، ولأنه على خلاف مذهب الحكماء.

ثم وإن كان كذلك فلِمَ قلتم إنه لا بدّ لكل نوع تحت جنس من فصل مقوّم؟ وما المانع من أن يكون أحد نوعي الجنس متميزاً عن الآخر، والآخر متميزاً عن الأول بعدم ذلك الفصل؟

**فنقول:** أما الإشكال الأول فمندفع، فإنَّا لا نسلم أن الفصل صفة للجنس المخصص، والاستدلال بالإطلاق معارض بالإطلاق في جانب العكس، فإنه كما يصدق أن يقال (بعض الحيوان ناطق) يصدق عكسه، وهو أن يقال (بعض الناطق حيوان) ويمتنع أن يكون كل واحد منهما صفة للآخر، فمعنى قولنا: (بعض الحيوان

ناطق) و(بعض الناطق حيوان) الشيء الذي هو موصوف بكونه ناطقاً هو الشيء الموصوف بكونه حيواناً، وكذلك بالعكس، واتصاف الشيء الواحد بصفتين لا يوجب اتصاف إحدى الصفتين بالأخرى.

**أما الإشكال الثاني:** فإنما يلزم أن يكون لو كان الجسم المشاهد في الحيوان والنبات هو الجنس المخصص وليس كذلك، بل هو المادة، وفرق بين الجنس والمادة كما سبق.

**وإما الإشكال الثالث:** فإنما يلزم أن لو قيل بصدور الأثرين عن البسيط الواحد من جهة واحدة، وما المانع من أن يكون صدور التقويم والتقسيم عنه باعتبار جهتين مختلفتين لا توجب في ذاته تعدداً ولا كثرة كما يأتي تحقيقه، أو أنّ صدور أحد الأثرين عنه لازم عنه لذاته وصدور الآخر عنه بواسطة صدوره عن لازم ذاته، ويكون أحدهما سابقاً على الآخر، أما التقسيم أو التقويم، كيف وأن صفة التقويم والتقسيم نسبة وإضافة والبسيط الواحد لا يمتنع أن يتصف بالنسب المتعددة والإضافات المختلفة كما سبق في اتصاف الوحدة بكونها نصف الإثنين، وثلث الثلاثة وغير ذلك من النسب.

وقوله: (لِمَ قلتم إن كل نوع تحت جنس لا بدّ له من فصل مقوّم... إلى آخره).

قلنا: لأنه لا يخلو إما أن يمتاز نوع الجنس عن الجنس بما تخصص عنه أو لا يمتاز، فإن كان الثاني فلا امتياز لنوع الجنس عن الجنس، وعند ذلك فليس أحدهما جنساً للآخر، والآخر نوعاً أولى من العكس، وإن كان الأول فذلك المميز المخصص إما أن يكون مقوماً لحقيقة النوع أو لا يكون مقوماً لها، فإن لم يكن مقوماً لحقيقة النوع فهو مميز عارض، والمميز العارض لا يوجب المخالفة بين الأعمّ والأخصّ بالجنسية والنوعية كامتياز الأصناف والأشخاص عن الأنواع المقولة عليها، ولا يكون الأعمّ جنساً ولا الأخصّ نوعاً، فلم يبق إلا أن يكون مقوماً وهو المطلوب.

# الفصل الثامن

## في قسمة العرضي إلى الخاصة والعرض العام وتحقيق كل واحد منهما

وإنما نقسم العرضي إليهما لأنه إما أن يكون مقولاً على كليّ واحد، أو على كليّات متعددة أكثر من واحد، فإن كان الأول فهو الخاصة، وإن كان الثاني فهو العرض العام، وأول مبدوء به إنما هو الأنفع منهما وهو الخاصة دون العرض العام، إذ العرض العام قلّما ينتفع به في العلوم.

والخاصة قد تطلق على ما يقال على كليّ واحد قولاً غير ذاتي، لكن منها ما هو مقول على جميع جزئيات ذلك المعنى الكليّ، ومنها ما يقال على بعضها، وكل واحد من الأمرين منه دائم، ومنه مفارق، فما هو دائم للكليّ فكقوة الضحك والكتابة للإنسان، وما هو للكليّ غير دائم في جميع الأوقات فكالشباب والشيخوخة بالنسبة إلى الإنسان، وما هو ثابت للبعض مع الدوام فكالفطوسة في أنف الإنسان، وما هو ثابت للبعض من غير دوام فكالكتابة بالفعل والضحك بالنسبة إلى الإنسان.

والخاصة المنطقية النافعة في صناعة الرسوم ما كانت دائمة لكل أشخاص النوع، وهي بحيث تكون هي والنوع متعاكسين كما في قوة الكتابة والضحك لنوع الإنسان، وما سوى ذلك فلا، إذ هو مما لا ينتفع به في الرسوم؛ لعدم مساواته للشيء المرسوم، وانتفاء القول بتعاكسهما، والمميّز يجب أن يكون مساوياً لما ميزه، وإلا كان المميز أعمّ مما ميزه أو أخصّ منه، والتعريف به إذ ذاك محال.

وأما العرض العام فهو ما يقال على كثيرين مختلفين بالذوات قولاً غير ذاتي، وسواء كان ذلك دائماً كـ (سواد الغراب والقار) أو غير دائم كـ (المشي بالفعل) بالنسبة إلى الإنسان والفرس فالقيد الأوّل ميزه عن الأجناس وهو وإن اتفق إن كان

مع عمومه للأنواع خاصة لما فوقها كـ (الحركة) فإنها خاصة للحيوان وعرض عام للإنسان والفرس، فتعريف الخاصة غير كاف عن تعريفه كما كان تعريف الفصل مطلقاً كافياً عن تعريف ما وقع عاماً من فصول الأجناس، وذلك لأن ما به وقع الاختلاف بين الفصول إنما هو في أمر خارج عن كونها فصولاً من جهة أن بعضها قد يكون فصلاً للجنس، وبعضها فصلاً للنوع، وعموم فصل الجنس لا يخرجه عن أن يكون فصلاً للجنس، فتعريف الفصل من حيث هو فصل كاف عن تعريف جهاته، وليس تعريف الخاصة من حيث هي خاصة مغنياً عن تعريف العرض العام، فإنه وإن اتفق إن كان خاصة فقد يتفق أن لا يكون خاصة كـ (الوجود) بالنسبة إلى الجوهر والعرض، فإنه عرض عام وليس بخاصة لشيء، وإلا كان فوقها ما هو أعمّ منها ولا أعمّ منها غيره، والشيء لا يكون خاصة نفسه، فإذن تعريف الخاصة مما لا يندرج فيه ما قيل بكونه عرضاً عاماً، وقد يتفق أن ما كان عرضاً عاماً بالنسبة إلى أشياء خاصة بالنسبة إلى ما فوقها، أو ما كان خاصة لشيء عارض عام لما تحته، إذ لا يمتنع أن ما كان خاصة لأعمّ كليّين أن يكون عرضاً عاماً بالنسبة إلى أخصّهما، بل ولا يمتنع أن يكون جنساً لخاصة الأخصّ أيضاً.

وأعلم أن ما أشرنا إلى تحقيقه من قسمي العرض إنما هو على ما اقتضته الخاصة وإلا فالمشهور عن الأوائل أنهم كانوا يقسمون العرض إلى ما هو لازم دائم لكليّة كليّ واحد دون غيره، وإلى ما ليس كذلك، فما كان من الأول خصّوه باسم الخاصة، وما كان من الثاني أبقوه على إطلاقه وسموه (عرضاً) وسواء كان ذلك خاصاً بكليّ واحد أو أكثر، وسواء كان دائماً أو مفارقاً كما سبق تعريفه، حتى إنهم كانوا يدرجون في ذلك كتابة الإنسان وضحكه بالفعل، ولا حرج في الاصطلاح بعد فهم المعنى.

وإن تشوّقت إلى رسم الخاصة والعرض على مصطلحهم، فالخاصة ما هو عارض لجميع جزئيات كليّ واحد وحده دائماً، وهو كما أشرنا إليه من مثال الخاصية المنطقية سابقاً.

وأما العرض فقد قيل فيه ما ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة، وهو أبداً قائم في الموضوع. وقيل هو ما يكون يفسد من غير فساد حامله، وفي ما بين العبارتين تقصر، أما الأولى فلأنا قد بينّا أن العرض ليس هو قسيم الجوهر، وهو ما وجوده في موضوع، بل قد يكون العرضي جوهراً كما سبق تحقيقه، وإذ ذاك فلا يكون الرسم جامعاً.

كيف وأن تعريف الشيء بسلب حقيقة غيره عنه بعيد لعدم الأولوية، وأن قدر أن سلب ما أخذ في التعريف أظهر كان الاقتصار عليه كافياً، وهو أن يقال هو ما ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة، ضرورة الانحصار، وأن ما أخذ في التعريف أظهر.

وأما العبارة الثالثة فإنها أيضاً غير جامعة إذ العارض منه ما هو دائم في الوجود غير مفارق كـ (سواد الغراب) و(الفطوسة للأنف) ونحوه، ولا يفسد إلا وقد فسد حامله وإلا لكان مفارقاً.

نعم، لو أخذ ذلك بالنظر إلى الوهم كان صحيحاً، فإنه لا يلزم فساد الغراب عند توهم كونه غير أسود، فإنه من حيث هو هو ليس مما يتوقف على كونه أسود أو أبيض أو غير ذلك، لكنه مع ذلك بعيد عن ظاهر اللفظ ومتوقف في فهمه على أمر زائد، وذلك مما تأباه صناعة المنطقيين في الحدود والرسوم.

# الفصل التاسع

## في حصر الكليّات الخمس إلى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ووجه انقسام الكليّ المطلق إليها وتتبع ما قيل فيه

والقسمة المشهورة لذلك، أن اللفظ المفرد الدال على الكثيرين إما مختلفان بالنوع أو العدد، فإن كان الأول فإما أن يكون ذاتياً، وإما أن يكون عرضياً، فإن كان عرضياً فهو العرض العام، وإن كان ذاتياً، فإما أن يقال في جواب ما، وإما في جواب أي، فإن كان في جواب ما فهو الجنس، وإن كان في جواب أي فهو الفصل، وإن كان الثاني، فإما أن يكون مقولاً في جواب ما أو أي، فإن كان مقولاً في جواب ما فهو النوع، وإن كان مقولاً في جواب أي فهو الخاصة.

ولا يخفى أن طبيعة الفصل بما هو فصل خارجة عن هذه القسمة، فإنها لا تتناول من الفصول إلا ما كان من فصول الأجناس دون فصول أنواع الأنواع؛ إذ هي غير مقولة على مختلفين بالحقيقة، بل وطبيعة الخاصة بما هي خاصة أيضاً شاذة عنها لعدم دخول خواص الأجناس فيها وإن لم تشذ، وليس كل ما يقال على نوع واحد أو أشياء لا تختلف إلا بالعدد فلا تكون مقولاً في جواب ما فهو خاصة، بل يجوز أن تكون فصلاً وذلك مما لم نتعرض القسمة للفرق فيه، ومع هذا كله فالنوع بالمعنى المضاف غير داخل فيها، وإن قطعنا النظر عنه فالقسمة الحاصرة لما سواه من الكليّات ليس إلا ما أشرنا إليه أولاً من بيان انقسام الكليّ الذاتي والعرضي، وانقسام الذاتي إلى الجنس والنوع والفصل، وانقسام العرضي إلى الخاصة والعرض العام، وقد عرف وجه الحقيقة في ما سبق، وإن أردنا إدراج النوع بالمعنى المضاف في القسمة بقسمة أخرى فليس على نحو ما قيل إن اللفظ المفرد الدال إما ذاتي وإما عرضي، فإن كان عرضياً فمنه الخاصة والعرض العام

على ما عرف، وإن كان ذاتياً فإما أن يقال على مختلفين بالعدد أو الحقيقة، فإن كان الأول فهو النوع بالمعنى الأول، وإن كان الثاني فإما أن يكون مقولاً ولا يقال عليه أو يقال عليه، فإن كان الأول فهو الجنس، وإن كان الثاني فهو النوع بالمعنى المضاف.

وإنه لا يخفى أيضاً أن طبيعة الجنس بما هو جنس غير داخلة في القسمة؛ إذ هي غير متناولة إلا لما كان من الأجناس عالياً دون المتوسط والسافل، وكذا طبيعة النوع المضاف بما هو مضاف أيضاً خارجة عنها، ولا تناول لها منه، إلا ما كان منه عالياً أو متوسطاً دون سافل.

ومما يلحق بهذه القسمة في الفساد أيضاً ما أومأ إليه أفضل المتأخرين وهو قوله اللفظ المفرد الكليّ إما أن يكون ذاتياً وإما عرضياً، فإن كان ذاتياً فإما أن يقال في جواب ما أو ليس، فإن لم يقل في جواب ما فهو الفصل، وإن قيل فمنه ما هو أخصّ ومنه ما هو أعمّ، فالأعمّ هو الجنس، والأخصّ هو النوع بالمعنى المضاف، ثم النوع بالمعنى المضاف منه ما لا يصلح أن يكون جنساً ومنه ما يصلح، فما لا يصلح هو النوع بالمعنى الآخر، وأمّا العرضي فقسمته إلى الخاصة والعرض العام، فعلى نحو ما سبق وهو غير سديد؛ فإنه وإن كان من الذاتي ما هو أخصّ وأعمّ، فليست القسمة فيها حاصرة، لجواز أن لا يكون أعمّ ولا أخصّ.

اللهم إلا أن يريد بالأخصّ المساوي وهو بعيد عن ظاهر اللفظ، وإن قدر الانحصار في القسمين، فلا يخفى أن قسمة النوع بالمعنى المضاف إلى ما هو صالح أن يكون جنساً وإلى ما ليس، وإن اندرج فيه النوع بالمعنى الآخر غير المضاف، غير أنه يوجب قسماً آخر وهو ما وقع قسيماً للنوع بالمعنى غير المضاف تحت النوع بالمعنى المضاف، وفيه إبطال الحصر.

فالأقرب في ذلك أن يقال اللفظ الكليّ إما ذاتي وإما غير ذاتي، فإن كان ذاتياً فإما أن يقال في جواب ما أو ليس، فما لا يقال في جواب ما هو الفصل وما يقال في جواب ما، فإما أن ينظر إليه من جهة أنه أعمّ مقولين في جواب ما أو أخصّ

مقولين، أو يكون النظر إليه لا من جهة كونه أخصّ ولا أعمّ، فإن كان الأول فهو الجنس، وإن كان الثاني فهو النوع بالمعنى المضاف، وإن كان الثالث فهو النوع بالمعنى الآخر، وإن كان غير ذاتي فإما أن يكون خاصاً بكليّ واحد، أو لا يكون خاصاً بكليّ واحد، فإن كان الأول فهو الخاصة، وإن كان الثاني فهو العرض العام.

وإذا عُرف ذلك فالواجب أن يعلم أن هذه الكليّات الخمس، وإن امتنع خلو المعنى الكليّ عنها فقد لا يمتنع اجتماع جملة منها فيه، لكن لا بالنسبة إلى شيء واحد وإلا كان معنى واحد بالنسبة إلى شيء واحد ذاتيا وعرضيا وعاما وخاصا ومقولاً في جواب ما، وفي جواب أيّما وهو محال، فإذا تصور ذلك إنما هو بالنسبة إلى أشياء مختلفة وليس ذاك لها أيضاً مطلقاً، فإن النوع بالمعنى غير المضاف لا يتصور أن يكون جنساً ولا عرضاً وإلا لكان مقولاً على مختلفين بالحقيقة، وخرج عن أن يكون نوعاً بذلك الاعتبار.

اللهم إلا أن يكون ما أخذ نوعاً بذلك الإعتبار في نفس الأمر مقولاً على مختلفين بالحقيقة، لكن قد قطع النظر عند حمله عليها عمّا به الاختلاف كما سبق، فإنه إذ ذاك يتصور أن يكون جنساً لها عند النظر إلى ما به الاختلاف، أو أن يكون عرضاً عاماً، فإذا تصور ذلك إنما هو بالنسبة إلى بعضها، فالفصل قد يكون جنساً كـ (الحساس) فإنه فصل للحيوان وجنس للناطق، وقد يكون الفصل نوعا بالاعتبار غير المضاف وبالاعتبار المضاف معاً كـ (الناطق) فإنه فصل الإنسان، ونوع بالاعتبار غير المضاف إذا حُمل على أشخاص الإنسان، ومن حيث كون كل واحد منها ناطقاً مع قطع النظر عمّا قسمه من الحيوان كما سبق، ونوع بالاعتبار المضاف بالنسبة إلى الحساس، بل وقد يتفق أن يكون شيء واحد جنساً ونوعاً وخاصة وعرضاً عاماً كـ (اللون) فإنه جنس للسواد والبياض، ونوع من الكيف، وخاصة للجسم، وعرض عام للإنسان والفرس، لكن النوع المشار إليه هاهنا إنما هو النوع بالاعتبار المضاف إلى الجنس وإلا فالنوع بالاعتبار لا يكون جنساً ولا عرضاً عاماً؛ لما ذكرناه إلا على النحو المشروط.

# الفصل العاشر

## في بيان ما تتفق به الكليّات الخمس وتفترق

وليس التعريف لذلك من المهمات، إذ التنبه له فرع الإحاطة بمعاني الكليّات، لكنه لما جرت على الأوائل، بختم كتاب المدخل به، لم يسعنا غير الاحتذاء بحذوهم والاقتداء بهم، فنقول ما به اتفاق الجميع، فالكليّة والجمل على أكثر من واحد وإنها عارضة للطبيعة الموصوفة بها، فالطبيعة الموصوفة بكونها جنساً، بل وحيوانية زيد وعمرو إنما هو عارض لها بالنظر إلى ما قيلت عليه من الأنواع المختلفة، وكذلك ما وصف من الطبيعة تكون نوعا لم يكن لذاته كما في طبيعة الإنسان وإلا لكان زيد أيضاً نوعاً، وعلى قياس ذلك في الفصل والخاصة والعرض العام، وتشترك أيضاً في أن ما هو المنطقي منها من الأجناس، أو الأنواع، أو الفصول، أو الخواص، أو الأعراض العامة غير معطٍ، لا يقال عليه حده ولا رسمه من حيث هو منطقي إذ الجنس من حيث هو جنس - أي ماهية عرض لها - إن كانت مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما، وقد يلزم أن ما قيلت عليه أن يكون الجنس لا بالنظر إلى الاسم ولا بالنظر إلى المعنى كـ (الحيوان) المقول على الإنسان فإنه جنس له، والإنسان ليس بجنسٍ، ولو كان معطىً له حده واسمه لوجب أن يسمى الإنسان (جنساً) وأن تكون له حقيقة الجنس، وذلك يفضي إلى ارتفاع القول بوجود أنواع الأنواع، بل والقول بوجود الأشخاص أيضاً وهو محال.

وما اتفق إن كان تحت الجنس مسمى باسم الجنس، وله حقيقة الجنس، فليس ذلك له من جهة الجنس المقول عليه، وإنما هو له من جهة قوله هو على ما هو داخل تحته، على نحو قول جنسه هو عليه، وعلى هذا النحو في ما بقي من الكليّات الخمس، وهذا إنما هو خاص بما هو المنطقي منها وإلا فهي بجملتها مشتركة في إعطاء ما تحتها اسم الطبيعة وحدها، مع قطع النظر عمّا عرض لها، فإنه

مهما قطع النظر عن كون الحيوان ماهية يقال على مختلفين بالحقيقة، بل أخذ من حيث هو حيوان فقط، كان حمله الإنسان، بل وعلى ما تحت الإنسان من الأشخاص، معطىً له اسمه وحده إذ يصح أن يقال إنه جسم نام مغتذ مولّد حساس متحرك بالإرادة، وتجمع له بين اسم الحيوان وحده، وهكذا في ما بقي من الكليّات الخمس.

وقد تشترك أيضاً في أن كل واحد منها منه ما هو بسيط ومركب، فالبسيط هو ما لا يصح حمله إلا بطريق الاشتقاق، أو بإدخال حرف ذو، وذلك هو الحيوانية، والإنسانية، والنطق، والضحك، والسواد، إذ لا يمكن أن يقال الإنسان حيوانية، ولا زيد إنسانية، بل ذلك إنما يصح أن لو قيل الإنسان حيوان أو ذو حيوانية، وعلى سياقه ما بقي من الكليّات الخمس.

وأما المركب فهو ما دل عليه اللفظ المشتق من البسيط كـ (الحيوان والإنسان) ونحوه، وتشترك أيضاً كلها في أن ما هو منطقي منها إنما هو المركب دون البسيط، وأن البسيط فيها بجملتها عرضي لما وصف به لا جوهر.

وقد يُغَلطُ إطلاق هذا القول على قاصري النظر لظنهم أن الحيوانية والنطق ذاتيان للإنسان، وجوهريان له، من جهة أنه لا يتصور فهم الإنسان إلا وقد فُهِمَتْ الحيوانية وقوة النطق أولاً، ولم يعلموا أن الذاتي للإنسان إنما هو الشيء الموصوف بالحيوانية والنطق، وأن تقدم النطق والحيوانية في الفهم لم يكن إلا لكونها لازمة في الفهم لما هو في الفهم متقدم، لكونها معرفة له لا لكونها داخلة في الجوهرية والمعنى، وذلك على نحو تقدم خواص الأجناس الملازمة لها في الفهم على فهم أنواع تلك.

وأما النظر في ما به الاتفاق والافتراق في كل رتبة تحصل من اجتماع هذه الخمس، فمما يطول هذا الكتاب شرحه، لكنا نقتصر من ذلك على بيان جهة الموافقة والمفارقة بين كل قسمين منها، ومنه يتنبه على وجه ذلك في كل رتبة تحصل عنها، ولتكن البداية ببيان وجه الاتفاق والافتراق بين الجنس والنوع، ثم

بعده على الترتيب، فما به يتفق الجنس والنوع غير ما أشرنا إليه أولا فالدخول في جوهرية ما يحملان عليه وارتفاعه بارتفاعهما وأنهما يقالان في جواب ما بجهة التواطؤ وما به يفترقان فمن جهة أن الجنس أعمّ إذ هو منقول على مختلفين بالحقيقة وله الفصل المقسم وسابق على النوع لدخوله في معناه وأما النوع فإن قوله على الإضافة والأشخاص وليس له غير الفصل المقوم ومتأخرة عن الجنس وداخل في عمومه لكن هذه التفرقة إنما هي بحسب النوع بالمعنى غير المضاف وأما النوع بالمعنى المضاف فإنه وإن اتفق قوله على مختلفين بالحقيقة وكان له الفصل المقسم فليس له ذلك لطبيعة إذ قد لا يكون له ذلك كما في نوع الأنواع فإنا قد بينا أنه قد يكون نوعا بالاعتبارين وأما الجنس والفصل فقد يتفقان في أنهما جوهريان لما يحملان عليه ومتواطئان ومتقدمان في الفهم والتصور وإن كل واحد منهما مقول في طريق ما على النوع الكائن منهما وما به يفترقان فمن جهة أن الجنس أعمّ إذ قد يتحد والفصول له متعددة، وهو مقسم والفصول مقسمه ومقول في جواب ما وهي مقوله في جواب أيما وإن الفصل لا يكون مفعلا أي في طريق ما والجنس وإن قيل في طريق ما لكنه قد يقال في جواب ما وليس المقول في جواب ما والمقول في طريق ما إذ المقول في جواب ما هو الدال على كمال الماهية المسؤول عنها، بما كالحيوان المقول في الإنسان والفرس والحمار عند السؤال عنهم ما وكالحيوان الناطق المقول على زيد وعمرو وخالد عند السؤال عنهم ما هم، أو عند السؤال عن أحدهم ما هو والمقول في طريق ما، وما يكون داخلاً في جواب ما، أن يكون وحده هو المقول كـ (الحيوان) وحده أو (الناطق) وحده، بالنسبة إلى المقول الدال على ماهية الإنسان في جواب ما هو.

وأما الجنس والخاصة فقد يتفقان في الحمل على النوع، وإن الرسم التام لا يكون إلا منهما، ويفترقان من جهة أن الجنس جوهري لما قيل هو عليه، ومتقدم في التصور، أعمّ مما قيل هو عليه، وهو مقول في جواب ما عند الاشتراك، وفي طريق ما عند التخصص.

وأما الجنس والعرض العام فمتفقان في القول على مختلفين بالحقيقة، وأن كل

واحد منهما غير صالح لتعريف ما يقال عليه، ومفترقان من جهة أن الجنس جوهري يحمل عليه، وأن قوله عليه لا يكون إلا بطريق التواطؤ، أنه لا يتصور اشتراك الأجناس العالية فيه.

وأما العرض العام فإنه عارض خارج عن حقيقة ما يحمل عليه، وقد يكون حمله مع ذلك بطريق التشكيك، ومشتركا بين الأجناس العالية كـ (الوجود).

وأما النوع والفصل فمتفقان في الحمل على الأشخاص والأصناف، والتواطؤ والدخول في جوهرية ما يحملان عليه، ولزوم كل واحد للآخر، وما به يفترقان، فمن جهة أن النوع مقول في جواب ما، والفصل مقول في طريقه، وفي جواب أيما؛ لكونه لا يكون الآخر مما يقال عليه.

وأما النوع والخاصة فمتفقان في ما به اتفاق النوع والفصل، ما خلا الدخول في جوهرية ما يحملان عليه، ويفترقان من جهة أن النوع متقدم في التصور، ومقول في جواب ما، والخاصة فعرضية، ومتأخرة، ومقولة في جواب ما.

وأما النوع والعرض العام فمتفقان في الحمل على الأصناف والأشخاص، ومفترقان من جهة أن النوع جوهري لما يحمل عليه، ومقول في جواب ما، وأنه لا يقال على غير المختلفين بالعرض، وإن كان سافلاً، وأنه لا يكون قوله إلا بجهة التواطؤ، وأنه لا يكون لما يحمل عليه إلا واحد.

وأما العرض العام فإنه عرضي لما يقال هو عليه، وغير مقول في جواب ما، وأن قوله على المختلفين بالحقيقة، وأن حمله قد يكون بطريق التشكيك كـ (الوجود والسواد) ونحوه، وأنه قد يكون للموضوعات أعراض عامة تزيد على الواحد.

وأما الفصل والخاصة فمتفقان في الحمل على كل واحد، وفي وقوعهما في جواب أي، وانعكاس كل واحد منهما على الآخر، ويختلفان في أن الفصل جوهري لما يحمل عليه، ومتقدم في التصور، ومقسم للجنس، والخاصة بخلافه.

وأما الفصل والعرض العام فمتفقان من جهة الحمل على الأصناف والأشخاص، ومفترقان من جهة الفصل جوهري، ومقول في طريق ما، وفي جواب أيما، وأن قوله

على كليّ واحد وبجهة التواطؤ بخلاف العرض العام.

وأما الخاصة والعرض العام فمتفقان في العرضية والكثرة منهما؛ لما يحملان عليه، وافتراقهما فعلى نحو ما به مفارقة الفصل للعرض العام، ما خلا الدخول في الجوهرية، والقول في طريق ما.

# المقالة الثانية

# في الأقوال الشارحة

وتشتمل على فصلين:

**الفصل الأول**: في بيان ما هو النافع من المركَّبات في تحصيل المطلوبات، وانحصاره في المركب التقييدي والخبري، ووجه تقدم النظر في التقييدي منه على الخبري، وبيان أقسامه وتركيبه.

**الفصل الثاني**: في تعريف الحدود الفاسدة والتنبيه على مواضيع الخلل فيها.

# الفصل الأول

## في بيان ما هو النافع من المركّبات في تحصيل المطلوبات، وانحصاره في المركب التقييدي والخبري، ووجه تقدم النظر في التقييدي منه على الخبري، وبيان أقسامه وتركيبه

نقول: إنا لما أتينا على بيان المفردات وأقسامها، وما يتعلق بها، وجب أن نبين ما يتحصل منها من التأليف المعين في اكتساب المطلوبَيْن - أعني التصور والتصديق - والتأليف الحاصل من المفردات، إما أن يكون من قبيل التأليف التقييدي أو ليس، فإن كان من قبيل التأليف التقييدي فهو ما بعض أجزائه متقيد ببعض، ويمكن أن تقع بينها لفظة الذي، ويعبر عن المجموع بلفظة واحدة كما في قولنا: (حيوان ناطق) فالحيوان مقيد بالناطق، ولولاه لكان الحيوان مطلقاً؛ ولذلك سُمي (تقييداً) ويمكن أن تقع بينهما لفظة الذي فإنك إذا قلت (حيوان ناطق) كان معناه الحيوان الذي هو ناطق.

ولا يخفى إمكان التعبير عن المجموع بلفظة واحدة وهي قولك إنسان، وليس هذا مختصاً بالحقائق البسيطة كـ (الإنسان) بل وهو جارٍ في الحقائق المركبة التي ما لها فاعلان كـ (الأسود والأبيض) إذ الأسود شيء ذو سواد، والأبيض شيء ذو بياض، ولا محالة أن أحد جزأي هذا القول وهو الشيء مقيد بالآخر وهو السواد أو البياض، ويمكن أن تقع بينهما لفظة الذي فنقول الشيء الذي هو ذو سواد أو بياض، ونعبر عن الكل بلفظ واحد وهو الأسود أو الأبيض، وأما إن لم يكن من قبيل التأليف التقييدي فإما أن يكون فيه نسبة خبرية أو ليس، فإن كان فيه نسبة خبرية فيسمى (خبراً) و(قضية) و(قولاً جازماً) ويدخل فيه التمني والتعجب، فإن حامله يرجع إلى الخبر وسيأتي الكلام في تحقيقه وتحقيق أقسامه، وإن لم يكن فيه نسبة خبرية فكالأمر والنهي، والدعاء والمسألة، والنداء والاستخبار، غير أن الموصل من

جملة ذلك كله إلى التصور إنما هو التركيب التقييدي، والموصل منه إلى التصديق إنما هو المركب الخبري، ولما كان التصور أبسط من التصديق كان أولى بالنظر في ما يتوصل إليه، وليس يلزم من كون المركب التقييدي مقيداً للتصور النظري أن ينعكس كنفسه، حتى يكون كل تصور نظري مكتسباً من المركب التقييدي، بل التصور أيضاً قد يكون مفيداً للتصور كما سنبينه بعد، لكن بالنظر إلى التمييز دون معرفة الحقيقة بكاملها، والكل يُعبر عنه باللفظ الشارح، وإن كان منه ما هو قول، ومنه ما ليس بقول، وهو لا محالة ينقسم بانقسام الطالب، إذ الطالب إما أن يكون جاهلاً بالحقيقة أو بدلالة اللفظ عليها، فإن كان جاهلاً بالحقيقة فطلبه إما لتصورها بالذاتيات أو بالعرضيات، وإن لم يكن جاهلاً بالحقيقة بل بدلالة اللفظ عليها فطلبه إنما هو لشرح دلالة الاسم فقط، فالجواب عن الأول يسمى (حداً) وعن الثاني (رسماً) وعن الثالث (لفظياً).

ولا مانع من إطلاق اسم الحد على كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة بالنظر إلى الوضع اللغوي، وليس اللفظي غير تبديل اللفظ المسؤول عن كشف دلالته بلفظ مرادف له إن كان شرط أن يكون أشهر عند السائل مما سأل عنه، وبه يتحقق إذا لم يكن جاهلاً بالحقيقة، بل بدلالة اللفظ عليها وضعاً، وذلك كمن سأل عن البشر لجهلة بدلالته على معنى الإنسان مع معرفته لمعنى الإنسان، ودلالة لفظ الإنسان عليه فقال (ما البشر) كان الجواب (إنه إنسان) فإن لم يكن للفظ المسؤول عنه لفظاً مُرادفاً؟ كان الكشف عنه بالعبارة الجدية أو الرسمية الدالة على الماهية الموضوعة للفظ المسؤول عنه، وذلك كمن سأل عن شرح اسم البشر وقدر مثلاً عدم مرادفة لفظ الإنسان له أو غيره من الألفاظ كان الجواب الشارح له (أنه الحيوان الناطق أو الضاحك) أو غير ذلك من الأقوال الشارحة، فهذان الجوابان وإن كان أحدهما عند طلب التمييز بالذاتيات يسمى (حداً) أو الآخر عند طلب التمييز بالعرضيات يسمى (رسماً) كما يأتي، فهو عند العلم بالحقيقة والطلب لشرح اسمها لا يكون إلا لفظاً، ولما كان اللفظي سهل التناول على قاصديه فربما كره الأطناب فيه، وكان الواجب صرف العناية إلى تحقيق القسمين الأوّلين لعسرهما، وعند ذلك نقول الحد والرسم

قد ينظر إليهما تارة من جهة اكتسابهما، [وأخرى] من جهة تأليفهما، وتارة [ثالثة] من جهة وجودهما على الحال المشروط فيهما، وكيفية تأليفهما، وتارة من جهة وجودهما وفسادهما.

**أما النظر في جهة اكتسابهما:** فإنه لما كان له نوع تعلق بالحجج، ولم نأت على بيانها بعد، كان الواجب تأخيره إلى حين ما نوضح الكلام في الحجج، وإن كان اللائق أن يكون هاهنا.

**أما كيفية تأليفهما فنقول:** أما الحد فينقسم إلى تام حقيقي وإلى ناقص.

**أما الحد التام الحقيقي:** فقد قيل فيه أنه القول الدال على ماهية الشيء بجنسه وفصله.

**ويتجه عليه أن يقال:** الجنس والفصل إنما هو خاصة لحدود الحقائق البسيطة، إذ الحقائق المركبة كالأسود والأبيض من حيث هو كذلك، وإن كانت مؤلفة من ذاتيات فليس بأجناس ولا فصول كما عرف، وعند هذا فالأقوال الدالة عليها يبعد أن لا تكون من الأقوال الشارحة، مع دلالتها عليها بذاتياتها وإن كانت منها، فإما أن تكون الحدود أو الرسميات أو اللفظيات، لا جائز أن يكون من الرسوم؛ لدلالتها على كمال الماهية المسؤول عنها بذاتياتها، والرسم إنما يدل بالذاتيات والعرضيات، أو العرضيات فقط، فلم يبق إلا أن يكون من الحدود وليست من الحدود الناقصة، إذ الحد الناقص ما يميز الذات تمييزا ذاتيا من غير دلالة على كمال الماهية المشتركة، وما مثل هذه الحدود فدالة على كمال الماهية بجميع ذاتياتها، فلم يبق إلا أن يكون من الحدود التامة الحقيقية، إذ ليس وراء هذه الأقسام قسم آخر له مدخل في الأقوال الشارحة باعتراف صاحب هذا الرسم وهو أفضل المتأخرين، ولا مخلص منه إلا أن يقول إن المراد بالحد المذكور إنما هو الحد الحقيقي الخاص بالحقائق البسيطة، وإن لم يكن ذلك ظاهراً من لفظه، وأما رسمه على وجه يتناول الحدود الحقيقية للماهيات البسيطة والمركبة، فهو أن يقال هو القول الدال على كمال الماهية المسؤول عنها بذاتياتها من غير خروج له عن دلالة المطابقة والتضمن.

ولا يخفى فصله عن الرسم وعن الحد الناقص واسم الماهية كـ (اسم الماهية) مثلاً، وإن كان دالاً على كمال الماهية من غير خروج له عن المطابقة والتضمن، إلا أنه مفرد وليس بقول، ولا جرم لم يكن حداً حقيقياً، وإنما لم يكن حداً حقيقياً، بل ولا حداً ناقصاً، بل ولا من جملة الرسوم؛ لأن الحقيقة المجهولة المسؤول عنها كـ (حقيقة الإنسان) مثلاً، إذا كان الجواب الكاشف عنها هو اسمها فمعلوم أن الحد طريق معرف للمجهول، وإنما يكون مُعرفاً إن لو كان ما أخذ أعرف مما يعرف به، إذ الشيء لا يعرف بنفسه، ولا بما هو أخفى منه، وليس التعريف بالحد راجعاً إلى نفس اللفظ المأخوذ فيه دون مدلوله، فإنه لو قطع النظر عن مدلول اللفظ لما كان معرفاً، وعند ذلك فلا يخفى أن مدلول الاسم المأخوذ هو نفس ما وقع مجهولاً أولاً، والشيء المجهول لا يتوصل إلى معرفته بنفسه، كيف وأن معرفة كون الاسم دالاً على الحقيقة المجهولة فرع معرفة الحقيقة! فإذا كانت الحقيقة إنما تعرف بدلالة الاسم عليها كان دوراً، وتقييدنا له بالماهية المسؤول عنها فاصل له عما ذكر من ذلك في بيان شرح الاسم، فإنه وإن كان دالاً على كمال الماهية من غير خروج عن دلالة المطابقة والتضمن فليس هو إذ ذاك حداً حقيقياً، إذ الماهية إذ ذاك غير مسؤول عنها.

**فإن قيل:** هذا تعريف الحد بالحد، وتعريف الحد بالحد مما يُفضي إلى المحال، فيكون محالاً.

بيان أنه يُفضي إلى محال أنه يلزم منه أن يكون للحد حد، ولو كان للحد حد لكان لحد حد الحد حد وهلم جرا إلى ما لا نهاية له وهو محال، وما يفضي إلى المحال فهو محال.

**قال بعض الحذاق:** نحن إذا حددنا الحد المطلق فقد دخل فيه حدُ حدِ الحد، وكل ما يفرض من الحدود من جهة أنه حد فلا يفتقر إلى تحديده ثانياً، وذلك على نحو تحديدنا للزوج بأنه المنقسم بمتساويين في تناوله للزوج الذي في يد زيد وعمرو ونحوه.

**وفيه نظر:** فإنه وإن تناوله فليس إلا من جهة كونه حداً، إما مطلقاً، إذ حد حد

الحد مماثل في الحقيقة لحد الحد من حيث هو حد، وليس ذلك مغنياً عن تحديده من حيث هو حد حد الحد، فإنه من هذه الجهة مخالف لحد الحد، إذ حد الحد بالفعل هو القول الدال على ماهية الحد أو تصوره، وحد حد الحد وإن دخل تحت حد الحد من حيث هو حد، فليس بداخل تحته من جهة خصوصيته، وهو كونه دالاً على حد حد الحد، كما أن حد الإنسان هو الحيوان الناطق، وهو وإن دخل تحت مطلق الحد من حيث هو حد، فليس بداخل تحته من جهة خصوصيته، وهو كونه حد الإنسان، إذ مطلق الحد لا يعرب عنه، وإن أعرب عنه من حيث هو حد ما، كيف وإن حد شيء ما لا يكون هو نفس حد ذلك الشيء، فإن حد الإنسان إنه حيوان ناطق وليس حد حده أنه حيوان ناطق، بل قول دال على ما به يكون الإنسان هو هو، وكذا ليس حد هذا الحد هو نفسه، بل القول الدال على ما به يكون القول الدال على ماهية الإنسان هو هو، وكذا حد الحد بالفعل هو القول الدال على ما به يكون الحد هو هو، وحد حد الحد هو القول الدال على ما به يكون القول الدال على ماهية الحد هو هو، وجميع هذه الحدود وإن اشتركت في معنى مطلق الحد فليس البعض معرباً عن خصوصيته ما للبعض الآخر، بل لكل واحد حد بخصوصيته، وهو مغاير لحد الآخر.

وهذا وإن ذهب إلى غير النهاية كما ذكروه، ولكن لا بمعنى أنه مهما ذكرنا حد الحد بالفعل فيلزمنا ذكر حد حده، وحد حده بالفعل إلى غير النهاية، إذ ليس يلزم من ذكر حد بعض الأشياء ذكر حد كل الأشياء، بل منها ما يسهل فنذكره، ومنها ما يصعب فنهمله، وربما أهملناه مع سهولته، ولا بمعنى أنه مهما ذكر حد بعض الأشياء بالفعل فقد ذكر حد جميعها بالفعل، بل الموجود بالفعل ليس إلا ما ذكر، وإنما ذلك بالقوة وليس من تسليم التسلسل في ذلك وعدم النهاية فيه محال، ولا التفات إلى من يشترط الإيجاز في الحد حتى قال في حده إنه قول وجيز يدل على الماهية المطلوبة، إذ الوجيز معنى إضافي وهو غير منضبط، إذ ما من وجيز بالنسبة إلى شيء إلا وهو مطوّل بالنسبة إلى غيره، فلا يمكن أخذه في الحد.

وإذ عرفت ما لخصناه في تعريف الحد التام الحقيقي، فذلك إنما يتم بذكر جميع الذاتيات العامة للشيء المحدود والخاصة له ولو كانت ألفاً، لكن الطريق الخاصّيّ في ذلك إن كانت الذاتيات أجناساً وفصولاً أن يذكر أولاً ما هو أقرب الأجناس إلى الشيء المحدد، إما باسمه إن كان له اسم، أو بحده إن لم يكن له اسم، ثم يقرن به ما له من الفصول، فإن الجنس القريب يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، فإذا قرن به ما له من الفصول فقد تمت الماهية، وذلك كما يقال في حد الإنسان مثلاً إنه (حيوان ناطق أو جسم، ذو نفس، حساس، ناطق) أن لو قدر أنه لا اسم للحيوان، فإن أقرب الأجناس إليه إنما هو الحيوان ويتضمن ما فوقه من الجوهر والجسم وذي النفس وغير ذلك، وما له من الفصول ليس إلا الناطق، فهذا الحد التام الحقيقي المذكور على النمط الخاصّي.

لو رُمت أن نذكر جميع ما له من الذاتيات كل واحد بطريق المطابقة، بأن نقول مثلاً في حد الإنسان أنه جوهر، متجسم، ذو نفس، نام، حساس، ناطق، أو نذكر بدل اسم الجنس القريب حده مع تمكنك من ذكر اسمه كان مكروهاً بالنظر إلى الصنعة الحدّيّة؛ لحصول المقصود دونه، ولكن لا يختل به الحد.

والعبرة عن الحقيقة المقصودة على ما حققناه لو اقتصر من ذكر الذاتيات العامة على بعضها، أو من فصول إن كان له فصول على بعضها، أو على الأجناس وحدها، أو الفصول وحدها، لم يكن القول دالاً على كمال الماهية؛ لأن الفصول بعضها إن حصل به التمييز فليس لها دلالة على ما للشيء من الذاتيات العامة إلا بطريق الالتزام، ولا اعتبار بها في الحدود الحقيقية التامة، وذلك كمال في دلالة الناطق على الحيوان، إذ الحيوان ليس هو نفس مدلول الناطق، ولا داخلاً في معناه، بل الناطق شيء ذو نطق اتفق إن كان حيواناً، ومن فسّر الناطق بذي النفس الناطقة، والنفس بكمالٍ أوّل لجسم طبيعيّ الذي لم يلزم أن يكون الفصل متضمناً للجسم والحيوان، إذ الفصل إنما هو ذات النفس لا بما عرض لها من كونها كمالاً للجسم، وهي لا تتضمن الجسم، بل ولا دلالة لبعض الفصول

على بعض أيضاً، إلا بطريق الالتزام كما في الحساس، والمتحرك بالإرادة، للحيوان، ولا اعتبار به في الحد الحقيقي التام، وأما الذاتيات العامة فإنها لا تدل على ما تحتها مما هو أخصّ منها، كان ذلك عاماً بالنسبة إلى الشيء المحدود أو خاصاً لا بطريق المطابقة ولا التضمن ولا بالالتزام، فالاقتصار عليها أو على بعضها لا يكون مفيداً.

ولو بُدئ في الحد بذكر الفصول ثم عقب بذكر الأجناس فإنه وإن كان دالاً على كمال الماهية فمحتمل بالنظر إلى الصناعة الحديّة، فإنّا إذا قلنا ناطق حيوان، أشعر بتقييد الناطق بالحيوان وكان معناه الناطق الذي هو الحيوان كما سبق، والأخصّ لا يكون مقيداً بالأعمّ.

وربما قرر ذلك بمعنى آخر، وهو كراهة التأخير لما هو السابق في المعرفة، والواجب عكسه فإنه ربما كان الذاتي الأخصّ هو السابق، أو أنه ليس ولا واحد منهما أعرف من الآخر، وليس يلزم من كون كل واحد من الذاتيات سابقاً في المعرفة على ما هو ذاتيّ له أن يكون منهما ما هو أسبق على صاحبه.

وربما قرر أيضاً بكراهة الجمع بين دلالة المطابقة والالتزام على الجنس، فإنه إذا بُدئ بذكر الفصل فقد دل على الجنس بالالتزام، وبذكر الجنس ثانياً بالمطابقة، وليس بشيء فإن ذلك لازم وإن كان الجنس المذكور أولاً، إذ هو مذكور بالمطابقة ومدلول عليه بالفصل بالالتزام، وإن قُدّر تأخير المطابقة عن الالتزام في الأول وتقدم في الثاني، ولا تأثير لذلك عند المحصلين.

وعلى هذا فلا يخفى وجه الكلام في ما إذا كان الحد التام مؤلفاً من الذاتيات التي ليست بفصول ولا أجناس بالنسبة إلى الحقائق المركبة كما سبق تعريفه، وأما الحد الثاني فهو ما يدل على تصور الشيء تصوراً ذاتياً من غير دلالة على كمال ما له من الذاتيات، ولا تبالي كان ما وقع الإخلال به عاماً أو خاصاً، إذ المقصود منه إنما هو التمييز الذاتي وهو حاصل من الفصل الواحد، ولكنه ربما تخيل عند تعدد الفصول وتلازمها امتناع حصول التمييز بالواحد منها، إذ حقيقة كل واحد من

الفصول غير حقيقة الآخر، وغير حقيقة النوع المحدود المتقوم بها، وذلك في التقريب كـ (الحساس والمائت) للحيوان، والتمييز بالفصل أو الخاصة إنما يتم أن لو كان ما ميّزه خاصاً به دون غيره من الحقائق المغايرة له، وإلا فلا تمييز.

ولا يخفى أن ما أخذ من الفصل في تمييز النوع، وإن كان ملازماً له، فملازم إما غايره في حقيقته وهو الفصل الآخر، وعند ذلك فليس تمييز النوع المحدود به بأولى من تمييز الفصل الآخر به؛ لملازمته لهما على السوية، فإذن لا بُدّ عند التمييز من ذكر جميع الفصول وإلا فلا تمييز، وهو غير سديد، وإلا لما حصل التمييز للشيء المحدود إلا بذكر جميع فصوله وخواصه معاً، إن كان له فصول أو خواص كانت خفيّة أو جليّة إذ هي متغايرة ومتلازمة، ولم يوجب أحدٌ من الخواص وأهل التحصيل عند قصد تمييز التي بالحد ذكر خواصه ولا عند قصد تمييز الشيء بالحد ذكر خواصه، ولا عند قصد تمييزه بالرسم ذكر فصوله، كيف وأنه لا يقصد من الفصل مطلق التمييز، بل التمييز الذاتي أي التمييز بالمعنى المقوم السابق في التعقل.

والفصول وإن تلازمت فليس تلازمها تلازماً ذاتياً - أي أنه ليس كل واحد منها ذاتياً للآخر، ولا أسبق من الآخر في المعرفة - بخلاف ملازمة كل واحد منها للنوع، والشيء الواحد لا يمتنع أن يكون ملازماً بالذات لشيء وبالعرض لآخر، فإذن التمييز الخاص المقصود من الفصل بالنسبة إلى النوع غير متحقق في غيره.

هذا كله مع تجويز تعدد فصول النوع، وإلا فقد ذهب بعضهم إلى إنكار ذلك، تمسكاً منه بأن كل واحد منها إما أن يكون مستقلاً بالتقويم أو البعض دون البعض، أو أنه لا واحد منها مستقل، فإن كان الأول فيلزم الاستغناء بكل واحد منهما عن كل واحد منهما، فيكون كل واحد منهما مقوماً وغير مقوم وهو خلف، وإن كان الثاني فالفصل هو الجزء المقوم دون غيره، وإن كان الثالث فلا يكون المجموع مقوماً لازماً قائماً به غير مقوم بكل واحد منهما، والصفة إذا تقوم محلها فلا بدّ وأن

يقومها، فيكون المحل مقوماً لمقوم ذلك المجموع، وهو ممتنع، وهو غير سديد، فإنه وإن لم يقع الاستقلال بكل واحد فلا يمتنع التقويم بالمجموع.

**وما قيل من تقوم كل واحد منهما بالمحل:** ضرورة كونه غير مقوم لمحله، فإنما يلزم أن لو لم يكن مقوماً لمحله مطلقاً، لا بطريق الاستقلال ولا الإضافة، كيف وإن ما ذكره لازم عليه عند اختلاف المقومات بالجنسية والفصلية، ولا محيص عنه.

نعم، لو قيل بأن المجموع يكون فصلاً واحداً مركباً من أمرين، وأنه لا تعدد إلا من جهة التركيب كان متجهاً، وعلى ما حققناه فانقص الحدود الناقصة ما اقتصر فيه على ذاتي واحد مميز مع تعدد ذاتياته العامة والخاصة، وهو كما لو قيل في حد الحيوان مثلاً أنه حساس إذ لا دلالة له على ما للحيوان من الذاتيات العامة، ولا على ما له من الفصول الآخر كـ (المتحرك بالإرادة) ونحوه إلا بطريق الالتزام، ولا اعتبار به كما عرف، وأعلى النواقص ما لم يقع الاخلال فيه بأكثر من ذاتي واحد، وهو كما لو قيل في حد الإنسان مثلاً أنه (نام ناطق) إذ النامي دال على ما فوقه من الذاتيات العامة بالتضمن كـ (الجوهر) و(الجسم) و(الجسم ذي النفس) وما له من الفصول، فليس غير الناطق كما ستعرفه، ولم يبق ما لا دلالة عليه غير ما تحت النامي وفوق الإنسان وهو الحيوان فقط، وما كان أي هاتين الرتبتين فمنه ما نسبته إليها على السواء وهو ما كانت ذاتياته المذكورة مساوية للمهملة كقولنا في حد الإنسان (إنه جسم ناطق) فالمذكور فيه الجوهر ضرورة تضمن الجسم له والناطق وهي ثلاث ذاتيات، والمهمل بإزائها، وهو ذو النفس والنامي والحيوان، ومنه ما هو أقرب إلى الرتبة العليا من السفلى، وهو ما كانت الذاتيات المذكورة فيه أكثر من المهملة، ومنه ما هو أقرب إلى الرتبة السفلى دون العليا.

ولا يخفى وجهه فالحد التام والناقص وإن اشتركا في أن كل واحد منهما مميز للشيء المحدود تمييزاً ذاتياً، وأن المذكور فيهما سابق في التصور على تصور المحدود مميز، فإن في أن القصد بالتام تصور الشيء بحقيقته، وبالناقص تصور

الشيء بتميزه الذاتي؛ ولهذا جاز الاقتصار في الناقص على بعض الذاتيات مع التمييز، دون الكامل التام.

ويفترقان أيضاً من جهة أن التام لا يكون إلا قولاً، والناقص قد لا يكون قولاً، وعلى هذا فالرسم للحد على وجه يدخل فيه التام والناقص هو ما يميز الشيء عن غيره تمييزاً ذاتياً، وأما الرسم فعبارة عمّا يدل على تصور الشيء بعوارضه.

ولا يخفى وجه تمييزه عن الحد، وهو أيضاً ينقسم إلى التام والناقص، أما التام فهو القول الدال بالذات على الماهية المشتركة وتمييزها بالعرض، وهو ما ذكر فيه جميع الذاتيات العامة، أما بطريق الخاصيّ أو المكررة كما سبق في الحد الحقيقي التام، ثم قرن به الخواص العرضية المشهورة اللازمة للشيء المرسوم دون غيره، وهو كما قيل في رسم الإنسان أنه (حيوان ضاحك) أو (جوهر متجسم، ذو نفس، نام، حساس، متحرك بالإرادة، ضاحك) لكنه لما لم يكن المقصود هاهنا بالمعنى العرضي غير التمييز جاز الاقتصار على الخاصة الواحدة، وإن كان ثم خواص كما بيناه في الحد الناقص، وهو كما يقال في رسم الإنسان إنه (حيوان ضاحك) وإن كان له غير الضاحك من الخواص كـ (الكاتب) و(منتصب القامة) والماشي على قدميه) و(عريض الأظفار) وغيره.

وربما منع قوم من ذلك، لما سبق في الاقتصار على الفصل الواحد، والوجه في حله ما سلف.

وأما الرسم الناقص: فهو ما يدل على تصور الشيء تصوراً عرضياً من غير دلالة على كمال ما له من الذاتيات العامة، وما يذكر فيه من الذاتيات العامة والخواص العرضية فعلى نحو ما أشرنا إليه في الحد الناقص، فالرسم الناقص وإن شارك التام منه في التمييز العرضي وجواز الاقتصار على الخاصة الواحدة، وإن المميز فيهما لا يكون إلا تابعاً في الوجود للحقيقة المرسومة فمفترقان في وجوب ذكر الذاتيات العامة في التام وجواز تركها في الناقص، وإن التام لا يكون إلا قولاً، والناقص فقد لا يكون قولاً، والحد والرسم وإن اشتركا في التمييز وفي ذكر جميع الذاتيات العامة

في التام منهما، وجواز تركها في الناقص منهما فمفترقان في أن الحقيقي مميز بالذاتيات والرسميّ بالعرضيات، وفي جواز الاقتصار على المميز الواحد في الرسم التام دون التام من الحد بالحد التام هو الموصل إلى المعرفة الخاصة، وانقص منه الحد الحقيقي الناقص، ثم الرسم التام ثم الناقص، وتشترك الكل في رسم واحد لها وهو ما يدل على تصور الشيء وتمييزه عن غيره، فإنها مشتركة في التمييز وإن اختلفت في ما بينها.

**وربما قيل فيه:** إنه اللفظ الجامع المانع.

**وليس بحق:** فإن الاسم الخاص بالماهية مما يجمع ويمنع، بحيث لا يدخل شيء مما هو خارج عن المسمى فيه، ولا يخرج عنه ما هو داخل فيه، ومع ذلك فإنه لا يكون رسماً لما أسلفناه، والجمع والمنع فغايته أنه شرط لصحة الرسم حتى لا يكون الرسم أعمّ ولا المرسوم أعمّ من الرسم، وكذلك في الحد أيضاً، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، ويدل عليه أن شرط الحد والرسم أن يكون المأخوذ فيه أعرف من المعرف به، وما لزم من كون الجوهر والجسم أعرف من الإنسان مثلاً لكونه من جملة مقوماته أن يكون الاقتصار على ذكر الجوهر أو الجسم لكونه أعرف حداً، ولا رسماً للإنسان، وتشترك الكل أيضاً في أن شرط المأخوذ في كل واحد منها في التعريف أن يكون أعرف من الشيء المعرف به، أما في نفس الأمر أو عند المعرف، أو من الجهتين وهو الأفضل، وإلا فالمأخوذ في الطريق المعرف إما أن يكون مساوياً لما يعرف به في المعرفة والخفاء أو أخفى، ولا جائز أن يكون أخفى؛ إذ الأخفى لا يُعرف الأظهر، ولا جائز أن يكون مساوياً، إذ ليس تعريف أحدهما بالآخر أولى من العكس، فلم يبق إلا أن تكون أعرف، ولا بدّ مع ذلك أن يكون القول الشارح على اختلاف أقسامه مطرداً أي أنه مهما وُجِدَ وجد معه المحدود، ومنعكساً أي أنه مهما انتفى انتفى الشيء المحدود، وذلك في الحد الحقيقي كـ (الحيوان والناطق) بالنسبة إلى الإنسان، وفي الرسم كـ (الحيوان والضاحك) بالنسبة إليه أيضاً، وفي اللفظي كـ (الإنسان) المرادف للفظ (البشر) وإلا فإن كان غير مطرد كتعريف الإنسان بأنه حيوان، فالحد أعمّ من المحدود، وإن كان

غير منعكس كتعريف (الحيوان بالناطق) فالمحدود أعمّ من الحد، وكلا الأمرين محال.

وأما اشتراط ترتب الأعرف، فالأعرف من المفردات الذاتية فربما لا يطرد، إذ ربما كان الذاتيّ الأخصّ وهو الفصل كـ (الناطق) مثلاً أعرف في نفسه أو عند السامع من الذاتيّ الأعمّ وهو الجنس كـ (الحيوان) وقد عرف أن تقدم الفصل على الجنس في الحد خطأ، فهو إن كان ولا بدّ فليس إلا في الذاتيات المتوقف فهم بعضها على بعض كـ (الذاتيات العامة) كالجواهر فإنه أعرف من الجسم، والجسم أعرف من ذي النفس، وذو النفس أعرف من النامي، والنامي أعرف من الحيوان، فمن رام تعريف الإنسان مثلاً بـ (الحيوان والناطق) لمن لا معرفة له بالنامي وما فوقه كان تعريفه غير مفيد، إذ لا يعرف دون معرفة الحيوان، ومعرفة الحيوان دون معرفة ذاتياته محال، فكان من الواجب ذكر الأعرف أولاً؛ لتوقف الأخفى عليه، ولا يجب ذكر الفصل أولاً، وإن كان أعرف من الجنس؛ لعدم توقف فهم الجنس عليه.

وربما أُلحق بالأقوال الشارحة ما يكون متمماً لفهم معانيها، منها بالنسبة إلى المتعلمين وغير المتدربين، ولا يكون مستقلاً بالتعريف كـ (التمثيل) وهو تعريف الشيء بنظيره وشبيهه، وتعريف الكليّ لشخصياته، ولما لم يكن مستقلاً بالتعريف بل متمماً له لم يكن من جملة الأقوال الشارحة.

وربما جعله بعضهم من جملة الرسوم من حيث إن المثال مشابه للمثل، فتلك المشابهة لازم من لوازم تلك الماهية، فتعريفها به تعريف بوصف عارض وهو بعيد لما حققناه، وكما أن من الحدود والرسوم ما هو أكمل وأنقص، فكذا في م أشرنا إليه من هذه الطرق المتممة ما هو أكمل وأنقص، وأما الأكمل من التعريف بالشبيه ما كانت أوصافه التي وقعت المشابهة بها لا مخالفة بينها شدة ولا ضعف، ولا أقليّة ولا أكثريّة، وإنما المخالفة بين الشبيه والمشبه به في صفات خارجة عمّا وقعت المشابهة كتعريف الإرادة الملكية بالإرادة الإنسانية، والناقص منه بعكسه وهو ما بعدت المشابهة فيه بين أوصاف الشبيه والمشبه به كتشبيه النفس في البدن بالربان

في السفينة، والملك في المدينة ونحوه، والكامل من تعريف الكليّ بجزئياته المحسوسة ما كان ذلك الجزئي المعرف به أعرف جزئيات ذلك الكليّ المعقول كتعريف الحيوان بالإنسان والفرس، والناقص منه بعكسه كتعريفه القفنس والعنقاء، وإذا عرف ما أشرنا إليه من تحقيق الأقوال الشارحة وأقسامها فنعلم أن ما لا تركيب في حقيقته ليس له من الأقوال الشارحة غير الرسمي الناقص المميز له بعرضياته اللازمة له الخاصة به من دون غيره، كتعريفنا لجنس الجوهر بأنه الموجود لا في موضوع، أو الحد اللفظي إن كان له لفظ مرادف، وأما ما سوى ذلك فلا، أما الحد التام فلضرورة أنه لا ذاتيات للماهية المفروضة، والحد التام لا يكون إلا بذكر جملة الذاتيات، وأما الحد الناقص فإنه وإن لم يكن المذكور فيه غير الذاتيّ الخاص فهو يستدعي ذاتياً عاماً، وذلك أيضاً في ما لا تركيب فيه محال، وأما التام من الرسميّ فإنه لم يكن الذاتي الخاص مذكوراً فيه، فلا بدّ فيه من ذكر الذاتيات العامة، وذلك أيضاً في ما لا تركيب فيه ممتنع، وأما ما كان من الحقائق فيه تأليف وتركيب فله الحد الحقيقي والرسم واللفظي وله بحسب كل ذاتيّ وعرضيّ يُنسب إليه حد يشرحه إما حقيقي، وإما رسميّ، وإما لفظيّ كـ (الإنسان) فإنه يحد من جهة ما هو جوهر، ومن جهة ما هو جسم، وحيوان، وحساس، ومتحرك بالإرادة، وناطق، وضاحك، وكاتب وغير ذلك مما يُنسب إليه ويحمل عليه، وله بحسب كل حد اسم وبحسب كل اسم حد وسيأتي لهذا مزيد شرح وتحقيق، إذا أتينا على بيان كيفية اكتساب الأقوال الشارحة إن شاء الله [تعالى].

# الفصل الثاني

## في تعريف الحدود الفاسدة والتنبيه على مواضيع الخلل فيها

**وأوّل ما يجب البحث عنه من ذلك:**

أنه هل الحد صادق على المحدود أم لا؟ فإن لم يكن صادقاً كحد الجوهر بأنه الموجود في موضوع، والإنسان بأنه الحيوان الضَّاهل فهو فاسد، وقد كفى مؤنة البحث عن سائر وجوه الفساد والحال، وإن كان صادقاً عليه، بل هو مما يطرد مع المحدود أم لا؟ فإن كان غير مطرد ففاسد لما عُرِف، وإن كان مطرداً ومع اطراده صادقاً على المحدود ومنعكساً عليه، فاختلاله قد يتفق من جهات أخر، منها ما يعم جميع الأقوال الشارحة، ومنها ما يخص البعض دون البعض، فإما ما يقع به الحال في جميع فمنه ما يعود إلى نفس اللفظ الدال، ومنه ما يعود إلى مدلوله والعائد إلى اللفظ إما لغرابة فيه بأن يكون مما لا يعرف إلا آحاد الأئمة من الواضعين أو المتتبعين لهم، أو أنه مخترع غير موافق للوضع، ولا وقع عليه اصطلاح، أو لا اشتراك فيه، أو تجوز واستعارة، فالمشترك كما في تعريف الكون بأنه مصير إلى الجوهر لدلالته على الحركة المكانية، إلى الجوهر والمجازي كتعريف الشمس بأنها غير النهار، والهيولى بأنها أم الأكوان، وأما ما يعود إلى مدلوله، فإما لأنه نفس المحدود أو غيره، فإن كان نفس المحدود كما في تعريف الإنسان بأنه البشر أو بالعكس، فهو فاسد كما سلف، إلا في اللفظي، وإن كان غيره فإما لكونه أخفى أو مساوياً في الخفاء، فإن كان لكونه أخفى فإما أن تكون معرفته متوقفة على الشيء المحدد المعرف به أو ليس، فالأول كما في تعريف الشمس بأنها كوكب يطلع نهاراً، والنهار لا يعرف إلا بزمان طلوع الشمس إلى غروبها، والثاني كتعريف النار بأنها اسطقس شبيه بالنفس، والنفس وإن كانت معرفتها لا تتوقف على معرفة النار

فأخفى من النار.

وأما إن كان مساوياً في المعرفة والخفاء، فإما أن تكون معرفته ملازمة لمعرفة الشيء المحدود بحيث لا يعرف كل واحد منهما إلا وقد عرف الآخر أو ليس، فالأول كتعريفنا الأب بمن له ابن، والأب والابن سيّان في المعرفة كما يأتي، وليس تعريف أحدهما بالآخر بأولى من العكس، بل الواجب أن يكون تعريف الشيء بما هو أعرف منه، لا بما معه يعرف، وأما الثاني فكتعريف السواد بأنه اللون المضاد للبياض، فإنه وإن لم تكن معرفة أحدهما متوقفة على معرفة الآخر فمتساويان في المعرفة، وليس لأحدهما ما يستحق أن يكون معرفاً للآخر إذ لا أولوية، ولو جاز تعريف السواد بالبياض مثلاً لجاز تعريف البياض بالسواد ولزم الدور.

وأما ما يخص البعض دون البعض، فمنه ما يعود إلى الجنس، ومنه ما يعود إلى الفصل، ومنه ما يعود إلى الخاصة، لكن ما عاد منه إلى الجنس إنما يرجع إلى التام من الحقيقي والرسمي، ضرورة أنه لا يتم دون الجنس القريب، وما عاد منه إلى الفصل فإنما يرجع إلى الحقيقيّ تاماً كان أو ناقصاً، ضرورة أنه لا يتم دون الفصل، وما عاد منه إلى الخاصة فإنما يرجع إلى الرسميّ تام كان أو ناقصاً، ضرورة أنه لا يتم دون الخاصة كما عُرف، فإما ما يعود إلى الجنس فإما لعدم ذكره أو لعدم جنسية ما فرض جنساً، فالأول كما لو اقتصر القاصد للتام من الحقيقي أو الرسميّ في الإنسان مثلاً على الناطق أو الضاحك.

**وأما الثاني فقد يعلم من جهات:**

**منها:** أن لا يكون المفروض جنساً صادقاً في الحمل على المفروض نوعاً، بأن يكون المفروض جنساً من جنس والمفروض نوعاً من جنس آخر، كأخذ الملكة جنساً للفعل، أو الفعل جنساً للملكة، مثال الأول: قولنا التذكر ملكة نفسانية، والملكة النفسانية ليست بفعل، والتذكر فعل، ومثال الثاني: قولنا الحس حركة جسمانية، والحركة فعل، والحس مبدأ فعل، وكأخذ المنفعل جنساً للانفعال كقولنا الريح هواء متحرك، والريح ليست بهواء وإنما هي تحرك الهواء وكذلك بالعكس،

وإن كان صادقاً على بعض ما هو داخل تحت المفروض نوعاً فقد لا يكون صادقاً على بعض آخر لا يخالفه إلا بالعرض، كجعل غير المنقسم جنساً للخطوط غير المستقيمة، فإنه وإن صدق عليها فلا يصدق على المنقسم منها، ولا اختلاف بين المنقسم وغير المنقسم إلا بالعرض، فما ليس بذاتيّ لأحد المتساويين لا يكون ذاتياً للآخر.

**ومنها:** أن يكون المفروض جنساً فصوله غير صادقة على ما فرض نوعاً، وفصل الجنس ذاتيّ للجنس، وذاتي الجنس يمتنع أن لا يصدق على النوع، فإن ذاتيّ الذاتي ذاتيّ، وكذا لو كانت خاصة غير صادقة على ما فرض نوعا.

**ومنها:** أن يوجد شيء محمول صادق على المفروض نوعاً ولا يصدق على شيء مما فرض من الجنس، وما يحمل على النوع فإنه وإن لم يكن محمولاً على مطلق ما فرض جنساً فمحمول على بعضه وهو المخصص منه بذلك النوع وذلك كجعل العدد جنساً للنفس، والنفس يحمل عليها الإدراك والحس ولا يحمل على العدد.

**ومنها:** أن يكون المفروض جنساً في غير ما فيه المفروض نوعاً إذ يستحيل أن يكون أحدهما صادقاً على الآخر ووجوده في غير ما وجود الآخر فيه، وذلك كقولنا: (أن الغيظ ألم والغيظ في الغضبية والألم في الحس).

**ومنها:** أن يكون المفروض جنساً نوعاً من المفروض نوعاً، كقولهم في حد الشر أنه (ظلم الناس والظلم نوع من الشر) ثم وإن كان حمله على النوع صادقاً فلا يلزم أن يكون جنساً؛ لجواز أن يكون المفروض نوعاً مساوياً له في العموم، والجنس يجب أن يكون أعمّ من نوعه، وذلك كجعل الإنسان جنساً للكاتب أو الضاحك، وإن كان أعمّ فقد لا يكون جنساً، أما لأنه غير متواطئ بالنسبة إلى ما يقال عليه كـ (الوجود) بالنسبة إلى الجوهر والعرض، وإن كان متواطئاً فقد لا يكون مقولاً عليه في طريق ما يكون من العوارض، أما اللازمة أو المفارقة، والجنس يجب أن يكون داخلاً في معنى ما قيل هو عليه وإن كان مقولاً في طريق ما، فقد لا

يكون جنساً؛ لأنه قد لا يكون مقولاً على النوع وعلى قسيميه من باقي الأنواع في جواب ما كفصل الجنس بالنسبة إلى نوع الجنس، وكذا الجنس العالي والجنس يجب أن يكون مقولاً على أنواعه في جواب ما كما سبق، وذلك كما لو قيل في حد الإنسان إنه (حساس، ناطق أو جوهر ناطق).

**ومنها:** أن يكون للنوع المفروض جنس آخر بالذات ولا هو أعمّ من الجنس المفروض ولا أخصّ منه، فإنه يوجب أن لا يكون الجنس المفروض جنساً وإلا كان النوع الواحد داخلاً تحت مقولتين بالذات، وسنبين امتناعه في موضعه، وذلك يجعل المقدار جنسا للطويل والقصير وهما داخلان بالذات تحت مقولة المضاف.

**ومنها:** أن يكون جنس الجنس ليس بجنس لما فرض نوعاً، ولا لما تحت النوع، فإنه يوجب أن لا يكون جنساً، إذ جنس الجنس لا بدّ وأن يكون جنساً، وهذا إنما يتحقق عند كون النوع من مقولة والجنس من مقولةٍ، كما تعرفه بأمثلته.

**ومنها:** أن يكون النوع المفروض هو الفصل المُقسم للجنس المفروض، فلا يكون ذلك الجنس جنساً له، وإلا كان ذلك الجنس داخلاً في معنى الفصل ومنقسماً إليه، والنوع لا يكون فصلاً لجنسه، وذلك كما يقال في حد الناطق إنه حيوان من شأنه أن يعقل المعقولات، ويحل المستحيلات، ويجيز الجائزات.

**ومنها:** أن يكون المفروض جنساً أعمّ من النوع المفروض من وجه وأخصّ من وجه، والنوع لا يكون أعمّ من جنسه، وإلا كان متقوماً دونه وهو محال، وذلك كما لو قيل في حد الحيوان (أنه نام، ذو حياة) فالنامي وإن كان أعمّ من الحيوان لشموله لما ليس بحيوان كـ (النبات) فالحيوان أعمّ من الثاني لشموله لما ليس بنام كـ (الأفلاك).

**ومنها:** أن يكون المفروض جنساً غير مقول على النوع مطلقاً، بل أما على جزئه أو عليه من جهة جزئه، فالأول كـ (العضو) فإنه محمول على أجزاء الإنسان كالجنس وليس بجنس للإنسان، إذ لا يحمل على الإنسان، فلا يقال الإنسان عضو، والثاني كقولنا: (الإنسان محسوس) وليس ذلك له إلا من جهة جزئه وهو كونه

جسماً لا من جهة إنسانيته؛ ولهذا لو فصل جسمه عن نفسه لكان محسوساً أو الجنسي يجب أن يكون جنساً للشيء في ذاته مطلقاً مقولاً عليه لنفس ذاته، إما أن يكون مقولاً على الذات لقوله على جزئها أو على ما يتعلق بها فلا.

**ومنها:** أن يكون هو نفس الجزء وكـ (الجسم) الذي هو جزء الإنسان فإنه ليس بجنس للإنسان.

وتحقيق ذلك يتوقف على الفرق بين الجسم الذي هو جنس، والجسم الذي هو جزء.

**ومنها:** أن يؤخذ الفصل مكان الجنس كالقول بأن التصديق هو قوة الرأي، والعشق هو المحبة المفرطة.

**ومنها:** أخذ الموضوع كائناً كان أو فاسداً جنساً لما هو عارض له، والجنس يجب أن يكون مقوماً في الحقيقة والوجود لا في الوجود فقط، والموضوع الكائن وإن كان مقوماً في الوجود فغير مقوم في الحقيقة، وهو كقولنا في عدم الموت (أنه الحياة الأزلية) وليست الحياة الأزلية مقومة لعد الموت في حقيقته، وإنما هو عارض لازم لها، وأما الموضوع الفاسد ولا يخفى أنه غير مقومٍ لا في الوجود ولا في الحقيقة، وذلك كقولنا: (الرماد خشب محترق) ومعلوم أنه حيث ما كان خشباً لم يكن رماداً، وحيث ما هو رماد ليس بخشب، ومثله قولنا في الثلج (أنه ماء جامد) وفي الطين (أنه تراب معجون بالماء).

**ومنها:** أخذ المادة مكان الجنس كقولنا في السرير (أنه خشب مشكل من كذا وكذا) وليس الخشب إلا مادة للسرير لا أنه جنس له، وقد عرفت الفرق بين المادة والجنس في ما سبق.

**ومنها:** أن يكون الجنس المفروض لا تختلف أنواعه بالفصول، بل بالعوارض كما في نسبة الإنسان إلى أصنافه من الشاب والشيخ والكهل ونحوه.

**ومنها:** أن يكون الجنس المفروض قابلاً للاشتداد والضعف، والنوع غير قابل له، أو بالعكس وذلك كجعل الكيفية جنساً للكمية وبالعكس.

**ومنها:** ما يرجع إلى جهة التضاد، وذلك بأن يكون للجنس المفروض ضد ولا ضد لنوعه، أو يكون للجنس ضد ولنوعه ضد، وبين الجنس وضده واسطة، ولا واسطة بين النوع وضده.

**وربما قيل:** من جهة التضاد وجوه أُخر بعيدة عن الطباع آثرنا الأعراض عن ذكرها.

وأما ما يعود إلى الفصل، فمنه ما يخص الفصل من حيث هو فصل، ومنه ما يشترك فيه الفصل والخاصة، أما ما يخص الفصل:

**فمنها:** أن يترك بعض الفصول كمن يقتصر في حد الكاتب على القول بأنه الذي يخط ولا يذكر القراءة لك ما مثل هذا الخلل إنما يرجع إلى الحد الحقيقي التام؛ لعدم الإتيان فيه بكمال الماهية، بخلاف الحد الناقص كما عرف.

**ومنها:** أن يكون الفصل عارضاً لا ذاتياً، وذلك كما في تعريف الإنسان بـ (الضاحك والكاتب) أو أنه من مقولة والنوع المفروض من مقولة أُخرى، بأن كان الفصل عرضاً ونوعه جوهراً، كتعريف الإنسان بـ (الضحك) أو (الكتابة) وبالعكس، أو أن يكون انفعالاً لا تقتضيه طبيعة النوع لاستحالة كيفيات الماء من البرودة إلى الحرارة وعلى هذا النحو.

لكن ربُما تشكك على هذا بأن الكمية والكيفية قد تُجعل فصلاً لبعض أنواع المضاف، كما في المشابهة فإنها إضافة في كيفية، والمساواة فإنها إضافة في كمية، وما يحققه في امتناع دخول شيء واحد تحت مقولتين في ما بعد يغني عن البحث هاهنا.

كيف وأن الفصل في ما ضرب من الأمثلة ليس هو الكمية والكيفية، بل قولك في الكمية وفي الكيفية، وهو معنى مقول بالقياس إلى الكمية والكيفية، فليس بخارج عن الإضافة.

كيف وأن الفصل مقول على النوع، فما يقال عليه يقال على النوع، فلو كان الجنس فصل المشابهة الكيفية وجنس فصل المساواة الكمية لقيلت الكيفية على

المشابهة، والكمية على المساواة وهو ممتنع.

وأما ما به اشترك الفصل والخاصة في الإبطال فمن جهات أيضاً:

**منها:** أن يكون المذكور غير صادق على النوع أو بعضه، فإنه يدل على المذكور ليس بفصل ولا خاصة بالمعنى الخاص، وما لا يصدق على المحدود مطلقاً، وما يصدق على المحدود مطلقاً إما لأنه فصل النوع القسيم له في جنسه أو خاصيّته كتعريف الإنسان بأنه الحيوان الصاهل الناهق، أو لأنه محال الوجود والنوع موجود، كتعريف المكان بأنه أبعاد قائمة لا في مادة من شأنها أن يملأها الجرم، فالمكان موجود وما عرف به مستحيل الوجود كما تعرفه في موضعه من علم الطبيعة.

وربما كان ذلك من جهة أن المذكور في التعريف قد أورد على أنه موجود في شيء ما ولا يكون فيه كتعريف النوم بضعف الحس، ولو كان كذلك لكان الحس هو النائم لكونه موضوع الضعف الذي هو النوم، وما يصدق على البعض دون البعض فأخصّ من الشيء المحدود لا محالة، وذلك قد يكون عارضاً للبعض كتعريف العلماء بأنهم الذين لا يغلطون، إذ قد يوجد بعض العلماء غالطاً.

اللهم إلا أن يؤخذ فيه في ما هم عالمون به، ولا يكون إذ ذاك فصلاً ولا خاصة لنوع العالم، بل خاصة بعضه، وقد يكون ذلك نوعاً من المحدود كتعريف الحيوان بالإنسان، وقد يكون خاصة، أو فصلاً لنوعه، أو لما هو داخل تحت نوعه، كتعريف الحيوان بالناطق أو الضاحك ونحوه، وإن كان صادقاً على النوع مطلقاً.

## فقد يعرف أيضاً أنه ليس بفصل ولا خاصة بأمور:

**منها:** أن يكون المذكور أعمّ من المحدود إما عموماً ذاتياً أو عموماً عرضياً، فالأول كتعريف الفضيلة بالمَلكة، والمَلكة جنس للفضيلة، لا فصل ولا خاصة، والثاني كتعريف الإنسان بقوة المشي وقبول العلم، والأول عارض له وللفرس، والثاني عارض له وللملك.

**ومنها:** أن يكون محمولاً على الجنس أو الجنس محمولاً عليه، أما الأول فظاهر

من جهة المحمول على الموضوع إمَّا أعمّ منه أو مساوٍ له، فالمحمول على الجنس أما أعمّ منه أو مساو له، فلا يكون فصلاً لنوعه ولا خاصة وإلا كان أخصّ منه، وذلك ممتنع، وأما قول الجنس عليه فقد قيل أنه إنما يمتنع بالنظر إلى البسيط منهما - أعني الفصل والخاصة - دون المركب، إذ لا يقال على النطق ولا الضحك إنه حيوان، ويقال على الناطق والضاحك إنه حيوان، ولم يعلم أن حمل الشيء على غيره قد يكون تارة على ذاته وطبيعته كحمل الحيوان على الإنسان، و[أخرى] على الشيء الموصوف به كحمل الضاحك على الإنسان، فإنا إذا قلنا (الضاحك إنسان) ليس المراد به إلا أن الشيء الذي هو ضاحك إنسان؛ لأن الضاحك من حيث هو ضاحك إنسان لطبيعته.

والمراد بالممتنع هاهنا إنما هو حمل الجنس على طبيعة الفصل والخاصة لا على طبيعة الشيء الموصوف بهما، وأن نُوزع في ذلك فنقول لو حمل الحيوان على طبيعة الناطق والضاحك لكان كل واحد منهما نوعاً للحيوان لا فصلاً لنوعه ولا خاصة، وكان يستدعي ما يتميز به عن غيره من فصل آخر أو خاصة، وللزم أن يحمل على نوع الإنسان حيوانات متعددة، وهو الحيوان المحمول عليه على طبيعته بجهة الجنس، والمحمول على فصله لضرورة حمل الفصل عليه، وعلى هذا فلو كان محمولاً على طبيعة الفصل أو الخاصة تبيّنا أنه ليس بفصل ولا خاصة وإلا كان الجنس محمولاً على طبيعته، ضرورة حمله على طبيعة النوع المحمول عليه، وقد بان ما فيه.

**ومنها:** أن يكون المذكور أقدم في الوجود من النوع المفروض أو جنسه كـ (النامي) بالنسبة إلى الإنسان.

**ومنها:** أن يكون المذكور في معرض التمييز هو المخصوص في نفس الأمر، وفي طلاعه أن يكون موضوعاً لا محمولاً كجعل النار خاصة لألطف الأجسام أو فصله، والواجب إن كان ولا بدّ أن يكون ألطف الأجسام هو فصل النار أو خاصتها.

**ومنها:** أن يكون المذكور خاصة أو فصلاً لاسم دون مرادفه، كمن جعل الناطق فصلاً للإنسان والضاحك خاصة له دون البشر.

**ومنها:** أن لا يكون خاصة ولا فصلاً كـ (علم الطب والنجوم) وغيره من العلوم النظرية للإنسان.

**ومنها:** أن يكون هو نفس المحدود، وذلك إنما يتم بأن يأتي باللفظ المرادف له أو حده ويجعله فصلاً أو خاصة، كأخذ اسم البشر أو حده خاصة أو فصلاً للإنسان.

**ومنها:** أن يكون المأخوذ خاصاً بموضوع عند وجوده، ولو عدم لكان موجوداً لغيره، وذلك يتحقق إن كان المأخوذ بمعنى الأزيد والأغلب، كقولنا: (أن النار ألطف الأجسام وأخفها) ولو كان أما بجهة ذاتية أو عرضية لمعنى النار (لقد كان الهواء ناراً) عند فرض عدم النار، إذ هو حينها ألطف الأجسام وأخفها.

**ومنها:** أن يكون مقابله بالنقيض خاصة للنوع أو عارضاً له، وستحيل الجمع بين النقيضين، أو هو خاصة لمقابل النوع بالنقيض أو عارض له.

## وأما ما يخص الخاصة:

**فمنها:** أن يكون المذكور خاصة للشيء أولاً بالطبع أو بالقوة، فيؤخذ مطلقاً، مثال الأول ما لو قيل أن خاصة الأجسام وقوعها في امتداد الإشارة إليها، وذلك إنما هو أولاً وإلا فالأعراض مشار إليها، وإن كانت الإشارة ليست أولاً. ومثال الثاني ما لو قيل أن خاصة الإنسان أنه ذو رجلين وليس ذلك له إلا بالطبع، وإلا فقد يوجد إنسان ما بالفعل وليس بذي رجلين، ومثال الثالث ما لو قيل أن خاصة الإنسان أنه كاتب، وذلك أيضاً إنما هو له بالقوة، وإلا فقد يوجد إنسان ما وليس كاتباً بالفعل.

**ومنها:** أن يكون مضايف الخاصة غير الخاصة لمضايف النوع أو ضده، مثال الأول ما لو قيل (الفاضل خاصة الضعف، ومضايف الضعف النصف، ومضايف الفاضل الناقص وليس الناقص خاصة النصف، إذ الثلث خاصة للضعف، وإلا لما كان ذو الثلث وذو الربع فاضلاً بالنسبة إلى الثلث والربع وهو ممتنع)، ومثال الثاني ما لو قيل (إن خاصة العدل كونه أفضل الأشياء، وضد العدل الجور، ومضايف الأفضل الأنقص الأخس) فإن لم يكن الأخس خاصة للجور بل غير الجور مساوٍ له

في الأخسّية، أو أنه أخس منه، فيلزم ألا يكون العدل وهو ضد الجور أفضل الأشياء.

**ومنها:** أن تكون الخاصة مركبة، وبسيطُها غير خاصة لبسيط النوع، ولا مركبة أو بسيطة، ومركبها غير خاصة لمركب النوع ولا بسيطة، وبسيط الخاصة يجب أن يكون خاصة لما هو مختص بالمركب منها، لا أقول يجب أن يكون محمولاً عليه، فإنه لا يقال (الإنسان ضحك ولا كتابة) بل هو ذو الضحك والكتابة لا غيره، وإلا لما صح أن يقال له ضاحك، وخرج الضاحك عن أن يكون خاصة للنوع المفروض أولاً، وكذا يجب أن لا يكون المركب من الخاصة كـ (الضاحك) خاصاً بما هو ومختص بالبسيط منها وهو الضحك، وإلا فالضاحك ذو ضحك فلا يكون الضحك إذ ذاك خاصة لما فرض من النوع.

**وربما قيل:** إنه إذا لم يكن عدم الخاصة خاصاً بعدم النوع فليست خاصة، وذلك كما لو قيل (إن الحس خاصة البصر، وعدم الحس خاصاً بالعمى) وهو بعيد عن التحقق، فإن اشتراط خصوص عدم الخاصة بعدم النوع أما أن يراد به اشتراط اختصاص عدم النوع بسلب الخاصة، أو بعدم الخاصة أي العدم المقابل للملكة كما سيأتي معرفته، فإن كان الأول فممتنع، وإلا لما صح سلب الحس الخاص بالإدراكات حين انتفت عنه الإدراكات كالحجر وغيره، وإن أريد به العدم المقابل للملكة فممتنع أيضاً؛ إذ العدم المقابل للملكة لا يكون إلا في ما هو قابل للملكة، وعدم الحس غير متصور في العمى إذ العمى غير قابل للحس، فلا يتصور أن يكون عدم الحس خاصة له.

وربما اتفق أن هناك طرقاً أخرى في الأبطال حقيقية يسهل معرفتها بما أشرنا إليه، وأخرى مشهورية، لا يخفى على المتدرب وجه الخلل فيها آثرنا الإعراض عن ذكرها شُحّاً على الزمان بما لا يتعلق به كبير غرض، ولما كان الحد قد يقصد به أن يكون معناه ومعنى اسم المحدود واحداً بالعدد أي أنه هو هو حتى إنه إذا ذكر أحدهما فقد ذكر الآخر، بل وكان النزاع مطلقاً قد يقع في كل شيئين قيل أن أحدهما هو الآخر، وأنهما واحد بالعدم كان كلياً أو شخصياً دعت الحاجة إلى أن نعقب

الكلام في الأقوال الشارحة على ما اقتضاه جري العادة بذكر المواضيع المنتفع بها في الإبطال والإثبات لهو هو واحد بالعدد، وهو ما الإثنينية في تسميته دون مسماه، لا يقال لهما واحد وهو هو بالجنس أو النوع أو غير ذلك مما يأتي ذكره.

**فمنها:** أن يكون أحد الشيئين الموصوف بأنه هو الآخر أعمّ والآخر أخصّ كـ (الإنسان والحيوان) أو أنهما من مقولتين كـ (الجوهر والكم) أو أنهما مختلفان في الجنس القريب إليهما كـ (الإنسان والجسم) إذ القريب من الجسم الجوهر، ومن الإنسان الحيوان، أو أنهما مختلفان في الفصل كـ (الإنسان والفرس) أو بالعرض كـ (زيد وعمرو).

وبالجملة، إن يختلفا في ما يحمل عليهما، أو أن أحدهما كليّ والآخر شخصيّ كـ (زيد والإنسان المطلق) المأخوذ في الأذهان، أو أن أحدهما يقبل الكثرة والشدة والضعف والآخر بضده، أو أن يكون أحدهما إذا أضيف إلى غيره حصل مجموع هو بعينه مجموع الآخر كـ (الواحد والإثنين) وكذا في طرفي النقصان، أو أنهما لم يستويا في ما يلزم من وضعه وضع الآخر ومن رفعه رفعه، أو أنه يصح حمل أحدهما على الآخر لا في اللفظ بل في المعنى.

**ومنها:** أن يكونا مركبين، وبسيط أحدهما ليس هو بسيط الآخر، كما لو قيل الكاتب هو الضاحك، والضحك غير الكتابة، ومن كان له أدنى حظ من التفطن، وله نوع تدرب بالمعارف تنبه بما أوضحناه على ما أغفلناه.

# المقالة الثالثة في بارمنياس

# وهي الأقوال الجازمة الدالة على العلوم التصديقية

وتشتمل على فنين:

الفن الأول: في القضايا الحَمْلية.

الفن الثاني: في القضايا الشرطية.

# الفن الأول
# في القضايا الحَمْلية

ويشتمل على ثمانية فصول:

[الفصل الأول]: في وجه تقديم النظر في الحَمْلي، وتحقيق الحَمْلية، وبيان مفرداتها.

[الفصل الثاني]: في تعريف أقسام القضية باعتبار موضوعها.

[الفصل الثالث]: في ما يلحق القضية الحَمْلية من التحريف والغلط، وما يُظن به التحريف وليس منحرفاً.

[الفصل الرابع]: في انقسام القضية الحَمْلية باعتبار محمولها إلى البسيطة، والمعدولة، والعدمية، وبيان أحكامها من العموم والخصوص والتقابل.

[الفصل الخامس]: في مواد القضايا، وجهاتها، وإطلاقها، وتلازمها، وتعاندها.

[الفصل الفصل السادس]: في تحقيق نسبة المحمول إلى الموضوع.

[الفصل السابع]: في التناقض.

[الفصل الثامن]: في التعاكس.

# الفصل الأول

## في تقديم النظر في الحَمْليّ وتحقيق الحَمْلية وبيان مفرداتها

**نقول:** قد بان أن الأقوال الجازمة ما كانت دالة على العلوم التصديقية، وكما أن كل علم تصديقي فلا بدّ فيه من نسبة عقلية بين معنيين إما صادقة وإما كاذبة، فكذا كل قول جازم لا بدّ فيه من نسبة لفظية بين مفردين، إما صادقة بأن تكون النسبة اللفظية على وفق النسبة المعنوية في نفس الأمر، أو كاذبة بأن تكون على خلافها، وهو إما أن يكون بحيث لا يصح لكل واحد من جزئي هذه النسبة أو يصح، فما مثل الأول يسمى (حَمْلياً) وما مثل الثاني يسمى (شرطياً) فإذن الحَمْلي أبسط من الشرطي، وهو يتم دون الشرطي، والشرطي لا يتم دونه، فالنظر فيه يجب أن يكون أولاً وأولى.

**فنقول:** وإذ قد عرف أن الحَمْليّ هو ما كان من الأقوال الجازمة ليس ولا لواحد من جزأي النسبة الخبرية الحاصلة لجزئه، وهو ما يحكم فيه بشيء على شيء هو أو ليس هو، فلا بدّ فيه من لفظين وهما غير كافيين، فإنك لو قلت (الإنسان حيوان) لم يكن قولاً جازماً، بل لا بدّ فيه من نسبة واقعة بينهما توجب جعل أحدهما محكوماً به والآخر محكوماً عليه، كقولك: (الإنسان حيوان) أو ليس، وليس ما لكل واحد من نسبته إلى الآخر هي نسبة الآخر إليه، بل نسبة كل واحد منهما إلى الآخر هي غير ما للآخر من النسبة إليه، ولذلك تختلف جهة نسبة القضية عند العكس كما يأتي تعريفه، فالحكم بنسبة المحكوم عليها إلى المحكوم به يسمى (وضعاً)، ولذلك سمي ما هي له (موضوعاً) والحكم بنسبة المحكوم به إلى المحكوم عليه تسمى (حملاً)، ولذلك سمي ما هي له (محمولاً) وما هي له من الأقوال الجازمة (حَمْلياً)، لكن إطلاق اسم الحكم والحمل إنما هو للنسبة الإيجابية أولاً، وللنسبة السلبية ثانياً، فإن كل سلب حكم العقل به لا بدّ فيه من تقدير نسبة الإيجاب أولاً، إذ

السلب عدم الإيجاب، وليس الإيجاب عدم السلب، وفهم عدم الشيء متوقف على سبق الفهم لذلك الشيء وليس فهمه مما يتوقف على سبق الفهم لعدمه، فالسلب هو سلب الإيجاب وليس الإيجاب إيجاباً للسلب، وإلا كانت الموجبة سالبة، ولا سلب السلب، وإلا كان الإيجاب هو عدم السلب.

ولا يخفى ما فيه، وعلى هذا فإطلاق اسم الموضوع وهو ما يحكم عليه بشيء آخر أنه هو أو ليس هو هو، واسم المحمول وهو ما يحكم به على غيره أنه هو أو ليس هو هو، واسم الحَمْلية وهي القضية الكائنة منهما إنما هو أولاً لما اسم الحكم والحمل على ما النسبة الواقعة بينهما أولاً وهي نسبة الإيجاب، وليس يكفي في تحقيق هذه النسبة وجعل أحد الأمرين موضوعاً، والآخر محمولاً تقدم أحدهما على الآخر في النطق وإلا كان قولنا: (الإنسان الحيوان) قولاً جازماً، بل وكما أنه لا بدّ من لفظ يدل على الموضوع ولفظ يدل على المحمول، فلا بدّ من لفظ يدل على النسبة الحاصلة لهما الجاعلة لأحدهما موضوعاً وللآخر محمولاً وهو المسمى بـ (الرابطة) لكن منه ما يدل على نسبة المحمول إلى الموضوع مطلقاً من غير تقييد بزمان معين، ومنه ما يدل على نسبته إليه في زمان معين، فالأول هو قالب الاسم المضمر كـ (هو) في قولك: (الإنسان هو حيوان)، والثاني ما هو في قالب الكلمات الوجودية كـ (كان ويكون وكائن ووجد ويوجد) في قولك: (زيد كان قائماً) (زيد يكون قائما) (زيد يوجد قائما) (زيد وجد قائما). لكن ربما اكتفي في بعض اللغات كلغة العرب بفهم الذهن لهذا الارتباط والنسبة عن التصريح بما يدل عليها، فإذن لا بدّ من تعقل النسبة أو التصريح بما يدل عليها، وإن كان المحمول كلمة أو عرضاً من الأعراض كما في قولك: (زيد قام) أو (زيد ذو سواد) فإن العرض وإن استدعى لذاته موضوعاً يضاف إليه، وكذلك الكلمة فليس يجب أن يكون ما وقع بطريق التعيين مذكوراً معه دون النظر إلى الرابطة، فإذن القضية الحَمْلية من حيث هي كذلك لكان نظر إلى وجودها في التعقل، فلا يتم إلا بحصول معنى الموضوع والمحمول والنسبة الحاصلة لهما في الذهن، وإن نظر إلى وجودها في اللفظ فإنما يتم بذكر الموضوع والمحمول والرابطة، إن لم يكن ما دلت عليه من النسبة

معقولاً، فإن صرح بالرابطة سُميت القضية ثلاثية وإلا فثنائية، والرابطة وإن كان موضوعها الطبيعي التوسط بين الموضوع والمحمول كقولنا: (الإنسان يوجد عدلاً) فقد يعدل عنه بحسب التعارف من غير تأثير في المعنى، بأن يُذكر تارة قبل الموضوع كقولنا: (يوجد الإنسان عدلاً) وتارة بعد المحمول كقولنا: (الإنسان عدلاً يوجد) وكذا أيضاً قد يعدل بالموضوع والمحمول غير موضوعه وإن كان طبيعياً بحسب التعارف من غير اختلال في المعنى، كما في قولنا: (يوجد عدلاً الإنسان) وإن كان الواجب نظراً إلى ما يقتضي كل واحد من المفردين هاهنا من الموضع الطبيعي أن يقال (الإنسان يوجد عدلاً) لكنه مما لا يختلف المعنى بحسب التعارف، وربما تكلّف بيان اتحاد معناهما بأن سلبهما واحد، فإن سُلب (يوجد الإنسان عدلاً) (ليس يوجد الإنسان عدلاً)، وهو بعينه سلب (يوجد عدلاً الإنسان) فإنا إنما نسلب فيهما العدالة عن الإنسان، واتحاد السالبتين يدل على الموجبتين وليس بحق، فإنه إذا أشكل اتحاد الموجبتين هاهنا فالسلب أولى بالإشكال، والتي يعرف بما هو أظهر منه لا بما هو مثله أو أخفى.

ثم القضية إذا كانت ثنائية أو ثلاثية إما أن يكون لفظ الموضوع والمحمول فيها متحداً أو متكثراً، فإن كان متحداً كان الموضوع متقدماً في التلفظ كقولنا: (الإنسان هو حيوان)، أو متأخراً كقولنا: (الحيوان محمول على الإنسان) وإن كان متكثراً فإما أن يكون ذلك في جانب المحمول مع اتحاد الموضوع أو بالعكس أو فيهما، فإن كان الأول فإما أن يكون ذلك التأليف والتركيب من قبيل تركيب التقييد أو ليس، فإن كان من قبيل تركيب التقييد فإما أن يجتمع من الكل طبيعة واحدة أو ليس، فإن اجتمع من الكل طبيعة واحدة فقد قيل إن القضية تكون واحدة، إذ المقصود ليس إلا حمل الطبيعة المتحدة الكائنة من مدلولات الألفاظ المتعددة لا حمل كل واحد منها كما يقال (زيد هو حيوان ناطق)، أي الحيوان الذي هو الناطق وتلك هي طبيعة الإنسان المعبر عنها بلفظ الإنسان، فالمحمول واحد لا متعدد، وهو إنما يصح أو لو كان ذكر ذلك على سبيل التقييد وهو مرتبط بقصد اللافظ على سبيل التعدد الذي هو كقولنا: (زيد حيوان وناطق) وإلا فالمذكور قضيتان: الأولى (زيد حيوان) والثانية

(زيد ناطق) ولا يمتنع ذلك بسبب صلاحية ما ذكر للتقييد، وأما إن لم يكن من المذكور طبيعة متحدة كما إذا قيل (زيد إنسان أبيض عالم)، فقد قيل إن القضية تكون متكثرة، وحاصلها يرجع إلى ثلاث قضايا وهي: (زيد إنسان) (زيد أبيض) (زيد عالم) لاختلاف طبيعة العام والإنسان والأبيض، وتعذر اجتماع طبيعة واحدة منهما، بخلاف ما سلف.

**وفيه نظر:** فإنه وإن كانت طبيعة الإنسان والأبيض والعالم مختلفة فليس يمنع ذلك من اتحاد القضية، وإلا لمنع (زيد حيوان ناطق) لاختلاف طبيعة الحيوان والناطق، وليس امتناع حصول طبيعة واحدة من المجموع مما يمنع أيضاً من الاتحاد، ولا حصول الطبيعة الواحدة شرطاً في اتحاد القضية مهما أمكن التقييد، فإنه لا مانع من القول يكون إذ ذاك على (زيد هو الإنسان) الذي هو (الأبيض العالم) إلا الإنسان الذي ليس بذي بياض ولا علم.

وأما إن كان التأليف ليس على طريق التأليف التقييدي بل على طريق التأليف [التعدديّ] كقولنا: (زيد حيوان وناطق وعالم وأبيض) فالقضية متكثرة في جانب الموضوع دون المحمول، فقد قيل إن القضية بسبب ذلك متكثرة مطلقاً، والواجب إنما هو التفصيل على ما أشرنا إليه في جانب المحمول، فإنه إن كان التأليف فيه تأليف التقييد، ولم يرد به [التعدد] فالقضية واحدة وذلك كما في قولنا: (الحيوان الناطق) أي الذي (هو الحيوان الناطق هو الإنسان) ولا فرق بين أن يكون محمولاً أو موضوعاً، وسواء كان ذلك مما يتهيأ منه طبيعة واحدة كهذا المثال أو ليس، كما يقال (العالم الماشي إنسان) أي (العالم الذي هو ماشٍ هو إنسان).

وأما إن لم يكن تقييدياً كقولنا: (الإنسان والفرس حيوان) أو كان تقييدياً ولكن ربما أريد به التعدية فالقضية متكثرة لا محالة، وحاصلها في المثال الأول يرجع إلى قولنا: (الإنسان حيوان) (الفرس حيوان)، وفي المثال الثاني (الحيوان إنسان) (الناطق إنسان) وإن كانت الأولى منهما كاذبة، وأما إن كان التكثر فيهما أي في جانب الموضوع والمحمول، فإما أن يكون من تأليف التقييد، أو تأليف [التعدد] أو هو في

الموضوع للتقييد وفي المحمول [للتعدد] أو بالعكس، فإن كان الأول فإما أن يقصد به التقييد أو [التعدد] فإن قصد به التقييد، فالقضية واحدة وذلك كما يقال (العالم الأبيض حيوان ناطق) وإن قصد به [التعدد] وأن يكون ما مثل قولنا: (العالم والأبيض حيوان وناطق) كانت القضية متكثرة، وحاصلها في هذا المثال يرجع إلى أربع قضايا: الأولى (العالم حيوان) والثانية (العالم ناطق)، والثالثة (الأبيض حيوان) والرابعة (الأبيض ناطق) وعلى هذا النحو يكون التكثر فيها، إذا كان مبنى التركيب [للتعدد] وهو كقولنا: (الإنسان والفرس حيوان وجسم).

وربما أمكن التعبير عند تعدد الموضع بلفظ واحد، وكذلك عند تعدد المحمول فالقضية إذ ذاك تكون متحدة، وذلك كما يقال (بعض زيد أسود وبعض زيد أبيض) فإنه يقوم مقام (بعض زيد) لفظ زيد، ومقام الأبيض والأسود (الأبلق) فيقال (زيد أبلق) وإن كان القسم الثالث وهو أن يكون تأليف الموضوع للتقييد لا [للتعدد] كما في قولنا: (الحيوان الناطق عالم وماش) فهي أيضاً متكثرة، وحاصلها يرجع إلى قضيتين: الأولى (الحيوان الذي هو الناطق عالم)، والثانية (الحيوان الذي هو الناطق ماش) وإن كان الأمر بالعكس كما في قولنا: (زيد وعمرو حيوان ناطق) فالقضية أيضاً متكثرة، وحاصلها يرجع إلى قضيتين: الأولى قولنا: (زيد حيوان ناطق) والثانية قولنا: (عمرو حيوان ناطق) ومهما كان للموضوع الواحد محمولات متعددة فقد قيل إن منها ما يصدق حمله جملة وآحاداً، ومنها ما يصدق حمله آحاداً ولا يصدق جملة، ومنها ما يصدق حمله جملة ولا يصدق آحاداً، وقد ضرب لذلك أمثلة لا بدّ من ذكرها والتتبع لما فيها، فإما ما يصدق حمله جملة وآحاداً فالحد وأجزاؤه، وما يصح حمله آحاداً ولا يصح جملة فقد قيل منه ما لا يصح لكذبه، ومنه ما لا يصح لهذيانه. أما الأول فكقولهم (زيد طبيب ماهر) إذا كان ماهراً في غير الطب، فإنه وإن صح حمله فرداً، فلا يصح حمله جملة مع الطب، إذ هو نعته، وأما الثاني فإنه إذا صدق قولنا: (الإنسان حيوان) (الإنسان جسم) وإن صدق قولنا: (أنه حيوان جسم) فإنه هذيان؛ إذ الجسم داخل في الحيوان، بل قد قيل إنه كذب؛ وذلك لأنا إذا قلنا (زيد إنسان ذو رجلين) فكأنما إنما فصلناه من إنسان ليس بذي رجلين، والقول

بـ (أن في الناس من هو ليس بذي رجلين) كذب.

وأما ما يصدق مجتمعاً ولا يصدق فرداً، فمنه ما يكون أجزاء المحمول فيه تشتمل على مناقضة مصرح بها كقولنا: (أن الخصيّ رجل لا رجل) و(القاضي سلطان لا سلطان) و(الخفاش طير لا طير) إذ يلد ولا يبيض، ومنه ما تكون المناقضة فيه بالقوة لا بالفعل، كما يقال للسفينة التي تتخذ من الحجر أنها (سفينة حجر) ولا يقال إنها سفينة؛ لأن السفينة آلة الطفوّ والحجر يرسب، فحد السفينة تقتضي مناقضة لما كان حجراً، وكما يقال للشخص الميت إنه إنسان ميت ولا يقال إنه إنسان؛ إذ الإنسان حده أنه (حيوان ناطق)، وأما الذي تكذب أفراده ولا تتناقض فكما إذا قلنا (العنقاء موجود في التوهم) كان حقاً، وإذا قيل (أنها موجودة) كان كذباً، وبعد هذا فيجب النظر في ما في هذه الأمثلة، أما الأول فإنه إنما يكون كذباً إذ لو أريد بالماهر النعت للطبيب، وأما إن أريد به حالة الجمع ما يراد به حالة الانفراد فلا، وأما ما قيل في المثال الثاني من هذيان فحق، لكن ما قيل فيه من التكلف لبيان الكذب فذلك إنما يصح بالنظر إلى الإيهام لا بالنظر إلى دلالة اللفظ، فإنه إذا قال القائل: (بعض الحيوان جسم) ليس فيه دلالة على غير ثبوت الجسم لبعض الحيوان، إما أن يكون دالاً على نفيه عن بعض آخر فلا، وأما ما قيل من مثال الخصيّ، فإن الرجل قد يطلق ويراد به من هو من الناس له آلة الإيلاد ويولد باستعمالها في غيره، وقد يطلق على من له بالطبع هذه الآلة وإن غُصِبَها بالقهر، أو الذي يشبه الرجل بالمعنى الحقيقي في بعض أحواله أو أعضائه.

وبالجملة فإنه مهما توارد النفي والإثبات على أحد هذه الاعتبارات أن كذباً وإن اختلف المورد في النفي والإثبات، كان حقاً جملة أو منفرداً، بخلاف الأول، وكذا الكلام في كل ما هو جنس هذه الأمثلة.

# الفصل الثاني

## في تعريف أقسام القضية الحَمْلية باعتبار موضوعها وهي المخصوصة والمحصورة والمهملة

**نقول:** أنه لما كان موضوع القضية لا يخرج عن أن يكون جزئياً أو كلياً، والكليّ إما مجرد عن السور المُبِين لنسبة المحمول إلى جميع جزئيات الموضوع أو بعضها، وإما مقترن به، سُميت القضية بالاعتبار الأول (شخصية) و(مخصوصة)، وبالاعتبار الثاني (مهملة) وبالاعتبار الثالث (محصورة).

فأما المخصوصة فمنها موجبة كقولنا: (زيد عالم) ومنها سالبة كقولنا: (زيد ليس بعالم) وهي على قسميها قليلة النفع في العلوم النظرية؛ لاستقلال الحس في الأكثر بتحصيل موضوعها، وبما يُنسب إليه بإيجاب، أو سلب وما يتوقف على معرفتها من المطلوبات التصديقية النظرية لا يكون البتة كلياً.

وأما المحصورة فهي إما كليّة وإما جزئية، فالكليّة ما بيّن السور أن المحمول فيها منسوب إلى كل جزئيات الموضوع، فكليّتها ليست لكليّة الموضوع ولا لكليّة المحمول، وإلا كانت المهملة كليّة وهو خلف كما يأتي، ولا بدخول السور على كل جزئيات المحمول ونسبتها إلى الموضوع، فإن ذلك ربما عرض منه كذب وتحريف كما ستعلمه بعد، وإنما ذلك لها لنسبة المحمول إلى كل جزئيات الموضع كانت جزئيات المحمول منسوبة إليه أو البعض منها كما يأتي تفصيل القول فيه.

وهي إما موجبة وإما سالبة، فالموجبة كقولنا: (كل "ب" "ج") والسور المبيّن لكمية الحكم فيها لفظة (كل) وما يجري مجراها، والسالبة منها كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") والسور لها (لا شيء) و(لا واحد) و(ليس واحداً) و(ليس شيئاً) وما يجري مجراها، وهاتان القضيتان تسمّيان (المتضادة) لاستحالة اجتماعهما في الصدق دون الكذب كما سيأتي تحقيقه.

وأما الجزئية فهي ما بيّن السور فيها نسبة المحمول إلى بعض غير معين من الموضوع الكليّ، وليست جزئيتها لجزئية المحمول، وإلا كان قولنا: (كل إنسان هو بعض الحيوان) جزئية، بل لدلالة السور على نسبة المحمول إلى بعض الموضوع على الوجه المشروط، وهي إما موجبة وإما سالبة، فالموجبة كقولنا: (بعض "ب" "ج") والسور المبيّن لكميتها (بعض) وما يجري مجراه، والسالبة كقولنا: (ليس كل "ب" "ج") والسور لها (ليس كل) و(ليس بعض) وما يجري مجراه، وهاتان القضيتان يقال لهما (الداخلتان تحت التضاد) لدخول كل واحدة منهما تحت مجانسهما في الكيف من الكليّات المتضادة المخالفة لها في الكم، وليس كميّة القضية غير كليّتها وجزئيتها، ولا كيفيتها غير إيجابيتها وسلبها، وذلك إنما هو نسبة المحمول إلى الموضوع لا لنفسيهما.

أما الكيف فظاهر، وإلا كان واحد منهما - أعني الموضوع والمحمول - مما يوصف بالإيجاب والسلب من غير نسبة لأحدهما إلى الآخر وهو محال.

وأما الكم فكما بيناه، لكن ربما اتفق إن كان ما يدل على الكيفية إذا اقترن به لفظ آخر يدل على الكميّة كأسوار القضايا السلبية من قولنا: (ليس واحداً من "ب" "ج"، ليس بعض "ب" "ج") فإنه دال على الكمية والكيفية، ولولا ما اقترن بحرف السلب لفظ الواحد أو البعض وإلا لما دل على غير الكيفية أي السلب، وكما أن للموضوع والمحمول والرابطة موضوعاً طبيعياً كل بحسبه، فللسور أيضاً موضع طبيعي وهو مجاورة الموضوع كما ذكرناه من أمثلة.

وربما عدل به بحسب التعارف عن موضعه الطبيعي إلى ما بعد الموضوع والمحمول كما يقال (الإنسان حيوان كله).

وأما المهملة فهي ما موضوعها كليّ لم يقترن بسور مبيّن لكمية الحكم عليه، فالحكم فيها وإن صدق جزئياً فصالح لأن يصدق كلياً وليس جزئياً، مما يمنع من الصدق كلياً وإلا لما صدقت القضية الكليّة؛ ضرورة أنهما مهما صدقت كليّته فقد صدقت جزئيته؛ فإذن الحكم فيها مما لا يمتنع صدقه كلياً ولا صدقه جزئياً، وطبيعة

الموضوع قابلة لهما، لكنه لما كان الصدق الكليّ يلزمه صدق الجزئيّ، والصدق الجزئي قد لا يلزمه الصدق الكليّ، كانت المهملة في قوة الجزئية، وكان حكمها حكمها، وهي إما موجبة أو سالبة، فالموجبة كقولنا: (الإنسان حيوان)، والسالبة كقولنا: (ليس الإنسان حجراً) وهي وإن احتمل في نفس الأمر أنها تصدق على موضوع كليّ وعلى موضوع شخصي، وكان صدق الشخصيّ لازماً من صدق الكليّ، وداخلاً تحته، كما في الجزئية مع الكليّة فليس ذلك مما يوجب جعل المهملة في قوة الشخصية، فإنه يلزم صدق قولنا: (زيد عالم) أن يصدق (بعض الناس عالم) ولا يلزم من صدق قولنا: (بعض الناس عالم) أن يصدق (زيد عالم)، فكان جعلها في قوة الجزئية واجباً دون الشخصية، إذ الشخصية غير متيقنة، والجزئية متيقنة، فالقضية المهملة أدنى درجاتها أن تصدق في نفس الأمر في بعض معيّن، ومع الجهل بخصوصه، فلا يمتنع أن يؤخذ منهما، بل ذلك واجب، وموضوع القضية إذ ذاك يكون كلياً لا شخصياً، وموضوع الشخصية يجب أن يكون شخصياً، والألف واللام إن كانت في لغة العرب للعموم، فلا مهملة في لغة العرب، لكن ليس على المنطقي من حيث هو منطقي أن يبحث في لغة دون لغة، ولا أن يخصص نظره ببعض اللغات دون بعضٍ، بل الواجب أن يكون نظره نظراً كلياً، وأن يعلم أنه وإن تعرّت بعض اللغات أو كلها عن المهملات فليس يمتنع أن يوجد في الذهن أو العين لفظ دلالته هذه الدلالة.

وقسمة القضايا باعتباره إلى مهملة وغير مهملة إذ ذاك يكون حقاً، وربما أوجب أخذ الألف واللام بدل السور الكليّ تغليطاً للسامع بتصديقه عموم ما لو صرح فيه بالسور لبان كذبه، وذلك كما يقال (الأبيض أبيض بالضرورة) فيتوهم صدقه عاماً، ولو قلت (كل ما يوصف بالأبيض فهو أبيض بالضرورة) لعلم كذبه.

# الفصل الثالث

## في ما يلحق القضايا الحَمْلية من التحريف والغلط بسبب الأسوار وغيرها، وما يظن به التحريف وليس بمنحرف

نقول: أن السور في القضية الحَمْلية إما أن يكون موجبة وإما سالبة، فإن كانت موجبة فالسور إما دخل على الموضوع فقط، فإما أن يكون السور كلياً أو جزئياً، فإن كان كلياً فإما موجب أو سالب، فإن كان كلياً موجباً فالقضية غير منحرفة، بل صادقة في الواجب، كقولنا: (كل إنسان حيوان) وكاذبة في الممتنع، كقولنا: (كل إنسان حجر) وموقوفة في الممكن، كقولنا: (كل إنسان كاتب)، وإن كان السور كلياً سالباً فالقضية صادقة في الممتنع، كقولنا: (لا واحد من الإنسان بحجر) وكاذبة في الواجب، كقولنا: (لا واحد من الإنسان حيوان) وموقوفة في الممكن، كقولنا: (لا واحد من الإنسان كاتب) وإن كان السور جزئياً فإما أن يكون موجباً أو سالباً، فإن كان موجباً فالقضية صادقة في الواجب وكاذبة في الممتنع وموقوفة في الممكن.

وربما قيل أنها صادقة، وليس بحق؛ إذ الممكنة لا تدل على الصدق والكذب دون النظر إلى الواقع، وإن كان السور جزئياً سالباً فالقضية صادقة في الممتنع وكاذبة في الواجب وموقوفة في الممكن.

وربما قيل أنها صادقة، وليس بحق لما عرف.

وإن كان السور للمحمول فقط، فالقضية إما موجبة وإما سالبة، فإن كانت موجبة فإما كليّة وإما جزئية، فإن كانت كليّة موجبة فإما أن يكون كلياً أو جزئياً، فإن كان كلياً فإما موجب أو سالب، فإن كان كلياً موجباً فالقضية كاذبة في كل مادة، كقولنا: (الإنسان هو كل حيوان) (الإنسان هو كل كاتب) (الإنسان هو كل حجر) أما في الممتنع فظاهر، وأما في الواجب والممكن فلاستحالة الحكم بكل آحاد الحيوان وآحاد الكاتب على واحد من الناس.

نعم، ربما لم يجعل سور المحمول داخلاً عليه، بل عدل به عن موضعه الطبيعي، وجعل جزءاً من المحمول، وظن مع ذلك أن القضية مسورة المحمول من غير انحراف، وذلك كما يقال (الإنسان قابل كل علم)، والسور فيه غير داخل على المحمول بل جزء منه، إذ المحمول هو [حمل] قولنا: (قابل كل علم) وإنما يكون لفظ سور المحمول أن لو كان داخلاً على القابل بأن يقال (هو كل قابل علم)، وإذ ذاك فالقضية تكون منحرفة وإلا فلا، وإن كان السور كلياً سالباً صدقت القضية في الممتنع، كقولنا: (الإنسان هو لا واحد من الحجر) وكذبت في الواجب، كقولنا: (الإنسان هو لا واحد من الحيوان) وموقوفة في الممكن، وإن كان السور جزئياً فإما موجب أو سالب، فإن كان موجباً صدقت في الواجب وكذبت في الممتنع وموقوفة في الممكن واعتبره.

وربما قيل أنها صادقة في الممكن، وليس بحق لما سلف، وإن كان السور جزئياً سالباً صدقت في الجميع، كقولنا: (الإنسان هو كل حيوان) (الإنسان هو لا كل كاتب) (الإنسان هو لا كل حجر)، وإن كانت القضية سالبة فالسور الداخل على المحمول إن كان كلياً موجباً صدقت القضية في كل مادة، كقولنا: (الإنسان ليس هو كل حيوان، ليس هو كل حجر، ليس هو كل كاتب)، وإن كان جزئياً موجباً كذبت في الواجب وصدقت في الممتنع وموقوفة في الممكن، وإن كان كلياً سالباً صدقت في الواجب وكذبت في الممتنع وموقوفة في الممكن، وإن كان جزئياً سالباً صدقت القضية مطلقاً واعتبره.

وأما إن كان السور للموضوع والمحمول فسور الموضوع إما أن يكون كلياً وإما أن يكون جزئياً، فإن كان كلياً فإما موجب أو سالب، فإن كان موجباً فسور المحمول إما أن يكون كلياً وإما أن يكون جزئياً، فإن كان كلياً فإما موجب أو سالب، فإن كان موجباً فالقضية كاذبة في الواجب والممكن والممتنع، كقولنا: (كل إنسان هو كل حيوان) (كل إنسان هو كاتب) (كل إنسان هو حجر) أما في الممتنع فظاهر، وأما في الواجب والممكن فلأنه ليس كل واحد من آحاد الناس هو كل حيوان أو الكاتب.

وإن كان سور المحمول كلياً سالباً صدقت في الممتنع، كقولنا: (كل إنسان هو لا واحد من الحجر) وكذبت في الواجب، كقولنا: (كل إنسان هو لا واحد من الحيوان).

وفي الممكن قد قيل أنها كاذبة، والحق أنها موقوفة.

وإن كان سور المحمول جزئياً فإما موجب وأما سالب، فإن كان جزئياً موجباً صدقت القضية في الواجب كقولنا كل إنسان هو بعض الحيوان أي كل واحد من الناس هو بعض الحيوان، وكذلك في الممتنع كقولنا كل إنسان هو بعض الحجر وموقوفة في الممكن وإن كان هو المحمول جزئيا سالبا صدقت القضية مطلقا واعتبره بنفسك، وإن كان هو الموضوع كلياً سالباً فسور المحمول إما كليّ وإما جزئي فإن كان كلياً فإما موجب وإم سالب، فإن كان كلياً موجبا فالقضية صادقة على الإطلاق كقولنا لا واحد من الإنسان هو كل كاتب لا واحد من الإنسان هو حجر، وإن كان سور المحمول كلياً سالباً صدقت القضية في الواجب كقولنا لا واحد من الإنسان لا واحد من الحيوان معناه أنه لا يقال لواحد من الإنسان أي واحد كان إنه لا واحد من الحيوان، وكذبت في الممتنع كقولنا: (لا واحد من الإنسان هو لا واحد من الحجر).

وأما في الممكن قال أفضل المتأخرين إنه كاذب إذ معناه أنه أي واحد من الناس أخذته كان موجبا عليه أنه واحد من الكتاب، وهو ظاهر الكذب وقال غيره إنه صادق، والحق في ذلك إنما هو الوقف فإنها لا تزيد على قولنا كل إنسان كاتب وهي موقوفة، ثم فكذلك ها هنا وأما إن كان سور المحمول جزئياً فإما موجب وإما سالب، فإن كان جزئياً موجبا صدقت في الممتنع كقولنا: (لا واحد من الناس هو بعض الحجر) وكذبت في الواجب، كقولنا: (لا واحد من الناس بعض الحيوان) وموقوفة في الممكن، وإن كان سور المحمول جزئياً سالباً فالقضية كاذبة مطلقاً، كقولنا: (لا واحد من الناس هو لا كل حيوان، هو لا كل كاتب، هو لا كل حجر)؛ فإن تقديره أنه ما من واحد يفرض من آحاد الناس إلا ويكذب عليه أنه (لا كل حيوان)، ولو كان كذلك لصدق على بعض آحاد الناس (إنه كل حيوان) وهو ظاهر

الكذب، وأما إن كان سور الموضوع جزئياً فإما موجب أو سالب، فإن كان موجباً فسور المحمول إما كليّ وإما جزئيّ، فإن كان كلياً فإما موجب وإما سالب، فإن كان كلياً موجباً فالقضية كاذبة مطلقاً، كما لو كان سور الموضوع كلياً موجباً، كقولنا: (بعض الإنسان هو كل حيوان) (بعض الإنسان هو كل كاتب) (بعض الإنسان هو كل حجر)، وإن كان سور المحمول كلياً سالباً فالحكم كما لو كان سور الموضوع كلياً موجباً، وإن كان سور المحمول جزئياً موجباً أو جزئياً سالباً فالحكم أيضاً كما لو كان سور الموضوع كلياً موجباً، وإن كان سور الموضوع جزئياً سالباً فالحكم أيضاً كما لو كان سوره كلياً سالباً واعتبره بنفسك.

وربما لحق التحريف لا من جهة الكذب بل من جهة ما يلحقها من أحكام خارجة عنها كحصر الموضوع في المحمول، والمحمول في الموضوع، أو الملازمة بينهما، أو الاتحاد لحقيقتهما بسبب ما اقترن بها من لفظة (إنما)، وإلا في محمول السالبة، أما (إنما) فإنها تفيد حصر الموضوع في المحمول تارة، وحصر المحمول في الموضوع أخرى، وذلك حسب سياق المفهوم مما يحسن تقديره من الأقوال الجازمة قبلها، فإنها إنما تحسن بعد تقدير قضية سالبة، وهي أنه (ليس كذا كذا وإنما كذا كذا) فإن كان المقصود منها هو الموضوع في المحمول في معرض الرد على من أوجب دخول الموضوع في غير المحمول المفروض، وكان الموضوع في القضية السالبة هو موضوع القضية الموجبة المقترن بها لفظة (إنما)، وكان المقصود إنما هو حصر المحمول في الموضوع وسالبه عمّا سواه في معرض الرد على من أثبته لغيره، كان محمول القضية السالبة هو محمول القضية الموجبة، فالأول كقولنا: (إنما أنا بشر) فإن الموضوع فيها إنما هو آنيّته الموضوعة في القضية السالبة المقدرة، وهي إني لست بملك، أو إله، ليرده على من زعم أنه ملك أو إله، ولو لم يكن الموضوع الفروض منحصراً في المحمول المفروض وإلا كان الكلام هذراً.

وأما الثاني فكقوله (إنما أنا الله إله) فإن المحمول فيها هو المحمول في القضية السالبة المقدرة وهي أنه ليس عيسى مثلاً إله، [ليرده] على القائل بإلاهيته، وإذ ذاك فلو كان المحمول غير منحصر في الموضوع لما كان الكلام مفيداً.

وربما ظن حصر المحمول في الموضوع بدخول الألف واللام على المحمول كقولنا: (زيد هو العالم في هذه البلدة) وإنما يكون كذلك أن لو كانت للحصر، وإذ ذاك فإنها تكون كاذبة منحرفة، وإلا فإن كان للإهمال فلا؛ إذ الفرق بينها وبين قولنا: (إنه عالم) إلا في ما أسلفناه من الفرق، وأما إذا دخلت على محمول السالبة فإنها قد تفيد أحد أمرين: إما الملازمة كما في قولنا: (ليس الإنسان إلا الضاحك) وإما اتحاد الحقيقة كقولنا: (ليس الإنسان إلا البشر).

# الفصل الرابع

## في انقسام القضية الحَمْلية باعتبار محمولها إلى البسيطة والمعدولة والعدمية وبيان أحكامها من العموم والخصوص والتلازم والتقابل

نقول: إن القضية الحَمْلية إما أن يتجرد جزئها عن حرف السالب على وجه لا يكون كالجزء من أحدهما أو ليس، فإن كان الأول فتسمى (محصّلة) وهي إما أن يكون المحمول في نفسه ذاتاً أو عدم ذات، فإن كان ذاتاً فالقضية تسمى (بسيطة) وسواء كان موضوعها شخصياً أو مهملاً أو محصوراً، وسواء كانت موجبة أو سالبة، فالشخصية الموجبة منها كقولنا: (زيد بصير) والسالبة (زيد ليس هو بصير) والموجبة المهملة منها كقولنا: (الإنسان هو بصير) والسالبة (الإنسان ليس هو بصيراً) والمحصورة الكليّة الموجبة منها كقولنا: (كل إنسان هو بصير) والسالبة (لا شيء من الإنسان بصيراً) والموجبة الجزئية منها كقولنا: (بعض الناس هو بصير) والسالبة (ليس كل إنسان بصيراً).

وأما إن كان المحمول عدم ذات أما بالمعنى المشهوريّ أو الخاصيّ سميت القضية (عدمية) وسواء كان موضوعها أيضاً شخصياً أو مهملاً أو محصوراً، وسواء كانت موجبة أو سالبة، فالموجبة الشخصية منها كقولنا: (زيد هو أعمى) والسالبة كقولنا: (زيد ليس هو أعمى) والموجبة المهملة كقولنا: (الإنسان هو أعمى) والسالبة كقولنا: (الإنسان ليس هو أعمى) والموجبة الكليّة منها كقولنا: (كل إنسان هو أعمى) والسالبة (لا شيء من الإنسان هو أعمى) وعلى هذا فلا يخفى الأمر في الجزئيتين الموجبة والسالبة.

وربما فسرت العدمية في المشهور بما محمولها أخس المتقابلين، كان ذاتاً كالجور بالنسبة إلى العدل، أو عدماً كالعمى بالنسبة إلى البصر.

وعند ذلك فقسمة المحصّلة لا تكون إلى ما محمولها ذات وإلى محمولها عدم ذات، بل إلى محمولها أشرف المحمولين المتقابلين وهي البسيطة، وإلى ما هو أخسّهما وهي العدمية.

وهذه العدمية هي ما نريد بيان حكمها هاهنا لعمومها، وأما إن كان جزءا القضية غير مجردين عن حرف السلب، بل كل واحد من جزأيهما أو أحدهما مركب من اسم محصل أو كلمة محصلة وحرف سلب سميت القضية: (معدولة) و(متغيرة) وسواء كان ما اقترن به حرف السلب من المحصلات ذاتاً أو عدماً فعلى هذا حرف السلب إما أن يتأخر عن الرابطة أو يتقدم عليها، فإن تأخر عنها فهو جزء من المحمول، وإن تقدم عليها فإما أن يتأخر عن الموضوع أو يتقدم عليه، فإن تأخر عن الموضوع فليس جزءاً من أحدهما لا الموضوع ولا المحمول، بل مخلص لسلب الارتباط بينهما، وذلك كما في قولنا: (الإنسان ليس هو حجراً)، وإن كان متقدماً على الموضوع فإما أن تكون القضية مسورة أو ليس، فإن كانت مسورة فإما أن يكون حرف السلب متقدماً على السور أو متأخراً عنه، فإن كان متقدماً عليه فهو للسلب لا للعدول، وذلك كقولنا: (ليس كل إنسان هو حجراً)، وإن كان السور متقدماً على حرف السلب فهو للعدول لا للسلب، وذلك كقولنا: (كل لا إنسان أو بعض لا إنسان هو حجر)، وإن لم يكن ثم سور فمعرفة كونه جزءاً من الموضوع أو سالباً للارتباط إنما يعرف بالنيّة أو بلفظة (غير)، إذ هي في لغة العرب لا تستعمل في الغالب لغير العدول، كما في قولنا: (غير زيد هو بصير) لكن المعدولة المطلقة العدول ما كان حرف السلب فيها جزءاً من المحمول، وسواء كان الموضوع معدولاً أو لم يكن، وسواء كان موضوعها شخصياً أو مهملاً أو محصوراً، وسواء كانت موجبة أو سالبة، فالموجبة الشخصية منها كقولنا: (زيد هو غير عدل)، والموجبة المهملة منها كقولنا: (الإنسان هو غير عدل) والسالبة (الإنسان ليس هو غير عدل)، والموجبة الكليّة منها (كل إنسان هو غير عدل) والسالبة (لا شيء من الإنسان هو غير عدل)، والموجبة الجزئية منها كقولنا: (بعض الإنسان هو غير عدل)، والسالبة الجزئية (ليس كل إنسان هو غير عدل) لكنه ربما اشتبهت الموجبة منها بالسالبة من البسيطة، وظن أنه لا فرق بين قولنا: (زيد ليس

هو عدلاً)، وبين قولنا: (زيد هو غير عدل)، والفرق بينهما لا بما قيل من أن البسيطة السالبة تدل على سلب شيء عن شيء كان المسلوب من شأنه أن يكون ثابتاً للمسلوب عنه لذاته أو لذاتي له أم لا، والمعدولة الموجبة هي ما تدل على عدم أمر من شأنه أن يكون ثابتاً للشيء لذاته حتى إنه إذا قيل لا عادل أو غير عادل، إنما يصح على من له العدل في طبيعته أو طبيعة ذاتية.

**وربما قيل في إبطاله:** إنه لو كان الأمر على ما قيل لكان ما لزم عن قولنا: (كل جسم هو غير موجود في موضوع، وكل ما هو غير موجود في موضوع جوهر) من أن الجسم جوهر غير صادق، إذ غير الموجود في الموضوع ليس يشير إلى عدم شيء من شأنه أن يكون ثابتاً للجسم أو الجوهر ولا لجنسه، إذ لا جنس له.

اللهم إلا أن يؤخذ مطلق الوجود كالجنس له، فهو وإن كان أقرب فغير صحيح أيضاً، وإلا كان ما يلزم عن قولنا: (وجود العالم غير مستحيل، وكل ما وجوده غير مستحيل، فإما واجب وإما ممكن - من أن وجود العالم إما واجب أو ممكن - غير صادق، إذ غير المستحيل لا يدل على عدم أمر من شأنه أن يكون ثابتاً للعالم، أو الواجب، أو الممكن، لا باعتبار ذاتيهما، ولا ما يحمل عليهما ذاتياً كان أو عرضياً.

وليس بحق، فإنه ليس يعد القول بعدم لزوم صدق النتيجة من القياس المذكور لعدم صدق المقدمة، وإن كانت النتيجة صادقة في نفس الأمر.

بل الحق أنه وإن كان ذلك مصطلح فريق، فنحن إنما نريد بالمعدولة ما حرف السلب فيها جزء من محمولها، كان مقترن به حرف السلب مما قد يثبت للموضوع لذاته، أو لذاتي له، أو ليس، فالفرق على ما نجعله.

أما من جهة اللفظ فلأن حرف السلب متأخر عن الرابطة في الموجبة المعدولة، ومتقدم عليها في السالبة كما عرف ذلك.

[الظاهر] إن كانت القضية ثلاثية وإن كانت ثنائية فقد يعرف أن حرف السلب فيها للعدول دون السلب بلفظ (غير)، فإنها لا تستعمل في لغة العرب لغير العدول، إذ لا يقال (زيد غير هو عدل) بل (هو غير عدل) وإلا فبالنية.

وأما من جهة المعنى فلأن السالبة أعمّ من الموجبة المعدولة، إذ السالبة قد تصدق مع وجود الموضوع كقولنا: (الباري تعالى ليس بجائز)، ومع عدمه كقولنا: (شريك الله ليس بجائز)، والموجبة المعدولة لا تصدق إلا مع وجود الموضوع، حتى لو قيل (شريك الله هو غير عادل) لم يكن صادقاً، وإنما أوجبنا كون الموضوع موجود إلا أن قولنا: (غير عادل) يقتضي وجوده، بل لأن حقيقة الإيجاب هو الحكم بثبوت المحمول للموضوع، والحكم بثبوت شيء لما ليس بثابت محال.

**فإن قيل:** قولكم (السلب يصح عن المعدوم) إن أردتم به المعدوم في الذهن والوجود الخارجي فهو محال، فإن ما لا يكون معلوما لا يكون محكوما عليه بسلب ولا إيجاب. وإن أردتم به المعدوم في الأعيان الموجودة في الأذهان فلم يبق بين الإيجاب والسلب فرق؛ ضرورة صحة الحكم بالإيجاب على ما كان موجوداً في الذهن وإن كان معدوماً في الخارج، ولهذا يصح أن يقال (الإنسان الكليّ حيوان) وإن كان الكليّ لا وجود له في الخارج.

وقولكم (بأن الحكم الإيجابي لا يكون إلا على موضوع موجود) غير صحيح؛ لأن الموضوع المعدوم إما أن يصدق عليه عدم المحمولات الوجودية أو لا يصدق، فإن كان الأول فقد بطل ما ذكرتموه، وإن كان الثاني وجب أن يصدق عليه وجود تلك المحمولات، ويلزم منه اتصاف المعدوم بالموجود وهو محال.

**قلنا:** إما الإشكال الأول فإنما يلزم أن لو صدق قوله: (إن كل ما لا وجود له في الأذهان لا يكون محكوماً عليه بنفي ولا إثبات) وليس كذلك، فإن اجتماع الضدين من المحالات الغير متصورة في الذهن، وهي محكوم عليها بالنفي بالبديهة.

وأما الإشكال الثاني فباطل أيضاً، فإنا نقول يصدق على الموضوع المعدوم سلب الأمور الوجودية، ولا يصدق عليه إيجاب وجودها ولا عدمها، ولا يلزم من عدم صدق الحكم بعدمها عليه عند الإيجاب صدق الحكم بوجودها عليه؛ لأن وجود الموضوع كما هو شرط في صدق إيجاب المعدومات فهو شرط في صدق إيجاب وجودها، بل أولى، وعند هذا فنعود إلى المقصود من بيان الأعمّ والأخصّ

في الصدق والكذب من هذه القضايا وما هو المتقابل منها وما يلزم من صدقه الكذب أو من كذبه الصدق من غير عكس، وقبل هذا فلا بدّ من بيان جهات الصدق والكذب.

**فنقول:** إن كل قضية لا بدّ فيها من موضوع ومحمول، والموضوع إما أن يكون موجوداً أو معدوماً مأخوذاً من حيث هو معدوم، والمحمول إما أن يكون له ضد أو لا يكون له ضد، فإن كان له ضد فإما أن يكون بينهما واسطة أو لا يكون، وإن كان بينهما واسطة فإما أن يكونا موجودين في الموضوع بالقوة كـ (العمى والبصر) في الجزء الذي أوانه غير قابل ولا لواحد منها كـ (السواد والبياض) بالنسبة إلى النفس، فإن كان الموضوع موجوداً وأخذ بإزائه ما يحمل عليه فإما أن يكون هو فيه، أو ضده، أو الواسطة، أو يكونا فيه بالقوة، أو لا يكونا فيه ولا بالقوة، فما كان يصدق من هذه القضايا في ما يصدق فيه غيرها من هذه الجهات وزيادة فهي أعمّ صدقاً وأخصّ كذباً، وما كانت أعمّ كذباً فهي أخصّ صدقاً، وما كان أخصّ صدقاً من غيره فمقابله أعمّ من مقابل ما هو أخصّ منه كما يأتي.

ولما كانت هذه القضايا على ما عرف بالقسمة منها شخصية ومهملة ومحصورة وجب أن نرسم لتحقيق كل قسم منها لوحاً.

**اللوح الأول:** في بيان أحكام الشخصيات، وليكن وضعه هكذا:

| زيد هو عدل | زيد ليس هو عدلاً |
|---|---|
| يصدق إذا كان عدلاً، وتكذب في ما سوى ذلك، أي عند عدم الموضوع، ووجود الضد والواسطة، وعند كونه غير موجود في الموضوع بالقوة، وعند كون الموضوع غير قابل له، واعتبر أمثلتها بنفسك. | يكذب في ما يصدق فيه مقابله وهو عند وجود العدل، ويصدق في كل ما يكذب فيه مقابله، فيصدق مع عدم الموضوع، ووجود الضد والواسطة، وعند كون الموضوع قابلاً له بالقوة أو غير قابل. |

| زيد ليس هو غير عدل | زيد هو غير عدل |
| --- | --- |
| تصدق مع وجود الموضوع وعدمه، ووجود العدل، وتكذب في الباقي. | تكذب عند وجود العدل، وعدم الموضوع، وتصدق في البواقي. |
| **زيد ليس هو جائر** | **زيد هو جائر** |
| تصدق في جميع الأحوال إلا إذا كان جائراً. | تصدق إذا كان جائراً، وتكذب في البواقي. |

بكل طبقة على سمت طبقه في العرض فمتقابلان لا يجتمعان في الصدق ولا في الكذب، فمقابل الموجبة البسيطة السالبة البسيطة، ومقابل السالبة المعدولة الموجبة المعدولة، ومقابل السالبة العدمية الموجبة العدمية.

وكل طبقة في الطول من جهة اليمين فأعمّ صدقاً مما فوقها، وأخصّ كذباً منها، فالسالبة العدمية أعمّ صدقاً من السالبة المعدولة؛ لصدقها في ما تصدق فيه وزيادة، والسالبة المعدولة أعمّ صدقاً من الموجبة البسيطة لصدقها في ما تصدق فيه زيادة.

وأما طبقات الطول من جهة اليسار فبالعكس، فكل طبقة منها أعمّ مما تحتها، وما تحتها أخصّ منها، فالسالبة البسيطة أعمّ صدقاً من الموجبة المعدولة؛ لصدقها في ما تصدق فيه وزيادة، والموجبة المعدولة أعمّ صدقاً من الموجبة العدمية؛ لصدقها في ما تصدق فيه وزيادة، فالأعمّ يلزم من كذبه كذب الأخصّ، ويلزم صدقه من صدق الأخصّ ولا عكس، فيلزم من صدق الموجبة البسيطة صدق السالبة المعدولة، ومن صدق السالبة المعدولة صدق السالبة العدمية، ومن كذب السالبة العدمية كذب السالبة المعدولة، ومن كذب السالبة المعدولة كذب الموجبة البسيطة، ويلزم من صدق الموجبة العدمية صدق الموجبة المعدولة، ومن صدق الموجبة المعدولة صدق السالبة البسيطة، ويلزم من كذب السالبة البسيطة كذب الموجبة المعدولة، ومن كذب الموجبة المعدولة كذب الموجبة العدمية.

وكل طبقة كانت أعمّ صدقاً من غيرها فمقابلها أخصّ من مقابل ذلك الغير، فمقابل السالبة العدمية وهو الموجب العدميّ أخصّ صدقاً من الموجبة المعدولة المقابلة للسالبة المعدولة، التي هي أخصّ من السالبة العدمية، وكذا نسبة مقابل السالبة العدمية إلى مقابل الموجبة البسيطة، وعلى نحوه في نسبة مقابل السالبة البسيطة إلى مقابل الموجبة المعدولة، وما يقع بين هذه الطبقات في القطر من النسب مختلف، فالنسبة الواقعة بين الطبقة العليا يميناً، وهي الموجبة البسيطة إلى ما قابلها قطراً من الطبقات اليسرى وهي الموجبة المعدولة والعدمية بالمنع من الجمع في الصدق دون الكذب فمهما صدقت الموجبة البسيطة كذبت الموجبتان الأجزاء، إذ يلزم من صدقها كذب مقابلها وهي السالبة البسيطة، ويلزم من كذب السالبة البسيطة كذب الموجبتين أو أحدهما كذب الموجبة البسيطة؛ لضرورة أنه يلزم من صدقها صدق ما هو أعمّ منها وهي السالبة البسيطة، ويلزم من صدق السالبة البسيطة كذب الموجبة البسيطة المقابلة لها.

وأما الكذب فقد لا يمتنع الجمع بينهما فيهما؛ لجواز اجتماعهما في عدم الموضوع، وعلى هذا النحو تكون النسبة الواقعة قطراً بين السالبة المعدولة والموجبة العدمية، وهو أنه يمتنع اجتماعهما في الصدق دون الكذب، أما امتناع اجتماعهما في الصدق فلأنه مهما صدقت السالبة المعدولة لزم صدق السالبة العدمية، إذ هي أعمّ منها، ويلزم من صدق السالبة العدمية كذب ما قابلها وهي الموجبة العدمية، وكذا يلزم من صدق الموجبة العدمية كذب السالبة العدمية المقابلة لها، ومن كذبها كذب السالبة المعدولة؛ لكونها أخصّ منها.

وأما الكذب فإنه قد لا يمتنع اجتماعهما فيه؛ لجواز اجتماعهما في الواسطة وهو أن لا يكون (أعمى ولا بصيراً) كما في الحجر.

وأما النسبة الواقعة بين الطبقة العليا يساراً وهي السالبة البسيطة وما قابلها قطراً من السالبتين المعدولة والعدمية فبالعكس من النسبة الواقعة بين الموجبات، فالممتنع إنما هو اجتماعها في الكذب دون الصدق، فيلزم من كذب السالبة البسيطة

صدق السالبتين الأخريين، أو من كذبهما أو كذب أحدهما صدق السالبة البسيطة، ولا يلزم من الصدق الكذب، إما أنه لا اجتماع في الكذب فلأنه مهما كذبت السالبة البسيطة صدق ما قابلها وهي الموجبة البسيطة، ويلزم من صدق الموجبة البسيطة صدق ما هو أعمّ منها وهما السالبتان المعدولة والعدمية كما عرف، ومهما كذبت السالبتان أو إحداهما لزم كذب ما هو أخصّ منهما وهي الموجبة البسيطة، ويلزم من كذب الموجبة البسيطة صدق السالبة البسيطة.

وأما أنه لا امتناع من الجمع في الصدق فلجواز الاشتراك في عدم الموضوع، وعلى هذا فالنسبة الواقعة قطراً بين الموجبة المعدولة والسالبة العدمية أيضاً فبالمنع من الاجتماع في الكذب دون الصدق، فإنه مهما كذبت الموجبة المعدولة كذبت الموجبة العدمية، ويلزم من كذبها صدق ما قابلها وهي السالبة العدمية، ومهما كذبت السالبة العدمية فقد كذب ما هو أخصّ منها وهي السالبة المعدولة، ويلزم من كذبها صدق ما قابلها وهي الموجبة المعدولة.

وأما أنه لا امتناع من اجتماعهما في الصدق فلجواز اجتماعهما في الواسطة.

وأما المحصورات فتفتقر في بيان العموم والخصوص فيها إلى بسط ما أشرنا إليه من جهات الصدق والكذب في كل أجزاء الموضوع أو بعضها، فإنه إما أن يكون كله عادلاً، أو كله جائراً، أو كله مختلطاً، أو كله بالقوة، أو كله لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو كله لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه عادلاً، أو بعضه جائراً، أو بعضه عادلاً وبعضه مختلطاً، أو بعضه عادلاً وبعضه بالقوة أو عادلاً، وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو عادلاً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو عادلاً وبعضه جائراً وبعضه مختلطاً، أو عادلاً وبعضه جائراً وبعضه بالقوة كلاهما، أو عادلاً وبعضه جائراً وبعضه بالقوة وهو موجود، أو عادلاً وبعضه جائراً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو عادلاً وبعضه مختلطاً وبعضه بالقوة، أو عادلاً وبعضه مختلطاً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو عادلاً وبعضه مختلطاً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو عادلاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو عادلاً وبعضه بالقوة وبعضه لا

بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو عادلاً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو عادلاً وبعضه جائراً وبعضه مختلطاً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو عادلاً وبعضه جائراً وبعضه مختلطاً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو عادلاً وبعضه مختلطاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو عادلاً وبعضه مختلطاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه عادلاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه عادلاً وبعضه جائراً وبعضه مختلطاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو بعضه عادلاً وبعضه جائراً وبعضه مختلطاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه جائراً وبعضه مختلطاً أو بعضه جائراً وبعضه بالقوة أو بعضه جائراً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو بعضه جائراً أو بعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه جائراً وبعضه مختلطاً وبعضه بالقوة أو بعضه جائراً وبعضه مختلطاً أو بعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو بعضه جائراً وبعضه مختلطاً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه جائراً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو بعضه جائراً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه جائراً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه جائراً وبعضه مختلطاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو بعضه جائراً وبعضه مختلطاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه جائراً وبعضه مختلطاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه مختلطاً وبعضه بالقوة أو بعضه مختلطاً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو بعضه مختلطاً وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه مختلطاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو بعضه مختلطاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه مختلطاً وبعضه لا

بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه مختلطاً وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، أو بعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، أو بعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود، وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم، هذا ما هو مقتضى القسمة العقلية، كان لبعضها وقوع أم لا؟

ولما كانت المحصورات إما متناقضة أو متضادة أو داخلة تحت المتضادة، وكانت أحكامها مما تختلف وجب أن نرسم لبيان كل قسم منها لوحاً، ولتكن البداية بالمتناقضة منها، وهي إما أن تكون الكليّات منها موجبات أو سوالب، فإن كانت موجبات فأحكامها في التقابل والتعاند والتلازم طولاً وعرضاً وقطراً كأحكام الشخصية هكذا:

| كل إنسان هو عدل | ليس كل إنسان عدلاً |
|---|---|
| موجبة كليّة بسيطة تصدق إذا كان الكل عادلين وتكذب في البواقي. | سالبة جزئية بسيطة تكذب إذا كان الكل عادلين وتصدق في البواقي. |
| **ليس كل إنسان هو غير عادل** | **كل إنسان هو غير عادل** |
| جزئية سالبة تصدق إذا كانوا كلهم معدومين أو بعضهم عادلاً أو كلهم عادلين، وتكذب في ما وراء ذلك. | كليّة موجبة معدولة تكذب إذا كانوا معدومين أو بعضهم عادلاً أو كلهم عادلين، وتصدق في ما سوى ذلك. |
| **ليس كل إنسان هو جائراً** | **كل إنسان هو جائر** |
| جزئية سالبة عدمية تكذب إذا كان الكل جائرين، وتصدق في البواقي. | كليّة موجبة عدمية تصدق إذا كان الكل جائرين، وتكذب في البواقي. |

واعتبر أحكامها بنفسك تجده على ما أسلفناه في الشخصيات.

وإن كانت الكليّات منها السوالب فالحكم في نسبة البسيطتين إلى المعدولتين والعدميتين، وفي نسبة الموجبة البسيطة قطراً إلى الموجبتين المعدولة والعدمية وفي نسبة السالبة البسيطة قطراً إلى السالبتين المعدولة والعدمية بخلاف ما حققناه، إذ البسيطتان هاهنا قد تكون أعمّ مما تحتها، وقد تكون أخصّ كما تعرفه، فلا السالبة البسيطة أعمّ مما تحتها ولا مقابلها أخصّ مما تحته، ولزم ألا تعاند لا في الصدق ولا في الكذب بين كل واحد من البسيطين وما تحت مقابله، وأما ما وراء ذلك من الأحكام طولاً وعرضاً.

| بعض الناس هو عادل | لا واحد من الناس عادلاً |
|---|---|
| موجبة جزئية بسيطة تصدق إذا كان البعض عادلاً والآخرون كيف كانوا، وتكذب إذا لم يكن من الناس عادلاً كيف كانوا. | كليّة سالبة بسيطة تكذب في ما يصدق فيه نقيضها وهو إذا كان بعضهم عادلاً والباقي كيف كانوا، وتصدق في ما يكذب فيه نقيضها وهو إذا لم يكن فيهم عادلاً كيف كانوا. |
| **لا واحد من الناس هو غير عادل** | **بعض الناس هو غير عادل** |
| كليّة سالبة معدولة تصدق إذا كان الكل معدومين أو عادلين، وتكذب في البواقي. | موجبة جزئية معدولة تكذب في ما يصدق فيه نقيضها وهو إذا كان الكل عادلاً أو معدوماً، وتصدق في البواقي وهو ما كذب فيه نقيضها. |
| **لا واحد من الناس جائراً** | **بعض الناس جائر** |
| سالبة كليّة عدمية تكذب إذا كانوا كلهم أو بعضهم جائرين والباقي كيف كانوا، وتصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو متوسطين أو معدومين أو خلطاً. | موجبة جزئية عدمية تصدق في ما يكذب فيه نقيضها وهو ما إذا كانوا كلهم أو بعضهم جائرين، وتكذب في البواقي وهو ما يصدق فيه نقيضها. |

وقطراً فعلى ما عرف، وليكن اللوح المفروض لهذه القضايا هكذا:

وهذه الطبقات وإن كانت كل واحدة منها مقابلة لما سامتها عرضاً فلما كانت الموجبة البسيطة والسالبتان تحتها قد تشترك في الصدق عند كون الكل عادلين، وتصدق البسيطة إذا كان البعض عادلاً فقط وتكذب فيه السالبتان، وتصدق السالبتان إذا كان الكل معدومين، وتكذب فيه الموجبة البسيطة إذا كانت الموجبة أعمّ منها من وجه وأخصّ من وجه، وكانت السالبة البسيطة المقابلة للموجبة البسيطة في نسبتها إلى ما تحتها أيضاً كذلك، إذ قد بينا أن ما كان أعمّ من غيره فمقابله أخصّ من مقابل ذلك الغير، وما كان أخصّ من غيره فمقابله أعمّ من مقابل ذلك الغير، فمن جهة أن الموجبة البسيطة أخصّ مما تحتها يجب أن يكون مقابلها أعمّ من مقابل ما تحتها، ومن جهة أنها أعمّ مما تحتها يجب أن يكون مقابلها أخصّ من مقابل ما تحتها، ولزم أن لا يمتنع الجمع في الصدق من الموجبة البسيطة وما سامتها قطراً من الموجبتين، ولا الجمع في الكذب بين السالبة البسيطة وما سامتها قطراً من السالبتين، لأن ذلك إنما كان في ما تقدم؛ لضرورة أن الموجبة البسيطة والسالبة متقابلتان، وأن ما تحت الموجبة فأعمّ منها، وما تحت السالبة فأخصّ منها، ومن ضرورة صدق الأخصّ صدق الأعمّ، ومن كذب الأعمّ كذب الأخصّ، فلو تصور الاجتماع بين الموجبات في الصدق لكانت السالبة البسيطة صادقة مع صدق ما قابلها من الموجبة البسيطة، ضرورة أن الموجبة المعدولة والعدمية أخصّ من السالبة البسيطة، وللزم من ذلك صدق ما قابل الموجبتين المعدولة والعدمية، مع فرض صدقهما؛ لأن ما قابلها أعمّ مما فرض صدقه مع صدقها من الموجبة البسيطة، ويلزم من صدق الأخصّ صدق الأعمّ، وعلى هذا النحو كان امتناع اجتماع السوالب في الكذب.

وأما هاهنا فقد بان أنه ليست الموجبة البسيطة أخصّ مما تحتها، ولا مقابلها أعمّ مما تحته، وأما السالبة العدمية فأعمّ صدقاً من السالبة المعدولة؛ إذ هي تصدق في ما تصدق فيه السالبة المعدولة وهو إذا كان الكل معدومين أو عادلين، وتصدق في ما لا تصدق فيه السالبة المعدولة وهو إذا كان الكل متوسطين أو بالقوة أو كلهم

مختلطين، وكذا الموجبة المعدولة أعمّ صدقاً من الموجبة العدمية؛ لضرورة أما ما كان أعمّ صدقاً من شيء فمقابله أخصّ صدقاً من مقابل ذلك الشيء، والموجبة العدمية مقابلة للسالبة العدمية، والموجبة المعدولة مقابلة السالبة المعدولة، فوجب أن تكون الموجبة العدمية أخصّ من الموجبة المعدولة، وعلى هذا فنسبة السالبة المعدولة إلى ما سامتها قطراً من الموجبة العدمية فعلى ما مضى من منع الجمع في الصدق دون الكذب، وكذا في المنع من الجمع بين الموجبة المعدولة وما سامتها قطراً من السالبة العدمية في الكذب دون الصدق.

وأما المتضادة فحكمها طولاً في العموم والخصوص، وقطراً من الإيجابيات والسالبة المعدولة مع الموجبة العدمية، فعلى ما مضى في المخصوصات دون حكم التقابل عرضاً وباقي الأقطار، وليكن لوحها هكذا:

| **كل إنسان هو عدل** | **لا واحد من الإنسان عدلاً** |
|---|---|
| كليّة موجبة بسيطة تصدق إذا كانوا عادلين، وتكذب في الباقي. | كليّة سالبة بسيطة تكذب إذا كان الكل أو البعض عادلين، وتصدق في الباقي. |
| **لا واحد من الإنسان هو لا عادل** | **كل إنسان هو لا عادل** |
| كليّة سالبة معدولة تكذب إذا كانوا كلهم عادلين، وتصدق في الباقي. | كليّة موجبة معدولة تكذب إذا كانوا كلهم أو بعضهم معدومين أو عادلين، وتصدق في الباقي. |
| **لا واحد من الإنسان جائراً** | **كل إنسان هو جائر** |
| كليّة سالبة عدمية تكذب إذا كانوا كلهم أو بعضهم جائرين، وتصدق في الباقي. | كليّة موجبة عدمية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين فقط، وتكذب في الباقي. |

فالسالبة المعدولة أعمّ صدقاً من الموجبة البسيطة؛ لصدقها في ما تصدق فيه وزيادة، والسالبة العدمية أعمّ صدقاً من السالبة المعدولة؛ لصدقها في ما تصدق فيه وزيادة، وكذا السالبة البسيطة أعمّ صدقاً من الموجبة المعدولة لصدقها في ما

تصدق فيه وزيادة، وكذا حكم الموجبة المعدولة بالنسبة إلى الموجبة العدمية، فكانت أحكامها طولاً موافقة لما مضى في المخصوصات.

وأما حكمها عرضاً فامتناع اجتماع كل طبقة مع ما سامتها في الصدق دون الكذب، إذ الصدق لا يتم إلا بصدق كل واحد منها، وفيه صدق إيجاب الشيء الواحد وسلبه معاً وهو محال، والكذب فقد لا يمتنع أن يشتركا فيه، ويكون كذب كل قضية في بعض لم تكن الأخرى فيه كاذبة كما في قولنا: (كل حيوان إنسان) (لا واحد من الحيوان إنسان).

وأما حكم الموجبات قطراً فعلى ما مضى، إذ يستحيل الجمع بينها في الصدق، وإن لم يمتنع في الكذب.

وأما حكم السوالب قطراً وحكم الموجبة المعدولة قطراً بالنسبة إلى السالبة العدمية فبخلاف ما مضى، إذ لا يمتنع الجمع بينها في الكذب واعتبره بنفسك تجده على ما مهدناه.

وأما الجزئيات الداخلة تحت المتضادة فهي موافقة للمخصوصات في المضالعة طولاً ومخالفة لها عرضاً وقطراً بين الموجبة البسيطة والموجبتين المعدولة والعدمية، والسالبة المعدولة والموجبة العدمية، وليكن لوحها هكذا:

| بعض الناس عادلاً | ليس كل إنسان عادلاً |
|---|---|
| جزئية موجبة بسيطة تصدق إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم والباقون كيف كانوا، وتكذب في البواقي. | جزئية سالبة بسيطة تكذب إذا كانوا كلهم عادلين، وتصدق في البواقي. |
| **ليس كل إنسان هو غير عادل** | **بعض الناس هو غير عادل** |
| جزئية سالبة معدولة تصدق إذا كانوا كلهم أو بعضهم عادلين أو معدومين، وتكذب في البواقي. | جزئية موجبة معدولة تكذب إذا كانوا كلهم عادلين أو معدومين، وتصدق في البواقي. |

| ليس كل إنسان جائراً | بعض الناس جائر |
| --- | --- |
| جزئية سالبة عدمية تكذب إذا كانوا كلهم جائرين، وتصدق في البواقي. | جزئية موجبة عدمية تصدق إذا كانوا كلهم جائرين أو بعضهم، وتكذب في البواقي. |

أما أنها موافقة للمخصوصات في المضالعة طولاً، فلان الموجبة البسيطة لا تصدق إلا إذا كانوا كلهم عادلين أو بعضهم، والسالبة المعدولة تصدق مع ذلك ومع كون كلهم معدومين أو بعضهم، والسالبة العدمية تصدق في الجميع إلا إذا كانوا كلهم جائرين، فكانت السالبة المعدولة أعمّ صدقاً من الموجبة البسيطة وأخصّ من السالبة العدمية، وكذا الموجبة المعدولة أعمّ صدقاً من الموجبة العدمية وأخصّ من السالبة البسيطة، إذ هي تصدق عند كون الكل جائرين أو بعضهم، وهو ما تصدق فيه الموجبة العدمية وتصدق في ما لا تصدق فيه الموجبة العدمية، وهو ما إذا كانوا كلهم أو بعضهم لا جائرين ولا عادلين، وفي غير ذلك من الأقسام ما خلا كون الكل عادلين أو معدومين وتكذب في ما تكذب فيه السالبة البسيطة، وهو ما إذا كانوا كلهم عادلين، وفي ما لا تكذب فيه وهو ما إذا كانوا كلهم معدومين، وأما أنها غير موافقة للمخصوصات عرضاً ولا مقاطرة على الوجه المذكور، فمن جهة أنها جزئيات والجزئيات لا يمتنع اجتماعها في الصدق؛ لجواز أن يكون البعض المحكوم عليه بالإيجاب غير البعض المحكوم عليه بالسلب، فلا تقابل ولا لها حكم التقاط.

وأما المهملات فحكمها حكم الجزئيات الداخلة تحت المتضادات أيضاً وقد عرف.

# الفصل الخامس

## في مواد القضايا وجهاتها وإطلاقها وتلازم الجهات وتعاندها

أما مادة القضية فهي حالة المحمول بالنسبة إلى الموضوع، من دوام صدق أو كذب، أو لا دوامهما، فعلى هذا نسبة المحمول إلى الموضوع إما أن يكون بالإيجاب دائماً ويجب صدق إيجابها، أو بالسلب دائماً ويجب صدق سلبه، أو أنه لا دوام ولا يجب صدق أحدهما، فإن كان الأول فحالة المحمول بالنسبة إلى الموضوع تسمى (مادة الإيجاب) كحال الحيوان أو الناطق بالنسبة إلى الإنسان، وإن كان الثاني فتسمى (مادة الامتناع) كحال الإنسان والفرس بالنسبة إلى الحجر، وإن كان الثالث فتسمى (مادة الإمكان) كحال الكتابة والضحك بالنسبة إلى الإنسان، فهذه هي مواد القضايا، وربما سميت (عناصر) بالنسبة إليها.

وأما جهات القضايا وربما سميت أنواعاً، فربما قال بعض المفسرين لكلام المعلم الأول إنها الظنون، والاعتقادات الحقيقية الصادقة على الأحوال الوجودية للأشياء أنفسها، لا أنها بحسب القول واللفظ، إذ الأسماء إنما هي أولاً للمعلومات، وثانياً لموجودات، فلو كانت جهات الأحوال الموجودة هي الأسماء لقد كان لها من حيث هي موجودة أسماء، ومن حيث هي معلومة أسماء، والأمر بخلافه وهو إن كان ما أشار إليه حقاً من أن اعتقاد المحمول من الدوام، ولا دوام زائد على الحال في نفسه وأنه مطابق له ودال عليه، وأن وضع الأسماء أولاً إنما هو على الاعتقادات الدالة على الأشياء الموجودة، وثانياً للموجودات، فغير ممتنع أن تكون دالة عليها وجهة لها باعتبار دلالتها عليها، وإن كانت دلالتها عليها دلالة ثانية.

فالحق أن الجهة ما كانت دالة على الحال الموجودة في نفس الأمر مطابقة لها، وذلك قد يكون اعتقاداً كاعتقاد دوام الحيوان للإنسان، دوام نفيه عن الحجر، وقد

يكون لفظاً لا كل لفظ، بل الألفاظ الدالة على المواد المختلفة فلا هي نفس المواد ولا الموضوع ولا المحمول ولا السور ولا الرابطة ولا ما دل على أحدها من الألفاظ، فاللفظ الدال على مادة الإيجاب كقولنا واجب أن يكون، والدال على مادة الامتناع كقولنا ممتنع أن يكون، والدال على مادة الإمكان كقولنا ممكن أن يكون أو ممكن أن لا يكون.

وربما صرح في القضية بجهة والصادق عليها غيرها كقولنا: (يجب أن يكون الإنسان كاتباً أو حجراً)، أو (يمكن أن يكون الإنسان حيواناً أو فرساً)، و(يمتنع أن يكون الإنسان حيواناً أو كاتباً)، والصادق على حال الكفاية بالنسبة إلى الإنسان الإمكان، وعلى الحجر الامتناع، وعلى الحيوان الوجوب، فمهما صرح في القضية بجهة سميت (رباعية) وكما أن لكل جزء من أجزاء القضية موضوعاً طبيعياً فللجهة أيضاً موضع طبيعي، وهو أن تكون مجاورة للرابطة، إذ هي دالة على حال الارتباط بين المحمول والموضوع، وربما عدل بها بالتعارف عن موضعها الطبيعي كما يقال (يجب أن يكون الإنسان حيواناً)، و(يمكن أن يكون الإنسان كاتباً) وعلى هذا فما هو واجب أن يكون كذا أي ضروريّ، فهو ما لو فرض ما هو ضروري أن يكون له معدوم عرض عنه المحال، وذلك إما أن تكون نسبة المحمول فيه إلى الموضوع دائمة بدوام الموضوع ولنفسيهما لا لخارج عنهما أو لخارج عنهما، فالأول يسمى ضروريا لنفسه، وسواء كان موضوعه دائما لم يزل ولا يزال كما في قولنا: (الله موجود أو حي) أو هو أزلي ويزول كقولنا: (الإنسان حيوان) و(البياض لون) و(الزوج مقسم بمتساويين)، والثاني يسمى (مشروطاً) وهو إما أن يكون مشروطاً بشرط مأخوذ مع الموضوع أو المحمول، أو مشروطاً بوقت، فإن كان الأول فالشرط إما أن يكون دائماً بدوام الموضوع أو غير دائم، فإن كان دائماً بدوام الموضوع فمنه ما يكون المحمول فيه ثابتاً للموضوع مهما دام متصفاً بما وضع معه كالتغير للفلك، إذ هو مشروط بكون الموضوع متحركاً، والمتحرك دائم للموضوع بدوامه، بل هو للموضوع في بعض أوقات كونه متصفاً بما وضع معه دائماً بدوامه كبلوغ الشمس برج الحمل، فإنه مشروط بحركتها، والحركة دائمة لها بدوامها،

وليس المحمول دائماً لها بل هو لها في بعض أوقات كونها متحركة، وإن كان الشرط غير دائم بدوام الموضوع فالمحمول إما أن يكون دائماً بدوامه كحمرة الخجل وصفرة الوجل، فإنهما للموضوع ما دام خجلاً أو وجلاً، وليس ولا واحد منها دائماً بدوام الموضوع، وإما أن يكون المحمول ثابتاً للموضوع لا ما دامت ذات الموضوع ولا ما دام متصفاً بما وضع معه، بل في بعض أوقات كونه متصفاً بما وضع معه، وسواء كان مما يجوز دوامه بدوام الصفة المأخوذة مع الموضوع كقولنا: (المجنوب يشعل)، فإنه وإن كانت نسبة السعال إلى المجنوب مشروطة بكون الموضوع مجنوباً، وهو له ضروريّ في وقت، فليس يمتنع أن يدوم بدوامه، أو أنه مما لا يجوز دوامه بدوام الصفة، بل هو ضروريّ في بعض أوقات كون الموضوع متصفاً بتلك الصفة كقولنا مثلاً: (كل منتقل من بغداد إلى الموصل فإنه يبلغ تكريت) فبلوغه تكريت ليس ما دام منتقلاً، بل في بعض أوقات كونه منتقلاً، وعلى نحوه قولنا: (كل مستنشق نافخ) و(كل مولود موجود في الرحم) و(كل مستيقظ نائم) وليس المراد به أن المستنشق نافخ والمولود موجود في الرحم والمستيقظ نائم في حال استنشاقه، وولادته واستيقاظه إذ هو خلف، بل المراد له أن ما هو موصوف بالولادة أو في وقت فموصوف بوجوده في الرحم.

ولا يخفى أن الوجود في الرحم لغير الموصوف بهذه الصفة محال، وأن الوجود في الرحم ليس دائما بدوام الاتصاف بالولادة على الوجه المذكور، ولا في حالة كونه مولوداً بالفعل، وعلى هذا حكم الاستيقاظ والاستنشاق، وكل ما يكون من هذا القبيل.

وإن كان الثاني وهو أن يكون الشرط مأخوذاً مع المحمول كما في قولنا: (الحيوان بالضرورة ماشٍ) أي موصوف بالمشي لا دائماً، بل ما دام ماشياً.

وإن كان الثالث أي مشروطاً بوقت لا أن يكون غير لا بديّ كوجود زيد في البيت أو السوق، بل هو لا بديّ وله قائد يقود إليه وسائق يسوق إليه، فإما أن يكون معيناً أو غير معين، فالأول كقولنا: (القمر ينخسف) فإن انخسافه مشروط بوقت كون القمر في العقدة مقابلاً للشمس، وذلك لا يكون مع كونه لا بدّياً

إلا معيناً، والثاني كقولنا: (الحيوان ذو الرئة يتنفس) فإن التنفس له ضروريّ في وقت، ولكنه غير معين، والضرورة بشرط الوقت للتنفس، والخسوف مما لا تمنع صحته إطلاق الضرورة على القمر بالخسوف ما دام منخسفاً، وتكون الضرورة إذ ذاك من جنس الضرورة المشروطة بشرط مع المحمول، ولكن الضرورة فيهما وإن تلازما إنما هي باعتبار معنيين مختلفين، ولكن الذي يغني عند استعمال لفظ الضرورة مطلقاً في كتاب البرهان ليس إلا ما الحكم فيه دائماً بدوام شرط الموضوع، لا ما الحكم له غير دائم بدوامه، وإذا عرفت هذا في الوجب أي الضروري الوجود، فلا يخفى عليك نقله إلى الممتنع أي الضروريّ العدم، فإنه وإن كانت ضرورة أحدهما الإيجاب والآخر الامتناع فمشتركان في معنى الضرورة.

وأما الممكن بالمعنى الخاصيّ فهو ما لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه لذاته، بل لو فرض موجوداً أو معدوماً لم يلزم عنه لذاته محال، وسواء كان دائم الوجود أو العدم أو غير دائم بل أكثريّ أو أقليّ أو مساو، فالدائم الوجود كالسواد للغراب، والدائم السلب كالسواد للفقنس، والأكثري أي ما وجوده أكثر من عدمه كصحو الجو، والأقليّ أي ما عدمه أكثر من وجوده كالمطر في الصيف، والمساوي كالمطر في الشتاء لا مطلقاً، بل بالنسبة إلى بعض البلاد، فالقسمة على هذا ثلاثية واجب أي ضروري الوجود، وممتنع أي ضروري العدم، وممكن وهو ما انتفت عنه الضرورة في وجوده وعدمه فهو مباين للواجب والممتنع، ولا دخول لواحد تحت الآخر، لكنه وإن كان مبايناً للضرورة المطلقة فأعمّ من المشروط بكل اعتبار.

وأما بالمعنى العاميّ فهو ما لا يمتنع وجوده وهو أعمّ من الممكن بالمعنى الخاصيّ. ومن الواجب سواء كان وجوبه لذاته أو لغيره، إذ لا امتناع لوجودهما، وليس إطلاق ذلك على الضرورة أو الإمكان مستدعياً للجهل بحال محمول القضية في النسبة الإيجابية إلى الموضوع حتى إنه يخرج عنه الضروريّ الأوّلي كما ظن بعضهم، بل إطلاقه على ما أطلق عليه إنما هو باعتبار أنه ليس بممتنع، وذلك مما لا يخالف فيه الضروريّ الأولي، لما ليس بأوّلي ولا للممكن بالمعنى الخاصيّ؛

ولذلك سمي الإمكان العام أي لعمومه، وربما سمي بذلك لاصطلاح العامة عليه، فالقسمة إذ ذاك ثنائية، ممكن وممتنع، وقد يطلق الممكن بمعنى أخصّ من هذين المعنيين وهو ما انتفت عنه الضرورة المطلقة والوقتية، فيخرج عنه ثبوت الحياة لله تعالى، والحيوان للإنسان، والتنفس للحيوان، والخسوف للقمر، ويدخل فيه ما سوى ذلك كقعود زيد وقيامه ومشيته، فإنه ليس ضرورياً أن يكون له، ولا له ما يوجب سوقه إليه، بخلاف الضروريّ المطلق والقتي أي المشروط بالقوت فهو أخصّ من الممكن بالمعنى الخاصيّ؛ لخروج الضرورة الوقتية عنه ودخولها تحت الخاصيّ، وهو أيضاً أخصّ من الممكن بالمعنى العاميّ؛ لخروج الضرورتين عنه ودخولهما تحت العاميّ.

وربما أطلق الممكن بمعنى غير المعاني الثلاثة، وهو كل ما كان في مستقبل الحال، لا مستقبل آنٍ مخصوص، بل مطلقاً، لا ضرورة في سلبه وإيجابه بكلا الاعتبارين - أعني الضرورة المطلقة والمشروطة - وسواء كان في الحال موجوداً أم لا، وإن كان موجوداً فسواء كان ضرورياً له الوجود أو اتفاقياً فهو أخصّ من الممكن العاميّ والخاصيّ والأخصّيّ؛ لصدقها عليه وعلى ما لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه لذاته في الحال.

وربما استعمل لفظ الإمكان بمعنى الاحتمال على ما جهل منه حال المحمول في نفس الأمر ولا يكون ذلك بحسب الأمر في ذاته، بل بحسب رأينا إلى حين ظهور دليل الحال في نفسه، وذلك كالحكم على ما نراه من الأشباح المتباعدة أنه ممكن أن يكون حيواناً أي يحتمل، وإلا ففي نفس الأمر إن كان جماداً فضروريّ ألا يكون حيواناً، ومن ظن أن ألا وجود شرط ممكن الوجود وإلا فهو ضروريّ الوجود فقد ظن خطأً، فإن ما هو ممكن أن يكون هو بعينه ممكن ألا يكون فإن كان لا كون شرط الممكن الكون لضرورة أن الكون يخرج إلى ضرورة الكون، فالكون شرط ممكن ألا كون، وإلا فلا كون يخرجه إلى ضرورة لا كون، ويلزم منه أن يكون الكون ولا كون في شيء واحد معاً وهو ممتنع، أو كان لا كون لا يخرجه إلى ضرورة لا كون فالكون لا يخرجه إلى ضرورة الكون.

وإما الإطلاق فقد اختلفت آراء الأولين في محل استعماله، فذهب فريق إلى أن المعني به حالة المحمول بالنسبة إلى الموضوع عند الحكم إيجاباً أو سلباً كيف كان من غير التفات إلى كونها ضرورية أو لا ضرورية قولاً وتصوراً، بحيث يكون الحكم فيها عاماً لجميع وجوه التخصيص أي أن نسبته إليها على السواء على نحو نسبة المهملة إلى الكليّة والجزئية حتى إن قولنا: (الإنسان حيوان) (الإنسان كاتب) إذا كان على الوجه المذكور فمطلق، وإن كان على حال الحيوان في نفس الأمر بالنسبة إلى الإنسان ضرورياً، وحال الكاتب بالنسبة إليه ممكناً.

وذهب فريق إلى أن المعنيّ به حال المحمول بالنسبة إلى الموضوع عند الحكم إيجاباً أو سلباً في وقت ما، من غير ضرورة مطلقة ودوام، وسواء كان ذلك الوقت معيناً أو غير معين، حتى إن قولنا: (القمر ينخسف) (الحيوان يتنفس) إذا لم نلتفت فيه إلى كون الوقت معيناً أو غير معين، أُخذ من حيث إن المحمول فيه ثابت للموضوع في وقت من غير دوام فإنه مطلق، وإن اتفق إن كان الوقت في نفس الأمر فيه معيناً كما في الخسوف أو غير معين كالتنفس، والإطلاق بهذين الاعتبارين قد لا يمنع قلب الموجب منهما إلى السالب، والسالب إلى الموجب على أي حال قُدِّر من الكم؛ لجواز أن يكون الحكم فيها غير دائم، مع كونه غير دائم فغير معين، ويكون صدقه في حالة الإيجاب عن قريب.

وربما فسر الإطلاق بحال المحمول بالنسبة إلى الموضوعات الحاصلة بالفعل في وقت ما، حتى إنه لو تصور خلق العالم عن كل حيوان ما خلا نوع الإنسان في وقت من الأوقات، صح أن يقال بالإطلاق (كل حيوان إنسان) لكن هذا إنما يصح أن لو صرح بالشرط المذكور وهو أن يقال (كل حيوان في الوقت المفروض إنسان) وإلا فالقضية تكون صادقة على البعض وكاذبة في الكل، فإذن المطلق إما أن يعُم الضرورة والإمكان فهو المطلق العام، وإما الحكم فيه في وقت لا دائماً فهو المطلق الخاصّ، وربما سميت القضية بهذا الاعتبار من الإطلاق (وجودية).

وأما الحكم فيه على موضوعات موجودة بالفعل في وقت وجودها فهو المطلق الوقتيّ، فالمطلق العام أعمّ من الضرورة والإمكان الخاصيّ والأخصيّ، والمطلق الخاصيّ فأخصّ من الممكن الخاصيّ، إذ هو لا بديّ الوجود في وقت، وعموم الممكن اللا بديّ فيه وغيره، ومباين للممكن الخاصيّ والأخصيّ باشتراط الوقت اللا بديّ فيه، وعدم اشتراطه فيهما، وهو أعمّ من المطلق الوقتيّ من وجه وأخصّ من وجه، أما أنه أعمّ فلتناوله الموضوعات الحاصلة بالفعل وغير الحاصلة، والوقتي لا تكون موضوعاته إلا حاصلة بالفعل، وإما أنه أخصّ فلأن الحكم فيه قد يكون دائماً وغير دائم، وليس الإطلاق بكل اعتبار جهة، إذ الجهة قد بان أنها تدل على حال المحمول بالنسبة إلى الموضوع من دوان الإيجاب أو امتناع ولا دوام، والإطلاق لا تعرض فيه لشيء من ذلك، ومن جعل الإطلاق جهة للقضية ولم يرد به غير أنه لا دلالة له على بعض أحوال المحمول بالنسبة إلى الموضوع، فحاصل نزاعه إنما يرجع إلى المنازعة في الألفاظ ولا مشاحة فيه، وإلا فالجهات على التحقيق إنما هي واجب أن تكون، وممتنع أن يكون، وممكن أن يكون على ما عرف، فقولنا واجب أن يكون في قوة قولنا ممتنع أن لا يكون، وليس ممكناً أن لا يكون بالمعنى العام، ويلزم كل واحد منها الآخر لزوماً معاكساً.

**فإن قيل:** قولنا ليس ممكناً أن لا يكون بالمعنى العام، معناه أنه ليس ليس بممتنع أن لا يكون، ومعنى ليس ليس بممتنع أن لا يكون ممتنع أن لا يكون، فإذن ممتنع أن لا يكون هو نفس قولنا ليس ممكناً أن لا يكون بالمعنى العام، فلا يكون أحدهما لازماً للآخر بل عينه.

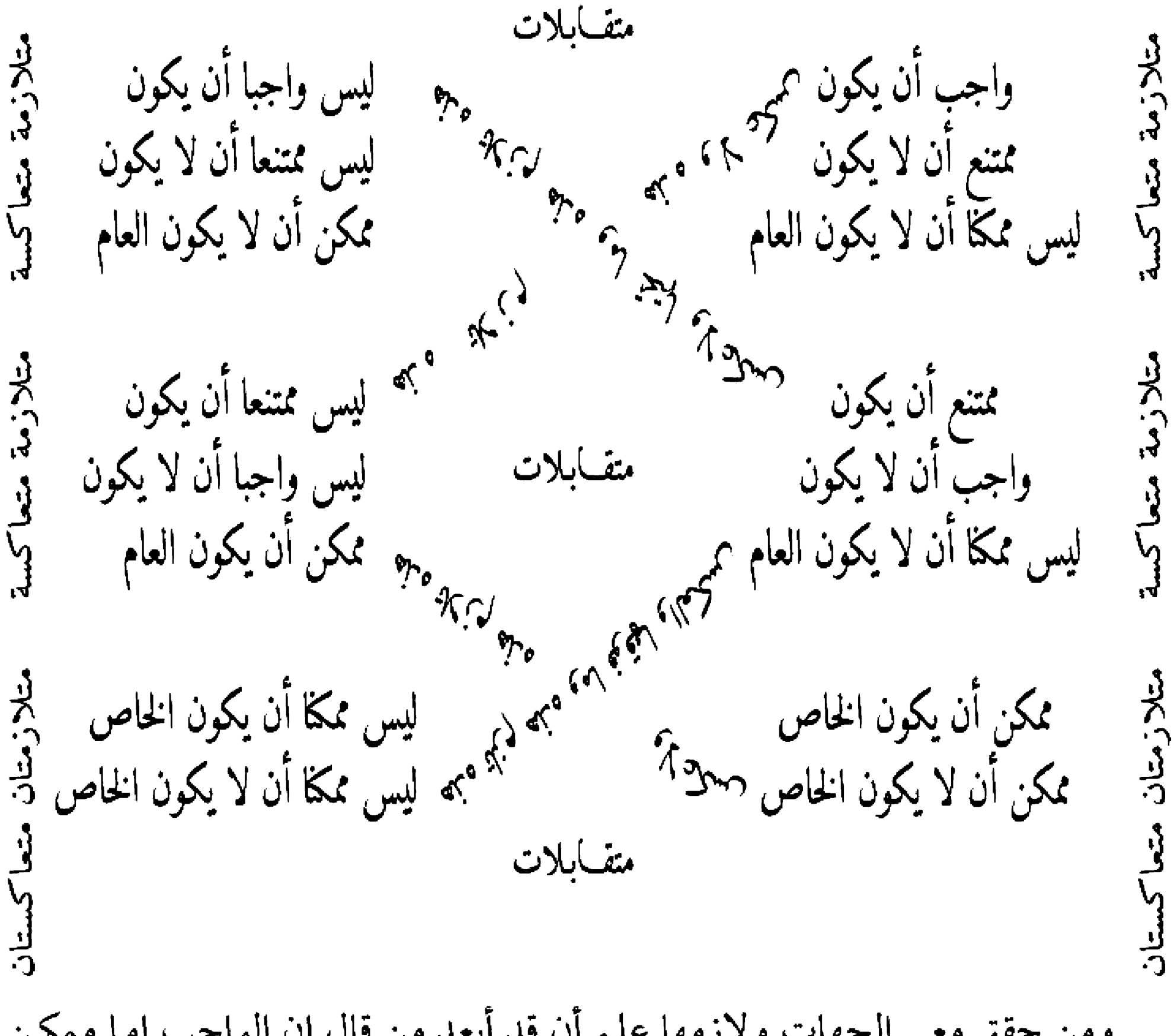
**قلنا:** الممكن العام وإن كان عبارة عن سلب الامتناع، وأن سلب الإمكان العام هو سلب سلب الامتناع، فسلب سلب الامتناع إنما يمتنع أن يكون لازماً للامتناع أن لو كان هو هو وليس كذلك، فإنه لو كان سلب الإمكان العام هو نفس الامتناع والإمكان، فقد كان هو سلب الامتناع للزم منه أن يكون كل واحد من الأمرين سلب الآخر وهو محال، وقولنا ممتنع أن يكون في قوة قولنا واجب أن لا

يكون وليس ممكناً أن يكون بالمعنى العام، ويلزم كل واحد منها للآخر لزوماً معاكساً، وقولنا ممكن أن يكون في قوة قولنا ممكن أن لا يكون ويتلازمان لزوماً معاكساً.

وأما ما يقابل هذه الجهات فمقابل واجب أن يكون ليس واجباً أن يكون وما في قوته، وينعكس عليه قولنا ليس ممتنعاً أن لا يكون، وممكن أن لا يكون العام وهما متقابلان لما في قوة واجب أن يكون، ومقابل ممتنع أن يكون ليس ممتنعاً أن يكون وما في قوته، وينعكس عليه ليس واجباً أن لا يكون وممكن أن يكون العام وهما متقابلان لما في قوة ممتنع أن يكون، ومقابل ممكن أن يكون ليس ممكناً أن يكون وما في قوته، وينعكس عليه قولنا ليس ممكناً أن لا يكون، وهو مقابل لما في قوة ممكن أن يكون.

وأما ما يلزم كل واحد من هذه الجهات لزوماً غير منعكس فواجب أن يكون وما في قوته يلزمه مقابل ممتنع أن يكون وممكن أن يكون وما قوتهما، ولا ينعكس أخصّ؛ ضرورة كون الشيء واجباً سلب الامتناع والإمكان وما في قوتهما عنه، وهو غير لازم من سلب الإمكان، لجواز الامتناع، ولا من سلب الامتناع، لجواز الإمكان، فيلزم واجباً أن يكون ليس ممتنعاً أن يكون وليس واجباً أن لا يكون وممكن أن يكون العام وليس ممكناً أن يكون الخاص وليس ممكناً أن لا يكون الخاص وما يلزم ممتنع أن يكون وما في قوته من غير انعكاس، فمقابل واجب أن يكون وممكن أن يكون وما في قوتهما، وهو ليس واجباً أن يكون وليس ممتنعاً أن لا يكون وممكن أن لا يكون العام، وليس ممكناً أن يكون الخاص وليس ممكناً أن لا يكون الخاص، إذ من ضرورة الامتناع سلب الإيجاب والإمكان، وليس من ضرورة سلب الإمكان الامتناع، لجواز أن يكون واجباً، ولا من سلب الوجوب الامتناع، لجواز أن يكون ممكناً، وما يلزم ممكن أن يكون وما في قوته من غير انعكاس، فمقابل واجب أن يكون وممتنع أن يكون وما في قوتهما، وهو ليس واجباً أن يكون وليس ممتنعاً أن لا يكون وممكن أن لا يكون بالمعنى العام، وليس ممتنعاً أن يكون وليس واجباً أن لا يكون وممكن أن يكون العام والواجب وضع لوح

يقرب ما أشرنا إليه من الفهم، إذ ربما عَسُرَ ذلك على غير المتدرب، وليكن اللوح هكذا:




ومن حقق معي الجهات ولازمها علم أن قد أبعد من قال إن الواجب إما ممكن أو ليس بممكن، فإن كان الأول فواجب الوجود ممكن، وما هو ممكن أن يكون فهو ممكن أن لا يكون، فواجب الوجود ممكن أن لا يكون، وإن كان الثاني فليس بواجب، إذ الممكن ما ليس بممتنع، فما ليس بممكن ممتنع، فالواجب ممتنع وهو محال، ولم يعلم أن الواجب إن قيل له ممكن فليس بغير المعنى العام، وما هو ممكن أن يكون بالمعنى العام فقد لا يصدق عليه ممكن أن لا يكون، وإن قيل له غير ممكن فليس إلا بالمعنى الخاص، وما ليس ممكناً بالمعنى الخاص فلا يلزم أن يكون ممتنعاً، بل جاز أن يكون واجباً، فإنه ليس يلزم من سلب جهة من ثلاث جهات أن يتعين واحد من المتبقي كما عرف، بل لو كان الأمر بالعكس لقد كان ما

تخيله متجهاً، بل وعلم أيضاً أن واجبة السلب غير سالبة الوجوب، وممكنة السلب غير سالبة الإمكان، إذ الواجبة السلب مما لا يتصور معها الإيجاب وإلا كانت واجبة أو ممكنة، وخرجت عن أن تكون واجبة السلب، ولا كذلك سالبة الوجب فإنها غير ممتنع أن تكون موجبة لجواز الإمكان، والممكنة السالبة ما لا ضرورة فيها في طرفي الوجود والعدم كما عرف، ولا كذلك سالبة الإمكان، إذ من ضرورة سلب إمكان ضرورة الوجود أو العدم.

# الفصل السادس

## في تحقيق نسبة المحمول إلى الموضوع

**نقول:** كل محمول نُسب إلى موضوع فإما بإيجاب أو سلب، فإن كان بإيجاب فسواء كان الموضوع شخصياً أو مهملاً أو محصوراً، فله شرائط في جانب الموضوع، وأخرى في جانب المحمول، فأما ما يرجع إلى الموضوع فإنا لا نريد به أن حقيقة الموضوع هي حقيقة المحمول وإلا لما صح الحمل في غير الأسماء المترادفة كقولنا: (الإنسان بشر) ونحوه، بل إنما نعني به أن الشيء الموصوف بكذا هو الشيء الموصوف بكذا، وسواء كانت حقيقة ذلك الشيء هي نفس حقيقة الموضوع أو المحمول أو حقيقتهما أو حقيقة ثالث غيرهما، أما الأول فكما في قولنا مثلاً: (الإنسان ضاحك) فإن حقيقة ذلك الشيء الذي وصفناه بالإنسان والضاحك هي حقيقة الموضوع وهو الإنسان، لا أن تلك الشيئية متقومة والإنسان عارض لها كما عرفت، وأما الثاني فكقولنا: (الضاحك الشأن) فإن حقيقة ذلك الشيء الموصوف بالموضوع وهو الضاحك هي حقيقة المحمول وهو الإنسان، والموضوع عارض له، وأما الثالث فكقولنا: (الإنسان بشر) فإن حقيقة ذلك الشيء الموصوف بالإنسان والبشر هي حقيقتيهما، لا أن حقيقة ذلك الشيء متقومة وحقيقة الإنسان والبشر عارض لها، والاختلاف بين الموضوع والمحمول ليس غير التسمية. وأما الرابع فكقولنا: (الضاحك كاتب) فإن حقيقة ذلك الشيء الموصوف بكونه ضاحكاً وكاتباً إنما هي نفس حقيقة الإنسان، لا نفس حقيقة الضاحك والكاتب، بل الضاحك والكاتب عارضان لحقيقة ذلك الشيء، ولا نريد أيضاً أن كذا كذا أي أنه مهما دام كذا موصوفاً فهو كذا، بل ما هو موصوف بكذا فهو كذا، وسواء كان وصف الموضوع دائماً بدوامه كما في نسبة الحيوان إلى الإنسان أو غير دائم بدوامه كما في نسبة التغير إلى المتحرك، وتفريق البصر إلى الأبيض، ولا نريد أيضاً ما يصح أن يوصف بكذا بل ما هو موصوف بكذا بالفعل إما عيناً أو عقلاً، فإنه

ربما لم يكن الموضوع ملتفتاً إليه من حيث هو موجود في العين، هذا ما تشترك فيه الشخصيات والمهملات والمحصورات، وما يخص المقول على الكل فإنا إذا قلنا (كل إنسان حيوان) مثلاً فإنا لا نريد به الكل جملة ولا المعنى الكليّ، فليس معنى قولنا: (كل إنسان) كل الناس، ولا الإنسان الكليّ، فإنه ربما صدق على الجملة ما لا يصدق على الأفراد وكذا بالعكس، وكذا قد يصدق على الكليّ ما لا يصدق على جزئياته وكذا بالعكس، أما الأول فكما في قولنا: (كل موجود - أي الكل جملة - ليس بقديم ولا حادث) فإنه وإن كان صادقاً لضرورة إن بعضه قديم وبعضه حادث، ولا يصدق على كل واحد من الأفراد حتى يقال كل واحد واحد من آحاد الموجود لا قديماً ولا حادثاً، وأما الثاني فكما في قولنا: (كل إنسان - إذا أردنا به الإنسان الكليّ - صالح لاشتراك كثيرين فيه) فإنه يصدق عليه ولا يصدق ذلك على جزئياته كـ (زيد وعمرو) ونحوه.

وأما ما يرجع إلى المحمول فمختلف باختلاف القضايا المطلقة والموجهة، فإن كانت القضية موجهة زِيدَ فيها ذكر الضرورة أو الإمكان كما عرف، وإلا فلا زيادة على ما أشرنا إليه في جانب الموضوع، هذا إن كانت القضية موجبة، ومن قياسها يعرف حكم السالبة من شرط الموضوع والمحمول كانت شخصية أو مهملة أو محصورة على اختلاف أحوالها، فإنا إذا قلنا (كل كذا ليس هو كذا) لا نريد به أن حقيقة كذا ليس هو حقيقة كذا، بل ما هو موصوف بكذا ليس هو موصوف بكذا، ولا وصف أعمّ من لا حقيقة، ولا نريد به ما هو موصوف بكذا دائماً، بل ما هو موصوف بكذا كيف اتفق وهو أعمّ من الدوام، ولا ما يصح أن يوصف بكذا بل ما هو موصوف به بالفعل إما عيناً أو عقلاً.

وإن كانت القضية محصورة كليّة سالبة كما في قولنا: (لا واحد من الإنسان حجراً) لم يكن المراد به كل الناس جملة، ولا الإنسان الكليّ أيضاً، فإنه ربما صدق في السلب عن الجملة أو عن الكليّ ما لا يصدق على الأجزاء أو الأفراد وكذا بالعكس، أما الأول فكما في قولنا: (لا واحد من الحيوان إنساناً) فإنه يصدق إن أردنا جملة الحيوان، ولا يصدق إن كان المراد به كل واحد واحد من آحاد

الحيوان، والثاني فكما في قولنا: (لا واحد من الإنسان مما يمتنع مفهومه من وقوع الشركة) فإنه يصدق إن أردنا به الإنسان الكليّ، ولا يصدق عند إرادة آحاده، لكن ربما تُوهم أن الحكم في السالبة الكليّة يجب أن يدوم بدوام صفة الموضوع، بخلاف الموجبة الكليّة، حتى إنه إذا قيل (لا واحد من "ب" "أ") لو وجد بعض "ب" وهو "أ" كان كاذباً، ولو قيل (كل "ب" "أ") ووجد بعض ما هو "ب" وليس هو "أ" لم يكن كاذباً، وإنما يكذب (لا واحد من "ب" "أ") إذا وجد بعض "ب" "أ" أن لو كان سلب "أ" دائماً عن كل ما يقال له "ب" وإلا فلا كذب؛ لجواز أن يكون الحكم بسلبه في وقت في غير دوام عن كل ما يقال له "ب" وما قيل من أنه لا قضية كليّة إلا والمحمول فيها ضروري للموضوع ودائم له، فغلط إذ كم من قضية كليّة والحكم فيها على كل واحد واحد من آحاد الموضوع غير ضروري ولا دائم، بل هو ممكن أن يكون وممكن أن لا يكون كما في قولنا: (كل إنسان كاتب بالفعل) فإن الكتابة بالفعل غير ضرورية لكل واحد من آحاد الإنسان ولا دائمة، بل ممكنة، وإن وُصف بالضرورة فليس معناه إلا أنه ضروري الإمكان لا ضروري النسبة.

نعم، إن كانت القضية كليّة والحكم فيها بالدوام، فلا تكون إلا بالضرورية؛ إذ الحكم الجزم بالدوام في الكليّات، ولا ضرورة محال، بخلاف الجزئيات؛ إذ لا يمتنع أن يكون الدوام فيها اتفاقياً لا ضرورياً، كما في سلب السواد عن زيد وإيجابه لعمرو.

# الفصل السابع

## في التناقض

والتناقض هو اختلاف القضيتين بالكيف على وجه يلزم من صدق إحداهما لذاتها كذب الأخرى، ومن الكذب الصدق، لا كما في قولنا: (لا شيء من الإنسان حجراً) (بعض الحجر إنسان) (كل إنسان حيوان) (لا واحد من الفرس حيوان)، فإنه وإن لزم كذب (بعض الحجر إنسان) من صدق (لا شيء من الإنسان حجراً) فليس لذات ما فرض صادقاً، بل لكون الكذب عكس النقيض بالذات للصادق، إذ النقيض بالذات هو (بعض الإنسان حجر) و(بعض الحجر إنسان) إنما هو عكسه ولازم له، وأما صدق إيجاب الحيوان للإنسان وكذب سلبه عن الفرس، فليس إلا بحكم الاتفاق وخصوص المادة، لا أن أحدهما لازم للآخر لا لذاته ولا بواسطة، ولهذا لو قدر كذب قولنا: (الإنسان حيوان) لما لزم صدق (الفرس ليس بحيوان) وكذا لو قدر صدق (الفرس ليس حيواناً) لما كذب (الإنسان حيوان) فإذن التكاذب على الوجه المخصوص على ما ذكرناه.

أما الحَمْليات فإنما يتحقق بتحقيق معنى الموضوع والمحمول فيهما، وإدخال حرف السلب فيهما على ما ثبت في الأخرى، والاختلاف في الكم إن كانت القضية محصورة، وقد يعرض من إهمال ذلك غلط كثير.

أما ما يرجع إلى الموضوع فبأن يكون الموضوع في إحداهما غير الموضع في الأخرى ويظن اتحاده، وذلك بأسباب:

**الأول:** أن يكون الاسم مشتركاً كقولنا: (العين باصرة) (العين ليست باصرة) فإنه لا يمتنع اجتماعهما في الصدق إن أريد بما أثبت البصر له العين بمعنى الجارحة المخصوصة، وما نفي عنه البصر العين الجارية أو عين الميزان أو الركبة أو الذهب، وكذا لا يمتنع اجتماعهما في الكذب لو عكس الحال، وإنما يتكاذبان على الوجه المخصوص أو لو توارد الإيجاب والسلب على موضوع واحد في المعنى لا في الاسم.

**الثاني**: اتحاد الاسم واختلاف مدلوله بالمطابقة والتضمن كقولنا: (الفلك مستدير) (الفلك ليس بمستدير)، فإنه لا يمتنع اجتماعهما في الصدق إن أريد بلفظ الفلك كله في جانب الإيجاب وفي السلب بعضه، وكذا لا يمتنع اجتماعهما في الكذب أن لو عكس الحال، وإنما يتكاذبان أن لو كان التوارد بالإيجاب والسلب على الكل أو البعض.

**الثالث**: اختلاف الموضوع بسبب إهمال شرطه في إحدى القضيتين واعتباره في الأخرى كقولنا: (المتحرك متغير) (المتحرك ليس بمتغير)، فإنهما يصدقان إن نظر إلى في الموجبة إلى حالة التحرك، وفي السالبة إلى حالة عدمه، ويكذبان إن كان الأمر بالعكس، وعلى نحوه قولنا: (المجنوب يسعل) (المجنوب ليس يسعل)، وإنما يتكاذبان أن لو كان السلب وارداً على ما ورد عليه الإيجاب بشرطه بأن يقال (المتحرك ما دام متحركاً متغير) (المتحرك ما دام متحركاً ليس بمتغير).

وأما ما يرجع إلى المحمول فبأن يكون المحول في إحداهما غير المحمول في الأخرى ونظن اتحاده، وذلك أيضاً بأسباب:

**الأول**: أن يكون الاسم مشتركاً كما في قولنا: (المتولي لطرف القبول في البيع هو المشتري) (المتولي لطرف القبول في البيع ليس هو المشتري) فإنهما يصدقان إن أريد بالمشتري في الموجبة ما هو المقابل للبائع، وفي السالبة المشتري الذي هو الكوكب، ويكذبان إن عكس الأمر، وإنما يتكاذبان أن لو كان ما أثبت هو نفس ما نفي، وما نفي هو نفس ما أثبت، وفي معنى هذا ما اتحد اسمه واختلف معناه بالقوة والفعل كقولنا: (الخمر في الدنّ مشكر) (الخمر في الدنّ ليست مسكرة) فإنهما يصدقان إن أريد أنها مسكرة بالقوة ولا مسكرة بالفعل، ويكذبان بالعكس، وعلى هذا النحو قولنا: (الصبي عارف بالأشكال الهندسية) (الصبي ليس عارفاً بالأشكال الهندسية)، وإنما يتكاذبان أن لو كان التوارد بالنفي والإثبات على أحد الطرفين - أعني القوة والفعل - وفي معنى هذا أن يكون الخبر مضافاً لم يتوارد السلب والإيجاب عليه من جهة ما هو مضاف إليه كقولنا: (زيد أب) (زيد ليس باب) فإنهما

يصدقان إذا كان سلب الأبوة بالنسبة إلى من ليس بمضاف إليه، وإيجابها بالنسبة إلى المضايف، ويكذبان بالعكس، وإنما يتكاذبان أن لو توارد السلب والإيجاب على أحد الاعتبارين.

**الثاني**: اختلاف شرط المحمول كقولنا: (الحيوان يمشي) (الحيوان ليس يمشي) فإنه يصدق في الإيجاب ما دام ماشياً، وفي السلب لا في حالة كونه ماشياً، ويكذبان بالعكس، وإنما يتكاذبان أن لو قيل (الحيوان ماشٍ ما دام ماشياً) (الحيوان ليس بماشٍ ما دام ماشياً)، وفي معنى هذا أن يكون المحمول في نسبته إلى الموضوع مشروطاً بوقت إما معيّن أو غير معيّن، ولم يقع التوارد بالإيجاب والسلب عليه، أما المعيّن منه كما في قولنا: (الشمس مُنضجة للثمار) وذلك لها ليس إلا في وقت مخصوص، فإن نظر إليه كانت القضية صادقة الإيجاب كاذبة السلب، وإن قطع النظر عنه جاز صدقهما معاً بأن يكون الإيجاب في ذلك الوقت والسلب في غيره، وجاز كذبهما معاً بأن يعكس الحال في نفسه، وأما الوقت غير المعين فكما في قولنا: (الحيوان بتنفس) (الحيوان ليس يتنفس) فإن التنفس للحيوان إنما هو في وقت غير معين كما عرف، ولا تتكاذب القضيتان إلا أن يكون حرف السلب نافياً في إحداهما ما أثبت في الأخرى، وإلا جاز اجتماعهما في الصدق أو الكذب، وفي معنى هذا أن تكون نسبة المحمول إلى الموضوع مشروطة بمكان خاص، فمنهما قطع النظر عنه أمكن صدق القضيتين معاً وكذبهما معاً وإنما يتكاذبان أن لو كان حرف السلب نافياً في إحداهما ما أثبت في الأخرى، وذلك كما في قولنا: (شجرة البلسان يخرج منها صمغ هو دهنها) (شجرة البلسان لا يخرج منها صمغ هو دهنها).

وأما ما يرجع إلى حرف السلب فبأن يكون قد زِيد على نفس الخبر جهة له، وحرف السلب لم يدخل عليها، بل ذكر بعدها وقبل المحمول، أو أنه زِيد عليه بذكر صفة له أو صفات وحرف السلب لم يدخل إلا عليها أو على بعضها، والأول كما في قولنا في الموجبة (زيد هو بالضرورة طبيب) وفي السالبة (زيد بالضرورة ليس طبيباً) بتأخير حرف السلب عن الجهة وتقديمه على المحمول، فإنهما لا يتكاذبان

بل جاز اجتماعهما في الكذب؛ لجواز أن تكون نسبة الطبيب إلى زيد إنما هي بجهة الإمكان سلباً وإيجاباً، لا بجهة الضرورة، والجهة فيهما سلباً وإيجاباً بالضرورة، وإنما يتكاذبان أن لو كان حرف السلب داخلاً على الجهة والمحمول كما في قولنا: (زيد ليس بالضرورة طبيباً)، والثاني فكما في قولنا في الموجبة (زيد طبيب ماهر ناصح) وفي السالبة (زيد طبيب ليس بماهر ناصح) أو (زيد طبيب ماهر ليس بناصح) فإنه لا تكاذب بينهما؛ لجواز أن يكون الكذب فيهما إنما هو لنسبة الطبيب إليه، والطبيب منسوب إليه فيهما، بل إنما يتكاذبان أن لو كان حرف السلب داخلاً على الجميع كما في قولنا: (زيد ليس بطبيب ماهر ناصح) وإن لم يتعين أن ما رفعه السلب هل هو كل ذلك الموجبة أو بعضه؟ من أنه ليس بماهر أو ليس بناصح أو اثنين منها، بل يجعل المحمول بصفاته شيئاً واحداً، ثم يقال إن هذا المحمول من حيث هو هذا المحمول ليس للموضوع، وهذا كله مما لا يختلف فيه شيء من القضايا الشخصية والمهملة والمحصورة، بل إن كانت محصورة زِيد على ما أشرنا إليه الاختلاف في الكم وإلا فالكليّتان المتضادتان قد تجتمعان في الكذب عند كون المحمول صادقاً في الإيجاب على بعض الموضوع، وكاذباً على كله كما في قولنا: (كل حيوان إنسان) (لا واحد من الحيوان إنسان) والجزئيتان الداخلتان تحت المتضادتين قد تجتمعان في الصدق لما أشرنا إليه من المعنى في الكليّتين كما إذا قلنا (بعض الحيوان إنسان) (بعض الحيوان ليس إنسانا) فإذن اقتسامهما الصدق والكذب إنما يكون أن لو اختلفا في الكم بحيث تكون إحداهما كليّة والأخرى جزئية، فإنه إذا كذب الكليّ إيجاباً أو سلباً فقد يكون كذبه لكذب كل واحد واحد من آحاده، وقد يكون لكذب البعض، فالكذب مستيقن كان البعض الآخر كاذباً أو صادقاً، إذ ليس من ضرورة كذب الكل كذب البعض، وليس من ضرورة كذب البعض كذب الكل، ومن ضرورة الكذب في البعض عند كون الكليّ موجباً صدق السلب عن البعض لا عن الكل، ومن الكذب في البعض عند كون الكليّ سالباً صدق الإيجاب في البعض لا في الكل، هذا إن كانت القضية خبرية فيلزم من كذبها إن كانت موجبة صدق السلب الكليّ، وإلا ما كان البعض الموجب

كاذباً، وإن كانت سالبة لزم من كذبها صدق الإيجاب الكليّ، وإلا ما كان السلب عن البعض كاذباً، فإذن نقيض الكليّة الموجبة جزئية سالبة، ونقيض الجزئية كليّة موجبة، ونقيض الكليّة السالبة جزئية موجبة، ونقيض الجزئية الموجبة كليّة سالبة.

ومن حقق شروط التناقض مما أشرنا إليه هانت عليه معرفة النقائض الحقيقية ولوازمها في الحَمْليات والشرطيات، لكنه لما كان ذلك صعباً على غير المتدرب وجب أن نشير إلى تحقيق نقيض كل قضية وما يلزم منه، فنقول القضية إما أن تكون مطلقة أو موجهة وإن كانت مطلقة فإطلاقها إما بالمعنى العامّ أو الخاصّ أو الوقتيّ، فإن كان إطلاقها عامياً فلا نقيض لها من جنسها كما ظن، وسواء كانت موجبة أو سالبة، شخصية أو مهملة أو محصورة، إذ لا امتناع لصدقهما معاً؛ لجواز أن يكون الحكم غير دائم ولا في واحد، بل في وقت ما غير معين، وأن يكون الحكم بالإيجاب لا في وقت الحكم بالسلب، والحكم بالسلب لا في وقت الحكم بالإيجاب كما في قولنا: (كل إنسان نائم) (ليس كل إنسان نائماً) أو (لا واحد من الناس نائماً) (بعض الناس نائماً) وعلى هذا النحو في ما بقي من المحصورات والمخصوصات، فإذن النقيض الحقيقي لما أثبت أو سلب بالإطلاق بالمسبة إلى موضوع ما هو بالذات سالب للإطلاق عن ذلك الموضوع، ولازمه ما يدل على نفي ما أثبته الإطلاق أو إثبات ما نفاه في كل وقت صالح أن يتناوله الإطلاق لتحقيق ذلك في المخصوصات والمحصورات، أما المخصوصة فإن كانت موجبة مطلقة كقولنا: (بالإطلاق زيد كاتب) فنقيضها الحقيقي شخصي سالب للإطلاق، وهو قولنا: (ليس بالإطلاق زيد كاتباً) ولازمه (زيد دائماً ليس بكاتب) إذ هو الدال على نفي ما أثبت في النقيض في كل وقت صالح لحكم النقيض، ولما كان السلب الدائم عن الشخصيات قد يتفق أن يكون اتفاقياً من غير ضرورة وقد يكون ضرورياً، وكل ضروري دائم، وليس كل دائم ضرورياً، كان اللازم هو الدائم دون الضروري، بل لو أخذ الضروري لازماً لما امتنع الاجتماع في الكذب؛ لجواز أن يكون المحمول مسلوباً عن الموضوع دائماً من غير ضرورة كما إذا قيل (بالإطلاق زيد

أبيض) عندما إذا كان دائم السواد (زيد بالضرورة ليس بأبيض) والدائم الاتفاقيّ وإن كان ممكناً والممكن أخصّ من المطلق العام، ويلزم من كذب الأعمّ كذب الأخصّ فإنما يمتنع التكاذب بين الدائم والمطلق العام، أن لو كان مطلق الإمكان داخلاً تحت المطلق العام إذ يلزم من كذب مطلق الإمكان كذب الدائم الممكن وليس كذلك، بل الداخل تحت المطلق من الممكن ليس إلا ما لا بدّ من وجوده لا ما من وجوده بدّ، وإذ ذاك فالتكاذب واقع لا محالة، هذا إن كانت موجبة، وإن كانت سالبة كقولنا: (بالإطلاق زيد ليس بكاتب) فنقيضها الحقيقي (زيد ليس بالإطلاق ليس بكاتب) بل دائماً زيد كاتب، وإن كانت المطلقة محصورة فإما كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة فنقيضها الحقيقي ما عرف ولازمه (دائماً ليس كل "ب" "ج") إن كانت القضية بالإطلاق (ليس كل "ب" "ج").

والمهملات حكمها حكم الجزئيات، قال أفضل المتأخرين فإن أردنا أن نجد للمطلقة نقيضاً من جنسها كانت الحيلة فيه أن نجعل القضية أخصّ مما يوجبه نفس الإيجاب أو السلب المطلقان، وذلك بأن يكون الحكم بالمحمول على الموضوع ما دام متصفاً بالشرط المأخوذ مع الموضوع، وذلك إما في الكليّ الموجب بأن نقول (كل "ب" "ج" ما دام "ب") وعلى هذا النحو في باقي القضايا المحصورة.

**وفيه نظر:** فإن النقيض إن كان عرفيا من نوع القضية المذكورة لم يتكاذبا؛ لجواز اجتماعهما في الكذب إذا كان المحمول ثابتاً للموضوع في بعض أوقات كونه متصفاً بما وصف به لا دائماً كقولنا: (كل مجنوب يسعل ما دام مجنوباً) (بعض المجنوب لا يسعل ما دام مجنوباً) وإن كان مطلقاً عاماً فلا تكاذب أيضاً؛ لجواز اجتماعهما في الصدق بأن يكون الإيجاب صادقاً حالة دوام الصفة، والسلب صادقاً عند عدمها، وإنما يقع التكاذب عند كون النقيض مطلقاً عاماً شرط بقاء موضوعه على الوجه العرفي، وذلك بأن نقول (نقيض كل "ب" "ج" ما دام بعض "ب" ما دام "ب" ليس "ج" بالإطلاق العام) وهما وإن اختلفا نوعاً فمتحدان جنساً؛ لصدق المطلقة العامة عليهما، ويجب أن يحمل عليه قول أفضل المتأخرين.

وأما إن كان الإطلاق بالمعنى الخاصيّ فإما أن تكون القضية أيضاً مخصوصة أو محصورة، فإن كانت مخصوصة فنقيضها الحقيقي لموجبتها وهي (زيد بالوجود كاتب) (زيد ليس بالوجود ليس بكاتب) ولازمه في كلا الحالين (إما دائماً زيد كاتب، وإما دائماً زيد ليس كاتباً)، لأنا إذا قلنا (بالوجود زيد كاتب) كان معناه في وقت ما لا دائماً، وكذا إذا قلنا (بالوجود ليس بكاتب) أي في وقت ما لا دائماً، فكذبهما إما لقولنا في وقت فيصدق الإيجاب الدائم إن كانت سالبة، أو السلب الدائم إن كانت موجبة، وإما لقولنا لا دائماً فيصدق الإيجاب الدائم إن كانت موجبة أو السلب الدائم إن كانت سالبة.

والدوام في المخصوصات، وإن اتفق إن كان ضرورياً، فقد يكون اتفاقياً، وقد بان أن كل ضروري دائم، وليس كل دائم ضرورياً، فكان الدائم هو الصادق دون الضروري، وإن كانت محصورة فإما كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة فنقيضها الحقيقي لموجبتها، وهو (بالوجود كل "ب" "ج") (ليس بالوجود كل "ب" "ج") ولازمه في كلا الحالتين أيضاً إما (دائماً بعض "ب" "ج") وإما (دائماً ليس بعض "ب" "ج") إذ من ضرورة الكذب في البعض الكذب في الكل كما عرف، فالبعض متيقن، ولما كان الكذب في البعض متيقناً فإما أن يكون الكذب لقولنا: (في وقت) أو لقولنا: (لا دائماً) ويلزم من ذلك أن يكون الصادق إما دوام الإيجاب في البعض أو دوام السلب في البعض كما سبق، وقد بان أن الدوام في البعض قد يكون ضرورياً، وقد يكون اتفاقياً، فكان الدوام أيضاً متيقناً وكافياً عن الضرورة.

وإن كانت جزئية فنقيضها الحقيقي لموجبتها وهي (بالوجود بعض "ب" "ج") (ليس بالوجود بعض "ب" "ج") ولسالبتها، وهي (بالوجود ليس بعض "ب" "ج") (ليس بالوجود ليس بعض "ب" "ج") ولازمه في كلا الحالتين أيضاً دائماً إما (كل "ب" "ج") وإما (دائماً لا شيء من "ب" "ج") أي كل واحد واحد لا الكل جملة، إذ هو قد يكذب مع فرض كذب النقيض كما في قولنا: (بالوجود بعض العدد زوج)، فإنه يكذب لكونه ضرورياً، ومع كذبه يكذب (كل عدد زوج) و(كل عدد ليس بزوج) بل اللازم دائماً (كل عدد) أي كل واحد واحد لا الكل الجملة إما زوج وإما فرد؛

لضرورة أن ما عرف من لزوم دوام الإيجاب أو دوام السلب لكذب الوجود من كذب البعض إيجاباً أو سلباً صدق السلب أو الإيجاب في الكل، أي في كل واحد واحد.

وأما إن كان الإطلاق بالمعنى الوقتيّ فإما أن تكون الوقتية مخصوصة أو محصورة، فإن كانت محصورة فإما كليّة وإما جزئية، فإن كانت كليّة فإما موجبة وإما سالبة، فإن كانت كليّة موجبة كقولنا: (بالإطلاق الوقتي كل "ب" "ج") فنقيضها الحقيقي (ليس بالإطلاق الوقتي كل "ب" "ج")، وأما لازم نقيضها فيجب أن يعلم أن القضية الوقتية هي ما كان المحمول فيها في نسبته إلى موضوعه في الوقت المفروض كحاله في نسبته إليه من غير اشتراط وقت، وذلك من جهة عدم الالتفات في نسبته إلى الضرورة والإمكان، أو أنه في جميع ذلك الوقت أو في بعضه، وعند ذلك فنقول (اللازم بعض ما هو "ب" ليس هو "ج" في ذلك الوقت المفروض) إما أنه جزئي سالب فالضرورة أن نقيضه كليّ موجب لما عرف، وإما أنه في جميع الوقت المفروض ليقع التكاذب على ما عرف في المطلقة العامة، وعلى هذا لا يخفى أمر السالبة الكليّة، وإن كانت جزئية فإما موجبة وإما سالبة، فإن كانت موجبة كقولنا: (بعض "ب" "ج" بالإطلاق الوقتي)، فنقيضها الحقيقي (ليس بعض "ب" "ج" بالإطلاق الوقتي) ولازمه (كل "ب" "ج" في جميع الوقت المفروض)، وتحققه على ما عرف، وعليك باعتبار السالبة الجزئية وما بقي من القضايا المخصوصة بنفسك.

وأما إن كانت موجهة، فالموجهة إما جهة الضرورة أو الإمكان، فإن كانت جهة الضرورة فإما أن تكون مطلقة أي غير مشروطة أو مشروطة، فإن كانت مطلقة فالقضية إما كليّة أو جزئية أو مخصوصة، فإن كانت كليّة فإما موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة كقولنا: (بالضرورة كل "ب" "ج")، فنقيضها الحقيقي هو رفع محمولها عن موضوعها من جهة ما هو موجه من غير التفات إلى أنه هل الصادق رفع النسبة الإيجابية مع الجهة أو الجهة فقط، إذ من ضرورة الكذب في إثبات المحمول للموضوع بجهة صدق سلبه من جهة ما أثبت، وهو أن يقال (ليس بالضرورة كل

"ب" "ج") وعلى هذا النحو يكون النقيض الحقيقي لكل قضية موجهة كانت القضية محصورة أو شخصية موجبة أو سالبة، والجهة ضرورية أو ممكنة بكل اعتبار، ولازم (ليس بالضرورة كل "ب" "ج") (بالإمكان العام ليس بعض "ب" "ج")، أما أنه جزئي سالب فلضرورة أنه نقيض الكليّ الموجبة كما عرف، وإما أنه بالإمكان العام، فلجواز أن يكون السلب أن يكون السلب في البعض بالضرورة أو الإمكان العام لهما إنما هو الممكن العام، وعلى هذا إن كانت كليّة سالبة كقولنا: (بالضرورة لا شيء من "ب" "ج") فلازم نقيضها (بالإمكان العام بعض "ب" "ج") لما حققناه.

وإن كانت جزئية فإما موجبة وإما سالبة، فإن كانت موجبة كقولنا: (بالضرورة بعض "ب" "ج")، فنقيضها الحقيقي (ليس بالضرورة بعض "ب" "ج") ولازمه (ممكن أن لا يكون شيء من "ب" "ج" بالمعنى العام)، وعلى هذا فلا يخفى النقيض الحقيقي ولازمه في المخصوصات أيضاً.

وأما إن كانت الضرورة مشروطة فإما أن يكون شرطها هو شرط الموضوع أو المحمول أو الوقت، فإن كان شرط الموضوع فإما أن يكون دائماً بدوام الموضوع أو غير دائم بدوامه، فإن كان الأول فإما أن يكون المحمول دائماً بدوامه أو غير دائم بدوامه، فإن كان المحمول دائماً بدوامه فالقضية إما أن تكون محصورة أو مخصوصة، فإن كانت محصورة فإما كليّة وإما جزئية، فإن كانت كليّة فإما موجبة وإما سالبة، فإن كانت موجبة كقولنا: (كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "ج") ما دام الموضوع متصفاً بـ "ب"، ولما احتمل أن يكون الكذب في الكل، واحتمل أن يكون في البعض، واحتمل أن يكون الكذب في البعض؛ لصدق السلب الدائم ما دام "ب" وصدق سلبه في بعض أوقات كونه "ب" لا ما دام "ب" كان اللازم ليس كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع "ج" في بعض أوقات كونه "ب" وعليك باعتبار السالبة بنفسك، وعلى هذا إن كانت القضية جزئية أو شخصية فقد تمهد لك كيفية اعتبار نقيضها الحقيقي ولازمه فاعتبر.

وإن كان المحمول غير دائم بدوام الشرط بل هو للموضع في بعض أوقات

كونه متصفاً بالشرط، فالقضية أيضاً إما مخصوصة أو محصورة، فإن كانت محصورة فإما كليّة وإما جزئية، فإن كانت كليّة فإما موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة كقولنا: (كل ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع فهو "ج" لا دائماً ما دام "ب" بل في بعض أوقات كونه "ب")، فنقيضها الحقيقي (ليس كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" لا دائماً ما دام "ب" بل في بعض أوقات كونه "ب")، ولما كان الكذب قد يكون في الكل وقد يكون في البعض كان الكذب في البعض متيقناً لما عرف، ثم الكذب في ذلك البعض إما أن يكون لقولنا: (هو "ج" في بعض أوقات كونه "ب") وإما لقولنا: (لا دائماً)، فإن كان الأول صدق السلب الدائم، وإن كان الثاني صدق الإيجاب الدائم، فكان اللازم إما بعض ما هو دائم "ب" ليس "ج" ما دام "ب"، وأما بعض ما هو دائماً "ب" فهو "ج" ما دام "ب" وعليك باعتبار النقيض الحقيقي ولازمه في ما بقي من القضايا المحصورة والمخصوصة.

وأما إن كان الشرط غير دائم بدوام الموضوع، فإما أن يكون المحمول دائماً بدوامه أو غير دائم بدوامه، بل هو للموضوع في بعض أوقات كونه متصفاً بالشرط، فإن كان الأول فالقضية إما محصورة أو مخصوصة، فإن كانت محصورة فإن كانت كليّة موجبة كما في قولنا: (كل ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" لا دائماً بل ما دام "ب")، فنقيضها الحقيقي (ليس كل ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" لا دائماً بل ما دام "ب")، ولما احتمل أن يكون الكذب في الكل، واحتمل أن يكون في البعض، والكذب في البعض متيقن، كان اللازم جزئياً، ولما احتمل أن يكون الكذب في البعض لقولنا: (لا دئماً) صدق الإيجاب الدائم، أو لقولنا: (ما دام "ب") واحتمل أن يكون ذلك لصدق السلب في جميع أوقات كونه "ب"، واحتمل أن يكون في بعض أوقات كونه "ب" وكان البعض أيضاً متيقناً كان اللازم إما (بعض ما هو "ب" لا دائما بدوام الموضوع فهو "ج" دائماً) وإما (بعض ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" دائماً) وإما (ليس "ج" في بعض أوقات كونه "ب") وعلى هذا فلا يخفى اعتبار النقيض، ولازمه في ما بقي من القضايا المحصورة والمخصوصة.

وإن كان المحمول ثابتاً للموضوع في بعض أوقات كون الموضوع متصفاً بالشرط فالقضية أيضاً إما محصورة أو مخصوصة، فإن كانت محصورة فإن كانت كليّة موجبة كقولنا: (كل ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" لا دائماً بل في بعض أوقات كونه متصفاً بب) فنقيضها الحقيقي (ليس كل ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" لا دائماً بل في بعض أوقات كونه متصفاً بب) واللازم إما (بعض ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" دائماً)، وإما (ليس "ج" ولا في وقت من أوقات كونه "ب") وعليك باعتبار النقائض الحقيقية ولوازمها في ما بقي من القضايا.

وأما إن كان الشرط هو شرط المحمول كقولنا في الكليّة الموجبة (كل "ب" "ج" لا دائماً بل ما دام "ج") فنقيضه الحقيقي (ليس كل "ب" "ج" لا دائماً بل ما دام "ج")، واللازم إما (بعض "ب" "ج" دائماً) وإما (بعض "ب" "ج" دائماً) وإما (بعض "ب" ليس "ج" في بعض أوقات كونه متصفاً بـ "ج") لا يكون حقاً، وعليك باعتبار النقيض الحقيقي ولازمه في ما بقي من القضايا.

وأما إن كان الشرط هو الوقت ونسبة المحمول إلى الموضوع فيه لا في غيره فسواء كان الوقت معيناً أو غير معين، فالنقيض الحقيقي للقضية المشروطة به إنما يكون بأن يدخل حرف السلب فيها على ما أثبت من حيث ما أثبت، أو نفيه من حيث ما نفي، وهي إما أن يكون الكذب فيها لنفس النسبة في ذلك الوقت لما أثبت فيه أو الإيجاب في ذلك الوقت لما نفي فيه، وأما إيجاب ما أثبت فيه في غيره من الأوقات وسلب ما سلب فيه في غيره من الأوقات مع اختلاف كمية القضية إن كانت محصورة، وأما إن كانت الجهة هي جهة الإمكان فإما أن تكون بالمعنى العام أو الخاص أو الأخصّ، فإن كان الأول وهو أن تكون بالمعنى العام فالقضية إما محصورة أو مخصوصة، فإن كانت محصورة فهي إما كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة فإما موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة كقولنا: (كل "ب" فهو "ج" بالإمكان العام)، فنقيضها الحقيقي (ليس بالإمكان العام كل "ب" فهو "ج") وما يلزمه فـ (بالضرورة

بعض ما هو "ب" ليس هو "ج") إما أنه جزئي سالب فلما عرف من قبل، وإما أنه (بالضرورة) فلأنه إذا كذب الإيجاب بالإمكان العام فقد كذب بجهة الضرورة والإمكان الخاص، ويلزمه الامتناع بالضرورة، وعليك باعتبار النقيض الحقيقي ولازمه في ما بقي من القضايا.

وإن كان الإمكان بالمعنى الخاص فإن كانت القضية كليّة موجبة كقولنا: (كل "ب" "ج" بالإمكان الخاص)، فنقيضها الحقيقي (ليس كل "ب" "ج" بالإمكان الخاص) ولازمه إما (بالضرورة بعض "ب" "ج") وإما (بالضرورة بعض "ب" ليس هو "ج") أما أخذ (البعض) فلنفسه، وأما أخذ (الضرورة) سلباً وإيجاباً فلأنه مهما كذب الإمكان الخاص لم يبق غير ضرورة الإيجاب أو ضرورة السلب وأحدهما غير متعين، واعتبر النقائض الحقيقية ولوازمها في ما بقي بنفسك.

وأما إن كان الإمكان بالمعنى الأخصّ فإما بمعنى ما انتفت عنه الضرورة المطلقة والوقتية، أو بمعنى ما هو مستقل الحال لا ضرورة في وجوده ولا عدمه لا ضرورة مطلقة ولا مشروطة لا بدّية كما سبق، فإن كان الأول فنقيض الكليّة الموجبة منه كقولنا: (كل "ب" "ج" بالإمكان) أي من غير ضرورة مطلقة ولا وقتية (ليس كل "ب" "ج" بالإمكان) المذكور، والكذب في لبعض متيقن، ثم ذلك البعض إما أن يكون الكذب فيه لقولنا: (هو "ج") فيصدق السلب الدائم، كان ضرورياً أو اتفاقياً، وأما لقولنا: (من غير ضرورة مطلقة) أو لقولنا: (ولا وقتية) فيصدق الإيجاب إما بالضرورة المطلقة، وإما بالضرورة الوقتية، فكان لذلك لازم النقيض (إما دائماً بعض "ب" ليس هو "ج")، وإما (بالضرورة المطلقة بعض "ب" "ج") وإما (بالضرورة الوقتية بعض "ب" "ج") وعليك باعتبار ذلك في ما بقي من القضايا.

وإما أن كان بالاعتبار الثاني فنقيض الكليّة الموجبة منه كقولنا: (كل "ب" فهو "ج" بالإمكان - أي في مستقبل الحال - من غير ضرورة مطلقة ولا وقتية ليس كل "ب" "ج" بالإمكان) المذكور، ولما كان الكذب في البعض متيقناً فهو إما أن يكون الكذب فيه لنفس قولنا: (هو "ج") فيصدق السلب الدائم في المستقبل الحال، كان

ضرورياً أو اتفاقياً، وإما أن يكون لقولنا: (من غير ضرورة مطلقة ولا وقتية) فيصدق الإيجاب، إما بالضرورة المطلقة، وإما بالضرورة الوقتية، ولذلك كان اللازم للنقيض إما (دائماً بعض "ب" ليس هو "ج" في مستقيل الحال) وعليك باعتبار النقيض الحقيقي ولازمه في ما بقي من القضايا.

هذا كله في ما إذا لم يذكر مع المحمول غير الجهة، فإما أن ذكر معه صفة أخرى أو صفات فالقضية أيضاً محصورة أو مخصوصة، فإن كانت محصورة فإن كانت كليّة موجبة، فإما أن تكون مطلقة أو موجهة، فإن كانت مطلقة فإما بالمعنى العام أو الخاص أو الأخصّ، فإن كانت بالمعنى العام كما في قولنا: (بالإطلاق العام كل "ب" فهو "ج" "د" "أ")، فنقيضها الحقيقي (ليس بالإطلاق العام كل "ب" هو "ج" "د" "أ") وما يلزمه فقد عرف أن القضية من حيث هي كليّة موجبة مطلقة فلازم نقيضها جزئي سالب بالدوام، لكنه لما زِيد على المحمول ذكر الصفات احتمل أن يعود الكذب إلى كلها أو بعضها، فكان اللازم إما (دائماً بعض "ب" ليس هو "ج" "د" "أ") وإما (بعض "ب" هو "ج" ودائماً ليس "د" "أ") وإما (بعض "ب" هو "ج" "د" ودائماً ليس "أ") وإما (بعض "ب" "أ" ودائماً ليس "ج" "د") وإما (بعض "ب" هو "د" "أ" ودائماً ليس "ج") وإما (بعض "ب" هو "د" ودائماً ليس "ج" "أ") وإما (بعض "ب" هو "ج" "أ" ودائماً ليس "د").

وإن كانت مطلقة بالمعنى الخاص كقولنا: (بالوجود كل "ب" هو "ج" "د" "أ") فنقيضها الحقيقي (ليس بالوجود كل "ب" هو "ج" "د" "أ")، وقد عرف أن لازمها من حيث هي كليّة موجبة وجودية جزئي دائم إما إيجاباً أو سلباً، ولما احتمل أن يكون الكذب هاهنا للصفات الزائدة كان اللازم إما (دائماً بعض "ب" هو "ج" "د" "أ") وإما (دائماً بعض "ب" ليس هو "ج" "د" "أ") وإما (دائماً بعض "ب" هو "د" "أ" أو ليس) وإما (دائماً بعض "ب" هو "ج" "د" "أ" أو ليس) وإما (دائماً بعض "ب" هو "ج" "أ" أو ليس).

وإن كان ذلك بالإطلاق الوقتي كقولنا: (بالإطلاق الوقتي كل "ب" هو "ج" "د" "أ") فنقيضها الحقيقي (ليس بالإطلاق الوقتي بعض "ب" هو "ج" "د" "أ")، وقد عرف أن لازمها من حيث هي كليّة موجبة مطلقة وقتية جزئي سالب في جميع الوقت المفروض، ولما احتمل أن يكون الكذب أيضاً عائداً إلى الصفات كان اللازم إما (بعض "ب" هو ليس "ج" "د" "أ") في كل ذلك الوقت، وإما (بعض "ب" ليس "ج" "د") في كل ذلك الوقت، وإما (بعض "ب" ليس "ج" "أ") في كل ذلك الوقت، وإما (بعض "ب" ليس "د" "أ") في كل ذلك الوقت، وإما (بعض "ب" ليس هو "ج") في كل ذلك الوقت، وإما (بعض "ب" ليس هو "د") في كل ذلك الوقت، وإما (بعض "ب" ليس هو "أ") في كل ذلك الوقت) وعليك باعتبار باقي أقسام القضايا بنفسك، وكذلك في ما زاد من الصفات.

وأما إن كانت القضية موجهة فإما أن تكون الجهة هي جهة الضرورة أو الإمكان، فإن كانت جهة الضرورة فإما الضرورة المطلقة أو المشروطة، فإن كانت الضرورة المطلقة فكما في قولنا: (بالضرورة كل "ب" هو "ج" "د" "أ") فنقيضها الحقيقي (ليس بالضرورة كل "ب" "ج" "د" "أ") وقد عرف أن لازم نقيضها من حيث هي كليّة موجبة ضرورية (ممكن أن لا يكون بعض "ب" "ج" بالإمكان العام)، وحيث احتمل إسناد الكذب هاهنا إلى صفات المحمول أو بعضها كان اللازم إما (بعض "ب" ممكن أن لا يكون بالمعنى العام "ج" ولا "د" ولا "أ") وإما ("ج") وإما ("د") وإما ("أ") وإما ("ج" و"د") وإما ("د" "أ").

وإن كانت الضرورة مشروطة فإما من قبيل ما المحمول فيها دائم بدوام الشرط والشرط دائم بدوام الموضوع، أو من الأقسام الآخر، فإن كان الأول فكما في قولنا: (كل ما هو موصوف بـ "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" "د" "أ" ما دام "ب") فنقيضها الحقيقي (ليس كل ما هو موصوف بـ "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" "د" "أ" ما دام "ب") وقد عرف أن لازم نقيض هذه القضية عند ذكر المحمول فقط جزئي سالب في بعض أوقات كون الموضوع متصفاً بـ "ب" لكنه لما كان الكذب

هاهنا قد يعود إلى صفات المحمول كلها أو بعضها كان اللازم هو إما (بعض ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع ليس هو في بعض أوقات كونه "ب" "ج" ولا "د" ولا "أ") وإما (ليس "ج") وإما (ليس "د") وإما (ليس "أ") وإما (ليس "ج" ولا "د") وإما (ليس "ج" ولا "أ") وإما (ليس "د" ولا "أ").

وإن كان الشرط دائماً بدوام الموضوع لكن المحمول غير دائم بدوامه كما في قولنا: (كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" "د" "أ" في بعض أوقات كون الموضوع متصفاً بـ "ب")، فنقيضها الحقيقي (ليس كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" "د" "أ" في بعض أوقات كون الموضوع متصفاً بـ "ب")، وقد عرف أن لازمه عند كون الموضوع مجرداً عن الصفات جزئي دائم إيجاباً وسلباً، وحيث احتمل عود الكذب هاهنا إلى كل صفات المحمول أو بعضها كان اللازم إما (بعض ما هو دائماً "ب" فهو "ج" "د" "أ" ما دام "ب") وإما (ليس "ج" ولا "د" ولا "أ" ما دام "ب") وإما ("ج" أو ليس) وإما ("د" أو ليس) وإما ("أ" أو ليس) وإما ("ج" "د" "أ" أو ليس) وإما ("ج" "أ" أو ليس) وإما ("د" "أ" أو ليس).

وأما إن كان المحمول دائماً بدوام الشرط لكن الشرط غير دائم بدوام الموضوع كقولنا: (كل ما هو موصوف بـ "ب" لا دائماً فهو "ج" "د" "أ" ما دام "ب")، فنقيضها الحقيقي (ليس كل ما هو موصوف بـ "ب" لا دائماً فهو "ج" "د" "أ" ما دام "ب") وقد عرف أن لازمه عندما إذا كان المحمول مجرداً عن الصفات أنه جزئي دائم إيجاباً أو سلباً، فاللازم هاهنا إما (بعض ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع ليس هو "ج" "د" "أ" في وقت من أوقات كونه "ب") وإما (ليس هو "ج") وإما (ليس هو "د") وإما (ليس هو "أ") وإما (ليس "ج" "د") وإما (ليس "ج" "أ") وإما (ليس "د" "أ").

وإن كان المحمول ثابتاً للموضوع في بعض أوقات كون الموضوع متصفاً بالشرط، والشرط غير دائم للموضوع كقولنا: (كل "ب" لا دائماً فهو "ج" "د" "أ" في بعض أوقات كون الموضوع متصفاً بـ "ب") فنقيضها الحقيقي (بعض ما هو "ب" لا دائماً ليس هو "ج" "د" "أ" في بعض أوقات كون الموضوع متصفاً بـ "ب" لا دائماً)

وما يلزمه عند تجرد المحمول فقد عرف وهو أنه جزئي دائم إيجاباً أو سلباً، فاللازم هاهنا إما (دائماً بعض ما هو "ب" لا دائماً "ج" "د" "أ" أو دائماً ليس) وإما ("ج" أو دائماً ليس) وإما ("د" أو دائماً ليس) وإما ("أ" أو دائماً ليس) وإما ("ج" أو دائماً ليس) وإما ("د" أو دائماً ليس) وإما ("أ" أو دائماً ليس) وإما ("ج" "د" أو دائماً ليس) وإما "ج" "أ" أو دائماً ليس) وإما ("د" "أ" أو دائماً ليس).

وإن كان الشرط هو شرط المحمول كما في قولنا: (كل "ب" هو "ج" "د" "أ" ما دام "ج" "د" "أ")، فنقيضها الحقيقي (ليس كل "ب" هو "ج" "د" "أ" ما دام "ج" "د" "أ") ولازمه إما (دائماً بعض ما هو "ب" هو "ج" "د" "أ") وإما (ليس "ج" "د" "أ" في بعض أوقات كونه متصفا بـ"ج" "د" "أ") وإما (دائماً بعض ما هو "ب" هو "ج") وإما (ليس "ج" في بعض أوقات كونه "ج") وإما (دائماً بعض "ب" ليس "د") وإما، ليس "د" في بعض أوقات كونه "د") وإما (دائماً بعض ب" هو "أ" أو ليس "أ" في بعض أوقات كونه "أ") وإما (دائماً بعض "ب" هو "ج" "د" أو ليس "ج" "د" في بعض أوقات كونه "ج" "د") وإما (دائماً بعض "ب" هو "ج" "أ" أو ليس "ج" "أ" في بعض أوقات كونه "ج" "أ") وإما (دائماً بعض "ب" هو "د" "أ" أو ليس "د" "أ" في بعض أوقات كونه "د" "أ").

وإن كان الشرط هو الوقت فسواء كان معيناً أو غير معين فالنقيض الحقيقى له كما عرف، ولازمه فعلى ما فصلناه في لازم المشروط بشرط المحمول.

وإن كانت الجهة هي جهة الإمكان فإما أن يكون بالمعنى العام أو الخاص أو الأخصّ، فإن كان بالمعنى العام كقولنا: (كل "ب" "ج" "د" "أ" بالإمكان العام) فنقيضها الحقيقي (ليس بالإمكان العام كل "ب" "ج" "د" "أ") وقد عرف أن لازمه عند تجرد المحمول جزئي سالب بالدوام، فيكون اللازم هاهنا إما (بالدوام بعض "ب" ليس هو "ج" "د" "أ") وإما (ليس "ج") وإما (ليس "د") وإما (ليس "ج" "د") وإما (ليس "ج" "أ") وإما (ليس "د" "أ") وإما (إن كان الإمكان بالمعنى الخاص كل "ب" "ج" "د" "أ" بالإمكان الخاص)، فنقيضها الحقيقي (ليس بالإمكان

الخاص كل "ب" هو "ج" "د" "أ") ولازمه إما (بالضرورة بعض "ب" ليس هو "ج" "د" "أ") وإما (بالضرورة بعض "ب" هو "ج" "د" "أ") وإما ("ج" أو ليس) وإما ("د" أو ليس) وإما ("أ" أو ليس) وإما ("ج" "د" أو ليس) وإما ("ج" "أ" أو ليس) وإما ( "د" "أ" أو ليس).

وإما أن كان الإمكان بالمعنى الأخصّ وهو ما انتفت عنه الضرورة المطلقة والوقتية (كل "ب" هو "ج" "د" "أ" بالإمكان المذكور) فنقيضها الحقيقي (ليس بالإمكان الأخصّ كل "ب" "ج" "د" "أ") ولازمه إما (دائماً بعض "ب" ليس هو "ج" "د" "أ") وإما (ليس "ج") وإما (ليس "د") وإما (ليس "أ") وإما (ليس "ج" "د") وإما (ليس "ج" "أ") وإما (ليس "د" "أ"). وإما (بالضرورة المطلقة بعض "ب" هو "ج" "د" "أ" أو "ج" أو "د" أو "أ" أو "ج" "د" أو "ج" "أ" أو "د" "أ") وإما (بالضرورة الوقتية بعض "ج" "د" "أ" أو "ج" أو "د" أو "أ" أو "ج" "د" أو "ج" "أ" أو "د" "أ") وإما أن كان الإمكان بالمعنى الآخر من الأخصّ وهو ما انتفت عنه الضرورة المطلقة والوقتية في مستقبل الحال، كقولنا: (كل "ب" هو "ج" "د" "أ" بالإمكان المشروط) فنقيضها الحقيقي (ليس بالإمكان المشروط كل "ب" "ج" "د" "أ") ولازمه إما (دائماً بعض "ب" ليس هو "ج" "د" "أ") وإما (ليس "ج") وإما (ليس "د") وإما (ليس "أ") وإما (ليس "ج" "د") وإما (ليس "ج" "أ") وإما (ليس "د" "أ") وإما (بالضرورة المطلقة بعض "ب" "ج" "د" "أ" أو "ج" أو "د" أو "أ" أو "ج" "د" أو "ج" "أ" أو "د" "أ") وإما (بالضرورة الوقتية إما بعض "ب" "ج" "د" "أ") وإما "ج" وإما "د" وإما "أ" وإما ("ج" "د") وإما ("ج" "أ") وإما ("د" "أ").

ومن أحاط بما حققناه في الموجبة الكليّة لم يخف عليه النقيض الحقيقي ولازمه في ما بقي من القضايا المحصورة والمخصوصة، وإذ اتينا على ما أردناه من تحقيق معنى التناقض فلا بدّ من الإشارة إلى أن التعاند بين الشيء وضده أتم كما بين العدل والجور، أو بينه وبين نقيضه كما بين العدل ولا عدل.

والحق أن التعاند بالمعنى الثاني أتم من حيث التصديق به والحكم، وسواء كان

ذلك اعتقاداً أو لفظاً، والواجب إنما هو النظر في ذلك من جهة الاعتقاد، إذ اللفظ تابع له، إما:

أولاً: فنقول إذ اعتقدنا في شيء أنه خير وأنه ليس بخير وأنه شر، فلو لم يكن الشر ليس بخير لما استحال اعتقاد أنه خير وشر، ويستحيل اعتقاد أنه خير أنه ليس بخير، وأيضاً فإن الخير تصدق عليه إيجابات ككونه محموداً مختاراً، ويصدق عليه سلوب ككونه ليس بمذموم ولا مكروه، ويكذب عليه إيجابات ككونه مذموماً ومكروهاً، وسلوب ككونه ليس بمحمود ولا مختار.

وليست حقيقة التضاد واقعة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق، فإن الواحد إنما يضاده بالحقيقة واحد، فيجب أن يكون الضد منها بالحقيقية ما يعمها، وإنما يعم جميع الإيجابات والسلوب الكاذبة على الخير أنها ليس بخير، فأي إيجاب أو سلب منها صدق عليه أنه ليس بخير كان مبايناً، وأما الأخير فهو مباين لنفسه، وما لا يحتاج في مباينته إلى غيره وذلك الغير لا تباين دونه فهو أقدم، وما هو أقدم في المباينة فمباينته لذاته، والسالبة أقدم من الضد، وأيضاً فإنا إذا قلنا للخير أنه خير صدقنا، وكذا إذا قلنا ليس بشر، لكن الأول يصدق عليه لشيء في ذاته، والثاني بما ليس في ذاته، من جهة أن الخير خير لذاته، ولا شر عارض من جهة أنه مقابل لأمر ليس في ذاته وهو الشر، وبإزاء هذين الصدقين كذبان أنه ليس بخير ومقابله أمر في الذات، وكذب أنه شر وهو مقابل لأمر عارض، ولما كان اعتقاد أنه خير صدق في أمر ذاتي حين كان اعتقاد أنه ليس بشر صدق في أمر عرضي، كان اعتقاد ليس بخير كذب في أمر ذاتي مقابل لاعتقاد أنه ليس بشر، والكذب في الأمر الذاتي أشد معاندة من غير الذاتي، وأيضاً فإنا إذا اعتقدنا الخير خير لا نفتقر إلى فهم أنه ليس بشر؛ لكونه عرضياً، والأول ذاتي، فإنا إذا قابلنا العقد الأول بقولنا شر وبقولنا ليس بخير وجدنا أنه شر لا يتم إلا بأنه ليس بخير؟ إذ الكذب المقابل للصدق العرضي لا يتم إلا أن يخطر بالبال الكذب الذاتي، وأيضاً فإن كل قضية فلها مقابل من باب التناقض وهو السلب والإيجاب، وليس كل قضية لها ضد مقابل، وأيضاً فإنا إذ اعتقدنا في ما ليس بخير أنه ليس بخير لا يمكننا أن نورد بإزائه عقائد أخرى من

الجنس الذي نحن فيه، إلا أن نقول فيه أنه شر، وأنه ليس بِشَّر، وأنه خير، لكن اعتقادنا فيه أنه شر، قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الأمور، فلا يكون معانداً مطلقاً، واعتقادنا فيه أنه ليس بشر، يصدق أيضاً معه في كثير، فبقي أن تكون معاندة أنه خير وتبيّن أن التعاند بين السلب والإيجاب أتمّ منه بين الأضداد.

# الفصل الثامن

## في تعاكس القضايا الحَمْلية

## وهو عين العكس المستوي وعكس النقيض

### [العكس المستوي]

فأما العكس المستوي، فعبارة عن جعل الموضوع محمولاً والمحمول موضوعاً مع بقاء الكيفية والصدق والكذب بحاله، هذا في الحَمْليات، وأما على وجه يعم الحَمْلية والمتصلة، فعبارة عن جعل كل واحد من جزأي القضية المترتبة طبعاً مكان الآخر، واحترزنا بالترتيب الطبيعي عن القضية المنفصلة إذ لا عكس لها، ومهما كان كذلك لزم من صدق الأصل صدق عكسه، وعند هذا فالقضية الحَمْلية إما موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة فإما كليّة وإما جزئية، فإن كانت كليّة كقولنا: (كل "ب" "أ") وسواء كان المحمول مساوياً للموضوع كما في قولنا: (كل إنسان ناطق) (وكل ناطق إنسان)، فليس ذلك إلا باعتبار خصوص المادة ولا يطرد، فإنه عسى أن يكون المحمول أعمّ من الموضوع، وإذ ذاك فلا يكون العكس كلياً كما في قولنا: (كل إنسان حيوان) و(كل إنسان مستيقظ) فإنه لا ينعكس (كل حيوان إنسان) ولا (كل مستيقظ إنسان) فعكسها اللازم لذاتها دائماً جزئي موجب كقولنا: (بعض "أ" "ب") وبيان ذلك بالتعيين والافتراض، وهو أن يقال (إذا كان كل "ب" "أ") فلنفرض واحداً من الموصوفات بـ "ب" وليكن مثلاً "د" و"د" موصوف بـ "ب" وهو بعض "ب" وموصوف بـ "أ" وهو بعض "أ" فبعض ("ب" "أ") وبعض ("أ" "ب")، ولما كان المحمول عند كونه ضرورياً للموضوع لا يمنع من كون حال الموضوع بالنسبة إلى المحمول تارة بالضرورة و[أخرى] بالإمكان، ولم يكن أحدهما متعيناً، والعام لهما جميعاً وهو الممكن العام، كان عكس الكليّ الموجب مطلقاً وموجهاً جزئياً موجباً بالإمكان العام، ولئن تشوّقت إلى إيضاح ذلك بالمثال فمثال ما حال المحمول

بالنسبة إلى الموضوع الضرورة، وكذا حال الموضوع بالنسبة إلى المحمول قولنا: (كل إنسان ناطق) فإن الناطق ضروري للإنسان كذا بالعكس، ومثال ما حال المحمول بالنسبة إلى الموضوع الضرورة، وحال الموضوع بالنسبة إلى المحمول الإمكان قولنا: (كل كاتب إنسان) فإن الإنسان ضروري للكاتب، وليس الكاتب ضرورياً للإنسان بل ممكن، ومثال ما حال المحمول بالنسبة إلى الموضوع بالإمكان، وكذا حال الموضوع بالنسبة إلى المحمول فقولنا: (كل ضاحك كاتب) فإن كل واحد منهما ممكن للآخر وليس بضروري، ومثال ما حال المحمول بالنسبة إلى الموضوع الإمكان وحال الموضوع بالنسبة إلى المحمول الضرورة قولنا: (كل إنسان كاتب) فإن الكاتب ممكن للإنسان، وإن كان الإنسان ضرورياً للكاتب، فلا تظن تعين جهة ما في العكس إلا باعتبار خصوص المادة، كما قد يخيل بعض المقصرين عن هذا البيان إن عكس الضروري الموجب الكليّ يجب أن يكون ضرورياً، معتمداً في ذلك على أنه إذا لم يكن عكس (كل "ب" "أ" بالضرورة) (بالضرورة بعض "أ" "ب") فبعض "أ" ليس بالضرورة "ب" وكان (كل "ب" "أ" بالضرورة)، ولم يعلم أن سلب الضرورة عن نسبة "ب" إلى بعض "أ" مما لا يوجب سلبها عن نسبة "أ" إلى بعض "ب" كما أوضحناه من نسبة الكاتب إلى الإنسان، فإنه لما سلبت الضرورة عن نسبة الكاتب إلى الإنسان لم يلزم سلبها عن نسبة الإنسان إلى الكاتب في البيان، إنما يتم بذلك، كيف وأنه إذا لم يكن لزوم الضرورة بيناً كيف يكون لزوم لا ضرورة بيناً؟

ثم وإن استمر ذلك في الضروري فهلا قيل مثله في غير الضروري، أن عكسه غير ضروري، وعلى ما أوضحناه فتعلم أنه كما لا يجب عكس الضروري إن عكس عن الضروري، فلا يجب عكس غير الضروري عنه.

ولا عكس الممكن عن الممكن ولا غير الممكن عن الممكن، لكنه ربما عقب ما ذكرناه من مثال الكاتب والإنسان بأن قيل إن نسبة الإنسان إلى الكاتب بالإمكان، كما أن نسبة الكاتب إلى الإنسان بالإمكان، وذلك لأن معنى قولنا: (الكاتب إنسان بالضرورة) أي ما هو موصوف بالكتابة بالفعل عيناً أو عقلاً لا ما دام كاتباً، ولا من

حيث هو كاتب، بل سواء كانت الكتابة له أو لم تكن، وإن كانت فسواء كانت ضرورية له أو غير ضرورية، فإذن الشيء الموصوف بالكتابة هو بالضرورة إنسان، لا الكاتب من حيث هو كاتب، فإذا ما أوجب الضرورة ليس هو الكاتب من حيث هو كاتب فليس هو ضرورياً أن يكون الكاتب إنساناً، فبعض الكاتب من حيث هو كاتب ممكن أن يكون إنساناً لا ضرورياً أن يكون إنساناً.

والحق أنه وإن سلّم أنه يكون الكاتب من حيث هو كاتب مستدعياً لذاته أن يكون مع إمكان النزاع فيه، فليس نعني بقولنا إن الكاتب بالضرورة إنسان من جهة ما هو كاتب، بل ذلك الشيء الموصوف بكونه كاتباً هو ضروري أن يكون إنساناً، ولا مِراءَ فيه.

ولا يخفى أن الإنسان أي الشيء الموصوف بكونه إنساناً غير ضروري أن يكون كاتباً، وإن ثبت أن تبين العكس المفروض بالخلف.

**قلت:** (إن لم يكن بالإمكان العام بعض "أ" "ب"، فبالضرورة لا شيء من "أ" "ب") وعكس (بالضرورة لا شيء من "أ" "ب") على ما تعرفه (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ") ولا يصدق معه (كل "ب" "أ") كان ذلك مطلقاً أو موجهاً بكل اعتبار.

ونحن وإن لم نبين بعد قياس الخلف فليس بقادح في استعماله هاهنا، فإن صحته معلومة للطباع، وحيث بينه المعلم الأول لنا في كتبه لم يكن ذلك على سبيل التعليم والتفهيم، بل على سبيل التذكير والتنبيه.

وأما إن كانت الموجهة جزئية كقولنا: (بعض "ب" "أ") فسواء كانت أيضاً مطلقة أو موجهة، فعكسها كنفسها جزئي موجب بالإمكان العام، وسبيلك في البيان ما كان سبيلك في الكليّة الموجبة غير الخلف، فإنه لا يتم إلا بعكس الكليّة السالبة، وعكس الكليّة السالبة لا يتم دون عكس الجزئية الموجبة كما سنبينه وهو دور.

وأما إن كانت القضية سالبة فإما كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة فإما ضرورية أو غير ضرورية، فإن كانت ضرورية كقولنا: (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ") فعكسها

كنفسها في الكم والجهة أي كليّة سالبة ضرورية وهي (بالضرورة لا شيء من "أ" "ب") وإلا (فممكن أن يكون بالمعنى العام بعض "ب" "أ") وكان (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ") صادقاً، فلازمه (بعض "أ" بالضرورة ليس "أ") وهو خلف، وأيضاً فقد بأن أن عكس الجزئي الموجب كيف كان من الجهة والإطلاق جزئي موجب بالإمكان العام، فـ (ممكن أن يكون بعض "ب" "أ" بالإمكان العام) وقد قيل (لا شيء من "ب" "أ" بالضرورة) وهو خلف.

وربما سلك في المشهور بيان آخر وهو أنه (إذا كان "ب" مبايناً "أ" و"أ" مبايناً لـ "ب" فلا شيء من "أ" "ب") وهو خطأ إذ المباين لفظ مشترك يقال على المباين في الحد وفي المكان والزمان وغيره، وعلى المباين بمعنى أنه ليس هو، وما قيل له مباين له، وليس المراد بلفظ المباين هاهنا غيره، فإذا قيل (لا شيء من "ب" "أ" فلا شيء من "أ" "ب") لأنه مباين لـ "ب" فقد عرف بنفسه إذ لا معنى لقولنا أنه مباين إلا أنه ليس هو "ب" ولا شيء منه، فإن كان كونه مبايناً لـ "ب" ظاهراً فـ (لا شيء من "أ" "ب") يكون ظاهراً غير محتاج إلى بيان، لكن (لا شيء من "أ" "ب") غير ظاهر بل هو محتاج إلى بيان فكون "أ" مبايناً لـ "ب" غير ظاهر، بل محتاج إلى بيان.

وفي معنى الكليّة الضرورية السالبة الكليّة المطلقة من جنس اتصاف الموضوع بما وضع معه، والحكم دائم بدوامه، وسواء كان ذلك الوصف دائماً للموضوع أو غير دائم له كما حققناه، وهو كما في قولنا: (لا شيء من "ب" "أ" ما دام "ب")، فعكسه (لا شيء من "أ" "ب" ما دام "ب") و(إلا فبعض "أ" "ب" في بعض أوقات كونه "ب") وعكسه (بعض ما هو متصف بـ "ب" حالة اتصافه بـ "ب" "أ") وكان (لا شيء من "ب" "أ" ما دام "ب") وهو خلف، هذا كله إذا كانت السالبة المشروطة دائمة.

وأما إن كانت غير دائمة فلا تنعكس، فإنا إذا قلنا (لا شيء من المتحرك ساكن ما دام متحركاً لا دائماً) لم ينعكس (لا شيء من الساكن متحرك ما دام متحركاً لا دائماً) فإنه قد يكون بعض الساكن ساكناً دائماً لا يتحرك كـ (الأرض) مثلاً غير أن من المتأخرين من مثل عكس قولنا: (لا شيء من المتحرك ساكن ما دام متحركاً لا

دائماً) بقوله: (لا شيء من الساكن متحرك ما دام ساكناً لا دائماً)، وليس بحق من حيث إنه نقل شرط الموضوع إلى المحمول في العكس، وشرط العكس أن يحول الموضوع بشرطه محمولاً والمحمول بحاله موضوعاً.

وأما إن كانت الكليّة السالبة غير ضرورية ولا بأحد المعنيين المذكورين فإما مطلقة أو موجهة، وعلى كلا تقدير فلا عكس لها لا كلياً ولا جزئياً، إلا باعتبار خصوص المادة، وذلك مما لا يطرد فإنه قد يصدق قولنا بالإطلاق العام الوجودي أو الوقتي أو بالإمكان العام الخاص أو الأخصّ (لا شيء من الإنسان كاتب بالفعل) (ولا شيء من الحيوان ماشٍ بالفعل)، ولا يصدق سلب الحيوان عن الماشي بالفعل، ولا سلب الإنسان عن الكاتب بالفعل، لا كلياً ولا جزئياً، لكنه ربما عقب هذا المثال بتغليط، وهو أنه إذا صدق (لا شيء من الحيوان ماشٍ) لو لم يصدق سلب الحيوان - أي الذي جعل موضوعاً لسلب الماشي عنه - عن الماشي المسلوب وإلا كان بعض الماشي المسلوب هو بعض الحيوان الموضوع للسلب بالضرورة، وعكسه (بعض الحيوان ماش) وفيه تكذيب (لا شيء من الحيوان ماشٍ) وهو خلف، وهذا ليس بحق، فإنك إن تنبهت لما حققناه علمت أنه ليس من كون بعض الماشي المسلوب هو بعض الحيوان الموضوع للسلب، كذب (لا شيء من الحيوان ماشٍ) لأن عكس (بعض الماشي حيوان) هو أن (بعض الحيوان ماش بالإمكان العام) فلا تكاذب.

**فإن قيل:** إذا كانت السالبة ممكنة بالمعنى الخاص كقولنا: (لا شيء من الإنسان كاتباً بالإمكان الخاص) فلا يخفى أن كل ما هو ممكن أن لا يكون فهو بعينه ممكن أن يكون، فإذا كان (كل إنسان يمكن أن يكون كاتب) فـ (كل إنسان ممكن أن يكون كاتباً) وعكسه (بعض الكاتب إنسان)، وهو ممكن أن يكون فممكن أن لا يكون فـ (بعض الكاتب ممكن أن لا يكون إنساناً) وهو عكس قولنا: (كل إنسان ممكن أن لا يكون كاتباً).

**قلنا:** كل ما هو ممكن أن لا يكون بالمعنى الخاص، وإن كان ممكناً أن يكون

بالمعنى الخاص، ولكن عكسه لا يكون إلا جزئياً موجباً بالإمكان العام لا بالإمكان الخاص كما عرف، والممكن الأعمّ إذا كان موجباً فقد لا يصدق نقله إلى السلب؛ لجواز أن يكون ضروري الوجود.

وأما إن كانت القضية جزئية سالبة فلا عكس لها مطلقاً، إلا باعتبار خصوص المادة ولا اعتبار به.

وأما إذا كانت غير ضرورية فلما عرف في الكليّة السالبة إذا لم تكن ضرورية بالاعتبارين المذكورين.

وأما إذا كانت ضرورية فلأنه لا يلزم من صدق (بعض الحيوان ليس إنساناً بالضرورة) صدق (بعض الإنسان ليس حيواناً).

وربما سلك في بيان عكس الجزئية السالبة إذا كانت ممكنة خاصة ما سلك في بيان عكس الكليّة السالبة الممكنة، والوجه في إبطاله ما سبق.

**فإن قيل**: إذا كان العكس في الحَمْليات عبارة عن جعل الموضوع محمولاً، والمحمول موضوعاً مع بقاء الكيفية والصدق والكذب بحاله، فإذا قلنا (بعض الحيوان بالضرورة ليس إنساناً) فذلك البعض من الحيوان الذي سلب عنه الإنسان بالضرورة ليس هو الحيوان المخصص بنوع الإنسان)، وإلا كان السلب كذباً، بل إنما هو غيره، وذلك مما يجب سلبه عن الإنسان كما وجب سلب الإنسان عنه، وإن امتنع سلب مطلق الحيوان عنه، فليس ذلك هو ما سلبنا عنه الإنسان بالضرورة، فإنه لا يصح سلب الإنسان عن مطلق حيوان كما عرف.

وعلى هذا فالجزئية السالبة إن اعتبرنا فيها شرط التعاكس فواجب أن تكون منعكسة كنفسها.

**قلنا**: إذا صدق أن (بعضاً معيناً من الحيوان كالفرس والحمار مثلاً ليس هو إنساناً بالضرورة) فقد صدق (بعض ما من الحيوان بالضرورة ليس إنساناً)، ولا يلزم أن يكون هو ذلك البعض من الحيوان المخصص بنوع الإنسان حتى يكون ذلك كاذباً، وإلا كان معيناً لا أنه بعض ما، وعند ذلك فلا يخفى أنه إذا صدق قولنا:

(بعض ما من الحيوان ليس إنساناً) أنه يصدق (بعض الإنسان ليس حيواناً ما)، وإذ تحقق ما أردناه من بيان ما ينعكس وما لا ينعكس من القضايا، فاعلم أنه قد يكذب العكس في كل صورة قضينا بانعكاسها بسبب الغلط في شرط العكس، وهو نقل المحمول بكليّته والموضوع بكليّته، بأن نقل بعض أجزاء الموضوع إلى المحمول والمحمول إلى الموضوع، أما في الكليّة الموجبة فكما لو قلنا (كل وتد في الحائط) فقد يظن أن عكسها (بعض الحائط في الوتد)، وهو كذب وليس ذلك إلا بسبب أن المحمول هو (في الحائط) و(في) جزئه، وهي لم تنقل مع المحمول عند جعله موضوعاً، بل نقلت إليه حين كان موضوعاً وجعلت جزءاً منه عند جعله محمولاً، ولو نقلت مع المحمول عند جعله موضوعاً لقد كان العكس صادقاً، وهو أن يقال عكس (كل الوتد في الحائط) (في الحائط كل الوتد).

وأما في الجزئية الموجبة فكما في قولنا: (بعض السكين في البطيخة) فقد يظن أن العكس (بعض البطيخة في السكين) وليس بصادق، وإنما العكس (في البطيخة بعض السكين).

وأما في الكليّة السالبة فكما في قولنا: (لا شيء من البطيخة في السكين) (ولا شيء من الحائط في الوتد) فقد يظن أن عكسها (لا شيء من السكين في البطيخة) و(لا شيء من الوتد في الحائط) وهو غير صادق، بل العكس (لا شيء في السكين من البطيخة) و(لا شيء في الوتد من الحائط).

## عكس النقيض

وأما النوع الثاني من العكس وهو المسمى بعكس النقيض في الحَمْليات، فعبارة عن جعل نقيض الموضوع محمولاً ونقيض المحمول موضوعاً، وقد تخبّط في تصوير ذلك جماعة يؤبه لهم في هذا الشأن سنبينه على وجه تخبطهم في كل موضوع على حسبه.

**فنقول:** القضية إما كليّة موجبة أو كليّة سالبة أو جزئية موجبة أو جزئية سالبة، فإن كانت كليّة موجبة فإما مطلقة أو موجهة، فإن كانت مطلقة كقولنا: (كل "ب" "ج"

بـالإطلاق العـام) فقـد ظـن أن عكـس النقـيض فيهـا (كـل مـا لـيس "ج" لـيس "ب" بـالإطلاق) وقـرروا ذلك بأنه لو لـم يصدق (كل ما ليس "ج" ليس "ب") وإلا صـدق نقيضه وهو (بعض ما ليس "ج" هو "ب") وعكسه (بعض "ب" ليس "ج") وكان (كل "ب" "ج") وهو خلف.

ولم يعلموا أنه لا مناقضة بين (كل "ب" "ج" بالإطلاق) وبين (بعض "ب" ليس "ج") إذ هو بالإمكان العام، كيف وأنه قد يصدق قولنا: (بالإطلاق العام كل متنفس) ولا يصدق (كل ما ليس بمتنفس إنسان) بل عكس النقيض (كل ما ليس "ج" دائماً فبالضرورة ليس "ب") وذلك لأنا إذا قلنا (كل "ب" "ج" بالإطلاق) فقد حكمنا بأن كل "ب" يلزمه الحكم عليه بـ "ج" بالإطلاق، فكل ما ليس "ج" دائماً فقد انتفى عنه الحكم عليه بـ "ج" بالإطلاق، فيلزم منه انتفاء "ب" بالضرورة، ضرورة انتفاء الملزوم من انتفاء لازمه، ولأنه لو كان ما انتفى عنه "ج" دائماً هو "ب" لما صدق قولنا: (كل "ب" "ج" بالإطلاق) وهو خلف، وعلى هذا إن كانت ضرورية كقولنا: (بالضرورة كل "ب" "ج") فعكس النقيض (كل ما ليس "ج" بالإمكان العام فبالضرورة ليس "ب") لأن كل ما يصدق عليه سلب "ج" عنه بالإمكان العام يكذب كونه "ج" بالضرورة، فلو كان ما ليس "ج" بالإمكان العام "ب" لما صدق عليه أنه "ج" بالضرورة وكان (كل "ب" "ج" بالضرورة) وهو خلف؛ لأن لازم (كل "ب" انه "ج" بالضرورة) فكل ما انتفى عنه هذا اللازم فبالضرورة لا يكون "ب".

وإن كانت ممكنة عامة كقولنا: (كل "ب" "ج" بالإمكان العام) فعكس النقيض (كل ما ليس "ج" بالضرورة، فبالضرورة ليس "ب") لأنه يلزم من سلب "ج" بالضرورة سلب إيجابه بالإمكان العام، وهو لازم (كل "ب") ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم؛ ولأنه لو كان ما سلب عنه "ج" بالضرورة "ب" لما كان (كل "ب" "ج" بالضرورة) وهو خلف.

وإن كانت ممكنة خاصة فعكس النقيض (كل ما ليس "ج" بالضرورة فبالضرورة ليس "ب") لأن كل ما سلب عنه "ج"بالضرورة فلا يصدق عليه أنه "ج" بالإمكان

الخاص، وإيجاب "ج" بالإمكان الخاص لازم كل "ب"، ويلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم بالضرورة، ولأنه لو كان ما سلب عنه "ج" بالضرورة "ب" لما كان (كل "ب" "ج" بالإمكان الخاص) وهو خلف.

وأما الكليّة السالبة المطلقة كقولنا: (بالإطلاق العام لا شيء من "ب" "ج") فقد قيل لا يلزمها (كل ما ليس "ج" ليس "ب") فإنه يصدق قولنا: (لا شيء من الإنسان حجر) ولا يصدق (كل ما ليس بحجر ليس بإنسان) بل عكس النقيض (بعض ما ليس حجراً فهو إنسان) وفيه نظر، كما أن الكليّ غير صادق فإنما يلزم أن لو أخذ ما ليس "ج" أخذاً مطلقاً كما ذكر وإلا فلو قيل (كل ما ليس بالإطلاق ليس بحجر) لزمه بالضرورة أنه (ليس إنساناً) وذلك لأن لازم كل إنسان سلب الحجر عنه بالإطلاق، فما سلب الإطلاق عن سلب الحجر عنه فقد انتفى لازم (كل إنسان) عنه، فبالضرورة لا يكون إنساناً، ولأنه لو كان ما انتفى الإطلاق عن سلب الحجر عنه إنساناً لما كان (كل إنسان ليس بحجر بالإطلاق) وهو خلف.

والقول بأن لازم (بعض ما ليس بحجر إنسان) وإن كان صدقاً، وحقاً لكنه لم يراع فيه شرط عكس النقيض، وهو أخذ نقيض الموضوع ونقيض المحمول، فإنه هاهنا وإن أخذ نقيض المحمول فلم يؤخذ نقيض الموضوع بل عينه، فإن الموضوع في القضية الأولى (ليس سلب "ب") بل عين "ب" والسلب إنما هو داخل على نسبة "ج" إليه لا عليه، وإلا كانت القضية معدولة الموضوع، وكانت موجبة لا سالبة، فإذن اللازم على ما حققناه (كل ما ليس بالإطلاق العام ليس "ج" فبالضرورة ليس "ب") وهو موجب معدول، فإن المساواة في الكيف بين القضية وعكس نقيضها غير مشروط، وقس عليه ما بقي من الموجهات.

وأما الجزئية الموجبة كقولنا: (بالإطلاق بعض "ب" "ج") فلا يلزمها (كل ما ليس "ج" ليس "ب") وإلا لزم قولنا: (بعض الجسم متنفس بالإطلاق) و(كل ما ليس متنفساً ليس بجسم) وهو خلف، بل (بعض ما ليس "ج" ليس "ب" لا بالإطلاق) كما سبق في الكليّة الموجبة، بل (بعض ما ليس "ج" دائماً فبالضرورة ليس "ب") لأن (ما

ليس "ج" دائماً أعمّ من "ب") والأخصّ مسلوب بالضرورة عن بعض الأعمّ، وهكذا يكون الحكم في باقي الموجهات.

وأما الجزئية السالبة كقولنا: (بعض "ب" ليس هو "ج" بالإطلاق) فقد قال بعض المتأخرين رادّاً على أفضلهم اللازم (بعض ما ليس "ج" هو "ب") وهو وإن كان صادقاً غير أنه لم يراع شرط عكس النقيض وهو أخذ نقيض الموضوع، بل أخذ عينه لوهمه أن الموضوع هو سلب "ب" وليس كذلك، بل الموضوع نفس "ب" وحرف السلب (ليس) جزء منه، وإلا لكانت القضية موجبة معدولة الموضوع لا سالبة، فإذن اللازم (بعض ما ليس بالإطلاق العام ليس "ج" فبالضرورة ليس "ب") وبيانه كما تقدم في الجزئية الموجبة، وقس عليه ما بقي من الموجهات.

# الفن الثاني

# في القضايا الشرطية

وتشتمل على ثلاثة فصول:

**الفصل الأول:** في بيان انقسام الشرطية إلى المتصلة والمنفصلة، وتحقيق كل واحدة منها.

**الفصل الثاني:** في تعريف تأليف القضايا الشرطية، وما تألف منه، وكيفية المنحرفة منها، وما به اتفاقها وافتراقها.

**الفصل الثالث:** في تعريف أحوال المخصوصات والمهملات والمحصورات من الشرطيات، وأحكامها من التلازم والتناقض والتعاكس.

# الفصل الأول

## في بيان انقسام الشرطية إلى المتصلة والمنفصلة وتحقيق كل واحد منها

نقول: إن الشرطية وإن شاركت الحَمْلية في كونها قولاً جازماً خبراً، وخالفتها في النسبة الخبرية، لكل واحد من جزأيها، وأنها غير محكوم بأحد جزأيها على الآخر بهو ولا هو، كما عرف، فهي إما أن توجب أو تسلب لزوم قضية لأخرى، أو عناد قضية لأخرى، فإن كان الأول سُميت متصلة، وإن كان الثاني سُميت منفصلة، وإنما سُميت كل واحدة ومنها بما سُميت به أخذاً من أشرف كيفيتيها، وقد سُمّت كل واحدة من المتصلة والمنفصلة شرطية.

أما المتصلة فلدخول حرف الاشتراط فيها كما يأتي، وأما المنفصلة فلا تحقق لحرف الشرط فيها فتسميتها شرطية إنما هو بطريق المجاز، بسبب مشابهتها للشرطية المتصلة في كونها غير جازمة، وعند هذا فلينظر في تحقيق كل واحدة منهما، ولما كان الانفصال هو عدم الاتصال وأخس منه كان اللائق أن نقدم النظر في المتصلة أولاً.

فنقول: القضية المتصلة وإن كانت ذات جزأين فأحدهما يُسمى مقدماً وهو ما وضع للزوم واقترن به حرف الشرط وهو كما في طلوع الشمس من قولنا: (إن أكانت الشمس طالعة فالنهار موجود) لا كما في قولنا: (وجود النهار ملازم لطلوع الشمس) أو متصل به، فإن ذلك لا يكون في غير الحَمْليات، والثاني تالياً، وهو ما فرض لازماً مقترناً به حرف الجزاء كما في وجود النهار من المثال المذكور، وعلى هذا فالحكم بالاتصال واللزوم بين المقدم والتالي إما تام أو غير تام، أما التام فهو اللزوم الذي يمكن معه جعل كل واحد من جزأي الشرطية المتصلة مقدماً والآخر تالياً، وفي التحقيق لا يكون إلا بين المتلازمات المتساوية التي ليس بعضها أعمّ من

بعض ولا أخس، وسواء كان المقدم علة للثاني كما في المثال السابق أو هو معلول له غير مفارق كما لو قيل (إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة) أو هما معلولا علة واحدة كما في قولنا: (إن لمع البرق فالرعد يوجد) وليس البرق علة للرعد ولا معلولاً له بل كلاهما معلول لعلة خارجية كما تعرفه في موضعه، أو هما متضايفان كقولنا: (إن كان هذا أباً فله ابن) أو بمعنى آخر، أو كان اللزوم بينهما اتفاقياً كما في قولنا: (إن كانت النار حارة فالماء بارد) ونحوه، لكن الاتصال الحقيقي هو ما كان اللزوم بين المقدم والتالي غير اتفاقي، وسواء كان ذلك اللزوم في الوجود والذهن أو فى الوجود دون الذهن.

والأشبه بالحروف الدالة على هذا الانفصال إنما هو حرف (إن) ويليها (إذ) وأما (إذا ومتى وكلما ولما) فهي دليل الاتصال مطلقاً دون الاتصال الحقيقي، وعلى هذا التقدير فلا دلالة لحرف الشرط والجزاء على وجود أحد جزأي المتصلة ولا عدمه إلا حرف (لو) فإنه قد قيل إنها في لغة العرب تدل على عدم المقدم على عدم التالي.

ثم أجزاء القضية المتصلة إما أن تكون صادقة أو كاذبة، فإن كانت صادقة فقد يكون عنها قضية صادقة، وليس كل قضية صادقة لا تكون إلا عن الصادق، وكذا إن كانت كاذبة فقد تكون القضية الكائنة منها كاذبة، وليس كل قضية كاذبة لا تكون إلا عن الكاذب.

أما القضية الصادقة عن الأجزاء الصادقة فكقولنا: (إن كان الإنسان حيواناً فهو جسم) وأما القضية الصادقة عن الأجزاء الكاذبة، فإما أن يكون المقدم والتالي فيها باطلين أو أن الباطل فيها ليس إلا المقدم دون التالي، إذ التالي لا يكون باطلاً والمقدم صادقاً، من حيث إن الباطل لا يلزم الحق، فالأول كما في قولنا: (إن كانت الخمسة زوجاً فمنقسمة بمتساويين) فإنها وإن كانت حقاً فالمقدم والتالي باطلان من غير تردد، وهذا يبطل الظن بأن الشرطية المتصلة هي ما كان المقدم فيها مشكوكاً فيه، إلا أن يراد به ما اللفظ الدال عليه، إذا اقترن به حرف الشرط لا يعلم منه وجود

المقدم ولا انتفائه فهو حق، لكن لا مطلقاً، بل فيها سواء المنحرفات من الشرطيات، والثاني فكما في قولنا: (إن كانت الخمسة زوجاً فهي عدد) فإنها وإن كان لزوم العدد للزوج بيناً، والخمسة عدداً فليست الخمسة زوجاً، وفي معنى هذا ما كان التالي فيه أعمّ من شيئين متقابلين، وجعل أحد المتقابلين مقدماً له والصادق في تلك القضية ليس إلا ما قابله، وقد بينا عن أمثال هذا مغاليط في الأقْيسة الكائنة عنها، سنبينه عليها في موضعها.

وأما القضية الكاذبة فإما أن يكون جزآها صادقين أو كاذبين أو أحدهما صادق والآخر كاذب، فإن كان الأول فلا يكون في غير السوالب، إذ الجزآن مهما كانا صادقين كانت النسبة صادقة، وسواء كان لزوم التالي بوضع المقدم، أو أنه اتفاقي، وذلك كما في قولنا: (ليس إن كان الإنسان حيواناً فهو جسم) وإن كان الثاني فكما في قولنا: (إن كان الإنسان فرساً فهو حمار) وإن كان الثالث فكما في قولنا: (إن كان الإنسان حيواناً فهو حجر).

وأما اللزوم الناقص فهو يكون التالي مما لا ينعكس على المقدم في اللزوم، وذلك عندما إذا كان التالي أعمّ من المقدم كما في قولنا: (إن كان هذا إنساناً فهو حيوان) فإنه يصدق ولا يصدق (أنه إن كان حيواناً فهو إنسان) إذ الأخصّ يلزمه الأعمّ، والأعمّ فلا يلزمه الأخصّ.

وأما القضية المنفصلة فهي ما توجب أو تسلب عناد قضية لأخرى، لا كما في قولنا: (الزوج معاند للفرد ومنفصل عنه أو ليس معانداً) فإن النسبة بينهما وإن كانت بالعناد فليست القضية إلا حَمْلية، وهي وإن فارقت المتصلة في أن النسبة الإيجابية لها بالانفصال، وللمتصلة بالاتصال، فمشاركة لها في النسبة الخبرية لكل واحد من جزأيها عند التحليل، وإنها منقسمة على حسب انقسام المتصلة إلى حقيقي وغير حقيقي، فأما الحقيقي من المنفصلة فما لفظه (إما) وإما فيها دالة على المنع من الجمع بين الأجزاء، والخلو منها، وهي إما أن تكون ذات جزأين فقط أو أكثر، فإن كان الأول فإما أن يكون أحد الجزأين نقيضاً للآخر كقولنا: (العدد إما أن يكون

زوجاً أو لا يكون زوجاً) وإما أن يكون أحد الجزأين لازماً لنقيض الجزء الآخر وهو مساوٍ له في العموم والخصوص كقولنا: (العدد إما زوج وإما فرد) فإنه وإن امتنع الجمع بين الزوج والفرد والخلو منهما، فالفرد لازم لنقيض الزوج وهو لا زوج، ومساوٍ له، وكذلك الزوج بالنسبة إلى الفرد.

وإن كان الثاني وهو أن تكون القضية أكثر من جزأين، فالأجزاء إما متناهية أو غير متناهية، فالمتناهية كقولنا: (المتحرك إما جماد أو نبات أو حيوان)، وغير المتناهية كقولنا: (العدد إما اثنان أو ثلاثة أو أربعة إلى غير النهاية).

وأما الناقص غير الحقيقي من المنفصلة فما كانت لفظة (إما) وإما فيه دالة على المنع من الجمع دون الخلو، أو الخلو دون الجمع، فما كانت مانعة الجمع دون الخلو فإما ذات جزأين أو أكثر، فإن كانت ذات جزأين فلا بدّ وأن يكون أحد الجزأين أخصّ من نقيض الجزء الآخر، ولا يكون نقيضاً للجزء الآخر ولا لازماً مساوياً ولا أعمّ، وذلك كقولنا: (هذا المتحرك إما جماد وإما حيوان) قصداً للرد على من أوجب الاجتماع بينهما، فإنه وإن امتنع الجمع بينهما فليس يمتنع الخلو منهما، بأن يكون المتحرك المشار إليه ليس بحيوان ولا جماد بل نبات، وكل واحد من الجزأين أخصّ من نقيض الآخر، فإن نقيض الحيوان لا حيوان أعمّ من الجماد، ونقيض الجماد لا جماد وهو أعمّ من الحيوان، وإن كانت أكثر من جزأين كقولنا: (هذا الشيء إما أسود وإما أبيض وإما أصفر) قصداً للرد على من أوجب الاجتماع بينهما.

وأما إن كانت مانعة الخلو دون الجمع فالقضية إما أن تكون ذات جزأين أو أكثر، فإن كانت ذات جزأين فقط فلا بدّ وأن يكون أحد الجزأين لازماً عاماً لنقيض الجزء الآخر كقولنا: (هذا الشيء إما أسود وإما أبيض) أي أنه لا يخلو من أحد العدمين، فإنه إن كان أبيض فليس بأسود، وإن كان أبيض فليس بأسود، وإن كانت الواسطة بأن كان أصفر أو أحمر فقد اجتمع العدمان، فلا يخلو الأمر من أحد العدمين مع تصور الجمع بينهما، ونقيض قولنا: (لا أسود ولا أبيض)، وهو الجزء

الآخر أعمّ من أسود الذي هو نقيض لا أسود، وكذلك في الطرف الآخر، وفي معنى هذا قولنا: (إما أن يكون زيد في البحر وإما أن لا يغرق) فإن نقيض لا غرق وهو أعمّ من البحر إذ لا غرق قد يكون في البحر، وقد يكون لا في البحر.

وإن كانت أكثر من جزأين كقولنا: (هذا الشيء إما لا أسود وإما لا أبيض وإما لا أصفر) فإنه وإن امتنع الخلو منها فقد لا يمتنع الجمع بينهما، بأن يكون أحمر أو أخضر، فالقسم الأول وهو التام يفارق القسمين الآخرين في أنه يمتنع فيه الجمع والخلو، ويفارق الثاني في المنع من الخلو، ويشاركه في المنع من الجمع، ويفارق الثالث في المنع من الجمع، ويشاركه في المنع من الخلو، ويفارق الثاني للثالث في امتناع الجمع، ويشاركه في امتناع استعمال لا يخلو فيهما على النحو المستعمل في المنفصلة التامة، إذ هي فيها دالة على المنع من الجمع والخلو معاً، ولا كذلك فيها وفي أن كل واحد منهما مشتمل على إضمار لو صرح به عادت القضية إلى منفصلة ومتصلة حذف اختصاراً وتعويلاً على فهم الذهن له، وإقامة اللازم مقامه، وذلك في ما هو مانع من الجمع دون الخلو أن يقال (هذا الشيء إما أن يكون نباتاً وإما أن لا يكون نباتاً) وإن كان لا يكون نباتاً فقد يصح أن يكون حيواناً، فالقول الأول منفصل تام حقيقي، والثاني متصل لكنه لما كان قد يصح أن يكون حيواناً لازماً من لا نبات حذف لا نبات وأقيم مقامه.

وأما في ما هو مانع من الخلو دون الجمع فإن يقال (هذا الشيء إما أن لا يكون أسود أو يكون أسود، وإن كان أسود فلا يكون أبيض) فالقول الأول أيضاً منفصل تام حقيقي، والثاني متصل، ولما كان لا بياض لازماً من كون السواد حذف كون السواد وأقيم لا بياض مقامه، وما مثل هذا الإضمار وإن أمكن في المنفصل الحقيقي التام وعوده إلى منفصلة ومتصلة كما في قولنا: (العدد إما زوج وإما فرد) بأن يقال (إن العدد إما زوج أو ليس بزوج، وإن كان ليس بزوج فهو فرد) وكذا أن يقال (هذا الشيء إما جماد وإما نبات وإما حيوان) أنه (إما جماد أو ليس بجماد وإن كان ليس بجماد فإما حيوان وإما غير حيوان) فليس ذلك مما يتوقف الذهن في النسبة عليه، بخلاف هذين القسمين.

وإذا عرفت التام والناقص من المنفصلات وما لفظه (إما) وإما فيها دالة على المنع من الجمع والخلو، أو الجمع دون الخلو، أو الخلو دون الجمع، فاعلم أنه قد تترك أقضية من أجزاء تكون لفظة (إما) وإما في بعضها دالة على المنع من الجمع والخلو، وفي بعضها دالة على المنع من الجمع دون الخلو، وفي بعضها دالة على المنع من الخلو دون الجمع، وقلما ينتفع بها أو تقع في العلوم كما في قولنا: (هذا الشيء إما حيوان وإما نبات وإما لا حيوان وإما لا نبات) فالنسبة بين الحيوان، ولا حيوان والنبات ولا نبات نسبة مانعة من الجمع والخلو، والنسبة بين الحيوان والنبات مانعة من الجمع دون الخلو، والنسبة بين لا نبات ولا حيوان مانعة من الخلو دون الجمع، وربما اقترن بالقضية الشرطية ألفاظ أخرى غير ما أشرنا إليها أوجبت تحريفاً إما بإثبات أحكام للقضية لا تقتضيها القضية لنفسها، وإما بإخراجها عن أن تكون متصلة محضة أو منفصلة محضة، وربما كانت ظاهرة في الاتصال وهي أقرب إلى الانفصال، وكذا بالعكس، أما الأول فمثل (لو ولما وإنما) فلفظة لو تدل مع الاشتراط على عدم المقدم لعدم التالي كما في قولك: (لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً) ولما أيضاً دالة مع الاتصال على الوقوع كما في قولك: (لو كانت السماء مصحية كانت الشمس ظاهرة) وإنما تدل على تخصيص التالي باتباعه للمقدم كما في قولك: (إنما النهار موجود إذا كانت الشمس طالعة)، ولا يحسن استعمالها عند العكس.

وأما الثاني فكقولك: (لا تكون الشمس طالعة إلا والنهار موجود) أو (حتى يكون النهار موجوداً) أو (يكون النهار موجوداً) فإن هذا القول، وإن كان شرطياً فليس بمتصل ولا منفصل محض، بل إن شئت محّضته متصلاً بأن تحذف جميع هذه الأدوات وتدخل أداة الاتصال فقلت (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) وإن شئت محّضته منفصلاً بأن تبقي حرف السلب وتحذف ما سواه وتدخل أداة الانفصال فقلت (إما أن لا تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً)، ولما كان التغيير في الانفصال أقل كان هذا القول بالمنفصلات أشبه، وعلى هذا قولك: (قد تكون الشمس طالعة وليس الليل موجوداً) فإنه وإن كان شرطياً وليس متمحّضاً

للاتصال ولا للانفصال فأقرب إلى الاتصال، إذ لا يفتقر مع إدخال أداة الاتصال إلى تغيير هذه الأدوات، فإنك تقول (قد يكون إذا كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود) ولا تقدر على ذلك في الانفصال إلا بحذف هذه الأدوات أو بعضها، وهو أن تقول (إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً).

# الفصل الثاني

## في تعريف تأليف القضايا الشرطية وما تأتلف منه وكيفية المنحرفة منها وما به اتفاقها وافتراقها

**نقول:** إن القضية الشرطية [سواء] كانت متصلة أو منفصلة، قد ثبت أن النسبة الخبرية لكل واحد من جزأيها عند التحليل لا بدّ فيها من الانتهاء إلى الحَمْليات، فلا جَرم كان أقل ما تأتلف الشرطية من حَمْليتين إما في المتصلة، فكقولنا: (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) وفي المنفصلة كقولنا: (إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً) فكل واحدة منهما مؤلفة من قضيتين حَمْليتين اقترن بكل واحدة منهما ما أخرجها عن الخبرية لو حذف عنها كانت خبراً، وذلك مثل (إن) في قولك: (الشمس طالعة) و(الفاء) في قولك: (النهار موجود) وأما في قولك: (العدد زوج العدد فرد) وقد تزيد على ذلك بأن تكون من متصلتين أو منفصلتين أو حَمْلية ومتصلة أو حَمْلية ومنفصلة أو متصلة ومنفصلة، ولنوضح مثال ذلك في المتصلات ونتلوه بالمنفصلات، فإن كانت المتصلة من متصلتين كقولك: (إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فكل ما كان الليل موجوداً فالشمس غاربة) وإن كانت من منفصلتين فكقولك: (إن كان إما أن يكون الجوهر موجوداً في موضوع وإما موجوداً لا في موضوع) فبعض الموجودات إما موجود في موضوع وإما موجود لا في موضوع، وإن كانت من حَمْلية ومتصلة، فأما أن تكون الحَمْلية مقدماً أو تالياً، فإن كانت مقدماً فكما في قولنا: (إن كانت الشمس علة وجود النهار فكل ما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة)، وإن كانت الحَمْلية تالياً فكقولنا: (إن كان كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فالشمس على النهار، وإن كانت حَمْلية ومنفصلة فأما أن تكون الحَمْلية أيضاً مقدماً أو تالياً، فإن كانت مقدماً فكقولنا: (إن كانت الشمس على النهار فإما أن يكون الليل موجوداً وإما أن تكون الشمس طالعة)، وإن كانت تالياً فكقولنا: (إن كان إما أن يكون الليل موجوداً وإما أن تكون الشمس طالعة) فالشمس

علة النهار، وإن كانت متصلة ومنفصلة فإما أن تكون المتصلة هي المقدم أو التالي، فإن كانت مقدماً فكقولنا: (إن كان كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فإما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً)، وإن كانت تالياً فكقولنا: (إن كان إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً فكل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) وأما المنفصلة فإن كانت من منفصلتين فكقولنا: (إما أن يكون هذا الموجود جوهراً وإما عرضاً وإما أن يكون ليس بجوهر وإما ليس بعرض)، وإن كانت من متصلتين فكقولنا: (إما أن يكون إذا كان العدد زوجاً فمنقسم بمتساويين وإما أن يكون إذا كان زوجاً غير منقسم بمتساويين)، وإن كانت من حَمْلية ومنفصلة فكقولنا: (إما إما أن يكون هذا زوجاً وإما فرداً وإما أما أن لا يكون عدداً)، وإن كانت من حَمْلية ومتصلة فكقولنا: (إما أما أن تكون الشمس علة النهار وإما أن تكون كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود)، وإن كانت من متصلة ومنفصلة فكقولنا: (إما إما أن يكون كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإما أما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً)، ولا فرق في هذه المواضع بين أن تقدم في اللفظ ما أخرته أو تؤخر ما قدمته، إذ ليس لها مقدم وتالٍ بالطبع؛ لكون النسبة الإيجابية بين أجزائها عنادية، بخلاف المتصلة إذ النسبة الإيجابية بين أجزائها بالاتصال، وربما كان أعمّ من المقدم كما في قولنا: (إن كان هذا إنساناً فهو حيوان) فإنه وإن لزم الحيوان من وضع الإنسان، فلا يلزم الإنسان من وضع الحيوان، وربما اتفق التركيب في القضايا الشرطية مما ذكرناه من الموجبات الصرفة أو السوالب الصرفة أو خلط بعضها مع بعض فاعتبره بنفسك، لكن إن كانت القضية منفصلة جاز؛ لكون النسبة بين أجزائها بالعناد أن يكون تركيبها من جزأين فصاعداً، إما إلى غير النهاية لا بالقوة ولا بالفعل كما في قولنا: (العدد إما اثنان وإما ثلاثة وهلم جرا)، وإما متناهية بالقوة والفعل كقولنا: (المتحرك إما جماد وإما نبات وإما حيوان) بخلاف المتصلة فإنها لا تكون أكثر من جزأين مقدمٍ وتالٍ، والتكثر إن وقع فيها فليس خارجاً عن المقدم والتالي فإن كان التكثر في المقدم، فسواء كان الحكم بالتالي مما يصح على كل حال واحد من المتكثرات في المقدم كما في قولنا: (إن كان هذا الشيء

إنساناً وهذا الشيء فرساً وهذا الشيء حماراً فهم حيوان) ومما لا يصح إلا بالنظر إلى جملتها كقولنا: (إن كان هذا الإنسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخسّ ونبض منشاري فيه ذات الجنب)، فالقضية لا تخرج عن الاتحاد نظراً إلى اتحاد خبرها، بخلاف ما لو كان التكثر في التالي كما لو عكس الأمر في هذا المثال فجعل المقدم تالياً والتالي مقدماً، فإن القضية لا تخرج عن الاتحاد نظراً إلى تعدد خبرها، واستقلال كل واحد من المتكثرات بالخبرية، وقولنا: (إن كان قد يكون الإنسان ولا فرس والفرس ولا إنسان) فلا الإنسان شرط الفرس، ولا الفرس شرط الإنسان، وإن كان صادقاً فليست القضية واحدة مع تعدد التالي، كما قد يشكك فيه بعضهم، بل لو قلت (فلا الإنسان شرط الفرس) مضافاً إلى المقدم كان خبراً تاماً وقضية صادقة، وكذا لو قلت (فلا الفرس شرط للإنسان)، ونحن وإن منعنا الاتحاد في القضية المتصلة عند تكثر التالي وتعدده لاستقلال كل واحد من المتكثرات بالخبرية، وحققنا الاتحاد في المنفصلة مع تكثر أجزائها والزيادة على جزأين فليس لأنه لا استقلال لكل جزأين منها بالخبرية، بل لو اقتصر على جزأين منها كما لو قيل (هذا إما جماد وإما نبات) لقد كان ذلك خبراً تاماً، وإن كان كذباً بإن كان الشيء في نفسه جماداً، بل الاتحاد في القضية المنفصلة عند تكثر أجزائها وجعل كل جزء منها وإن استقل غيره بالخبرية فليس إلا من حيث هي قضية صادقة وخبر حق.

ولا يخفى أن حقيقة الخبر الصادق في ما مثل قولنا: (هذا إما جماد وإما نبات وإما حيوان)، موقوف على كل واحد من الأجزاء المذكورة.

ولا كذلك المتصلة، إذ حقيقة الخبر الحق تتم مع الاقتصار على كل واحد من المتكثرات في المثال، وعلى هذا فتبين أن القضية المنفصلة مفارقة للمتصلة مع ما أسلفناه، في أنها ليس لها مقدمٌ وتالٍ بالطبع، وفي جواز زيادة أجزائها على جزأين على النحو المذكور، وقد تشاركها مع ما أسلفناه أيضاً في جواز اشتراك جزأي كل واحدة منهما في أحد جزأي أحدهما أو فيهما، وفي جواز تقدم اللفظة الدالة على الاتصال كـ (كان وكل ما)، وعلى الانفصال مثل إما على الموضوع وتأخرها عنه، وفي جواز رد كل واحدة منهما إلى الحَمْلية، أما الاشتراك الأول فلا بدّ تقول في

المتصلة (إن كان كل "ب" "أ" فبعض "ب" "أ" أو فكل "ب" "ج") فيكون الاشتراك على التقدير الأول بين جزأي القضية في جزأي المقدم، وعلى التقدير الثاني في أحدهما، وتقول في المنفصلة (إما أن يكون "ب" "أ" وإما "ب" ليس "أ" وإما "ب" "ج") فيكون الاشتراك بين جزأي القضية على التقدير الأول في جزأي كل واحد منهما، وعلى التقدير الثاني في أحدهما، وأما الاشتراك الثاني فإنك تقول في المتصلة (إن كان أو كل ما كان النهار موجوداً فالشمس طالعة أو الشمس إن كانت طالعة أو كل ما كانت طالعة فالنهار موجود)، فالكلمة الدالة على الاتصال في الأول سابقة على الموضوع، وفي الثاني متأخرة عنه، وتقول في المنفصلة (إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً) أو تقول (كل عدد إما زوج وإما فرد) فعلى التقدير الأول اللفظة الدالة على الانفصال سابقة على الموضوع، وعلى التقدير الثاني متأخرة عنه.

وأما الاشتراك الثالث، وهو صحة رد كل واحدة إلى الحَمْلية فبأن نحذف أداة الاتصال في المتصلة وأداة الانفصال في المنفصلة، ونجعل ما يصلح أن يكون خبراً في المقدم عند التحليل كالصفة أو كاللازم للموضوع منه وتنسب إليه التالي بالحمل، بأنه هو أو ملازمه، وكذا تفعل في المنفصلة بأي الجزأين شئت إذ ليس لها مقدم وتال بالطبع كما عرف لك، شرط أن تجعل حرف السلب جزءاً من المحمول، هذا إن أردت رد الموجب مهما إلى الموجب كما الحَمْلي، وكذا تفعل إن أردت رد السالب إلى السالب، لكن شرط أن تبقي حرف السلب بحاله، وأن تجعل حرف السلب جزءاً من أحد الجزأين، إن كانت القضية منفصلة، وإن أردت رد الموجب إلى السالب أو السالب إلى الموجب فطريقك في الأول أن تفعل في المقدم أو أحد جزأي المنفصلة كما علمناك، وأن تدخل حرف السلب على المحمول وفيه إن كانت منفصلة، وفي الثاني أن تفعل كما عرفت في الموجبات، وأن تحذف حرف السالب الداخل على النسبة وتجعله جزءاً من المحمول، إن كانت القضية متصلة، وإن تشوقت إلى إيضاح ذلك بالمثال فمثال رد الموجب المتصل إلى الموجب الحَمْلي أن تقول (إذا قلنا أن كل "ب" "أ" فكل "ب" "ج" كل "ب" موصوف بـ "أ"

فهو "ج") ومثال رد الموجب المنفصل إلى الموجب الحَمْلي أن تقول (إذا قلنا إما أن يكون "ب" "أ" وإما "ج" كل "ب" موصوف بـ "أ" فليس "ج") أو (كل "ب" موصوف بـ "ج" ليس "أ") ومثال رد السالب إلى السالب إما من المتصل فبأن نقول (إذا قلنا ليس إن كان كل "ب" "أ" فكل "ب" "ج" كل "ب" موصوف بـ "أ" ليس "ج") وإما من المتصل فبأن نقول (اذا قلنا ليس إما أن يكون "ب" "أ" وإما أن يكون "ج" ما هو "ب" موصوف بـ "أ" ليس هو لا "أ") وأما مثال رد الموجب إلى السالب، إما من المتصل فإن نقول (إذا قلنا إن كان كل "ب" "أ" فكل "ب" "ج" كل ما هو "ب" "أ" ليس هو لا "ج") ومن المنفصل أن نقول (إذا قلنا إما أن يكون "ب" "أ" وإما "ج" ما هو من "ب" موصوف بـ "أ" ليس "ج") أو (ما هو "ب" "ج" ليس هو "أ") ومثال رد السالب إلى الموجب من الحَمْلي إما من المتصل فبأن تقول (إذا قلنا ليس البتة إن كان كل "ب" "أ" فكل "ب" "ج" كل ما هو "ب" "أ" فهو لا "ج") وإما من المنفصل فأن نقول (إذا قلنا ليس إما أن يكون "ب" "أ" وإما أن يكون "ج" كل ما هو "ب" "أ" فهو "ج") هذا إن كانت أجزاء القضية مشتركة، وإلا فإن كانت غير مشتركة كما لو قلت في المتصلة الموجبة (إن كان كل "ب" "أ" فكل "ج" "د") وإن أردت قلبها إلى الحَمْلية الموجبة مثلاً فحكمك في المقدم على ما عرف، بخلاف المحمول فإنك لا تنسبه إلى المقدم بأنه هو، بل إنه لازم له ومتصل به وهو كقولك: (كل "ب" موصوف بـ "أ" فيلزمه "ج" "د") وعلى هذا النحو، ومن ظن أن قولنا: (كل ما كان هذا إنساناً فهو حيوان) قضية حَمْلية؛ لكونها مساوية لقولنا: (كل إنسان حيوان) فقد ظن خطأً، إذ القول الأول وإن ساوى القول الثاني في الحكم والاعتبار فليس ذلك مما يوجب كونه حَمْلياً، إذ ليس يلزم من الاشتراك بين شيئين في شيء الاشتراك في الحقيقة؛ لجواز اختلاف الحقائق وإن اشتركت في لازم واحد، ولو لزم من الاشتراك في شيء واحد اتحاد الحقيقة لكانت المتصلة منفصلة، بل ولكانت الشرطية حَمْلية وبالعكس لما بينهما من الاشتراك، فما أشرنا إليه فالواجب إن حقيقة الحَمْلية والشرطية مختلفة باختلاف الأدوات المستعملة فيهما للاشتراط والحمل كما بيناه، وقد اختلفا فيها.

# الفصل الثالث

## في تعريف أحوال المخصوصات والمهملات والمحصورات من الشرطيات وأحكامها من التلازم والتناقض والتعاكس

نقول: إنه كما أن الحَمْليات مخصوصات ومهملات ومحصورات فكذلك الشرطيات، وليس ذلك للخصوص أو الإهمال أو الحصر في نفس الجزأين من الشرطية أو أحدهما، فإنه ربما كانت الأجزاء مخصوصة والقضية مهملة أو محصورة، وربما كانت الأجزاء مهملة والقضية محصورة، أو كانت جزئية والقضية كليّة أو مهملة، أو كانت مهملة والقضية كليّة أو جزئية، وربما اتفقت القضية موافقة لجزأيها، أو لأحدهما، في الكمية، ومخالفة للآخر بالحصر، أو الإهمال، أو الخصوص، العائد إلى نفس النسبة الواقعة بين جزأي الشرطية، متصلة كانت، أو منفصلة، حقيقية، أو غير حقيقية، تامة، أو غير تامة.

ولتوضيح ذلك بالمثال نقول: القضية الشرطية إما أن تكون متصلة أو منفصلة، فإن كانت متصلة فإما محصورة أو مهملة أو مخصوصة، فإن كانت محصورة فإما كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة فإما موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة فهي ما يكون التالي فيها تابعاً كل وضع على أي حال قُدر من الأحوال اللازمة له، أو الممكنة العروض له، وسواء كان المقدم والتالي فيها شخصيين أو مهملين أو كليّين محصورين أو مختلفين بهذه الأقسام، واللفظة الدالة على هذه الكليّة هاهنا إنما هي لفظة (كل ما)، ومثال ذلك في ما المقدم والتالي فيه شخصيان قولنا: (كل ما كان زيد يكتب فيده تتحرك) ومثاله في ما لو كانا مهملين قولنا: (كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) ومثاله في ما لو كانا كليّين محصورين قولنا: (كل ما كان الإنسان متحركاً فكل إنسان متغير) وعليك باعتبار أمثلته عند الاختلاط.

وأما إن كانت المتصلة الكليّة سالبة فهي ما يكون حرف السلب فيها رافعاً لزوم

التالي للمقدم في كل حالة قُدر لزومه له في حالة الإيجاب الكليّ، وذلك في المثال الأول كقولنا: (ليس البتة إذا كان زيد يكتب فيده ساكنة)، وفي المثال الثاني كقولنا: (ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود) وفي المثال الثالث كقولنا: (ليس البتة إذا كان كل إنسان متحركاً فكل إنسان ساكن)، وعلى هذا النحو يكون السلب الكليّ في المختلطات.

وأما إن كانت القضية المتصلة جزئية فإما موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة فهي ما يكون الحكم فيها بلزوم التالي للمقدم في بعض أحوال وضعه، ولا فرق أيضاً بين كون الجزأين مخصوصين أو مهملين أو محصورين أو مختلفين، واللفظة الدالة على ذلك (قد) وما هو في قوتها، وذلك في الضرب الأول كقولنا: (قد يكون إذا كان زيد يكتب فيده تتحرك) وفي المثال الثاني كقولنا: (قد يكون إذا كان الإنسان متحركاً فالإنسان متغير، وعلى هذا النحو يكون الإيجاب الجزئي في المختلفات أيضاً.

وإن كانت سالبة فهي ما حرف السلب فيها رافع لزوم التالي للمقدم في بعض أحوال وضعه، واللفظ الدال على ذلك (ليس كل ما)، وما في قوتها كقولنا: (ليس كل ما كان زيد يكتب فيده ساكنة) وعلى هذا النحو في ما بقي من الأمثلة.

وإن كانت مهملة فهي ما كانت النسبة فيها لذاتها صالحة للعموم والخصوص، ولم يدخل عليها سور مبين للكمية، فهي في قوة جزئية على نحو ما قيل في الحَمْلية، وهي إما موجبة أو سالبة، ومثال الموجب منها قولنا: (إن كان زيد يكتب فيده تتحرك) وعلى هذا في ما بقي. ومثال السالبة منها قولنا: (ليس إن كان زيد يكتب فيده تتحرك) وكذا في ما بقي. وإن كانت مخصوصة فهي ما النسبة بين جزأيها غير صالحة لاشتراك كثيرين فيها، لا ما المقدم والتالي فيها شخصي، بل جاز أن يكونا شخصيين كقولنا في الموجبة: (إن كان زيد يكتب في الوقت الفلاني فيده تتحرك في ذلك الوقت)، وفي السالبة كقولنا: (ليس إن كان زيد يكتب في الوقت الفلاني فيده ساكنة في ذلك الوقت)، وجاز أن يكونا كليّين أو جزئيين

والقضية مخصوصة، مثال الأول من الموجبة قولنا: (كل ما كان الإنسان متحركاً في الوقت الفلاني فكل إنسان متغير في ذلك الوقت)، ومثال الثاني من الموجبة أيضاً قولنا: (قد يكون إذا كان بعض الإنسان يتحرك في الوقت الفلاني، فبعض الإنسان متغير في ذلك الوقت) ومثال السالب منها ما دخل عليه حرف السلب من النسبة في أحد هذين المثالين، وهذا بخلاف الحَمْلية، فإن تخصصها إنما هو بتخصص موضوعها.

وأما إن كانت منفصلة فإما محصورة أو مهملة أو مخصوصة، فإن كانت محصورة فإما كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة فإما موجبة أو سالبة، فإن كانت كليّة موجبة فهي ما النسبة بين جزأيها بالعناد والانفصال دائماً، وسواء كانت أجزاء القضية شخصية أو مهملة أو محصورة أو مختلطة، مثال الأول قولنا: (دائماً إما أن يكون هذا العدد زوجاً وإما أن لا يكون زوجاً)، ومثال الثاني قولنا: (دائماً إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون العدد فرداً)، ومثال الثالث إن كان الحصر كلياً قولنا: (دائماً إما أن يكون كل إنسان ناطقاً وإما كل إنسان ليس ناطقاً)، ومثاله إن كان الحصر جزئياً قولنا: (دائماً إما أن يكون بعض الإنسان ناطقاً وإما ليس بناطق)، وعلى هذا فلا يخفى عليك الإيجاب الكليّ فيها.

وإن اختلفت الأجزاء وإن كانت المنفصلة سالبة كليّة فهي ما دخل حرف السلب فيها على النسبة العنادية دائماً كقولنا: (دائماً ليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن لا يكون فرداً)، وكذا في غيره من الضروب، وإن كانت المنفصلة فإما موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة فهي ما النسبة العنادية بين أجزائها في بعض الأوقات، ولا تبالِ على أي حال كانت أجزاء المنفصلة من الخصوص والحصر والإهمال، واللفظة الدالة على ذلك ما كانت دالة على جزئية المتصلة كقولنا: (قد يكون إما العدد زوجاً وإما فرداً)، والسلب الجزئي فيها هو رفع هذه النسبة كقولنا: (ليس دائماً إما أن يكون العدد زوجاً وإما لا فرداً) وإن كانت مهملة فحكمها حكم الجزئية، ولا يخفى مثاله. وإن كانت مخصوصة فهي ما النسبة بين جزأيها بالعناد أو سالبة في وقت معين مخصوص كما بيناه في المتصلة، ولا يخفى مثاله، وكما أنه ليس إهمال

الشرطية وخصوصها وحصرها بخصوص للأجزاء وحصرها وإهمالها، فليس إيجاب القضية الشرطية وسلبها لكون أجزائها أو بعض أجزائها موجبة أو سالبة، ولا لكونها مطلقة أو موجهة، لكون أجزائها مطلقة أو موجهة، ولا كذبها وصدقها، وكثير مما يغلط في ذلك. أما الأول فكثير ما تكون الأجزاء أو بعضها سوالب والقضية موجبة، أو موجبة والقضية سالبة، مثال الأول من المتصلة قولنا: (إن كانت الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود) فإنه وإن كان كل واحد من جزأيها سالباً فالنسبة بينهما بالملازمة والاتصال، وهو معنى الإيجاب فيها، ومثاله من المنفصلة (إما أن لا يكون العدد زوجاً وإما أن لا يكون فرداً)، فإنه وإن كان كل واحد من جزأيها أيضاً سالباً فالنسبة بينهما بالعناد وهو معنى الإيجاب في المنفصلة، ومثال الثاني من المتصلة قولنا: (ليس إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)، ومثاله من المتصلة (ليس إما أن يكون العدد زوجاً وإما فرداً)، فإنه وإن كان كل واحد من أجزائها موجباً فالنسبة بين أجزاء المنفصلة برفع الانفصال، وفي المتصلة برفع الاتصال، وهو معنى السلب فيهما، وأما الثاني فلأنه قد تكون القضية الشرطية مطلقة أي أنه لم يذكر معها لفظ يدل على مادة القضية أي حال أحد الجزأين بالنسبة إلى الآخر، وإن كانت الأجزاء موجهة، وقد تكون موجهة أي قد صرح فيها باللفظ الدال على حال أحد الجزأين بالنسبة إلى الآخر من الضرورة والإمكان أو الامتناع، وإن كانت الأجزاء مطلقة، فإن كانت القضية مطلقة والأجزاء موجهة فإما أن تكون ضرورية صرفة أو ممكنة صرفة أو مختلطة، مثال الأول من المتصلة قولنا: (بالإطلاق إن كان "ب" "أ" بالضرورة فـ "ج" "د" بالضرورة أي "ج" "د" بالضرورة لازم بالإطلاق لما هو "ب" "أ" بالضرورة) ومثاله من المنفصلة قولنا: (بالإطلاق إما أن يكون "ب" "أ" بالضرورة وإما أن يكون "ج" "د" بالضرورة)، ومثال الثاني من المتصلة قولنا: (بالإطلاق إن كان "ب" "أ" بالإمكان فـ "ج" "د" بالإمكان)، ومثاله من المنفصلة قولنا: (بالإطلاق إما أن يكون "ب" "أ" بالإمكان وإما بالإمكان لا يكون "ب" "أ")، ومثال الثالث من المتصلة قولنا: (بالإطلاق إن كان "ب" "أ" بالضرورة فـ "ج" "د" بالإمكان)، ومثاله من المنفصلة قولنا: (بالإطلاق إما أن يكون "ب" "أ"

بالضرورة وإما أن يكون بالإمكان)، وأما إن كانت القضية موجهة والأجزاء مطلقة فمثاله من المتصلة قولنا: (بالضرورة أو بالإمكان إن كان "ب" "أ" فـ "ج" "د")، ومن المنفصلة قولنا: (بالضرورة أو الإمكان إما أن يكون "ب" "أ" وإما "ج" "د")، وأما الثالث فلأنه قد تكون القضية صادقة والأجزاء كاذبة، وقد تكون كاذبة والأجزاء صادقة كما بيناه من قبل، وإذ عرفت الشرطيتين وكيفياتها وكمياتها والمتضادة منها والداخلة تحت المتضادة على نحو ما عرفت في الحَمْليات، فاعلم أنه قد يصح قلب الموجبة من كل واحدة منهما إلى سالبة والسالبة منها إلى موجبتها إن كانت كليّة فكليّة، وإن كانت جزئية فجزئية، لكن شرط أن تحفظ الكمية والمقدم والتالي بحالهما إن كانت متصلة وإن تغيرت الكيفية وتبدل أحد الجزأين بنقيضه أيهما كان، إلا أن تكون القضية متصلة موجبة والتالي فيها أعمّ من المقدم فإنه يجب أن يكون المأخوذ نقيضه لا نقيض المقدم، وإن شئت بيّنت ذلك في الكل بالخلف بأن تبين أنه إن لم يصدق كون المحكوم به في قوة الأصل وإلا فالصادق نقيضه وهو مما لا يصدق معه الأصل في الكل، ونحن نبين ذلك في قلب الموجبة المتصلة إلى سالبتها، وأنت تعرفه في الكل فنقول إذا قلنا (إن كان هذا إنساناً فهو حيوان) فهو في قوة قولنا: (إن كان إنساناً فليس بحيوان)، وإلا فالصادق نقيضه وهو أنه (إن كان إنساناً فليس بحيوان)، وقد قيل إنه (إن كان إنساناً فهو حيوان) وهو خلف، وكما أنه قد يصح قلب الموجبة من كل واحدة منها إلى سالبتها إلى الموجبة فاعلم أنه قد يصح أيضاً قلب كل واحدة منهما إلى الأخرى، على اختلاف كيفياتها، فيصح قلب الموجبة إلى الموجبة والسالبة إلى السالبة، والموجبة إلى السالبة والسالبة إلى الموجبة، وسواء كانت الأجزاء موجبات أو سوالب أو مختلطات إن اتحدت الكيفية، فإن أردت قلب الموجبة إلى الموجبة أو السالبة إلى السالبة فإما أن تريد قلب المتصلة إلى المتصلة أو قلب المنفصلة إلى المنفصلة، فإن أردت قلب المتصلة إلى المنفصلة فطريقك أن تحذف أداة الاتصال وتدخل أداة الانفصال، وتبدل أحد الجزأين بنقيضه أيهما كان، إلا أن تكون القضية موجبة والتالي فيها أعمّ من المقدم، فالمأخوذ يجب أن يكون نقيض الأعمّ دون الأخصّ، وإن أردت قلب

المنفصلة إلى المتصلة حذفت أداة الانفصال وأدخلت أداة الاتصال، مع أخذ نقيض أحد الجزأين أيهما كان، إن كانت ذات جزئين فقط، وإن كانت أكثر من ذلك فأنت مخير بين أن تضع نقيض أحد الأجزاء مقدماً أو عينه، فإن كان الأول فيكون المقدم حَمْلياً والتالي منفصلة موجبة من الباقي، وإن كان الثاني فالمقدم أيضاً حَمْلي، لكن التالي قد يكون من حَمْليات إن جعلته نقيض الباقي، وقد تكون منفصلة موجبة من نقيض الباقي مانعة الخلو دون الجمع، وإن شئت أن تعكس الحال بأن تجعل ما كان مقدماً تالياً، وما كان تالياً مقدماً فلا بأس، ولا فرق في هذا بين أن يكون موجبة أو سالبة، إلا بأخذ نقيض الأعمّ من الأجزاء السالبة المنفصلة إن كان دون الأخصّ منهما، وأما إن اختلفت الكيفية فإن أردت قلب الموجب إلى السالب، أو السالب إلى الموجب، فإما أن تريد قلب المتصلة إلى المنفصلة أو بالعكس، فإن أردت قلب المتصلة إلى المنفصلة فإن كانت المتصلة موجبة حذفت أداة الاتصال وأدخلت أداة الانفصال وغيرت الكيفية، وإن كانت سالبة حذفت أداة الاتصال وأدخلت أداة الانفصال وغيرت الكيفية، وإن أردت قلب المنفصلة إلى متصلة فإما أن تكون ذات جزأين فقط أو أكثر، فإن كان الأول فعلت فيها كما علّمناك في المتصلة، وإن كان الثاني فإما أن تكون المنفصلة موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة وضعت عين أحد الأجزاء مقدماً والتالي منفصلة موجبة من الباقي مع تغيير الكيفية، وإن شئت أن تحول التالي والمقدم تالياً فلا حرج، وعلى كلا التقديرين فالقضية تكون من حَمْلية ومنفصلة موجبة، وإن كانت سالبة جعلت أحد أجزاء المنفصلة مقدماً في المتصلة والتالي منفصلة سالبة من الباقي، وإن شئت أن تقدم وتؤخر فلا بأس، وعلى كلا التقديرين فالقضية تكون من حَمْلية ومنفصلة سالبة، وما أشرنا إليه من أنواع القلب فمطرد في جميع المواد ما خلا قلب السالب المتصل إلى الموجب المنفصل في مادة الإمكان، فإنه قد يصدق قولنا: (بالإمكان ليس إن كان هذا إنساناً فهو كاتب)، ولا يصدق قولنا: (إما أن يكون هذا إنساناً وإما أن يكون كاتباً لا بالضرورة ولا بالإمكان) من جهة أن الإنسان ضروري للكاتب، فكيف يكون كاتباً ولا يكون إنساناً، ومن هاهنا لم يكن الانفصال هو سلب الاتصال كما ظن، وإن كان قد يلزم

من سلب الاتصال، وإن شئت أن تبين ذلك كله بالخلف قلت إن لم يصدق أن القضية المفروضة في قوة الأصل المفروض وإلا فالصادق نقيضها، ثم تنظر إلى ما في قوة ذلك النقيض من السوالب إن كان موجباً أو الموجبات إن كان سالباً كما عرفناك، فإنك تجده مكذباً للأصل، وبه تبين الخلف، ونحن نبين ذلك أيضاً في قلب الموجبة المتصلة إلى الموجبة المنفصلة، وأنت تعرفه في الكل، فنقول (إذا قلنا إن كان هذا إنساناً فهو حيوان) إن لم يصدق قولنا في قوته (إما أن يكون إنساناً وإما أن لا يكون حيواناً) صدق نقيضه، وهو (أنه ليس إما أن يكون إنساناً وإما أن لا يكون حيواناً) وأنت تنبهت لما أشرنا إليه من قلب المتصلات بعضها إلى بعض، وكذا في المنفصلات علمت أن هذا النقيض في قوة قولنا: (إما أن يكون إنساناً وإما أن يكون حيواناً)، وهذا العناد مناقض للاتصال وهو خلف.

وأما تناقض الشرطيات فعلى ما عرف في الحَمْليات، وكذا أيضاً تعاكسها - أعني عكس الاستواء - وهو تبديل المقدم والتالي بالمقدم مع بقاء الكيفية والصدق والكذب بحاله، وعكس النقيض وهو جعل نقيض المقدم تالياً ونقيض التالي مقدماً، واعتبر ذلك بنفسك.

# المقالة الرابعة

# في تعريف صور الحجج

**وهي تأليفات الطرق المؤدية إلى العلوم التصديقية، وتشتمل على ثمانية فنون:**

**الفن الأول:** في تعريف صور القياسات الاقترانية.

**الفن الثاني:** في القياسات الاستثنائية.

**الفن الثالث:** في القياسات المركبة واشباع القول فيها.

**الفن الرابع:** في قياس الدَّور وعكس القياس.

**الفن الخامس:** في تحقيق قياس الخلف ورده إلى المستقيم والاشارة إلى ما به المباينة والمشاركة بينه وبين المستقيم وعكس القياس.

**الفن السادس:** في القياسات المؤلفة من المقدمات المتقابلة.

**الفن السابع:** في تحقيق ما بقي من أصناف الحجج النافعة منفعة القياس وغير النافعة.

**الفن الثامن:** في اعتبار أمور نافعة الاعتبار في صور الحجج.

# الفن الأول

## في تعريف صور القياسات الاقترانية

وتشتمل على قاعدتين:

**القاعدة الأولى**: في الاقترانات من الحَمْليات.

**[القاعدة] الثانية**: في الاقترانات من الشرطيات.

# القاعدة الأولى
# في الاقترانات الحَمْلية

وتشتمل على سبعة فصول:

**الفصل الأول**: في أقسام الحجج، وحد القياس، وتتبع ما قيل فيه.

**الفصل الثاني**: في انقسام القياس إلى الاقتراني والاستثنائي، وتحقيق الاقتراني.

**الفصل الثالث**: في تحقيق الشكل الأول وقرائنه.

**الفصل الرابع**: في تحقيق الشكل الثاني وقرائنه.

**الفصل الخامس**: في تحقيق الشكل الثالث وقرائنه.

**الفصل السادس**: في تحقيق الشكل الرابع وقرائنه.

**الفصل السابع**: في تحقيق ما تتفق به الأشكال الأربعة وتفترق.

# القاعدة الأولى
# في الاقترانات من الحَمْليات

## الفصل الأول
## في أقسام الحجج وحدّ القياس وتتبّع ما قيل فيه

**نقول:** كنا قد بينا انقسام المحمولات إلى تصورات وتصديقات، وأن التوصل إلى كل واحد من القسمين إنما يكون بمعلومات سابقة مناسبة، وتأليف مخصوص، وأن ما أوصل إلى التصور يُسمى (قولاً شارحاً)، وما أوصل إلى التصديق يُسمى (حجة)، وقد بينا بسائط كل واحد من الطرفين، وكيفية تأليف القول الشارح وصورته، فلا بدّ من بيان تأليف الحجج وصورها، وهي إما حقيقية وإما غير حقيقية، فالحقيقية هي الصورة القياسية التي يلزم عن تسليمها تسليم المطلوب قطعاً كما يأتي، وغير الحقيقي هو المشبه بالحقيقي، وهو غير نافع منفعة الحقيقي، وهو على ضروب، فمنه الاستقراء والقسمة والتمثيل والضمير والدليل والعلامة والفراسة وغير ذلك، على ما يأتي بيانه، وأولى مبدوءٍ به إنما هو الحقيقي والصورة الحقيقية - أعني الصورة القياسية وإن اتحدت، فالقياس قد يختلف لأسبابها، بل بسبب المادة، فمنه ما هو تام حقيقي أي مفيد لليقين ويُسمى (برهاناً) ومنه ما هو ناقص غير حقيقي، ومنه ما لا يفيد غير الظن، وينقسم إلى جدليّ وخطابيّ، ومنه ما لا يؤثر غير الترهيب والترغيب على سبيل التخييل ويُسمى (شعرياً) ومنه ما لا يفيد شيئاً إلا على سبيل التغليط ويُسمى (مغالطياً) كما سيأتي تعريفه في موضعه.

ونحن وإن كنا قصدنا الأول في صناعة المنطق إنما هو القياسات البرهانية المؤدية إلى العلوم اليقينية التصديقية، وثانياً معرفة القياسات الأخرى لمنافعها

المختلفة كما تعرفه بعد، فالبحث عن كل واحد منها إنما هو بحث عن أمر جزئي، والبحث عن صورة القياس مطلقاً بحث في أمر كليّ، والبحث في الأمر الكليّ مقدم على البحث في الأمر الجزئي، فإن مَن لم يعرف صورة القياس مطلقاً لم يعرفه مختصاً، ومَن لم يعرف الصورة الجامعة للأصناف المختلفة لا يعرف صور المختلفات، فكان من الواجب تقديم النظر في صورة القياس من حيث هو قياس مطلقاً.

واعلم أن اسم القياس وإن أطلق على ما كان منه وجوده عقلياً، وعلى ما كان منه وجوده لفظياً، فقد يمكن رسمه بما يتناول كلا المعنيين تناولاً متواطئاً، وهو أن يقال القياس عبارة عما ألّف من أشياء قابلة أن تكون صادقة أو كاذبة، إذا وضعت لزم عنها لذاتها التصديق بأمر آخر ضرورة، فالمؤلف يعم الأمرين أي ما له الوجود العقلي وهي الأفكار المؤلفة تأليفاً ما في النفس مؤدية إلى التصديق بأمر آخر على الوجه المذكور، وما له الوجود اللفظي أي الألفاظ المؤلفة التأليف المخصوص، المؤدية إلى التصديق بأمر آخر على الوجه المذكور.

وقولنا: (من أشياء قابلة أن تكون صادقة أو كاذبة) فاصل له عن القضية الواحدة التي يلزم من وضعها والتصديق بها صدق عكسها وبطلان نقيضها، وهذه وإن كانت في نفس الأمر هي المقدمات التي هي أجزاء القياس، فليس يصح أن يقال في حدِّ القياس إنه المؤلف من مقدمات من نعتها كذا وكذا، إذ المقدمات من حيث هي مقدمات هي ما كان من الأمور التصديقية أجزاء القياس، والقياس مؤلف عنها، ومن ذلك سُميت مقدمات، وفيه تعريف الشيء بنفسه، فإنا إذا قلنا القياس هو المؤلف من مقدمات كان معناه هو المؤلف من أجزاء القياس، ومن لم يعرف القياس كيف يعرف به ما هو مضاف إليه؟

وقولنا: إذا وضعت أي سلمت وإن لم تكن مسلمة في نفسها لا في نفس الأمر ولا في نفس المسلم لها.

وقولنا: (لزم عنها) فاصل له عن الاستقراء والضمير والدليل والعلامة وغير ذلك

مما يأتي ذكره، فإنه لا يلزمه شيء أصلاً، وإن كان مؤلفاً من أشياء قابلة للصدق والكذب، وسواء كان اللزوم بيناً بنفسه غير مفتقر إلى بيان.

وقولنا: (لذاتها) فاصل له عما يكون لزوم التصديق بأمر آخر عنه محتاجاً، إلى ما يقترن به تعقلاً أو تصريحاً، فإنه لا يكون قياساً، وسواء كان قد أورد بدل المحذوف ما هو في قوته أو ليس، مثال الأول قولنا في الدلالة على أن أجزاء الجوهر جوهر (أن أجزاء الجوهر يوجب رفعها رفع الجوهر، ورفع ما ليس بجوهر لا يوجب رفع الجوهر) ومثال الثاني قولنا في الدلالة على (تساوي خط "ب" و "أ" وخط "ب" خارج عن المركز إلى المحيط وخط "أ" خارج عن المركز إلى المحيط) فإنه وإن لزم عن الأول أن أجزاء الجوهر وعن الثاني أن خطي "ب" و"أ" متساويان، فليس إلا بالنظر إلى أمر آخر محذوف وهو في الأول قولنا: (وكل ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر، وفي قوته ما لا يرفع الجوهر فليس بجوهر، وفي الثاني قولنا وكل خطين خرجا من المركز إلى المحيط فهما متساويان، وقولنا: (التصديق بأمر آخر) أي خارج عما صدق به أولاً، وسواء كان هذا اللازم المصدق به صادقاً في نفس الأمر، أو كاذباً، فاصل له عما مثل قولنا: (إن كان الإنسان موجوداً فالإنسان موجود لك الإنسان موجود) فإنه يلزم عنه أن الإنسان موجود وليس بقياس، إذ القياس ما يفيد التسليم بأمر زائد على ما سلم فيه لا ما يلزم عنه شيء ما كيف كان، وإلا كان المطلوب هو مقدمة في قياسه، واللازم هاهنا ليس خارجا عما سلم في القياس، فلا يكون المذكور قياساً، وليس هذا مما يلزم على مثل قولنا: (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة) فإنه وإن كان قياساً واللازم عنه وجود النهار، فليس وجود النهار مسلماً في القياس بل جزء، والمسلم إذ التسليم لا يكون إلا للقضية القابلة للصدق والكذب وهو، فقد خرج عن كونه قضية بإدخال الفاعلية كما عرف، وصار جزءاً من القضية، وعلى هذا النحو قولنا: (إما أن يكون العدد زوجاً وإما أن يكون فرداً، لكنه ليس بزوج) فإنه وإن كان قياساً واللازم عنه أنه فرد، فليس الفرد وإن كان جزءاً من القضية مسلماً في القياس لما عرف في المتصلة.

وقولنا: (بالضرورة) للفصل بين القياس وما ليس بقياس من الاستقراء والتمثيل وغيره، فإنه ليس يلزم عن شيء من ذلك مطلوب لا بالضرورة ولا بغير الضرورة، بل معناه أنه لازم له دائماً لنفس الصورة لا لخصوص المادة، كما في قولنا: (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن النهار موجود، أو لكن الشمس ليست طالعة) فإنه وإن لزم عن الأول أن الشمس طالعة، وعن الثاني أن النهار ليس بموجود، فليس لنفس الصورة بل لخصوص المادة، ولهذا لا يطرد عندما لو كان التالي أعمّ من المقدم، كما لو قلنا (إن يكن هذا إنساناً فهو حيوان) فإنه لا يلزم من استثناء نقيض المقدم ولا عين التالي شيء ما.

والأقيسة الجدلية والخطابية وما مقدماته ممكنة وظنية فإن لزوم ما يلزم عنها وإن كان غير ضروري فليس إلا بالنظر إلى المادة، إذ هي غير ضرورية، وإلا فبالنظر إلى الصورة مهما سلمت مقدمات القياس على أي جهة كانت المادة من الضرورة أو الإمكان أو الامتناع فالمطلوب يكون بالضرورة لازماً، ومن هاهنا تعلم (أن لا شيء من "ج" "ب" وبعض "ب" "أ") ليس بقياس، فإنه وإن لزم عنه (بعض "أ" ليس "ج") فليس إلا لخصوص المادة لا لنفس الصورة، وإلا لا يطرد في قولنا: (يمكن أن لا يكون شيء من الإنسان كاتباً وبعض الكاتب ضاحك) ولو اطرد للزم منه (بعض الضاحك ليس إنسانا) وهو خلف.

هذا حد القياس مطلقا على وجه يدخل فيه الوجود العقلي والوجود اللفظي، وإن أردت أن تخصص كل واحد من قسميه بحدٍ قيدته في الأول بالإمكان، وفي الثاني بالألفاظ المؤلفة التأليف المخصوص على الوجه المذكور، وما مثل هذا التأليف المخصوص فقد كان يُسمى في لغة اليونان (سولوجسموس) وإنما الناقل له إلى اللسان العربي سماه قياساً، والقياس وإن كان في لغة العرب عبارة عن التقدير والتسوية، فلعل مستند هذا الناقل في تسميته لهذا التأليف قياساً ما يشتمل عليه من معنى المقايسة وهي التسوية، أما في الاقترانيات فلما فيها من التسوية بين المقدمتين في الحد الأوسط، وأما في الاستثنائيات فلما فيه من الاشتراك والتسوية بين المقدمة الشرطية والاستثنائية في الجزء والمستثنى، ولما كان القياس مؤلفاً من أمور صالحة

للتصديق والتكذيب، وكانت تلك هي القضايا، كانت القضايا هي أجزاء القياس، كما أن أجزاء القضايا هي المفردات، لكن المفردات إن نُسبت إلى القضايا بالجزئية سُميت حدوداً؛ لكونها أطراف القضايا تشبهاً بحدود الرياضيين، وسواء كانت مؤلفة في قوة مفرد، أو مفردة لا تأليف فيها على ما سبق تعريفه، وكما تُسمى المفردات (حدوداً) بالنسبة إلى القضايا تُسمى القضايا التي هي أجزاء القياس من جهة ما هي أجزاؤه (مقدمات).

# الفصل الثاني

## في انقسام القياس إلى الاستثنائي والاقتراني

نقول: إن اللازم عن القياس إما أن يكون هو أو نقيضه مذكوراً فيه بالفعل أو ليس، فإن كان الأول فالقياس يُسمى (استثنائياً) وذلك أن ذكر المطلوب أو نقيضه في القياس على أنه مقدمة في القياس، أما إذا كان المذكور عينه فلما فيه من جعل المطلوب مقدمة في استنتاج نفسه، ولأن المقدمات لا بدّ وأن تكون مسلمة ليلزم عنها المطلوب، ومهما كان عين المطلوب مقدمة في القياس فيجب أن يكون مسلماً، وإذ ذاك فيخرج عن كونه نتيجة ومطلوباً، إذ النتيجة ما كانت مسلمة عن تسليم القياس، لا ما كانت مسلمة في القياس، وأما إذا كان نقيضه فلا بدّ وأن يكون مسلماً، والنقيض المسلم لا ينتج مع غيره ما يناقضه، فذكره في القياس إن كان فليس إلا على أنه جزء ومقدمة في القياس، وتلك المقدمة لا تكون إلا شرطية، إما متصلة أو منفصلة؛ لضرورة انحلالها إلى ما هو في نفسه قضية، وإذ ذاك فاستنتاج المطلوب إنما يكون باستثناء رفع أو وضع لأحد جزأي الشرطية [سواء] كانت متصلة أو منفصلة كما يأتي تعريفه، وقد يُسمى هذا القياس (شرطياً) لتحقيق الشرطية فيه، ولا أستحسنه إذ هي قد تكون في الاقتران الكائن من الشرطيات ولا يُسمى شرطياً، وإن كان الثاني فيُسمى (اقترانياً) والمطلوب وإن لم يكن هو ولا نقيضه مذكوراً فيه بالفعل فلا بدّ من اختلاف مقدمتي القياس بجزأيه بأن تكون حدوداً فيها، إذ ما لا مناسبة بينه وبين المطلوب من الأقيسة - أي أن المطلوب غير مذكور فيه لا هو ولا أجزاؤه - فاستثماره منه متعذر، وذلك كما لو كان المطلوب مثلاً (كل "هـ" "ر") والقياس (كل "ج" "د" وكل "د" "أ") وعلى هذا النحو، وعند ذلك فالحد الآخر في المقدمتين يجب أن يكون مشتركاً بينهما؛ لتعذر الاستثمار عند اختلاف المقدمتين بحديهما، إذ ليس من نسبة شيئين مختلفين إلى جزأي المطلوب أو نسبة الجزأين إليهما على كل أحوال النسبة من الكيف، نسبة أحد الجزأين إلى

الآخر بنفيٍ ولا إثبات؛ لجواز تخصص كل واحد من الجزأين بما نُسب إليه تارة، وجواز اشتراكهما في ما نُسب إلى كل واحد منهما [إلى] الآخر، وعند ذلك فما كان من أحد جزأي المطلوب موضوعاً في المطلوب يُسمى (حداً أصغر) والمقدمة التي هو فيها صغرى، وما كان محمولاً منهما في المطلوب يُسمى (حداً أكبر) والمقدمة التي هو فيها كبرى، وتأليف الكبرى إلى الصغرى يُسمى (اقتراناً) ولذلك سُمي هذا القياس (اقترانياً) والحد المشترك بينهما يُسمى (حداً أوسط) إذ هو الجامع بين طرفي المطلوب إيجاباً وسلباً، وهيئة الحد الأوسط بالنسبة إلى الطرفين - أعني الحد الأكبر والأصغر - يُسمى شكلاً، وهي وإن اختلفت فالقسمة لها رباعية، إذ نسبة الحد الأوسط إلى الطرفين إما بكونه محمولاً على الأصغر وموضوعاً للأكبر، وإما بكونه محمولاً عليهما، وإما بكونه موضوعاً لهما، وإما بكونه موضوعاً للأصغر ومحمولاً على الأكبر، فما مثل الأول يُسمى الشكل الأول، وإنما سُمي الشكل الأول؛ لأن إنتاجه بيّن بنفسه - أي أن انتقال الذهن من العلم به إلى العلم باللازم لازم عن العلم به - غير متوقف على أمر آخر، وما سواه من الأشكال فلزوم ما يلزم عنها غير بيّن للذهن دون تصرف عقلي في القرينة، يوجب انتقال الذهن من العلم بها إلى العلم بما يلزمها عكس أو خلف أو افتراض كما يأتي، وأنه ينتج المطالب الأربعة المحصورة، وإن عود باقي الأشكال عند الإنتاج إليه، وما مثل الثاني يُسمى (الشكل الثاني) ولا ينتج غير السلب، وما مثل الثالث يُسمى (الشكل الثالث) ولا ينتج غير الجزئي، وما مثل الرابع يُسمى (الشكل الرابع) وينتج المطالب المحصورة، ما خلا الكليّ الموجب.

وربما تشكل على ما ذكرناه من لزوم اتحاد الحد الأوسط وتكرره في مقدمتي الاقتران بقياس التسوية وهو ما مثل قولنا: ("ب" مساوٍ لـ "ج" وج مساوٍ لـ "د") فإن اللازم عنه ("ب" مساوٍ لـ "د") والمحمول على "ب" إنما هو (مساوٍ لـ "ج") وهو بجملته غير متكرر في المقدمتين، بل بعضه وهو "ج" وبأقيسة أخرى مثل قولنا: (الدرة في الحُقّة والحُقّة في البيت) فإن اللازم منه (الدرة في البيت) ومع ذلك فالموضوع في الصغرى (الدرة) والمحمول فيها (في الحُقّة) والموضوع في الكبرى

(الحُقّة) والمحمول فيها (في البيت) والمتكرر إنما هو بعض الحد الأوسط وهو (الحُقّة) لا كله وهو (في الحُقّة)، ومثل قولنا: (الجسم فيه سواد وكل سواد لون) فإنه يلزم من تسليم هاتين المقدمتين تسليم (أن الجسم فيه لون)، والأوسط المحمول على الجسم هو (فيه سواد) وهو بجملته غير موضوع في الكبرى بل بعضه وهو السواد، ومثل قولنا: (الجسم مقول على كل حيوان، والحيوان مقول على كل إنسان) فإنه يلزمه (الجسم مقول على كل إنسان)، والحد المتكرر إنما هو (الحيوان) وهو بعض الحد الأوسط، إذ الحد الأوسط المحمول على الجسم هو مقول على الحيوان.

**والوجه في الحل:** أما قياس التسوية فليست بنتيجة قولنا: (خط "ب" مساوٍ لخط ج، وخط "ج" مساوٍ لخط د، خط "ب" مساوٍ لخط "د") كما ظن قوم، ضرورة عدم تكرر الحد الأوسط.

**وقد قال بعض الحذاق:** نتيجة هذا القياس (خط "ب" مساوٍ لمساوي "د") فإذا ضم إلى هذه النتيجة مقدمة أخرى وهي (أن مساوي المساوي مساوٍ) لزم عنه (أن "ب" مساوٍ لـ "د").

وليس بحق أيضاً؛ لأنه لو كان الأمر على ما ذكر لكان الحد الأكبر هو (مساوٍ لمساوي "د") والحد الأصغر "ب" والحد الأوسط (مساوي "ج") ولا يخفى أن الحد الأكبر غير مذكور في القياس في المقدمة الكبرى بل بعضه وهو "ج" ومع عدم ذكر الحد الأكبر في الكبرى، وعدم تكرر الحد الأوسط، فالقياس ممتنع، وأيضاً فإنه إذا كان اللازم هذا النمط ("ب" مساوٍ لمساوي "د") فلا يخلو إما أن يكون ("ب" مساوياً لـ "د") فيلزم أن يكون ("ب" مساوياً لنفسه) ضرورة كونه (مساوياً لـ "د") وهو خلف، إذ المساواة تستدعي المغايرة، وهذا المحال إنما لزم من القول بكون اللازم ("ب" مساوٍ لمساوي "د") فيكون ممتنعاً.

**والوجه في الحل أن يقال:** الإنتاج من مثل هذا النمط إنما يتم بأحد تقديرات ثلاثة:

**التقدير الأول:** أن يقال قولنا: ("ب" مساوٍ لـ "ج" و"ج" مساوٍ لـ "د") فقولنا:

("ج" مساوٍ لـ "د") في قوة قولنا: ("د" مساوٍ لـ "ج")، لأن ما ساوى شيئاً فذلك الشيء يكون مساوياً له أيضاً، وعند ذلك فيكون ("ب" و "د") في مكان الحد الأصغر، ومساواتهما لـ ("ج") هو الحد الأوسط، والمقدمة الكبرى مقدورة وهي (والمساويان لـ "ج" متساويان) فيلزم منه ("ب" و "د" متساويان) والحد الأوسط يكون مكرراً.

**التقدير الثاني**: أن يقال، قولنا: ("ب" مساوٍ لـ "ج" و "ج" مساوٍ لـ "د") والمجموع في قوة قولنا: ("ب" مساوٍ لـ "ج" المساوي لـ "د") ولهذا يلزم صدق كل واحد من الأمرين عند صدق الآخر.

والمقصود من هاتين المقدمتين ما هو في قوتهما وليس بنتيجة لهما وهو ("ب" مساوٍ لـ "ج" المساوي لـ "د") فإذا ضم إليه (وكل مساوٍ لـ "ج" المساوي لـ "د" فهو مساوٍ لـ "د") فيلزم منه ("ب" مساوٍ لـ "د") مع تكرر الحد الأوسط ولا يلزم على ما ذكرناه قول القائل ("ب" مخالف لـ "ج" و "ج" مخالف لـ "د") حيث إنه لا يلزم منه ("ب" مخالف لـ "د") لأن هذا النظم على نمط الشكل الأول، وشرط إنتاجه إيجاب صغراه، وقولنا: ("ب" مخالف لـ "ج") وإن كان على صورة الإيجاب فمعناه السلب والمباينة، والحكم على أحد المتباينين لا يكون حكماً على الآخر، كيف وأنه لو صرح بمقدمته المقدرة وهي (المخالف لـ "ج" المخالف لـ "د" مخالف لـ "د") لظهر كذبها، بخلاف (والمساوي لـ "ج" المساوي لـ "د").

**التقدير الثالث**: أن يقال المراد من قولنا: ("ج" مساوٍ لـ "د") أي (لـ "ج") الذي ساواه ("ب") وعند ذلك فالحد الأوسط يكون متكرراً، وبهذين التقديرين الأخيرين يكون إنتاج القياس الثاني أيضاً.

**ويزيد تقدير آخر**: وهو أن يقال الحد الأوسط إنما هو (الحُقّة) لا غير، وذلك يتصور بعكس المقدمتين وتقديم إحداهما على الأخرى، وهو أن يؤخذ عكس (والحُقّة في البيت) وهو (في البيت الحُقّة) ويجعل صغرى، فيكون المحمول في الصغرى هو (الحُقّة) لا غير، ويؤخذ عكس قولنا: (الدرة في الحُقّة) وهو (في الحُقّة

الدرة) وتجعل كبرى للصغرى، فيعود القياس إلى قولنا: (في البيت الحُقّة وفي الحُقّة الدرة) ولازمه (في البيت الدرة) مع تكرر الحد الأوسط.

وبالتقديرين الأخيرين في القياس الأول يكون إنتاج القياس الثالث والرابع أيضاً، وكل ما يجري مجراه.

ولما كان الاستثنائي لا يكون إلا بالشرطيات، والاقتراني قد يكون عن الحَمْليات الصرفة، وهي أبسط من الشرطيات، كأن الاقتران بتقديم النظر فيه أولى، وجملة الاقترانات الكائنة من الحَمْليات في كل شكل شكل، أربعة وستون اقتراناً، إذ الحَمْليات على ما عرف قسمي المخصوصة، والمهملة، والمحصورة الكليّة، والمحصورة الجزئية، ثمانٍ، وكل واحدة منها أمكن أن تجعل صغرى ولها كبريات ثمانٍ، فتكون ثمانيَ في ثمانٍ وهي المبلغ المذكور، وربما تضاعف عدد الاقترانات إذا نظر إلى ما تركب منها من البسائط والمعدولات والعدميات، وكذا إن نظر إلى ما يتركب منها من المطلقات وذوات الجهات، لكنه لما كانت المخصوصات ساقطة الاعتبار في العلوم كما تقدم، والمهملة في قوة الجزئية، صارت المحصورات أصل القرائن وهي أربعة، كل واحدة منها إذا جعلت صغرى أمكن أن تجعل لها كبريات أربعاً وهي ست عشرة، فعادت القرائن في كل شكل إلى ستة عشر اقتراناً، وهي ما تألف من كليّتين موجبتين أو كليّتين والكبرى سالبة أو كليّتين سالبتين أو كليّتين صغراهما سالبة وكبراهما موجبة، أو سالبتين صغراهما كليّة وكبراهما جزئية، أو من كليّتين سالبة صغرى وجزئية موجبة كبرى، أو من موجبتين صغراهما جزئية وكبراهما كليّة، أو من جزئية موجبة صغرى وكليّة سالبة كبرى، أو من جزئيتين موجبتين، أو من جزئيتين صغراهما موجبة وكبراهما سالبة، أو من جزئية سالبة صغرى وكليّة موجبة كبرى، أو من سالبتين صغراهما جزئية وكبراهما كليّة، أو من جزئيتين صغراهما سالبة وكبراهما موجبة، أو من جزئيتين سالبتين، لكن منها ما هو منتج، ومنها ما هو عقيم، ولنبين ذلك في كل شكل، ولتكن البداية بقرائن الشكل الأول لما حققناه في معنى جعله شكلاً أولاً.

# الفصل الثالث

# في [تحقيق] الشكل الأول [وقرائنه]

وهو ما الحد الأوسط فيه محمول في الصغرى وموضوع في الكبرى، وله خواص في إنتاجه وشروط، أما خواصه فما سبق في بيان إنتاجه بنفسه، وإنتاجه للمطالب الأربعة، وأما شروطه فإيجاب صغراه أو أن تكون في حكم الموجبة، وكليّة كبراه.

أما إيجاب صغراه فلأنه إذا كان الحد الأوسط مسلوباً عن الأصغر فالحد الأكبر غير واجب أن يكون محكوماً به على الأصغر إيجاباً أو سلباً بواسطة الحكم به على الأوسط إيجاباً أو سلباً، أما إذا كان الأكبر ثابتاً للأوسط فلأنه قد يكون أعمّ منهما، وإذ ذاك فلا يصح سلبه عن الأصغر كما إذا قلنا (لا شيء من الإنسان حمار) و(كل حمار حيوان) وقد لا يكون ثابتاً للأصغر؛ لجواز أن يكون ثابتاً للحد الأوسط دون ما هو مباين من الحد الأصغر، ولا يلزم من الحكم على أحد المتباينين، الحكم به على الآخر، وذلك كما لو قيل (لا شيء من الإنسان حمار) و(كل حمار ناهق) وأما إذا كان الأكبر مسلوباً عن الحد الأوسط، فلأنه قد يكون مسلوباً عن الحد الأصغر، فلا يصح إيجابه له، إذ ليس يلزم من سلب شيء عن أحد أمرين متباينين إيجابه للآخر، وذلك كما لو قيل (لا شيء من الإنسان حمار) و(لا شيء من الحمار حمار) وقد يكون ثابتاً للأصغر إذ ليس يلزم من سلب شيء عن أحد أمرين متباينين سلبه عن الآخر، وذلك كما لو قيل (لا شيء من الإنسان حمار) و(لا شيء من الحمار ناطق) وهذا بخلاف ما إذا كان الحد الأصغر داخلاً تحت الحد الأوسط، فإنه يجب الحكم عليه بما حكم به على الحد الأوسط من إيجاب أو سلب؛ ضرورة دخوله تحته، وسواء كان مساوياً للحد الأوسط أو أخصّ منه.

وأما اشتراط كليّة كبراه فلأنه إذا كان الأكبر غير محكوم به على كل الأوسط بل على بعضه فليس يلزم الحكم بالأكبر على الأصغر؛ لجواز أن يكون البعض

المحكوم به من الحد الأوسط على الحد الأصغر غير البعض المحكوم عليه بالحد الأكبر، وذلك كما لو قيل (كل إنسان حيوان) و(بعض الحيوان حمار) أو (بعض الحيوان ليس بناطق) وهذا بخلاف ما إذا كان الحد الأكبر محكوماً به على كل الحد الأوسط؛ ضرورة دخول الأصغر تحته، فاشتراط إيجاب صغراه أسقط من الاقترانات الستة عشر ثمانية، وهي ما تكون الصغرى فيها سالبة كليّة أو جزئية، واشتراط كليّة كبراه أسقط منها أربعة وهي ما الكبرى فيها جزئية موجبة أو جزئية سالبة، والصغرى فيه كليّة موجبة أو الكبرى جزئية موجبة أو جزئية سالبة، والصغرى جزئية موجبة، فعادت الاقترانات المنتجة منه إلى أربعة:

**الاقتران الأول منها:** من كليّتين موجبتين ونتيجته كليّة موجبة، ولذلك كان أولاً، إذ مطلوبه أشرف المطالب كقولنا: (كل "ب" "ج" وكل "ج" "أ") فبين أن (كل "ب" "أ") ضرورة دخول "ب" تحت "ج" المحكوم عليه بـ "أ" لكن قد يتفق أن تكون الحدود في هذا الاقتران متساوية في العموم والخصوص، وقد يتفق أن يكون الحد الأوسط مساوياً للأصغر، والأكبر أعمّ من الأوسط، وقد يتفق أن يكون الأوسط أعمّ من الأصغر والأكبر مساوياً للأوسط، وقد يتفق أن يكون الأوسط أعمّ من الأصغر، والأكبر أعمّ من الأوسط، ولا يكون المحكوم عليه في المقدمتين أعمّ من المحمول، وإلا كانت القضية كاذبة غير صادقة، مثال الأول من المواد قولنا: (كل إنسان ناطق) و(كل ناطق ضاحك) فـ (كل إنسان ضاحك)، ومثال الثاني قولنا: (كل إنسان ناطق) و(كل ناطق حيوان) فـ (كل إنسان حيوان)، ومثال الثالث قولنا: (كل إنسان حيوان) و(كل حيوان حساس) فـ (كل إنسان حساس)، ومثال الرابع قولنا: (كل إنسان حيوان) و(كل حيوان جسم) فـ (كل إنسان جسم).

وقد ترد هاهنا تشكيكات لا بدّ من الإشارة إليها، والتنبيه على حلها:

**منها:** قولنا: (كل "ب" "ج") و(كل "ج" "أ") إما أن يكون المراد به أن حقيقة الموضوع في كل واحدة من المقدمتين هي حقيقة المحمول عليه، أو أنه موصوف به أو غير ذلك، فإن كان الأول فذلك يوجب أن لا يكون الحمل والوضع في غير

الألفاظ المترادفة وهو محال، وإن كان الثاني فحاصله يرجع إلى أن "ب" موصوف بـ "ج" و"ج" موصوف بـ "أ" فيكون الموضوع في الكبرى "ج" وهو بعض المحمول في الصغرى، إذ المحمول في الصغرى هو موصوف بـ "ج" فلا يكون الحد الأوسط متكرراً بل بعضه فلا إنتاج، وإن كان الثالث فهو غير معقول، فلا بدّ من بيانه، وأيضاً فإنا نقول (الإنسان حيوان) و(الحيوان جنس) ومع اتحاد الحد الأوسط وصدق المقدمتين لا يصدق (الإنسان جنس) وأيضاً فقولنا: (وكل "ج" "أ" إن دخل فيه "ب") فهو مصادرة على المطلوب، وإن خرج عنه "ب" فلا يلزم أن يكون ("ب" "أ") على ما لا يخفى.

**والوجه في الحل:** أن يقال، أما الإشكال الأول فمندفع، فإنا إذا قلنا (كل "ب" "ج") معناه أن كل ما هو موصوف بـ "ب" فهو موصوف بـ "ج" على ما سبق تحقيقه، فإذا قلنا (وكل "ج" "أ") كان معناه أيضاً وكل ما هو موصوف بـ "ج" كيف كان فهو موصوف بـ "أ"، و"ب" من جملة الموصوفات بـ "ج" فتكون داخلة تحت الكبرى، فتكون موصوفاً بـ "أ" ولا يكون الحد الأوسط إذ ذاك مختلفاً.

**وأما الإشكال الثاني:** فلا يخفى أنَّا لو صرحنا فيه بقولنا: (كل حيوان جنس) ظهر كذبه، وإنما يصدق (بعض الحيوان جنس) وقد عُلم أنه لا إنتاج في هذا الشكل عما كبراه جزئية.

**وأما الإشكال الثالث:** فإنما يلزم أن لو كان المطلوب عند كون "ب" مندرجاً تحت الكبرى مذكوراً بالفعل لا بالقوة، وأما إذا كان مذكوراً بالقوة فقط فلا.

**الاقتران الثاني:** من كليّتين صغراهما موجبة وكبراهما سالبة ونتيجته كليّة سالبة، ولذلك كان تلو الأول ومقدماً على ما بعده؛ لكون ما بعده لا ينتج غير الجزئي وإن كان موجباً؛ لأن نفعه دون نفع الكليّ السالب ومثاله قولنا: (كل "ب" "ج") و(لا شيء من "ج" "أ") فبين أنه (لا شيء من "ب" "أ") ضرورة دخول "ب" تحت "ج" المحكوم عليه بسلب "أ" عنه، وسواء كان الحد الأوسط مساوياً للحد الأصغر أو أعمّ منه، واعتبر أمثلة ذلك بنفسك.

**الاقتران الثالث:** من موجبتين صغراهما جزئية وكبراهما كليه ونتيجته جزئية

موجبة، ولكون النتيجة فيه جزئية تأخر عن الثاني، وموجبة تقدم على الرابع، ومثاله قولنا: (بعض "ب" "ج") و(كل "ج" "أ") فبين أن بعض "أ" ضرورة دخول "ب" تحت "ج" المحكوم عليه بـ "أ" وقد يتفق أن يكون الحد الأكبر مساوياً للحد الأوسط أو أعمّ منه، واعتبره. وأما الأوسط فقد يتفق أن يكون أخصّ، وقد يتفق أن يكونا متساويين، وقد يتفق أن تكون طبيعة كل واحد أعمّ من طبيعة الآخر من وجه وأخصّ من وجه، مثال الأول قولنا: (بعض الإنسان حيوان) ومثال الثاني قولنا: (بعض الحيوان إنسان) ومثال الثالث قولنا: (بعض الإنسان ناطق) ومثال الرابع قولنا: (بعض الأبيض حيوان)، فإن الأبيض من جهة ما هو أبيض قد يكون منه ما هو حيوان، ومنه ما ليس بحيوان، فكان أعمّ من الحيوان، والحيوان قد يكون منه ما هو أبيض ومنه ما ليس بأبيض فكان أعمّ من الأبيض.

**الاقتران الرابع**: من جزئية صغرى موجبة وكليّة كبرى سالبة كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(لا شيء من "ج" "أ") فبين أن (بعض "ب" ليس "أ") ضرورة دخول "ب" تحت "ج" المحكوم عليه بسلب "أ" عنه، وسواء كانت طبيعة الحد الأوسط مساوية لطبيعة الحد الأصغر، أو أعمّ منه، أو أخصّ منه، أو كل واحد أعمّ من الآخر من وجه وأخصّ من وجه كما ذكرناه، فهذه هي الاقترانات المنتجة من الشكل الأول، وقد ظن أنه ينتج من غير هذه الاقترانات منه كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(بعض "ج" "أ") فإنه وإن أنتج (بعض "أ" "ب") فليس إلا بعكس الكبرى وجعلها صغرى، وعند ذلك فيكون الحد الأوسط فيه محمولاً على الطرفين ويعود إلى الشكل الثاني، ولو بقي بحاله فإنه لا ينتج؛ لعدم اطراده كما أسلفناه.

واعلم أن النتيجة وإن كانت تابعة لأخس المقدمتين في الكم والكيف، ففي الجهة والإطلاق إنما يتبع الكبرى في جميع اقترانات هذا الشكل، وسواء كانت مطلقات صرفة أو موجهات صرفة، من جنس واحد أو مختلطة، إلا في صور مستثناة كما ستعلمها عن كثب، أما إذا كانت من المطلقات الصرفة إما بالمعنى العام أو الخاص، أو من الضروريات الصرفة، أما بالمعنى المطلق أو المشروط

أو الممكنات الصرفة، إما بالمعنى العام أو الخاص أو الأخصّ فظاهر، فإنا إذا قلنا (كل "ج" "أ") أو (لا شيء من "ج" "أ") إما بالإطلاق أو بالضرورة أو الإمكان، فإنما نريد به كل ما يقال له "ج" أي كل واحد واحد لا الكل جملة، ولا المعنى الكليّ، ولا ما هو "ج" ولا ما دام "ج" بل ما هو موصوف بـ "ج" بالفعل عيناً أو ذهناً، وسواء كان دائماً أو غير دائم، كما عرف من قبل، فإذا كان "ب" وهو الحد الأصغر موصوفاً بـ "ج" كيف كان فهو "أ" أو ليس "أ" على نحو ما قيل في المقدمة الكبرى من الجهة والإطلاق، لكن إن كانت القرينة ممكنة فقد قيل إن استعمالها يكون هذراً وليس كذلك، فإن طلب الممكنات من الممكنات، ولا توصل إليها إلا بالممكنات.

وربما قيل أنه لا يكون القياس إذ ذاك بيناً بنفسه ولا كاملاً من جهة أن دخول الحد الأصغر تحت الأوسط، والأوسط تحت الأكبر إنما هو بالفعل لا بالقوة، فيكون حال الشكل الثاني في دخول الحد الأصغر تحت الأكبر فيه كحال الشك الثالث في دخول الأوسط تحت الأكبر فيه.

وقد قيل أنهما غير بيّنين، فكذا ما حاله كحالهما، وهو بعيد عن التحصيل، فإنه وإن كان الأصغر داخلاً تحت الأوسط، والأوسط داخلاً تحت الأكبر بالقوة، فليس مما يفتقر إلى بيان في دخول الأصغر تحت الأكبر، فإن إيجاب الشيء للشيء أو سلبه عنه وإن كان بجهة الإمكان فبين كبيانه إن كان ضرورياً، ولا شيء أبين منه يبيّنه، وأيضاً فإن الحكم بالأوسط على الأصغر وبالأكبر على الأوسط إنما هو بالفعل أي على عينه ونفسه، وإن كان بجهة الإمكان فدخول كل واحد تحت الآخر بيّن ظاهر.

وحيث قيل بكون القياسات في الشكل الثاني والثالث أنها غير بيّنة لم يكن؛ لأن الحكم بالحد الأوسط على الأصغر في الثاني، وبالأكبر على الأوسط في الثالث بالإمكان في نفس الأمر، بل لأنه غير بيّن في حكم الحاكم بأنه داخل تحته دون بيان من عكس أو غيره، ولو كنا نعلم ذلك لما قلنا أنه غير بيّن، وما نحن فيه فدخول كل

واحد من الحدود تحت الآخر لم يكن بالقوة في حكم الحاكم، بل في نفس الأمر، ولا يلزم من كونه غير بيّن عند دخوله بالقوة في حكم الحاكم أن يكون غير بيّن غير بيّن عند دخوله في حكم الحاكم بالفعل، وإن كان بالقوة في نفس الأمر أيضاً، فإن الحكم بالحد الأكبر على الأصغر في الثاني والثالث إيجاباً وسلباً إنما هو بواسطة الحد الأوسط، وليس نسبة الأكبر إلى الأصغر فيهما بواسطة الحد الأوسط على النحو المفهوم من توسطه في الشكل الأول، من كون الأكبر محكوماً به على نفس الأوسط، والأوسط على نفس الأصغر، بل على وجه آخر إذا صدق أمكن أن يقال يصدق نسبة الأكبر إلى الأصغر، ولا يلزم من كون القياس إذ ذاك غير بيّن أن يكون ما نحن فيه غير بيّن، وعلى هذا فقد ظهر أيضاً فساد قول من قال إنما سميناه كاملاً بالقياس إلى ما بعده من الأشكال لا مطلقاً، وعلى ما بيّناه من معنى الكامل وغير الكامل، فلو كانت المقدمة المشروط إيجابها من القرينة في هذا الشكل ممكنة سالبة بالمعنى الخاص، فقد قلنا أن القرينة تكون منتجة لكون هذا السالب في حكم الموجب وقوته، لكن لا سبيل إلى الإنتاج إلا بقلبها إلى الإيجاب، وإذ ذاك فالقياس يكون غير كامل ولا بيّن بنفسه، فإن دخول "ب" تحت "أ" بواسطة دخولها تحت "ج" ودخول "ج" "أ" وهو غير بيّن، إلا مع النظر إلى هذا القلب وتذكر هذه المقدمة الكليّة وهي أن كل ما هو ممكن أن لا يكون، وعند هذا القلب نتبيّن دخول "ب" تحت الحد الأوسط الذي هو "ج" وإلا فمع قطع النظر عن فهم أم كل ما هو ممكن أن لا يكون فهو ممكن أن يكون، لا نتبيّن دخول "ب" تحت "ج" فتكون نسبة تذكر ما مثل هذه المقدمة، والقلب للمقدمة الصغرى في بيان إنتاج القرينة نازلاً منزلة العكس، أو الخلف، أو الافتراض في الشكل الثاني والثالث كما ستعلمه.

وما قيل من أن الفيلسوف لا يطلب غير الدائم أو الأكثري، وهذه المقدمة الممكنة وإن كانت أكثرية فعند القلب إلى الإيجاب قد تعود أقليّة، ويخرج عن الاقتران إذ ذاك عن الاستعمال، فخطأ من وجهين:

[الوجه] **الأول**: إن كان المقصود إنما هو تحقق الإمكان فتكون مستعملة، وإنما

لا تكون مستعمله ولا مطلوبة عندما لو كان طلب الفيلسوف الوجود، فبحثه إنما يكون في الدائم أو الأكثري، لكن بحث الفيلسوف ليس عن الوجود الدائم أو الأكثري فقط، بل عن الممكن المساوي أيضاً، بل والأقلي أيضاً، وهو وإن قُدر أن نفعه نزر بالنسبة، فليس كتاب القياس موضوعاً لبيان الأنفع فقط.

[الوجه] **الثاني**: إن كانت أكثرية قبل القلب وأقليّة بعده، فلا بُدّ من قلب المطلوب بعد الإنتاج، وهو يعود أكثرياً. وأما إن كانت أقليّة قبل القلب فهي وإن عادت أكثرية بعده فعند القلب المطلوب يعود أقليّاً فلا يندفع به ما استبعد كما قد ظن.

وأما إن كانت القرينة مختلطة فإما أن يكون الاختلاط من المطلقات بعضها مع بعض، أو من الموجهات، أو من المطلقات والموجهات، فإن كان الاختلاط من المطلقات فإما أن يكون من المطلقة العامة والوجودية، أو من العامة والوقتية، أو من الوجودية والوقتية، فإن كانت العامة صغرى والخاصة كبرى فجهة النتيجة تابعة لجهة الكبرى؛ لما حققناه في فصل المقول على الكل، وإن كانت العامة كبرى فالنتيجة ممكنة عامة؛ لأنه يحتمل أن يكون الأكبر للأصغر ضرورياً، ويحتمل أن يكون ممكناً، والعام لهما هو الممكن العام.

وأما إن كان الاختلاط من المطلقة والوقتية فإما أن تكون العامة صغرى أو كبرى، فإن كانت العامة صغرى والوقتية كبرى فلا إنتاج أصلاً؛ إذ الوقتية في نفس الأمر جزئية من جهة الحكم فيها في نفس الأمر إنما هو على بعض الحد الأوسط، وهو "أ" تحقق له وجود في الحال أو الماضي دون الاستقبال على ما تحقق، ولا قياس في هذا الشكل عما كبراه جزئية؛ لجواز اختلاف الحد الأوسط، ولهذا يصدق قولنا: (بالإطلاق العام كل إنسان حيوان) و(كل حيوان فرس بالإطلاق الوقتي) ولا تصدق النتيجة (كل إنسان فرس) وإن كانت العامة كبرى فالنتيجة ممكنة عامة؛ لما عرف سابقاً.

وإن كان الاختلاط من الوقتية والوجودية، فالحكم فيها كالحكم في اختلاط

المطلقة العامة والوقتية.

وأما إن كان الاختلاط من الموجهات بعضها مع بعض فإما أن تكون من الضرورية المطلقة والمشروطة، أو من المطلقة والممكنة، أو من المشروطة والممكنة، أو من المشروطات بعضها مع بعض، أو الممكنات بعضها مع بعض، فإن كانت من الضرورية المطلقة والمشروطة فإما أن تكون المشروطة بشرط مع الموضوع أو بشرط مع المحمول أو بوقت، فإن كانت مشروطة بشرط مع الموضوع فإما أن يكون الشرط دائماً بدوام الموضوع والمحمول دائم بدوامه، أو أنه دائم بدوام الموضوع والمحمول غير دائم بدوامه، أو أنه غير دائم بدوام الموضوع والمحمول دائم بدوامه، وإما أن يكون ثابتاً للموضوع في بعض أوقات كونه مشروطاً لا ما دام مشروطاً، فإن كان الأول فإما أن تكون الضرورية المطلقة صغرى أو المشروطة كبرى أو بالعكس، فإن كانت المطلقة صغرى والمشروطة كبرى كقولنا في الاقتران الأول (بالضرورة المطلقة كل "ب" "ج") و(كل ما هو "ج" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" ما دام "ج") فالمشهور بين الخواص أن النتيجة ضرورية تابعة لجهة الصغرى مستثناة عما قيل من اتباعها الكبرى، وذلك لأن "أ" دائماً لكل ما هو دائماً "ج" و("ب" "ج" دائماً لكونه "ج" ضرورياً لـ "ب" فكل "ب" دائماً "أ" والدوام في الكليّات لا يكون إلا ضرورياً، فكل "ب" بالضرورة "أ".

**وفيه نظر:** فإن الدوام في الكليّات وإن كان ضرورياً، إلا أنا قد بينا أن الضروري أعمّ من الضروري المطلق؛ إذ هو قد يكون مطلقاً، وقد يكون مشروطاً، فإن أريد بالضرورة في دوام الكليّات الضرورة المطلقة فهو منتقض بقولنا: (كل فلك كتغير دائماً) فإنه حق، وليس التغير مع دوامه وكون القضية كليّة ضرورياً مطلقاً، بل مشروطاً بدوام كون الفلك متحركاً. وإن أريد به الضرورة المشروطة، فذلك مما لا يوجب اتباع النتيجة لجهة الصغرى، بل لجهة الكبرى، إذ هي مشروطة والصغرى مطلقة، وعند ذلك فنقول (أمكن أن يكون "أ" ثابتاً لـ "ب" بالضرورة المطلقة) و(أمكن أن يكون مشروطاً بدوام "ج" لـ "ب") والعام لهما من الجهات

هـو الممكـن العـام، فـإذن النتيجـة (كـل "ب" "أ" بالإمكـان العـام) وإلا فالـصادق بالضرورة (ليس كل "ب" "أ") وكان (كل "ج" "أ" ما دام "ج") ويلزمه على ما ستعلم في الشكل الثاني (بالضرورة ليس كل "ب" "ج") وكان (بالضرورة كل "ب" "ج") وهو خلف.

وأمكن أن يقال بأن النتيجة دائمة لعموم الدوام للطرفين، وعلى هذا فلا يخفى الحال في ما بقي من الاقترانات.

وأما إن كانت الضرورية المطلقة كبرى والمشروطة صغرى كقولنا في الاقتران الأول (كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب") و(كل "ج" "أ" بالضرورة) فالنتيجة تابعة لجهة لكبرى؛ لما عرفناه سابقاً.

وربما تعجب من كون "أ" ضرورياً لـ "ب" وهو إنما ينسب إلى "ب" بواسطة "ج" و"ج" ليس لـ "ب" بالضرورة المطلقة بل بالمشروطة، فكان من الواجب أن تكون جهة نسبته إلى "ب" هي جهة نسبته [إلى] الحد الأوسط إليها، ومن أحاط بما مهدناه في فصل المقول على الكل، علم أن ما تخيله هذا المتخيل ليس بشيء.

ثم إن كان هذا حقاً فَلِمَ لا كانت النتيجة ضرورية عند كون الأوسط ضرورياً للموضوع والأكبر للأوسط ممكناً.

وأما إن كان الاختلاط بين الضرورية المطلقة والمشروطة بالاعتبار الثاني فإما أن تكون الضرورية المطلقة صغرى أو كبرى، فإن كانت صغرى والمشروطة كبرى كقولنا في الاقتران الأول (بالضرورة كل "ب" "ج") و(كل ما هو "ج" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" في بعض أوقات كونه "ج" لا دائماً) فالنتيجة تابعة أيضاً لجهة الكبرى؛ لأن "أ" ثابت لـ "ج" الدائم بدوام الموضوع في بعض الأوقات لا دائماً، و"ج" ثابت لـ "ب" دائماً، فيكون "ب" داخلاً تحت حكم الكبرى.

وإن كانت الضرورية المطلقة هي الكبرى أيضاً تابعة لجهتها كما علم، وإن استبعد ذلك بسبب كون الحد الأوسط مشروطاً بالنسبة إلى الأصغر، وظن أنه يجب أن تكون جهة النتيجة جهة.

**فالوجه في حله:** ما عرَّفناك.

وأما إن كان الاختلاط بين الضرورية المطلقة والمشروطة بالاعتبار الثالث فإما أن تكون المطلقة صغرى أو كبرى، فإن كانت صغرى والمشروطة كبرى كقولنا: (بالضرورة كل "ب" "ج") و(كل ما هو "ج" دائماً بدوام الموضوع، فهو "أ" ما دام "ج") فلا إنتاج ؛ لعدم الاشتراك في الحد الأوسط، فإن "ج" المحكوم به على "ب" دائم بدوام "ب"؛ لكونه ضرورياً لها، و"ج" المحكوم عليه بـ "أ" مما لا دوام له بدوام الموضوع، هذا إن جعل لا دائماً جزءاً من الموضوع، وإلا فإن ذكر على أنه جزء من المحمول مع كونه دائما بدوام شرط الموضوع كقولنا: و(كل "ج" ما دام "ج" فهو "أ" لا دائماً) أي لا دائماً "أ" فلا إنتاج أيضاً، لا لعدم الاشتراك في الحد الأوسط، بل لما فيه من التكاذب بين المقدمة الصغرى والكبرى، فإنه إذا كان (كل "ج" ما دام "ج" فهو "أ") فـ ("ب" "أ" لكونها "ج") فإذا لم يكن "أ" دائماً لما قيل له "ج" فليس إلا لعدم دوام "ج" له، وقد قيل إن "ج" دائماً لـ "ب" ويلزم من صدق إحدى المقدمتين كذب الأخرى، ولا إنتاج عن المقدمات الكاذبة، كما أنه لا إنتاج عن الصورة الفاسدة، وهذا بخلاف ما إذا كانت المشروطة هي الصغرى والضرورية هي الكبرى كقولنا: (كل ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب") و(كل "ج" "أ" بالضرورة) فإن الاقتران يكون منتجاً، والنتيجة فيه تابعة لجهة الكبرى لما بيناه، وإن احتمل الاستثناء بسبب أن الحد الأوسط غير ضروري للأصغر.

**فالوجه في حله:** ما عرف.

وعلى هذا فلا يخفى الحال في ما بقي من الاقترانات.

وأما إن كان الاختلاط من الضرورية المطلقة والمشروطة بالاعتبار الرابع، فإما أن تكون المطلقة صغرى أو كبرى، فإن كانت صغرى والمشروطة كبرى كقولنا: (بالضرورة كل "ب" "ج") و(كل ما هو "ج" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" في بعض أوقات كونه "ج" لا دائماً) فلا إنتاج أيضاً لما عرف في الاختلاط الذي قبله.

وإن كانت الضرورية كبرى والمشروطة صغرى، فالكلام في صحة الإنتاج،

واتباع النتيجة لجهة الكبرى، واحتمال الاستثناء، وحل الإشكال فيه، فعلى ما تقدم في الاختلاط الذي قبله.

وأما إن كان الاختلاط من الضرورية المطلقة والمشروطة بشرط مع المحمول، فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى أيضاً على ما سلف.

وكذلك الحكم في ما إذا كان الاختلاط من الضرورية والمشروطة بشرط وقت، وسواء كان الوقت معيناً أو غير معين.

وإن شئت أن تبين جهة النتيجة في جميع هذه الاقترانات بالخلف فخذ نقيض النتيجة وافرنه بما يتفق من مقدمتي الاقتران، فإنه ينتج ما يكذب الأخرى الصادقة، فيكون المطلوب الأول وهو الحق، وعليك أن تعتبر ذلك في الكل، فإنك تجده على ما وصفناه.

وأما إن كان الاختلاط من الضرورية المطلقة والممكنة، فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى بالاتفاق، وسواء كانت الضرورية هي الكبرى أو الصغرى، وسواء كانت الممكنة بالمعنى العام أو الخاص أو الأخصّ، لما حققناه قبل؛ ولأنه إذا كانت الضرورية هي الكبرى والممكنة هي الصغرى كما في قولنا في الاقتران الأول (كل "ب" "ج" بالإمكان) وإن شئت (بالإمكان العام) أو (الخاص) أو (الأخصّ) و(كل "ج" "أ" بالضرورة) لو لم تكن النتيجة (بالضرورة كل "ب" "أ") وإلا صدق (بعض "ب" "أ" بالإمكان العام) و(كان كل "ج" "أ" بالضرورة) فـ (بالضرورة بعض "ب" ليس "ج") كما تعلمه في الثاني وهو خلف، وإن استبعد كون الأكبر ضرورياً للأصغر؛ لكون الأوسط غير ضروري للأصغر.

فالوجه في حله: ما سلف، ولا يلزم على ما ذكرناه قول القائل (نطفة الإنسان في الرحم ممكن أن تكون إنساناً) و(كل إنسان حيوان بالضرورة) فإنه يلزم منه صدق قولنا: (نطفة الإنسان في الرحم حيوان بالضرورة) مع صدق المقدمتين؛ لأنا نقول المحمول على النطفة إنما هو تكونها في المستقبل إنساناً بجهة الإمكان، لا نفس الكون في الحال، والمحكوم عليه في الكبرى بالحيوان إنما هو الإنسان الكائن

فلا إنتاج؛ لاختلاف الحد الأوسط، حتى لو حكم في الكبرى بالحيوان بجهة الضرورة على ما هو ممكن أن يصير إنسانا وهو الحد الأوسط، كانت الكبرى كاذبة، وعلى كل تقدير فلا إنتاج، إما لاختلاف الحد الأوسط، وإما لكذب الكبرى.

وأما إذا كانت المطلقة الضرورية هي الصغرى والممكنة هي الكبرى فلا خلاف في أن النتيجة تكون ممكنة بالمعنى الذي كانت الكبرى به ممكنة؛ لما حققناه، وعليك باعتبار الخلف في كل ذلك بنفسك.

وربما ظن أنه إذا كانت الكبرى ممكنة خاصة وهي سالبة أن النتيجة تكون مطلقة عامة، ولا حاصل له، ولا الفرق بينها وبين الموجبة؛ لما حققناه، وعلى هذا يكون الحال في ما بقي من الاقترانات.

وأما إن كان الاختلاط من الضرورية المشروطة والممكنة فإما أن تكون الممكنة بالمعنى العام أو الخاص أو الأخصّ، فإن كانت بالمعنى العام فالضرورة المشروطة إما أن تكون مشروطة بشرط مع الموضوع أو المحمول أو مشروطة بوقت، فإن كان الشرط مع الموضوع فإما أن يكون من القسم الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع، فإن كان من القسم الأول فإما أن تكون الممكنة صغرى أو كبرى، فإن كانت صغرى كقولنا في الاقتران الأول (كل "ب" "ج" بالإمكان العام) و(كل ما هو "ج" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" ما دام "ج") فهو غير منتج، لجواز أن يكون "ج" الثابت لـ ("ب" بالإمكان) غير دائم بدوام "ب" فإنه لا يلزم من كون ("ج" ممكناً لـ "ب") بكل اعتبار، أن يكون دائماً لـ "ب" وما حكم عليه بـ "أ" إنما هو موصوف بـ "ج" دائماً بدوام الموضوع، فلا يكون الحد الأوسط مشتركاً، وإذا لم يكن مشتركاً فلا إنتاج.

وقد قيل: أنه ينتج ممكنة عامة؛ لأن "ج" وإن لم يثبت بالفعل دوامه لـ "ب" لكنه ممكن فأمكن، واحتمل أن يكون ذلك ضرورياً، والعام لهما هو الممكن العام.

وليس بحق: فإنه كما لم يثبت كون "ج" دائماً لـ "ب" بالفعل، لم يثبت إمكان دوامه لـ "ب" بل جاز في نفس الأمر أن لا يكون دوامه ممكناً لـ "ب" وإن كان "ج" لـ "ب" ممكناً، وهو كما لو قيل (كل ثقيل فإنه يتحرك من نقطة "ب" إلى نقطة "ج")

و(ليس دوام حركته من نقطة "ب" إلى نقطة "ج" ممكناً) ضرورة التناهي، وعلى هذا يكون الحكم وإن كانت الضرورية المشروطة بالاعتبار الثاني أو الثالث أو الرابع، أما الثاني فلكون المحكوم عليه بـ "أ" إنما هو ما هو موصوف بـ "ج" دائماً بدوام الموضوع، وإن لم يكن دائماً بدوامه.

وأما الثالث والرابع فلكون المحكوم عليه بـ "أ" إنما هو ما هو موصوف بـ "أ" لا ما دام الموضوع موجوداً، وإذ ذاك فالحد الأوسط لا يلزم أن يكون مشتركاً، لجواز أن يكون "ج" الثابت لـ "ب" وإن كان بجهة الإمكان العام دائماً لـ "ب" فلا يكون داخلاً تحت الكبرى، وعلى هذا يكون الحكم إذا كانت الصغرى ممكنة خاصة أو أخصيّة.

وأما إن كانت الممكنة كبرى أو المشروطة صغرى - ولا تبالِ بأي اعتبار كانت المشروطة أو الممكنة - فالإنتاج واقع، والنتيجة تابعة لجهة الكبرى؛ لما حققناه قبل، وعليك أن تعتبر أمثلة جميع هذه الأقسام بنفسك، وكذلك البيان بالخلف.

وأما إن كانت المشروطة مشروطة بشرط مأخوذ مع المحمول أو بشرط وقت، وسواء كان معيناً أو مبهماً، وسواء كانت المشروطة كبرى أو صغرى، فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى.

وكذلك الحكم في ما إذا كان الاختلاط من الممكنات بعضها مع بعض أيضاً؛ لما حققناه، وعليك باعتبار أمثلة ذلك بنفسك.

وأما إن كان الاختلاط من الضروريات المشروطة بعضها مع بعض، فلنفرض الكلام أولاً في الاختلاط من القسم الأول من الضروريات المشروطة بشرط مع الموضوع، ومن كل قسم من أقسام المشروطة، ثم كذلك على الترتيب.

**فنقول:** إذا كان الاختلاط بين القسم الأول والثاني من المشروطة بشرط مع الموضوع فإما أن يكون القسم الأول صغرى أو كبرى، فإن كان صغرى فهو كقولنا في الاقتران الأول (كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب") و(كل ما هو "ج" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" لا ما دام "ج")، فالنتيجة تابعة لجهة

الكبرى وهي (كل "ب" "أ" لا دائماً) لضرورة أنه محكوم به على (كل ما هو "ج" دائماً لا ما دام "ج" وب "ج" دائماً فكان "ب" "أ" لا دائماً).

وأما إن كان الأمر بالعكس أي أن القسم الأول كبرى والثاني صغرى كقولنا: (كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" لا دائماً) و(كل ما هو "ج" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" ما دام "ج") فلا إنتاج؛ لعدم الاشتراك في الحد الأوسط، إذ المحكوم عليه بـ "أ" هو ("ج" دائماً بدوام الموضوع) و"ج" المحكوم به على "ب" غير دائم بدوامها.

وأما إن كان الاختلاط بين القسم الأول والثالث من الضرورة المشروطة فإما أن يكون القسم الأول صغرى أو كبرى، فإن كان صغرى فمثاله من الاقتران الأول (كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب") و(كل ما هو "ج" لا ما دام الموضوع فهو "أ" ما دام "ج") فما هو من "ج" موضوع الكبرى غير دائم بدوام الموضوع) وما هو منه محمول في الصغرى دائم بدوام الموضوع، فالحد الأوسط غير مشترك فلا إنتاج.

وإن كان القسم الأول هو الكبرى كقولنا: (كل ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب") و(كل ما هو "ج" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" ما دام "ج") فلا إنتاج أيضاً؛ لعدم تحقق الاشتراك في الحد الأوسط إذ الموضوع من "ج" في المقدمة الكبرى هو ما دائم بدوام الموضوع والمحمول منه في المقدمة الصغرى، هو ما لا دوام له بدوام الموضوع، وعلى هذا فلا إنتاج من الاختلاط الكائن من القسم الأول والرابع فهو إما "ج" فما هو من "ج" موضوع الكبرى، غير دائم بدوام الموضوع، وما موضوعه محمول في الصغرى دائم بدوام الموضوع، فالحد الأوسط غير مشترك، فلا إنتاج.

وإن كان القسم الأول هو الكبرى، كقولنا: كل ما هو "ب" لا دائم بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب" وكل ما هو "ج" دائم بدوام الموضوع، فهو ما دام "ج" فلا إنتاج أيضاً، لعدم تحقق الاشتراك في الحد الأوسط، إذ الموضوع من "ج"

في المقدمة الكبرى ما هو دائم بدوام الموضوع، والمحمول منه في المقدمة الصغرى هو ما لا دوام له بدوام الموضوع، وعلى هذا فلا إنتاج من الاختلاط الكائن من القسم الأول والرابع من أقسام الضرورة المشروطة بشرط مع الموضوع، ومن المشروطة بشرط المحمول، أو بشرط وقت، فأيهما كان كبرى أو صغرى، فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى، حققناه وعليك بالاعتبار في باقي الاقترانات.

وأما إن كان الاختلاط من القسم الثاني من أقسام الضرورة المشروطة بشرط مع الموضوع، وبين القسم الثالث من أقسامها فإما أن يكون كبرى أو صغرى، فإن كان القسم الثاني هو الصغرى أو الثالث هو الكبرى، كقولنا: كل ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع فهو ما دام "ج" فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى، لما عرف، وكذا إن كان صغرى للقسم الرابع من الضرورة المشروطة بشرط الموضوع، وإن كان كبرى لهما فلا إنتاج؛ لاختلاف الحد الأوسط، واعتبره بنفسك.

وأما إن كان اختلاطه مع المشروط بشرط المحمول، أو الوقت، فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى في الكل، وسواء كان هو كبرى أو صغرى، واعتبره.

وأما إن كان الاختلاط من القسم الثالث من أقسام الضرورة المشروطة بشرط مع الموضوع، وسواء كان القسم الأول صغرى أو كبرى؛ إذ لا اشتراك بينهما في الحد الأوسط، واعتبره بنفسك.

وأما إن كان الاختلاط من القسم الأول من الضرورة المشروطة بشرط مع الموضوع، ومن المشروطة بشرط المحمول أو بشرط وقت، فأيهما كان كبرى أو صغرى فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى؛ لما حققناه، وعليك بالاعتبار في باقي الاقترانات.

وأما إن كان الاختلاط من القسم الثاني من أقسام الضرورة المشروطة بشرط مع الموضوع، وبين القسم الثاني هو الصغرى، أو الثالث هو الكبرى كقولنا: (كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" ما دام "ج") فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى؛ لما عرف، وكذا إن كان صغرى القسم الرابع من الضرورة المشروطة بشرط الموضوع،

وإن كان كبرى لهما فلا إنتاج؛ لاختلاف الحد الأوسط، واعتبره بنفسك.

وأما إن كان اختلاطه مع المشروطة بشرط المحمول أو الوقت، فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى في الكل، وسواء كان هو كبرى أو صغرى، واعتبره [بنفسك].

وأما إن كان الاختلاط من القسم الثالث من أقسام الضرورية المشروطة بشرط مع الموضوع ومن القسم الرابع منها، فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى؛ لما حققناه، وسواء كان كبرى أو صغرى، وكذا الحكم في ما إذا كان الاختلاط من القسم الرابع منه ومن المشروطة بشرط مع المحمول أو بشرط وقت، أو كان الاختلاط من القسم الرابع من المشروط بشرط مع الموضوع والمشروط بشرط مع المحمول، أو بشرط الوقت، أو كان الاختلاط من المشروط بشرط المحمول والمشروط بشرط الوقت، وسواء كان معيناً أو مبهماً، وعليك أن تعتبر الكل بنفسك، فإنه سهل.

وأما إن كان الاختلاط من المطلقات والموجهات، فالمطلقة إما أن تكون عامة أو خاصة أو وقتية، فإن كانت عامة فإما أن يكون اختلاطها مع الضرورية أو الممكنة، فإن كان اختلاطها مع الضرورية فالضرورية إما أن تكون مطلقة أو مشروطة، فإن كانت مطلقة فالنتيجة تكون تابعة لجهة الكبرى إن كانت ضرورية، وإن كانت مطلقة عامة فالنتيجة ممكنة عامة؛ لما سلف في اختلاطها مع الخاصة، وأما إن كانت الضرورية مشروطة فالحكم في الاختلاط الكائن من أقسامها ومن المطلقة العامة حكم اختلاطها مع الممكنة وقد عرف. وإن كان الاختلاط من المطلقة العامة والممكنة فالحكم أيضاً في اتباع النتيجة للكبرى على ما عرف في باقي الاختلاطات، وسواء كانت الممكنة بالمعنى العام أو الخاص أو الأخصّ.

اللهم إلا أن تكون الصغرى ممكنة بأي اعتبار قُدر والكبرى مطلقة عامة، فإن النتيجة تكون ممكنة عامة باتفاق الجمهور؛ لما سلف في اختلاطها بالمطلقة الخاصة.

وأما المطلقة الخاصة وجودية وهي المطلقة الخاصة، فإن كانت صغرى فالنتيجة تابعة لجهة الكبرى، وسواء كانت الكبرى ضرورية أو ممكنة؛ لما أسلفناه في تحقيق

المقول على الكل، وإن كانت كبرى والصغرى ممكنة بأي اعتبار قُدر فالنتيجة عند الجمهور ممكنة خاصة، وذلك لأن المطلقة الخاصة ما تتناول أقسام المشروطات في وقت من غير دوام، وعند ذلك أن يكون الحد الأكبر ثابتاً للأوسط مشروطاً بكونه "ج" بالفعل، ويحتمل أن لا يكون "ج" ثابتاً للأصغر بالفعل بل بالإمكان، فيكون الأكبر للأصغر بالإمكان لا بالفعل، على نحو ما كان ثابتاً للأوسط، وهذا بخلاف ما إذا كانت الصغرى ضرورية؛ ضرورة أن الحد الأوسط فيها لا بُدّيّ للأصغر بالفعل، لا لمحض الإمكان، وعليك بيان ذلك بالخلف إن شئت، وتحقيقه بأمثلته.

وأما إن كانت المطلقة وقتية فحكمها في الاختلاط مع الموجهات حكم اختلاطها مع المطلقات العامة والخاصة، وقد بيناه، فلا تطول به.

# الفصل الرابع

## في تحقيق الشكل الثاني وقرائنه

وهو ما الحد الأوسط فيه محمول على الطرفين، وإنما كان تلواً للأول ومقدماً على ما بعده، أما بالنسبة إلى الثالث فلإنتاجه الكليّ، والثالث وإن أنتج الموجبة فنتيجته لا تكون جزئية، وهذا وإن لم ينتج غير السلب فهو قد ينتج الكليّ، والكليّ السالب في العلوم أنفع من الجزئي الموجب، وأما بالنسبة إلى الرابع - وإن كان الرابع قد ينتج الكليّ السالب والجزئي الموجب - فلأن الثاني أبيّن وأقرب إلى الطباع من الرابع وإنتاج الرابع، ففي كل اقتراناته إنما هو يعود إلى الثاني، وله في إنتاجه خاصة ومشروط، أما خاصيته فإنه لا ينتج غير السالب، وأما شروطه فكليّة كبراه، واختلاف مقدمتيه في الكيف، إن كانت الجهة فيها واحدة، أو متداخلة أي أن جهة المقدمتين أعمّ من الأخرى، فلا إنتاج فيه مما كبراه جزئية، ولا من موجبتين ولا سالبتين إن كانت الجهة فيهما واحدة أو متداخلة على ما ذكرناه، أما اشتراط كليّة كبراه فلأنه إذا كانت الكبرى جزئية، فإما أن تكون موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة فالصغرى إما أن تكون كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة فإما موجبة أو سالبة، فإن كانت كليّة موجبة كقولنا: (كل "ج" "ب" وبعض "أ" "ج") فليس يلزم نسبة "أ" إلى "ب" لا بنفي ولا إثبات، بل قد تكون النسبة تارة بالإيجاب، و[أخرى] بالسلب، أما الأول فكما في قولنا: (كل إنسان حيوان وبعض الجسم حيوان) فإن النسبة هاهنا بين الإنسان والجسم بالإيجاب لا بالسلب.

وأما الثاني فكما في قولنا: (كل إنسان حيوان وبعض الفرس حيوان) فالنسبة هاهنا بين الإنسان والفرس بالسلب لا بالإيجاب.

وإن كانت الصغرى كليّة سالبة كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج" وبعض "أ" "ج") فالنسبة أيضاً بين "أ" و"ب" قد تكون تارة بالإيجاب، و[أخرى] بالسلب، أما الأول فكما في قولنا: (لا شيء من الإنسان حجر) و(بعض الجسم حجر) فالنسبة بين

الإنسان والجسم بالإيجاب لا بالسلب. وأما الثاني فكقولنا: (لا شيء من الإنسان حجرا) و(بعض الجماد حجر) فالنسبة بين الإنسان والجماد بالسلب لا بالإيجاب. وإن كانت الصغرى جزئية فإما موجبة وإما سالبة، فإن كانت موجبة كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(بعض "ب" "ج") فالنسبة أيضاً بين "ب" و"أ" قد تكون تارة بالإيجاب كقولنا: (بعض الإنسان حيوان) و(بعض الناطق حيوان) وكذا إن كانت سالبة كقولنا: (بعض "ب" ليس "ج") و(بعض "أ" "ج") فالنسبة بين "ب" و"أ" قد تكون تارة بالإيجاب كقولنا: (بعض الإنسان ليس حجرا) و(بعض الجسم حجر)، و[أخرى] قد تكون بالسلب كقولنا: (بعض الإنسان ليس حجرا) و(بعض الجماد حجر) وعلى هذا النحو إن كانت الكبرى جزئية سالبة، وسواء كانت الصغرى كليّة موجبة، أو كليّة سالبة، أو جزئية موجبة، أو جزئية سالبة، فإنه قد يكون الحد الأكبر منسوباً إلى الحد الأصغر تارة بالإيجاب، و[أخرى] بالسلب، أما إذا كانت الصغرى كليّة موجبة كقولنا: (كل "ب" "ج") و(بعض "أ" ليس "ج") فلو قلنا (كل إنسان حيوان) أو (بعض الجسم ليس حيواناً) كان صادقاً، والنسبة بين الإنسان والجسم بالإيجاب، ولو قلنا (كل إنسان حيوان) و(بعض الحجر ليس حيواناً) كان أيضاً صادقاً، والنسبة بين الإنسان والجسم بالإيجاب، ولو قلنا (كل إنسان حيوان) و(بعض الحجر ليس حيواناً) كان أيضاً صادقاً، والنسبة بين الإنسان والحجر بالسلب لا بالإيجاب، وأما إذا كانت الصغرى كليّة سالبة فقد تكون أيضاً النسبة بين الحد الأكبر والأصغر بالإيجاب تارة كقولنا: (لا شيء من الإنسان فرس) و(بعض الحيوان ليس فرساً) فالنسبة بين الإنسان والحيوان بالإيجاب، و[أخرى] بالسلب كقولنا: (لا شيء من الإنسان حجر) و(بعض الفرس ليس بحجر) فإن النسبة بين الإنسان والفرس بالسلب لا بالإيجاب، وعلى هذا فلا يخفى عدم لزوم الإنتاج. وإن كانت الصغرى أيضاً جزئية موجبة أو سالبة.

وأما اشتراط اختلاف المقدمتين في الكيف عند اتحاد الجهة أو تداخلها، فلأنه إذا اتحدت الكيفية عند اتحاد الجهة فإما أن تكون الكيفية إيجاباً أو سلباً، وعلى كلا التقديرين فليس يلزم من إيجاب شيء لشيئين أن تكون النسبة بالشيئين بالإيجاب دون

السلب أو بالسلب دون الإيجاب، وكذا إن كان مسلوباً عنهما، بل قد تكون النسبة بين الحد الأكبر والأصغر باعتبار خصوص المادة، تارة بالإيجاب، و[أخرى] بالسلب، أما إذا كانت إيجابية كقولنا: (بالضرورة كل "ب" "ج") و(بالضرورة كل "أ" "ج") فإنه إن كان الحد الأصغر والأكبر متساويين، أو أن الأصغر داخل تحت الأكبر في نفس الأمر كانت النسبة بينهما بالإيجاب، وإن كان الأصغر في نفس الأمر مبايناً للأكبر، وإن كان الحد الأوسط أعمّ منهما فالنسبة بينهما بالسلب مثال الأول، أما إذا كان الحد الأصغر والأكبر متساويين كقولنا: (بالضرورة كل إنسان حيوان) و(بالضرورة كل ناطق حيوان)، وأما إذا كان الأصغر داخلاً تحت الأكبر كقولنا: (كل إنسان جسم) و(كل جسم حيوان جسم) وأما إن كان الحد الأصغر مبايناً في نفس الأمر للأكبر كقولنا: (كل إنسان حيوان) و(كل فرس حيوان)، وعلى هذا إن كانت الكيفية سلباً كسلب الحجر في المثال الأول عن الإنسان والناطق، والإنسان والحيوان، وفي المثال الثاني عن الإنسان والفرس، وعلى هذا فلا يخفى عدم الإنتاج مع اتحاد الكيفية وتداخل الجهة، وعلى أنَّا سنوضحه عن قريب، وهذا بخلاف ما إذا اختلفت الكيفية وكانت الكبرى كليّة، فإنه يلزم من ذلك التباين بين الأصغر والأكبر كما ستعلمه.

ولا يلزم على ما ذكرناه قول القائل (خط "ب" خرج من المركز إلى المحيط) و(خط "ج" خرج من المركز إلى المحيط) فإنه يلزم عنه (خط "ب" مساوٍ لخط "ج") والمقدمتان موجبتان، والحد الأوسط محمول فيهما؛ لأنا نقول الحد الأصغر هاهنا إنما هو "ب" و"ج" والمحمول عليهما وهو الحد الأوسط خروجهما من المركز إلى المحيط، والنتيجة غير لازمة عن ذلك فقط دون مقدمة كبرى تضاف إلى ما ذكر وهي و(كل خارجين من المركز إلى المحيط فهما متساويان) ولازمه (خط "ب" و"ج" متساويان) وهو على نمط الشكل الأول دون الثاني.

**وأما قرائنه:**

فباعتبار تركب المحصورات بعضها مع بعض فستة عشر كما عرف، غير أن

اشتراط كليّة كبراه أسقط منها ما الكبرى فيها جزئية موجبة وجزئية سالبة وهي ثمانٍ، إذ كل واحدة من الكبريين فلها أربع صغريات، وهي الكليّة الموجبة والكليّة السالبة والجزئية الموجبة والجزئية السالبة، واشتراط اختلاف مقدمتيه في الكيف عند اتحاد الجهة أو تداخلها أسقط منها أربعة، وهي الكائنة من الكليّتين إيجابا وسلباً، ومن موجبتين والصغرى جزئية، ومن سالبتين والصغرى جزئية، فعادت قرائنه عند اتحاد الجهة أو تداخلها إلى أربع وهي الكائنة من كليّتين والكبرى سالبة، وكليّتين وصغراهما سالبة، وجزئية صغرى موجبة وكليّة كبرى سالبة، وجزئية صغرى سالبة وكليّة كبرى موجبة.

وعند اختلاف الجهة تعود قرائنه المنتجة إلى ثمانٍ وهي هذه، وما أسقطناها باشتراط اختلاف الكيفية ولنشرع في بيان كل واحد منها.

**فنقول:** إما أن تكون الجهة متحدة أو مختلفة، فإن كانت متحدة فإما أن تكون جهة الضرورة أو الإمكان أو الإطلاق، فإن كانت جهة الضرورة فإما أن تكون مطلقة أو مشروطة، ولنقرض الكلام في الكائن من الضروري المطلق أولاً، وقد بان أن القرائن عند اتحاد الجهة لا تزيد على أربع:

**الاقتران الأول منها:** من كليّتين والكبرى سالبة، ونتيجته كليّة ضرورية سالبة كقولنا: (بالضرورة كل "ب" "ج") و(بالضرورة لا شيء من "أ" "ج") فالنتيجة (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ") وإلا فـ (بالإمكان العام بعض "ب" "أ") وكان (بالضرورة لا شيء من "أ" "ج") فـ (بالضرورة بعض "ب" ليس "ج") وكان (بالضرورة كل "ب" "ج") وهو خلف. ولأنك إذا عكست الكبرى وأبقيتها كبرى بحالها على الاقتران إلى الاقتران الثاني من الشكل الأول وهو بيّن.

**الاقتران الثاني [منها]:** من كليّتين والصغرى سالبة، ونتيجته كالتي قبله كقولنا: (بالضرورة لا شيء من "ب" "ج") و(بالضرورة كل "أ" "ج") فـ (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ") وإلا فـ (بالإمكان العام بعض "ب" "أ") وكان (بالضرورة كل "أ" "ج") فـ (بالضرورة بعض "ب" "ج") وكان (بالضرورة لا شيء من "ب" "ج") وهو خلف.

ولأنك إذا عكست الصغرى وهي (لا شيء من "ب" "ج") وجعلتها كبرى عاد إلى الاقتران الثاني من الشكل الأول ناتجاً (بالضرورة لا شيء من "أ" "ب") وقد بان أن الكليّة الضرورية السالبة تنعكس كنفسها، فإذا عكس (بالضورة لا شيء من "أ" "ب") كان عكسه (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ") وهو عين المطلوب، وهذا الاقتران وإن كان مساوياً للأول في إنتاج الكليّ السالب فإنما جعل تلواً له وثانياً، إذ هو يفتقر في البيان بالعكس إلى عكسين - أعني عكس المقدمة الصغرى، وعكس النتيجة، وإلى نقل إحدى المقدمتين إلى مكان الأخرى - كما عرفته، ولا كذلك الاقتران الذي قبله.

**الاقتران الثالث [منها]**: من جزئية صغرى موجبة وكليّة كبرى سالبة، ونتيجته جزئية ضرورية سالبة؛ ولذلك كان ثالثاً ومتأخراً عن الثاني، كقولنا: (بالضرورة بعض "ب" "ج") و(بالضرورة لا شيء من "أ" "ج") فـ (بالضرورة بعض "ب" ليس "أ") وإلا فـ (بالإمكان العام كل "ب" "أ") وكان (بالضرورة لا شيء من "أ" "ج") فـ (بالضرورة لا شيء من "ب" "ج") وكان (بالضرورة بعض "ب" "ج") وهو خلف. ولأنك إذا عكست الكبرى وهي (لا شيء من "أ" "ج") وأبقيتها كبرى بحالها عاد الاقتران إلى الاقتران الرابع من الشكل الأول ناتجاً (بالضرورة بعض "ب" ليس "أ") وهو عين المطلوب.

**الاقتران الرابع**: من جزئية صغرى سالبة وكليّة كبرى موجبة، ونتيجته كنتيجة الاقتران الذي قبله، كقولنا: (بالضرورة بعض "ب" ليس "ج") و(بالضرورة كل "أ" "ج") فـ (بالضرورة بعض "ب" ليس "أ") وإلا فـ (بالإمكان العام كل "ب" "أ") وكان (بالضرورة كل "أ" "ج") فـ (بالضرورة كل "ب" "ج") وكان (بالضرورة بعض "ب" ليس "ج") وهو خلف، وليس هذا الاقتران مما يمكن بيان إنتاجه بالعكس والرد إلى الشكل الأول، لأنك إن عكست الكبرى عادت جزئية، ولا قياس من جزئيتين، والصغرى فلا عكس لها؛ لكونها جزئية سالبة، ولأجل تبينه بالرد إلى الشكل الأول وبعده عنه، وإن كانت نتيجته جزئية سالبة كالتي قبله، كان رابعاً ومتأخراً عن الاقتران الثالث، ولكنه وإن لم يتبين بالعكس والرد إلى الشكل الأول فقد يمكن

بيانه بالافتراض وهو أن تفرض البعض من "ب" الذي ليس هو "ج" شيئاً معيناً وليكن مثلاً "د" فيلزمه (بعض "ب" "د") و(لا شيء من "د" "ج")، فتأخذ أحد اللازمين وهو (لا شيء من "د" "ج")، وتجعله صغرى للكبرى فينتج من الاقتران الثاني من هذا الشكل كليّة سالبة وهي (لا شيء من "د" "أ")، ثم تأخذ هذه النتيجة وتجعلها كبرى للازم الآخر وهو (بعض "ب" "د") فينتج من الاقتران الرابع من الشكل الأول جزئية سالبة هي (بعض "ب" ليس "أ") وهو عين المطلوب.

**وربما قيل:** إنه لما كان الحد الأوسط ثابتاً لأحد الطرفين ومسلوباً عن الطرف الآخر تبين أن النسبة بين الطرفين في جميع هذه الاقترانات بالسلب من غير افتقار إلى بيان من عكس أو خلف أو فرض، وهو وإن كان قريباً من البيان فليس بيناً مستغنياً عن البيان، فإنه فرق بين البين والقريب من البين، وكل ما يتخيل في الاحتجاج على كونه بيناً فلا يزيد على نفس الدعوى.

وأما إن كانت ضرورة مشروطة فإما مشروطة بشرط مع الموضوع أو بشرط مع المحمول أو بشرط وقت، فإن كان الشرط هو شرط الموضوع فإما أن يكون من القسم الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع كما بيناه، فإن كان من القسم الأول فمثاله من الاقتران الأول قولنا: (كل ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب") و(لا شيء مما هو "أ" دائم بدوام الموضوع "ج" ما دام "أ") فليس النتيجة (لا شيء من "ب" "أ") فإنه (ليس كل "ب" هو ما دام دائم بدوام الموضوع ب، وليس كل "أ" هو دائم بدوام الموضوع "أ") وإن اتفق أن (كل "ج" دائم لما هو "ب" دائم بدوام الموضوع ومسلوب عما هو "أ" دائم بدوام الموضوع ما دام "أ" فليس كل "ب" هو ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع ولا كل "أ" هو ما هو "أ" دائم بدوام الموضوع) فليس يلزم أن تكون النتيجة (لا شيء من "ب" "أ") بل (بالضرورة المشروطة لا شيء مما هو "ب" دائم بدوام الموضوع "أ" الذي هو "أ" دائم بدوام الموضوع) وإلا فالصادق (بعض ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" الذي هو "أ" دائم بدوام الموضوع في بعض أوقات كونه "أ") وكان (لا شيء من "أ" الذي هو

دائم بدوام الموضوع "ج" ما دام "أ" فبعض "ب" الذي هو دائم بدوام الموضوع ليس هو "ج" في بعض أوقات كونه "ب")، وكان قد قيل إنه (دائماً "ج") وهو خلف، وعليك بالاعتبار في ما بقي من الاقترانات.

وأما إن كان القسم الثاني وهو كقولنا: (كل ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع فهو "ج" في بعض أوقات كونه "ب") و(لا شيء مما هو "أ" دائم بدوام الموضوع "ج" في بعض أوقات كونه "أ") فلا إنتاج؛ إذ الحد الأوسط غير دائم للحدين اللذين هما جزءا المطلوب، لا في جانب الإيجاب ولا السلب، ولا الوقت فيه معين، فليس يمتنع إيجاب "أ" لـ "ب" لجواز أن يكون وقت سلب "ج" عن "أ" وإيجابه لـ "ب" مختلفاً.

وأما إن كان القسم الثالث وهو كقولنا في الاقتران الأول (كل "ب" لا دائم بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب") و(لا شيء مما هو "أ" لا دائم بدوام الموضوع هو "ج" ما دام "أ") والنتيجة (بالضرورة المشروطة لا شيء من "ب" لا دائم بدوام الموضوع "أ" الذي هو "أ" لا دائم بدوام الموضوع)؛ لضرورة إيجاب "ج" للأصغر دائماً ما دام له الشرط، وسلبه عن الأكبر ما دام له الشرط، وإلا فالصادق نقيضه وهو (بعض ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "أ") الذي ليس دائماً بدوام الموضوع في بعض أوقات كونه "ب" وكان (كل ما هو "أ" لا دائماً بدوام الموضوع ليس هو "ج" ما دام "أ") فـ (بعض "ب" الذي ليس دائماً "ب" حالة كونه "ب" في بعض أوقات كونه ليس "ج") وكان قد قيل أنه ("ج" ما دام "ب") وهو خلف.

وأما إن كان القسم الرابع وهو كقولنا في الاقتران الأول (كل ما هو "ب" لا دائماً ما دام الموضوع فهو "ج" في بعض أوقات كونه "ب") و(لا شيء مما هو "أ" لا دائماً بدوام الموضوع هو "ج" في بعض أوقات كونه "أ") فليس بمنتج؛ لما حققناه في القسم الثاني، من اختلاف وقت السلب للأكبر والإيجاب للأصغر، وعلى هذا فلا إنتاج.

وإن كان الشرط هو شرط المحمول والوقت؛ لجواز أن يكون سلب الأوسط

عن الأكبر في حالة إيجابه للأصغر، وكذا لو كان مسلوباً عن الأصغر وواجباً للأكبر.

اللهم إلا أن تكون المشروطات وقتية، والوقت فيها معين، وهو واحد في السلب والإيجاب، فالحد الأكبر يكون مسلوباً عن الأصغر لا محالة، وعلى ما حققناه من جواز اختلاف وقت الحد الأوسط لأحد الطرفين وإيجابه للآخر فلا إنتاج من الممكنات، وسواء كانت بالمعنى العام أو الخاص، ولا المطلقات، ولا من خلط بعضها مع بعض، فإنا إذا قلنا مثلاً (كل إنسان بالإمكان أو بالإطلاق ماشٍ) و(بالإمكان أو بالإطلاق لا شيء من الحيوان ماشياً) فإنه وإن كانت المقدمات صادقة فليس يلزم (لا شيء من الإنسان حيوان) وكذلك لو خلطت إحداهما بالأخرى، بل إن كانت المطلقة من جنس اتصاف الموضوع بما وضع معه دائماً كقولنا: (كل "ب" ما دام "ب" فهو "ج") و(لا شيء من "أ" ما دام "أ" "ج") فالذي عليه الجمهور أن النتيجة (لا شيء من "ب" "أ" ما دام "ب") وإلا فـ (بعض "ب" "أ" ما دام "ب") وكان (لا شيء من "أ" "ج" ما دام "أ") فـ (بعض "ب" ليس "ج" ما دام "ب") وكان (كل "ب" "ج" ما دام "ب") وهو خلف، وهذا ليس بخلف؛ إذ الحد الأوسط مختلف من جهة أن الموضوع في الكبرى هو ("أ" ما دام "أ") والمحمول في الصغرى إنما هو ("أ" مطلقاً) وإذ ذاك فلا خلف، فإذن ليست النتيجة(لا شيء من "ب" "أ" ما دام "ب") بل (لا شيء من "ب" ما دام "ب" "أ" ما دام "أ") لضرورة دوام سلب الأوسط عن أحدهما، ودوام إيجابه للآخر بالشرط المذكور، وإلا فبعض ما دام "ب" هو الشيء الذي هو "أ" ما دام "أ" وكان (لا شيء من "أ" ما دام "أ" "ج" فبعض "ب" ما دام "ب" ليس "ج" وكان "ج") وهو خلف.

وأما إن كانت الجهات مختلطة فلا إنتاج فيها عن غير المختلط مع الضرورية أو المطلقة الدائمة بدوام شرط الموضوع وما هو داخل تحتها، وإلا فجائز أن يختلف وقت السلب والإيجاب للحد الأوسط كما عرفته في المطلقات والممكنات، واعتبر بنفسك.

لكن الاختلاط من الضرورية وغير الضرورية فإما أن تكون الضرورية داخلة في

عموم الجهة الأخرى أو ليس، فإن كانت داخلة في عمومها بأن كانت ممكنة عامة أو مطلقة عامة فلا بُدّ من الاختلاف في الكيف وإلا فلا إنتاج، وسواء كانت الكيفية سلباً أو إيجاباً، إذ ليس يلزم من إيجاب شيء لشيئين لأحدهما بالضرورة وللآخر بالإمكان العام أو الإطلاق، سلب أحد الشيئين عن الآخر إلا كان قولنا: (بالضرورة كل إنسان حيوان) و(بالإطلاق أو بالإمكان العام كل ناطق حيوان) ناتجاً (لا شيء من الإنسان ناطق) وهو محال، وكما لا يلزم السلب لا يلزم الإيجاب، وإلا كان قولنا: (بالضرورة كل إنسان حيوان) و(بالإطلاق أو بالإمكان العام كل فرس حيوان) ناتجاً (كل إنسان فرس) وهو محال، وكذا لا يلزم من سلب شيء عن شيئين عن أحدهما بالضرورة وعن الآخر بالإطلاق أو الإمكان العام أن تكون النسبة بين الشيئين لا بالإيجاب ولا بالسلب، وإلا للزم من الأول أن يكون (بالضرورة لا شيء من الإنسان فرس) و(بالإطلاق أو الإمكان العام لا شيء من الحمار فرساً) ناتجاً (كل إنسان أو بعض الإنسان حمار) وهو محال، وللزم من الثاني أن يكون قولنا: (بالضرورة لا شيء من الإنسان فرس) و(بالإطلاق أو الإمكان لا شيء من الناطق فرس) ناتجاً (لا شيء من الإنسان ناطقاً) وهو محال، ولا كذلك أو اختلفت الكيفية كما إذا قلنا في الاقتران الأول مثلاً (بالضرورة كل "ب" "ج") و(بالإطلاق أو بالإمكان العام كان "أ" مسلوباً عن كل "ب") وكان (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ") وإلا فالصادق نقيضه، وهو (بالإمكان العام بعض "ب" "أ") وكان (بالإطلاق العام أو بالإمكان العام لا شيء من "أ" "ج") فـ (بالإمكان العام بعض "ب" ليس هو "ج") وكان (بالضرورة كل "ب" "ج") وهو خلف.

وأما إن كانت الضرورية غير داخلة تحت جهة المقدمة الأخرى بأن كانت ممكنة بالمعنى الخاص أو الأخصّ أو الإطلاق الخاص، فالمطلوب يكون لازماً اتفقت الكيفية أو اختلفت، وسواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى والمنتج إذ ذاك من اقترانات هذا الشكل ثمانية، وهي ما عرفناك من قبل، ولنفرض الكلام في بيان الاقترانات الكائنة من الضرورية والممكنة الخاصة والضرورية فيها صغرى، وأنت تعرفه في الباقي:

الاقتران الأول: (بالضرورة كل "ب" "ج") و(بالإمكان الخاص لا شيء من "أ" "ج") فـ (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ").

الاقتران الثاني: (بالضرورة لا شيء من "ب" "ج") و(بالإمكان الخاص كل "أ" "ج") فـ (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ").

الاقتران الثالث: (بالضرورة بعض "ب" "ج") و(بالإمكان الخاص لا شيء من "أ" "ج") فـ (بالضرورة ليس كل "ب" "أ").

الاقتران الرابع: (بالضرورة بعض "ب" ليس "ج") و(بالإمكان الخاص كل "أ" "ج") فـ (بالضرورة ليس كل "ب" "أ").

الاقتران الخامس: (بالضرورة كل "ب" "ج") و(بالإمكان الخاص كل "أ" "ج") فـ (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ").

الاقتران السادس: (بالضرورة لا شيء من "ب" "ج") و(بالإمكان الخاص لا شيء من "أ" "ج") فـ (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ").

الاقتران السابع: (بالضرورة بعض "ب" "ج") و(بالإمكان الخاص كل "أ" "ج") فـ (بالضرورة ليس كل "ب" "أ").

الاقتران الثامن: (بالضرورة بعض "ب" ليس "ج") و(بالإمكان الخاص لا شيء من "أ" "ج") فـ (بالضرورة ليس كل "ب" "أ").

والبيان العام لجميع هذه الاقترانات ليس إلا طريق التداخل والخلف.

أما التداخل فهو أن نقول إن لم يصدق سلب "أ" عن كل "ب" في الكليّات، وعن بعض "ب" في الجزئيات بالضرورة، وإلا صدق بالإمكان العام (بعض "ب" "أ") أو (كل "ب" "أ") و("ب" "أ") إما متساويان أو أحدهما أعمّ من الآخر، فإن كانا متساويين فيلزم أن يحكم على كل واحد منهما بما حكم به على الآخر، وقد قيل بنسبة "ج" إلى أحدهما بالضرورة وإلى الآخر بالإمكان، ويلزم أن يكون ما هو "ج" منسوباً إليه بالضرورة، أن يكون بالإمكان لضرورة نسبته إلى مساويه بالإمكان وهو خلف، وأن يكون ما [هو] "ج" منسوباً إليه بالإمكان هو منسوب إليه بالضرورة،

ضرورة أنه ضروري لمساويه وهو أيضاً خلف، وإن كان أحدهما أعمّ من الآخر، والآخر داخل في عمومه فإما أن يكون "ب" داخلاً تحت "أ" أو "أ" داخلاً تحت "ب" فإن كان الأول فيلزم أن يكون "ج" منسوباً إلى "ب" بجهة نسبته إلى "أ" لكون "ب" داخلة تحت "أ" ومن ضرورة ثبوت الجهة لأعمّ أمرين ثبوتها لأخصّهما وهو خلف، فإن كانت جهة نسبة "ج" إلى "ب" بالضرورة، وجهة نسبته إلى "أ" بالإمكان الخاص، وإن كان "أ" داخلاً تحت "ب" فيلزم أن تكون جهة نسبة "ج" إليه هي جهة نسبته إلى "ب" لما حققناه، وقد كان جهة نسبته إلى "ب" بالضرورة، فتكون جهة نسبته إلى "أ" بالضرورة، وقد كان بالإمكان وهو خلف.

وأما البيان بطريق الخلف فلا بُدّ إذا أخذت نقيض المطلوب في الكل وجعلته صغرى للكبرى أنتج نقيض المقدمة الصغرى.

وأما البيانات الأخرى من العكس والافتراض وأن تبين بها إنتاج بعض هذه الاقترانات فليس بمطلق في الجميع.

أما العكس فإنه إن أمكن أن يبين به ما مثل الاقتران الثاني بعكس الصغرى منه، فليس يمكن ذلك في ما سواه.

أما الأول فلأنك إن عكست الصغرى عادت جزئية، والكبرى لا عكس لها؛ لكونها ممكنة.

وأما الثالث فلأنك أن عكست الصغرى إما أن تبقيها صغرى بحالها أو تجعلها كبرى، فإن أبقيتها صغرى فالاقتران يكون من الشكل الرابع لا من الشكل الأول، وإن جعلتها كبرى فهي جزئية ولا قياس في الشكل الأول عما كبراه جزئية، والكبرى فلا تنعكس؛ لكونها ممكنة.

وأما الرابع فلما سبق.

وأما الخامس فلأنك إن عكست الصغرى فهو غير مفيد؛ لما مضى في الثالث، وإن عكست الكبرى عادت جزئية، والجزئي لا ينتج الكليّ، ثم أما أن تبقيها كبرى أو تجعلها صغرى، فإن كان الأول فهي جزئية وشرط الشكل الأول أن تكون كبراه

كليّة، وإن جعلتها صغرى عاد الاقتران إلى الشكل الرابع.

وأما السادس فلأنه وإن عاد إلى الأول بعكس إحدى مقدمتيه فهما سالبتان ولا قياس في الشكل الأول عن سالبتين.

وأما السابع فلأنك إن عكست الكبرى عادت جزئية ولا قياس عن جزئيتين، وإن عكست الصغرى فهو غير مفيد؛ لما عرف في الاقتران الثالث.

وأما الثامن فلأنك إن عكست الصغرى فهي غير مفيدة؛ لما عرف في الاقتران الرابع، والكبرى فلا عكس لها؛ لكونها ممكنة سالبة، وعلى هذا فلو كانت الكبرى ضرورية والصغرى ممكنة كان ما يتبين بالعكس والرد إلى الشكل الأول الاقتران الأول والثالث، بعكس الكبرى منهما كما سلف ولا يتبين بالعكس ما سواهما.

أما الثاني فلأنك إن عكست الكبرى عادت جزئية، فإن أبقيتها كبرى فلا إنتاج من الشكل الأول، وإن جعلتها صغرى عاد إلى الشكل الرابع وما بعده فلما عرف.

وأما الافتراض فلا يبين به غير الاقتران الرابع على ما بيناه، وما سواه فلا ينتظم من لوازم الشيء المفروض فيها اقتران مفضٍ إلى إنتاج المطلوب أصلاً، واعتبره تجده كذلك.

ونحن وإن قلنا إن ما أثبت لشيء أو سلب عنه بالإمكان العام أو الخاص أو الأخصّ أو الإطلاق العام أو الخاص أو الأخصّ، جائز أن يكون المسلوب عنه للمسلوب ضرورياً، فلا تستشعر أنَّا إذا قلنا (بالضرورة كل "ب" "ج") و(بالإمكان كل "أ" "ج") أو (لا شيء من "أ" "ج") أنه ليس يلزم أن يكون (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ") لجواز أن يكون "أ" وإن كان "ج" مسلوباً عنه بالإمكان أو الإطلاق ضرورياً "ج" وإذ ذاك فيكون ضرورياً لـ "ب" لضرورة أنه ضروري لـ "ج" فإنه وإن كان جائزاً مع قطع النظر عن ما قيل من المقدمة الصغرى، فليس بجائز أن يكون ضرورياً لـ "ج" مع صدق كون "ج" ضرورياً لـ "ب" وإلا كان ضرورياً لـ "ب" كونه ضرورياً للضروري، ولو كان ضرورياً لـ "ب" لكان "ج" ضرورياً لبعضه الضروري لـ "ب" لكون "ج" ضرورياً لـ "ب" وقد كان "ج" لـ "أ" ممكناً وهو محال.

وعلى هذا إن كانت المطلقة الدائمة داخلة في عموم جهة المقدمة الأخرى كالإطلاق العام أو الإمكان العام أو الخاص فلا بُدّ من اختلاف الكيفية؛ لما بيناه في الضرورية، وإلا فلا إنتاج، وإن كان المطلقة الدائمة غير داخلة في عموم جهة المقدمة الأخرى فلا إنتاج حاصل، مع اتحاد الكيفية واختلافها كما حققناه في اختلاط الضرورية.

**فإن قيل:** ما قيل بإنتاجه من اقترانات هذا الشكل إن كانت فيه لازمة عن نفس الصورة القياسية فيلزم اطراده في جميع المواد، ولا يختلف في المطلقات الصرفة والممكنات الصرفة، ولا من خلط بعضها مع بعض كما ذكرتموه، وإن لم يكن ذلك لنفس الصورة القياسية، بل لخصوص المادة فينبغي أن لا يخرج شيء من الاقترانات الستة عشر الكائنة من المحصورات بعضها مع بعض، عن أن يكون منتجاً، وأن تكون اقترانات كل شكل ستة عشر، إذ ما من اقتران منها إلا ويصح لزوم المطلوب عنه في بعض المواد، وإن لم يصح في غيرها.

**قلنا:** ليس القياس عبارة عما يلزم المطلوب فيه عن نفس الصورة القياسية فقط ليلزم ما ذكروه، بل عبارة عما يلزم من تسليم الأقوال الجازمة فيه لذاتها تسليم المطلوب على ما سبق في تحديد القياس، وعلى هذا فلا يخفى أن الاقترانات التي قيل بكونها منتجة هذا الشكل وغيره بهذه الصفة، ولا كذلك في ما قيل بعدم إنتاجه، إذ هو مما يختلف لاختلاف المواد كما سبق، فيكون القياس متحققاً في ما قيل بإنتاجه، دون ما لم يُقل بإنتاجه، وهو دقيق فليتأمل.

وعلى ما حققناه فلا إنتاج في هذا الشكل من غير الضرورة، أو المشروطة، بالاعتبار المذكور، وما اختلط بإحداهما أو منهما، إلا أن ما تألف من الضروري المطلق صرفاً كان، أو مختلطاً، فالنتيجة فيه لا تكون إلا ضرورية كما سلف.

وأما الضروري المشروط فإن كان من جنس واحد فقد سبق حكمه، وإن كان مختلطاً فلا بُدّ فيه من التفصيل:

فنقول: إذا قلنا (كل ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب") فإن

كان مختلطاً مع الضروري فالنتيجة ضرورية، وسواء كانت الضرورية كبرى أو صغرى، أما إذا كانت صغرى كقولنا: (بالضرورة كل "ب" "ج") و(لا شيء مما هو دائم بدوام الموضوع "ج" ما دام "أ") فالنتيجة (بالضرورة لا شيء "ب" "أ" ما دام "أ" وإلا فبعض "ب" "أ" ما دام "أ" بالإمكان العام) وكان (لا شيء من "أ" "ج" ما دام "أ" فبعض "ب" ليس "ج" بالإمكان العام) لما سبق، وكان (بالضرورة كل "ب" "ج") وهو خلف، وعليك باعتباره، والضرورية كبرى.

وإن كان المشروط مختلطاً بغير الضروري المطلق فإما أن يكون مختلطاً بما عداه من المشروطات أو غيرها من المطلقات والممكنات، فإن كان مختلطاً بالمشروط فإما أن يكون هو القسم الثاني أو الثالث أو الرابع من المشروط بشرط مع الموضوع، أو بشرط المحمول، أو الوقت، فإن كان مختلطاً بالقسم الثاني من شرط الموضوع فإما أن يكون كبرى أو صغرى، فإن كان صغرى كقولنا كل ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب") و(لا شيء مما هو "أ" دائم بدوام الموضوع "ج" لا دائماً، بل في بعض أوقات كونه "أ") فالنتيجة (بالإطلاق لا شيء مما هو "ب" دائم بدوام الموضوع "أ" الدائم بدوام الموضوع) وذلك لأنه مهما كان "ج" مسلوباً عن "أ" الدائم بدوام الموضوع في وقت، وجب أن يكون "أ" الدائم بدوام الموضوع مسلوباً عن "ب" الدائم بدوام الموضوع؛ ضرورة امتناع خلو "ب" الدائم بدوام الموضوع عن "ج".

وبيان ذلك بالخلف، وهو أنه لو لم يصدق ما ذكرناه لصدق (بعض ما هو "ب" الدائم بدوام الموضوع "أ" الدائم بدوام الموضوع دائم) وكان (لا شيء مما هو "أ" الدائم بدوام الموضوع "ج" لا دائم، بل في بعض أوقات كونه "أ") فيلزم أن يكون (بعض ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع ليس لا دائماً) وكان (كل "ب" الدائم بدوام الموضوع "ج" دائم) وهو خلف.

وإن كان كبرى كقولنا: (كل ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع فهو "ج" لا دائم، بل في بعض أوقات كونه "ب") و(لا شيء مما هو "أ" دائم بدوام الموضوع "ج" ما

دام "أ") فالنتيجة كنتيجة ما قبله.

وبيانه بالخلف، وهو أنه لو لم يصدق المطلوب المذكور صدق نقيضه وهو (بعض "ب" الدائم بدوام الموضوع "أ" الدائم بدوام الموضوع دائم)، وكان (لا شيء مما هو "أ" دائم بدوام الموضوع "ج" ما دام "أ") فيلزمه (بعض ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع ليس "ج" دائماً)، وكان (كل ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع "ج" في وقت) وهو خلف، واعتبره في باقي الاقترانات.

وإن كان اختلاطه مع القسم الثالث والرابع فالنتيجة على ما تقدم من الاختلاط بالقسم الثاني، وسواء كان كبرى أو صغرى، والبيان على ما تقدم.

وإن كان مختلطاً بالمشروط بشرط المحمول فإما أن يكون كبرى أو صغرى، فإن كان صغرى كقولنا: (كل ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع فهو "ج" ما دام "ب")، و(لا شيء مما هو "أ" "ج" ما دام "ج") والنتيجة (لا شيء من "ب" ما دام "ب" "أ" بالإطلاق).

وبيانه بالخلف، وهو أنه لو لم يصدق ما ذكرناه وإلا لصدق نقيضه، وهو (دائماً بعض "ب" الدائم بدوام الموضوع "أ") وكان (لا شيء من "أ" "ج" ما دام "ج") فـ (لا شيء من "ب" دائم بدوام الموضوع "ج" ما دام "ج")، وكان (كل "ب" دائم بدوام الموضوع "ج") وهو خلف.

وإن كان كبرى كقولنا: (كل "ب" "ج" ما دام "ج") و(لا شيء مما هو "أ" دائم بدوام الموضوع "ج" ما دام "أ")، والنتيجة (بالإطلاق العام لا شيء من "ب" "أ" ما دام "أ").

والبيان بالخلف، هو أنه إن لم يصدق المطلوب المذكور صدق نقيضه، وهو (بعض "ب" "أ" ما دام "أ" دائماً) وكان (لا شيء من "أ" "ج" دائم) فيلزمه (ليس كل "ب" "ج" دائماً) وهو خلف.

وإن كان اختلاطه بالمشروط بشرط وقت، وسواء كان الوقت معيناً أو غير معين، فالنتيجة على ما سبق في اختلاطه مع القسم الثاني والثالث والرابع، فعليك بالاعتبار.

وإن كان مختلطاً بغير المشروطات فإما بالمطلقات أو الموجهات، فإن كان مختلطا بالمطلقات فإما بالمطلقة العامة أو الخاصة، فإن كانت مطلقة عامة فإما أن تكون كبرى أو صغرى، فإن كانت العامة صغرى كقولنا: (كل "ب" "ج" بالإطلاق العام) و(لا شيء مما هو "أ" دائم بدوام الموضوع "ج" ما دام "أ") ونتيجته (لا شيء من "ب" "أ" الدائم بدوام الموضوع بالإطلاق العام) وذلك لأن "ج" مسلوب عن "أ" دائماً، وهو ثابت لـ "ب" بالإطلاق العام، فلا يكون ("ب" "أ") حالة كون ("ب" "ج") فلا يكون ("ب" "أ") بالإطلاق العام.

وبيانه بالخلف، وهو أنه إن لم يصدق (لا شيء من "ب" "أ" بالإطلاق العام) صدق (بعض "ب" "أ" دائم) وكان (لا شيء من "أ" "ج" دائم) فيلزمه (ليس كل "ب" "ج" دائماً) وكان (كل "ب" "ج" بالإطلاق) وهو خلف.

وإن كانت المطلقة كبرى كقولنا: (كل "ب" ما دام "ب" فهو "ج") و(لا شيء من "أ" "ج" بالإطلاق) فالنتيجة (لا شيء مما هو "ب" دائم بدوام الموضوع "أ") كنتيجة ما قبله.

وإن كان مختلطاً بالمطلقة الخاصة فالحكم على ما تقدم في اختلاطه بالقسم الثاني والثالث من المشروطات بشرط الموضوع.

وإن كان مختلطاً بالموجهات، فإن كان ما اختلط معه ضرورياً، فقد سبق حكمه.

وإن كان ممكناً، فإن كان ممكناً بالمعنى العام فالنتيجة ممكنة عامة، وسواء كانت الممكنة صغرى أو كبرى، وكذلك الحكم في ما إذا كانت الممكنة بالمعنى الخاص، وعليك بالاعتبار.

وإن كان الضرورية المشروطة بشرط مع الموضوع من القسم الثاني، فإن كان مختلطاً بالقسم الثالث فإما أن يكون كبرى أو صغرى كقولنا: (كل ما هو "ب" دائم بدوام الموضوع "ج" لا دائم) و(لا شيء مما هو "أ" لا دائم بدوام الموضوع "ج" ما دام "أ") فالنتيجة (لا شيء مما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع "أ" الذي ليس دائماً بدوام الموضوع) وإلا فالصادق دائماً (بعض "ب" المفروض

"أ" المفروض) وكان (كل "ب" "ج" دائم) وهو خلف، وعلى هذا تكون النتيجة، وإن كان كبرى.

وإن كان مختلطاً بالقسم الرابع، أو بشرط المحمول، أو بشرط الوقت، أو بالمطلق العام، أو الخاص، أو الأخصّ، أو بالممكن العام، أو الخاص، أو الأخصّ، فلا إنتاج، لجواز اختلاف سلب "ج" وإيجابه للأكبر والأصغر، وسواء كان كبرى أو صغرى.

وإن كان من القسم الثالث، فإن كان مختلطاً بالقسم الرابع فإن كان صغرى كقولنا: (كل "ب" لا دائم بدوام الموضوع "ج" ما دام "ب") و(لا شيء مما هو "أ" لا دائماً بدوام الموضوع "ج" في بعض أوقات كونه "أ") فالنتيجة (لا شيء مما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع "أ" الذي ليس دائماً بدوام الموضوع، وإلا فالصادق (دائماً بعض "ب" المفروض "أ" المفروض)، وكان (لا شيء من "أ" لا دائماً بدوام الموضوع "ج" لا دائماً) بل في بعض أوقات كونه "أ") فيلزم (ليس كل "ب" المفروض "ج" لا دائماً) وكان (كل "ب" لا دائماً بدوام الموضوع "ج" دائماً بدوام "ب") وهو خلف، وعلى هذا فلا تخفى النتيجة إذا كان كبرى.

وإن كان مختلطاً بشرط مع المحمول فلا إنتاج، وسواء كان كبرى أو صغرى؛ لأن الحد الأوسط في المشروط بشرط المحمول وإن كان ضروري السلب أو الإيجاب فليس إلا في حالة سلبه وإيجابه، لأنه ضروري السلب أو الإيجاب مطلقاً، بل جاز أن يكون ثابتاً وجاز أن يكون مسلوباً؛ ولهذا فإنا لو قلنا (كل أبيض فهو مفرق للبصر ما دام أبيض) و(لا شيء من الألوان مفرق للبصر حالة كونه غير مفرق للبصر) فإنه لا ينتج (لا شيء من الأبيض لون).

وإن كان مختلطاً بالمشروط بشرط وقت، فسواء كان معيناً أو غير معين فإما أن يكون كبرى أو صغرى، فإن كان صغرى كقولنا: (كل ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فإنه "ج" ما دام "ب") و(لا شيء من "أ" "ب" في وقت) فإنه ينتج (لا شيء مما هو "ب" ما دام "ب" لا دائماً بدوام الموضوع "أ") واعتبره بالخلف.

وإن [كان] كبرى أنتج (لا شيء من "ب" الذي ليس دائماً بدوام الموضوع "أ" لا دائماً) واعتبره بالخلف.

وإن كان مختلطاً بالضروري المطلق أو الخاص أو الممكن العام أو الخاص أو الأخصّ فالنتائج على ما تقدم في القسم الأول.

وإن كان القسم الرابع، فإن كان مختلطاً بالمشروط بشرط وقت فلا إنتاج؛ لجواز اختلاف وقت سلب الأوسط وإيجابه للطرفين كما سبق.

وكذا إن كان مختلطاً بالمطلق العام أو الخاص أو الأخصّ واعتبره.

# الفصل الخامس
# في [تحقيق] الشكل الثالث وقرائنه

وهو ما الحد الأوسط فيه موضوع للطرفين - أعني الأكبر والأصغر - ونتيجته لا تكون إلا جزئية، وإن كانت مقدماته كليّة، وإذ ذاك كان متأخراً عن الثاني كما سبق، وأما وجه تقدمه على الرابع فما به تقدم الشكل الثاني عليه، وله في إنتاجه شرطان، إيجاب صغراه، وكليّة إحدى مقدمتيه، فلا قياس فيه عما صغراه سالبة، إلا أن تكون في قوة الموجبة، ولا عن جزئيتين.

أما الأول فلأنه إذا كان الحد الأصغر مسلوباً عن الأوسط فما يحكم به على الأوسط، إما أن يكون بإيجاب أو سلب، فإن كان الأول فليس يلزم أن يكون واجباً للأصغر، وإلا كان قولنا: (لا شيء من الإنسان فرس) و(كل إنسان ناطق) ناتجاً (بعض الفرس ناطق) وهو محال، ولا مسلوباً عنه، وإلا كان هذا الاقتران إذا بدلت الناطق فيه بالحيوان ناتجاً (بعض الفرس ليس بحيوان) وهو محال.

وأما إذا كان ذلك بالسلب فليس يلزم أيضاً انتاج، إذ ليس يلزم من سلب شيئين عن شيء أن تكون النسبة بين الشيئين بالسلب، وإلا كانت النسبة بين الإنسان والناطق بالسلب؛ لضرورة سلبهما عن الحجر، ولا بالإيجاب، وإلا كانت النسبة بين الإنسان والفرس بالإيجاب؛ ضرورة سلبهما عن الحمار، بل إن كان الأكبر له نسبة إلى الأوسط في مثل هذه الاقترانات فليس لنفس الصورة، بل لخصوص المادة.

وأما الثاني، فلأنه إذا كان الاقتران من جزئيتين فالحد الأوسط غير متيقن الاشتراك بين المقدمتين، بل من الجائز أن يكون البعض المحكوم عليه بالحد الأصغر غير البعض المحكوم عليه بالحد الأكبر، ولا قياس في الاقترانات بغير حدٍ متوسط، وهذا بخلاف ما إذا كانت الصغرى موجبة وإحدى المقدمتين كليّة، فإن جزأي المطلوب يلتقيان لا محالة.

وقرائنه باعتبار تركب المحصورات بعضها مع بعض ستة عشر كما مضى، غير أن اشتراط إيجاب صغراه أسقط منها ثمانية، وهي ما الصغرى سالبة، وقد عرف أن السالبة إما كليّة وإما جزئية، وأن كل واحدة منهما قد يمكن أن تجعل لها أربع كبريات من المحصورات.

واشتراط كليّة إحدى مقدمتيه أسقط منها اثنتين، أحدهما الكائن من جزئيتين موجبتين، والآخر من جزئيتين، والكبرى سالبة، فعادت قرائنه المنتجة إلى ستة.

وهي إما أن يكون صرفه من جنس واحد من المطلقات، أو الموجهات، أو مختلطة، كما سلف في قرائن الشكلين السابقين، ولنفرض الكلام أولاً في بيان المطلقات منها:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين ونتيجته جزئية موجبة، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(كل "ب" "أ") والنتيجة (ليس كل "ج" "أ") لجواز أن يكون "ج" أعمّ من "ب" والحكم إذ ذاك بـ "أ" على كل "ب" لا يوجب أن يكون حكماً به على كل "ج" بل على بعضه، بل النتيجة (بعض "ج" "أ") وإلا فدائماً (لا شيء من "ج" "أ") وكان (كل "ب" "ج") فدائماً (لا شيء من "ب" "أ") وكان (بالإطلاق كل "ب" "أ") وهو خلف. ولأنك إن عكست الصغرى عاد الاقتران إلى الاقتران الثالث من الشكل الأول ناتجاً (بعض "ج" "أ") وهو عين المطلوب.

**الاقتران الثاني:** من موجبتين والصغرى جزئية ونتيجته جزئية موجبة، كقولنا: (بعض "ب" "ب") و(كل "ب" "أ") فـ (بعض "ج" "أ") والبيان لذلك كبيان الاقتران الذي قبله من العكس والخلف، ولأنه إذا فرض (بعض "ب") الذي هو "ج" شيئاً معيناً وليكن مثلاً "د" لزمه (كل "د" "ب") و(كل "د" "ج") فإذا جعل (كل "د" "ب") صغرى لكبرى أنتج من الاقتران الأول من الشكل الأول (كل "د" "أ")، فإذا جعل هذا اللازم كبرى للازم الآخر أنتج من الاقتران الأول من هذا الشكل عين المطلوب.

**الاقتران الثالث:** من موجبتين والكبرى جزئية ونتيجته موجبة، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(بعض "ب" "أ") فـ (بعض "ج" "أ") وإلا فدائماً (لا شيء من "ج" "أ")، وكان

(كل "ب" "ج") فدائماً (لا شيء من "ب" "أ") وكان (بالإطلاق بعض "ب" "أ") وهو خلف، لأنك إذا فرض البعض من "ب" الذي هو "أ" شيئاً معيناً وليكن مثلاً "د" فيلزمه (كل "د" "ب") و(كل "د" "أ") فـ (كل "د" "ب") إذا جعل صغرى للصغرى أنتج من الاقتران الأول من الشكل الأول (كل "د" "ج") و(كل "د" "ج") إذا جعل صغرى للازم الآخر، أنتج من الاقتران الأول من هذا الشكل (بعض "ج" "ل") وهو عين المطلوب.

وأما العكس، ولأنك إن عكست الكبرى وجعلتها صغرى عاد إلى الاقتران الثالث من الشكل الأول ناتجاً (بعض "أ" "ج" بالإطلاق) وعكس (بالإطلاق بعض "أ" "ج") و(بعض "ج" "أ") وهو عين المطلوب، لكن لا بالإطلاق العام بل بالإمكان العام، لما عرف.

**الاقتران الرابع**: من كليّتين والكبرى سالبة ونتيجته جزئية سالبة لا كليّة؛ لجواز أن يكون الحد الأصغر أعمّ من الحد الأوسط كما سلف، ومثاله قولنا: (كل "ب" "ج") و(لا شيء من "ب" "أ") فـ (بالإطلاق بعض "ج" ليس "أ") وإلا فـ (دائماً كل "ج" "أ") وكان (كل "ب" "ج") فـ (دائماً كل "ب" "أ") وكان (بالإطلاق لا شيء من "ب" "أ") وهو خلف، ولأنك إذا عكست الصغرى عاد إلى الاقتران الرابع من الخامس من كليّة صغرى موجبة وجزئية كبرى سالبة، ونتيجته جزئية سالبة كقولنا: (كل "ب" "ج") و(بعض "ب" ليس "أ") فـ (بعض "ج" ليس "أ") وإلا فـ (دائماً كل "ج" "أ") وكان (كل "ب" "ج") فـ (كل "ب" "أ" دائماً) وكان (بالإطلاق بعض "ب" ليس "أ") وهو خلف.

وأما العكس فلا يجري في هذا الاقتران؛ لأنك إن عكست الصغرى عادت جزئية، والكبرى جزئية، ولا قياس عن جزئيتين والكبرى، فلا عكس لها.

وإن لم يتبين بالعكس فقد تبين بالافتراض، وهو أن نفرض البعض من "ب" الذي ليس "أ" شيئاً معيناً وليكن مثلاً "د" فيلزمه (كل "د" "ب") و(لا شيء من "د" "أ") ثم تأخذ الموجب منهما أي من اللازمين وتجعله صغرى للصغرى فينتج من

الاقتران الأول من الشكل الأول (كل "د" "ج") ثم تأخذ اللازم عنه وتجعله صغرى للازم الآخر فينتج من الاقتران الرابع من هذا الشكل جزئية سالبة هي عين المطلوب.

**الاقتران الخامس**: من جزئية صغرى موجبة وكليّة كبرى سالبة ونتيجته جزئية سالبة كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(لا شيء من "ب" "أ") فـ (بعض "ج" ليس "أ") وإلا فـ (دائماً كل "ج" "أ") وكان (بعض "ب" "ج") فـ (دائماً بعض "ب" "أ") وكان (بالإطلاق لا شيء من "ب" "أ") وهو خلف، ولأنك إن عكست الصغرى عاد الاقتران إلى الاقتران الرابع من الشكل الأول ناتجاً عين المطلوب.

وإن بيَّنت بالافتراض فرضت البعض من "ب" شيئاً معيناً وليكن مثلاً "د" فيلزم (كل "د" "ب") و(كل "د" "ج") فـ (كل "د" "ب") إذا جعل صغرى للكبرى أنتج من الاقتران الثاني من الشكل الأول (لا شيء من "د" "أ") فإذا جعل هذا اللازم كبرى للازم الآخر وهو (كل "د" "ج") أنتج من الاقتران الرابع من هذا الشكل جزئية سالبة هي عين المطلوب، ولأنك في الكل إذا حكمت بـ "ج" على "ب" فإما على بعضه أو كله، فإن كان على بعضه فبعض "ج" هو بعض "ب" فما حكم به على كل "ب" سلباً كان أو إيجاباً يدخل فيه بعض "ج" الذي هو بعض "ب" وإن كان على كل "ب" فالحكم بـ "أ" على بعض "ب" أو كل "ب" إيجاباً أو سلباً يدخل أيضاً فيه بعض "ج" ضرورة أنه لا "ب" إلا وهو "ج" وعلى هذه البيانات فالنتيجة تكون بالإطلاق الخاص إن كانت القرينة من المطلقات الخاصة، وبالجملة فالنتيجة تابعة للقرينة الصرفة في الإطلاق والجهة بأي اعتبار كان.

وأما إن كانت القرينة مختلطة فالنتيجة على ما فصلناه في الشكل الأول.

ثم الاختلاط كما عرف إما بين المطلقات بعضها مع بعض، وإما بين الموجهات، وإما بين المطلقات والموجهات، فإن كان الاختلاط بين المطلقات فإما أن تكون العامة كبرى أو صغرى، فإن كانت كبرى كقولنا في الاقتران الأول (كل "ب" "ج" بالوجود) و(كل "ب" "أ" بالإطلاق العام) فـ (بعض "ج" "أ" بالإطلاق العام)

وبيانه بما سبق في المطلقات، وعلى هذا فلا يخفى عليك الاعتبار في باقي الاقترانات، وكذا إن كان اختلاطها مع الأخصيّة وهي كبرى، وإن كانت صغرى كقولنا في الاقتران الأول (كل "ب" "ج" بالإطلاق العام) و(كل "ب" "أ" بالوجود) فالنتيجة (بعض "ج" "أ" بالإمكان الخاص) لأنك إن عكست الصغرى عاد إلى الاقتران الثالث من الشكل الأول، والصغرى فيه ممكنة عامة والكبرى وجودية، وقد عرف في ما مضى أن نتيجته ممكنة خاصة، ولأنه لو لم يصدق (بعض "ج" "أ" بالإمكان الخاص) لصدق (كل "ج" "أ" بالضرورة) أو (لا شيء من "ج" "أ" بالضرورة) وكان (كل "ب" "ج" بالإطلاق العام) فيلزمه إما (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ") وكان (بالوجود كل "ب" "أ") وهو خلف.

وأما إن كانت المطلقة الأخصيّة أي الوقتية هي الكبرى كقولنا في الاقتران الأول (بالإطلاق العام كل "ب" "ج") و(بالإطلاق الوقتي كل "ب" "أ") فـ (بالإطلاق الوقتي بعض "ج" "أ") وبيانه بعكس الصغرى وبالخلف أيضاً، واعتبره في ما بقي من الاقترانات.

وأما إن كان الاختلاط بين الموجهات فإما من الضرورية المطلقة أو المشروطة، وإما منها ومن الممكنة، فإن كان من الضرورية المطلقة والمشروطة فإما أن تكون المشروطة مشروطة بشرط مع الموضوع، أو بشرط مع المحمول، أو بوقت، فإن كانت مشروطة بشرط مع الموضوع فإما أن تكون من القسم الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع، وعلى كل تقدير فإن كانت الضرورية هي الكبرى فالنتيجة ضرورية، والبيان في كل اقتران على ما سبق في الشكل الأول في المطلقات من العكس والخلف والافتراض.

وإن كانت صغرى والمشروطة هي الكبرى فإما أن تكون من القسم الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع، فإن كانت من القسم الأول كقولنا في الاقتران الأول (كل "ب" "ج" بالضرورة) و(كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" ما دام "ب") فالنتيجة (بعض "ج" "أ" بالإمكان العام) لأنا إذا قلنا (كل "ب" "ج") معناه كل ما

يوصف بـ "ب" كيف وصف به فهو "ج" ويدخل فيه ما هو دائم بدوام الموضوع "ب" فيكون "ج" وليس ذلك كل "ج" فبعض ما يقال له "ج" هو موصوف بـ "ب" دائماً بدوام الموضوع، فيدخل تحت قولنا: (كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ") وقد يكون ذلك ضرورياً، وقد يكون ممكناً، والعام لهما هو الممكن العام، ولأنه لو لم يصدق (بعض "ج" "أ" بالإمكان العام) وإلا فـ (لا شيء من "ج" "أ" بالضرورة) وكان (كل "ب ج" بالضرورة) فـ (لا شيء من "ب" "أ" بالضرورة) وكان (كل "ب" "أ" دائماً) وهو خلف، واعتبر في ما بقي من الاقترانات.

وأما إن كانت المشروطة هي القسم الثاني كقولنا في الاقتران الأول (كل "ب" "ج" بالضرورة) و(كل ما هو "ب" دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" في بعض أوقات كونه "ب" لا دائماً) فالنتيجة (بعض "ج" "أ" في بعض الأوقات لا دائماً) لأن "أ" ثابت كذلك، و"ج" هو بعض "ب" فكان له حكمه، وعلى هذا في سائر الاقترانات.

وأما إن كانت المشروطة هي القسم الثالث كقولنا في الاقتران الأول (بالضرورة كل "ب" "ج") و(كل ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" ما دام "ب") فالنتيجة (بعض "ج" "أ" في وقت ما) لأنا إذا قلنا (كل "ب" "ج") كان معناه كل ما هو "ب" كيف كان دائماً للموضوع، أو غير دائم فإنه بالضرورة "ج" ويدخل فيه ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "ج"، فبعض ما يقال له "ج" هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع، فيدخل تحت قولنا: (وكل ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" لا دائماً) واعتبر في ما بقي من الاقترانات.

وأما إن كانت المشروطة من القسم الرابع كقولنا في الاقتران الأول (كل "ب" "ج" بالضرورة) و(كل ما هو "ب" لا دائماً بدوام الموضوع فهو "أ" في بعض أوقات كونه "ب" لا ما دام "ب")، فالنتيجة (بعض "ج" "أ" في بعض الأوقات لا دائماً) وتحقيقه بالبيان الذي قبله، واعتبره في ما بقي من الاقترانات.

واعلم أنه مهما كانت الضرورية المطلقة جزئية فلا إنتاج عنها، إذا كانت مختلطة بشيء من المشروطات بشرط مع الموضوع، وسواء كانت الضرورية صغرى أو

كبرى؛ لجواز اختلاف الحد الأوسط، فإنه من الجائز أن يكون البعض من "ب" الذي هو "ج" ليس هو "ب" المحكوم عليه بالحد الأكبر، فما التقيا.

وأما إن كان الاختلاط بين الضرورية والمشروطة بشرط المحمول أو بشرط وقت فالنتيجة أيضاً تابعة لجهة الكبرى، أما إذا كانت الضرورية كبرى فللبيان السابق في اختلاطها مع المشروطات بشرط الموضوع.

وأما إن كانت صغرى والمشروطة كبرى فإن كانت المشروطة بشرط مع المحمول كقولنا في الاقتران الأول (بالضرورة كل "ب" "ج") و(كل "ب" "أ" ما دام "أ") فالنتيجة (بعض "ج" "أ" ما دام "أ") لأنك إن عكست الصغرى عاد إلى الاقتران الثالث من الأول، والكبرى فيه مشروطة بشرط المحمول، واتباع النتيجة فيه لجهة الكبرى بيّن، ولأنه لو لم يصدق (بعض "ج" "أ" ما دام "أ") وإلا لصدق (لا شيء من "ج" "أ" ما دام "أ") وكان (كل "ب" "ج") فـ (لا شيء من "ب" "أ" ما دام "أ") وهو خلف.

وإن كانت المشروطة مشروطة بوقت فإما أن يكون الوقت معيناً أو غير معين، فإن كان معيناً كقولنا في الاقتران الأول (كل قمر فهو جرم سماوي بالضرورة)، و(كل قمر فهو ينخسف في وقت مقابلته للشمس في العقدة)، فـ (بعض الأجرام السماوية ينخسف في وقت مقابلته للشمس في العقدة)، وإلا فـ (لا شيء من الأجرام السماوية ينخسف في وقت مقابلته للشمس في العقدة)، وكان (بالضرورة كل قمر فهو جرم سماوي) فـ (لا شيء من القمر ينخسف في الوقت المذكور) وهو خلف، ولأنك إن عكست الصغرى عاد إلى الاقتران الثالث من الأول، والكبرى كبراه، واتباع النتيجة لها فيه بيّن.

وأما إن كان الوقت غير معين كقولنا في الاقتران الأول (بالضرورة كل إنسان ناطق)، و(كل إنسان فهو متنفس في وقت غير معين)، فـ (بعض الناطق متنفس في وقت غير معين) وإلا فـ (دائماً لا شيء من الناطق متنفس في وقت غير معين)، وكان (كل إنسان متنفس في وقت غير معين)، فـ (دائماً لا شيء من الإنسان متنفس في

وقت غير معين) وهو خلف، ولأنه بعكس الصغرى يرتد إلى الاقتران الثالث من الأول ناتجاً عين المطلوب، وعلى هذا فاعتبره في ما بقي من الاقترانات بالعكس والخلف، وسواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى.

وأما إن كان الاختلاط من الضرورية والممكنة فإن كانت الممكنة هي الكبرى فلا خلاف في اتباع النتيجة لها، كانت ممكنة بالمعنى العام أو الخاص أو الأخصّ، إلا أن تكون الممكنة بالمعنى الخاص كليّة سالبة كما في الاقتران السادس، فالخلاف فيه على نحو الخلاف في ما يرتد إلى الاقتران الثاني من الأول، كما عرف، ولأنك مهما أخذت نقيض النتيجة وجعلته كبرى للصغرى في الكل أنتج المقدمة الكبرى، وهو خلف، وعليك باعتبار العكس والافتراض، إن رُمت البيان به، في ما يتبين به.

وأما إن كان الاختلاط بين الضرورية المشروطة والممكنة فالحكم فيها على ما عرف في الشكل الأول، وبأي اعتبار كانت المشروطة والممكنة، وأيهما كانت كبرى أو صغرى، والبيان من الخلف والعكس والافتراض فكما علم.

وأما إن كان الاختلاط من المشروطات بعضها مع بعض فإما أن يكون الاختلاط من جنس اتصاف الموضوع بما وضع معه، ومن المشروطة بشرط المحمول والمشروط بشرط وقت، أو من أقسام المشروطة من جنس اتصاف الموضوع بما وضع معه بعضها مع بعض، فإن كان الأول أو الثاني أو الثالث فالإنتاج واقع، والحكم في اتباع النتيجة، وفي البيان له بطريقة فكما سلف.

وإن كان الرابع وهو اختلاط بين أقسام المشروطة بشرط الموضوع فلا إنتاج إن كان الاختلاط من أحد القسمين الأولين، وأحد القسمين الآخرين، ولا تبالي أي قسم كان منها، إذ الحكم في القسمين الأولين على ما الشرط فيه دائم بدوام الموضوع، وعند ذلك فالحد الأوسط بين الطرفين يكون مختلفاً، بل إن كان الاختلاط من القسم الأول والثاني أو الثالث والرابع فالإنتاج واقع والحكم في النتيجة والبيان فكما سبق، في ما إذا كانت الصغرى ضرورية.

وأما إن كان الاختلاط من الممكنات بعضها مع بعض فالحكم أيضاً في الإنتاج

والبيان كما تقدم.

وأما إن كان الاختلاط من المطلقات والموجهات، فالمطلقة إما أن تكون بالمعنى العام أو الخاص أو الأخصّ، فإن كانت بالمعنى العام فاختلاطها إما بالضرورية أو الممكنة، فإن كان الأول فالمشهور أن النتيجة في الاقتران الأول والثالث تتبع الصغرى بعكس الكبرى وجعلها صغرى، وقد عرف أن البيان بهذا العكس غير حافظ للجهة، إلا في بعض المواد، ولا اعتبار به، والحق أنها تتبع الكبرى لما عرف، من الخلف وعكس الصغرى.

وأما حكم اختلاطها بالضروريات المشروطة فحكم اختلاط الممكنات بالمشروطة، وقد عرف.

وأما إن كان الاختلاط من المطلقة والممكنة فإما أن تكون الممكنة بالمعنى العام أو الخاص أو الأخصّ، فإن كانت بالمعنى الخاص فالمشهور أيضاً أن النتيجة تكون تابعة للممكنة، والحق إنما هو اتباعها للكبرى، للبيانات السابقة في اختلاط الممكنة والضرورية، وكذا إن كانت الممكنة بالمعنى العام أو الأخصيّ.

وأما إن كانت المطلقة بالمعنى الخاصيّ فحكمها في اختلاطها بالموجهات حكم الاختلاط العامة بها، وكذلك حكم الوقتية، وعليك إن كانت الصغرى من هذا الشكل ممكنة سالبة بالإمكان الخاص أن تقلبها إلى الإيجاب كما سلف في الشكل الأول ليتم الإنتاج، والبيان بعكس الصغرى.

# الفصل السادس

# في [تحقيق] الشكل الرابع وقرائنه

وهو ما الحد الأوسط فيه موضوع في الصغرى ومحمول في الكبرى، وله في إنتاجه خواص وشروط.

فأما خواصه فإنتاج المطالب الثلاثة ما عدا الكليّ الموجب وإنتاج الجزئي، وإن كانت المقدمات كليّة.

**وأما شروطه فخمسة:**

**الشرط الأول:** إيجاب إحدى مقدمتيه، فلا إنتاج فيه عن سالبتين، إلا أن تكون إحداهما في قوة موجبة، إذ ليس يلزم من سلب الأصغر عن الأوسط وسلب الأوسط عن الأكبر أن تكون النسبة بين الأكبر والأصغر بالإيجاب، وإلا لزم من قولنا: (لا شيء من الفرس إنسان) و(لا شيء من الحمار فرس) أن يكون (كل فرس أو بعض الفرس إنسان) ولا بالسلب، وإلا لزم من قولنا: (لا شيء من الفرس كاتب) و(لا شيء من الإنسان فرس) أن يكون (بعض الكاتب أو كل كاتب ليس بإنسان) بل إن لزم من سلب أو إيجاب فليس إلا باعتبار خصوص المادة، ولا اعتبار به.

**الشرط الثاني:** كليّة إحدى مقدمتيه، فلا قياس عن جزئيتين؛ لجواز اختلاف الحد الأوسط كما سبق.

**الشرط الثالث:** كليّة السالبة من مقدمتيه، فلا قياس فيه عما السالبة فيه جزئية؛ لأنها إما صغرى وإما كبرى، فإن كانت صغرى فلجواز أن يكون البعض المحكوم عليه في الصغرى غير البعض المحكوم به في الكبرى، وإذ ذاك فلا يكون الحد الأوسط بينهما مشتركاً، وإن كانت كبرى فالحد الأوسط وإن كان مشتركاً فليس يلزم أن يكون الأكبر ثابتاً للأصغر ولا مسلوباً عنه، أما الأول فلجواز أن تكون النسبة بين كل الأكبر وكل الأصغر بالسلب، كما إذا قلنا (كل إنسان حيوان) و(بعض الحجر

ليس إنساناً) وأما الثاني فلجواز أن يكون البعض من الحد الأكبر وهو "أ" غير البعض المسلوب عنه "ب" وهو ثابت لكل الأصغر، وإذ ذاك فلا سلب كما إذا قلنا (كل إنسان حيوان) و(بعض الجسم ليس إنساناً).

**الشرط الرابع**: أن تكون صغراه كليّة موجبة إن كانت كبراه جزئية موجبة، أما اشتراط كليّتها فلعدم الإنتاج عن جزئيتين، وأما اشتراط إيجابها فلأنه لا قياس إن كانت سالبة، ولا يلزم أن يكون الأكبر ثابتاً للأصغر ولا مسلوباً عنه، أما أنه لا إيجاب فلأن إحدى المقدمتين سالبة، والسلب لا ينتج الإيجاب، وأما أنه لا سلب فلجواز أن يكون البعض الآخر من الحد الأكبر وهو "أ" الذي لم يحكم عليه بـ "ب" ثابتاً لجميع الحد الأصغر، كما إذا قلنا (لا شيء من الإنسان حجر) و(بعض الجسم إنسان).

**الشرط الخامس**: أن تكون كبراه كليّة سالبة إن كانت صغراه جزئية موجبة، أما اشتراط سلبها فلأنه لا قياس إن كانت موجبة؛ لجواز أن يكون البعض من الحد الأوسط المحكوم به على "أ" وهو الحد الأكبر غير البعض المحكوم عليه بـ "ج" في الصغرى، وعند اختلاف الحد الأوسط فلا إنتاج.

وأما قرائنه المؤلفة من المحصورات فست عشرة على ما سبق، إلا أن اشتراط إيجاب إحدى مقدمتيه أسقط منها أربعاً، وهي السالبتان الكليّتان، والجزئيتان، وما الصغرى فيه جزئية أو الكبرى.

واشتراط كليّة إحدى مقدمتيه أسقط منها ثلاثاً، هي الكائنة من جزئيتين موجبتين، ومن جزئيتين والكبرى سالبة والصغرى موجبة، ومن جزئيتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة.

واشتراط كليّة السالبة من مقدمتيه أسقط منها اثنتين وهما الكائنة من كليّتين موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى، والكائنة من جزئية سالبة صغرى وكليّة موجبة كبرى.

واشتراط كون الصغرى كليّة موجبة عند كون الكبرى جزئية موجبة أسقط منها اقتراناً واحداً، وهو الكائن من كليّة سالبة صغرى وجزئية موجبة كبرى.

واشتراط كون كبراه سالبة كليّة عند كون صغراه موجبة جزئية أسقط منها اقتراناً واحداً، وهو الكائن من موجبتين والصغرى جزئية والكبرى كليّة، فكانت جملة السواقط إحدى عشرة قرينة، فعادت قرائنه المنتجة إلى خمس، وهي إما أن تكون من ذوات الجهة، أو الإطلاق، أو مختلطة، فإن كانت من ذوات الجهة فإما من الضروريات أو الممكنات، فإن كانت من الضروريات فإما من المطلقة أو المشروطة، ولنفرض الكلام أولاً في الضروريات المطلقة منها:

**الاقتران الأول:** من كليّتين صغراهما سالبة وكبراهما موجبة ونتيجته كليّة سالبة، كقولنا: (بالضرورة لا شيء من "ب" "ج") و(بالضرورة كل "أ" "ب") فـ (بالضرورة لا شيء من "ج" "أ") لأن "أ" داخل تحت "ب" و"ب" مباين لكل "ج" فـ "أ" مباين لكل "ج" بالضرورة، ويجب أن يكون "ج" مبايناً لكل "أ" بالضرورة، وإن جعلت الصغرى كبرى عاد إلى الاقتران الثاني من الشكل الأول ناتجاً (بالضرورة لا شيء من "أ" "ج") وعكس (بالضرورة لا شيء من "أ" "ج") (بالضرورة لا شيء من "ج" "أ") وهو عين المطلوب، ولأنه لو لم يصدق (بالضرورة لا شيء من "ج" "أ") لصدق (بالإمكان العام بعض "ج" "أ") وكان (بالضرورة كل "أ" "ب") فـ (بالضرورة بعض "ج" "ب") وهو خلف، إذ هو نقيض عكس (لا شيء من "ب" "ج").

**الاقتران الثاني:** من كليّتين موجبتين ونتيجته جزئية موجبة بالإمكان العام، كقولنا: (بالضرورة كل "ب" "ج") و(بالضرورة كل "أ" "ب") فـ (بالإمكان العام بعض "ج" "أ") لأن "ج" ضروري لكل "ب" و"ب" ضروري لكل "أ" فـ "ج" ضروري لكل "أ" وعكس (بالضرورة كل "أ" "ج") (بالإمكان العام بعض "ج" "أ") لأنك إن جعلت الصغرى كبرى أنتج من الاقتران الأول من الشكل الأول (كل "أ" "ج" بالضرورة) وعكسه (بعض "أ" "ج" بالإمكان العام) ولأنه إن لم يصدق (بالإمكان العام بعض "ج" "أ") فـ (بالضرورة لا شيء من "ج" "أ") وكان (كل "ب" "ج" بالضرورة) فـ (بالضرورة لا شيء من "ب" "أ") وعكسه (بالضرورة لا شيء من "أ" "ب") وكان (بالضرورة كل "أ" "ب") وهو خلف، وهذا الاقتران وإن شارك الأول في الكمية ولم يفارقه في غير الكيفية، فليس يجب أن تكون نتيجته كليّة كالأول، ولا نتيجته الأول

جزئية كالثاني؛ لضرورة اشتراكهما في الكمية.

وتوهم أن الاختلاف في الكيفية لا يوجب غير الاختلاف في الكيفية، وذلك لأن نسبة الأكبر إلى الأصغر في هذا الشكل إنما تتم بالعكس ولو في التعقل، وهو لا محالة مغير للكمية في الموجب دون السالب كما عرف، ولأجله كانت النتيجة في الأول ضرورية وفي الثاني ممكنة عامة.

**الاقتران الثالث:** من موجبتين كبراهما جزئية ونتيجته كنتيجة الاقتران الذي قبله، كقولنا: (بالضرورة كل "ب" "ج") و(بالضرورة بعض "أ" "ب") فـ (بالإمكان العام بعض "ج" "أ") والبيان لذلك كبيان ما قبله، وإن شئتَ بيّنتَ بالافتراض وعيّنتَ البعض من "أ" الذي هو "ب" شيئاً معيناً وليكن مثلاً "د" فيلزمه (كل "د" "أ" بالضرورة) و(كل "د" "ب" بالضرورة) فإذا جعل (كل "د" "ب") صغرى للصغرى أنتج من الاقتران الأول من الشكل الأول (كل "د" "ج" بالضرورة) فإذا أخذ هذا اللازم وجعل كبرى اللازم الآخر أنتج من الاقتران الأول من الشكل الثالث عين المطلوب.

**الاقتران الرابع:** من كليّتين والكبرى سالبة ونتيجته جزئية سالبة بالضرورة، كقولنا: (بالضرورة كل "ب" "ج") و(بالضرورة لا شيء من "أ" "ب") فـ (بالضرورة بعض "ج" ليس "أ") لأن "ج" ضروري لكل "ب" و"ب" مسلوب بالضرورة عن كل "أ" وأدنى درجات "ج" أن يكون بعض "ب" فبعض "ج" مسلوب عن كل "أ" بالضرورة، فإن ذلك البعض المفروض منه "ب" و"ب" مباينة لكل "أ" بالضرورة، وإن عكست الصغرى عاد إلى الاقتران الثالث من الثاني ناتجاً عين المطلوب، وإن عكست الكبرى منه عاد إلى الاقتران الثاني من الثالث ناتجاً عين المطلوب، ولأنه لو لم يصدق (بالضرورة بعض "ج" ليس هو "أ") وإلا صدق ممكن بالمعنى العام (كل "ج" "أ") وكان (بالضرورة لا شيء من "أ" "ب") فـ (بالضرورة لا شيء من "ج" "ب") وعكسه (بالضرورة لا شيء من "ب" "ج") وكان (بالضرورة كل "ب" "ج") وهو خلف، وهذا الاقتران وإن وافق الأول في كمية المقدمات وكيفيتها وخالفه في كمية النتيجة، فليس إلا بسبب العكس، إذ هو في الأول بِرِدِّه إلى ما ينتج الكليّ،

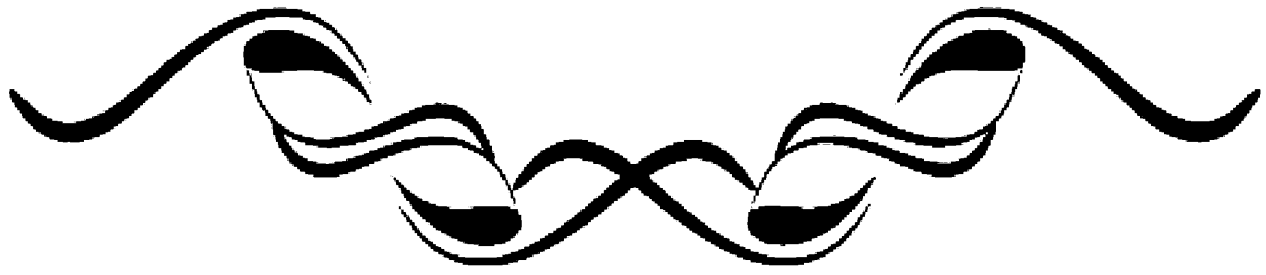
وفي هذا إنما يردّه إلى ما ينتج الجزئي كما علم.

**الاقتران الخامس:** من جزئية صغرى موجبة وكليّة كبرى سالبة ونتيجته جزئية سالبة بالضرورة، كقولنا: (بالضرورة بعض "ب" "ج") و(بالضرورة لا شيء من "أ" "ب") فـ (بالضرورة بعض "ج" ليس "أ") لأنه لما كان "ج" محكوماً به على بعض "ب" فبعض ما هو "ج" هو "ب" وكل "ب" مباين لكل "أ" بالضرورة فبعض "ج" مباين لكل "أ" بالضرورة، ولأنك إن عكست الصغرى منه عاد إلى الاقتران الثالث من الثاني ناتجاً عين المطلوب، وإن عكست الكبرى منه عاد إلى الاقتران السادس من الثالث ناتجاً عين المطلوب، ولأنه لو لم يصدق (بالضرورة بعض "ج" ليس "أ" بالإمكان العام) لَصدق (بالضرورة بعض "ج" ليس "أ" بالإمكان العام) لِصدق (كل "ج" "أ") وكان (بالضرورة لا شيء من "ج" "ب") وعكسه (بالضرورة لا شيء من "ب" "ج") فكان (بالضرورة كل "ب" "ج") وهو خلف، ولأنا إذا فرضنا البعض من "ب" الذي هو "ج" شيئاً معيناً وليكن مثلاً "د" فيلزمه (كل "د" "ب" بالضرورة) و(كل "د" "ج") فإذا جعلنا (كل "د" "ب") صغرى للكبرى أنتج من الاقتران الأول من الشكل الثاني (بالضرورة لا شيء من "د" "أ") فإذا جعلنا هذا لازم كبرى للازم الآخر أنتج من الاقتران الرابع من الشكل الثالث عين المطلوب، وعلى هذا فلا يخفى حكم ما بقي من القرائن الصرفة.

وأما إن كانت القرائن مختلطة، فإن كان الاقتران من موجبتين فالنتيجة جزئية موجبة بالإمكان العام، كيف ما كان الاقتران على ما سبق في الضروريات، وإن كانت إحدى المقدمتين كليّة سالبة، فإن كانت من السوالب المنعكسة فالنتيجة تابعة لها، وإن كانت السالبة صغرى فالنتيجة كليّة، وإن كانت كبرى فالنتيجة جزئية، كما سبق في الضروريات، وإن كانت السالبة مما لا تنعكس فلا إنتاج، واعتبره.

**تم هذا الجزء ويليه الجزء الثاني إن شاء الله تعالى**

**والحمد لله رب العالمين**



# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


المجلد الأول من كتاب دقائق الحقائق..... 3

مقدّمة..... 5

المنهج المتبع في التحقيق..... 8

نبذة عن حياة المؤلف سيف الدين الآمدي 551 - 631هـ/ 1156 - 1233م .... 9

نماذج من صور المخطوط ..... 11

مقدمة المؤلف ..... 13

في العلم الأول وهو المنطق ..... 15

علم المنطق ..... 17

المقدمة الأولى: في بيان حصر العلوم، ولزوم تقديم النظر في المنطق منها ..... 17

المقدمة الثانية: في بيان وجه الحاجة إلى المنطق، وغايته، وتحقيق
موضوع مسائله ..... 19

المقالة الأولى: في إيساغوجي ..... 31

الفصل الأول: في أقسام دلالات اللفظ..... 33

الفصل الثاني: في المفرد والمركب ..... 35

الفصل الثالث: في أقسام المفرد وهي الاسم والكلمة والأداة ..... 37

الفصل الرابع: في نسبة الألفاظ المفردة إلى معانيها كانت من الأسماء
أو الكلمات أو الأدوات ..... 43

الفصل الخامس: في قسمة المفرد إلى الكليّ والجزئيّ ..... 48

الفصل السادس: في قسمة الكليّ إلى الذاتي والعرضي..... 53

الفصل السابع: في بيان انقسام الذاتي إلى الجنس والنوع والفصل

وتحقيق كل واحد منها ..... 58

**الفصل الثامن:** في قسمة العرضي إلى الخاصة والعرض العام وتحقيق كل واحد منهما ..... 73

**الفصل التاسع:** في حصر الكليّات الخمس إلى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ووجه انقسام الكليّ المطلق إليها وتتبع ما قيل فيه ..... 76

**الفصل العاشر:** في بيان ما تتفق به الكليّات الخمس وتفترق..... 79

**المقالة الثانية: في الأقوال الشارحة**..... 85

**الفصل الأول:** في بيان ما هو النافع من المركَّبات في تحصيل المطلوبات، وانحصاره في المركب التقييدي والخبري، ووجه تقدم النظر في التقييدي منه على الخبري، وبيان أقسامه وتركيبه ..... 87

**الفصل الثاني:** في تعريف الحدود الفاسدة والتنبيه على مواضيع الخلل فيها ..... 100

**المقالة الثالثة: في بارمنياس وهي الأقوال الجازمة الدالة على العلوم التصديقية** ..... 111

**الفن الأول: في القضايا الحَمْلية** ..... 113

**الفصل الأول:** في تقديم النظر في الحَمْليّ وتحقيق الحَمْلية وبيان مفرداتها .... 115

**الفصل الثاني:** في تعريف أقسام القضية الحَمْلية باعتبار موضوعها وهي المخصوصة والمحصورة والمهملة ..... 121

**الفصل الثالث:** في ما يلحق القضايا الحَمْلية من التحريف والغلط بسبب الأسوار وغيرها، وما يظن به التحريف وليس بمنحرف ..... 124

**الفصل الرابع:** في انقسام القضية الحَمْلية باعتبار محمولها إلى البسيطة والمعدولة والعدمية وبيان أحكامها من العموم والخصوص

والتلازم والتقابل ..... 129

**الفصل الخامس: في مواد القضايا وجهاتها وإطلاقها وتلازم الجهات وتعاندها** ..... 144

**الفصل السادس: في تحقيق نسبة المحمول إلى الموضوع** ..... 154

**الفصل السابع: في التناقض** ..... 157

**الفصل الثامن: في تعاكس القضايا الحَمْلية وهو عين العكس المستوي وعكس النقيض** ..... 176

العكس المستوي ..... 176

عكس النقيض ..... 182

**الفن الثاني: في القضايا الشرطية** ..... 187

**الفصل الأول: في بيان انقسام الشرطية إلى المتصلة والمنفصلة وتحقيق كل واحد منها** ..... 189

**الفصل الثاني: في تعريف تأليف القضايا الشرطية وما تأتلف منه وكيفية المنحرفة منها وما به اتفاقها وافتراقها** ..... 196

**الفصل الثالث: في تعريف أحوال المخصوصات والمهملات والمحصورات من الشرطيات وأحكامها من التلازم والتناقض والتعاكس** ..... 201

**المقالة الرابعة: في تعريف صور الحجج** ..... 209

**الفن الأول: في تعريف صور القياسات الاقترانية** ..... 211

**القاعدة الأولى: في الاقترانات الحَمْلية** ..... 213

**الفصل الأول: في أقسام الحجج وحدّ القياس وتتبّع ما قيل فيه** ..... 215

**الفصل الثاني: في انقسام القياس إلى الاستثنائي والاقتراني** ..... 220

**الفصل الثالث: في [تحقيق] الشكل الأول [وقرائنه]** ..... 225

**الفصل الرابع: في تحقيق الشكل الثاني وقرائنه** ..... 242

الفصل الخامس: في [تحقيق] الشكل الثالث وقرائنه ..... 260

الفصل السادس: في [تحقيق] الشكل الرابع وقرائنه ..... 269

**فهرس المحتويات** ..... 277

# دقائق الحقائق

## قسم علم المنطق

تأليف

أبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي

(سيف الدين الآمدي)

(551 – 631 هـ = 1156 – 1233م)

ضبط وتصحيح

السيد فاضل علي الموسوي

النجف الأشرف

الجزء الثاني

شبكة كتب الشيعة

shiabooks.net

mktba.net رابط بديل

بسم الله الرحمن الرحيم

# الفصل السابع

## في تحقيق ما تتفق به الأشكال وتفترق

والذي تتفق به أنه لا إنتاج فيها عن جزئيتين، ولا عن سالبتين، إلا أن تكون إحداهما في حكم الموجبة كما سبق، ولا عن سالبة صغرى كبراها جزئية، وأن النتيجة فيها تابعة لأخسّ المقدمتين في الكم والكيف، وما به موافقة كل واحد واحد منها مع الآخر، فالشكل الأول يوافق الثاني في اشتراط كليّة كبراه، وإنتاج الكليّ السالب، وفي قرائنه أربعة، ويوافق الثالث في اشتراط إيجاب صغراه، وإنتاج الجزئي الموجب، وفي اتباع النتيجة فيه للكبرى، إلا في ما استثني، ويوافق الرابع في إنتاج المطالب الثلاثة، وأن الحد الأوسط موضوع لأحد الطرفين، ومحمول على الآخر، وما به يوافق الشكل الثاني للثالث، ففي عود كل واحد منهما إلى الأول بالعكس، وأن النتيجة فيهما غير يقينية إلا ببيان، وما به يوافق الرابع ففي جواز كون صغراه سالبة، وإنتاج الكليّ السالب، وفي أنه لا إنتاج فيهما عن مطلقتين، ولا عن ممكنتين، ولا خلط بعضها مع بعض، إذا كانت إحدى المقدمتين من الرابع سالبة، وفي عدم اتباع النتيجة فيتعين إحدى المقدمتين، وما به يوافق الثالث الرابع ففي إنتاج الجزئي عن الكلي، واشتراط كليّة إحدى مقدمتيه، وأما ما به الافتراق، فما به يفارق الشكل الأول للجميع، مع كونه بيناً في الإنتاج، وفي عود باقي الأشكال إليه، وإنتاج الكليّ الموجب، وما به يفارق الثاني ففي إنتاج الموجب، واشتراط إيجاب صغراه، واتباع النتيجة فيه لجهة الكبرى، وما به يفارق الثالث ففي اشتراط كليّة كبراه، وإنتاج الكلي، وفي أن قرائنه أربعة، وما به يفارق الرابع ففي اشتراط إيجاب الصغرى، وكليّة كبراه، واتباع النتيجة لكبراه، وفي قرائنه أربعة، وما به مفارقة الثاني

الرابع ففي شرط اختلاف مقدمتيه في الكيف، واشتراط كليّة كبراه، وأن النتيجة لا تكون إلا سالبة، وأن قرائنه أربعة، وما به مفارقة الثالث الرابع ففي اشتراط إيجاب صغراه، وأن النتيجة لا تكون إلا جزئية، وفي اتباع النتيجة فيه لجهة كبراه، وأن قرائنه ستة.

واعلم أن الشكل الأول، وإن أنتج المطالب الأربعة، فليس بمعزل عما بعده من الأشكال، إذ المطالب الكليّة - أعني الكليّ السالب والجزئي الموجب والجزئي السالب - إنما يتم تحصيلها بواسطة الحد الأوسط، وهو وإن اتفق إن كانت هيئته من الشكل الأول، فليس يلزم أن لا يكون من غيره، وعند ذلك فحصول المطالب إنما يتم بتحقيق الشكل الذي منه هيئة الحد الأوسط، وليس كل ما كان من الحدود الوسطية على هيئة أحد الأشكال الثلاثة - أعني ما بعد الشكل الأول - مما يمكن القول برده إلى الشكل الأول، حتى إن ما نرى مطلب إلا وحده الأوسط قد يرد إلى الشكل الأول كما في الاقتران الرابع من الثاني، والثاني والثالث والخامس من الثالث، بل وهو عائد إليها من اقترانات الشكل الرابع كما سبق، وفي غير ذلك من الاقترانات في بعض المواد التي لا تعكس كما لو كانت المقدمة التي بعكسها يرتد الاقتران من الشكل الثاني أو الثالث أو الرابع إلى الأول، ممكنة أو مطلقة.

ثم وإن أمكن رد جميع الأشكال إلى الأول، فليست مما يخلو عن فائدة لا تحصل من الأول، فإنه ربما كان السابق إلى الفهم منها ما الموضوع فيها موضوع بالطبع، والمحمول محمول بالطبع، ولو عكس الحال بأن جعل المحمول موضوعاً، والموضوع محمولاً، لم يكن ذلك النمط الطبيعي السابق إلى الفهم، وذلك مما قد لا يتم إلا على هيئة الشكل الثاني أو الثالث أو الرابع، أما ما لا يتم من غير الشكل الثاني، فكما لو كان مطلوبنا (لا شيء من النار فلك) بواسطة الحرارة، إذ الحرارة على ما هو السابق إلى الفهم واجب أن تكون محمولة والفلك والنار لها موضوعان، وهو أن نقول (كل نار حارة) و(لا شيء من الفلك حار) فإنه وهو خارج عن الوضع الطبيعي السابق إلى الفهم.

وأما ما لا يتم حصوله على الوضع الطبيعي من غير الشكل الثالث، فكما لو كان

مطلوبنا (بعض المتحرك حساس) بواسطة الحيوان، واللائق بالطبيعي السابق إلى الفهم أن يكون الحيوان موضوعاً للمتحرك والحساس، ولا يتهيأ ذلك على غير نمط الشكل الثالث على الوجه الطبيعي، وهو أن نقول (كل حيوان متحرك) و(كل حيوان حساس) فـ (بعض المتحرك حساس) كما عرف، ولو أردت استنتاجه من الشكل الأول لَمَا أمكن، إلا أن نقول (بعض المتحرك حيوان) و(كل حيوان حساس) وهو خارج عن الوضع الطبيعي.

وأما ما لا يتم حصوله على النمط الطبيعي من غير الشكل الرابع، فكما لو كان مطلوبنا (بعض المتغير فلك) بواسطة المتحرك، والمتحرك على ما هو اللائق بالوضع الطبيعي السابق إلى الفهم، يجب أن يكون موضوعاً للمتغير ومحمولاً على الفلك، وذلك إنما يتم على هيئة الشكل الرابع دون الأول والثاني والثالث، وهذا الشكل - أعني الرابع - وإن أهمله المعلم الأول؛ لبعده عن الطباع، وجعل فائدة الترتيب الطبيعي فيه مهملة بالنظر إلى عسر إنتاجه، وتباعده عن الطبع دون الشكلين قبله، فالموجب لذكره هاهنا - وإن كان محذور إهماله لبعده عن الطبع - يزيد على محذور تعلمه، وتعلق غرض بعض المطالب به، والتنبيه على ضعف المستلحق له بعد المعلم الأول عن الوقوف على غوره، ولا الكشف عنه، وعما يتعلق به من بيان الإنتاج، وشروطه، وأحكام الاختلاط، وغير ذلك مما أوضحناه.

# القاعدة الثانية

# في الاقترانات من بسائط الشرطيات

وتشتمل على خمسة فصول:

**الفصل الأول:** في الاقترانات الكائنة من متصلتين.

**الفصل الثاني:** في الاقترانات الكائنة من منفصلتين.

**الفصل الثالث:** في الاقترانات الكائنة من حَمْلية ومتصلة.

**الفصل الرابع:** في الاقترانات الكائنة من حملية ومنفصلة.

**الفصل الخامس:** في الاقترانات الكائنة من المتصلات والمنفصلات.

# القاعدة الثانية

# في الاقترانات من بسائط الشرطيات

**نقول:** إنه لما كانت المقدمات منقسمة إلى حَمْلية وشرطية، كانت المطلوبات أيضاً منقسمة إلى حَمْلية وشرطية، وكما أنه قد يؤلف من الحَمْليات اقترانات مفيدة للمطلوبات الشرطية، وهي إما أن يكون تأليفها من متصلتين، أو من منفصلتين، أو حَمْلية ومنفصلة، أو حَمْلية ومتصلة، أو متصلة ومنفصلة، وكما أن الاقترانات من الحَمْلية منقسمة إلى الأشكال الأربعة باعتبار اختلاف هيئة الحد الأوسط بين المقدمتين، فكذلك الاقتران الكائن من الشرطيات، أو الشرطيات مع الحَمْليات، ينقسم إلى الأشكال الأربعة أيضاً، إلا في ما نستثنيه، ولنرسم في بيان كل صنف فصلاً:

أ- في الاقترانات الكائنة من متصلتين.

ب- في الاقترانات الكائنة من منفصلتين.

ج- في الاقترانات الكائنة من حَمْلية ومتصلة.

د- في الاقترانات الكائنة من حملية ومنفصلة.

هـ- في الاقترانات الكائنة من المتصلات والمنفصلات.

## الفصل الأول

## في الاقترانات الكائنة من المتصلات

والشركة بينها إما في جزء تام أو غير تام، فإن كان الأول فهيئة ما به الاشتراك بين المقدمتين إما بكونه تالياً في الصغرى، وهي ما مقدم المطلوب مصرح به فيها ومقدماً في الكبرى، وهي ما تالي المطلوب مصرح به فيها، وإما بكونه تاليهما، أو مقدمهما، أو مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى، وباعتبار اختلاف هيئاته هذه انقسم إلى الأشكال الأربعة.

**فأما الشكل الأول:** وهو ما هيئة ما به الاشتراك بكونه تالياً في الصغرى ومقدماً في الكبرى، فهو في اشتراط إيجاب صغراه، وكليّة كبراه، وإنتاج المطالب الأربعة، وكونه في إنتاجه بيناً كاملاً، وفي كمية قرائنه فعلى ما سبق في الحَمْليات، وعلى أي حال كانت أجزاء المتصلتين من الكم والكيف.

**وأما قرائنه:**

**فالأول منها:** من كليّتين موجبتين، ونتيجته كليّة موجبة من الشرطيات المتصلة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل ما كان "هـ" "ر" فـ "د" "أ") فـ (كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "أ") لأن لازم اللازم لازم، كما أن المقول على القول بعلى مقول بعلى.

**الاقتران الثاني:** من كليّتين والكبرى سالبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(ليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فـ "د" "أ") فـ (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فـ "د" "أ").

**الاقتران الثالث:** من موجبتين والصغرى جزئية، ونتيجته جزئية موجبة متصلة، كقولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل ما كان "هـ" "ر" فـ "د" "أ") فـ (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فـ "د" "أ").

**الاقتران الرابع:** من جزئية صغرى موجبة، وكليّة كبرى سالبة، ونتيجته جزئية سالبة، كقولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") و(ليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فـ "د" "أ") فـ (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "أ").

**وأما الشكل الثاني:** وهو ما تالي الصغرى فيه هو تالي الكبرى، فتحقيق خواصه، وشروطه في الإنتاج، وكونه ثانياً، وكمية اقتراناته، فعلى ما عرف في الحَمْليات.

**الاقتران الأول منه:** (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(ليس البتة إذا كان "د" "أ" فـ "هـ" "ر") فـ (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فـ "د" "أ").

**الاقتران الثاني منه:** قولنا: (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل ما كان "د" "أ" فـ "هـ" "ر") فـ (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فـ "د" "أ").

**الاقتران الثالث:** قولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(ليس البتة إذا كان "د" "أ" فـ "هـ" "ر") ونتيجته جزئية سالبة متصلة وهي (ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "أ").

**الاقتران الرابع:** (ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل ما كان "د" "أ" فـ "هـ" "ر") فـ (ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "أ").

**وأما الشكل الثالث:** وهو ما هيئة ما به الاشتراك بكونه مقدماً في الصغرى والكبرى، فعلى نسق الثالث من الحَمْليات في شرائط الإنتاج، وخواصه، وكمية قرائنه.

**الاقتران الأول منه:** قولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "د") و(كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "أ") ونتيجته جزئية موجبة متصلة وهي (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فـ "د" "أ").

**الاقتران الثاني منه:** قولنا: قد يكون إذا كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "أ") ونتيجته كالذي قبله.

**الاقتران الثالث [منه]:** قولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(قد يكون إذا كان "ب" "ج" فـ "د" "أ") ونتيجته كالذي قبله.

**الاقتران الرابع منه:** قولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فـ "د" "أ") ونتيجته جزئية سالبة متصلة وهي (ليس كل ما كان "هـ" "ر" فـ "د" "أ").

**الاقتران الخامس منه:** قولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "أ") ونتيجته كالاقتران الذي قبله.

**الاقتران السادس منه:** قولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فـ "هـ" "د") و(ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فـ "د" "أ") ونتيجته كالذي قبله.

**أما الشكل الرابع:** وهو ما هيئة ما به الاشتراك بين المقدمتين بكونه مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى، والحكم في شروطه، وخواصه، وكمية اقتراناته كما في الحَمْليات.

**الاقتران الأول منه:** قولنا: (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فـ "هـ" "د") و(كل ما كان "ج" "أ" فـ "ب" "ج") فـ (ليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فـ "د" "أ").

**الاقتران الثاني منه:** قولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل ما كان "ج" "أ" فـ "ب" "ج") فـ (قد يكون إذا كان "هـ" "د" فـ "د" "أ").

**الاقتران الثالث [منه]:** قولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "د") و(قد يكون إذا كان "د" "أ" فـ "ب" "ج") فـ (قد يكون إذا كان "هـ" "د" فـ "د" "أ").

**الاقتران الرابع [منه]:** قولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(ليس البتة إذا كان "د" "أ" فـ "ب" "ج") فـ (ليس كل ما كان "هـ" "ر" فـ "د" "أ").

**الاقتران الخامس [منه]:** قولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") و(ليس البتة إذا كان "د" "أ" فـ "ب" "ج") فـ (ليس كل ما كان "هـ" "ر" فـ "د" "أ") وما به تتفق هذه الأشكال وتفترق فعلى ما سبق في الحَمْليات.

واعلم أن النتيجة في جميع هذه الاقترانات من الأشكال الأربعة لازمة من تسليم اللزوم للمقدمات وسلبه، وسواء كانت الصادقة منها كاذبة الأجزاء أو صادقة، وسواء كانت الصادقة منها حقيقية أو غير حقيقية، لكن ما تألف من المقدمات الصادقة الكاذبة الأجزاء، أو المقدمات الصادقة غير الحقيقية، فالنتيجة فيها وإن كانت لازمة فليس إلا بحسب التسليم، لا بحسب اللزوم في نفس الأمر، ولعدم صدق أجزاء النتيجة في نفس الأمر عن الاقتران الكائن من المقدمات الصادقة الكاذبة الأجزاء، فقد يظن أنه غير منتج، وليس كون الاقتران من أي شكل قدر منتجاً، لكون اللازم عنه صادق الأجزاء في نفسه، بل لكونه إذا سلم لزم من تسليمه تسليم قول آخر له - ونظير ذلك من الشكل الأول من الاقتران الأول منه - (كل ما كان الفرد منقسماً بمتساويين فهو زوج) و(كل ما كان زوجاً فهو عدد) فـ (كل ما كان الفرد منقسماً بمتساويين فهو عدد) وعليك باعتباره في ما بقي من الاقترانات.

وأما إن كان الاشتراك في جزء غير تام فإن كانت هيئة المتوسط على هيئة الشكل الأول كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") و(كل ما كان "د" "أ" فـ "د"

"ل") فلا إنتاج؛ لجواز أن يكون المقدم من الكبرى غير لازم للتالي من الصغرى، وإنما ينتج أن لو كان لازماً، إما ملازمة المساوي أو الأعمّ، ومع ذلك فالإنتاج لا يكون لازماً؛ لعموم الصورة، بل لخصوص المادة، ولا اعتبار به، ولهذا المعنى يمتنع الإنتاج، وإن كان على نسق باقي الأشكال، واعتبر كل ما يفرض من اقتراناتها بنفسك تجده على ما حققناه.

# الفصل الثاني

## في الاقترانات الكائنة من المنفصلات

نقول: قد عرف أنه ليس من الاقترانات قياس إلا وله حد مشترك بين جزأي المطلوب، فالاقتران الكائن من المنفصلتين لا بُدّ له من حد مشترك، وهو إما أن يكون تاماً أو ناقصاً، فإن كان تاماً فإما أن تكون المنفصلات حقيقية أو غير حقيقية، فإن كانت حقيقية فقد اتفقوا على أنه لا إنتاج فيها من موجبتين، قال أفضل المتأخرين: لأنك إذا قلت (لا يخلو إما أن يكون "أ" "ب" وإما أن يكون "ج" "د") فهذا القول إنما يكون صدقاً إذا لم يكن قسم ثالث؛ لأن معنى قولنا: (لا يخلو إما أن يكون "أ" "ب" وإما أن يكون "ج" "د") هو أنه (إما أن يكون "أ" "ب" وأما إن لم يكن كان لا محالة "ج" "د") فـ (إن كان قد لا يكون "ج" "د") فالقضية كاذبة.

اللهم إلا أن تُجعل جزئية، فإذا كان قولنا: (إما أن يكون "أ" "ب" وإما أن يكون "ج" "د") إنما صدقا إذا لم يكن قسم ثالث، فإن كرر الجزء الأوسط فقيل (إما أن يكون "ج" "د" وإما أن يكون "ج" "د" وإما أن يكون "هـ" "ر") فإن كان ("هـ" "ر") هو ("أ" "ب") القضيتان واحدة، والنتيجة باطلة؛ لأنه ينتج (إما أن يكون "أ" "ب" وإما أن يكون "أ" "ب") وإن كان قولنا: ("هـ" "ر") غير قولنا: ("أ" "ب") فهاهنا قسم ثالث، والقضيتان المنفصلتان كاذبتان، وهو بعيد عن التحقيق، فإن العناد الحقيقي وإن كان مانعاً من قسم ثالث فليس ذلك مطلقاً، بل بشرط أن لا يكون المعاند للجزء والمكرر من لوازم الجزء الآخر، وأما إن كان ملازماً له فلا يمنع من العناد التام، ولا يوجب الكذب في القضيتين، ولا الاتحاد بينهما، وذلك كما في قولنا: (إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجوداً) أو (دائماً إما أن يكون الليل موجوداً وإما أن يكون النهار موجوداً) فالنتيجة (كل ما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) لأنه مهما سلم المنع من الجمع بين طلوع الشمس ووجود النهار والمنع من الخلو منهما، وسلم المنع من الجمع بين وجود الليل ووجود النهار والمنع من الخلو

منهما، لزم أن يكون وجود النهار ملازماً لطلوع الشمس، وإلا فعلى تقدير وجود الليل أحدهما فلا يلزم وجود الآخر، وأيهما وجد فإنه يلزم منه امتناع وجود الليل، إذ قد سلم المنع من الجمع بينهما، وذلك يفضي عند طلوع الشمس إلى اجتماع وجود الليل ووجود النهار في العدم، وقد سلم المنع من الخلو منهما، وكذا يفضي عند وجود النهار إلى اجتماع طلوع الشمس ووجود الليل في العدم، وقد سلم المنع من الخلو منهما وهو خلف.

بل إن قيل بعد الانسياق، فليس إلا لعدم اطّراده، وعلى هذا يكون الحكم، وسواء كان حرف السلب غير داخل ولا على أحد الجزأين، أو هو داخل عليهما، أو على أحدهما دون الآخر.

وأما إن كانتا سالبتين فلا إنتاج؛ لأن سلب العناد التام فيهما لا يمنع من العناد غير الحقيقي، ولا إنتاج عنه كما يأتي.

وأما إن كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "هـ" "ر") و(ليس البتة إما أن يكون "هـ" "ر" وإما "د" "أ") فلا إنتاج؛ لجواز أن يكون ("د" "أ") عاماً لـ ("ب" "ج") و(هـ "ر") فلا يكون معانداً لهما؛ ولجواز أن يكون خاصاً بـ ("هـ" "ر") فلا يكون معانداً له، ويكون معانداً لـ ("ب" "ج").

وأما إن كانت غير حقيقية فإما مانعة الجمع دون الخلو، أو الخلو دون الجمع، أو مختلطة، فإن كانت مانعة الجمع دون الخلو فإن كانت موجبة فلا إنتاج منها؛ لأنه من الجائز أن يكون الجزء المشترك معانداً للجزأين الآخرين وأحدهما لازم للأخر غير معاند له، فلا تكون النتيجة بالعناد بينهما، وذلك كما لو قلنا (دائماً إما أن يكون هذا إنساناً وإما أن يكون فرساً) و(ودائماً إما أن يكون فرساً وإما ناطقاً) ومن الجائز أن يكونا متعاندين، فلا تكون النتيجة بينهما باللزوم، كما لو بدلنا الناطق بالحمار، فالنتيجة غير مطردة لا بعناد ولا رفع العناد، وكذلك الحكم إن كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة، أو هما سالبتان.

وأما إن كانت مانعة الخلو دون الجمع فإن كانتا موجبتين فلا إنتاج لا بالخلو

من الجزأين المختلفين، ولا بمنع الخلو، أما الأول فلجواز أن لا يخلو الحال من أحدهما كما لو قلنا (دائماً إما أن يكون الجسم لا أبيض وإما لا أسود) و(دائماً إما أن يكون الجسم لا أسود وإما لا أصفر) فإنه لا يخلو الحال من لا أبيض ولا أصفر، كما لا يخلو من لا أبيض ولا أسود، ولا أسود ولا أصفر.

وأما الثاني، فلجواز أن يخلو الحال منهما، بأن يكون أحد الطرفين المختلفين ملازماً للآخر، كما في قولنا: (الجسم إما لا أبيض وإما لا أسود) و(إما لا أسود وإما لا لونا مفرقاً للبصر) فإنه وإن امتنع الخلو من لا أبيض ولا أسود، وامتنع الخلو من لا أسود ولا مفرق للبصر، فقد يخلو من الأبيض والمفرق للبصر.

وأما إن كانت إحداهما موجبة والأخرى سالبة فلا إنتاج أيضاً لا بالمنع من الخلو ولا بسلبه، أما الأول فكما إذا قلنا (الجسم دائماً إما لا أسود وإما لا أبيض) و(دائماً ليس إما لا أسود وإما أصفر) فإنه كما لا يمتنع الخلو من لا أسود ومن الأصفر، فلا يمتنع الخلو من لا أبيض ومن لا أصفر.

وأما الثاني فكما لو بدلنا الأصفر بلا جامع للبصر، فإنه يمتنع الخلو من لا أبيض ولا جامع البصر؛ إذ هو ملازم لسلب السواد.

وأما إن كانتا سالبتين فلا إنتاج أيضاً، لا بالمنع من الخلو ولا بسلبه، أما الأول، فلجواز أن يكون الطرفان المختلفان مما يجوز الخلو منهما كما في قولنا: (دائماً ليس إما أن يكون الجسم أبيض أو أسود)، و(دائماً ليس إما أن يكون أسود وإما أصفر)، فإنه لا يمتنع الخلو من الأبيض ولا أصفر.

وأما الثاني فكما في قولنا: (دائماً إما ليس إما أن يكون الجسم لا أسود وإما أصفر) و(دائماً ليس إما أن يكون أصفر وإما لا أبيض) فإنه وإن لم يمتنع الخلو من لا أسود وأصفر، ومن الأصفر ولا أبيض، فيمتنع الخلو من الطرفين المختلفين وهما لا أسود ولا أبيض كما سبق، وعلى هذا فلا تخفى أحكام المختلطات أيضاً.

وأما إن كان الجزء المشترك غير تام فإما أن يكون محمولاً في أجزاء الانفصال في أحدهما وموضوعاً لأجزاء الانفصال في الأخرى، أو أنه محمول في أجزاء

الانفصال فيهما، أو أنه موضوع لأجزاء الانفصال فيهما، فإن كان الأول فهو على هيئة الشكل الأول، وقد قيل فيه أن القريب من الطبع منه ما كان من كليّتين موجبتين من الاقتران الأول منه، كقولنا: (دائماً كل عدد إما زوج وإما فرد) و(دائماً كل زوج إما زوج الزوج أو زوج الفرد أو زوج الزوج والفرد معاً) وليس بحق إن قيل أن النتيجة حقيقية، فإن الزوج والفرد متباينان، ولا يلزم من الحكم على أحدهما بحكم أن يكون حكماً على الآخر؛ لجواز أن يعمها فتلزم التعدية، أو يخص أحدهما فلا تلزم التعدية، فلا اطراد، ولهذا فإنا لو غيرنا المادة في المثال المذكور بقولنا: (وكل زوج فإما قديم وما حادث) وبما لا معاندة بينه وبين الجزء الآخر، فإنه لا ينتج (العدد إما فرد قديم وإما حادث) إذ لا عناد بين هذه الأجزاء، إلا بالمنع من الخلو دون الجمع، وعلى هذا فلا يخفى الحكم في باقي اقتراناته.

وأما إن كان الجزء المشترك محمولاً في أجزاء الانفصال فشرطه اختلاف المقدمتين في الكيفية، وأن تكون إحدى المقدمتين كليّة، وأن تكون أجزاء الانفصال في الكبرى كليته أي نسبتها إلى جميع أجزاء موضوعها، وقرائنه المنتجة اثنا عشر اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّتين، الصغرى موجبة والكبرى سالبة، وأجزاء الانفصال فيهما كليّة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(دائماً ليس إما كل "أ" "ج" وإما "د") ونتيجته كليّة حَمْلية سالبة وهي (لا شيء من "ب" "أ") لما عرف في الاقترانات الحَمْلية.

**الاقتران الثاني:** من كليّة صغرى موجبة، وجزئية سالبة كبرى، وأجزاء الانفصال فيهما كليّة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(ليس دائماً كل "أ" "ج" وإما "د") ونتيجته كالتي قبله.

**الاقتران الثالث:** من كليّتين، والصغرى سالبة، وأجزاء الانفصال فيهما كليّة، كقولنا: (دائماً ليس إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(دائماً إما كل "أ" "ج" وإما "د") ونتيجته كالتي قبله.

**الاقتران الرابع:** من كليّة سالبة صغرى، وجزئية موجبة كبرى، وأجزاء الانفصال

فيهما كليّة، كقولنا: (دائماً ليس إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(قد يكون إما كل "أ" "ج" وإما "د") ونتيجته كالتي قبله.

**الاقتران الخامس:** من جزئية صغرى موجبة، وكليّة كبرى سالبة، وأجزاء الانفصال فيهما موجبة، كقولنا: (قد يكون إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(دائماً ليس إما كل "أ" "ج" وإما "د") ونتيجته كالتي قبله.

**الاقتران السادس:** من جزئية صغرى سالبة، وكليّة كبرى موجبة، وأجزاء الانفصال فيهما كليّة، كقولنا: (ليس دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(دائماً إما كل "أ" "ج" وإما "د") ونتيجته كالتي قبله. وإن كانت أجزاء الانفصال في الصغرى جزئية فقد يتهيأ منها ستة اقترانات أخرى موازية لهذه الستة، إلا أن النتيجة فيها جزئية سالبة حَمْلية، فاعتبرها.

وأما إن كان الجزء المشترك موضوعاً لأجزاء الانفصال فيهما فهو على هيئة الشكل الثالث، فشرط إنتاجه كليّة إحدى مقدمتيه، وإيجاب الصغرى، وكليّة أجزاء الانفصال في إحداهما أيهما كانت، وقرائنه المنتجة ثمانية عشر اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، وأجزاء الانفصال فيهما كليّة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(دائماً إما كل "ب" "أ" وإما "د") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة، موضوع أجزاء الانفصال فيهما جزئي وهي (دائماً إما بعض "ج" وإما بعض "د" وإما "أ" وإما "د").

**الاقتران الثاني:** من كليّة موجبة صغرى، وكليّة سالبة كبرى، وأجزاء الانفصال فيهما كليّة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(دائماً ليس إما كل "ب" "أ" وإما "د") ونتيجته كليّة سالبة منفصلة، موضوع أجزاء الانفصال فيه جزئي، وهي (دائماً ليس إما بعض "ج" وإما بعض "د" إما "أ" وإما "د").

**الاقتران الثالث:** من كليّة موجبة صغرى، وجزئية موجبة كبرى، وأجزاء الانفصال فيهما كليّة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(قد يكون إما كل "ب" "أ" وإما "د") ونتيجته جزئية موجبة منفصلة، موضوع أجزاء الانفصال فيهما

جزئي وهي (قد يكون إما بعض "ج" وإما بعض "د" إما "أ" وإما "ر").

**الاقتران الرابع**: من موجبة كليّة صغرى، وجزئية سالبة كبرى، وأجزاء الانفصال فيها كليّة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(ليس دائماً إما كل "ب" "أ" وإما "ر") ونتيجته جزئية سالبة منفصلة، أجزاء الموضوع فيها جزئية وهي (ليس دائماً إما بعض "ج" وإما بعض "د" إما "أ" وإما "ر") وقد تأتلف أربعة أخرى على هذا النمط، وأجزاء الانفصال في الكبرى جزئية، وأربعة أخرى وأجزاء الانفصال في الصغرى جزئية دون الكبرى، وست اقترانات أخرى موازية لهذه الاقترانات، والصغرى جزئية موجبة، فعليك باعتبارها.

والحكم في جهة النتيجة وإطلاقها في القرائن الصرفة والمختلطة واتباعها في مقدمتي قياسها فعلى ما سبق في الاقترانات الحَمْلية في جميع هذه الأشكال.

# الفصل الثالث

## في الاقترانات الكائنة من الحَمْليات والمتصلات

والاقترانات الكائنة من المتصلة والحَمْليات، إما أن تكون الحَمْلية فيه كبرى أو صغرى، فإن كانت كبرى فالشرطية إما موجبة وإما سالبة، فإن كانت موجبة فإما أن تكون الشركة بين الحَمْلية وتالي الشرطية، وإما بين الحَمْلية ومقدم الشرطية، فإن كانت الشركة بين الحَمْلية وتالي الشرطية فهيئة الحد الأوسط بينهما لا تخرج عن الأشكال الأربعة؛ لأنه إما أن يكون محمول التالي وموضوع الحَمْلية، وإما محمول التالي والحَمْلية، وإما موضوع التالي والحَمْلية، وإما موضوع التالي ومحمول الحَمْلية، فإن كانت هيئة الحد الأوسط بينهما بكونه محمول التالي وموضوع الحَمْلية فهو الشكل الأول، وخواصه، وشروطه في الإنتاج، وكمية اقتراناته، فعلى ما سبق في الشكل الأول من الحَمْليات، إلا أن نتيجته لا تكون إلا شرطية متصلة، ولما كان شرط الإنتاج في هذا الشكل في الحَمْليات إيجاب صغره، فليس يكفي هاهنا إيجاب الشرطية، بل لا بُدّ من أن تكون نسبة المحمول في التالي إلى موضوعه إيجابية، إذ ليس يلزم من الحكم عليها سلب عن موضوع تالي الشرطية بأمرٍ ما أن يكون محكوماً به على الموضوع أو ليس، وإن كانت الشرطية موجبة لما سبق، وعند ذلك فما حُكِم به في الحَمْلية قد لا يكون لازما لمقدم الشرطية، وعند هذا فالمتصلة إما أن تكون كليّة أو جزئية، وعلى كلا التقديرين فالاقترانات الأربعة من الشكل الأول حاصلة منها، إذ العبرة في ذلك إنما هو تالي الشرطية والحَمْلية، لا بالشرطية والحَمْلية.

أما إذا كانت الشرطية كليّة:

**فمثال الاقتران الأول:** وهو ما التالي والحَمْلية فيه كليتان موجبتان، قولنا: (كل ما "ب" "ج" وكل "هـ" "ر") و(كل "ر" "د") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها كليّ موجب، هو نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية لو انفردا وهي (كل

ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "د").

**ومثال الاقتران الثاني:** وهو ما التالي فيه كليّ موجب، والحَمْلية كليّة سالبة، قولنا: (كل ما "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(لا شيء من "ر" "د") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها كليّ سالب هو نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية وهي (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "د").

**ومثال الاقتران الثالث:** وهو ما التالي والحَمْلية فيه موجبتان، إلا أن التالي جزئي، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(كل "ر" "د") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي موجب هو نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية.

**ومثال الاقتران الرابع:** وهو ما التالي فيه جزئي موجب، والحَمْلية كليّة سالبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(لا شيء من رد) ونتيجته كليّة موجبة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي سالب، هو نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية.

وأما إن كانت الشرطية جزئية:

**فمثال الاقتران الأول:** قولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") (كل "ر" "د") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها كليّ موجب، كقولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "د").

**ومثال الاقتران الثاني:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "د") و(لا شيء من "ر" "د") ونتيجته جزئية موجبة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها كليّ سالب، كقولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "د").

**ومثال الاقتران الثالث:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(كل "ر" "د") ونتيجته جزئية موجبة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي موجب، كقولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "د").

**ومثال الاقتران الرابع:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(لا شيء

من "ر" "د") ونتيجته جزئية موجبة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي سالب، كقولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فليس كل "هـ" "د") والإنتاج من هذه الاقترانات بَيّن، فإنه مهما كان "ر" محكوماً به على "هـ" فما حُكِم به على "ر" إيجاباً أو سلباً يكون محكوماً به على "هـ" وقد كان ("هـ" "ر") ملازماً لـ ("ب" "ج") فيكون "هـ" المحكوم عليه بما حُكِم على "ر" لازماً لـ ("ب" "ج") على أي حال قُدر، من اختلاف الكمّ والكيف على ما سلف.

وأما إن كانت هيئة الحد الأوسط بكونه محمولاً في التالي والحَمْلية فهو الشكل الثاني، وإنما يتم إنتاجه بأن يعتبر في اقتران الحَمْلية بالتالي ما اعتبر في الشكل الثاني من الحَمْليات، وسواء كانت المتصلة كليّة أو جزئية فالاقترانات الأربعة حاصلة أيضاً.

**أما إذا كانت كليّة:**

**فمثال الاقتران الأول:** وهو ما التالي والحَمْلية فيه كليّان، لكن التالي موجب والحَمْلية سالبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها كليّة سالبة هي نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية أو انفرد، وهي (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "د") لأنه إذا كان محكوماً به على "هـ" ومسلوباً عن كل "د" بالعكس والخلف، فإذا كان (كل ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "ر") فـ (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "د").

**ومثال الاقتران الثاني:** وهو ما التالي والحَمْلية فيه كليّان، إلا أن التالي سالب والحَمْلية موجبة، كقولنا: (كل ما "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") و(كل "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها كليّ سالب هو نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية وهو (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "د") وبرهانه أنه إذا كان "ر" مسلوباً عن كل "هـ" وثابتاً لكل "د" فقد عرف من الحَمْليات بالعكس والخلف أنه (لا شيء من "هـ" "د") فيجب أن يكون (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "د").

**ومثال الاقتران الثالث:** وهو ما التالي فيه جزئي موجب، والحَمْلية كليّة سالبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي سالب، هو نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية وهي (كل ما كان "ب" "ج" فليس كل "هـ" "د") ولا يخفى عليك بيانه.

**ومثال الاقتران الرابع:** وهو ما التالي فيه جزئي سالب، والحَمْلية كليّة موجبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "ر") و(كل "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فليس كل "هـ" "د") إذ قد عرف بالخلف والافتراض، أنه إذا كان "ر" مسلوباً عن بعض "هـ" وثابتاً لكل "د" إذ "د" يكون مسلوباً عن بعض "هـ" فإذا كان (كل ما كان "ب" "ج" فليس كل "هـ" "د").

**وأما إن كانت الشرطية جزئية:**

**فمثال الاقتران الأول:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها كليّة سالبة، كقولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "د").

**ومثال الاقتران الثاني:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") و(كل "د" "ر") ونتيجته كالتي قبله.

**ومثال الاقتران الثالث:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي سالب، كقولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "د").

**ومثال الاقتران الرابع:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "ر") و(كل "د" "ر") ونتيجته كالتي قبله، والبيان في جميع هذه الاقترانات كما عرف.

وأما إن كانت هيئة الحد الأوسط بين التالي والحَمْلية بكونه موضوعاً فيهما فشرط الإنتاج فيه أن يكون التالي موجباً، وهو أو الحَمْلية كلياً كما سبق في الحَمْليات، ثم الشرطية إما أن تكون كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة:

**فمثال الاقتران الأول:** وهو ما التالي والحَمْلية فيه كليان موجبان، كقولنا: (كل

ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(كل "هـ" "د") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي موجب، هو نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية لو انفردا، وهو (كل ما كان "ب" "ج" فبعض "ر" "د") لأنه قد عرف بالعكس والخلف أنه (إذا كان كل "هـ" "ر") و(كل "هـ" "د") فـ (بعض "ر" "د") وذلك بواسطة "هـ" فإذا كان ذلك مشروطاً بكون (كل "ب" "ج" فبعض "ر" "د") يكون أيضاً مشروطاً به.

**ومثال الاقتران الثاني**: وهو ما التالي والحَمْلية فيه موجبان، إلا أن التالي جزئي، والحَمْلية كليّة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(كل "هـ" "د") ونتيجته كالتي قبله.

**ومثال الاقتران الثالث**: وهو ما التالي والحَمْلية فيه موجبان والحَمْلية جزئية، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(بعض "هـ" "د") ونتيجته كالتي قبله.

**ومثال الاقتران الرابع**: وهو ما التالي والحَمْلية فيه كليان، والحَمْلية سالبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(لا شيء من "هـ" "د") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي سالب هو نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية لو انفردا، وهو (كل ما كان "ب" "ج" فبعض "ر" ليس "د").

**ومثال الاقتران الخامس**: وهو ما التالي فيه كليّ موجب، والحَمْلية جزئية سالبة، ونتيجته كالتي قبله.

**ومثال الاقتران السادس**: وهو ما التالي فيه جزئي موجب، والحَمْلية كليّة سالبة، ونتيجته أيضاً كالتي قبله، ولا يخفى عليك بيان الإنتاج في جميع هذه الاقترانات.

**وأما إن كانت الشرطية جزئية:**

**فمثال الاقتران الأول**: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(كل "هـ" "د") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي موجب، وهو (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "ر" "د").

**ومثال الاقتران الثاني**: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(كل "هـ" "د") ونتيجته كالتي قبله.

**ومثال الاقتران الثالث:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(بعض "هـ" "د") ونتيجته أيضاً كالتي قبله.

**ومثال الاقتران الرابع:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(لا شيء من "هـ" "د") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي، وهو (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "ر" ليس "د").

**ومثال الاقتران الخامس:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(بعض "هـ" ليس "د") ونتيجته كالتي قبله.

**ومثال الاقتران السادس:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(لا شيء من "هـ" "د") ونتيجته أيضاً كالتي قبله.

وأما إذا كانت هيئة الحد الأوسط بين التالي والحَمْلية بكونه موضوعاً في التالي ومحمولاً في الحَمْلية، فخواصه في الإنتاج، وشروطه، فعلى ما سبق في الحَمْليات، وسواء كانت الشرطية كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة:

**فمثال الاقتران الأول [منه]:** وهو ما التالي والحَمْلية فيه كليان، والتالي سالب، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") و(كل "د" "هـ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها كليّ سالب، هو نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية لو انفردا، وهو (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "ر" "د") إذ قد عرف بالخلف والعكس أنه إذا كان "ر" مسلوباً عن (كل "هـ") و"هـ" ثابت لكل "د" أنه (لا شيء من "ر" "د") فإذا كان (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") و(كل "د" "هـ") فـ (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "ر" "د").

**ومثال الاقتران الثاني [منه]:** وهو ما التالي والحَمْلية فيه كليان، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(كل "د" "هـ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي موجب وهي (كل ما كان "ب" "ج" فبعض "ر" "د").

**ومثال الاقتران الثالث [منه]:** وهو ما التالي فيه كليّ موجب، والحَمْلية جزئية موجبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(بعض "د" "هـ") ونتيجته كالتي قبله.

**ومثال الاقتران الرابع [منه]:** وهو ما التالي والحَمْلية فيه كليان، والحَمْلية سالبة، كقولنا: كل ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "هـ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي سالب، وهي (كل ما كان "ب" "ج" فليس كل "ر" "د").

**ومثال الاقتران الخامس منه:** وهو ما التالي فيه جزئي موجب، والحَمْلية كليّة سالبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "هـ") ونتيجته كالتي قبله، والوجه في بيان الإنتاج فعلى ما سبق.

**وأما إن كانت الشرطية جزئية:**

**فمثال الاقتران الأول:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") و(كل "د" "هـ") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها كليّ سالب، وهي (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "ر" "د").

**ومثال الاقتران الثاني:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(كل "د" "هـ") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي موجب، وهي (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "ر" "د").

**ومثال الاقتران الثالث:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "هـ") ونتيجته كالتي قبله.

**ومثال الاقتران الرابع:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "هـ") ونتيجته كالتي قبله.

**ومثال الاقتران الرابع**[1]: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "هـ") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي سالب، وهي (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فليس كل "ر" "د").

**ومثال الاقتران الخامس:** (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "هـ") ونتيجته كالتي قبله.

---

(1) كذا بأصل النسخة الخطية.

هذا إن كان الاشتراك بين تالي المتصلة والحَمْلية، إما إن كان بين مقدم المتصلة والحَمْلية، والشرطية كليّة موجبة، والحَمْلية مكان الكبرى فإما أن يكون الحد الأوسط محمولاً في المقدم موضوعاً في الحَمْلية، وإما محمولاً فيهما، وإما موضوعاً فيهما، وإما موضوعاً في المقدم ومحمولاً في الحَمْلية.

فإن كان محمولاً في المقدم وموضوعاً في الحَمْلية على نسق الشكل الأول فشرطه أن يكون المقدم سالباً، وأن تكون الحَمْلية كليّة، وقرائنه المنتجة أربعة:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة شرطية مقدمها كليّ سالب، وكليّة موجبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان لا شيء من "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل "ج" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب من موضوع المقدم في الشرطية ومحمول الحَمْلية وتاليها تالي الشرطية، وهي (كل ما كان لا شيء من "ب" "أ" فـ "هـ" "ر") لأنه إذا كان (لا شيء من "ب" "أ") و(كان كل "ج" "أ") فـ (لا شيء من "ب" "ج") وهو ملزوم ("هـ" "ر").

**الاقتران الثاني:** من كليّة موجبة شرطية، مقدمها كليّ سالب، وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان لا شيء من "ب" "ج" فـ "هـ" "ب") و(لا شيء من "ج" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب من موضوع مقدم الشرطية، ومحمول الحَمْلية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (كل ما كان "ب" "أ" فـ "هـ" "ب") لأنه إذا كان (كل "ب" "أ") وكان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "أ" "ج") فـ (لا شيء من "ب" "ج") وهو ملزوم ("هـ" "ب").

**الاقتران الثالث:** من كليّة موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، وكليّة موجبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان بعض "ب" ليس "ج" فـ "هـ" "ب") و(كل "ج" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي سالب من موضوع مقدم الشرطية ومحمول الحَمْلية، وهي (كل ما كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "هـ" "ب") لأنه إذا كان (كل "أ") مسلوباً عن (بعض "ب") و"ج" داخل تحت "أ" فبعض "ب" ليس "ج" وهو ملزوم ("هـ" "ب").

**الاقتران الرابع:** من كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي سالب، وكليّة سالبة

حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان بعض "ب" ليس "ج" فـ "هـ" "ر") و(لا شيء من "ج" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب من موضوع مقدم الشرطية، ومحمول الحَمْلية، وهي (كل ما كان "ب" "أ" فـ "هـ" "ر") لأنه إذا كان بعض ("ب" "أ") وكان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "أ" "ج") و(بعض "ب") داخل تحت "أ" فيكون (بعض "ب" ليس "ج") وهو ملزوم ("هـ" "ر").

وأما إن كان الحد الأوسط محمولاً في المقدم والحَمْلية على نسق الشكل الثاني فشرطه كليّة الحَمْلية، وأن تكون موجبة إن كان المقدم موجباً، وسالبة إن كان المقدم سالباً، وقرائنه المنتجة أربعة:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، وكليّة حَمْلية موجبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ب") و(كل "أ" "ج") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب من موضوع مقدم الشرطية، وموضوع الحَمْلية، وهي (كل ما كان "ب" "أ" فـ "هـ" "ب") لأنه إذا كان (كل "ب" "أ") وكان (كل "أ" "ج") فـ (كل "ب" "ج") وهو ملزوم ("هـ" "ب").

**الاقتران الثاني:** من كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، وكليّة موجبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان بعض "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل "أ" "ج") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب من موضوع مقدم الشرطية وموضوع الحَمْلية، وهي (كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "هـ" "ر") لأن "أ" داخل تحت "ج" فيكون (بعض "ب" "ج") وهو ملزوم ("هـ" "ر").

**الاقتران الثالث:** من كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان لا شيء من "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(لا شيء من "أ" "ج") ونتيجته موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب من موضوع مقدم الشرطية وموضوع الحَمْلية، وهي (كل ما كان كل "ب" "أ" فـ "هـ" "ر") لأنه إذا كان (كل "ب" "أ") وكان (لا شيء من "ب" "ج") وهو ملزوم ("هـ" "ر").

**الاقتران الرابع:** من كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي سالب، وكليّة سالبة

حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان بعض "ب" ليس "ج" فـ "هـ" "ر") و(لا شيء من "أ" "ج") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب من موضوع مقدم الشرطية، وموضوع الحَمْلية، وهي (كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "هـ" "ر") لأن "ج" مسلوب عن كل "أ" فيكون مسلوباً عن بعض "ب" وهو ملزوم ("هـ" "ر").

وأما إن كان الحد الأوسط موضوعاً في المقدم والحَمْلية على نسق الشكل الثالث فشرطه أن يكون المقدم سالباً، وأن تكون الحَمْلية كليّة، وقرائنه المنتجة أربعة:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، كليّة موجبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان لا شيء من "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب من محمول مقدم الشرطية، ومحمول الحَمْلية، وهي (كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") لأنه إذا كان (لا شيء من "ج" "أ") وكان كل "ب" داخلاً تحت "أ" فيكون (لا شيء من "ج" "ب") وعكسه (لا شيء من "ب" "ج") وهو ملزوم ("هـ" "ر").

**الاقتران الثاني**: من كليّة موجبة شرطية، مقدمها كليّ سالب، وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان لا شيء من "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(لا شيء من "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب من محمول مقدم الشرطية ومحمول الحَمْلية، وهي (كل ما كان "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") لأن "ج" إذا كان داخلاً تحت "أ" فيلزم (لا شيء من "ج" "ب") وعكسه (لا شيء من "ب" "ج") وهو ملزوم ("هـ" "ر").

**الاقتران الثالث**: من كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي سالب، وكليّة موجبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان بعض "ب" ليس "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب من محمول مقدم الشرطية ومحمول الحَمْلية، وهي (كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") لأنه إذا كان "أ" مسلوباً عن كل "ج" و"ب" داخل تحت "أ" فيلزمه سلب "ب" عن كل "ج" ويلزمه سلب "ج"

عن بعض "ب" ضرورة صدق سلبه عن كله، وهو ملزوم ("هـ" "ر").

**الاقتران الرابع**: من كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي سالب، وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان بعض "ب" ليس "ج" فـ "هـ" "ر") و(لا شيء من "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب من محمول مقدم الشرطية ومحمول الحَمْلية، وهي (كل ما كان "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") لأنه إذا كان كل ("ج" "أ") وكان "أ" مسلوباً عن كل "ب" فـ "ج" مسلوب عن كل "ب" ويلزم سلب "ج" عن بعض "ب" وهو ملزوم ("هـ" "ر").

وأما إن كان الحد الأوسط على نمط الشكل الرابع فشرطيه أن لا يكون المقدم كلياً موجباً، وأن تكون الحَمْلية كليّة، وأن تكون سالبة إن كان المقدم سالباً، وموجبة إن كان المقدم موجباً، وقرائنه المنتجة ثلاثة:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان لا شيء من "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(لا شيء من "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب محمول مقدم الشرطية وموضوع الحَمْلية، وهي (كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") لأنه إذا كان كل ("ج" "أ") و"أ" مسلوباً عن كل "ب" ضرورة كون "ب" مسلوبة عن كل "أ" فيلزمه سلب "ج" عن كل "ب" وهو ملزوم ("هـ" "ر").

**الاقتران الثاني**: من كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، وكليّة موجبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان بعض "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(كل "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب من محمول مقدم الشرطية وموضوع الحَمْلية، وهي (كل ما كان بعض "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") لأنه إذا كان بعض ("ج" "أ") و"أ" داخل تحت "ب" فبعض ("ج" "ب") ويلزمه (بعض "ب" "ج") وهو ملزوم ("هـ" "ر").

**الاقتران الثالث**: من كليّة موجبة متصلة مقدمها جزئي سالب، وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان بعض "ب" ليس "ج" فـ "هـ" "ر") و(لا شيء من "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب من محمول مقدم الشرطية

وموضوع الحَمْلية، وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") لأنه إذا كان (كل "ج" "أ") وكان (لا شيء من "أ" "ب") فـ (لا شيء من "ج" "ب") وعكسه (لا شيء من "ب" "ج") ويلزمه (بعض "ب" ليس "ج") وهو ملزوم ("هـ" "ر") وعلى هذا فالحكم عند كون الشرطية جزئية موجبة في شروط الإنتاج وكمية الاقترانات في كل شكل على ما عرف في الكليّة الموجبة، غير أن النتيجة تكون تابعة لها في الحكم.

وأما إن كانت الشرطية سالبة فإما أن تكون الشركة بين الحَمْلية والتالي، أو بين الحَمْلية والمقدم، فإن كانت الشركة بين الحَمْلية والتالي فإما أن يكون ما به الاشتراك محمولاً في التالي وموضوعاً في الحَمْلية فهو الشكل الأول، وإما محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني، وإما موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث، وإما موضوعاً في التالي ومحمولاً في الحَمْلية فهو الشكل الرابع، فإن كان الأول فشرطه في الإنتاج كليّة الحَمْلية، وأن يكون تالي المتصلة السالبة سالباً لا موجباً؛ إذ الموجب في نفس الأمر سالب، والسالب موجب؛ لأنك إذا قلبت (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") وكان معناه ليس يلزم أن يكون (كل "هـ" "ر" من كل "ب" "ج") وإذا قلبت (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") كان معناه (ليس يلزم السلب، والأول ينقلب إلى السلب إذ يصح أن يقال: (إذا كان "ب" "ج" فليس كل "هـ" "ر") والثاني ينقلب إلى الإيجاب إذ يصح أن يقال: (إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") وقد عرف أنه لا إنتاج في الشكل الأول من هذه الاقترانات مما تالي الشرطية فيه سالب.

**ثم الشرطية إما كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة:**

**فمثال الاقتران الأول [منه]**: وهو ما التالي فيه سالب جزئي، والحَمْلية كليّة موجبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "ر") و(كل "ر" "د") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي سالب من موضوع التالي ومحمول الحَمْلية، كقولنا: (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "د") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، وأخذ لازم النتيجة.

**ومثال الاقتران الثاني [منه]**: وهو ما التالي فيه جزئي سالب والحَمْلية كليّة سالبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "ر") و(لا شيء من "ر" "د") ونتيجته كليّة سالبة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية لو انفردا، وهي (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "د") وبيانه بقلب السالبة إلى الإيجاب، وأخذ لازم النتيجة.

**ومثال الاقتران الثالث [منه]**: وهو ما التالي فيه كليّ سالب، والحَمْلية كليّة موجبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" ولا شيء من "هـ" "ر") و(كل "ر" "د") ونتيجته كليّة سالبة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية لو انفردا، وهي (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "د") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، وأخذ لازم النتيجة.

**ومثال الاقتران الرابع [منه]**: وهو ما التالي فيه كليّ سالب، والحَمْلية كليّة سالبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") و(لا شيء من "ر" "د") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية لو انفردا، وهي (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "د") وبيانه كما سبق، وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت الشرطية جزئية، غير أن النتيجة عند كونها جزئية لا تكون إلا جزئية.

وإن كان الشكل الثاني فشرطه في الإنتاج أن يكون التالي والحَمْلية متفقين في الكيف، وأن تكون الحَمْلية كليّة.

**ومثال الاقتران الأول منه**: وهو ما التالي فيه جزئي سالب، والحَمْلية كليّة سالبة، ولتكن الشرطية كليّة - وأنت تعرفه في الجزئية - كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "ر") و(لا شيء من "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها جزئي موجب من موضوع التالي والحَمْلية، كقولنا: (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "د") ولازم الشرطية (كل ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") فينتج (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "د") لأنك إذا قلبت

المتصلة السالبة إلى الإيجاب كانت (كل ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") وكان (لا شيء من "د" "ر") فبيّن على ما عرف أنه (كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "د") ويلزمه (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "د").

**ومثال الاقتران الثاني [منه]**: وهو ما التالي فيه جزئي موجب، والحَمْلية كليّة موجبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") و(كل "د" "ر") ونتيجته كالتي قبله.

**ومثال الاقتران الثالث [منه]**: وهو ما التالي فيه كليّ سالب، والحَمْلية كليّة سالبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "ر") ونتيجته (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فكل "هـ" "د").

**ومثال الاقتران الرابع [منه]**: وهو ما التالي فيه كليّ موجب، والحَمْلية كليّة موجبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فكل "هـ" "ر") و(كل "د" "ر") ونتيجته كنتيجة الذي قبله؛ للبيان السابق، وعلى هذا فلا تخفى كيفية الإنتاج، وإن كانت السالبة المتصلة جزئية.

وأما إن كان الشكل الثالث فشرطه في الإنتاج أن يكون التالي سالباً، والتالي أو الحَمْلية أيهما كان كلياً في نفس الأمر، وسواء كانت المتصلة كليّة أو جزئية، لنفرض البيان في الكليّة - وأنت تعرفه في الجزئية -.

**ومثال الاقتران الأول [منه]**: وهو ما التالي فيه جزئي سالب والحَمْلية كليّة موجبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "ر") و(كل "هـ" "د") ونتيجته (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "ر" "د") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، وعكس التالي، وأخذ لازم النتيجة.

**ومثال الاقتران الثاني [منه]**: ما التالي فيه كليّ سالب، والحَمْلية كليّة موجبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") و(كل "هـ" "د") ونتيجته كنتيجة ما قبله بالبيان السابق.

**ومثال الاقتران الثالث [منه]**: ما التالي فيه جزئي سالب والحَمْلية جزئية موجبة،

كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "ر") و(بعض "هـ" "د") ونتيجته كنتيجة ما قبله.

**ومثال الاقتران الرابع [منه]**: وهو ما التالي فيه جزئي سالب والحَمْلية كليّة سالبة، كقولنا: (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "ر") و(لا شيء من "هـ" "د") ونتيجته (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فكل "ر" "د") وبيانه بقلب السالبة إلى الإيجاب، وعكس التالي، وأخذ لازم النتيجة.

**ومثال الاقتران الخامس [منه]**: وهو ما التالي فيه جزئي سالب، والحَمْلية جزئية سالبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فبعض "هـ" ليس "ر") و(بعض "هـ" ليس "د") ونتيجته كنتيجة ما قبله. ومثال الاقتران السادس منه وهو ما التالي فيه كليّ سالب، والحَمْلية كليّة سالبة، كقولنا: (ليس البتة كل ما كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") و(لا شيء من "هـ" "د") ونتيجته كالتي قبله، وعلى هذا فلا يخفى الحال في الإنتاج عند كون الشرطية جزئية.

وأما إن كان الشكل الرابع فشرطه في الإنتاج أن لا يكون التالي كلياً موجباً، وإذا كان التالي كلياً سالباً فلا تكون الحَمْلية كليّة موجبة، ولا جزئية لا موجبة ولا سالبة، وإن كان التالي جزئياً موجباً فلا بُدّ وأن تكون الحَمْلية كليّة موجبة، وإن كان جزئياً سالباً فلا تكون الحَمْلية جزئية سالبة، وعند ذلك فالشرطية إما أن تكون كليّة وإما جزئية، فإن كانت كليّة فالقرائن المنتجة خمسة:

**الاقتران الأول**: (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "هـ" "ر") و(لا شيء من "د" "هـ") فـ (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فكل "ر" "د").

**الاقتران الثاني**: (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فبعض "هـ" "ر") فـ (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فبعض "ر" "د").

**الاقتران الثالث**: (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فليس كل "هـ" "ر") و(كل "د" "هـ") فـ (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "ر" "د").

**الاقتران الرابع**: (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فليس كل "هـ" "ر") و(لا شيء من

"د" "هـ") فـ (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فكل "ر" "د").

**الاقتران الخامس:** (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فليس كل "هـ" "ر") و(بعض "د" "هـ") فـ (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فلا شيء من "ر" "د") وعليك باعتبار هذه القرائن عند كون المتصلة جزئية سالبة، إذ هي موازية لها، غير أن النتيجة لا تكون إلا جزئية متصلة.

وعلى هذا فلا يخفى الحال في الإنتاج عند كون المتصلة سالبة، والشركة بين المقدم والحَمْلية، والحَمْلية مكان الكبرى، وأن النتيجة فيها لا تكون إلا سالبة، وأما إن كانت الحَمْلية مكان الصغرى والشرطية مكان الكبرى فالاشتراك ما بين الحَمْلية ومقدم الشرطية، فإما أن يكون الحد المشترك بينهما محمولاً في الحَمْلية وموضوعاً في المقدم، وإما محمولاً فيهما، وإما موضوعاً فيهما، وإما موضوعاً في الحَمْلية ومحمولاً في المقدم، فإن كان محمولاً في الحَمْلية وموضوعاً في المقدم فهو الكائن على نمط الشكل الأول، فشرطه أن يكون المقدم حقاً في نفسه، ولا ينتج إذا كان المقدم كاذباً، فإنا إذا حولنا شرط وجود ("هـ" "ر") مثلاً إلى ("ج" "أ") أو سلب "أ" عن "ج" فلا يلزم من حكمنا بـ "أ" على "ب" إيجاباً، أو سلباً تحقق شرط ("هـ" "ر") بتقدير أن يكون الشرط محالاً في نفس الأمر، فلا يلزمه ("هـ" "ر") ولنمثل ذلك إذا كانت الحَمْلية والشرطية كليّتين موجبتين والمقدم جزئياً موجباً - وأنت تعرفه في الباقي - فنقول (كل "ب" "ج") و(كل ما كان بعض "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") فإذا استنتجنا من الحَمْلية والمقدم نتيجة وجعلناها مقدمة في النتيجة لا يلزمها ("هـ" "ر") وذلك كما لو قلنا فـ (كل ما كان "ب" "أ") أو (بعض "ب" "أ" فـ "هـ" "ر") لم يكن لازماً، بتقدير أن لا يكون ("ج" "أ") حقاً، ولا هو لازم عن قولنا: (كل "ب" "أ") ولا عن (بعض "ب" "أ") وبتقدير أن يكون المقدم حقاً في نفس الأمر فشرطه أيضاً أن تكون الحَمْلية موجبة، وأن يكون المقدم جزئياً، قال أفضل المتأخرين إذا كان المقدم كلياً أنتج نتيجة متصلة جزئية، وليس بحق، فإنا إذا قلنا مثلاً (كل "ب" "ج") و(كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") فالمقدم للنتيجة المأخوذة من الحَمْلية ومقدم الشرطية وهو (قد يكون إذا كان كل "ب" "أ" لا يلازمه كل "ج" "أ") الذي هو شرط

("هـ" "ر") فلا يلزم عنه ("هـ" "ر") إلا بتقدير أن يكون "ب" مساوياً لـ "ج" وبتقدير أن لا يكون مساوياً لـ "ج" فلا يلزم من قولنا: (كل ما كان كل "ب" "أ" فـ "هـ" "ر").

**فإن قيل:** لما احتمل أن يكون "ب" مساوياً لـ "ج" واحتمل أن لا يكون، صح أن النتيجة وهي أنه (قد يكون إذا كان كل "ب" "أ" فـ "هـ" "ر").

**فنقول:** وكما احتمل أن يكون "ب" مساوياً لـ "ج" واحتمل أن لا يكون فكذلك احتمل أن يكون المقدم حقاً، واحتمل أن لا يكون، وبتقدير أن يكون حقاً فالاقتران منتج، وبتقدير أن لا يكون حقاً فلا إنتاج، فكان ينبغي أن يجزم بكون النتيجة أيضاً جزئية من غير شرط أن يكون المقدم حقاً، وقد شرط أن يكون المقدم حقاً في الإنتاج، كيف وأنه بتقدير أن لا يكون مساوياً لألف فلا تصدق النتيجة أصلاً، ولا في حالة ما! والجزئية فلا معنى لها، إلا ما صدقها في حالة ما، وخاصة أنه ينتج الكليّ وإن كان المقدم والحَمْلية جزئيين، وقرائنه المنتجة ستة عشر اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، والمقدم في الشرطية جزئي موجب، ومثاله قولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "ج" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة وكليّة المقدم، وتأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول المقدم في الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان كل "ب" "أ" فـ "د" "ر") وذلك ضرورة أنه (كل ما كان بعض "ج" "أ" فـ "د" "ر") فإذا كان (كل "ب" "أ") و"ب" داخل تحت "ج" فقد تحقق وجود (بعض "ج" "أ") فيلزمه ("د" "ر") ولأنه لو لم يصدق (كل ما كان كل "ب" "أ" فـ "د" "ر") وإلا صدق نقيضه وهو (ليس دائماً كل ما كان كل "ب" "أ" فـ "د" "ر") و("ب" بعض "ج") فيلزمه (أن لا يكون "د" "ر") عند وجود (بعض "ج" "أ") وقد قيل (دائماً كل ما كان بعض "ج" "أ" فـ "د" "ر") وهو خلف.

**الاقتران الثاني:** من كليّتين موجبتين، والمقدم في الشرطية جزئي سالب، ومثاله قولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "ج" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من موضوع الحَمْلية.

ومحمول المقدم في الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (كل ما كان لا شيء من "ب" "أ" فـ "د" "ر") وبيانه كبيان ما قبله.

**الاقتران الثالث:** من كليّة موجبة حَمْلية، وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، ومثاله قولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "ج" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، مؤلف من موضوع الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة كل ما كان "ب" "أ" فـ "د" "ر") وبيانه كما سبق.

**الاقتران الرابع:** من كليّة موجبة حَمْلية، وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، ومثاله قولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "ج" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول مقدم الشريطة، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة إذا كان لا شيء من "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الخامس:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، ومثاله قولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "ج" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر") والبيان كما عرف.

**الاقتران السادس:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، ومثاله قولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "ج" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي سالب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول المقدم في الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر") والبيان كما تقدم.

**الاقتران السابع:** من جزئية موجبة وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، ومثاله قولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة كل ما كان بعض "ج" "أ" فـ "د" "ر")

ونتيجته كليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول الشرطية، وهي (ليس البتة إذا كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر") وبيانه كما تقدم.

**الاقتران الثامن:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، ومثاله قولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "ج" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها جزئي سالب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة إذا كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران التاسع:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، ومثاله (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "ج" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول المقدم في الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان كل "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران العاشر:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، ومثاله (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "ج" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول المقدم في الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر") والبيان كما تقدم.

**الاقتران الحادي عشر:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، ومثاله (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "ج" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان "ب" "أ" فـ "د" "ر") والبيان كما عرف.

**الاقتران الثاني عشر:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي

سالب، ومثاله قولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "ج" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان لا شيء من "ب" "أ" فـ "د" "ر") والبيان كما تقدم.

**الاقتران الثالث عشر:** من جزئيتين موجبتين، والمقدم في الشرطية جزئي موجب، ومثاله قولنا: (بعض "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "ج" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر") وبيانه كما تقدم.

**الاقتران الرابع عشر:** من جزئيتين موجبتين، والمقدم في الشرطية جزئي سالب، ومثاله قولنا: (بعض "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "ج" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية متصلة، مقدمها جزئي سالب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الخامس عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وسالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، ومثاله قولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "ج" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر") والبيان كما تقدم.

**الاقتران السادس عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، ومثاله قولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "ج" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها جزئي سالب، تأليفه من موضوع الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر") والبيان كما تقدم.

وأما إذا كان التأليف على نمط الشكل الثاني وهو أن يكون الحد المشترك بين الحَمْلية ومقدم الشرطية محمولاً فيهما، وله في الإنتاج شروط وخواص، أما شروطه فإن يكون المقدم حقاً في نفس الأمر، وأن يكون جزئياً، وأن يكون موافقاً للحَمْلية في الكيف؛ لأن يلزم التالي عند حذف الحد الأوسط، ونسب الأكبر إلى الأصغر، وإلا فعلى تقدير أن يكون المقدم كلياً واللزوم غير متحقق على أي حال كان من الكم والكيف، أما إذا كان كلياً موجباً كقولنا: (دائماً كل ما كان كل "أ" "ج" فـ "د" "ر") فالشرط هو أن يكون (كل "أ" "ج") فالحَمْلية إما موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة فإما كليّة كقولنا: (كل "ب" "ج") وإما جزئية كقولنا: (بعض "ب" "ج") فغاية ما يلزم من مثل هذا الاقتران نسبة "أ" إلى بعض "ب" أو إلى كل "ب" وإن كان "ج" لازمه فليس يلزم أن يكون كل ("أ" "ج")؛ لجواز أن يكون "أ" أعمّ من "ب" وإذ ذاك فلا يتحقق شرط اللزوم.

وأما إذا كانت الحَمْلية سالبة، وسواء كان الحد الأوسط فيها مسلوباً عن كل الموضوع فيها أو عن بعضه، فلا يخفى أن لزوم التالي غير واجب من نسبة الأكبر إلى الأصغر.

أما إذا كان بالإيجاب فلما فيه من امتناع تحقق الشرط؛ إذ شرط تحقق التالي أن يكون الحد الأكبر متصفاً بالأوسط وهو مستحيل عند اتصاف بعضه بالأصغر، واستحالة اتصاف الأصغر بالأوسط.

وأما إذا كان بالسلب فلأنه ليس يلزم من سلب الأكبر عن الأصغر وإن كان الحد الأوسط مسلوباً عن الأصغر أن يكون الأوسط ثابتاً للأكبر، وإذ ذاك فلا تحقق للشرط.

وأما إذا كان كلياً سالباً كما إذا قلنا (كل ما كان لا شيء من "أ" "ج" فـ "د" "ر") فالحَمْلية إما موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة فإما كليّة كقولنا: (كل "ب" "ج") أو جزئية كقولنا: (بعض "ب" "ج") فليس يلزم التالي من نسبة الأكبر وهو "أ" إلى الأصغر وهو "ب" على أي حالة كانت النسبة من الكيف. أما إذا كانت بالإيجاب فلا امتناع بتحقق الشرط في لزوم التالي. وأما إذا كانت بالسلب فلأنه ليس يلزم من

سلب "أ" عن كل "ب" وإن كان (كل "ب" "ج") أن يكون (لا شيء من "أ" "ج") ولا لزوم، وبما حققناه هاهنا يتبين فساد ظن من ظن الإنتاج عند كونه كلياً، إذا كان مخالفاً للحَمْلية في الكيف.

نعم، لما احتمل أن يكون "ب" مساوياً لألف، واحتمل أن لا يكون مساوياً، فقد يظن صدق النتيجة جزئية، وبطلانه بما سبق في الشكل الأول.

وأما إذا كانت الكيفية الحَمْلية والمقدم مختلفة، فلأن النسبة بين الأكبر والأصغر عند حذف الأوسط إن كانت بالإيجاب فالشرط للزوم التالي ممتنع، وإن كانت بالسلب فليس يتحقق الشرط لازماً، فلا لزوم للتالي، واعتبره.

وأما خواصه فجواز كون النتيجة كليّة وإن كان المقدم والحَمْلية جزئيين، وأما قرائنه المنتجة فستة عشر اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، والمقدم في الشرطية جزئي موجب، ومثاله قولنا: (كل "ب" "ج") و(كل ما كان بعض "أ" "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع المقدم في الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان "ب" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (كل "ب" "أ") و(كل "ب" "ج") فقد تحقق (بعض "أ" "ج") لضرورة أن (بعض "ج" "ب") وإذ ذاك فالتالي لازم من موضعه، ولأنه لو لم يصدق (دائماً كل ما كان "ب" "أ" فـ "د" "ر") وإلا صدق نقيضه وهو (ليس كل ما كان "ب" "أ" فـ "د" "ر") ويلزمه (أن لا يكون "د" "ر") عند كون (بعض "أ" "ج") لضرورة أن (كل "ب" "ج") و"أ" مقول عليها فبعض "ج" الذي هو "ب" مقول على بعض "أ" وكان (كل ما كان بعض "أ" "ج" فـ "د" "ر") وهو خلف.

**الاقتران الثاني:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، ومثاله قولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "أ" "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الثالث:** من كليّة موجبة وكليّة سالبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، ومثاله قولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس إذا كان بعض "أ" "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة إذا كان كل "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الرابع:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "أ" "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة إذا كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الخامس:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "أ" "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران السادس:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "أ" "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة، تأليفها من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران السابع:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "أ" "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الثامن:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "أ" "ج" فـ "د" "ر")

ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وهي (ليس كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران التاسع**: من كليّتين سالبتين، والمقدم من الشرطية جزئي سالب، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "أ" ليس "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته سالبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (البتة إذا كان كل "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران العاشر**: من جزئية سالبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (بعض "ب" ليس "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "أ" ليس "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة إذا كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الحادي عشر**: من كليّة سالبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "أ" ليس "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الثاني عشر**: من جزئية سالبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (بعض "ب" ليس "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "أ" ليس "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الثالث عشر**: من كليّة سالبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "أ" ليس "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من

موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان كل "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الرابع عشر:** من جزئية سالبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (بعض "ب" ليس "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "أ" ليس "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الخامس عشر:** من كليّة سالبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "أ" ليس "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران السادس عشر:** من جزئية سالبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (بعض "ب" ليس "ج") و(ليس كل ما كان بعض "أ" ليس "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، تأليفه من موضوع الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وهي (ليس كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر") وبيان الإنتاج في جميع هذه الاقترانات كبيان الاقتران الأول، فعليك باعتباره.

وأما حكم النتيجة في الإطلاق والجهة فحكم الشرطية كما في الشكل الأول أيضاً.

وأما إن كان الاشتراك بين الحَمْلية ومقدم الشرطية على نمط الشكل الثالث وهو أن يكون الحد الأوسط موضوعاً فيهما فله أيضاً شروط وخواص، أما شروطه فإيجاب الحَمْلية، وأن تكون كليّة إن كان المقدم من الشرطية كلياً، أو يكون المقدم جزئياً إن كانت الحَمْلية جزئية، أما إيجاب الحَمْلية؛ فلأنه إذا كان (كل "ب" "ج") أو (بعض "ب" "ج") وكان شرط لزوم التالي (كل "ب" "أ") أو (بعض "ب" "أ") أو (لا شيء من "ب" "أ") أو (بعض "ب" ليس "أ") فإنه يلزم التالي عند حذف الأوسط،

ونسبة الأكبر من مقدم الشرطية إلى الأصغر من الحَمْلية بالإيجاب إن كان شرط لزوم التالي نسبة الأوسط إلى الأكبر بالإيجاب؛ لضرورة دخول "ب" تحت الأصغر في الحَمْلية، وتحقق الشرط، أو بالسلب إن كان شرط لزوم التالي نسبة الأوسط إلى الأكبر في مقدم الشرطية بالسلب؛ لضرورة دخول الأوسط تحت الأصغر، وعلى تقدير كونها سالبة فلا يخفى أنه لا يلزم من سلب الأصغر عن الأوسط في الحَمْلية نسبة الأكبر إلى الأصغر عند حذف الحد الأوسط بإيجاب ولا بسلب، وإذ ذاك فلا تحقق لشرط لزوم التالي، فلا لزوم.

وأما اشتراط كون الحَمْلية كليّة عند كليّة المقدم من الشرطية، فلتحقق شرط لزوم التالي من نسبة الأكبر إلى كل الأوسط، وإلا فعلى تقدير أن تكون جزئية، فالحكم بالأكبر على كل الأصغر قد لا يتحقق به شرط لزوم التالي من نسبة الأكبر إلى كل الأوسط؛ لجواز أن يكون الأوسط في الحَمْلية أعمّ من الأصغر؛ ولهذا المعنى وجب كون المقدم جزئياً، عند كون الحَمْلية جزئية.

وأما خواصه، فجواز كون النتيجة كليّة وإن كان المقدم والحَمْلية جزئيين، وإن كان المقدم والحَمْلية كليين وموجبة، وإن كان المقدم سالباً وسالبة، وإن كان المقدم موجباً، وأن المقدم في النتيجة لا يكون إلا كلياً وموافقاً لمقدم الشرطية في الكيف.

**وأما قرائنه المنتجة فأربعة وعشرون:**

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين والمقدم من الشرطية كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(كل ما كان "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه حينئذٍ يكون (كل "ب" "أ").

**الاقتران الثاني:** من كليّتين موجبتين والمقدم في الشرطية كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان لا شيء من "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم

الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون (لا شيء من "ب" "أ") لضرورة دخول كل "ب" في "ج".

**الاقتران الثالث:** من كليّتين موجبتين والمقدم في الشرطية جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأن بعض "ب" داخل "ج" وإذ ذاك فيكون بعض "ب".

**الاقتران الرابع:** من كليّتين موجبتين، والمقدم في الشرطية جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") إذ بعض "ب" داخل في "ج" ويكون إذ ذاك بعض ("ب" ليس "أ").

**الاقتران الخامس:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة كل ما كان كل "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون إذ ذاك (كل "ب" "أ").

**الاقتران السادس:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة كل ما كان لا شيء من "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه حينئذٍ يكون (لا شيء من "ب" "أ").

**الاقتران السابع:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر")

ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون (بعض "ب" "أ").

**الاقتران الثامن:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شريطة، والمقدم من الشرطية جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة كل ما كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون (ليس كل "ب" "أ").

**الاقتران التاسع:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان كل "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون (كل "ب" "أ").

**الاقتران العاشر:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان لا شيء من "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون (لا شيء من "ب" "أ").

**الاقتران الحادي عشر:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون (بعض "ب" "أ").

**الاقتران الثاني عشر:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د"

"ر") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون (لا شيء من "ب" "أ").

**الاقتران الثالث عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان كل "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه حينئذٍ يكون (كل "ب" "أ").

**الاقتران الرابع عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان لا شيء من "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون إذ ذاك (لا شيء من "ب" "أ").

**الاقتران الخامس عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس إذا كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون (بعض "ب" "أ").

**الاقتران السادس عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية ومحمول مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه يكون إذا ذاك (بعض "ب" ليس "أ").

**الاقتران السابع عشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، مقدمها

جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كما لو كانت الحَمْلية كليّة، وبيانها ذلك البيان.

**الاقتران الثامن عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته كما لو كانت الحَمْلية أيضاً كليّة.

**الاقتران التاسع عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران العشرون:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الحادي والعشرون:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الثاني والعشرون:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الثالث والعشرون:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "د" "ر").

**الاقتران الرابع والعشرون:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "ب" ليس "أ" فـ "د" "ر") ونتائج هذه الاقترانات كما لو كانت الحَمْلية كليّة، والبيان ذلك البيان.

وأما حكم النتيجة في الإطلاق والجهة فتابعة للشرطية في الكل، فاعتبره.

وأما إن كان الاشتراك بين الحَمْلية والمقدم من الشرطية على نمط الشكل الرابع

فله شروط، وخواص، أما شروطه فإن لا يكون المقدم من الشرطية كلياً موجباً، وأن تكون الحَمْلية كليّة موجبة إن كان المقدم من الشرطية سالباً، وعلى أي حال كان من الكم، وأن تكون الحَمْلية موجبة على أي حال كانت من الكم إن كان المقدم جزئياً موجباً.

**أما الشرط الأول:** فلأنه إذا كان شرط لزوم التالي أن يكون (كل "أ" "ب") لم يتحقق شرط لزوم التالي من نسبة الأكبر إلى الأصغر عند حذف الأوسط على أي حالة كانت الحَمْلية من الكم والكيف، ولنُبيّن ذلك إذا كانت الحَمْلية كليّة موجبة وسالبة -وأنت تعرفه في الجزئية - أما إذا كانت الحَمْلية كليّة موجبة، كقولنا: (كل "ب" "ج") فـ "ب" وإن كان داخلاً تحت "ج" فنسبة "أ" إلى كل "ج" مما لا يحقق شرط لزوم التالي؛ لجواز أن يكون أعمّ من "ج" ومن "ب".

وأما إذا كانت سالبة أي "ج" مسلوباً فيها عن كل "ب" فنسبة "أ" إلى كل "ج" أو بعض "ج" كان بالإيجاب أو السلب، مما لا يتحقق معه شرط لزوم التالي، أما إذا كان بالإيجاب فلما فيه من امتناع تحقق الشرط حيث كان بعض "أ" متصفاً بـ "ج" الذي ليس "ب". وأما إذا كان بالسلب فلعدم امتناع سلب "أ" عن "ب" وعن "ج".

**وأما الشرط الثاني:** فلأنه إذا كان المقدم سالباً و"ب" فيه مسلوب عن كل "أ" أو عن بعض "أ" فإذا كانت الحَمْلية كليّة موجبة فقد تحقق ما هو شرط لزوم التالي من جهة أن كل "ب" داخل تحت "ج" فإذا كان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "أ" "ج") وكل "ب" داخل تحت "ج" ولا شيء من ("أ" "ب") وليس كل ("أ" "ب") وهو شرط اللزوم، ولو كانت الحَمْلية جزئية موجبة أو سالبة لم يتحقق الشرط.

أما إذا كانت موجبة أي "ج" فيها ثابت لبعض "ب" ونسبة "أ" إلى "ج" عند حذف الحد الأوسط إما بالإيجاب أو بالسلب، فإن كان بالإيجاب فلما فيه من امتناع تحقق شرط لزوم التالي، إن كان الشرط كلياً سالباً، ولما فيه من عدم لزوم الشرط إن كان الشرط جزئياً سالباً.

وأما إن كانت النسبة أي نسبة "أ" إلى "ج" بالسلب فلما فيه من عدم لزوم

الشرط، فإنه وإن كان "أ" مسلوباً عن بعض "ب" وهو ما هو "ج" فليس يلزم أن يكون البعض الآخر من "ب" مسلوباً عنه.

وأما إذا كانت الحَمْلية جزئية سالبة فلما فيه من عدم لزوم الشرط من نسبة "أ" إلى "ج" كان سلباً أو إيجاباً، وعلى هذا تبين امتناع اللزوم عند كون الحَمْلية كليّة سالبة أيضاً.

**وأما الشرط الثالث:** فلأنه إذا كان المقدم جزئياً أي "ب" فيه ثابت لبعض "أ" فإذا كان (كل "ب" "ج") أو (بعض "ب" "ج") فإذا كان (كل "ج" "أ") فـ (بعض "أ" "ب") وهو شرط اللزوم، ولو كانت الحَمْلية سالبة لم يكن هذا الشرط متحققا.

وأما خواصه، فجواز كون النتيجة كليّة وإن كان المقدم من الشرطية والحَمْلية جزئيين وبالعكس، وأن المقدم من النتيجة لا يكون إلا كلياً، وسواء كانت الحَمْلية والمقدم من الشرطية كليين أو جزئيين، أو أن أحدهما كليّ والآخر جزئي.

وأما قرائنه المنتجة فستة عشر اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، والمقدم من الشرطية كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(كل ما كان لا شيء من "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "أ" "ج") وكان كل "ب" داخلاً تحت "ج" فـ (لا شيء من "أ" "ب") وهو شرط اللزوم.

**الاقتران الثاني:** من كليّتين موجبتين، والمقدم من الشرطية جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") فـ (كل "ب" "أ") لضرورة دخول كل "ب" تحت "ج" وإذا كان (كل "ب" "أ") فـ (بعض "أ" "ب") وهو شرط اللزوم.

**الاقتران الثالث:** من كليّتين موجبتين، والمقدم من الشرطية جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "أ" ليس "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "أ" "ج") وكان كل "ب" داخلاً تحت "ج" فقد تحقق ما هو شرط في لزوم التالي.

**الاقتران الرابع:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان لا شيء من "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة إذا كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "أ" "ج") وكان كل "ب" داخلاً تحت "ج" فقد تحقق ما هو شرط اللزوم.

**الاقتران الخامس:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة إذا كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (بعض "ب" "ج") و(كل "ج" "أ") فـ (بعض "ب" "أ") و(بعض "أ" "ب") فقد تحقق ما هو الشرط.

**الاقتران السادس:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "أ" ليس "ج" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة إذا كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه مهما كان كل "ب" داخلاً تحت "ج" أو كان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "أ" "ج") ويلزمه (بعض "أ" ليس "ب").

**الاقتران السابع:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان لا شيء من "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "أ" "ج") وكان كل "ب" داخلاً تحت "ج" فـ (لا شيء من "أ" "ب") وهو شرط اللزوم.

**الاقتران الثامن:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة شرطية، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (كل "ج" "أ") وكان (كل "ب" "ج") فـ (كل "ب" "أ") وعكسه (بعض "أ" "ب") وهو شرط اللزوم.

**الاقتران التاسع:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان بعض "أ" ليس "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة شرطية، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان كل "ب" داخلاً تحت "ج" وكان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وعكسه (لا شيء من "أ" "ب") وفيه يتحقق شرط لزوم التالي.

**الاقتران العاشر:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان لا شيء من "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها كليّ سالب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان كل "ب" داخلاً تحت "ج" وكان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وعكسه (لا شيء من "أ" "ب") وهو الشرط في اللزوم.

**الاقتران الحادي عشر:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "أ" "ب" فـ "د" "ر")، ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (كل "ب" "ج") وكان (كل "ج" "أ") فـ (كل "ب" "أ") وعكسه (بعض "أ" "ب") وهو الشرط [للزوم].

**الاقتران الثاني عشر:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان بعض "أ" ليس "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، وهي (ليس كل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (كل "ب" "ج") وكان (لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وعكسه (لا شيء من "أ" "ب") وفيه يتحقق شرط اللزوم.

**الاقتران الثالث عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان بعض "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (دائماً كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (بعض "ب" "ج") وكان (كل "ج" "أ") فـ (بعض "ب" "أ") وعكسه (بعض "أ" "ب") وهو الشرط.

**الاقتران الرابع عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان بعض "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس البتة إذا كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") لأنه إذا كان (بعض "ب" "ج") و(كل "ج" "أ") فـ (بعض "ب" "أ") وعكسه (بعض "أ" "ب") وهو الشرط.

**الاقتران الخامس عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، مقدمها

جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان (بعض "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية موجبة شرطية، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (قد يكون إذا كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") والبيان كبيان ما قبله.

**الاقتران السادس عشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "أ" "ب" فـ "د" "ر") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها كليّ موجب، تأليفه من محمول الحَمْلية وموضوع مقدم الشرطية، وتاليها تالي الشرطية، وهي (ليس كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "د" "ر") والبيان كما تقدم.

وحكم النتيجة في الإطلاق والجهة حكم الشرطية في جميع هذه الاقترانات.

وأما إن كان الاشتراك بين الحَمْلية وتالي الشرطية، والحَمْلية صغرى، فقد يكون التأليف منهما أيضاً على نمط الأشكال الأربعة، فإن كانت على نمط الشكل الأول فله شروط، وخواص.

أما شروطه فإيجاب الحَمْلية، وكليّة التالي من الشرطية إن كانت المتصلة موجبة، وجزئية إن كانت سالبة، وقد عرفت كميّة ذلك في الحَمْليات.

وأما خواصه، فجواز كون النتيجة كليّة وإن كانت الحَمْلية جزئية، وجواز كونها جزئية، إن كانت الحَمْلية والتالي كليين.

وأما قرائنه المنتجة فستة عشر اقتراناً:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "ج" "ب" فكل "ج" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية لو انفردا، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فكل "ج" "أ") لأنه إذا صدق (كل "ج" "أ") عند كون ("د" "ر") وكان كل ("ب" "ج") صدق (كل "ب" "أ").

**الاقتران الثاني**: من كليّة موجبة وكليّة موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") ونتيجته كليّة

موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها تالي نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية لو انفردا، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ").

**الاقتران الثالث:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فكل "ج" "أ") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية لو انفردا، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فكل "ب" "أ").

**الاقتران الرابع:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها تالي نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ").

**الاقتران الخامس:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" ليس "أ") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها تالي نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "ب" ليس "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب وأخذ لازم النتيجة.

**الاقتران السادس:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها تالي نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "ب" "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب أيضاً وأخذ لازم النتيجة.

**الاقتران السابع:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "ج" ليس "أ") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها تالي نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" ليس "أ") وبيانه كما سبق.

**الاقتران الثامن:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها جزئي سالب، وتاليها تالي نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" "أ") وبيانه أيضاً كما عرف.

وأما إن كانت الحَمْلية جزئية فقد تأتلف منها مع الشرطية على النحو المذكور في الكليّة اقترانات أُخَر ثمانية، إلا أن تالي النتيجة في كلها لا يكون إلا جزئياً، فاعتبره بنفسك.

وأما إن كان على نمط الشكل الثاني فشرطه في الإنتاج أن تكون الحَمْلية والتالي على الشروط المعتبرة في الحَمْليات، إلا أن تكون الشرطية تالية، فتتحقق الكليّة في التالي إنما يكون بأن يجعل جزئياً كما تقدم في الشكل الأول وحفظ الاختلاف في الكم والكيف، وخاصته في الإنتاج ما كانت خاصته في الحَمْليات أيضاً.

وما قرائنه المنتجة فاثنان وثلاثون اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "أ" "ج") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") وبيانه بعكس التالي.

**الاقتران الثاني:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "أ" "ج") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "ب" "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب وأخذ لازم النتيجة.

**الاقتران الثالث:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "أ" "ج")

ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") وبيانه بعكس التالي.

**الاقتران الرابع**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "أ" "ج") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" "أ") وبيانه أيضاً كما سبق.

**الاقتران الخامس**: من كليّة سالبة حَمْلية وكليّة موجبة متصلة، تاليها كلي موجب، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فكل "أ" "ج") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") وبيانه بعكس الحَمْلية وجعلها مكان الكبرى، ثم بعكس النتيجة.

**الاقتران السادس**: من كليّة سالبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: لا شيء من "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فليس كل "أ" "ج") ونتيجته كليّة سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فليس كل "ب" "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، ثم بعكس الحَمْلية وجعلها مكان الكبرى، ثم بعكس تالي النتيجة، وأخذ لازمها.

**الاقتران السابع**: من كليّة سالبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كلي موجب، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فكل "أ" "ج") ونتيجته جزئية موجبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") وبيانه كبيان الذي قبله.

**الاقتران الثامن**: من كليّة سالبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب،

كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فليس كل "أ" "ج")، ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فليس كل "ب" "أ") وبيانه كبيان الذي قبله.

**الاقتران التاسع**: من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" ليس "أ") وبيانه بعكس التالي.

**الاقتران العاشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "أ" "ج") ونتيجته كليّة سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "ب" ليس "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، وأخذ لازم النتيجة.

**الاقتران الحادي عشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "أ" "ج") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ب" ليس "أ") وبيانه بعكس التالي.

**الاقتران الثاني عشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "أ" "ج") ونتيجته موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" "أ") وبيانه كما لو كانت الحَمْلية كليّة.

**الاقتران الثالث عشر**: من جزئية سالبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (ليس كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فكل "أ" "ج") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي

بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فليس كل "ب" "أ") وبيانه هكذا وهو أنه إذا كان حقاً أنه (ليس كل "ب" "ج") و(كل ما كان "د" "ر" فكل "أ" "ج") فواجب أن يكون (إذا كان "د" "ر" فليس كل "ب" "أ") لضرورة دخول كل "أ" تحت "ج" ولو كان "أ" ثابتاً لكل "ب" لكان "ج" ثابتاً لكل "ب" وقد قيل (ليس كل "ب" "ج") وهو خلف.

**الاقتران الرابع عشر:** من جزئية سالبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (ليس كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فليس كل "أ" "ج") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فليس كل "ب" ليس "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، ثم إن تفعل كما عرفناك في ما قيل.

**الاقتران الخامس عشر:** من جزئية سالبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (ليس كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فكل "أ" "ج") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فليس كل "ب" "أ") وبيانه كبيان الاقتران الذي قبله.

**الاقتران السادس عشر:** من جزئية سالبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (ليس كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "أ" ليس "ج") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فكل "ب" "أ") وبيانه كبيان ما قبله.

هذا إن كانت جهة الحَمْلية والتالي صرفة من جنس واحد، أو أن جهتهما متداخلتان، وأما إن كانت جهتاهما غير متداخلتين فقد تألف من الحَمْلية ومن الشرطية ستة عشر اقتراناً، وهي ما التوالي فيها مساوية للحَمْلية في الكيف، فاعتبره.

وأما إن كان الاشتراك بين الحَمْلية وتالي الشرطية على نمط الشكل الثالث فشروطه وخواصه على ما سبق في الحَمْليات.

وإن كانت الشرطية سالبة والحَمْلية جزئية، فيجب أن يكون التالي جزئياً، وقرائنه المنتجة أربعة وعشرون اقتراناً:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين، والتالي من الشرطية كليّ موجب، كقولنا: كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فكل "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") وبيانه بعكس الحَمْلية.

**الاقتران الثاني**: من كليّتين موجبتين، والتالي من الشرطية كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فبعض "ج" ليس "أ") وبيانه كبيان ما قبله.

**الاقتران الثالث**: من كليّتين موجبتين، والتالي من الشرطية جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائما كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") وبيانه بعكس التالي.

**الاقتران الرابع**: من كليّتين موجبتين، والتالي من الشرطية جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فليس كل "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فليس كل "ج" "أ") وبيانه كبيان الاقتران الثاني.

**الاقتران الخامس**: من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فليس كل "ب" "أ") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، ثم تفعل كما عرف في الاقتران الثاني.

**الاقتران السادس**: من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها كليّ

موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فكل "ب" "أ") ونتيجته كليّة سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فكل "ج" "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، فإنه يعود إلى الاقتران الثالث، وقد عرف إنتاجه.

**الاقتران السابع**: من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، فإنه يعود إلى الاقتران الثالث، وقد عرف إنتاجه.

**الاقتران الثامن**: من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فكل "ب" "أ") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فكل "ج" "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب.

**الاقتران التاسع**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فكل "ب" "أ") ونتيجته جزئية موجبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") وبيانه كبيان الاقتران الأول.

**الاقتران العاشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") ونتيجته جزئية موجبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" ليس "أ") وبيانه كبيان الاقتران الثاني.

**الاقتران الحادي عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ب" "أ")

ونتيجته جزئية موجبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ").

**الاقتران الثاني عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ب" ليس "أ").

**الاقتران الثالث عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فليس كل "ب" "أ") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ").

**الاقتران الرابع عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" "أ") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فكل "ج" "أ").

**الاقتران الخامس عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ").

**الاقتران السادس عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فكل "ب" "أ") ونتيجته سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فكل "ج" "أ") والبيان لهذه الاقترانات بقلب السالبة المتصلة إلى الموجبة.

**الاقتران السابع عشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فكل "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية،

وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") وبيانه بعكس الحَمْلية.

**الاقتران الثامن عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فليس كل "ج" "أ") وبيانه كبيان الاقتران الثاني.

**الاقتران التاسع عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة كل ما كان "د" "ر" فليس كل "ب" "أ") ونتيجته كليّة سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة كل ما كان "د" "ر" فليس لا شيء من "ج" "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، وأخذ لازم النتيجة.

**الاقتران العشرون:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "ب" "أ") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فكل "ج" "أ") وبيانه أيضاً بقلب المتصلة إلى الإيجاب، وأخذ لازم النتيجة.

**الاقتران الحادي والعشرون:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فكل "ب" "أ") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") وبيانه بعكس الحَمْلية.

**الاقتران الثاني والعشرون:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" ليس "أ") وبيانه بعكس التالي.

**الاقتران الثالث عشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" ليس "أ") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") وبيانه بقلب المتصلة موجبة، وأخذ لازم النتيجة.

**الاقتران الرابع والعشرون**: من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" "أ") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فكل "ج" "أ") وبيانه أيضاً بقلب المتصلة موجبة، وأخذ لازم النتيجة.

وأما إن كان الاشتراك على نمط الشكل الرابع، فشروطه في الإنتاج وخواصه فعلى ما سبق في الحَمْليات، وقرائنه المنتجة عشرون [اقتراناً]:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين، والتالي من الشرطية كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فكل "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") وبيانه بعكس التالي.

**الاقتران الثاني**: من كليّتين موجبتين، والتالي من الشرطية كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فبعض "ج" ليس "أ") وبيانه كبيان ما قبله.

**الاقتران الثالث**: من كليّتين موجبتين، والتالي من الشرطية جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فبعض "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") وبيانه بعكس التالي.

**الاقتران الرابع**: من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "أ" ليس "ب") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") وبيانه بقلب المتصلة إلى الإيجاب، ثم بعكس التالي، ثم بأخذ لازم النتيجة.

**الاقتران الخامس**: من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "أ" "ب") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فكل "ج" "أ") وبيانه كبيان ما قبله.

**الاقتران السادس**: من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "أ" "ب") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") وبيانه بقلب السالبة إلى الإيجاب، وأخذ لازم النتيجة.

**الاقتران السابع**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فكل "أ" "ب") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") وبيانه كبيان الاقتران الأول.

**الاقتران الثامن**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "أ" "ب") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" ليس "أ") وبيانه كبيان الاقتران الثاني.

**الاقتران التاسع**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها جزئي

موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" "ب") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") وبيانه كبيان الاقتران الثالث.

**الاقتران العاشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "أ" ليس "ب") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") وبيانه كما تقدم.

**الاقتران الحادي عشر**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "أ" "ب") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فكل "ج" "أ").

**الاقتران الثاني عشر**: من كليّتين موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "أ" "ب") ونتيجته جزئية سالبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ").

**الاقتران الثالث عشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فبعض "ج" ليس "أ").

**الاقتران الرابع عشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "أ" "ب") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فكل "ج" "أ").

**الاقتران الخامس عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ سالب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا شيء من "أ" "ب") ونتيجته جزئية موجبة شرطية، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" ليس "أ").

**الاقتران السادس عشر:** من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي موجب، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "أ" "ب") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فكل "ج" "أ").

**الاقتران السابع عشر:** من كليّة سالبة حَمْلية وكليّة موجبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(دائماً كل ما كان "د" "ر" فكل "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (دائماً كل ما كان "د" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") وبيانه بعكس الحَمْلية.

**الاقتران الثامن عشر:** من كليّة سالبة حَمْلية وكليّة سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "أ" ليس "ب") ونتيجته كليّة سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس البتة إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" "أ") وبيانه بعكس الحَمْلية.

**الاقتران التاسع عشر:** من كليّة سالبة حَمْلية وجزئية موجبة شرطية، تاليها كليّ موجب، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(قد يكون إذا كان "د" "ر" فكل "أ" "ب") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" ليس "أ") وبيانه بعكس الحَمْلية.

**الاقتران العشرون:** من كليّة سالبة حَمْلية وجزئية سالبة شرطية، تاليها جزئي سالب، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(ليس كل ما كان "د" "ر" فبعض "أ" ليس

"ب") ونتيجته جزئية سالبة متصلة، مقدمها مقدم الشرطية، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالحَمْلية، وهي (ليس كل ما كان "د" "ر" فكل "ج" "أ") وبيانه بعكس الحَمْلية وقلب السالبة المتصلة إلى الإيجاب، والنتائج في جميع هذه الاقترانات من الأشكال الأربعة فتابعة في الإطلاق والجهة للشرطية.

# الفصل الرابع

## في الاقترانات الكائنة من المنفصلة والحَمْلية

والحَمْلية إما مكان الصغرى وإما مكان الكبرى، فإن كانت مكان الصغرى فإما أن تكون الشركة بين الحَمْلية والمنفصلة في موضوع المنفصلة وإما في محمول أجزاء الانفصال، فإن كان الأول وهو أن يكون الاشتراك بينهما في موضوع المنفصلة فإما أن يكون موضوع المنفصلة محمولاً في الحَمْلية وإما موضوعاً، فإن كان محمولاً فيها فهو على نمط الشكل الأول، وشروطه في الإنتاج أن تكون الحَمْلية موجبة، والحكم بأجزاء الانفصال على موضوعها حكماً كلياً أي على كل أجزائه، إلا أن النتيجة فيه لا تكون لإلا منفصلة، وقرائنه المنتجة ثمانية:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، وموضوع المنفصلة كلي، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل "ج" إما "د" وإما "ر") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة، موضوع الحَمْلية فيها موضوع أجزاء الانفصال، وهي (دائماً كل "ب" إما "د" وإما "ر").

**اقتران الثاني:** من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة منفصلة، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(كل "ج" دائماً ليس إما "د" وإما "ر") فـ (كل "ب" دائماً ليس إما "د" وإما "ر").

**الاقتران الثالث:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(كل "ج" قد يكون إما "د" وإما "ر") فـ (كل "ب" قد يكون إما "د" وإما "ر").

**الاقتران الرابع:** من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(كل "ج" قد لا يكون إما "د" وإما "ر") فـ (كل "ب" قد لا يكون إما "د" وإما "ر").

**الاقتران الخامس:** من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل "ج" إما "د" وإما "ر") فـ (دائماً بعض "ب" إما "د" وإما "ر").

**الاقتران السادس**: من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل "ج" ليس إما "د" وإما "ر") فـ (دائماً بعض "ب" ليس إما "د" وإما "ر").

**الاقتران السابع**: من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية موجبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(كل "ج" قد يكون إما "د" وإما "ر") فـ (بعض "ب" قد يكون إما "د" وإما "ر").

**الاقتران الثامن**: من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(كل "ج" قد لا يكون إما "د" وإما "ر") فـ (بعض "ب" قد لا يكون إما "د" وإما "ر") وحكم النتيجة في الكل في ما يرجع إلى الإطلاق والجهة حكم المنفصلة، ولا تبالي كانت المنفصلة حقيقة أو مانعة من الجمع والخلو، أو غير حقيقية مانعة منع الجمع دون الخلو، أو الخلو دون الجمع.

وأما إن كان موضوع المنفصلة هو موضوع الحَمْلية، فهو على نمط الشكل الثالث، والمعتبر فيه من الشروط أن تكون الحَمْلية وموضوع المنفصلة على ما كان في الحَمْليات، وقرائنه المنتجة اثنا عشر [اقتراناً]:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين، والموضوع من المنفصلة كلي، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً كل "ب" إما "د" وإما "ر") فـ (دائماً بعض "ج" إما "د" وإما "ر").

**الاقتران الثاني**: من كليّتين موجبتين، والموضوع من المنفصلة جزئي، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(بعض "ب" دائماً إما "د" وإما "ر") فـ (دائماً بعض "ج" إما "د" وإما "ر").

**الاقتران الثالث**: من كليّة حَمْلية وجزئية موجبة منفصلة كليّة الموضوع، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون كل "ب" إما "د" وإما "ر") فـ (قد يكون بعض "ج" إما "د" وإما "ر").

**الاقتران الرابع**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية موجبة منفصلة جزئية الموضوع، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون بعض "ب" إما "د" وإما "ر") ونتيجته كالذي قبله.

**الاقتران الخامس**: من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة منفصلة كليّة الموضوع، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(ليس البتة شيء من "ب" إما "د" وإما "ر") فـ (بعض "ج" دائماً ليس إما "د" وإما "ر").

**الاقتران السادس**: من كليّة موجبة حَمْلية وكليّة سالبة منفصلة جزئية الموضوع، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(بعض "ب" دائماً ليس إما "د" وإما "ر") فـ (بعض "ج" دائماً إما "د" وإما "ر").

**الاقتران السابع**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(كل "ب" قد لا يكون إما "د" وإما "ر") فـ (بعض "ج" قد لا يكون إما "د" وإما "ر").

**الاقتران الثامن**: من كليّة موجبة حَمْلية وجزئية سالبة منفصلة، جزئية الموضوع، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(بعض "ب" قد لا يكون إما "د" وإما "ر") فـ (بعض "ج" قد لا يكون إما "د" وإما "ر").

**الاقتران التاسع**: من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة موجبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(دائماً كل "ب" إما "د" وإما "ر") فـ (دائماً بعض "ج" إما "د" وإما "ر").

**الاقتران العاشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وكليّة سالبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(ليس البتة شيء من "ب" إما "د" وإما "ر") فـ (بعض "ج" دائماً إما "د" وإما "ر").

**الاقتران الحادي عشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية موجبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(كل "ب" قد يكون إما "د" وإما "ر") فـ (بعض "ج" قد يكون إما "د" وإما "ر").

**الاقتران الثاني عشر**: من جزئية موجبة حَمْلية وجزئية سالبة منفصلة، كليّة الموضوع، كقولنا: (بعض "ب" "ج") و(كل "ب" قد لا يكون إما "د" وإما "ر") وبيان الإنتاج في هذه الاقترانات على

نحوه في الحَمْليات، وحكم النتيجة في الجهة والإطلاق حكم المنفصلة.

وأما إن كان الاشتراك بين الحَمْلية والمنفصلة في محمول أجزاء الانفصال فإما أن يكون الجزء المشترك محمولاً في الحَمْلية وإما موضوعاً فيها، فإن كان محمولاً فيها على نمط الشكل الثاني، وشرط إنتاجه إيجاب المنفصلة، وأن تكون أجزاؤها متحدة الكيفية، إن كانت الحَمْلية[1].

أما إن كان الجزء المشترك موضوعاً في الحَمْلية، فهو على نمط الشكل الرابع، ولنفرض الكلام إذا كانت أجزاء الانفصال متحدة الكيفية، وأنت تعرفه في

---

(1) من هنا إلى قوله (وأما إن كان الجزء المشترك موضوعاً في الحملية في الوجهة التي بعدها) غلط وليس من الأصل، والصحيح ما كتبت في الورقة الملحق.

**قال في المتن:** بعد كلمة الحملية (ثمانية):

**الاقتران الأول:** من كليتين موجبتين، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً إما بعض "أ" "ج" وإما بعض "د" "ج") ونتيجته (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "ب" "د") لأنه إذا كان (بعض "د" "ج" فلا شيء من "أ" "ج") وكان (كل "ب" "ج" فلا شيء من "ب" "أ") وإن كان (بعض "أ" "ج" فلا شيء من "د" "ج") وكان (كل "ب" "ج" فلا شيء من "ب" "د").

**الاقتران الثاني:** من كليّة موجبة حملية وجزئية موجبة منفصلة، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(قد يكون إما بعض "أ" "ج" وإما بعض "د" "ج") ونتيجته (قد يكون إما بعض "أ" "ج" وإما بعض "د" "ج") ونتيجته (قد يكون إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "ب" "د") وبيانه كبيان الذي قبله.

**الاقتران الثالث:** من كليّة سالبة حملية وكليّة موجبة منفصلة، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(دائماً إما بعض "أ" "ج" وإما بعض "د" "ج") ونتيجته إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "ب" "د") والبيان كالبيان.

**الاقتران الرابع:** من كليّة سالبة حملية وجزئية موجبة منفصلة، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(قد يكون إما بعض "أ" "ج" وإما بعض "د" "ج") ونتيجته (قد يكون إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "ب" "د").

وإن كانت الحملية جزئية فقد يتركب منها مع المنفصلة اقترانات أخر أربعة، إلا أن النتيجة فيها تكون منفصلة موجبة، موضوعها بعض موضوع الحملية، والمحمول فيها كما سبق، إذا كانت المنفصلة) انتهى.

المختلطات منها، وشروطه في الإنتاج أن تكون المنفصلة موجبة، وأن تكون الحَمْلية كليّة إن كانت سالبة، وأن تكون أجزاء الانفصال كليّات سالبة، أو جزئيات موجبة إن كانت الحَمْلية جزئية موجبة، وقرائنه المنتجة ستة عشر اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، وأجزاء الانفصال كليّات موجبة، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً إما كل "د" "ب" وإما كل "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة، جزئية الموضوع، وهي (دائماً إما بعض "ج" "د" وإما بعض "ج" "أ").

**الاقتران الثاني:** من كليّتين موجبتين، وأجزاء الانفصال كليّات سالبة، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً إما لا شيء من "د" "ب" وإما لا شيء من "أ" "ب") ونتيجته (إما بعض "ج" ليس "د" وإما بعض "ج" ليس "أ").

**الاقتران الثالث:** من كليّتين موجبتين، وأجزاء الانفصال جزئيات موجبة، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً إما بعض "د" "ب" وإما بعض "أ" "ب") ونتيجته كالأول.

**الاقتران الرابع:** من كليّتين موجبتين، وأجزاء الانفصال جزئيات سالبة، كقولنا: (كل "ب" "ج") و(دائماً إما ليس كل "د" "ب" وإما ليس كل "أ" "ب") ونتيجته كالأول؛ لأنه إن صدق (ليس كل "د" "ب" صدق كل "أ" "ب") وإن صدق (ليس كل "أ" "ب" صدق كل "د" "ب") وهما مع الحَمْلية كما ذكرناه.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد تأتلف منها مع الحَمْلية إذا كانت موجبة أربعة اقترانات أخرى على هذا النمط، غير أن النتيجة فيها تكون جزئية منفصلة. وإن كانت الحَمْلية جزئية موجبة فقد تركب منها مع المنفصلة أربعة اقترانات أخرى إن كانت الحَمْلية كليّة سالبة فقد تركب منها مع المنفصلة اقترانات أخرى، فعليك باعتبارها، وحكم النتيجة في الإطلاق والجهة فعلى ما تقدم في الحَمْليات.

وأما إن كانت المنفصلة مكان الصغرى، والحَمْلية مكان الكبرى فالموضوع لأجزاء الانفصال إما أن يكون متحداً أو متعدداً، فإن كان متحداً فالحَمْلية إما أن تكون متحدة أو متعددة، فإن كانت متحدة فالمنفصلة إما حقيقية أو غير حقيقية، فإن كانت حقيقية بهيئة الحد الأوسط بينهما لا تخرج عن أن تكون على نمط الأشكال

الأربعة، فإن كان على نمط الشكل الأول بأن يكون محمولاً في المنفصلة وموضوعاً في الحَمْلية، ولنفرض الكلام إذا كانت أجزاء الانفصال متحدة الكيفية والكمية - وأنت تعرفه في المختلطات فيها - وله شروط وخواص، أما شروطه في الإنتاج فإيجاب المنفصلة، وكليّة الحَمْلية لتحقق الاشتراك في الحد الأوسط، كما تقدم في الحَمْليات، وأقسام خواصه تكون النتيجة فيها تابعة الخلو دون الجمع، وقرائنه المنتجة بالنظر إلى كليّة أجزاء الانفصال، وجزئياتها، وإيجابها، وسلبها، ستة عشر اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّات موجبة، كقولنا: (دائماً كل "ب" إما "ج" وإما "د") و(كل "د") أو نتيجته كليّة موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع، وهي (دائماً لا يخلو كل "ب" إما أن يكون "د" وإما "أ") لضرورة امتناع الخلو من "ج" و"د" وأن "أ" لا يخلو عن كونه خاصاً أو عاماً للجزأين، وعلى كلا التقديرين فصدق المنع من الخلو منهما، ولا يلزم مثله في المنع والجمع؛ لجواز أن يكون ما ثبت لأحد المتعاندين ثابتاً للأخر وهو أعمّ منهما.

**الاقتران الثاني:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال جزئيات سالبة، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "ب" "د") و(كل "د" "أ") ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "ج") صدق (كل "ب" "د") وكان (كل "د" "أ") وإن صدق (ليس كل "د" "ب") صدق (كل "ب" "ج").

**الاقتران الثالث:** من موجبتين كليّتين وأجزاء الانفصال جزئيات موجبة، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "ب" "د") و(كل "د" "أ") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع، وأجزاء الانفصال فيها جزئية موجبة، وهي (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "ب" "أ") لأنه إن صدق (بعض "ب" "ج") وكان (كل "د" "أ") فـ (بعض "ب" "أ") وإن كذب (بعض "ب" "د") فقد صدق (بعض "ب" "ج").

**الاقتران الرابع:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّات سوالب، كقولنا: (دائماً إما لا شيء من "ب" "ج" وإما لا شيء من "ب" "د") و(كل "د" "أ") ونتيجته

كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (لا شيء من "ب" "ج") فقد صدق (بعض "ب" "د") وكان (كل "د" "أ") فـ (بعض "ب" "أ") وإن صدق (لا شيء من "ب" "د") فقد صدق (بعض "ب" "ج").

**الاقتران الخامس:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّة موجبة وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(لا شيء من "د" "أ") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّة مختلفة الكيفية، وهي (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما لا شيء من "ب" "أ") لأنه إن صدق (كل "ب" "د") وكان (لا شيء من "د" "أ") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وإن كذب (كل "ب" "د") فقد صدق (كل "ب" "ج").

**الاقتران السادس:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها جزئية سالبة وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "ب" "د") و(لا شيء من "د" "أ") ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "ج") صدق (كل "ب" "د") وكان (لا شيء من "د" "أ") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وإن صدق (ليس كل "ب" "د") صدق (كل "ب" "ج").

**الاقتران السابع:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها جزئية موجبة وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "ب" "د") و(لا شيء من "د" "أ") ونتيجته (دائماً إما بعض "ب" ليس "أ" وإما بعض "ب" "ج") لأنه إن صدق (بعض "ب" "د") وكان (لا شيء من "د" "أ") فـ (بعض "ب" ليس "أ") وإن كذب (بعض "ب" "د") فقد صدق (بعض "ب" "ج").

**الاقتران الثامن:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّة سالبة وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما لا شيء من "ب" "ج" وإما لا شيء من "ب" "د") و(لا شيء من "د" "أ") ونتيجته (دائماً إما بعض "ب" ليس "أ" وإما بعض "ب" "ج") لأنه إن صدق (لا شيء من "ب" "ج") فقد صدق (بعض "ب" "د") وكان (لا شيء من "د" "أ") فـ (بعض "ب" ليس "أ") وإن صدق (لا شيء من "ب" "د") فقد صدق (بعض "ب" "ج").

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة قد يتركب منها ومن الحَمْلية اقترانات أُخَر

ثمانية موازية لهذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها تكون جزئية موجبة منفصلة.

وأما إن كانت على نمط الشكل الثاني وهو أن يكون الحد الأوسط المشترك محمولاً فيهما، ولنفرض الكلام إذ كانت أجزاء الانفصال متفقة الكيفية والكمية، وشرط إنتاجه إيجاب المنفصلة، وكليّة الحَمْلية - وقرائنه المنتجة ستة عشر اقتراناً.

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّات موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(كل "أ" "د") ونتيجته (دائماً إما بعض "ب" ليس "ج" وإما بعض "ب" ليس "أ") لأنه إن صدق (كل "ب" "ج") فقد صدق (ليس كل "ب" "د") وكان (كل "أ" "د") فـ (ليس كل "ب" "أ") وإن صدق (كل "ب" "د") فـ (ليس كل "ب" "ج").

**الاقتران الثاني:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال جزئيات سوالب، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "ب" "د") و(كل "أ" "د") ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "د") وكان (كل "أ" "د") فـ (ليس كل "ب" "أ") وإن كذب (ليس كل "ب" "د") فقد صدق (ليس كل "ب" "ج").

**الاقتران الثالث:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال جزئيات موجبة، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "ب" "د") و(كل "أ" "د") ونتيجته (إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "ب" "ج") لأنه إن صدق (بعض "ب" "ج") فقد صدق (لا شيء من "ب" "د") وكان (كل "أ" "د") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وإن صدق (بعض "ب" "د") فقد صدق (لا شيء من "ب" "ج").

**الاقتران الرابع:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّات سوالب، كقولنا: (دائماً إما لا شيء من "ب" "ج" وإما لا شيء من "ب" "د") و(كل "أ" "د") ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (لا شيء من "ب" "د") وكان (كل "أ" "د") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وإن كذب (لا شيء من "ب" "د") فقد صدق (لا شيء من "ب" "ج").

**الاقتران الخامس:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّة موجبة وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(لا شيء من "أ" "د")

ونتيجته كليّة موجبة منفصلة، أجزاؤها كليّة مختلفة، وهي (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما كل "ب" "ج") لأنه إن صدق (كل "ب" "د") وكان (لا شيء من "أ" "د") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وإن كذب (كل "ب" "د") فقد صدق (كل "ب" "ج").

**الاقتران السادس:** من كليّة موجبة منفصلة وأجزاؤها جزئية سالبة وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "ب" "د") و(لا شيء من "أ" "د") ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "ج") فقد صدق (كل "ب" "د") وكان (لا شيء من "أ" "د") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وإن صدق (ليس كل "ب" "د") فقد صدق (كل "ب" "ج").

**الاقتران السابع:** من كليّة موجبة منفصلة وأجزاؤها جزئية موجبة وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "ب" "د") و(لا شيء من "أ" "د") ونتيجته (دائماً إما بعض "ب" ليس "أ" وإما بعض "ب" "ج") لأنه إن صدق (بعض "ب" "د") وكان (لا شيء من "أ" "د") فـ (بعض "ب" ليس "أ") وإن كذب (بعض "ب" "د") فقد صدق (بعض "ب" "ج").

**الاقتران الثامن:** من كليّة موجبة منفصلة وأجزاؤها كليّات سوالب وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما لا شيء من "ب" "ج" وإما لا شيء من "ب" "د") و(لا شيء من "أ" "د") ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (لا شيء من "ب" "د") فـ (بعض "ب" "ج") وإن صدق (لا شيء من "ب" "ج") فقد صدق (بعض "ب" "د") وكان (لا شيء من "أ" "ج") فـ (بعض "ب" ليس "أ").

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد يأتلف منها ومن الحَمْلية اقترانات أُخَر ثمانية، على نسق هذه الاقترانات، فعليك باعتبارها.

وإن كان على نمط الشكل الثالث وهو أن يكون الحد الأوسط المشترك موضوعاً فيهما، ولنفرض أيضاً الكلام في ما إذا كانت أجزاء الانفصال متفقة الكيفية والكمية، وشرط إنتاجه إيجاب المنفصلة، وأن تكون الحَمْلية كليّة إن كانت أجزاء الانفصال كليّات سالبة، أو جزئيات موجبة، وقرائنه المنتجة أربعة وعشرون اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّات موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(كل "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع، وأجزاؤها جزئية، وهي (دائماً إما بعض "ج" "أ" وإما بعض "د" "أ").

**الاقتران الثاني:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال جزئيات سوالب، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "ب" "د") و(كل "ب" "أ") ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "ج") صدق (كل "ب" "د") وكان (كل "ب" "أ") فـ (بعض "د" "أ") وإن صدق (ليس كل "ب" "د") صدق (كل "ب" "ج") وكان (كل "ب" "أ") فـ (بعض "د" "أ").

**الاقتران الثالث:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال جزئيات موجبة، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "ب" "د") و(كل "ب" "أ") ونتيجته كالذي قبله.

**الاقتران الرابع:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّات سوالب، كقولنا: (دائماً إما لا شيء من "ب" "ج" وإما لا شيء من "ب" "د") و(كل "ب" "أ") ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (لا شيء من "ب" "ج") صدق (بعض "ب" "د") وكان (كل "ب" "أ") وإن صدق (لا شيء من "ب" "د") صدق (بعض "ب" "ج") وكان (كل "ب" "أ").

**الاقتران الخامس:** من كليّة منفصلة موجبة وأجزاء الانفصال فيها كليّة موجبة وكليّة حَمْلية سالبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(لا شيء من "ب" "أ") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع، وأجزاء الانفصال فيها جزئيات سوالب، وهي (دائماً إما بعض "ج" ليس "أ" وإما بعض "د" ليس "أ") لأنه إن صدق (كل "ب" "ج") وكان (لا شيء من "ب" "أ") فـ (بعض "ج" ليس "أ") وإن صدق (كل "ب" "د") وكان (لا شيء من "ب" "أ") فـ (بعض "د" ليس "أ").

**الاقتران السادس:** الاقتران بحاله إلا أن أجزاء الانفصال جزئيات سوالب،

ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "ج") صدق (كل "ب" "د") وكان (لا شيء من "ب" "أ") وإن صدق (ليس كل "ب" "د") صدق (كل "ب" "ج") وكان (لا شيء من "ب" "أ").

**الاقتران السابع**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال جزئيات موجبة، ونتيجته كالذي قبله.

**الاقتران الثامن**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال كليّات سوالب، ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (لا شيء من "ب" "ج") صدق (بعض "ب" "د") وكان (لا شيء من "ب" "أ") وإن صدق (لا شيء من "ب" "د") صدق (بعض "ب" "ج") وكان (لا شيء من "ب" "أ").

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد يتهيّأ منها ومن الحَمْلية الكليّة اقترانات أخرى ثمانية، موازية لهذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها تكون جزئية موجبة منفصلة.

وإن كانت الحَمْلية جزئية فقد تركب منها مع المنفصلة الموجبة كليّة وجزئية اقترانات أخرى ثمانية، إلا أن أجزاء الانفصال في المنفصلة لا تكون إلا كليّات أو جزئيات سوالب، واعتبرها بنفسك، والحكم في جهة النتيجة والإطلاق كما سبق في الحَمْليات.

وأما إن كان على نمط الشكل الرابع وهو أن يكون الحد الأوسط موضوعاً لأجزاء الانفصال ومحمولاً في الحَمْلية، ولنفرض الكلام إذا كانت أجزاء الانفصال متفقة الكيفية والكمية، وشرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن لا تكون الحَمْلية جزئية سالبة، وإن كانت أجزاء الانفصال جزئيات موجبة أو كليّات سوالب، وأن لا تكون الحَمْلية جزئية وإن كانت الحَمْلية جزئية موجبة فلا بُدّ وأن تكون أجزاء الانفصال كليّات موجبة أو جزئيات سوالب، وقرائنه المنتجة عشرون اقتراناً:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّات موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(كل "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة

منفصلة مانعة الخلو دون الجمع، وأجزاؤها جزئية موجبة، وهي (دائماً إما بعض "ج" "أ" وإما بعض "د" "أ") لأنه إن صدق (كل "ب" "ج") وكان (كل "أ" "ب") فـ (بعض "ج" "أ") وإن صدق (كل "ب" "د") وكان (كل "أ" "ب") فـ (بعض "د" "أ").

**الاقتران الثاني:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال جزئيات سوالب، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "ب" "د") و(كل "أ" "ب") ونتيجته كالذي قبله؛ لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "ج") فـ (كل "ب" "د") وإن صدق (ليس كل "ب" "د") صدق (كل "ب" "ج").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال جزئية موجبة، ونتيجته كليّة موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع، وأجزاؤها كليّات سوالب، وهي (دائماً إما لا شيء من "ج" "أ" وإما لا شيء من "د" "أ") لأنه إن صدق (بعض "ب" "ج") صدق (لا شيء من "ب" "د") وكان (كل "أ" "ب") فـ (لا شيء من "د" "أ") لما عرف في الحَمْليات، وإن صدق (بعض "ب" "د") صدق (لا شيء من "ب" "ج") وكان (كل "أ" "ب") فـ (لا شيء من "ج" "أ") لما عرف في الحَمْليات، وإن صدق (بعض "ب" "د") صدق (لا شيء من "ب" "ج") وكان (كل "أ" "ب") فـ (لا شيء من "ج" "أ").

**الاقتران الرابع:** الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال كليّات سوالب، ونتيجته كالتي قبله.

**الاقتران الخامس:** من كليّة موجبة منفصلة وأجزاء الانفصال فيها كليّة موجبة وكليّة سالبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما أن يكون كل "ب" "ج" وإما "د") و(لا شيء من "أ" "ب") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة، أجزاؤها جزئية سالبة، وهي (دائماً إما بعض "ج" ليس "أ" وإما بعض "د" ليس "أ") لأنه إن صدق (كل "ب") وكان (لا شيء من "أ" "ب") فـ (بعض "ج" ليس "أ") وإن صدق (كل "ب" "د") وكان (لا شيء من "ب" "ج") فـ (لا شيء من "د" "أ").

**الاقتران السادس:** الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال جزئيات سوالب،

ونتيجته كالتي قبله؛ لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "ج") صدق (كل "ب" "د") وإن صدق (ليس كل "ب" "د") صدق (كل "ب" "ج").

**الاقتران السابع**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال جزئيات موجبة، ونتيجته كالتي قبله.

**الاقتران الثامن**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال كليّات سوالب، ونتيجته كالتي قبله.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات أخرى موازية لهذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها لا تكون إلا جزئية منفصلة، فاعتبرها.

وإن كانت الحَمْلية جزئية فقد يأتلف منها ومن المنفصلة إذا كانت أجزاؤها كليّات موجبة أو جزئيات سوالب اقترانات آخر أربعة، فعليك باعتبارها.

وأما إن كانت المنفصلة غير حقيقية فإما مانعة الجمع دون الخلو، أو مانعة الخلو دون الجمع، فإن كانت مانعة الجمع دون الخلو فلا إنتاج عنها مع الحَمْلية من الشكل الأول ولا الثاني ولا الثالث ولا الرابع.

وإن كانت مانعة الخلو دون الجمع فالإنتاج منها مع الحَمْلية على نمط الأشكال الأربعة فكما سبق في الحقيقية، فعليك بالاعتبار.

وأما إن كانت الحَمْليات متعددة وأجزاء الانفصال متحدة الكيفية والكمية فهيئة الحد الأوسط أيضاً لا تخرج عن الأشكال الأربعة، فإن كان على نمط الشكل الأول فالحَمْليات إما بعدد أجزاء الانفصال أو أقل، فإن كانت بعدد أجزاء الانفصال فالمحمول فيها إما واحد أو متعدد، فإن كان واحداً فإما أن تتحد كيفية نسبته أو تختلف، فإن اتحدت كيفية نسبته فشرط إنتاجه إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْليات كليّات، وقرائنه المنتجة باعتبار كليّة المنفصلة وجزئيتها، وكليّة أجزاء الانفصال وجزئيتها، وإيجابها وسلبها، ستة عشر اقتراناً، وخاصيته أن النتيجة فيه لا تكون إلا حَمْلية:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة منفصلة وأجزاء الانفصال فيها كليّات موجبة،

والحَمْليات كليّات موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(كل "ج" "أ") و(كل "د" "أ") فـ (كل "ب" "أ").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال جزئيات سوالب، ونتيجته كالتي قبله؛ لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "ج") صدق (كل "ب" "د") وكان (كل "د" "أ") وإن صدق (ليس كل "ب" "د") صدق (كل "ب" "ج") وكان (كل "د" "أ") فـ (كل "ب" "أ").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال جزئيات موجبة، ونتيجته حَمْلية، وهي (بعض "ب" "أ").

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال كليّات سوالب، ونتيجته كالتي قبله؛ لأنه إن صدق (لا شيء من "ب" "ج") صدق (بعض "ب" "د") وإن صدق (لا شيء من "ب" "د") صدق (بعض "ب" "ج").

وإن كانت الحَمْليات كليّات سوالب فقد تأتلف منها مع المنفصلات الكليّة الموجبة اقترانات آخر أربعة على وزان هذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها حَمْلية سالبة.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد تأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات أُخَر ثمانية على وزان الثمانية السابقة، فاعتبرها بنفسك.

وإن كانت نسبة المحمول في الحَمْليات مختلفة الكيفية، فشرط الإنتاج على ما سبق إذا كان المحمول واحداً متحد الكيفية، وقرائنه المنتجة ثمانية، إلا أن النتيجة فيها لا تكون إلا منفصلة موجبة، موضوع أجزاء الانفصال فيها هو موضوع أجزاء الانفصال في المنفصلة، ومحمولها إيجاب محمول الحَمْليات وسلبه.

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة وحَمْليات كليّة مختلفة الكيفية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(كل "ج" "أ") و(لا شيء من "د" "أ") ونتيجته (دائماً إما كل "ب" "أ" وإما لا شيء من "ب" "أ") لأنه إن صدق (كل "ب" "ج") وكان (كل "د" "أ") فـ (كل "ب" "أ") وإن صدق (كل "ب"

"د") وكان (لا شيء من "د" "أ") فـ (لا شيء من "ب" "أ") واعتبر الباقي بنفسك.

وأما إن كان المحمول في الحَمْليات متعدداً فالشرط في الإنتاج على ما سبق، إذا كان المحمول في الحَمْليات واحداً، وقرائنه المنتجة أربعة وعشرون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّة موجبة وكليّات حَمْلية موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(كل "ج" "أ") و(كل "د" "ر") ونتيجته (دائماً لا يخلو أن يكون إما كل "ب" "أ" وإما كل "ب" "ر").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سوالب، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(لا شيء من "ج" "أ") و(لا شيء من "د" "ر") ونتيجته (دائماً لا يخلو إما أن يكون لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "ب" "ر").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات مختلفة الكيفية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(لا شيء من "ج" "أ") و(كل "د" "ر") ونتيجته (دائماً لا يخلو إما أن يكون كل "ب" "ر" وإما لا شيء من "ج" "أ").

وإن كانت أجزاء الانفصال في المنفصلة جزئيات سوالب فقد تتركب منها مع الحَمْليات اقترانات آخر ثلاثة موازية لهذه الاقترانات.

وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة فقد تتركب منها مع الحَمْليات اقترانات آخر ثلاثة موازية لها أيضاً غير أن النتيجة فيها تكون منفصلة موجبة، أجزاؤها جزئية.

وإن كانت أجزاء المنفصلة كليّات سوالب تركب منها أيضاً مع الحَمْليات اقترانات ثلاثة كما قبلها.

وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة تركب منها مع الحَمْليات اثنا عشر اقتراناً أخر موازية للاثني عشر المتقدمة، إلا أن النتيجة فيها لا تكون إلا جزئية موجبة منفصلة، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان عدد الحَمْليات أقل من أجزاء الانفصال فالحكم في شرائط الإنتاج وخاصة في النتيجة وعدد الاقترانات كما لو كانت الحَمْليات مساوية لأجزاء الانفصال، إلا أن النتيجة [تكون] موجبة منفصلة، من محمولات الحَمْليات والأجزاء الخارجة عن الحدود المتوسطة من أجزاء المنفصلة، ولنذكر مثال الاقتران الأول منها - وأنت تعرفه في الباقي - وذلك كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(أما كل "ب" "ر") و(كل "ج" "أ") و(كل "د" "هـ") ونتيجته (أما كل "ب" "أ" وإما كل "ب" "هـ" وإما كل "ب" "ر").

وأما إن كان على نسق الشكل الثاني، والحَمْليات بعدد أجزاء الانفصال، والمحمول فيها واحد، وليكن الفرض إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، فشرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْليات كليّة، وقرائنه المنتجة ستة عشر [اقتراناً]، والنتيجة في الكل متصلة موجبة المقدم، منها أحد جزئي الانفصال أو نقيضه، والتالي نفي موضوعات الحَمْليات:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة، وحَمْليات موجبة كليّة، كقولنا: (دائماً إما أن يكون كل "ب" "ج" وإما "د") و(كل "أ" "ج") و(كل "ر" "ج") ونتيجته إن كان (كل "ب" "د") فلا يكون (كل "ب" "أ" ولا "ر") ضرورة دخولهما تحت "ج" المعاند لـ "د".

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئية سالبة، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "ب" "د") و(كل "أ" "ج") و(كل "ر" "ج") ونتيجته كالتي قبله، وهي (إن كان كل "ب" "د" فلا يكون كل "ب" "أ" ولا "ر") لأنه إذا كان (ليس كل "ب" "ج") معانداً لقولنا: (ليس كل "ب" "د") فنقيض (ليس كل "ب" "ج") وهو (كل "ب" "ج") معاند لنقيض (ليس كل "ب" "د") وهو (كل "ب" "د") فإذا كان (ليس كل "ب" "د") كاذباً، كان نقيضه حقاً، وهو (كل "ب" "د") وإذا كان (كل "ب" "د") حقاً كان (كل "ب" "ج") كذباً و"أ" و"ر" داخلان تحت "ج" فيمتنع أن يكون (كل "ب" "أ" ولا "ر") وإلا كان (كل "ب" "ج") ضرورة أنه يلزم من

وجود الأخص وجود والأعمّ، وذلك خلف.

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال جزئية موجبة، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما "د") و(كل "أ" "ج") و(كل "ر" "ج") ونتيجته إن كان (بعض "ب" "د" فلا يكون بعض "أ" ولا "ر") لأن (كل "أ" "ج") و(كل "ر" "ج") فلو كان (بعض "ب" "أ" أو "ر") لكان (بعض "ب" "ج") مع فرض (بعض "ب" "د") وهو خلف.

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال كليّات سوالب، كقولنا: (دائماً إما لا شيء من "ب" "ج" وإما لا شيء من "ب" "د") و(كل "أ" "ج") و(كل "ر" "ج") ونتيجته كالتي قبله، وهي أنه إن كان (بعض "ب" "د") فلا يكون (بعض "ب" "أ" ولا "ر") لأنه لو كان (بعض "ب" "أ" أو "ر") لكان (بعض "ب" "ج") ضرورة أن (كل "أ" و "ر" "ج") ويلزم منه كذب قولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(لا شيء من "ب" "د") وهو خلف.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت الحَمْليات كليّات سالبة، فإنها قد يتركب منها ومن المتصلة الكليّة الموجبة أربعة أجزاء موازية لهذه الأربعة، وإن كانت المنفصلة جزئية فقد يأتلف منها اقترانات أُخَر ثمانية على موازاة هذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها تكون متصلة جزئية، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان المحمول في الحَمْليات متعدداً فشرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية، أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْليات كليّات متفقة الكيفية، وقرائنه المنتجة ستة عشر اقتراناً، وخاصته أن النتيجة فيه عند كون الحَمْليات موجبات متصلة موجبة، وعند كونها سوالب منفصلة موجبة:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة، والحَمْليات موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "د") و(كل "أ" "ج") و(كل "ر" "د") ونتيجته إن كانت (كل "ب" "ر") فلا يكون (كل "ب" "أ") لأنه إذا كان (كل "ب" "ر") فـ (كل "ب" "د") ضرورة دخول كل "ر" تحت "د" ويلزم منه أن لا يكون (كل "ب" "أ") لأنه لو كان (كل "ب" "أ") لكان (كل "ب" "ج") ضرورة دخول (كل "أ") تحت

"ج" وهو خلف.

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئيات سوالب، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "ب" "د" وكل "أ" "ج") و(كل "ر" "د") ونتيجته كالتي قبله، وهي (إن كان كل "ب" "ر" فليس كل "ب" "أ") لأن (كل "ب" "ج") لا تجامع ("ب" "د") كما أن نقيض كل واحد منهما لا يجامع نقيض الآخر، فإذا كان (كل "ب" "ر") فـ (كل "ب" "د") ضرورة دخول "ر" تحت "د" فلو كان (كل "ب" "أ") لكان (كل "ب" "ج") ضرورة دخول "ج" تحت "أ" وهو خلف.

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "د" وكل "أ" "ج") و(كل "ر" "د") ونتيجته إن كان (بعض "ب" "ر") فـ (بعض "ب" ليس "أ") لأنه إذا كان (بعض "ب" "ر") فـ (بعض "ب" "د") ضرورة دخول "ر" تحت "د" فلو كان (بعض "ب" "أ") لكان (بعض "ب" "ج") لدخول "أ" تحت "ج" ويلزم منه أن يكون (بعض "ب" "ج" و"د") وهو خلف.

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة كليّات سوالب، كقولنا: (دائماً إما لا شيء من "ب" "ج" وإما لا شيء من "ب" "د" وكل "أ" "ج") و(كل "ر" "د") ونتيجته كالذي قبله، وهي إن كان (بعض "ب" "ر" فبعض "ب" ليس "أ") لأنه (بعض "ب" "ج" وبعض "ب" "د") لا يجتمعان، كما أن نقيض كل واحد منهما لا يجامع نقيض الآخر، فإذا كان (بعض "ب" "ر") فـ (بعض "ب" "د") لدخول كل "ر" تحت "د" فلو كان (بعض "ب" "أ") لكان (بعض "ب" "ج") لدخول كل "أ" تحت "ج"، وقد قيل لا يجتمعان وهو خلف.

**الاقتران الخامس**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّة موجبة وحَمْليات كليّة سالبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د" ولا شيء من "أ" "ج") و(لا شيء من "ر" "د") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة، وهي (إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "ب" "ر") لأنه إن صدق (كل "ب" "ج") وكان (لا شيء من "أ" "ج") فـ (لا شيء من "ب" "أ") كما عرف في الحَمْليات، وإن صدق (كل "ب" "د") وكان

(لا شيء من "ر" "د") فـ (لا شيء من "ب" "ر").

**الاقتران السادس**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئيات سوالب، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "ب" "د" ولا شيء من "أ" "ج") و(لا شيء من "ر" "د") ونتيجته كالتي قبله، لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "ج") صدق (كل "ب" "د") وإن صدق (ليس كل "ب" "د") صدق (كل "ب" "ج") والحكم كالحكم.

**الاقتران السابع**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "ب" "د") و(لا شيء من "أ" "ج") و(لا شيء من "ر" "د") ونتيجته (إما بعض "ب" ليس "أ" وإما بعض "ب" ليس "ر") لأنه إن صدق (بعض "ب" "ج") وكان (لا شيء من "أ" "ج") فـ (بعض "ب" ليس "أ") وإن صدق (بعض "ر" "د") وكان (لا شيء من "ر" "د") فـ (بعض "ب" ليس "ر").

**الاقتران الثامن**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة كليّات سوالب، كقولنا: (دائماً إما لا شيء "ب" "ج" وإما لا شيء من "ب" "ج" وإما لا شيء من "ب" "د" ولا شيء من "أ" "ج") و(لا شيء من "ر" "د") ونتيجته كالتي قبله، لأنه كما لا يجتمع (لا شيء من "ب" "ج") و(لا شيء من "ب" "د") فلا يجتمع نقيض كل واحد منهما مع نقيض الآخر، وهو (بعض "ب" "ج") و(بعض "ب" "د") فلو كان (بعض "ب" "ر") لكان (بعض "ب" "د") لدخول كل "ر" تحت "د" فلو كان (بعض "ب" "أ") لكان (بعض "ب" "ج") لدخول كل "أ" تحت "ج" وقد قيل لا يجتمعان، وهو خلف.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة، فقد يتركب منها مع الحَمْليات الكليّة اقترانات أُخَر ثمانية، إلا أن النتيجة فيها لا تكون إلا جزئية إما متصلة وإما منفصلة على ما ذكرناه من التفصيل.

وأما إن كان عدد الحَمْليات أقل من عدد أجزاء الانفصال، فالحكم في شرائط الإنتاج، وعدد الاقترانات، وسواء كان المحمول في الحَمْليات واحداً أو متعدداً فعلى ما سبق إذا كانت الحَمْليات بعدد أجزاء المنفصلة، إلا أن النتيجة تكون من موضوعات الحَمْليات، والأجزاء الخارجة عن الحدود الوسطى من أجزاء

الانفصال، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان على نسق الشكل الثالث، والمنفصلة حقيقية، وأجزاؤها متفقة الكيفية والكمية، والحَمْليات بعدد أجزاء الانفصال، وهي متفقة الكمية، فالمحمول فيها لا بُدّ أن يكون واحداً؛ إذ الموضوع فيها واحد، فلو كان المحمول واحداً لما كانت الحَمْليات متعددة، بل لا بُدّ أن يكون المحمول فيها متعدداً، وشرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْليات كليّات إن كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، أو كليّات سوالب، وقرائنه المنتجة باعتبار كليّة المنفصلة وجزئيتها، وكليّة أجزائها وجزئيتها، وإيجابها وسلبها، وإيجاب الحَمْليات وسلبها، وكليتها وجزئيتها، ستة وثلاثون اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة منفصلة، أجزاؤها كليّات موجبة، وكليّات حَمْلية موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د" وكل "ب" "أ") و(كل "ب" "ر") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع جزئية الأجزاء، وهي (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "د" "أ" و "ر") أي لا يخلو حال منهما؛ لأنه إن صدق (كل "ب" "ج") وكان (كل "ب" "أ") و(كل "ب" "ر") فـ (بعض "ج" "أ" و "ر") وإن صدق (كل "ب" "د") وكان (كل "ب" "أ") و(كل "ب" "ر") فـ (بعض "د" "أ" و "ر").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سالبة (كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د" ولا شيء من "ب" "أ") ولا شيء من "ب" "ر") ونتيجته (لا يخلو إما أن يكون بعض "ج" وإما بعض "د" ليس "أ" ولا "ر") والبيان كالذي قبله.

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات مختلفة الكيفية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د" وكل "ب" "أ") و(لا شيء من "ب" "ر") ونتيجته (إما بعض "ج" وإما بعض "د" إما "أ" وإما ليس "ر").

وإن كانت الحَمْليات جزئيات فقد يأتلف منها مع المنفصلة إذا كانت أجزاؤها كليّة موجبة اقترانات آخر ثلاثة موازية لهذه الاقترانات، والنتيجة فيها كالنتيجة في

الأول في كل اقتران بحسبه.

وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئيات سوالب فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات آخر ستة موازية لهذه الاقترانات الستة، وإن كانت أجزاؤها جزئية موجبة أو كليّة سالبة فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات آخر ستة فيكون المجموع ثمانية عشر اقتراناً. وقد يتهيأ من المنفصلة إذا كانت جزئية موجبة اقترانات أُخَر ثمانية عشر موازية لهذه الاقترانات الثمانية عشر، إلا أن النتيجة فيها تكون جزئية موجبة منفصلة، فاعتبرها، فإنها سهلة الاعتبار، مع تحقيق ما ذكرنا.

وأما إن كانت الحَمْليات أقل من أجزاء الانفصال فالحكم فيها على ما تقدم، في ما إذا كانت بعدد أجزاء الانفصال، في الشروط، وعدد الاقترانات، إلا أن النتيجة إنما تكون من محمولات الحَمْلية، وما خرج من الحدود الوسطى من أجزاء الانفصال.

وأما إن كان على نسق الشكل الرابع والحَمْليات بعدد أجزاء الانفصال والمحمول في الكل واحد، ولكن أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، والحَمْليات متحدة الكمية، فشرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْليات كليّات إن كانت أجزاء المنفصلة كليّات سالبة أو جزئيات موجبة، وإن كانت الحَمْليات جزئيات موجبة فإن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة أو جزئيات سوالب، وقرائنه المنتجة أربعة وعشرون اقتراناً:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة وكليّات موجبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د" وكل "أ" "ب") و(كل "ر" "ب") ونتيجته منفصلة موجبة مانعة الخلو دون الجمع، وهي (دائماً إما بعض "ج" وإما بعض "د" "أ" و "ر").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سوالب، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د" ولا شيء من "أ" "ب") و(لا شيء من "ر" "ب") ونتيجته (دائماً لا يخلو إما أن يكون بعض "ج" وإما بعض "د" ليس "أ" ولا "ر").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات مختلفة الكيفية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د" وكل "أ" "ب") و(لا شيء من "ر" "ب") ونتيجته (دائماً لا يخلو إما أن يكون بعض "ج" وإما بعض "د" "أ" وليس بعض "ر").

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات جزئيات موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د" وبعض "أ" "ب") و(بعض "د" "ب") ونتيجته كالاقتران الأول.

وأما إن كانت أجزاء المنفصلة كليّات سوالب، فقد تأتلف منها مع الحَمْليات الكليّة اقترانان آخران. وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة فقد يأتلف منها مع الحَمْليات الكليّة أيضاً اقترانان آخران.

وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئية سالبة فقد تأتلف منها مع الحَمْليات أربعة اقترانات أخرى موازية للأربعة الأولى، فيكون المجموع اثني عشر [اقتراناً].

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة تأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات أخرى اثنا عشر موازية للاقترانات الكائنة من الكليّة مع الحَمْليات، إلا أن النتيجة تكون فيها جزئية موجبة منفصلة، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان المحمول في الحَمْليات متعدداً فهي غير متصور؛ ضرورة أن الغرض فيها إذا كان الموضع لأجزاء المنفصلة واحداً، وهو المحمول في الحَمْليات في هذا الشكل.

وأما إن كانت الحَمْليات أقل من أجزاء الانفصال فالحكم في الشروط، وعدد الاقترانات، فكما لو كانت الحَمْليات مساوية لأجزاء الانفصال، إلا أن النتيجة فيها تكون من موضوع الحَمْليات والخارج عن حدود الوسطى من أجزاء الانفصال فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان الموضوع لأجزاء الانفصال متعدداً فالمحمول فيها إما متحد أو متعدد، فإن كان متحداً فالحَمْلية إما متحدة أو متكثرة، فإن كانت متحدة فإن كان الحد الأوسط على نسق الشكل الأول، ولنفرض الكلام إذا كانت أجزاء الانفصال

متحدة الكيفية والكمية - وأنت تعرفه في المختلطات - فشرط إنتاجه إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْلية كليّة، وقرائنه المنتجة ستة عشر اقتراناً، والنتيجة في الكل مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّات موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج") و(كل "ج" "أ") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع، موضوعات أجزاء الانفصال فيها موضوعات المنفصلة، ومحمولها محمول الحَمْلية، وهي (دائماً إما كل "ب" "أ" وإما كل "د" "أ") وإنما قلنا بكونها مانعة الخلو دون الجمع لجواز أن يكون "أ" ثابتاً للجزأين.

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية سالبة، ونتيجته (لا يخلو إما أن يكون لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "د" "أ").

**الاقتران الثالث:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها جزئيات سالبة، وكليّة حَمْلية موجبة، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "د" "ج") و(كل "ج" "أ") ونتيجته كالاقتران الأول، وهي (دائماً إما كل "ب" "أ" وإما كل "د" "أ") لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "أ") صدق (كل "د" "أ") وإن صدق (ليس كل "د" "أ") صدق (كل "ب" "ج").

**الاقتران الرابع:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية سالبة، ونتيجته كالاقتران الثاني.

**الاقتران الخامس:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها جزئيات موجبة وحَمْلية كليّة موجبة، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "د" "ج") و(كل "ج" "أ") ونتيجته كليّة موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع، أجزاؤها جزئية موجبة، وهي (دائماً إما بعض "ب" "أ" وإما بعض "د" "ب").

**الاقتران السادس:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية فيه سالبة، ونتيجته (إما دائماً بعض "ب" ليس "أ" وإما بعض "د" ليس "أ").

**الاقتران السابع:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات سوالب وحَمْلية كليّة موجبة، ونتيجته كالاقتران الخامس؛ لأنه إن صدق (لا شيء من "ب" "ج") صدق

(بعض "د" "ج") وإن صدق (لا شيء من "د" "ج") صدق (بعض "ب" "ج").

**الاقتران الثامن:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية فيه كليّة سالبة، ونتيجته كالاقتران السادس، لما ذكرنا من البيان.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد يأتلف منها مع الحَمْلية اقترانات أخرى ثمانية موازية لهذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها تكون موجبة منفصلة، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كانت على نسق الشكل الثاني، ولنفرض الكلام فيها إذا كانت أجزاء الانفصال متحدة الكيفية والكمية، فشرطه إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْلية كليّة، وقرائنه المنتجة ستة عشر اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين وأجزاء المنفصلة كليّات موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج") و(كل "أ" "د") ونتيجته (دائماً إما بعض "ب" ليس "أ" وإما بعض "د" ليس "أ") لأنه إن صدق (كل "ب" "ج") صدق (ليس كل "د" "ج") وكان (كل "أ" "ج") فـ (ليس كل "د" "أ") وإن صدق (كل "د" "ج") صدق (ليس كل "ب" "ج") وكان (كل "أ" "ج") فـ (ليس كل "ب" "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله: إلا أن الحَمْلية سالبة، ونتيجته (لا يخلو إما أن يكون لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "د" "أ") لأنه إن صدق (كل "ب" "ج") وكان (لا شيء من "أ" "ج") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وإن صدق (كل "د" "ج") وكان (لا شيء من "أ" "ج") فـ (لا شيء من "د" "أ").

**الاقتران الثالث:** من كليّتين موجبتين وأجزاء المنفصلة كليّة سالبة، كقولنا: (دائماً إما لا شيء من "ب" "ج" وإما لا شيء من "د" "ج") و(كل "أ" "ج") ونتيجته (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "د" "أ") لأنه إن صدق (لا شيء من "ب" "ج") وكان (كل "أ" "ج") فـ (لا شيء من "ب" "أ") وإن صدق (لا شيء من "د" "ج") وكان (كل "أ" "ج") فـ (لا شيء من "د" "أ").

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية فيه سالبة، ونتيجته (دائماً إما بعض "ب" ليس "أ" وإما بعض "د" ليس "أ") لأنه إن صدق (لا شيء من "ب" "ج") صدق (بعض "د" "ج") وكان (لا شيء من "أ" "ج") وإن صدق (لا شيء من "د" "ج") صدق (بعض "ب" "ج") وكان (لا شيء من "أ" "ج").

**الاقتران الخامس**: من كليّتين موجبتين وأجزاء المنفصلة جزئية موجبة، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "د" "ج") و(كل "أ" "ج") ونتيجته كالاقتران الثالث؛ لأنه إن صدق (بعض "ب" "ج") صدق (لا شيء من "د" "ج") وإن صدق (بعض "د" "ج") صدق (لا شيء من "ب" "ج") وكان (كل "أ" "ج").

**الاقتران السادس**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية سالبة، ونتيجته كالاقتران الرابع، وهي (دائماً إما بعض "ب" ليس "أ" وإما بعض "د" ليس "أ").

**الاقتران السابع**: من كليّتين موجبتين وأجزاء المنفصلة جزئيات سوالب، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "د" "ج") و(كل "أ" "ج") فـ (دائماً إما ليس كل "ب" "أ" وإما ليس كل "د" "أ").

**الاقتران الثامن**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية فيه سالبة، ونتيجته كالاقتران الثاني؛ لأنه إن صدق (ليس كل "ب" "ج") صدق (كل "د" "ج") وكان (لا شيء من "أ" "ج") وإن صدق (كل "د" "ج") صدق (كل "ب" "ج") وكان (لا شيء من "أ" "ج").

وإن كانت المنفصلة جزئية فقد يأتلف منها مع الحَمْلية اقترانات أخرى ثمانية، إلا أن النتيجة فيها لا تكون إلا جزئية منفصلة، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان على نسق الشكل الثالث، ولنفرض الكلام أيضاً فيها إذا كانت المنفصلة متحدة الكمية والكيفية - وأنت تعرفه في المختلط منها - وشرطه إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْلية كليّة، وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، أو كليّات سوالب، وقرائنه المنتجة أربعة وعشرون اقتراناً، وخاصة أن النتيجة فيه متصلة مقدمها عين الجزء الذي لا اشتراك

فيه من أجزاء الانفصال، وإن كانت أجزاء المنفصلة موجبة أو نقيضه، إن كانت الأجزاء سالبة، تاليها نتيجة اقتران الجزء الآخر من أجزاء المنفصلة بالحَمْلية:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين وأجزاء المنفصلة كليّة موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج") و(كل "ب" "أ") ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "ب" فبعض "ج" "أ") لأنه إذا لم يكن (كل "د" "ج") فـ (كل "ب" "ج") وكان (كل "ب" "أ") فـ (بعض "ج" "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية كليّة سالبة، ونتيجته (إذا لم يكن "د" "ج") فـ (بعض "ج" ليس "أ").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية جزئية موجبة، ونتيجته كالاقتران الأول.

**الاقتران الرابع:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية جزئية سالبة، ونتيجته كالاقتران الثاني.

**الاقتران الخامس:** من كليّتين موجبتين وأجزاء المنفصلة جزئية موجبة، ونتيجته (إن كان ليس بعض "د" "ج") فـ (بعض "ج" "أ") لأنه إذا لم يكن (بعض "د" "ج") فـ (بعض "ب" "ج") و(كل "ب" "أ") فـ (بعض "ج" "أ").

**الاقتران السادس:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية كليّة سالبة، ونتيجته (إن كان ليس بعض "د" "ج") فـ (بعض "ج" ليس "أ").

**الاقتران السابع:** من كليّتين موجبتين، إلا أن أجزاء المنفصلة كليّات سالبة، ونتيجته (إن كان لا شيء من "د" "ج") فـ (بعض "ج" "أ") لأنه إذا صدق (لا شيء من "د" "ج") صدق (بعض "ب" "ج") وكان (كل "ب" "أ") فـ (بعض "د" "أ").

**الاقتران الثامن:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية كليّة سالبة، ونتيجته (إن كان لا شيء من "د" "ج") فـ (بعض "ج" ليس "أ").

**الاقتران التاسع:** من كليّتين موجبتين، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئيات سوالب، ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "ج") فـ (بعض "د" "أ") لأنه إذا صدق (ليس كل "د"

"ج") صدق (كل "ب" "ج") وكان (كل "ب" "أ").

**الاقتران العاشر**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية كليّة سالبة، ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "ج") فـ (بعض "ج" ليس "أ").

**الاقتران الحادي عشر**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية جزئية موجبة، نتيجته (إن كان ليس كل "د" "ج") فـ (بعض "ج" "أ").

**الاقتران الثاني عشر**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية فيه جزئية سالبة، ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "ج") فـ (بعض "ج" ليس "أ").

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد يأتلف منها مع الحَمْلية اثنا عشر اقتراناً أخرى موازية لهذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها جزئية موجبة متصلة، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان على نسق الشكل الرابع، ولنفرض الكلام أيضاً إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، وشرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن لا تكون الحَمْلية جزئية سالبة، وإن كانت الحَمْلية جزئية موجبة أن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة أو جزئيات سوالب، وقرائنه المنتجة عشرون اقتراناً، ونتيجته في الكل موجبة متصلة، مقدمها عين الجزء الذي لا اشتراك فيه من أجزاء المنفصلة أو نقيضه، وتاليها نتيجة اقتران الجزء الذي فيه الاشتراك بالحَمْلية:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّة موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج") و(كل "أ" "ب") ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "ج") فـ (بعض "ج" "أ") لأنه إذا لم يكن (كل "د" "ج") فـ (كل "ب" "ج") وكان (كل "أ" "ب") فـ (بعض "ج" "أ").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية كليّة سالبة، ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "ج") فـ (بعض "ج" ليس "أ").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية جزئية موجبة، ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "ج") فـ (بعض "ج" "أ").

**الاقتران الرابع**: من كليّتين موجبتين، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئيات سوالب، ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "ج") فـ (بعض "ج" "أ") لأنه (إذا كان ليس كل "د" "ج") فـ (كل "ب" "ج").

**الاقتران الخامس**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية كليّة سالبة، ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "ج") فـ (بعض "ج" ليس "أ").

**الاقتران السادس**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية جزئية موجبة، ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "ج") فـ (بعض "ج" "أ").

**الاقتران السابع**: من كليّتين موجبتين، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، ونتيجته (إن كان بعض "د" "ج") فـ (لا شيء من "ج" "أ") لأنه إذا صدق (بعض "د" "ج") صدق (لا شيء من "ب" "ج") وكان (كل "أ" "ب") فـ (لا شيء من "ج" "أ") لما عرف في الحَمْليات.

**الاقتران الثامن**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية كليّة سالبة، ونتيجته (إن لم يكن بعض "د" "ج") فـ (بعض "ج" ليس "أ") لأنه إذا لم يكن (بعض "د" "ج") فـ (بعض "ب" "ج") وكان (لا شيء من "أ" "ب") فـ (بعض "ج" ليس "أ").

**الاقتران التاسع**: من كليّتين موجبتين، إلا أن أجزاء المنفصلة كليّات سوالب، ونتيجته (إن كان بعض "د" "ج") فـ (لا شيء من "ج" "أ") لأنه إذا صدق (بعض "د" "ج") صدق (لا شيء من "ب" "ج") وكان (كل "أ" "ب") فـ (لا شيء من "ج" "أ").

**الاقتران العاشر**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْلية كليّة سالبة، ونتيجته (إن كان لا شيء من "د" "ج") فـ (بعض "ج" ليس "أ") لأنه إذا صدق (لا شيء من "د" "ج") صدق بعض "ب" "ج") وكان (لا شيء من "أ" "ب") فـ (بعض "ج" ليس "أ").

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة تألف منها مع الحَمْلية اقترانات أخرى عشرة موازية لهذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها تكون جزئية موجبة، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كانت الحَمْلية متكثرة والمنفصلة بحالها فهيئة الحد الأوسط لا تخرج عن الأشكال الأربعة، فإن كان على نسق الشكل الأول فشرطه إيجاب المنفصلة،

وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْليات كليّات، وقرائنه المنتجة أربعة وعشرون اقتراناً، ونتيجته في الكل موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّة موجبة وحَمْليات كليّة موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج" وكل "ج" "أ") و(كل "ج" "ر") ونتيجته (لا يخلو إما كل "ب" وإما كل "د" "أ" و "ر").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سوالب، ونتيجته (إما لا شيء من "ب" "أ" و "ر" وإما لا شيء من "د" "أ" و "ر").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات مختلفة الكيفية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج" وكل "ج" "أ") و(لا شيء من "ج" "ر") ونتيجته (إما كل "ب" "أ" ولا "ر" وإما كل "د" "أ" ولا "ر").

وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئيات سوالب فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات آخر ثلاثة، موازية لهذه الاقترانات، فاعتبرها بنفسك.

وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة أو كليّات سوالب، فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات ستة، إلا أن أجزاء الانفصال في النتيجة تكون جزئية.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة تألف منها مع الحَمْليات اقترانات اثنا عشر موازية لما سبق من الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها تكون جزئية موجبة منفصلة، فاعتبرها بنفسك، فإنه سهل الاعتبار.

وإن كانت على نسق الشكل الثاني فشرط إنتاجه أن تكون المنفصلة موجبة حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْليات كليّات متحدة الكيفية، وقرائنه المنتجة ستة عشر اقتراناً، والنتيجة في الكل مانعة الخلو دون الجمع.

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة وحَمْليات كليّة موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما "ب" "ج" وإما كل "د" "ج" وكل "أ" "ج") و(كل "ر" "ج") ونتيجته (دائماً إما بعض "ب" وإما بعض "د" ليس "أ" ولا "ر").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سالبة، ونتيجته (دائماً إما لا شيء من "ب" وإما لا شيء من "د" "أ" أو لا "ر").

**الاقتران الثالث**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات سوالب وكليّات موجبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما لا شيء من "ب" "ج" وإما لا شيء من "د" "ج" وكل "أ" "ج") و(كل "ر" "ج") ونتيجته (دائماً إما لا شيء من "ب" "ر" وإما لا شيء من "د" "أ" ولا "ر").

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سالبة، ونتيجته (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "ج" ليس "أ" ولا "ر").

**الاقتران الخامس**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها جزئيات موجبة وكليّات موجبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما بعض "ب" "ج" وإما بعض "د" "ج" وكل "أ" "ج") و(كل "ر" "ج") ونتيجته (إما لا شيء من وإما لا شيء من "د" "أ" ولا "ر").

**الاقتران السادس**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سوالب، ونتيجته (دائماً إما بعض "ب" وإما بعض "د" ليس "أ" ولا "ر").

**الاقتران السابع**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها جزئيات سوالب وكليّات موجبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما ليس كل "ب" "ج" وإما ليس كل "د" "ج" وكل "أ" "ب") و(كل "ر" "ج") ونتيجته (إما بعض "ب" وإما بعض "د" ليس "أ" ولا "ر").

**الاقتران الثامن**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سوالب، ونتيجته (إما لا شيء من "ب" وإما لا شيء من "د" "أ" ولا "ر").

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات أخرى ثمانية، موازية لهذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها جزئية موجبة منفصلة.

وأما إن كان على نسق الشكل الثالث والمنفصلة بحالها، فشرطه إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وإن كانت الحَمْليات جزئيات فإن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة أو جزئيات سوالب، وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، أو كليّات سوالب أن تكون الحَمْليات كليّات،

وقرائنه المنتجة ستة وثلاثون اقتراناً، وخاصته أن النتيجة فيه حَمْلية:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة وكليّات موجبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج" وكل "ب" "أ") و(كل "د" "ر") ونتيجته (بعض "ج" "أ" و "ب" "ر").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سوالب، ونتيجته (بعض "ج" ليس "أ" ولا "ر").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات مختلفة الكيفية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج" ولا شيء من "ب" "أ") و(كل "ب" "ر") ونتيجته (بعض "ج" ليس "أ" وهو "ر").

وإن كانت المنفصلة بحالها فقد يأتلف منها مع الحَمْليات الجزئية اقترانات أخرى ثلاثة، موازية لهذه الاقترانات.

وإن كانت أجزاء المنفصلة كليّات سوالب أو جزئيات موجبة أو جزئيات سوالب فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات أخرى ثمانية عشر، موازية لهذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها مطلقة عامة، فاعتبر الكل بنفسك، فإنه سهل.

وأما إن كان على نسق الشكل الرابع، فلنفرض الكلام إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، فشرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن لا تكون الحَمْلية جزئية سالبة، وإن كانت الحَمْليات جزئيات موجبة، وأن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة أو جزئيات سوالب، وقرائنه المنتجة أربعة وعشرون اقتراناً، والنتيجة في الكل حَمْلية:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّة موجبة وكليّات حَمْلية موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج" وكل "أ" "ب") و(كل "ر" "د") ونتيجته (بعض "ج" "أ" أو "ر").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سوالب، ونتيجته (بعض "ج" ليس "أ" ولا "ر").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات مختلفة الكيفية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج" وكل "أ" "ب") و(لا شيء من "ر" "د") ونتيجته (بعض "ج" "أ" ولا "ر").

**الاقتران [الرابع]**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات جزئية موجبة، ونتيجته (بعض "ج" "أ" و "ر").

وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئيات سوالب فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات أخرى أربعة، موازية لهذه الاقترانات.

وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة أو كليّات موجبة فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات أربعة، الحَمْليات فيها كليّات موجبة أو كليّات سالبة.

وإن كانت المنفصلة جزئية فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات أخرى اثنا عشر، موازية للاقترانات الكائنة من المنفصلة الكليّة الموجبة والحَمْليات، إلا أن النتيجة فيها تكون مطلقة عامة.

وأما إن كان المحمول في أجزاء المنفصلة متعدداً، فالحَمْليات أيضاً إما متحدة أو متعددة، فإن كانت متحدة فهي أيضاً لا تخرج عن الأشكال الأربعة، ولنفرض الكلام إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية - وأنت تعرفه في المختلط منها - والحكم في شروط كل شكل، وعدد اقتراناته كما مضى إذا كان المحمول في أجزاء الانفصال واحداً، غير أن النتيجة هاهنا في جميع الأشكال لا تكون إلا متصلة موجبة مقدمها إما عين الجزء الذي لا اشتراك فيه أو نقيضه، وتاليها نتيجة اقتران الحَمْلية بعين الجزء الآخر أو نقيضه، ونحن نذكر مثال الاقتران الأول من كل شكل، وأنت تعرفه في الباقي؛ إذ هو سهل الاعتبار:

**الاقتران الأول من الشكل الأول**: من كليّتين موجبتين وأجزاء المنفصلة كليّة موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ") و(كل "ج" "أ") ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "هـ") فـ (كل "ب" "أ") لأنه إذا لم يكن (كل "د" "هـ") فـ (كل "ب" "ج") وكان (كل "ج" "أ") فـ (كل "ب" "أ").

**الاقتران الأول من الشكل الثاني**: من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّات موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ") و(كل "أ" "ج") ونتيجته (إن كان كل "د" "هـ") فـ (بعض "ب" ليس "أ") لأنه إن صدق (كل "د" "هـ") صدق (بعض "ب" ليس "ج") وكان (كل "أ" "ج") فـ (بعض "ب" ليس "أ").

**الاقتران الأول من الشكل الثالث**: من كليّتين موجبتين، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ") و(كل "ب" "أ") ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "هـ") فـ (بعض "ج" "أ") لأنه إذا لم يكن (كل "د" "هـ") فـ (كل "ب" "ج") وكان (كل "ب" "أ") فـ (بعض "ج" "أ").

**الاقتران الأول من الشكل الرابع**: من كليّتين موجبتين وأجزاء المنفصلة كليّات موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ") و(كل "أ" "ب") ونتيجته (إن كان ليس كل "د" "هـ") فـ (بعض "ج" "أ") لأنه إذا لم يكن (كل "د" "هـ") فـ (كل "ب" "ج") وكان (كل "أ" "ب") فـ (بعض "ج" "أ").

وأما إن كانت الحَمْلية متعددة، فالمحمول فيها إما واحد أو متعدد، فإن كان واحداً فإما أن تتحد هيئة الحد الأوسط أو تختلف، فإن اتحدت هيئة الحد الأوسط فإن كان على نسق الشكل الأول، ولنفرض الكلام إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، فشرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْليات كليّات، وقرائنه المنتجة أربعة وعشرون اقتراناً، ونتيجته في الكل موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة وحَمْليات كليّة موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" وكل "ج" "أ") و(كل "هـ" "أ") ونتيجته (لا يخلو إما أن يكون كل "ب" "أ" وإما كل "د" "أ").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سوالب، ونتيجته (دائماً لا يخلو إما أن يكون لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "د" "أ").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات مختلفة الكيفية، كقولنا: (دائماً

إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" وكل "ج" "أ") و(لا شيء من "هـ" "أ") ونتيجته (دائماً لا يخلو إما أن يكون كل "ب" أو إما لا شيء من "د" "أ") وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج في باقي الاقترانات عند كون أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، وكليّة سالبة، وجزئية سالبة، وكون المنفصلة جزئية موجبة.

وأما إن كان على نسق الشكل الثاني، فهو غير متصور؛ ضرورة اختلاف المحمول في أجزاء الانفصال واتحاده في الحَمْليات.

وأما إن كان على نسق الشكل الثالث، ولتفرض أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، والحَمْليات متحدة الكمية، فشرطه إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة أو كليّة سالبة، أن تكون الحَمْليات كليّات، وإن كانت الحَمْليات جزئيات، فإن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة، أو جزئيات سالبة، وقرائنه المنتجة ستة وثلاثون اقتراناً، والنتيجة في الكل مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة وكليّات حَمْلية موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" وكل "ب" "أ") و(كل "د" "أ") ونتيجته (دائماً إما بعض "ج" "أ" وإما بعض "هـ" "أ") أي لا يخلو منهما.

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سوالب، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" ولا شيء من "ب" "أ") و(لا شيء من "د" "أ") ونتيجته (دائماً إما ليس كل "ج" "أ" وإما ليس كل "هـ" "أ").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات مختلفة الكيفية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" وكل "ب" "أ") و(لا شيء من "د" "أ") ونتيجته (لا يخلو إما أن يكون بعض "ج" "أ" وإما ليس كل "هـ" "أ").

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات جزئية موجبة، ونتيجته كالأول.

**الاقتران الخامس**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات جزئيات سالبة، ونتيجته كالثاني.

**الاقتران السادس**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات جزئيات مختلفة الكيفية، ونتيجته كالثالث.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج وأجزاء المنفصلة جزئية موجبة، أو كليّة سالبة، أو جزئية سالبة، وهي اثنا عشر اقتراناً أخرى.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة، فقد يتركب منها مع الحَمْليات اقترانات أخرى ثمانية عشر، موازية لهذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها لا تكون إلا جزئية موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع، فاعتبرها بنفسك.

ولا يتصور أن تكون منه ما هو على نسق الشكل الرابع؛ ضرورة تعدد الموضوع في المنفصلة، واتحاد المحمول في الحَمْليات.

وإما إن اختلفت هيئة الحد الأوسط، والمحمول في الحَمْليات واحد، فإما أن تكون هيئة الحد الأوسط من الأول والثاني، أو من الأول والثالث، أو الأول والرابع، أو الثاني والثالث، أو الثاني والرابع، أو الثالث والرابع، فإن كانت من الأول والثاني، وليكن الفرض إذا كانت أجزاء الانفصال متحدة الكمية والكيفية، وشرط إنتاجه إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْليات كليّات غير موجبة، وإن كانت الحَمْليات مختلفة الكيفية، فإن تكون كبرى الثاني سالبة، وقرائنه المنتجة ستة عشر اقتراناً، والنتيجة في الكل مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة وكليّات حَمْلية سالبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" ولا شيء من "ج" "هـ") و(لا شيء من "أ" "هـ") ونتيجته (دائماً إما لا شيء من "ب" "هـ" وإما لا شيء من "د" "أ").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الأول كليّة موجبة، وكبرى الثاني كليّة سالبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" وكل "ج" "هـ") و(لا شيء من "أ" "هـ") ونتيجته (دائماً إما كل "ب" "هـ" وإما لا شيء من "د" "أ").

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة وكليّة سالبة

وجزئية سالبة، وهي ستة اقترانات أخرى.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة، فقد تتركب منها ومن الحَمْليات اقترانات أخرى ثمانية، موازية للثمانية المتقدمة، إلا أن النتيجة فيها جزئية موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان من الأول والثالث، ولتكن أجزاء المنفصلة أيضاً متحدة الكمية والكيفية، فشرطه إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْلية مع المنفصلة على هيئة الشكل الأول، وعلى هيئة الشكل الثالث، كما كان في الحَمْليات، وقرائنه المنتجة باعتبار الكليّة والجزئية، والسلب والإيجاب في المنفصلة، أربعة وستون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة وكليّات موجبة حَمْلية، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" وكل "ج" "أ") و(كل "د" "أ") ونتيجته (لا يخلو إما أن يكون كل "ب" "أ" وإما بعض "هـ" "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سوالب، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" ولا شيء من "ج" "أ") و(لا شيء من "د" "أ") ونتيجته (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما ليس كل "هـ" "أ").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الأول كليّة موجبة وكبرى الثالث كليّة سالبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" وكل "ج" "أ") و(لا شيء من "د" "أ") فـ (دائماً إما كل "ب" "أ" وإما ليس كل "هـ" "أ").

**الاقتران الرابع:** الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الأول سالبة وكبرى الثالث كليّة موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" ولا شيء من "ج" "أ") و(كل "د" "أ") فـ (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما بعض "هـ" ليس "أ").

**الاقتران الخامس:** الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الأول كليّة موجبة وكبرى الثالث جزئية موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" وكل "ج" "أ")

و(بعض "د" "أ") فـ (دائماً إما كل "ب" "أ" وإما بعض "هـ" "أ").

**الاقتران السادس**: الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الثالث سالبة جزئية فـ (دائماً إما كل "ب" "أ" وإما بعض "هـ" ليس "أ").

**الاقتران السابع**: الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الأول كليّة سالبة وكبرى الثالث جزئية موجبة، فـ (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما بعض "هـ" "أ").

**الاقتران الثامن**: الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الثالث جزئية سالبة، فـ (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما ليس كل "هـ" "أ").

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، أو كليّة سالبة، أو جزئية سالبة، وكذا أيضاً إن كانت المنفصلة جزئية موجبة.

وأما إن كان من الأول والرابع، ولنفرض أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، وشرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون الحَمْلية مع المنفصلة على هيئة الأول والرابع، كما كان في الحَمْليات، وقرائنه المنتجة اثنان وثلاثون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّة موجبة وكليّات حَمْلية موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" وكل "ج" "د") و(كل "أ" "د") ونتيجته (دائماً إما كل "ب" "د" وإما بعض "هـ" "أ").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سالبة، ونتيجته (دائماً إما لا شيء من "ب" "د" وإما ليس كل "هـ" "أ").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الأول كليّة موجبة وكبرى الرابع كليّة سالبة، ونتيجته (دائماً إما كل "ب" "د" وإما ليس كل "هـ" "أ").

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الأول سالبة كليّة وكبرى الرابع كليّة موجبة، ونتيجته (دائماً إما لا شيء من "ب" "د" وإما بعض "هـ" "أ").

**الاقتران الخامس**: الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الأول كليّة موجبة وكبرى الرابع

جزئية موجبة، ونتيجته (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما بعض "هـ" "أ").

**الاقتران السادس**: الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الأول كليّة سالبة وكبرى الرابع جزئية موجبة، ونتيجته (دائماً إما لا شيء من "ب" "د" وإما بعض "هـ" "أ").

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، أو كليّة سالبة، أو جزئية موجبة، وهي عشر اقترانات أخرى.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد تركب منها مع الحَمْليات ستة عشر اقتراناً أخرى، إلا أن النتيجة فيها جزئية موجبة منفصلة، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان من الثاني والثالث، ولنفرض الكلام وأيضاً فيها، إن كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، وشرطه إيجاب المنفصلة، وأن يكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن لا تكون الحَمْليات موجبات، وأن تكون كبرى الثاني كليّة، وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، أو كليّات سالبة، أن تكون أجزاء المنفصلة كليّة موجبة، أو جزئية سالبة، وقرائنه المنتجة أربعة وعشرون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول**: من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة، وكليّات حَمْلية سالبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" ولا شيء من "أ" "ج") و(لا شيء من "د" "ج") فـ (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما ليس كل "هـ" "ج").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الثاني كليّة سالبة وكبرى الثالث كليّة موجبة، فـ (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما بعض "هـ" "ج").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الثاني كليّة سالبة وكبرى الثالث جزئية موجبة، ونتيجته كالذي قبله.

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن يكون كبرى الثاني كليّة سالبة وكبرى الثالث جزئية سالبة، ونتيجته كالاقتران الأول.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، أو كليّات سالبة، أو جزئيات سالبة، وهي ثمانية اقترانات.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد تركب منها مع الحَمْليات اقترانات أخرى اثنا عشر، إلا أن النتيجة فيها جزئية موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع.

وأما إن كان من الثاني والرابع، وليكن الفرض أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، وشرطه في الإنتاج أن تكون المنفصلة موجبة حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن يكون المحمول في أحد جزأي الانفصال موضوعاً في الآخر؛ ضرورة اتحاد المحمول في الحَمْليات، وأن تكون كبرى الثاني كليّة. وإن كانت موجبة أن تكون أجزاء الانفصال كليّات سالبة، أو جزئيات موجبة. وإن كانت أجزاء المنفصلة كليّة موجبة، أو جزئيات سالبة أن تكون كبرى الثاني سالبة. وإن كانت كبرى الرابع جزئية موجبة أن تكون أجزاء المنفصلة كليّة موجبة، أو جزئية سالبة، وقرائنه المنتجة عشرون اقتراناً، ونتيجته في الكل موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّات موجبة وكليّات حَمْلية سالبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ج" "هـ" ولا شيء من "أ" "ج") و(لا شيء من "د" "ج") فـ (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما ليس كل "هـ" "د").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الثاني كليّة سالبة، وكبرى الرابع كليّة موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ج" "هـ" ولا شيء من "أ" "ج") و(كل "د" "ج") فـ (دائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما بعض "هـ" "د").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الرابع جزئية موجبة، ونتيجته كالتي قبله.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج وأجزاء المنفصلة جزئية موجبة، أو كليّات سالبة، أو جزئيات سالبة، وهي سبع اقترانات أخرى.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة، فقد يتركب منها مع الحَمْليات عشرة اقترانات أخرى، موازية للعشرة السابقة، إلا أن النتيجة فيها جزئية موجبة منفصلة، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان من الثالث والرابع، ولنفرض فيها إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة

الكمية والكيفية، والحَمْليات متحدة الكمية - وأنت تعرف ما وراء ذلك - وشرطه إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع.

وإن كانت كبرى الثالث جزئية أن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة، أو جزئيات سوالب. وإن كانت كبرى الرابع سالبة أن تكون كليّة، وإن كانت جزئية موجبة أن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة، أو جزئيات سوالب، وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، أو كليّات سالبة، أن تكون كبرى الرابع كليّة سالبة، وقرائنه المنتجة اثنان وثلاثون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع.

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة منفصلة أجزاؤها كليّة موجبة وكليّات حَمْلية موجبة، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "هـ" وكل "ب" "د") و(كل "أ" "د") ونتيجته (دائماً إما بعض "ج" "د" وإما بعض "هـ" "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات كليّات سالبة، ونتيجته (دائماً إما ليس كل "ج" "د" وإما ليس كل "هـ" "أ").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الثالث كليّة موجبة وكبرى الرابع كليّة سالبة، ونتيجته (دائماً إما بعض "ج" "د" وإما ليس كل "هـ" "أ").

**الاقتران الرابع:** الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الثالث كليّة سالبة وكبرى الرابع كليّة موجبة، ونتيجته (دائماً إما ليس كل "ج" "د" وإما بعض "هـ" "أ").

**الاقتران الخامس:** الاقتران بحاله، إلا أن الحَمْليات جزئيات موجبة، ونتيجته (دائماً إما بعض "ج" "د" وإما بعض "هـ" "أ").

**الاقتران السادس:** الاقتران بحاله، إلا أن كبرى الثالث جزئية سالبة وكبرى الرابع جزئية موجبة، ونتيجته (دائماً إما ليس كل "ج" "د" وإما بعض "هـ" "أ").

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، أو كليّات سوالب، أو جزئيات سوالب، هي عشر اقترانات.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد يأتلف منها مع الحَمْليات اقترانات أخرى

ستة عشر، موازية لهذه الاقترانات، إلا أن النتيجة فيها جزئية موجبة منفصلة مانعة الخلو دون الجمع.

وأما إن كان المحمول في الحَمْليات مختلفاً، فالحكم في شروط الإنتاج، وعدد الاقترانات في كل شكل على ما عرف، إذا كان المحمول واحداً، فعليك بالاعتبار.

# الفصل الخامس

## في الاقترانات الكائنة من المتصلات والمنفصلات

والمتصلة إما مكان الصغرى أو الكبرى، فإن كانت مكان الصغرى فالشركة إما بين المنفصلة أو التالي من المتصلة أو المقدم منها، فإن كان الاشتراك بين المنفصلة والتالي من المتصلة فإما أن يكون الاشتراك بينهما بالتالي أو بجزء منه، فإن كان الاشتراك بالتالي فإما أن يكون الاشتراك بجعله جزءاً من أجزاء الانفصال أو بجعله موضوعاً لها، فإن كان الأول فشرطه في الإنتاج أن تكون المنفصلة موجبة حقيقية مانعة الجمع دون الخلو، وأن تكون إحدى القضيتين كليّة، إما بشرط إيجاب المنفصلة؛ فلأنه من الجائز أن يكون التالي أعمّ من شيئين وأحدهما مباين للمقدم، كما لو قلت (كل ما كان كذا إنساناً فهو حيوان) و(ليس البتة إما أن يكون حيواناً وإما فرساً، والثاني ملازم له كما لو بدلت الفرس بالناطق، فلا يلزم مع السلب عناد ولا لزوم، بخلاف الإيجاب. وإما شرط المنع من الجمع؛ لأن المنفصلة إذا كانت مانعة الخلو دون الجمع لم يلزم المنع من الجميع، كما لو قلنا (إن كان كذا غير مفرق للبصر فليس بأبيض وإما لا أبيض وإما لا أسود) فإنه لا يلزم المنع من الجمع بين لا أسود ولا مفرق للبصر، ولا يلزم المنع من الخلو كما لو قلنا (كل ما كان كذا أسود فليس بأبيض) و(دائماً إما لا أبيض وإما لا أصفر) فإنه لا يمتنع الخلو من لا أصفر ومن لا أسود. وإما اشتراط كليّة أحدهما؛ لأن الجزئيتين قد يختلف وقت الحكم فيهما فلا عناد ولا لزوم، وقرائنه المنتجة ستة، والنتيجة في الكل متصلة موجبة:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(دائماً إما "هـ" "ر" وإما "د" "أ") فـ (كل ما كان "ب" "ج" فلا يكون "د" "أ") لأن ("هـ" "ر") ملازم لـ ("ب" "ج") وهو معاند لـ ("د" "أ").

**الاقتران الثاني**: من كليّة موجبة متصلة وجزئية موجبة منفصلة، كقولنا: (كل ما

كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(قد يكون إما "هـ" "ر" وإما "د" "أ") ونتيجته جزئية موجبة متصلة، وهي (أنه قد يكون إذا كان "ب" "ج" فلا يكون "د" "أ").

**الاقتران الثالث:** من جزئية موجبة متصلة وكليّة منفصلة، كقولنا: (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(دائماً إما "هـ" "ر" وإما "د" "أ") ونتيجته كالتي قبله.

**الاقتران الرابع:** من كليّة سالبة متصلة وكليّة موجبة منفصلة، كقولنا: (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(دائماً إما "هـ" "ر" وإما "د" "أ") فـ (كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "أ") لأنه يلزم من ("ب" "ج") أن لا يكون ("هـ" "ر") وإذا لم يكن ("هـ" "ر") فـ ("د" "أ") ضرورة عدم الخلو منهما.

**الاقتران الخامس:** الاقتران بحاله، إلا أن المنفصلة جزئية موجبة، ونتيجته (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فـ "د" "أ").

**الاقتران السادس:** من جزئية سالبة متصلة وكليّة موجبة منفصلة، ونتيجته كالتي قبله، وقس على هذا ما إذا كانت أجزاء الانفصال سالبة أو مختلفة الكيفية، وكون التالي سالباً أو موجباً.

وأما إن كان الاشتراك بكون التالي موضوعاً لأجزاء الانفصال فشرطه إيجاب المتصلة، وأن يكون الحكم في المنفصلة على كل التالي، وأن تكون إحدى المقدمتين كليّة. أما شرط إيجاب المتصلة؛ لأنها لو كانت سالبة فالتالي يكون مبايناً للمقدم، والحكم على أحد المتباينين لا يكون حكماً على الآخر، لا بنفي ولا بإثبات. وأما شرط كليّة الموضوع في المنفصلة؛ ليتحد الحد الأوسط. وأما اشتراط كليّة إحدى المقدمتين؛ فحتى لا يختلف وقت الحكم، وقرائنه المنتجة ستة:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(دائماً كل "هـ" "ر" إما "د" وإما "أ") فـ (كل ما كان "ب" "ج" فإما "د" وإما "أ").

**الاقتران الثاني:** من كليّتين والمنفصلة سالبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(ليس البتة إما أن تكون كل "هـ" "ر" إما "د" وإما "أ") فـ (ليس البتة إذا كان "ب" "ج" إما "د" وإما "أ").

**الاقتران الثالث:** من موجبتين والمنفصلة جزئية، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(قد يكون مل "هـ" راما "د" وإما "أ") فـ (قد يكون إذا كان "ب" "ج" فإما "د" وإما "أ").

**الاقتران الرابع:** من كليّة موجبة متصلة وجزئية سالبة منفصلة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") و(ليس دائماً كل "هـ" "ر" إما "د" وإما "أ") ونتيجته (ليس كل ما كان "ب" "ج" فإما "د" وإما "أ").

وإن كانت المتصلة جزئية موجبة فقد يأتلف منها ومن الكليّة المنفصلة اقترانان اخران، فاعتبرها.

وأما إن كان الاشتراك في جزء التالي، فذلك الجزء إما أن يكون موضوعاً لأجزاء الانفصال أو محمولاً فيها، فإن كان موضوعاً لأجزاء الانفصال فإما أن يكون هو المحمول أو الموضوع في التالي، فإن كان هو المحمول في التالي فهو على هيئة الشكل الأول، وله شروط وخواص، أما شروطه فإن تكون إحدى المقدمتين كليّة؛ حتى لا يختلف وقت الحكم، وأن تكون نسبة أجزاء الانفصال في المنفصلة إلى كل أجزاء الموضوع لها؛ لتحقق الاشتراك في الحد الأوسط، وأن يكون التالي موجباً إن كانت المتصلة موجبة، وسالباً إن كانت المتصلة سالبة، وقرائنه المنتجة أربعة وعشرون اقتراناً. وأما خواصه، فهو أن النتيجة فيه متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة اقتران التالي بالمنفصلة لو انفردا.

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين والتالي كليّ موجب، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فكل "د" "ر") و(كل "ر" دائماً إما "هـ" وإما "أ") فـ (كل ما كان "ب" "ج" فكل "د" دائماً إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن المتصلة كليّة سالبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فكل "د" "ر") و(دائماً كل "ر" ليس إما "هـ" وإما "أ") فـ (كل ما كان "ب" "ج") فـ (كل "د" دائماً إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن المنفصلة جزئية موجبة، كقولنا: (كل ما

كان "ب" "ج" فكل "د" "ر") و(قد يكون كل "ر" إما "هـ" وإما "أ") ونتيجته (كل ما كان "ب" "ج" فقد يكون كل "د" إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الرابع:** الاقتران بحاله، إلا أن المنفصلة جزئية سالبة، ونتيجته (كل ما كان "ب" "ج" فكل "د" ليس دائماً إما "هـ" وإما "أ").

وإن كان التالي من المنفصلة جزئياً موجباً فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانات أخرى أربعة، موازية لهذه الأربعة، إلا أن الموضوع في تالي المنتجة لا يكون إلا جزئياً، وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت المتصلة جزئية موجبة، أو كليّة سالبة، أو جزئية سالبة، وهي ستة عشر اقتراناً أخرى، فاعتبرها، وحكم النتيجة في الإطلاق والجهة إما بالنظر إلى لزوم تاليها لمقدمها فكحكم المتصلة، وإما بالنظر إلى لزوم محمول تاليها لموضوعه فكحكم المنفصلة. وأما إن كان موضوع المنفصلة موضوعاً في تالي المتصلة فهو على هيئة الشكل الثالث، وليكن الفرض إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية، وشرطه في الإنتاج أن تكون إحداهما كليّة حتى لا يختلف وقت الحكم، وإن كانت المتصلة موجبة أن يكون التالي موجباً، وإن كان جزئياً أن تكون أجزاء الانفصال كليّة، وإن كانت أجزاء الانفصال جزئية أن يكون التالي كلياً، وإن كانت المتصلة سالبة أن يكون التالي سالباً، وإن كان التالي كلياً سالباً أن تكون أجزاء الانفصال كليّة، وإن كانت أجزاء الانفصال جزئية أن يكون التالي جزئياً سالباً، وقرائنه المنتجة ستة وثلاثون اقتراناً، والنتيجة في الكل متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة اقتران التالي بالمنفصلة:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين والتالي كليّ موجب وأجزاء الانفصال كليّة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فكل "د" "ر") و(دائماً إما كل "د" "هـ" وإما "أ") فـ (كل ما كان "ب" "ج") فـ (دائماً بعض "ر" إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئية، كقولنا: و(دائماً إما بعض "د" "هـ" وإما "أ") ونتيجته كالتي قبله.

**الاقتران الثالث:** المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة كليّة سالبة أجزاؤها كليّة،

كقولنا: و(دائماً كل "د" ليس إما "هـ" وإما "أ") ونتيجته (كل ما "ب" "ج" فبعض "ر" دائماً ليس إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الرابع:** الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئية، كقولنا: و(دائماً بعض "د" ليس إما "هـ" وإما "أ") ونتيجته كالتي قبله.

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة أو جزئية سالبة والمتصلة بحالها، فقد يتألف منها مع المتصلة اقترانات أخرى أربعة، موازية لهذه الأربعة، إلا أن النتيجة فيها تكون جزئية متصلة، وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت المتصلة كليّة سالبة وجزئية موجبة وجزئية سالبة، وهي ثمانية وعشرون اقتراناً أخرى، فاعتبرها، إذ هي سهلة الاعتبار.

وأما إن كان محمولاً في أجزاء الانفصال فإما أن يكون محمولاً في تالي المتصلة، أو موضوعاً فيه، فإن كان محمولاً في التالي فهو على هيئة الشكل الثاني، وشرطه في الإنتاج كليّة إحدى مقدمتيه؛ لما سبق، وإيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون أجزاؤها متحدة الكيفية. وإن كانت المتصلة موجبة وتاليها موجب أن تكون أجزاء الانفصال كليّات سالبة، أو جزئيات موجبة، وإن كان سالباً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّة موجبة، أو جزئية سالبة. وإن كانت المتصلة سالبة والتالي موجب أن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة، أو جزئيات سالبة. وإن كان سالباً أن تكون أجزاء الانفصال كليّات سالبة، أو جزئيات موجبة، وقرائنه المنتجة ثمانية وأربعون اقتراناً، والنتيجة في الكل متصلة، مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة اقتران التالي بالمنفصلة:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين والتالي موجب وأجزاء الانفصال كليّات سالبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فدائماً "د" "ر") و(دائماً إما كل "أ" "ر" وإما كل "هـ" "ر") ونتيجته (كل ما كان "ب" "ج" فدائماً إما لا شيء من "د" "أ" وإما لا شيء من "د" "هـ") أي لا يخلو الحال منهما.

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء الانفصال جزئيات موجبة، كقولنا:

و(دائماً إما بعض "أ" "ر" وإما بعض "هـ" "ر") ونتيجته كالتي قبله؛ لأنه إن صدق (بعض "أ" "ر") فـ (لا شيء من "هـ" "ر") وإن صدق (بعض "هـ" "ر") فـ (لا شيء من "أ" "ر").

**الاقتران الثالث**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية موجبة أجزاؤها كليّات سالبة، كقولنا: و(قد يكون إما لا شيء من "أ" "ر" وإما لا شيء "هـ" "ر") ونتيجته (كل ما كان "ب" "ج" فقد يكون إما لا شيء من "د" "أ" وإما لا شيء من "د" "هـ").

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، كقولنا: و(دائماً إما بعض "أ" "ر" وإما بعض "هـ" "ر") ونتيجته كالتي قبله؛ لأنه إن صدق (بعض "أ" "ب" فلا شيء من "هـ" "ر") وإن صدق (بعض "هـ" "ر" فلا شيء من "أ" "ر").

وإن كان تالي المتصلة الكليّة الموجبة جزئياً موجباً، أو كلياً سالباً، أو جزئياً سالباً، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانات أخرى اثنا عشر، موازية لهذه الأربعة.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج والمتصلة جزئية موجبة، أو كليّة سالبة، أو جزئية سالبة، وهي اثنان وثلاثون اقتراناً أخرى، فيصير المجموع ثمانية وأربعون اقتراناً، فاعتبرها.

وأما إن كان موضوعاً في تالي المتصلة فهو على هيئة الشكل الرابع، ولتكن أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية - وأنت تعرف ما وراء ذلك - فشرط إنتاجه أن تكون إحدى المقدمتين كليّة لما سبق، وأن تكون المنفصلة موجبة حقيقية أو مانعة الخلوّ دون الجمع.

وإن كانت المتصلة موجبة وتاليها سالباً أن يكون كلياً وأجزاء المنفصلة كليّات موجبة، أو جزئيات سالبة. وإن كان تاليها جزئياً موجباً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّة سالبة، أو جزئية موجبة. وإن كانت المتصلة سالبة أن لا يكون تاليها كلياً موجباً. وإن كان تاليها كلياً سالباً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّات سالبة، أو جزئيات موجبة. وإن كان جزئياً موجباً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة، أو جزئيات

سالبة، وقرائنه المنتجة اثنان وخمسون اقتراناً، ونتيجته في الكل متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة اقتران التالي بالمنفصلة:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين والتالي كليّ موجب وأجزاء الانفصال كليّات موجبة، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فكل "د" "ر") و(دائماً إما كل "أ" "د" وإما كل "هـ" "د") ونتيجته (كل ما كان "ب" "ج" فدائماً إما بعض "ر" "أ" وإما بعض "ر" "هـ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة كليّات سالبة، كقولنا: و(دائماً إما لا شيء من "أ" "د" وإما لا شيء من "هـ" "د") ونتيجته (كل ما كان "ب" "ج" فدائماً إما ليس كل "ب" "أ" وإما ليس كل "ر" "هـ").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، كقولنا: و(دائماً إما بعض "أ" "د" وإما بعض "هـ" "د") ونتيجته كالأول.

**الاقتران الرابع:** الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئية سالبة، كقولنا: و(دائماً إما ليس كل "أ" "د" وإما ليس كل "هـ" "ج") ونتيجته كالأول أيضاً؛ لأنه إن صدق (ليس كل "د" "أ") صدق (كل "هـ" "د") وكان (كل "د" "ر") وإن صدق (ليس كل "هـ" "د") صدق (كل "أ" "د") وكان (كل "د" "ر").

وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة فقد يأتلف منها مع المنفصلة بحالها، اقترانات أخرى أربعة، موازية لهذه الاقترانات، إلا أن التالي فيها يكون جزئياً منفصلاً.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج عندما إذا كان التالي من المنفصلة جزئياً موجباً، أو كلياً سالباً، أو كانت المتصلة جزئية موجبة، أو كليّة سالبة، أو جزئية سالبة، وهي ستة وأربعون اقتراناً أخرى، فعليك باعتبارها.

وأما إن كان الاشتراك بين المنفصلة ومقدم المتصلة، فإما أن يكون الاشتراك بالمقدم أو بجزأيه، فإن كان بالمقدم فإما أن يكون موضوعاً لأجزاء الانفصال، أو هو أحد أجزاء الانفصال، فإن كان موضوعاً لأجزاء الانفصال، وليكن الفرض في ما

إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكيفية والكمية، فشرط إنتاجه إيجاب المتصلة، وأن يكون الحكم بأجزاء الانفصال على كل الموضوع، وقرائنه المنتجة ثمان اقترانات، والنتيجة في الكل جزئية موجبة متصلة، مقدمها تالي المتصلة وتاليها منفصل من أجزاء المنفصلة:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") و(دائماً كل "ب" "ج" إما "هـ" وإما "أ") فـ (قد يكون إذا كان "د" "ر" فإما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الثاني:** المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة كليّة سالبة، كقولنا: و(ليس البتة إما أن يكون كل "ب" "ج" "هـ" وإما "أ" فقد يكون إذا كان "د" "ر") فـ (ليس البتة كل "ب" "ج" "أ" إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الثالث:** المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية موجبة، كقولنا: و(قد يكون كل "ب" "ج" إما "هـ" وإما "أ") فـ (قد يكون إذا كان "د" "ر" فقد يكون كل "ب" "ج" إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الرابع:** المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية سالبة، كقولنا: و(ليس دائماً كل "ب" "ج" إما "هـ" وإما "أ").

وإن كانت المتصلة جزئية موجبة، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانات أخرى أربعة، موازية لهذه الأربعة، فاعتبرها.

وأما إن كان المقدم هو أحد أجزاء المنفصلة، فشرط إنتاجه إيجاب المتصلة، وأن تكون المنفصلة كليّة؛ حتى لا يختلف وقت الحكم. وإن كانت موجبة فإن تكون حقيقية مانعة الجمع دون الخلو، وقرائنه أربعة اقترانات، إلا أنه إذا كانت المنفصلة موجبة، فالنتيجة جزئية موجبة متصلة، مقدمها تالي المتصلة، وتاليها سلب الجزء الذي لا اشتراك فيه من أجزاء المنفصلة. وإن كانت المتصلة سالبة فالنتيجة جزئية سالبة منفصلة من تالي المتصلة والجزء الذي لا اشتراك فيه من أجزاء المنفصلة:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، كقولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") و(دائماً وإما "ب" "ج" وإما "هـ" "أ") فـ (قد يكون إذا كان "د" "ر" فلا يكون "هـ" "أ").

**الاقتران الثاني:** المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة كليّة سالبة، كقولنا: (وليس البتة إما "ب" "ج" وإما "هـ" "أ") ونتيجته (ليس دائماً إما "د" "ر" وإما "هـ" "أ") لأنه إذا كان ("د" "ر") فـ (قد يكون "ب" "ج") فلو كان ("هـ" "أ") معانداً لـ ("د" "ر") لكان معانداً لـ ("ب" "ج") وقد قيل لا عناد.

وإن كانت المتصلة جزئية موجبة، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانان آخران على نسق هذين الاقترانين، فاعتبرها.

وأما إن كان الاشتراك بجزء المقدم فإما بمحموله أو بموضوعه، فإن كان بمحموله فإما أن يكون موضوعاً لأجزاء الانفصال أو محمولاً فيها، فإن كان موضوعاً لأجزاء الانفصال فهو على هيئة الشكل الأول، فشرطه إيجاب المقدم من المتصلة إن كانت موجبة، وسلبه إن كانت سالبة، وأن تكون المتصلة كليّة إن كانت سالبة، وأن تكون أجزاء الانفصال كليّة - أي الحكم بها على كل الموضوع - وقرائنه المنتجة باعتبار كليّة المقدمتين وجزئيتهما، وسلبهما وإيجابهما، وإيجاب المقدم وسالبه، أربعة وعشرون اقتراناً، وخاصته أن النتيجة فيه تكون متصلة مقدمها تالي المتصلة، وتاليها نتيجة اقتران المنفصلة بالمقدم، وأنها قد تكون جزئية، وإن كانت المقدمات كليّة:

**الاقتران الأول:** من كليّة موجبة متصلة مقدمها كليّ موجب، وكليّة موجبة منفصلة كليّة الموضوع، كقولنا: (كل ما كان كل "ب" "ج" فـ "د" "ر") و(دائماً كل "ج" إما "هـ" وإما "أ") ونتيجته (قد يكون إذا كان "د" "ر" فكل "ب" دائماً إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الثاني:** المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة كليّة سالبة، كقولنا: (ودائماً كل "ج" ليس إما "هـ" وإما "أ") فـ (قد يكون إذا كان "د" "ر" فليس البتة إما كل "ر" "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الثالث**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية موجبة، كقولنا: (وقد يكون كل "ج" إما "هـ" وإما "أ") ونتيجته (قد يكون إذا كان "د" "ر" فكل "ب" إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الرابع**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية سالبة، كقولنا: (وليس دائماً كل "ج" إما "هـ" وإما "أ") ونتيجته كالثاني.

**الاقتران الخامس**: من كليّة موجبة متصلة، مقدمها جزئي موجب، وكليّة موجبة منفصلة، كقولنا: (كل ما كان بعض "ب" "ج" فـ "د" "ر") و(دائماً إما كل "ج" "أ" وإما كل "ج" "هـ") ونتيجته (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ب" دائماً إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران السادس**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة كليّة سالبة، كقولنا: (ودائماً ليس إما كل "ج" "أ" وإما "هـ") ونتيجته (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ب" دائماً ليس إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران السابع**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية موجبة، ونتيجته كالخامس.

**الاقتران الثامن**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية سالبة، ونتيجته كالسادس.

**الاقتران التاسع**: من كليّة سالبة متصلة، مقدمها جزئي سالب، وكليّة موجبة منفصلة، كقولنا: (ليس البتة إذا كان بعض "ب" ليس "ج" فـ "د" "ر" وإما كل "ج" "أ" وإما "هـ") ونتيجته كليّة موجبة متصلة، وهي (كل ما كان "د" "ر" فكل "ب" دائماً إما "هـ" وإما "أ") لأنك إذا عكست المتصلة كان عكسها (ليس البتة إذا كان "د" "ر") فـ (بعض "ب" ليس "ج") وهي تصدق عند القلب إلى الإيجاب، كما عرف (كل ما كان "د" "ر" فكل "ب" "ج") وكان (كل "ج" دائماً إما "هـ" وإما "أ") فبين أنه (كل ما كان "د" "ر" فكل "ب" دائماً إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران العاشر**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة كليّة سالبة، وهي كقولنا: (ودائماً كل "ج" ليس إما "هـ" وإما "أ") فـ (كل ما كان "د" "ر" فكل "ب" دائماً ليس

إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الحادي عشر**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية موجبة، كقولنا: (وقد يكون كل "ج" إما "هـ" وإما "أ") فـ (كل ما كان "د" "ر" فكل "ب" قد يكون إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الثاني عشر**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية سالبة، كقولنا: (وليس دائماً إما كل "ج" "أ" وإما "هـ") فـ (كل وما كان "د" "ر" فليس دائماً كل "ب" إما "هـ" وإما "أ").

**الاقتران الثالث عشر**: من كليّة سالبة متصلة، مقدمها كليّ سالب، وكليّة موجبة منفصلة، كقولنا: (ليس البتة إذا كان لا شيء من "ب" "ج" فـ "د" "ر") و(دائماً إما كل "ج" "أ" وإما "هـ") فـ (كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" دائماً إما "أ" وإما "هـ") لأنك إذا عكست المتصلة كان عكسها (ليس البتة إذا كان "د" "ر" وفلا شيء من "ب" "ج") وهي عند القلب إلى الإيجاب يصدق (كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" "ج") وكان (كل "ج" دائماً إما "أ" وإما "هـ") فتبين أنه (إذا كان "د" "ر") فـ (بعض "ب" دائماً إما "أ" وإما "هـ").

**الاقتران الرابع عشر**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة كليّة سالبة، كقولنا: (ودائماً ليس إما كل "ج" "أ" وإما "هـ") ونتيجته (كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" دائماً ليس إما "أ" وإما "هـ").

**الاقتران الخامس عشر**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية موجبة، كقولنا: (وكل "ج" قد يكون إما "أ" وإما "هـ") فـ (كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" قد يكون إما "أ" وإما "هـ").

**الاقتران السادس عشر**: المتصلة بحالها، إلا أن المنفصلة جزئية سالبة، كقولنا: (وليس دائماً إما كل "ج" "أ" وإما "هـ") فـ (كل ما كان "د" "ر" فبعض "ب" ليس دائماً إما "أ" وإما "هـ").

وإن كانت المتصلة جزئية موجبة، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانات أخرى

ثمانية، موازية للاقترانات الثمانية الأولى فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان محمول المقدم محمولاً في أجزاء الانفصال فهو على هيئة الشكل الثاني، وشرط إنتاجه أن لا تكون المتصلة جزئية سالبة، وأن تكون المنفصلة موجبة حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون كليّة إن كانت المتصلة موجبة، وأن تكون أجزاء المنفصلة كليّة متحدة الكيفية.

وإن كانت المتصلة موجبة والمقدم موجباً، أن تكون أجزاء المنفصلة كليّة سالبة، أو جزئية موجبة.

وإن كان سالباً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّة موجبة، أو جزئية سالبة.

وإن كانت المتصلة سالبة وكان المقدم موجباً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّة موجبة، أو جزئية سالبة.

وإن كان سالباً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّة سالبة، أو جزئية موجبة، وقرائنه المنتجة ثمانية وعشرون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة متصلة، مقدمها تالي المتصلة، وتاليها نتيجة اقتران المقدم بالمنفصلة، إلا أن المتصلة إذا كانت موجبة، فالنتيجة جزئية، وإن كانت سالبة، فالنتيجة كليّة:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، والمقدم كليّ موجب، وأجزاء المنفصلة كليّة سالبة، كقولنا: (كل ما كان كل "ب" "ج" فـ "د" "ر") و(دائماً إما لا شيء من "أ" "ج" وإما لا شيء من "هـ" "ج") فـ (قد يكون إذا كان "د" "ر" فإما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "ب" "هـ") أي لا يخلو منهما.

**الاقتران الثاني:** المتصلة بحالها، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، كقولنا: (ودائماً إما بعض "أ" "ج" وإما بعض "هـ" "ج") فـ (لا شيء من "أ" "ج") وكان (كل "ب" "ج").

وعلى هذا لا يخفى الإنتاج إذا كان المقدم جزئياً موجباً، أو كلياً سالباً، أو جزئياً سالباً، وإذا كانت المتصلة جزئية موجبة، أو كليّة سالبة، وهي ستة وعشرون اقتراناً أخرى، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان الاشتراك في موضوع المقدم من المتصلة فإما أن يكون موضوعاً

لأجزاء الانفصال أو محمولاً فيها، فإن كان موضوعاً لأجزاء الانفصال فهو على هيئة الشكل الثالث، وليكن الفرض إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية - وأنت تعرف ما وراء ذلك - وشرطه في الإنتاج أن لا تكون المتصلة جزئية سالبة، وأن تكون المنفصلة كليّة إن كانت المتصلة موجبة، وإن كانت المتصلة موجبة أن يكون المقدم موجباً، وإن كانت سالبة أن يكون المقدم سالباً، وقرائنه المنتجة ستة وخمسون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة متصلة، مقدمها تالي المتصلة، وتاليها نتيجة اقتران المقدم بالمنفصلة، إلا أن النتيجة عند كون المتصلة موجبة تكون جزئية، وعند كون المتصلة سالبة تكون كليّة، والموضوع لأجزاء الانفصال في تالي النتيجة لا يكون إلا جزئياً:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، والتالي كليّ موجب، وأجزاء الانفصال كليّات موجبة، كقولنا: (كل ما كان كل "ب" "ج" فـ "د" "ر") و(دائماً إما أن يكون كل "ب" "أ" وإما "هـ") فـ (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" دائماً إما "أ" وإما "هـ").

**الاقتران الثاني:** المتصلة بحالها، إلا أن أجزاء المنفصلة كليّات سالبة، كقولنا: (ودائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "ب" "هـ") ونتيجته (قد يكون إذا كان "د" "ر" فدائماً إما ليس كل "ج" "أ" وإما ليس كل "ج" "هـ").

**الاقتران الثالث:** المنفصلة بحالها، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، كقولنا: (ودائماً إما بعض "ب" "أ" وإما بعض "ب" "هـ") فـ (قد يكون إذا كان "د" "ر" دائماً إما بعض "ج" "أ" وإما "هـ").

**الاقتران الرابع:** المتصلة بحالها، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئية سالبة، كقولنا: (ودائماً إما ليس كل "ب" "أ" وإما ليس كل "ب" "هـ") ونتيجته كالثاني.

وإن كانت المتصلة بحالها والمنفصلة كليّة سالبة، فقد يأتلف منهما اقترانات أخرى أربعة، موازية لهذه الأربعة، إلا أن تالي النتيجة فيها يكون بسلب الانفصال.

وإن كان مقدم المتصلة جزئياً موجباً، فقد يأتلف منه ومن المنفصلة اقترانات أخرى ثمانية، موازية لهذه الثمانية.

وإن كانت المتصلة جزئية موجبة، فقد يأتلف منها ومن المنفصلة اقترانات

أخرى ستة عشر، موازية للاقترانات الكائنة إذا كانت المتصلة كليّة موجبة.

وإن كانت المتصلة كليّة سالبة، فقد يأتلف منها ومن المنفصلة اقترانات أخرى أربعة وعشرون اقتراناً، والمتصلة فيها يجوز أن تكون جزئية موجبة وسالبة، فاعتبرها فإنها سهلة الاعتبار.

وأما إن كان موضوع المقدم محمولاً في أجزاء الانفصال، فهو على هيئة الشكل الرابع، وليكن الفرض إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، وشرط إنتاجه أن لا تكون المتصلة جزئية سالبة، وإن كانت موجبة أن لا يكون المقدم جزئياً سالباً، وأن تكون المنفصلة موجبة، وأن تكون كليّة إن كانت المتصلة جزئية، وإن كانت المتصلة موجبة والمقدم جزئياً موجباً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّات سالبة أو جزئيات موجبة، وإن كانت المتصلة سالبة والمقدم كلياً سالباً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّات سالبة أو جزئيات موجبة، وقرائنه المنتجة اثنان وعشرون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة متصلة، مقدمها تالي المتصلة، وتاليها نتيجة اقتران المقدم بالمنفصلة، إلا أنها إذا كانت المتصلة موجبة فالنتيجة تكون جزئية موجبة، وإن كانت المتصلة سالبة كليّة فالنتيجة كليّة موجبة منفصلة:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين، والمقدم من المتصلة كليّ موجب، وأجزاء المنفصلة كليّات موجبة، كقولنا: (كل ما كان كل "ب" "ج" فـ "د" "ر" ودائماً إما كل "أ" "ب" وإما كل "هـ" "ب") فـ (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" دائماً إما "أ" وإما "هـ").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة كليّات سالبة، كقولنا: (ودائماً إما لا شيء من "أ" "ب" وإما لا شيء من "هـ" "ب") فـ (قد يكون إذا كان "د" "ر" فبعض "ج" دائماً ليس إما "أ" وإما "هـ").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، كقولنا: (ودائماً إما بعض "أ" "ب" وإما بعض "هـ" "ب") نتيجته كالأول.

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن أجزاء المنفصلة جزئية سالبة، كقولنا:

(ودائماً إما ليس كل "أ" "ب" وإما ليس كل "هـ" "ب") ونتيجته كالأول أيضاً؛ لأنه إن صدق (ليس كل "أ" "ب") صدق (كل "هـ" "ب") وإن صدق (ليس كل "هـ" "ب") صدق (كل "أ" "ب") وكان (كل "ب" "ج").

وإن كان المقدم من المتصلة جزئياً موجباً، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانان آخران، وهما ما تكون أجزاء المنفصلة فيها كليّات سالبة أو جزئيات موجبة.

وإن كانت المتصلة جزئية موجبة، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانات أخرى ستة، موازية لهذه الستة.

وإن كانت المتصلة كليّة سالبة، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانات أخرى ستة، موازية للاقترانات الستة الأولى، وأربعة أخرى وهي ما المنفصلة فيها جزئية موجبة، فاعتبرها.

وأما إن كانت المتصلة مكان الكبرى والمنفصلة مكان الصغرى فالاشتراك بينهما إما في المقدم أو التالي، فإن كان في المقدم فإما به أو بجزئه، فإن كان به فشرط إنتاجه أن لا تكون المتصلة جزئية سالبة، وأن تكون المنفصلة كليّة مانعة الجمع أو مانعة الخلو، وإن كانت المنفصلة كليّة سالبة أن لا تكون المنفصلة سالبة، وقرائنه المنتجة خمسة، إلا أن النتيجة تكون جزئية موجبة متصلة، مقدمها تالي المتصلة، وتاليها سلب الجزء الآخر من أجزاء الانفصال الذي لا اشتراك فيه أو نقيضه إن كانت المنفصلة موجبة، وإن كانت المنفصلة سالبة فالنتيجة سالبة منفصلة، من تالي المتصلة والجزء الذي لا اشتراك فيه.

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، كقولنا: (دائماً إما "ب" "ج" وإما "د" "ر") و(كل ما كان "د" "ر" فـ "هـ" "أ") فـ (قد يكون إذا كان "هـ" "أ" فلا يكون "ب" "ج") لأن عكس (كل ما كان "د" "ر" فـ "هـ" "أ") (قد يكون إذا كان "هـ" "أ" فـ "د" "ر") وإذا كان ("د" "ر") فـ (لا يكون "ب" "ج") ضرورة العناد بينهما.

**الاقتران الثاني:** المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة جزئية موجبة، كقولنا: (وقد يكون إذا كان "د" "ر" فـ "هـ" "أ") ونتيجته كالتي قبله.

**الاقتران الثالث:** المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة كليّة سالبة، كقولنا: (وليس

البتة إذا كان "د" "ر" فـ "هـ" "أ") ونتيجته (دائماً إذا كان "هـ" "أ" فـ "ب" "ج") لأنه (إذا كان "هـ" "أ" فلا يكون "د" "ر" فـ "هـ" "أ") ونتيجته ("د" "ر" فـ "ب" "ج") لاستحالة الخلو منهما.

**الاقتران الرابع**: من منفصلة كليّة سالبة، وكليّة موجبة متصلة، كقولنا: (دائماً ليس إما "ب" "ج" وإما "د" "ر") و(كل ما كان "د" "ر" فـ "هـ" "أ") فـ (دائماً ليس إما "ب" "ج" وإما "هـ" "أ") لأنه لا عناد دائماً بين ("ب" "ج" و "د" "ر") و(هـ "أ") ملازم لـ ("د" "ر") فلا عناد بين ("ب" "ج" و "هـ" "أ").

**الاقتران الخامس**: المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة جزئية موجبة، كقولنا: (وقد يكون إذا كان "د" "ر" فـ "هـ" "أ") ونتيجته فـ (ليس دائماً إما "ب" "ج" وإما "هـ" "أ").

وأما إن كان الاشتراك بجزء المقدم فإما أن يكون موضوعه أو محموله، فإن كان موضوع المقدم فإما أن يكون محمولاً في أجزاء الانفصال أو موضوعاً فيها، فإن كان محمولاً في أجزاء الانفصال فهو على هيئة الشكل الأول، فليكن الفرض إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، وشرط إنتاجه أن لا تكون المتصلة جزئية سالبة، وإن كانت موجبة أن يكون المقدم كلياً، وإن كانت سالبة أن يكون المقدم جزئياً، وأن تكون المنفصلة موجبة حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون كليّة إن كانت المتصلة موجبة، وقرائنه المنتجة اثنان وثلاثون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة متصلة، مقدمها تالي المتصلة، وتاليها نتيجة اقتران المقدم بالمنفصلة، إلا أنه إذا كانت المتصلة موجبة كانت النتيجة جزئية موجبة، وإن كانت سالبة كانت النتيجة كليّة موجبة:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين، وأجزاء المنفصلة كليّات موجبة، والمقدم كليّ موجب، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج") و(كل ما كان "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") ونتيجته (قد يكون إذا كان "هـ" "ر") فـ (دائماً إما كل "ب" "أ" وإما كل "د" "أ") لأنه عكس (كل ما كان كل "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فكل "ج" "أ") وإذا كان (كل "ج" "أ" وكان دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج")

فقد لزم المطلوب.

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن المقدم من المتصلة كليّ سالب، كقولنا: (وكل ما كان لا شيء من "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") فـ (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فدائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "ج" "أ").

**الاقتران الثالث والرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن المتصلة جزئية موجبة، المقدم في الثالث كليّ موجب، وفي الرابع كليّ سالب، والنتيجة في الثالث كالأول، وفي الرابع كالثالث.

**الاقتران الخامس**: المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة كليّة سالبة، والمقدم فيها جزئي سالب، كقولنا: (ليس البتة إذا كان بعض "ج" ليس "أ" فـ "هـ" "ر") ونتيجته (فدائماً إما كل "ب" "أ" وإما كل "ج" "أ") لأنه إذا صدق (ليس البتة إذا كان بعض "ج" ليس "أ" فـ "هـ" "ر") فعكسه (ليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فبعض "ج" "أ") ويلزم من ذلك أن يكون (كل "ج" "أ") وكان (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج") ويلزم منه المطلوب.

**الاقتران السادس**: الاقتران بحاله، إلا أن المقدم جزئي موجب، كقولنا: (وليس البتة إذا كان بعض "ج" "أ" فـ "هـ" "ر") ونتيجته (كل ما كان "هـ" "ر" فدائماً إما كل "ب" "أ" وإما كل "د" "أ") لأنه إذا صدق ("هـ" "ر") صدق (لا شيء من "ج" "أ") والمطلوب إذ ذاك لازم.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج عندما إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة كليّة، أو كليّة سالبة، أو جزئية سالبة، وهي ستة عشر اقتراناً أخرى، فعليك باعتبارها.

وأما إن كان الموضوع من المقدم موضوعاً في أجزاء الانفصال فهو هيئة الشكل الثالث، وليكن الفرض أيضاً إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية - وأنت تعرف ما وراء ذلك - وشرطه في الإنتاج أن لا تكون المتصلة جزئية سالبة، وأن تكون المنفصلة موجبة، وأن تكون كليّة إن كانت المتصلة موجبة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، أو

كليّات سالبة أن يكون المقدم من المتصلة الموجبة كلياً، ومن السالبة جزئياً، وإن كان المقدم من الموجبة المتصلة جزئياً ومن السالبة كلياً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة أو جزئيات سالبة، وقرائنه المنتجة ثمانية وأربعون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة متصلة على ما تقدم في الأول، وعلى ذلك التفصيل:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين، أجزاء المنفصلة كليّة موجبة، والمقدم كليّ موجب، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وأما كل "ب" "د") و(كل ما كان كل "ب" "أ" فـ "هـ" "ر") ونتيجته (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فدائماً إما بعض "ج" "أ" وأما بعض "د" "أ").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن المقدم كليّ سالب، كقولنا: (كل كان لا شيء من "ب" "أ" فـ "هـ" "ر") فـ (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فإما بعض "ج" ليس "أ" وإما بعض "د" ليس "أ").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن التالي جزئي موجب، كقولنا: (وكل ما كان بعض "ب" "أ" فـ "هـ" "ر") ونتيجته كالأول.

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن المقدم جزئي سالب، كقولنا: (وكل ما كان ليس كل "ب" "أ" فـ "هـ" "ر") ونتيجته كالثاني.

وإن كانت المنفصلة بحالها، والمتصلة جزئية موجبة، فقد يأتلف منها أربعة اقترانات أخرى، موازية لهذه الأربعة.

وإن كانت المنفصلة بحالها، والمتصلة كليّة سالبة، فقد يأتلف عنها أيضاً أربعة اقترانات.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، أو كليّة سالبة، أو جزئية سالبة، أو كانت المنفصلة جزئية موجبة، والمتصلة كليّة سالبة، وهي ستة وثلاثون اقتراناً أخرى، فاعتبرها.

وأما إن كان الاشتراك بمحمول المقدم فإما أن يكون محمولاً في أجزاء الانفصال أو موضوعاً لها، فإن كان محمولاً في أجزاء الانفصال، فهو على هيئة

الشكل الثاني، وليكن الفرض أيضاً إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، وشرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن لا تكون المتصلة جزئية سالبة، وأن يكون المقدم من المتصلة كلياً إن كانت موجبة، وجزئياً إن كانت سالبة، وإن كانت المنفصلة جزئية موجبة أن تكون المتصلة كليّة سالبة، وقرائنه المنتجة اثنان وثلاثون اقتراناً، والنتيجة في الكل على ما سبق من التفصيل إذا كان الاشتراك في موضوع المقدم:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، وأجزاء المنفصلة كليّات موجبة، والمقدم من المتصلة كليّ سالب، كقولنا: (دائما إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج") و(كل ما كان لا شيء من "أ" "ج" فـ "هـ" "ر") ونتيجته (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فدائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "د" "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن المقدم كليّ موجب، كقولنا: (وكل ما كان كل "أ" "ج" فـ "هـ" "ر") ونتيجته (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فدائماً إما بعض "ب" ليس "أ" وإما بعض "د" ليس "أ") لأنه إن صدق (كل "ب" "ج") صدق (ليس كل "د" "ج") وإن صدق (كل "د" "ج") صدق (ليس كل "ب" "ج").

وإن كانت المنفصلة بحالها، والمتصلة جزئية موجبة تألف عنهما اقترانان موازيان لهذين الاقترانين.

وإن كانت المتصلة كليّة سالبة تألف عنهما اقترانان آخران، المقدم في أحدهما جزئي موجب، وفي الآخر جزئي سالب.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، أو كليّات سالبة، أو جزئيات سالبة، أو كانت المنفصلة جزئية موجبة، وهي ستة وعشرون اقتراناً أخر، فاعتبرها بنفسك.

وأما إن كان محمول المقدم موضوعاً لأجزاء الانفصال فهو على هيئة الشكل الرابع، وليكن الفرض إذا كانت أجزاء الانفصال متحدة الكمية والكيفية، شرطه في الإنتاج إيجاب المنفصلة، وأن تكون حقيقية أو مانعة الخلو دون الجمع، وأن تكون

كليّة إن كانت المتصلة موجبة، وأن لا تكون المتصلة جزئية سالبة، وإن كانت المتصلة موجبة أن لا يكونه المقدم جزئياً سالباً، وإن كانت سالبة أن لا يكون المقدم كلياً موجباً، وإن كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة أن لا يكون المقدم في الموجبة جزئياً موجباً، وإن كانت كليّة سالبة أن لا يكون المقدم من السالبة كلياً سالباً، وقرائنه المنتجة أربعين اقتراناً، والنتيجة في الكل على ما سبق من التفصيل إذا كان الاشتراك بالموضوع:

**الاقتران الأول:** من كليّتين وأجزاء المنفصلة كليّات موجبة، والمقدم من المتصلة كليّ موجب، كقولنا: (دائما إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(كل ما كان كل "أ" "ب" فـ "هـ" "ر"). ونتيجته (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فدائماً إما بعض "ج" "أ" وإما بعض "د" "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن المقدم كليّ سالب، كقولنا: (وكل ما كان لا شيء من "أ" "ب" فـ "هـ" "ر") ونتيجته (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فدائماً إما ليس كل "ج" "أ" وإما ليس كل "د" "أ").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن المقدم جزئي موجب، كقولنا: (وكل ما كان بعض "أ" "ب" فـ "هـ" "ر") ونتيجته كالأول.

وإن كانت المتصلة جزئية موجبة، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانات أخرى ثلاثة، موازية لهذه الثلاثة، فاعتبرها.

**الاقتران السابع:** المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة كليّة سالبة، والمقدم جزئي سالب، كقولنا: (وليس البتة إذا كان بعض "أ" ليس "ب" فـ "هـ" "ر") ونتيجته (كل ما كان "هـ" "ر" فدائماً إما بعض "ج" "أ" وإما بعض "د" "أ") لأنه إذا صدق ("هـ" "ر") صدق (كل "ج" "أ") وكان (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج").

**الاقتران الثامن:** الاقتران بحاله، إلا أن المقدم جزئي موجب، ونتيجته كالثاني.

**الاقتران التاسع:** الاقتران بحاله، إلا أن المقدم كليّ سالب، ونتيجته كالثالث.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، أو كليّة

سالبة، أو جزئية سالبة، أو كانت المنفصلة جزئية موجبة، وهي إحدى وثلاثون اقتراناً أُخَر، فاعتبرها فإنها سهلة الاعتبار.

وأما إن كان الاشتراك بين المتصلة والمنفصلة بالتالي من المتصلة فإما به أو بجزئه، فإن كان بالتالي فشرط إنتاجه كليّة إحدى المقدمتين وإيجاب إحداهما، وقرائنه المنتجة تسعة، غير أن النتيجة تكون متصلة موجبة إن كانت المنفصلة موجبة، ومنفصلة سالبة إن كانت المنفصلة سالبة:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين، كقولنا: (دائماً إما "ب" "ج" وإما "د" "ر") و(كل ما كان "هـ" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته (كل ما كان "هـ" "ر" فلا يكون "ب" "ج") لأنه (إذا كان "هـ" "ر" فـ "د" "ر") ويلزم من "د" "ر") سلب ("ب" "ج") ضرورة امتناع الجمع بينهما.

**الاقتران الثاني**: المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة كليّة سالبة، كقولنا: (وليس البتة إذا كان "هـ" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته (كل ما كان "هـ" "أ" فـ "ب" "ج") لأنه إذا كان ("هـ" "أ") فلا يكون ("د" "ر") ويلزم منه وجود ("ب" "ج") لاستحالة الخلو منهما.

**الاقتران الثالث**: المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة كليّة موجبة، كقولنا: (وقد يكون إذا كان "هـ" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته (قد يكون إذا كان "هـ" "أ" فلا يكون "ب" "ج").

**الاقتران الرابع**: المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة جزئية سالبة، كقولنا: (وليس كل ما كان "هـ" "أ" فـ "د" "ر") ونتيجته (قد يكون إذا كان "هـ" "أ" فـ "ب" "ج").

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت المنفصلة جزئية موجبة، أو كليّة سالبة، أو جزئية سالبة، وهي خمسة اقترانات أخرى، فاعتبرها.

وأما إن كان الاشتراك بجزء التالي فإما بموضوعه أو بمحموله، فإن كان بموضوعه فإما أن يكون محمولاً في أجزاء الانفصال أو موضوعاً فيها، فإن كان محمولاً في أجزاء الانفصال فهو على هيئة الشكل الأول، وليكن الفرض إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، وشرط إنتاجه إيجاب المنفصلة، وأن يكون

التالي من المتصلة كلياً إن كانت المتصلة موجبة، وجزئياً إن كانت سالبة، وأن تكون إحدى المقدمتين كليّة، وقرائنه المنتجة ثمانية وأربعون اقتراناً، والنتيجة في الكل متصلة موجبة، مقدمها مقدم المتصلة، وتاليها نتيجة اقتران المنفصلة بالتالي، والنتيجة تابعة في الكم والكيف للمتصلة:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، وأجزاء المنفصلة كليّات موجبة، والتالي كليّ موجب، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "د" وإما كل "د" "ج") و(كل ما كان "هـ" "ر" فكل "ج" "أ") فـ (كل ما كان "هـ" "ر" فدائماً إما كل "ب" وإما كل "د" "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن التالي كليّ سالب، كقولنا: (وكل ما كان "هـ" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") فـ (كل ما كان "هـ" "ر" فدائماً إما لا شيء من "ب" وإما لا شيء من "د" "أ").

**الاقتران الثالث:** المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة جزئية موجبة والتالي كليّ موجب، كقولنا: (وقد يكون إذا كان "هـ" "ر" فكل "ج" "أ") ونتيجته جزئية متصلة، وهي (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فإما كل "ب" "أ" وإما كل "د" "أ").

**الاقتران الرابع:** الاقتران بحاله، إلا أن التالي كليّ سالب، كقولنا: (وقد يكون إذا كان "هـ" "ر" فلا شيء من "ج" "أ") فـ (قد يكون إذا كان "هـ" "ر" فإما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "د" "أ").

**الاقتران الخامس:** المنفصلة بحالها، إلا أن الكليّة سالبة، والتالي فيها جزئي سالب، كقولنا: (وليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فبعض "ج" ليس "أ") ونتيجته كالأول؛ لأنه إذا كان "هـ" "ر") صدق (كل "ج" "أ").

**الاقتران السادس:** الاقتران بحاله، إلا أن التالي جزئي موجب، كقولنا: (وليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فبعض "ج" "أ") ونتيجته كالثاني؛ لأنه إذا كان ("هـ" "ر" فلا شيء من "ج" "أ").

**الاقتران السابع:** المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة جزئية سالبة، والتالي جزئي سالب، كقولنا: (وليس كل ما كان "هـ" "ر" فبعض "ج" ليس "أ") ونتيجته (قد يكون

إذا كان "هـ" "ر" فإما كل "ب" "أ" وإما كل "د" "أ").

**الاقتران الثامن**: الاقتران بحاله، إلا أن التالي جزئي موجب، كقولنا: (وليس دائماً إذا كان "هـ" "ر" فبعض "ج" "أ") ونتيجته (قد يكون إذا كان ("هـ" "ر" فإما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "د" "أ").

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، وكليّة سالبة، وجزئية سالبة، وكذا إذا كانت المتصلة جزئية موجبة، وهي أربعون اقتراناً أخرى، فاعتبرها إذ هي سهلة الاعتبار.

وأما إن كان موضوع التالي موضوعاً لأجزاء الانفصال فهو على هيئة الشكل الثالث، وليكن الفرض أيضاً، في ما إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، وشرط إنتاجه إيجاب المتصلة، وكليّة إحدى المقدمتين، إن كان التالي من المتصلة الموجبة، أو من السالبة كلياً أن تكون أجزاء المنفصلة كليّات موجبة أو سالبة، وقرائنه المنتجة باعتبار اختلاف الكمية والكيفية للمقدمتين، وأجزاء المنفصلة، والتالي من المتصلة، اثنان وسبعون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة متصلة، مقدمها مقدم المتصلة، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالمنفصلة، وهي تابعة في الكمية للمتصلة:

**الاقتران الأول**: من كليّتين موجبتين، وأجزاء المنفصلة كليّات موجبة، والتالي كليّ موجب، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(كل ما كان "هـ" "ر" فكل "ب" "أ") ونتيجته (كل ما كان "هـ" "ر" فدائماً إما بعض "ج" "أ" وإما بعض "د" "أ").

**الاقتران الثاني**: الاقتران بحاله، إلا أن التالي كليّ سالب، كقولنا: (وكل ما كان "هـ" "ر" فلا شيء من "ب" "أ") فـ (كل ما كان "هـ" "ر" فدائماً إما ليس كل "د" "أ" وإما ليس كل "ج" "أ").

**الاقتران الثالث**: الاقتران بحاله، إلا أن التالي جزئي موجب، كقولنا: (وكل ما كان "هـ" "ر" فبعض "ب" "أ") ونتيجته كالأول.

**الاقتران الرابع**: الاقتران بحاله، إلا أن التالي جزئي سالب، كقولنا: (وكل ما كان "هـ" "ر" فليس كل "ب" "أ") ونتيجته كالثاني.

**الاقتران الخامس**: المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة كليّة سالبة، والتالي جزئي سالب، كقولنا: (وليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فبعض "ب" ليس "أ") ونتيجته كالأول؛ لأنه إذا كان ("هـ" "ر") فـ (كل "ب" "أ").

**الاقتران السادس**: الاقتران بحاله، إلا أن التالي جزئي موجب، كقولنا: ((وليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فبعض "ب" "أ") ونتيجته كالثاني؛ لأنه إذا كان ("هـ" "ر") فـ (لا شيء من "ب" "أ").

**الاقتران السابع**: الاقتران بحاله، إلا أن التالي كليّ سالب، كقولنا: (وليس البتة إذا كان ("هـ" "ر") فـ (لا شيء من "ب" "أ") ونتيجته كالثالث؛ لأنه إذا كان ("هـ" "ر") فـ (بعض "ب" "أ").

**الاقتران الثامن**: الاقتران بحاله، إلا أن التالي كليّ موجب، كقولنا: (وليس البتة إذا كان ("هـ" "ر") فـ (كل "ب" "أ") ونتيجته كالرابع؛ لأنه إذا كان ("د" "ر") فـ (بعض "ب" ليس "أ").

وإن كانت المتصلة جزئية موجبة تألف منها مع المنفصلة اقترانات أخرى أربعة، موازية للاقترانات الأربعة الأولى، إلا أن النتيجة فيها جزئية موجبة.

وإن كانت المتصلة جزئية سالبة تألف منها مع المنفصلة اقترانات أخرى أربعة، موازية للأربعة الثانية، والنتيجة فيها أيضاً جزئية.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة سالبة، أو جزئية سالبة، أو كانت المنفصلة جزئية موجبة، وهي ستة وخمسون اقتراناً أخرى، فاعتبرها فإنها سهلة الاعتبار.

وأما إن كان الاشتراك بمحمول التالي فإما أن يكون محمولاً في أجزاء الانفصال أو موضوعاً فيها، فإن كان محمولاً فيها فهو على هيئة الشكل الثاني، وليكن الفرض أيضاً إذا كانت أجزاء المنفصلة متحدة الكمية والكيفية، وشرط

إنتاجه إيجاب المنفصلة، وأن تكون أجزاؤها متحدة الكيفية، وكليّة إحدى المقدمتين، وأن يكون التالي من المتصلة كلياً إن كانت موجبة، وجزئياً إن كانت سالبة، وقرائنه المنتجة ثمانية وأربعون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة متصلة، مقدمها مقدم المتصلة، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالمنفصلة، وهي تابعة في الكمية للمتصلة:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين وأجزاء الانفصال كليّات موجبة، والتالي كليّ سالب، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج") و(كل ما كان "هـ" "ر" فلا شيء من "أ" "ج") ونتيجته (كل ما كان "هـ" "ر" فدائماً إما لا شيء من "ب" "أ" وإما لا شيء من "د" "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن التالي كليّ موجب، كقولنا: (وكل ما كان "هـ" ت "ر" فدائماً إما بعض "ب" ليس "أ" وإما بعض "ب" ليس "د") لأنه إن صدق (كل "ب" "ج") صدق (بعض "د" ليس "ج") وإن صدق (كل "د" "ج") صدق (بعض "ب" ليس "ج") وكان كل "أ" "ج").

**الاقتران الثالث:** المنفصلة بحالها: إلا أن المتصلة كليّة سالبة، وتاليها جزئي موجب، كقولنا: (وليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فبعض "أ" "ج") ونتيجته كالأول؛ لأنه إذا كان ("هـ" "ر") صدق (لا شيء من "أ" "ج").

**الاقتران الرابع:** الاقتران بحاله، إلا أن التالي جزئي سالب، كقولنا: (ليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فبعض "أ" ليس "ج") ونتيجته كالثاني؛ لأنه إذا كان ("هـ" "ر") صدق (كل "أ" "ج") وكان (إما كل "ب" "ج" وإما كل "د" "ج") فإن صدق (كل "ب" "ج") صدق (ليس كل "د" "ج") وإن صدق (كل "د" "ج") صدق (ليس كل "ب" "ج").

وإن كانت المتصلة جزئية موجبة، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانان آخران موازيان للاقترانين الأولين.

وإن كانت المتصلة جزئية سالبة، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانان آخران موازيان للاقترانين الآخرين، إلا أن النتيجة فيها تكون جزئية متصلة موجبة.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئيات موجبة، أو كليّات سالبة، أو جزئيات سالبة، أو كانت المنفصلة موجبة، وهي أربعون اقتراناً أُخَر، فاعتبرها.

وأما إن كان المحمول التالي موضوعاً لأجزاء الانفصال فهو على هيئة الشكل الرابع، وليكن الفرض إذا كانت أجزاء الانفصال متحدة الكمية والكيفية، وشرط إنتاجه إيجاب المنفصلة، وكليّة إحدى المقدمتين، وأن لا يكون التالي من الموجبة المتصلة جزئياً سالباً، ولا من السالبة كليّة موجبة.

وإن كان التالي من الموجبة جزئياً موجباً ومن السالبة كلياً سالباً أن تكون أجزاء الانفصال كليّة موجبة، أو جزئية سالبة، وقرائنه المنتجة أربعة وخمسون اقتراناً، والنتيجة في الكل موجبة متصلة مقدمها مقدم المتصلة، وتاليها نتيجة اقتران التالي بالمنفصلة، وتابعة للمتصلة في الكم:

**الاقتران الأول:** من كليّتين موجبتين، وأجزاء المنفصلة كليّات موجبة، والتالي كليّ موجب، كقولنا: (دائماً إما كل "ب" "ج" وإما كل "ب" "د") و(كل ما كان "هـ" "ر" فكل "أ" "ب") ونتيجته (كل ما كان "هـ" "ر" فدائماً إما بعض "ج" "أ" وإما بعض "د" "أ").

**الاقتران الثاني:** الاقتران بحاله، إلا أن التالي كليّ سالب، كقولنا: (وكل ما كان "هـ" "ر" فلا شيء من "أ" "ب") ونتيجته (كل ما كان "هـ" "ر" فدائماً إما ليس كل "ج" "أ" وإما ليس كل "د" "أ").

**الاقتران الثالث:** الاقتران بحاله، إلا أن التالي جزئي موجب، كقولنا: (وكل ما كان "هـ" "ر" فبعض "أ" "ب") ونتيجته كالأول.

**الاقتران الرابع:** المنفصلة بحالها، إلا أن المتصلة كليّة سالبة، والتالي جزئي موجب، كقولنا: (وليس البتة إذا كانت "هـ" "ر" فبعض "أ" ليس "ب") ونتيجته كالأول؛ لأنه إذا كان ("هـ" "ر") فـ (كل "أ" "ب").

**الاقتران الخامس:** الاقتران بحاله، إلا أن التالي جزئي موجب، كقولنا: (وليس

البتة إذا كان "هـ" "ر" فبعض "أ" "ب") ونتيجته كالثاني؛ لأنه إذا كان ("هـ" "ر") فـ (لا شيء من "أ" "ب").

**الاقتران السادس:** الاقتران بحاله، إلا أن التالي كليّ سالب، كقولنا: (وليس البتة إذا كان "هـ" "ر" فلا شيء من "أ" "ب") ونتيجته كالثالث؛ لأنه إذا كان ("هـ" "ر") فـ (بعض "أ" "ب").

وإن كانت المتصلة جزئية موجبة، فقد يأتلف منها مع المتصلة اقترانات أخرى ثلاثة موازية للاقترانات الثلاثة الأولى.

وإن كانت المتصلة جزئية سالبة، فقد يأتلف منها مع المنفصلة اقترانات أخرى ثلاثة، موازية للاقترانات الثلاثة الثانية.

وعلى هذا فلا يخفى الإنتاج إذا كانت أجزاء المنفصلة جزئية موجبة، أو جزئية سالبة، أو كليّة سالبة، أو كانت المنفصلة جزئية موجبة، وهي اثنان وأربعون اقتراناً أُخَر، فاعتبرها بنفسك فإنها سهلة الاعتبار.

# الفن الثاني

# في القياسات الاستثنائية

ويشتمل على فصلين:

**الفصل الأول:** في بيان المنتج والعقيم.

**الفصل الثاني:** في تعريف ما قيل من أن القياسات الاستثنائية لا تتم إلا بالاقترانية، وتحقيق القول فيه.

# الفصل الأول

## في بيان المنتج والعقيم

والاستثنائي هو بالمطلوب أو نقيضه مذكور فيه بالفعل، كما ستعرفه عن قريب، وكما أنه لا يتم القياس الاقتراني دون مقدمتين، فكذلك الاستثنائي، لكن إحدى مقدمتيه لا بُدّ وأن تكون شرطية والأخرى استثنائية لأحد جزئي الشرطية أما عينه أو نقيضه، والشرطية إما أن تكون متصلة أو مفصلة، فإن كانت متصلة فالاستثناء منها أما بالمقدم أو التالي، فإن كان بالمقدم فإما أن يكون المستثنى عينه أو نقيضه، فإن كان عينه لزم عنه وعن تسليم الشرطية لزوماً بيّناً تسليم عين التالي، لكن شرط أن تكون المتصلة كليّة أو أن يكون الوقت للاتصال معيناً، وأن يكون ما استثني هو عين ما وضع مقدماً، وأن يكون الاتصال لزومياً حقيقياً، فلا إنتاج عما المتصلة فيه جزئية أو مهملة، كما إذا قلنا (قد يكون إذا كان زيد موجوداً فهو كاتب أو يأكل) فإنه ليس يلزم من قولنا: (إنه موجود) (أنه كاتب أو يأكل) إذ لم يكن ذلك لازماً لوجوده مهما كان، وكذا لا إنتاج عما المقدم فيه مهمل أو جزئي؛ لجواز أن يكون ما استثني غير ما وضع مقدماً، وكذا لا إنتاج إن كان الاتصال وفاقياً لا لزومياً، كما إذا قيل (إن كانت النار حارة فالماء بارد) إذ البرودة للماء معلومة، وإن قطع النظر عن حرارة النار، فليس يلزم من استثناء عين الحرارة للنار لذاتها أن يكون الماء بارداً، إذ الاتصال بينهما غير حقيقي، بل لو قدر مع الاستحالة أن الماء غير بارد باعتبار طبعه مع فرض وجود حرارة النار، لما كان ذلك محالاً؛ لفرض المقدم بل لمعنى من الخارج، ولو استثني نقيض التالي لم يلزم منه نقيض المقدم، كما لو قلنا (لكن الماء ليس ببارد) لم يلزم عنه (النار ليست حارة) فإذن لا بُدّ أن يكون حقيقية، أي أن لزوم التالي عن وضع المقدم عند الوضع، وأن يكون الاستثناء لعين ما وضع مقدماً، وأن يكون وقت فرض وجود المقدم في الاستثناء داخلاً تحت ما حكم فيه بالاتصال في الشرطية، ومثال ذلك عند كون المتصلة موجبة، قولنا: (كل ما كان "ب" "ج" فـ "هـ"

"ر" لكن كل "ب" "ج" فبيّن أن "هـ" "ر") ومثال ذلك، والمتصلة سالبة كليّة قولنا: (ليس البتة كل ما كان كل "ب" "ج" فـ "د" "ر" لكن كل "ب" "ج") فـ (ليس "هـ" "ر") وهو غير بيّن إلا بقلب السالبة إلى الإيجاب، وهو أن يقول (كل ما كان "ب" "ج" فليس "هـ" "ر") فإذا قلت (لكن كل "ب" "ج") لزم عنه لزوماً بيّناً عين المطلوب.

وإن كان هو نقيض التالي المصرح به في الشرطية السالبة، لكنه لما كانت السالبة في قوة الموجبة على النحو المذكور، لم يكن المطلوب هو نقيض التالي بل عينه.

وأما إن كان الاستثناء نقيض المقدم فلا إنتاج لنفس الصورة القياسية، وسواء كانت المتصلة موجبة أو سالبة، أما إذا كانت موجبة، فلجواز أن يكون المقدم أخص من التالي، وإذ ذاك فلا يلزم من استثناء نقيض الأخص عين الأعمّ ولا نقيضه، كما إذا قيل (إن كان هذا إنساناً فهو حيوان، لكنه ليس بإنسان) فإنه لا يلزم أن يكون حيواناً أو ليس بحيوان.

وأما إن كانت سالبة فلأنه ليس يلزم من انتفاء أحد المنقطعي الاتصال وجود الآخر؛ لجواز اجتماعهما في الانتقاء، ولا نفيه؛ لجواز تخلف أحدهما عن الآخر في السلب والإيجاب، وإن وقع الإنتاج فليس إلا باعتبار المواد والخصوصيات، والالتفات إليها، إذ ليس هو لازم عن نفس صورة ما سُلّم، بل عن أمر خارج.

وأما إن كان الاستثناء بالتالي فإما بعينه أو بنقيضه، فإن كان بعينه فلا إنتاج أيضاً، وسواء كانت المتصلة موجبة أو سالبة، أما إذا كانت موجبة، فلجواز أن يكون التالي أعمّ من المقدم كما سبق من مثال الإنسان والحيوان، وإذ ذاك فلا يلزم من استثناء عين الأعمّ وجود الأخص ولا نقيضه.

وأما إذا كانت سالبة فلأنه ليس يلزم من استثناء عين أحد المنقطعي الاتصال وجود الآخر ولا نقيضه؛ لما عرف، وإن لزم عنه إنتاج، فليس لنفس الصورة، بل لأمر خارج، وهو متروك في القياسات.

وإن كان الاستثناء بنقيضه، فإنه ينتج نقيض المقدم، لكن بشرط كليّة المتصلة،

وأن يكون الوقت للاتصال معيناً، وأن يكون ما استثني هو عين ما جعل تالياً، وأن يكون الاتصال لزومياً لا اتفاقياً؛ لما سبق في استثناء عين المقدم، ولا فرق من أن تكون المتصلة موجبة أو سالبة، أما إذا كانت موجبة فكقولنا: (كل ما كان كل "ب" "ج" فـ "هـ" "ر" ولا شيء من "هـ" "ر") فـ (لا كل "ب" "ج") لكنه غير بيّن إلا ببيان، وبيانه أن نقول (إن لم يكن لا كل "ب" "ج" فكل "ب" "ج") و(كل ما كان كل "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") فإن لم يكن (لا كل "ب" "ج" فـ "هـ" "ر") وقد قيل (لا شيء من "هـ" "ر") وهو خلف.

وأما إذا كانت سالبة فكقولنا: (ليس البتة إذا كان كل "ب" "ج" فـ "هـ" "ر" لكن "هـ" "ر") فـ (ليس كل "ب" "ج") وليس بيّناً إلا بأن تقلب السالبة إلى الإيجاب، إذ هي في قوة قولنا: (كل ما كان كل "ب" "ج") فـ (ليس "هـ" "ر") وبه يتبين المطلوب، إذ ربما توهم عند أخذ ما هذا النظم في قوته أن الاستثناء بعين التالي، وقد يقع من أمثال هذا غلط كثير، ومثله قولنا: (لا يكون هذا الشيء إنساناً حتى لا يكون فرساً) فإنه قد توهم أن الإنسان هو عين المقدم، وأن لا فرس عين التالي، وإذا ذاك فلا يلزم من استثناء عين المقدم عين التالي، ولا من نقيض التالي نقيض المقدم، وليس ذلك إلا لأنه عَدَل باللفظ الموضوع للاتصال هاهنا وهو (إن كان هذا إنساناً فليس بفرس) إلى ما هو في قوته، وعند العود إلى الأصل يلزم من استثناء عين الإنسان إلا الفرس، وهو عين التالي، ومن استثناء عين الفرس وهو نقيض التالي إلا إنسان وهو نقيض المقدم، وربما وقع الاغترار ببعض المواد مع الغفلة عن تحقيق النقيض، وأخذ ما يجب أخذه في الاستثناء في حق من لا دربة له بالأصول في اعتماد لزوم عين المقدم من استثناء عين التالي، ولزوم نقيض التالي من استثناء نقيض المقدم دون العكس، كما في قولنا: (إن كان هذا الشيء حيواناً فيمكن أن يكون إنساناً) أي بالإمكان الوقتي لا بالإمكان، الذي هو بحسب الأمر في نفسه، فإنه في نفس الأمر إما واجب أن يكون إنساناً أو ممتنع أن يكون إنساناً، بل وكما في قولنا: (إن كان هذا الشيء إنساناً فهو ممكن أن يكون كاتباً) أي بالمعنى الخاصيّ، والإمكان الذي هو بحسب الأمر في نفسه، وهذه وإن كانت قد خبطت كثيراً من الفضلاء في رأيه

فالكشف عنها يسير، فإنه وإن لزم من استثناء نقيض المقدم نقيض التالي في هذين المثالين، ومن استثناء عين التالي عين المقدم، فليس ذلك إلا باعتبار خصوص المادة، وإلا فلو أخذت هذه الصورة على أنها في مادة أخرى كما إذا قيل (إن كان هذا الشيء إنساناً فممكن أن يكون أبيض) لم يكن ما تخيل من الإنتاج عنه لازماً، وسواء قدرت الإمكان بالمعنى الوهمي أو بالمعنى الخاصيّ الذي هو بحسب الأمر في نفسه، وإما أنه لا يلزم من استثناء (لا إنسان) في المثال الأول، وعين الإنسان في المثال الثاني عين التالي فيهما، فليس إلا لعدم أخذ ما يجب أخذه، ولزوم ما يجب لزومه، وذلك إما في المثال الأول فلأنا إذا قلنا (إن كان هذا الشيء حيواناً فهو ممكن أن يكون إنساناً) فاللازم أنه (إذا كان حيواناً أنه ممكن أنه يكون إنساناً) بالمعنى الوهمي؛ لأنه إنسان بالفعل، فإذا قيل (إنه حيوان) لزمه أنه ممكن بالمعنى الوهمي أن يكون إنساناً، لا أنه إنسان بالفعل، إذ لم يكن هذا اللازم في الاتصال، وإذا كان اللازم هو ممكن أن يكون إنساناً بالمعنى المذكور، فلا يخفى أنه يلزم من استثناء عين المقدم عينه، وكذا يلزم من استثناء نقيضه نقيض المقدم، وهو أن يقال: (ليس ممكن بالمعنى الوهمي أن يكون إنساناً) لا أن يقال: (ليس بإنسان) فإنه غير نقيض اللازم، فتوهم أن لا نتاج من هذه الاستثناءات، إنما كان للغفلة عمّا هو اللازم في الاتصال، والنظر أي ما ليس بلازم.

وعلى هذا التحقيق يكون القول في المثال أيضاً، فإذن قد تتخيل أنه يلزم من استثناء عين المقدم عين التالي، ومن استثناء نقيض التالي نقيض المقدم، ولا يلزم من استثناء نقيض المقدم ولا عين التالي شيء، إلا باعتبار خصوص المادة، لا خصوص الصورة.

وربما كان التالي من المتوسطات وقد عبر عنه بسلب الطرفين، إما لأنه لا اسم له يخصه، أو لإهماله، أو كان متكثر الأجزاء، وقد أخذت على أنها تالٍ واحد، واستثناء نقيض التالي باستثناء نقائض الأجزاء المتكثرة، أو الأطراف معاً، يكون متعدداً، وذلك كما لو قيل (إن كان هذا الجرم فلكياً فليس بخفيف ولا ثقيل) فإنه غير ممكن عند الاستثناء أن يصدق (لكنه خفيف وثقيل) لكن الحال فيه إن كان

التالي واحداً وقد عبر عنه سلب الطرفين، أن يقتصر على استثناء نقيض أحدهما وهو أن يقال: (لكنه ثقيل أو خفيف) إذ به يتحقق استثناء نقيض ذلك الوسط؛ لضرورة أنه يلزم من وجود أحد الطرفين انتفاء الوسط، والطرف الآخر.

وإن كانت هذه الأطراف قد أخذت على أنها توالٍ متكثرة لا لقصد التعبرة بها عن الوسط، فالقياس متكثر متعدد، ويلزم منه استثناء نقيض كل واحد منها على انفراده نقيض المقدم، ويكون قياساً كاملاً، وإن تعدد الجمع بين القياسين لتعذر صدق استثناء نقيض أحد الطرفين عند صدق استثناء نقيض الطرف الآخر، وليس المقدمة الاستثنائية لا يكون إلا حَمْلية كما ظن، إذ الاستثناء لا يكون إلا لأحد جزأي المتصلة من المقدم، وقد عرف أن ذلك يكون حملياً، وقد يكون شرطياً متصلاً، وقد يكون شرطياً منفصلاً، وإما تصور أن يكون المستثنى شرطياً والمقدمة الاستثنائية حَمْلية، وأما إن كانت الشرطية منفصلة فإما موجبة وإما سالبة، فإن كانت موجبة فإما مانعة الجمع والخلوّ، وإما مانعة الخلوّ دون الجمع، أو مانعة الجمع دون الخلو، فإما ذات الجزأين أو أكثر، فإن كانت ذات جزأين إما متقابلة تقابل السلب والإيجاب أو ليس، فإن كانت متقابلة تقابل السلب والإيجاب، كقولنا: (كل عدد إما زوج وإما ليس بزوج) فاستثناء عين أيهما كان أو نقيضه ينتج عينه، فإنك إذا استثنيت عين أنه (ليس بزوج) لزم منه نقيض الجزء الآخر، وهو أنه (زوج) هو عين المستثنى، وإن قلت إنه (زوج) لزم أنه (ليس ليس بزوج) وسلب سلب الزوج إيجاب للزوج) وهو عين المستثنى، وإن كان غيره فليس أعرف منه.

هذا، إن استثنيت، وإن استثنيت النقيض من كل واحد منهما لإنتاج عين الآخر، فهو لا يقع إلا بعين الآخر؛ إذ هو نقيضه، فيكون المطلوب هو عين ما يقع مستثنى في القياس، ولا معنى له، فالواجب أن القياس على هذه الصور غير منتفع به، إلا وأن تكون أجزاء الانفصال غير متناقضة، هذا النوع من التناقض.

وإن كانت لا على هذا النحو من التناقض، كقولنا: (كل عدد فهو إما زوج وإما فرد) فاستثناء عين كل واحد منهما ينتج نقيض الآخر، لكن شرط أن تكون كليّة أو أن يكون وقت الانفصال معيناً، وإلا فالحكم بعين أخذ الجزأين، قد يكون لا في

وقت الحكم بالانفصال، وإذ ذاك فلا يلزم الإنتاج، وأن يكون حقيقياً لا اتفاقياً فإنك إذا قلت (لكنه زوج) لزمه أنه (ليس بفرد) وإن قلت إنه فرد، لزمه أنه (ليس بزوج) واستثناء نقيض أيهما كان ينتج عين الآخر، فإنك إذا قلت إنه (ليس بزوج) لزمه إنه (فرد) وإن قلت إنه (ليس بفرد) لزمه أنه (زوج).

وإن كانت أجزاء الانفصال أكثر من اثنين، فإما أن تكون متناهية أو غير متناهية، فإن كانت متناهية، كقولنا: (كل متحرك إما جماد أو نبات أو حيوان)، فإما أن تستثني العين أو النقيض من كل واحد منها، فإن استثنيت العين بأن قلت (لكنه حيوان) فقد يتشكك عليه بأنه إما أن يكون المطلوب أنه (ليس بجماد ولا نبات) فهي نتائج متعددة، والنتائج المتعددة معاً بالذات لا تكون لازمة عن قياس واحد، وإن جعل المطلوب أنه (ليس إما جماد وإما نبات) كان الإنتاج كاذباً، إذ ليس حقاً أن المتحرك (ليس إما جماد وإما نبات).

والحق أنه إن جعلت النتائج متكثرة على النحو المقول، فإنه وإن لم يمتنع من مجرد ما ذكروه، ولكنه إنما يتم بتقدير مقدمات في الذهن تقترن بقولنا: (إنه حيوان) لو لم يحصل إقرانها في الذهن به لَمَا استبان صدق النتائج وهي (ولا شيء من الحيوان نبات) و(لا شيء من الحيوان جماد) فلولا تقدير (لا شيء من الحيوان جماد) لما استبان صدق (لا شيء من المتحرك جماد) ولولا تقدير و(لا شيء من الحيوان نبات) لما استبان صدق إنه (لا شيء من المتحرك نبات) لكنه لَمّا حذفت هذه المقدمات اعتماداً على استقرارها ذهناً، قد يظن أن النتائج المتكثرة لازمة عن قياس متّحد.

وإن جعلت النتيجة متحدة سالبة للانفصال بين الجماد والنبات بالنسبة إلى المتحرك، فهو أيضاً حق وليس بكذب، إذ قيل (أن المتحرك حيوان) فلو لم يصدق أنه (ليس إما جماد وإما نبات) إلا كان (بعض ما هو حيوان إما جماد وإما نبات) وهو ظاهر الإحالة.

وأما استثناء النقيض من كل واحد من الأجزاء فإنه منتج إنتاجاً ظاهراً موجبة

منفصلة من الباقي بالشرط المذكور، وذلك كما إذا قلت (لكنه ليس بحيوان) فالصادق أنه (إما جماد وإما نبات).

وأما إن كانت الأجزاء غير متناهية كمراتب الأعداد مثلاً، فإنه لا حد لها، وما لا حدّ له فالنطق به متعذر، لا بجملته، بل بكل واحد من أجزائه، وكذا أيضاً تعقله فلا يكون منه قضية منفصلة غير متناهية الأجزاء لا لفظاً ولا عقلاً، وكل قياس فلا بُدّ فيه من قولين جازمين، فالاشتغال باستثمار مثل هذا غير مفيد، ثم إنه إذا استثني منه عين أحد الأجزاء فالنتيجة إما سلب كل واحد من الأجزاء أو منفصلة سالبة من الباقي، وكل واحد من الأمرين فتعقل أجزائه بجهة التفصيل متعذر، وكذا إن استثني النقيض من البعض فالنتيجة تكون موجبة منفصلة من الباقي وتعقل أجزائها متعذر، وكذا النطق بها.

ثم إن أكثر الفوائد المحصّلة من جنس هذا القياس إنما هو التدرج بالاستثناء مما حصل منه إلى نتيجة واحدة وقسم واحد، كقولنا: (كل عدد إما اثنان أو ثلاثة أو ما بعد ذلك) كان حكمها في الاستثناء عند الاستنتاج حكم ما تقدم من مثال الحيوان والنبات والجماد.

وأما إن كانت مانعة الجمع دون الخلو، فإما ذات جزأين أو أكثر، فإن كانت ذات جزأين، كقولنا: (المتحرك إما جماد أو نبات) فاستثناء عين كل واحد منهما ينتج نقيض الآخر على الشرط المذكور، فإنه إذا كان نباتاً فليس بجماد، وإذا كان جماداً فليس بنبات، وإما استثناء النقيض من كل واحد منهما فغير مستثمر لشيء، فلو قلت (لكنه ليس بجماد) لم يلزم منه أنه (نبات أو ليس، ولو قلت إنه (ليس بنبات) لم يلزم منه أنه (جماد أو ليس).

وإن كانت أكثر من ذلك وهي متباينة، كقولنا: (كل جسم بسيط فهو إما نار أو هواء أو ماء أو تراب) فاستثناء عين كل واحد منها ينتج نقيض البواقي، أو سالبة منفصلة سالبة المنع من الخلو، واستثناء النقيض لا يثمر شيئاً.

وإن كانت مانعة الخلو دون الجمع، كقولنا: (إما أن لا يكون هذا المحل أبيض

وإما أن لا يكون أسود) فاستثناء النقيض من كل واحد منهما ينتج عين الآخر، فإنك إذا قلت (لكنه أبيض) فإنه نقيض قولنا أنه (لا أبيض) ويلزم منه أنه (ليس بأسود) وهو عين الجزء الآخر، وكذا بالعكس، وليس يلزم من استثناء العين شيء، فإنك لو قلت (لكنه ليس بأبيض) لم يلزم منه أنه (ليس بأسود) لجواز أن يكون أسود، ولا أنه (أسود) لجواز أن لا يكون (أسود).

وأما إن كانت المنفصلة سالبة فإما سالبة المنع من الجمع والخلو، وإما سالبة المنع من الجمع دون الخلو. أما سالبة المنع من الخلو دون الجمع، فإن كانت سالبة المنع من الجمع والخلو ولا إنتاج، وسواء استثني العين أو النقيض، أما إذا استثنى العين فلا يلزم منه عين الجزء والأخر؛ إذ ليس يلزم من سلب امتناع الجمع الجمع، ولا نقيضه الآخر، إذ ليس يلزم من سلب امتناع الجمع أن لا يجتمعا، وعلى هذا فلا يخفى الحال في استثناء النقيض أيضاً.

وأما إن كانت سالبة المنع من الجمع دون الخلو فلا إنتاج، وسواء استثنى العين أو النقيض، أما إذا استثنى العين، فلجواز أن يكون المستثنى أعمّ من الجزء الآخر، وذلك كما لو قيل (ليس إما أن يكون هذا إنساناً وإما حيواناً) فإنه ليس يلزم من قولنا: (أنه حيوان) أن يكون (إنساناً أو ليس).

وأما إذا استثنى النقيض، فلجواز أن يكون المستثنى أخص من الجزء الآخر، كما لو قلت (لكنه ليس بإنسان) فإنه لا يلزم منه (أنه حيوان أو ليس بحيوان).

وإن كانت سالبة المنع من الخلو دون الجمع فلا إنتاج أيضاً، أما إذا استثنى العين فلأنه لا يلزم منه عين الجزء الآخر، فإنه لا يلزم من سلب امتناع الخلو امتناع الجمع، وعلى هذا فلا يخفى الحال في استثناء النقيض أيضاً.

# الفصل الثاني

## في تعريف ما قيل من أن القياسات الاستثنائية لا تتم بالاقترانية وتحقيق القول فيه

**فنقول:** قد ظهر انقسام الاستثنائي إلى المتصل والمنفصل، فإن لم يتم المتصل بغير الاقتراني فظاهر أن المنفصل لا يتم إلا به؛ لضرورة أن المتصل لا يتم دون المتصل، فإنك إذا قلت في مانعة الجمع والخلو (كل عدد إما زوج وإما فرد) ثم قلت (لكنه زوج) فإنه وإن لم يلزم منه أنه (ليس بفرد) فإنما هو بتقدير قياس ذهني متصل وهو أنه (كل ما كان العدد زوجاً فليس بفرد) فإذا قيل إنه (زوج) لزم أنه (ليس بفرد)، وكذا إذا قيل إنه (ليس بزوج) فلزوم (الفرد) وإن كان فليس أيضاً إلا بتقدير قياس متصل في الذهن، وهو أنه (كل ما كان العدد ليس بزوج فهو فرد) فإذا قيل إنه (ليس بزوج) لزم أنه (فرد) وعلى هذا في مانعة الجمع دون الخلو، ومانعة الخلو دون الجمع.

وعند هذا فنقول المتصل إما أن يكون المستثنى عين المقدم من الشرطية أو نقيض تاليها، فإن كان الأول فالذي تكلّفه بعض المحققين في بيان افتقاره إلى الاقتراني أن قال: لو كان المقدم بيّناً لكان التالي له بيّناً، ولا معنى للقياس؛ لكونه لا يبين غير الخفي، فإذن يجب أن يكون غير بيّن، وبيانه إذ ذاك لا يكون بغير الاقتراني قطعاً؛ للتسلسل، وهو تغافل في التحقيق إذ ربما كان الشيء بيّناً بنفسه ولازمه غير بيّن إلا بواسطة لزومه لذلك الشيء البيّن بنفسه، وليس معنى كون الشيء بيّناً بنفسه أنه بيّن بتوسط لزومه للبيّن، وإلا صارت الأشياء كلها بيّنة بأنفسها؛ لضرورة انتهائها في البيان إلى ما هو بيّن بنفسه، ثم كيف وأنه ربما كان الشيء بيّناً ولزوم التالي ليس بيّناً إلا بحجة، ثم وإن سلمت لا بُدّية كون المقدم مشكوكاً فيه فإنما يجب بيانه بالاقتراني، أو بما هو أقل في البيان إليه، بل لعله قد يتبين بما هو في نفسه بيّن لا بقياس، ويكون لزومه لذلك البيّن في البيان على نحو لزوم التالي للمقدم، عند كون

المقدم بيّناً بنفسه، أو يكون بيّناً بقياس استثنائي منتهاه في البيان إلى مثل هذا البيّن، ثم إن كان ما قيل من بيان الافتقار إلى الاقتراني لازماً، فليس إلا في أكثر الأمر، لا أنه واجب دائم.

وأما إن كان المستثنى هو نقيض التالي من الشرطية، فالتحقيق في كون التالي مشكوكاً فيه، وفي افتقاره إلى الاقتراني في البيان فعلى ما عرفناه من المزيف والمختار.

# الفن الثالث

## في القياسات المركبة وإشباع القول فيها

**فنقول:** قد بان في ما سلف انقسام القياس إلى الاقتراني والاستثنائي، وأن كل واحد منهما لا يتم من أقل من مقدمتين، فكذا لا يكون من أكثر منهما، والمطلوب واحد.

أما إذا كان القياس اقترانياً ولا تبالي من أي شكل كان ومن أي اقتران منه، فلأن المطلوب أكثر ما يكون تركبه من جزأين مبتدأ وخبر، وعند ذلك فلا بُدّ وأن يكون لكل واحد منهما نسبة إلى مقدمة من مقدمات قياس المطلوب - أي يكون فيها مبتدأً أو خبراً - ولا أكثر من جزأين فلا أكثر من مقدمتين، فإن الثالثة إن ناسبت ما ناسبته غيرها فلا حاجة إليها، وإن ناسبت شيئاً خارجاً عن أجزاء المطلوب فلا حاجة إليها أيضاً، فإنه مهما كان بين المقدمتين المناسبتين لجزأي المطلوب حد مشترك كما سلف وكانت نسبته إليهما - أي جزأي المطلوب - من إحدى النسب الأربع السالف ذكرها، قد اقترنت بالشرائط المشار إليها فالمطلوب لازم لا محالة، والاستثناء واقع عن مقدمة ثالثة خارجة عن المقدمتين المناسبتين.

وأما إن كان استثنائياً فلأنه لا بُدّ فيه من مقدمة شرطية إما متصلة أو منفصلة، وقد بيّنا أن الإنتاج يتم بمقدمة ثانية استثنائية بعين أحد الجزأين، أو نقيضه على الشروط الممهدة من قبل، وإذ ذاك فلا حاجة إلى مقدمة ثالثة تكون هي الاستثنائية أو المستثنى منها.

نعم، إن أدرج مع القياس للمطلوب قول آخر زائد على المقدمتين فهو إما لبيان المقدمتين، أو إحداهما، أو لمعنى من خارج، والذي هو لمعنى من خارج فمنه ما لا يتعلق بالقياس ولا بأحد أجزائه، فكلام مستقل بنفسه وقع مقارناً للقياس لا يعجز الناظر عن تمييزه عنه.

ومنه ما له نوع تعلق بأجزاء القياس، فمنه ما يكون للتحسين والتزيين وترويج

الكلام، كما يقال: (زيد الطويل الضخم شجاع وكل شجاع مقدام) فـ (زيد الطويل الضخم مقدام) وليس دخول الطويل والضخم في الكلام على أنه من أجزاء القياس، بل لترويج قولنا: (أن زيداً شجاع).

ومنه يكون للإيضاح وإظهار الكلام كضرب الأمثلة والاستشهادات وغير ذلك.

وأما ما هو لبيان المقدمتين أو إحداهما فإما أن يكون النمط القياسي أو ليس على النمط القياسي، وعلى كلا التقديرين فالقياس المبين للمطلوب مع ضميمة القياس المبين لمقدمته أو مقدمتيه يسمى قياساً (مركباً) لا أنه قياس متحد مبين لمطلوب واحد، بل أقيسة سبقت لبيان مطلوب واحد، والقياس المبين للمطلوب منها بالذات ليس إلا واحداً، وذلك إما أن يقع في الاقترانيات أو الاستثنائيات، فإن كان في الاقترانيات فالقياس المضاف إلى القياس المطلوب إما أن يكون مبيّناً لمقدمتي قياس المطلوب أو لإحداهما، فإن كان مبيّناً لإحداهما فإما الصغرى أو الكبرى، فإن كانت الصغرى فهو أن تقضي بقياس المقدمة ثم تدرج منه إلى قياس المطلوب وإن بعُد - ونظيره إذا كان المطلوب مثلاً (كل "ب" "ج") ومقدمتاه (كل "ب" "أ") و(كل "أ" "ج") والمبين منهما بالقياس مثلاً (كل "ب" "أ") فنقول (كل "ب" "د" وكل "د" "أ") فـ (كل "ب" "أ") و(كل "أ" "ج") فـ (كل "ب" "ج") فالنتائج زوج ومقدمات، كل واحدة منهما زوج، وإن كانت مفردة فليس إلا لزيادة مقدمته على النحو المذكور سلف، أو لنقصان مقدمةٍ إما للحذر للتنبيه على كذبهما عند التصريح بها، أو للاكتفاء بشهرتها عن التصريح بها أول ظهورها عند انتظام مقدمتي قياسها، كما في المقدمة الصغرى في قياس المطلوب السابق، كما ذكره بالنسبة إلى مقدمتيها، فعلى هذا ما صرح فيه بالنتائج فيسمى (قياساً موصولاً) وما أهمل فيه النتائج فيسمى (قياساً مفصولاً).

أما مثال الأول فكما أسلفناه، وأما مثال الثاني فكما في قولنا في المثال السابق (كل "ب" "د" وكل "د" "أ" وكل "أ" "ج") فـ (كل "ب" "ج") فتكون مقدمات الأول أربعة، والثاني ثلاثة، والحدود التي منها التأليف فيهما أربعة، إذ الحدود لقياس المطلوب الأول ثلاثة على ما عرف، فإذا كانت إحدى مقدمتيه نتيجة لقياس آخر

فحدَّاهما هما الأكبر والأصغر في ذلك القياس، وإنما يزيد على قياس المطلوب بالحدّ الأوسط، وعلى هذا كل ما زاد قياس فإن كان موضوعاً زاد مقدمتين وحداً واحداً، وإلا فمقدمة وحداً واحداً، وأما النتائج فعلى النصف من عدد المقدمات، لكن إن كان القياس موضوعاً فبالفعل، وإن كان مفصولاً بالقوة، فعلى هذا مفارقة الموصول للمفصول في أن النتائج في الموصول مذكورة بالفعل، وفي المفصول بالقوة، وأنها على النصف في عدد المقدمات في الموصول، وأقل في الموصول بواحد، وأنه لا تكون المقدمات في الموصول إلا أزواجاً، والحدود أفراداً وفي المفصول إن كانت أزواجاً فالحدود أفراد، وإن كانت أفراداً فالحدود أزواج وبالعكس؛ لأنه كل ما زاد القياس المركب المفصول مقدمة زاد حداً، فإن كان قبل الزيادة مقدماته شفعاً فحدوده وتر، فبعد الزيادة صارت المقدمات وتراً والحدود شفعاً، وإن كانت وتراً فحدوده شفع، فبعد الزيادة صارت شفعاً والحدود وتراً، هذا كله إن كان القياس موصولاً أو مفصولاً صرفاً، وأما إن كان مختلطاً منهما فما أشرنا إليه من الترتيب، ووجه الفرق بينهما مختلف، واعتبار ذلك بحسب كل قياس يسير.

أما إن كان بياناً للمقدمة الكبرى دون الصغرى فذلك كما لو كان المطلوب (كل "ب" "ج") ومقدمتاه (كل "ب" "أ") و(كل "أ" "ج") فقلت (كل "ب" "أ" وكل "أ" "د" وكل "د" "ج" وكل "أ" "ج") فـ (كل "ب" "ج" فكل "ب" "أ" وكل "أ" "ج") هو القياس المثمر للمطلوب و(كل "أ" "د" وكل "د" "أ") القياس المثمر للمقدمة الكبرى، ولا تدخل بينهما فلا تركيب، واجتماعهما إن كان فليس إلا على سبيل التجاوز في القول، والثاني في اللفظ، ولكل واحد استقلال بنفسه.

وأما إن كان البيان لكلا المقدمتين كما إذا قلنا في المطلوب المذكور ومقدمتيه ( كل "ب" "د" وكل "د" "أ") فـ (كل "ب" "أ") و(كل "أ" "د" وكل "د" "ج") فـ (كل "أ" "ج") فـ (كل "ب" "ج") فهي ثلاثة أقيسة، قياس للمطلوب وهو (كل "ب" "أ" وكل "أ" "ج") وقياس للمقدمة الصغرى وهو (كل "ب" "د" وكل "د" "أ") وقياس للمقدمة الكبرى وهو (كل "أ" "د" وكل "د" "ج") ولا تداخل أيضاً، فلا تركيب لما عرف، وعند تمهّد ما حققناه فالمطلوب إن كان كلياً موجباً فقياسه وقياس كليّ مقدمتيه لا

يكون من غير الاقتران الأول من الشكل الأول، ولذلك كان أندر وقوعاً من غيره، وإن كان كلياً سالباً فقياسه قد يكون من الاقتران الثاني من الشكل الأول، ومن الأول والثاني من الثاني، ومن الأول من الرابع، فإن كان من الثاني من الشكل الأول فقياس مقدمتيه الموجبة ليس يكون من غير الشكل الأول من الاقتران الأول، وأما السالبة فبيانها قد يكون بمثل ما تبين به المطلوب نفسه، وكذا إن كان البيان بما عددناه من الاقترانات، وإن [كان] جزئياً موجباً فقياسه قد يكون من الاقتران الثالث من الشكل الأول، والأول من الثاني، والثالث من الثالث، والثاني والثالث من الرابع، فإن كان من ثالث الأول فبيان مقدمته السالبة بما به تبيّن الكليّ السالب من الاقترانات، وبيان الجزئية الموجبة بمثل ما به بيان المطلوب نفسه أيضاً، وإن كان من الاقتران الأول من الثالث فبيان مقدمتيه لا يكون من غير الاقتران الأول من الشكل الأول، وكذا بيان المقدمة الكبرى من الثاني، والصغرى من الثالث منه، وأما الصغرى من الثاني والكبرى منه فبيانها ليس إلا بالاقتران الأول من الشكل الأول، وكذا إن كان بيانه بالثاني من الرابع، وإن كان بيانه بالثالث منه فبيان مقدمتيه أما الصغرى فبما به بيان الكليّ الموجب، وأما الكبرى فبما به بيان الجزئي الموجب.

وإن كان جزئيا سالباً فبيانه قد يكون بالرابع من الأول، والثالث من الرابع من الثاني والرابع والخامس والسادس من الثالث، والرابع والخامس من الرابع، فإن كان من رابع الأول فبيان مقدمتيه الصغرى بما به بيان الجزئي الموجب، والكبرى بما به بيان الكليّ السالب، وكذا بيانه بالثالث من الثاني، وإن كان برابع الثاني فبيان مقدمته الصغرى بمثل بيان المطلوب نفسه، وبيان المقدمة الكبرى بما به بيان الكليّ الموجب، وإن كان من رابع الثالث فبيان المقدمة الصغرى بما به بيان الكليّ الموجب، والكبرى بما به بيان الكليّ السالب، وإن كان من خامس الثالث فبيان مقدمته الصغرى بما به بيان الكليّ الموجب، والكبرى بما به بيان المطلوب نفسه، وإن كان من سادس الثالث فبيان المقدمة الصغرى بما به بيان الجزئي الموجب، والكبرى بما به بيانه الكليّ السالب، وإن كان من رابع الرابع فبيان المقدمة الصغرى بما به بيان الكليّ الموجب، والكبرى بما به بيان الكليّ السالب، وإن كان من

خامس الرابع فبيان المقدمة الصغرى بما به بيان الجزئي الموجب، والكبرى بما به بيان الكليّ السالب، وعليك أن تعتبر أمثلة الكل بنفسك، وعلى هذا فلا يخفى اعتباره في الاستثنائيات.

# الفن الرابع
## في قياس الدّور وعكس القياس

نقول: أنه وإن كان أكثر الانتفاع بهذين القياسين إنما هو في المغالطة والامتحان، لكنه لما كانا عارضين للقياس من جهة ما هو قياس، وكان القياس موضوعها الذي يبحث فيه عنها، وجب أن يكون النظر فيهما في علم القياس.

أما الدّور فهو عبارة عن أخذ النتيجة مع عكس إحدى مقدمتي قياسها لاستنتاج عين المقدمة الأخرى، وهو وإن كان أكثر استعماله للمغالطة والامتحان، حيث نتبين فيه توقف كل واحد من النتيجة والمقدمة على الأخرى في البيان، فربما استعمل في العلوم لأن يكون القياس منتجاً على سبيل اللميّة، حيث كان لا ينتج إلا على سبيل الإنيّة كما ستعلمه، وعند ذلك فالقياس الدائر إما اقتراني أو استثنائي، فإن كان اقترانياً فمقدمتاه إما كليتان أو أن إحداهما جزئية، فإن كانتا كليّتين فإما موجبتان أو إن إحداهما سالبة، فإن كانتا موجبتين فإما من الشكل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع، فإن كان من الأول فاقتران النتيجة بعكس - أي المقدمتين - من غير تغيير كمية تنتج عن المقدمة الأخرى، وذلك كما لو قيل (كل إنسان ضاحك) و(كل ضاحك كاتب) ف (كل إنسان كاتب) فقلت (كل ضاحك إنسان) و(كل إنسان كاتب) أنتج عين المقدمة الكبرى وهي (كل ضاحك كاتب) ولو قلت و(كل إنسان كاتب) و(كل كاتب ضاحك) لأنتج (كل إنسان ضاحك) وهو عين المقدمة الصغرى.

وأما إن كان من الشكل فلا يكون من غير المختلطات كما سبق، وإذ ذاك فلا يتهيأ منه دور؛ إذ الدّور لا يتم بغير عكس إحدى المقدمتين من غير تغيير كمية، ومهما انعكست إحدى المقدمتين بنفسها صار الحد الأوسط مساوياً لما فيها من أحد الطرفين المختلفين، من غير عموم ولا خصوص، عند ذلك فيتعذر إثباته للطرف الآخر؛ لضرورة أن النسبة بين الطرفين بالسلب، وأن الحد الأوسط مساوٍ في الحمل لأحدهما.

وأما إن كان من الشكل الثالث أو الرابع فليس يتهيأ منه دور؛ إذ كل واحدة من مقدمتي الاقتران فيها لا تكون إلا كليّة، والنتيجة من الموجبتين الكليّتين كما عرف من الشكلين المذكورين لا تكون إلا جزئية، وليس يتهيأ من الجزئي قياس منتج للكلي.

وأما إن كانت إحداهما سالبة فإما من الشكل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع، فإن كان من الشكل الأول فاقتران النتيجة بعكس الصغرى من غير تغيير كمية، ينتج عن الكبرى وهو كما لو قيل (كل إنسان ضاحك) و(لا شيء من الضاحك فرس) فـ (لا شيء من الإنسان فرس) فإنه إذا قيل (كل ضاحك إنسان) و(لا شيء من الإنسان فرس) أنتج (لا شيء من الضاحك فرس) وهو عين المقدمة الكبرى.

وأما اقتران النتيجة بعكس الكبرى فاقتران سالب بسالب، ولا إنتاج.

اللهم إلا أن يكون المسلوب في السالبة خاص السلب عن الموضوع، بحيث يكون وجوده في ما سواه، ولا يتصور سلبه عنه، فإنه إذا أخذ لازم عكس هذا السلب مع اقتران النتيجة به معدولة أمكن استنتاج الموجبة منهما، وذلك كما لو قيل (كل إنسان جوهر) و(لا شيء من الجوهر عرض) فـ (لا شيء من الإنسان عرض) فإنك إذا قلت (لا شيء من العرض جوهر) ثم أخذت لازم هذا السلب وهو (كل ما هو غير عرض فهو جوهر) وقرينته بالنتيجة معدولة فقلت (كل إنسان فهو غير عرض) و(كل ما هو غير عرض فهو جوهر) أنتج (كل إنسان جوهر) وهو عين المقدمة الصغرى، لكن ما مثل هذا الدور ليس على النحو الذي يتوقف فيه كل واحد من الشيئين على الآخر، بل النتيجة وإن كانت متوقفة على المقدمة الصغرى فليس بيان الصغرى متوقفاً على عين النتيجة، بل على لازمها، ومن هنا إن قيل أنه ليس بدور، فحق، وأما من غيره فلا.

وأما إن كان من الشكل الثاني، فاستنتاج السالبة من اقتران النتيجة بعكس الموجبة ممكن، لكن إن كان ذلك من غير تغيير كمية، فإن كان من الاقتران الأول

فإنتاج السالبة لا يكون إلا بالاقتران الثاني من الشكل الأول، ولا بُدّ فيه من عكس النتيجة، وهو كما لو قيل (كل إنسان ضاحك) و(لا شيء من الحجر ضاحك) فـ (لا شيء من الإنسان حجر) فإنك إذا قلت (كل ضاحك إنسان) و(لا شيء من الإنسان حجر) أنتج من الاقتران الثاني من الشكل الأول (لا شيء من الإنسان حجر) وعند عكسه يعود إلى عين المقدمة السالبة.

وإن قيل إن هذا ليس بدور، فليس إلا على النحو الذي أشرنا إليه من قبل من أخذ لازم النتيجة في بيان ما كانت النتيجة متوقفة عليه، وهو أراد القائل بقوله أن الدور ليس من شرطه إلا عكس واحد، وهذا ففيه عكسان، وإن كان من الاقتران الثاني فأخذ عكس الموجبة وجعلها كبرى للنتيجة ينتج من الاقتران نفسه عين المقدمة الصغرى، وذلك كما لو قيل (لا شيء من الفرس إنسان) و(كل ضاحك إنسان) فـ (لا شيء من الفرس ضاحك) فقلت (لا شيء من الفرس ضاحك) و(كل إنسان ضاحك) أنتج (لا شيء من الفرس إنسان) فهو عين المقدمة.

وأما استنتاج الموجبة من اقتران النتيجة بعكس السالبة فليس ممكناً؛ إذ لا قياس عن سالبتين.

اللهم إلا أن تؤخذ النتيجة معدولة، ولازم المقدمة سالبة من غير عكس في الاقتران الأول، وأن يؤخذ عكس النتيجة معدولاً مع لازم المقدمة السالبة من غير عكس في الاقتران الثاني.

وأما مثال الأول فكما لو قيل (كل إنسان جوهر) و(لا شيء من العرض جوهر) فـ (لا شيء من الإنسان عرض) فإنك إذا أخذت لازم السالبة وهو (كل ما هو غير عرض فهو جوهر) وجعلته كبرى للنتيجة معدولة فقلت (كل إنسان فهو غير عرض) و(كل ما هو غير عرض فهو جوهر) أنتج من الاقتران الأول من الشكل الأول (كل إنسان جوهر) وهو عين المقدمة الصغرى.

وأما مثال الثاني فكما لو قيل (لا شيء من الإله حادث) و(كل معلول حادث) فـ (لا شيء من الإله معلول) فإنك إذا عكست النتيجة وأخذت العكس معدولاً

وجعلته صغرى لـلازم السالبة أنتج من الاقتران الأول من الشكل الأول عين الموضوع، وذلك بأن نقول (كل معلول فهو ليس بإلهٍ) و(كل ما هو ليس إلهاً فهو حادث) فـ (كل معلول حادث) وهو عين المقدمة الكبرى الموجبة، وقد نبهنا على ما في تحقيق الدور هاهنا.

وأما إن كان من الشكل الثالث فليس يتهيأ منه دور أيضاً؛ لما أسلفناه في الموجبات، وكذا إن كان من الرابع، والكبرى فيه هي السالبة، بل إن كانت الصغرى منه هي السالبة أمكن استنتاج السالبة من الموجبة، وأما استنتاج الموجبة من السالبة فليس إلا على نوع من التخيل كما أسلفنا.

مثال الأول ما لو قيل (لا شيء من الإنسان فرس) و(كل ضاحك إنسان) فـ (لا شيء من الفرس ضاحك) فإنك إذا جعلت النتيجة كبرى لعكس الكبرى من غير تغيير كمية فقلت (كل إنسان ضاحك) و(لا شيء من الفرس ضاحك) أنتج من الاقتران الأول من الشكل الثاني (لا شيء من الإنسان فرس) وهو عين المقدمة الصغرى، ومثال الثاني ما لو قيل (لا شيء من الحادث قديم) و(كل معلول حادث) فـ (لا شيء من القديم معلول) فإنك إذا أخذت عكس النتيجة من غير تغيير كمية وجعلها معدولة صغرى لـلازم المقدمة السالبة فقلت (كل معلول فهو غير قديم) و(كل ما هو غير قديم حادث) أنتج (كل معلول حادث) وهو عين المقدمة الكبرى.

وأما استنتاج الجزئية من الكليّة فممكن، والاقتران إذ ذاك إما موجبتان، أو إن إحداهما سالبة، فإن كانتا من موجبتين فإما من الشكل الأول، أو الثاني، أو الثالث، أو الرابع، فإن كان من الأول فاقتران عين النتيجة بعكس الكبرى من غير تغيير كمية ينتج عين المقدمة الصغرى، وهو كما قيل (بعض الحيوان ضاحك) و(كل ضاحك كاتب) فـ (بعض الحيوان كاتب) فقلت (بعض الحيوان كاتب) و(كل كاتب ضاحك) فإنه ينتج (بعض الحيوان ضاحك) وهو عين المقدمة الصغرى، وإن كان من الشكل الثاني من المختلطات فليس يتهيأ منه دور لما سلف في الكليّات، وإن كانت من الشكل الثالث فاقتران النتيجة بعكس المقدمة الكليّة ينتج عكس الجزئية، وبالعكس

يعود إليها، مثاله ولتكن الجزئية صغرى (بعض الإنسان كاتب) و(كل إنسان ضاحك) فـ (بعض الكاتب ضاحك) فإذا قلت (بعض الكاتب ضاحك) و(كل ضاحك إنسان) فـ (بعض الكاتب إنسان) وعند عكسه تكون عين المقدمة الصغرى، ومثاله ولتكن الجزئية كبرى (كل إنسان ضاحك) و(بعض الإنسان كاتب) فإنك إذا قلت (كل ضاحك إنسان) و(بعض الضاحك كاتب) أنتج من الاقتران نفسه (بعض الإنسان كاتب) وهو عين المقدمة الجزئية.

وأما إن كان من الشكل الرابع فالجزئية فيه لا بُدّ وأن تكون كبرى كما سبق، وعند ذلك فاقتران النتيجة بعكس الكليّة الموجبة على وجه تكون النتيجة صغراها ينتج عين المقدمة الكبرى، فإنه لو قيل (كل إنسان ضاحك) و(بعض الحيوان إنسان) فـ (بعض الضاحك حيوان) فقلت (بعض الضاحك حيوان) و(كل ضاحك إنسان) أنتج (بعض الحيوان إنسان) وهو عين المقدمة الجزئية.

وعلى هذا فلا يخفى الأمر إذا كانت إحداهما سالبة، وكذا فلا يخفى وجه جريانه في الاستثنائي.

وأما عكس القياس فعبارة عن اقتران مقابل النتيجة، وأما الضد أو النقيض بإحدى مقدمتي قياسها [لأنتج] مقابل المقدمة الأخرى، وذلك قد يقع في الاقتراني والاستثنائي، فإن كان اقترانياً فنتيجته إما كليّة موجبة، وإما كليّة سالبة، وإما جزئية موجبة، وإما جزئية سالبة، فإن كانت كليّة موجبة فاقتران نقيضها بإحدى مقدمتي قياسها كان ينتج نقيض المقدمة الأخرى، كما لو قيل (كل "ب" "ج") و(كل "ج" "أ") فـ (كل "ب" "أ") فقلت (بعض "ب" ليس "أ") فإن جعلته كبرى للصغرى أنتج من الاقتران الخامس من الشكل الثالث (بعض "ج" ليس "أ") وهو نقيض المقدمة الكبرى، وإن جعلته صغرى للكبرى أنتج من الاقتران الرابع من الشكل الثاني (بعض "ب" ليس "ج") وهو نقيض المقدمة الصغرى.

وأما ضد النتيجة فإن جعلته صغرى للكبرى أنتج من ثاني الثاني (لا شيء من "ب" "ج") وهو ضد المقدمة الصغرى، وأما اقترانه بالصغرى فليس ينتج من غير

الشكل الثالث وهو غير مفيد لضد الكلي.

وأما إن كانت النتيجة كليّة سالبة فاقترانها إما من الشكل الأول، أو الثاني، أو الرابع، فإن كان من الأول فاقتران نقيض النتيجة بإحدى مقدمتي قياسها كان ينتج نقيض المقدمة الأخرى، وذلك كما لو قيل (كل "ب" "ج") و(لا شيء من "ج" "أ") فـ (لا شيء من "ب" "أ") فإنك إذا قلت (بعض "ب" "أ") فإن جعلته كبرى للصغرى أنتج ثالث الثالث (بعض "ج" "أ") وهو نقيض المقدمة الكبرى، وإن جعلته صغرى للكبرى أنتج من ثالث الثاني (بعض "ب" ليس "ج") وهو نقيض المقدمة الصغرى.

وأما حكم الضد فعلى ما مضى في الموجب.

وأما إن كان الاقتران من الشكل الثاني فإما أن تكون مقدمتاه موجبتين، أو أن إحداهما سالبة كما سبق، فإن كانتا موجبتين فليس يتهيأ منه عكس، فإنك إن أخذت نقيض النتيجة فيه فبإحدى مقدمتي الاقتران قرنتها أنتج بعض المقدمة الأخرى، وكذا إن أخذت الضد مقترناً بالصغرى، وإن أخذته مقترناً بالكبرى أنتج عين المقدمة الصغرى.

وأما إن كانت إحداهما سالبة فاقتران نقيض النتيجة فيها بإحدى مقدمتي قياسها كان ينتج نقيض المقدمة الأخرى، مثال ذلك ولتكن الكبرى سالبة ما لو قيل (كل "ب" "ج") و(لا شيء من "أ" "ج") فـ (لا شيء من "ب" "أ") فإنك إذا قلت (بعض "ب" "أ") فإن جعلته صغرى للصغرى أنتج من ثاني الثالث (بعض "أ" "ج") وهو نقيض المقدمة الكبرى، وإن جعلته صغرى للكبرى أنتج من رابع الأول (بعض "ب" ليس "ج") وهو نقيض المقدمة الصغرى، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة ما لو قيل (لا شيء من "ب" "ج") و(كل "أ" "ج") فـ (لا شيء من "ب" "أ") فقلت (بعض "ب" "أ") فإن جعلته صغرى للصغرى أنتج من سادس الثالث (بعض "أ" ليس "ج") وهو نقيض المقدمة الكبرى.

وأما الضد فإن جعلته صغرى للكبرى في الاقترانين أنتج ضد المقدمة الصغرى، وأما اقترانه بالصغرى فليس ينتج ضد الكبرى؛ إذ هو لا ينتج من غير الشكل الثالث.

وإن كان الاقتران من الشكل الرابع، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") و(كل "أ" "ب") فـ (لا شيء من "ج" "أ") فاقتران نقيض النتيجة بإحدى المقدمتين كان أنتج نقيض المقدمة الأخرى، فإنك إذا قلت (بعض "ج" "أ") و(لا شيء من "ب" "ج") أنتج من الاقتران الخامس من الرابع (بعض "أ" ليس "ب") وهو نقيض المقدمة الكبرى، وإن قلت (بعض "ج" "أ") و(كل "أ" "ب") أنتج من ثالث الأول (بعض "ج" "ب") وهو عكس نقيض المقدمة الصغرى.

وأما الضد فليس يتهيأ من اقترانه بإحدى المقدمتين إنتاج ضد الآخر، بل النقيض، واعتبره بنفسك.

وأما إن كانت النتيجة جزئية موجبة فاقترانها أيضاً إما من الشكل الأول، أو الثالث، أو الرابع، فإن كان من الأول فاقتران نقيض النتيجة بإحدى مقدمتي قياسها كان ينتج نقيض المقدمة الأخرى، وذلك كما إذا قيل (بعض "ب" "ج") و(كل "ج" "أ") فـ (بعض "ب" "أ") فقلت (لا شيء من "ب" "أ") فإن جعلته كبرى للصغرى أنتج من سادس الثالث (بعض "ج" ليس "أ") وهو نقيض المقدمة الكبرى، وإن جعلته صغرى للكبرى أنتج من ثاني الثاني (لا شيء من "ب" "ج") وهو نقيض المقدمة الصغرى.

وإن كان الاقتران من الشكل الثالث فإما أن تكون المقدمتان كليّتين أو إن إحداهما جزئية، فإن كانتا كليّتين فاقتران نقيض النتيجة بإحدى مقدمتي قياسها كان ينتج ضد المقدمة الأخرى، وذلك كما لو قيل (كل "ب" "ج") و(كل "ب" "أ") فـ (بعض "ج" "أ") فإذا قلت (لا شيء من "ج" "أ") فإن جعلته كبرى للصغرى أنتج من ثاني الأول (لا شيء من "ب" "أ") وهو ضد المقدمة الكبرى، وإن جعلته كبرى للكبرى أنتج من أول الثاني (لا شيء من "ب" "ج") وهو ضد المقدمة الصغرى.

وأما إن كانت إحداهما جزئية فاقتران نقيض النتيجة بإحدى المقدمتين كان ينتج نقيض المقدمة الأخرى، وسواء كانت الجزئية صغرى أو كبرى، مثال ذلك ولتكن الجزئية صغرى (بعض "ب" "ج") و(كل "ب" "أ") فـ (بعض "ج" "أ") فإذا قلت (لا

شيء من "ج" "أ") فإن جعلته كبرى للصغرى أنتج من رابع الأول (بعض "ب" ليس "أ") وهو نقيض المقدمة الكبرى، وإن جعلته كبرى للكبرى أنتج من أول الثاني (لا شيء من "ب" "ج") وهو نقيض المقدمة الصغرى، ومثاله ولتكن الكبرى جزئية (كل "ب" "ج") و(بعض "ب" "أ") فـ (بعض "ج" "أ") فإذا أخذت النقيض وهو (لا شيء من "ج" "أ") وجعلته كبرى للصغرى أنتج من ثاني الأول (لا شيء من "ب" "أ") وهو نقيض المقدمة الكبرى، وإن جعلته كبرى للكبرى أنتج من ثالث الثاني (بعض "ب" ليس "ج") وهو نقيض المقدمة الصغرى.

وأما إن كان الاقتران من الشكل الرابع فإما أن تكون مقدمتاه أيضاً كليّتين أو أن إحداهما جزئية، فإن كانتا كليّتين فاقتران نقيض النتيجة بالصغرى ينتج عكس نقيض الكبرى، واقترانه بالكبرى ينتج نقيض الصغرى، وذلك كما لو قيل (كل "ب" "ج") و(كل "أ" "ب") فـ (بعض "ج" "أ") فإذا أخذت (لا شيء من "ج" "أ") وجعلته كبرى للصغرى أنتج ثاني الأول (لا شيء من "ب" "أ") وعكسه هو ضد المقدمة الكبرى، وإن جعلته كبرى للكبرى أنتج من رابع الرابع (بعض "ب" ليس "ج") وهو نقيض المقدمة الصغرى.

وإن كانت إحداهما جزئية فلا بُدّ وأن تكون كبرى على ما عرف، وعند ذلك فاقتران نقيض النتيجة بالصغرى ينتج عكس نقيض الكبرى، واقترانه بالكبرى ينتج نقيض الصغرى، وذلك كما لو قيل (كل "ب" "ج") و(بعض ل "ب") فـ (بعض "ج" "أ") فإذا قيل (لا شيء من "ج" "أ") فإن جعل كبرى للصغرى أنتج من ثاني الأول عكس نقيض الكبرى، وإن جعل كبرى للكبرى أنتج من خامس الرابع (بعض "ب" ليس "ج") وهو نقيض نقيض المقدمة الصغرى.

وأما إن كانت النتيجة جزئية سالبة فاقتران نقيضها أيضاً بإحدى مقدمتي قياسها كان ينتج نقيض المقدمة الأخرى، ولا تبالي من أي شكل كان، ما عدا الرابع من الثالث والرابع؛ إذ هو في الأول ينتج الضد، وفي الثاني عكسه، واعتبر ذلك في الكل بنفسك، وعلى هذا يجب أن تعتبر الحال في الاستثنائيات.

# الفن الخامس

# في تحقيق قياس الخلف ورده إلى المستقيم

والإشارة إلى ما به المباينة والمشاركة بينه وبين المستقيم وعكس القياس

**أما قياس الخلف:** فهو عبارة عن قول قياسي يبين صحة المطلوب بإبطال نقيضه، وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراني مؤلف من مقدمتين صغراه شرطية متصلة، مقدمها فرض كذب المطلوب، وثالثها فرض صدق نقيضه، وكبراه قضية مفروضة صادقة، إما حَمْلية وإما شرطية، يلزم من اقترانها بتالي الصغرى المحال، والآخر استثنائي مؤلف من مقدمتين شرطية متصلة وهي ما وقعت نتيجة للاقتران، واستثنائية من تالي هذه الشرطية ناتجاً بطلان عين المقدم، ثم المطلوب إما حملي وإما شرطي، فإن كان حملياً فالكبرى في الاقتران قد تكون حَمْلية وقد تكون شرطية، إما منفصلة مثاله ولتكن الكبرى حَمْلية قولنا: (إن كان ليس كل "ب" "ج") كاذباً فـ (كل "ب" "ج") صادق، ولتكن الحَمْلية المفروض صدقها في هذا الاقتران مثلاً و(كل "ج" "أ") وينتج أنه إن كان (ليس كل "ب" "ج") كاذباً فـ (كل "ب" "أ") صادق، فإذا قلت (لكن ليس كل "ب" "أ") صادقاً لزم فـ (ليس كل "ب" "ج") كاذباً، ومثاله ولتكن الكبرى شرطية متصلة كقولنا: و(كل ما كان كل "ب" "ج") صادقاً فـ ("د" "ر") صادق، فينتج أنه إن كان (ليس كل "ب" "ج") كاذباً فـ ("د" "ر") صادق، فإذا قلت (لكن ليس "د" "ر") صادقاً لزم منه أنه (ليس ليس كل "ب" "ج") كاذباً، ومثاله ولتكن الكبرى شرطية منفصلة قولنا: و(كل "ب" "ج" إما "د" وإما "ر") فيلزم إن كان (ليس كل "ب" "ج") كاذباً فـ (إما "د" وإما "ر") لكن (ليس إما "د" وإما "ر") فـ (ليس ليس كل "ب" "ج") كاذباً وأما إن كان المطلوب شرطياً فإما متصل وإما منفصل، فإن كان متصلاً فقد تكون أيضاً كبرى الاقتران حَمْلية، وقد تكون شرطية، وإن كانت شرطية فقد تكون متصلة وقد تكون منفصلة مثاله ولتكن الكبرى حَمْلية

قولنا: (إن كان ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") كاذباً فـ (كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") صادق و(كل "د" "ر" "ك" "ل") أنتج (ان كان ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") كاذباً فـ ("ك" "ل") لكن (ليس "ك" "ل") صادقاً فـ (ليس ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") كاذباً ومثاله ولتكن الكبرى شرطية متصلة قولنا: و(كل ما كان "د" "ر" فـ "ك" "ل") أنتج (إن كان ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") كاذباً فـ "ك" "ل" صادق، لكن (ليس "ك" "ل") صادق فـ (ليس ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") كاذباً، ومثاله ولتكن الكبرى شرطية منفصلة قولنا: و(كل "د" "ر" إما "ك" وإما "ل") أنتج (إن كان ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") كاذب فـ (إما "ك" وإما "ل") لكن (ليس إما "ك" وإما "ل") فـ (ليس ليس كل ما كان "ب" "ج" فـ "د" "ر") كاذباً، فهذا هو تحليل القياس الخلفي، وكيفيته إبانة المطلوب منها.

وربما وقع الاصطلاح على ترك ذكر نتيجة الاقتران، ولا يصرح بغير تاليها والحكم عليه بالمحال، وذلك كما يقال: (إن كان ليس كل "ب" "ج") كاذباً فـ (كل "ب" "ج") صادق و(كل "ج" "أ") فـ (كل "ب" "أ") لكن (كل "ب" "أ") محال فالمقدم محال.

ولربما حاول قوم بيان خلف من المقدمة الشرطية الأولى بوضعها والحكم على تاليها بالمحال، ثم تكلفوا بعد ذلك تأليفاً قياسياً منه ومن مقدمة حقة، يلزم عنه المحال، ثم يقال هذا التالي يجتمع منه ومن حق محال فهو محال، ولربما قيل إن لزم هذا المحال إما من التأليف وإما من المادة، لكنه ليس من التأليف لكونه حقاً، وإن كان من المادة فإما من الكبرى أو الصغرى، لكنه ليس من الكبرى؛ لكونها صادقة، والصادق فلا يلزم عنه محال، فإذن لزومه إن كان فليس إلا عن الصغرى فهي إذن محال، ولا بأس به.

وعلى كل تقدير فإنما يتم بيان المطلوب بالقياس الخلفي أن لو لزم المحال من فرض نقيضه صادقاً ومن هنا سمي (قياس الخلف) بفتح الخاء لا بضمها، من جهة أنه يرد الكلام إلى المحال، والخلف اسم للمحال، وأما الخلف بضم الخاء فليس يكون في غير المواعيد، وليس يمتنع أن يكون منشأ تسميته بذلك؛ كونه مبيّناً

للمطلوب من ورائه وخلفه - أي من طريق نقيضه - كما قاله بعضهم.

وما قيل من أن الخلف قد يساعد الباطل تارة والحق أخرى فلا يكون موثوقاً به، ولا معتمداً عليه، فإنه لو قال القائل إن عكس (لا شيء من "ب" "ج" ما دام "ب" لا شيء من "ج" "ب" ما دام "ب") وإلا فالصادق نقيضه، وهو على ما أشرنا إليه (بعض "ج" "ب") في بعض أوقات كونه "ب" وإذا كان (بعض "ج" "ب") فلنا أن نفرض ذلك البعض شيئاً معيناً وليكن مثلاً "د" فـ "د" موصوف بـ ("ج" و"ب") فقد صار بعض ما هو موصوف بـ "ب" موصوفاً بـ "ج" وبعض ما هو موصوف بـ "ج" موصوفاً بـ "ب" وهو خلف؛ إذ هو خلاف القضية المفروضة الصادقة وهي (لا شيء من "ب" "ج" ما دام "ب") وهذا المحال إنما يلزم من فرض نقيض ما أشرنا إليه من العكس فهو باطل كما سلف، فلقائل أن يقول بل عكسها (لا شيء من "ج" "ب" بالإطلاق العام) وإلا فـ (بعض "ج" "ب" دائماً) وعند ذلك فلنا أن نفرض ذلك البعض شيئاً معيناً، فيكون قد اجتمعت فيه الحقيقية والدائمة معاً ولو في وقت ما، وهو على خلاف القضية الصادقة، بل وما مثل هذا جاز إذا قيل إن عكسها (لا شيء من "ج" "ب" بالإمكان العام) وعند ذلك فلا يخفى أن القضية الواحدة ليس لها إلا عكس واحد، والخلف قد أوجب لهذه القضية ثلاثة من العكوس.

والحق إن كان في هذه الجملة فلا يكون إلا واحداً والباقي باطل، فليس إلا للغفلة عن كون العكس المفروض أولاً أخصّ مما فرض من العكسين الأخيرين، ومن علم ذلك بما أشرنا إليه سابقاً لم يخف عليه أن صدق الأعمّ لازم من صدق الأخص، وأن كل ما دل على تعيين صدق الأخص بجهة من الجهات فهو بعينه دال من تلك الجهة على تعيين صدق الأعمّ؛ ضرورة من غير عكس كان ذلك بطريق الخلف أو غيره، وإنما يقع الاختلاف في قياس الخلف، وأن لو كان ما جر إلى بيانه من صدق العكس بالإطلاق الأعمّ، أو الإمكان الأعمّ غير لازم من صدق العكس الخاص المفروض، بل مبايناً ومنافراً وهو محال، فإذا لم يكن في الدلالة على صدق الأعمّ مقرراً على دلالته على صدق الأخص فلا أقل من أن يكون له مبطلاً.

فإن قيل: إذا قضى باستمرار الخلف في بيان عكس المطلق العام، والممكن

العام بسبب دخول العكس الخاص فيهما، فالمعتقد لذلك قد عرف العكس الخاص.

الحق قبل إقامة الخلف بطريق آخر، ثم بعد ذلك زعم دخوله في أقسام المطلق والممكن العامي، ثم حكم باستمرار الخلف فيهما بسبب دخوله تحتهما، فيكون العكس المطلوب صحته بالخلف مصححاً للخلف وهو دور محال.

وأيضاً فإن اعتبار المطلق العام والممكن العام على وجه يشملان جميع أقسامهما شيء، واعتبارهما على وجه لا يتناولان إلا قسماً واحداً شيء آخر، وقد قام الخلف فيهما فلا يتعين القسم المطلوب.

وأيضاً لو كان العكس على هذا السياق لكان عكس جميع القضايا ممكناً عاميّاً؛ إذ لا قضية توجد عكساً لأخرى، إلا وهي داخلة في الممكن العام، ولسقطت مؤونة طلب العكس في كل قضية.

ولا يخفى أن كل قضية تنعكس فإن لها عكساً خاصاً عنه يبحث، ثم زعم أنه يورد مثالاً لا يقطع به دابر الخلاف، يستمر فيه قياس الخلف، مع كون العكس الحق غير داخل فيه، فقال إذا قلنا (لا شيء من "ب" "ج" ما دام "ب") إن عكسها (لا شيء من "ج" "ب" في وقت من أوقات كونه "ب" لا دائماً ما دام "ب") وهذه القضية لا يدخل العكس الحق الخاص تحتها.

وبيان ذلك أنه إن لم يصدق هذا العكس صدق نقيضه وهو (بعض "ب" "ج" في ذلك الوقت المعين، فيكون في ذلك الوقت بعينه ("ج" إمّا "ب" و "ب" إمّا "ج") وهو على خلاف القضية الأصلية وهي (لا شيء من "ب" "ج" ما دام "ب") وهو خلف، فقد بان من هذا أن صحة الخلف أعمّ من صحة ما يستعمل فيه، فكل ما كان المستعمل فيه الخلف صحيحاً كان الخلف صحيحاً، ولا تنعكس كنفسه حتى يكون كل ما كان الخلف صحيحاً كان ما استعمل فيه صحيحاً.

**قلنا: أما التشكيك الأول:** فبعيد عن مذاق العقول، وتحكّم في الدعوى، بأن معرفة العكس الخاص الحق حاصل بطريق غير الخلف، وليس يتوقف أجزاء

الخلف في المطلق العام، والممكن العام على معرف العكس الخاص أولاً، حتى يكون الخلف متوقفاً على معرفة ما لا يعرف إلا بالخلف، بل جاز إجراء ذلك فيهما، وإن كان العكس الخاص الحق مجهولاً.

نعم، غاية ما يقدر أنه إذا صح أجزاء الخلف في بيان معنى الأخص جاز إجراؤه في بيان الأعمّ، وهو غير مخفض إلى الدّور، ثم إنه وإن توقف إجراء الخلف في المطلق العام، والممكن العام على معرفة العكس الخاص، والعكس الخاص مما لا يتبين له إلا بالخلف، فليس ذلك بدور، إلا أن تكون أجزاء الخلف في بيان العكس الخاص الحق متوقفاً على معرفة صحة العكس الخاص الذي لا تبيّن له إلا بالخلف، أما إذا كان إجراؤه في المطلق والممكن العام متوقفاً على معرفة صحة عكس الأخص فلا.

**وأما التشكيك الثاني**: فمن النمط الأول في الفساد أيضاً، وذلك أن إفضاء الخلف إلى تصحيح المطلق العام والممكن العام، ليس على وجه يتناول جميع أقسامهما معاً؛ إذ يستحيل الجمع بين كون الشيء الواحد مثلاً ضرورياً مطلقاً وممكناً خاصاً، كان لا بُدّي الوجود أم لا، بل ما ثبت من المطلق أو الممكن العام بالخلف أو بغيره ليس سوى شيء سلب عنه الجهات في اللفظ، ولا خروج له عن أن يكون متصفاً بواحد منها لا بجميعها، وليس اقتضاء الخلف إلى إثبات المطلقات أو الممكنات عملاً غير هذا الاعتبار.

ولا يخفى أن ذلك مما لا منافاة بينه وبين ما ثبت بالخلف أولاً.

**وأما التشكيك الثالث**: فهو وإن أورد على أحسن تنميق، فخارج عن سلك نظام التحقيق، وليس يلزم من كون عكس كل قضية داخلاً تحت الإطلاق والإمكان الأعمّ، وإلا اكتفى به عن معرفة العكس الخاص؛ إذ قد يتعلق بالخاص ما لا يتعلق بالعام، فالبحث عن الخاص واجب، وإن كان لا خلو عن أن يكون داخلاً تحت هذا الأعمّ، كيف التوسع والتحجر بدعوى دخول عكس كل قضية تحت الإطلاق والإمكان العام مما يُشعر بجهل قائله، وقلة تدربه، وضعف نظره، فإن عكس

القضايا الموجبة يقع بالإمكان العام، وذلك مما لا دخول له تحت المطلق العام، ولا الممكن العام، أما أنه لا دخول لها تحت الممكن العام فلكونه أعمّ منه؛ لتناوله ما لا بُدّ من وجوده، وما من وجوده بُدّ، والأعمّ لا دخول له تحت الأخص.

ثم وإن قدر أن المطلقة العامة مما يتناول أيضاً ما من وجوده بُدّ، فهي مساوية للممكن العام، والمساوي لا يكون أعمّ مما ساواه.

ثم إنه وإن كان عكس كل قضية داخلاً تحت المطلق والممكن العام، فليس ذلك مما وقع لازماً في بيان العكس الحقيقي من استعمال قياس الخلف، فإن كان مما يمنع من التمسك به في البيان فهو أيضاً لازم في كل ما يقدر استعماله من الطرق، وفيه إبطال الوقوف على العكس الخاص الحقيقي وهو محال.

وأما ما أورده من المثال، وأشار إليه من الخيال فهو عند من لديه أدنى تحصيل مغن عن الجواب، لظهور خلله، ووضوح زلله، وبيانه هو أن ما أشار إليه من العكس وإن كان العكس الحق غير داخل تحته فليس استعمال الخلف فيه إلى المحال، وما أشار إليه وإن كان المحال فيه لازماً فليس إلا للغفلة عما هو نقيض ما فرض عكساً؛ إذ ليس نقيض قولنا: (لا شيء من "ج" "ب") في بعض أوقات كونه متصفاً بـ ("ب" لا دائماً بعض "ج" "ب" في ذلك الوقت) فإنه إن قدر كم بها يحتمل أن يكون في الكل أو البعض، ويحتمل أن يكون لقولنا: (في بعض أوقات كونه "ب") ويحتمل أن يكون لقولنا: (لا دائماً) فالنقيض إذ ذاك يجب أن يكون ما مثل قولنا: (إما بعض "ج" "ب" ما دام "ب") و(إما بعض "ج" ليس "ب" ما دام "ب") فإنه إن احتمل أن يكون الكذب في نسبة "ب" إلى (كل "ج") أو إلى بعضه، صدق الإيجاب في البعض، وكان أخذه مغنياً عن الكل، وإن احتمل أن يكون الكذب في قولنا: (في بعض أوقات كونه "ب") صدق الإيجاب الدائم، وإن كان لقولنا: (لا دائماً) صدق السلب الدائم.

ولا يخفى أن ما هو الصادق من هذه اللوازم وهو الإيجاب (في البعض دائماً بدوام "ب") أو (السلب الدائم في البعض بدوام "ب") غير متيقن، والمحال إنما

يلزم أن لو كان الصادق هو الجزئي الموجب فيهما، وكان هو النقيض بمجرده وليس كذلك، بل النقيض أحدهما لا بعينه، ولا بُدّ من أن يكون المحال لازماً من فرض صدق كل واحد منهما وهو لا محالة غير لازم من فرض السالب الجزئي منهما على ما لا يخفى.

وإذا عرف ما حققناه في وجه التمسك بقياس الخلف فما يقصد بيانه به من المطالب إما كليّ موجب، أو كليّ سالب، أو جزئي موجب، أو جزئي سالب، فإن كان كلياً موجباً لم يمكن بيانه بالخلف على أن يكون الاقتران منه على نمط الشكل الأول والرابع؛ إذ نقيض الكليّ الموجب جزئي سالب، وليس يمكن أن يجعل صغرى ولا كبرى في الرابع؛ لكونه جزئياً سالباً، وإن أخذ الضد بحيث يمكن جعله كبرى في الأول، أو كبرى وصغرى في الرابع، فهو وإن أنتج، فليس يلزم منه غير كذب الضد، ولا يلزم منه صدق الآخر، الذي هو المطلوب؛ إذ ليس يمتنع اجتماع الضدين في الكذب على ما سبق، بل بيانه إنما يكون مما بقي من الأشكال، لكن إن كان من الشكل الثاني فالنقيض فيه لا يكون إلا صغرى؛ إذ لا قياس في الثاني مما كبراه جزئية، والمضاف إليه لا يمكن إلا كلياً، ومع كليته لا يكون إلا موجباً؛ إذ لا قياس عن سالبتين، فليس يتبين بغير الاقتران الرابع منه، وإن كان من الشكل الثالث عما صغراه سالبة، والمضاف إليه لا يكون إلا كلياً؛ إذ لا قياس عن جزئيتين، ومع كونه كلياً فلا يكون إلا موجباً؛ إذ لا قياس عن سالبتين، فليس يتبين من الثالث بغير الاقتران الخامس منه، وإن أخذ الضد فيهما بحيث يكون البيان من غير هذه الاقترانات فقد بيّنا أنه غير مفيد، وأما باقي المطالب فإنها تتبين بالخلف من الأشكال الأربعة.

أما الكليّ السالب، فلأن نقيضه جزئي موجب، وهو يمكن أن يكون في الشكل الأول صغرى، وما يضاف إليه يجب أن يكون كلياً إما موجباً وإما سالباً، فبيانه فيه يكون بالاقترانين الآخرين.

وكذا أيضاً يمكن أن يجعل صغرى من الثاني، وما يضاف إليه يجب أيضاً أن

يكون كلياً؛ إذ لا قياس عن جزئيتين، ومع كونه كلياً يجب أن يكون سالباً؛ إذ لا قياس فيه عن موجبتين في غير المختلطات، فبيانه فيه لا يكون بغير الاقتران الثالث منه، وأما في الشكل الثالث فممكن أن يكون صغرى وكبرى، فإن كان صغرى فما يضاف إليه يجب أن يكون كلياً إما موجباً وإما سالباً، وإن كان كبرى فيجب أن يكون ما يضاف إليه كلياً؛ إذ لا قياس عن جزئيتين، ومع كونه كلياً موجباً؛ إذ لا قياس في الثالث عما صغراه سالبة، فإذن بيانه في الثالث ثلاثة اقترانات بالثاني والثالث والسادس، وأما في الرابع فقد يكون النقيض فيه صغرى، وقد يكون كبرى، فإن كان كبرى فالمضاف إليه لا يكون إلا كلياً موجباً، وإن كان صغرى فالمضاف إليه لا يكون إلا كلياً سالباً على ما عرف، فبيانه فيه لا يكون إلا باقترانين وهما الثالث والخامس.

وأما الجزئي الموجب فلأن نقيضه كليّ سالب، وهو في الشكل الأول أن يجعل كبرى، والمضاف إليه يجب أن يكون موجباً إما كلياً وإما جزئياً، فبيانه فيه أن يكون بالاقتران الثاني والرابع.

وأما في الشكل الثاني، فيمكن أن يجعل صغرى وكبرى، لكن إن كان صغرى فالمضاف إليه يجب أن يكون كلياً موجباً، وإن كان كبرى فالمضاف إليه لا يكون إلا موجباً؛ لكونه قد يكون كلياً، وقد يكون جزئياً، فبيانه فيه بثلاثة اقترانات وهي الأول والثاني والثالث.

وأما في الشكل الثالث، فلأنه يمكن أن يكون كبرى والمضاف إليه يجب أن يكون موجباً إما كلياً وإما جزئياً، فبيانه فيه باقترانين وهما الرابع والسادس.

وأما في الشكل الرابع، فلأنه يمكن أن يكون صغرى أو كبرى، لكن إن كان صغرى فكبراه لا تكون إلا كليّة موجبة، وإن كان كبرى فصغراه قد تكون كليّة موجبة، وقد تكون جزئية موجبة، فبيانه فيه بثلاثة اقترانات وهي الأول والرابع والخامس.

وأما الجزئي السالب، فلأن نقيضه كليّ موجب، وهو قد يمكن أن يكون في

الأشكال الأربعة صغرى وكبرى، لكن إن كان صغرى من الأول فكبراه لا تكون إلا كليّة إما موجبة وإما سالبة، وإن كان كبرى فصغراه لا تكون إلا موجبة إما كليّة وإما جزئية، فبيانه فيه بالاقترانات الثلاثة الأول والثاني والثالث، وإن كان صغرى من الثاني فكبراه لا تكون إلا كليّة سالبة، إلا أن تكون الجهات غير متداخلة، فيجوز أن تكون موجبة على ما عرف، وإن كان كبرى فصغراه أيضاً لا تكون إلا سالبة على الشرط المذكور إما كليّة وإما جزئية، فبيانه فيه بثلاثة اقترانات وهي الأول والثاني والرابع.

وأما إن كان صغرى من الثالث فكبراه قد تكون موجبة إما كليّة وإما جزئية، وقد تكون سالبة إما كليّة وإما جزئية، وإن كان كبرى فصغراه لا تكون إلا موجبة إما كليّة وإما جزئية، فبيانه فيه بخمس اقترانات وهي الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، وإن كان صغرى من الرابع فكبراه قد تكون كليّة موجبة، وقد تكون سالبة، وقد تكون جزئية موجبة، وإن كان كبرى فصغراه قد تكون كليّة موجبة، وقد تكون كليّة سالبة، فبيانه منه بأربعة اقترانات وهي الأول والثاني والثالث والرابع.

وأما إن أخذ الضد بدل النقيض في جميع هذه المطالب بحيث يمكن أن يكون الخلف من غير ما عددناه من الاقترانات فهو وإن لزم منه إحالة الضد المأخوذ، فليس يلزم منه صدق المطلوب على ما عرف.

## [رد الخلف إلى المستقيم]

وعند تحقق ما أشرنا إليه فاعلم أن الخلف قد يمكن رده إلى المستقيم بأخذ نقيض النتيجة المحالة واقترانها بالمقدمة الحقة الصادقة فإنه ينتج عين المطلوب، وذلك كما لو كان المطلوب مثلاً (ليس كل "ب" "ج") فقلت (إن كان ليس كل "ب" "ج") فـ (كل "ب" "ج") و(كل "ج" "أ") فـ (كل "ب" "أ") لكن (ليس كل "ب" "أ") و(كل "ج" "أ") فـ (ليس كل "ب" "ج") وهو عين المطلوب، لكن إن كانت نتيجة الاقتران الخلفي كليّة موجبة فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران الرابع من

الشكل الثاني، وإن كانت نتيجته كليّة سالبة (فإما أن تكون مقدماته موجبة من المختلطات من الشكل الثاني، أو أن إحداهما سالبة، فإن كانت مقدماته موجبة لم يمكن رده إلى المستقيم؛ لأنك إذا أخذت نقيض المطلوب كان جزئياً موجباً، وعند اقترانه بالصادقة الموجبة ينتج من الاقتران الثالث من الأول جزئياً موجباً والمطلوب قد كان جزئياً سالباً، لضرورة أن المأخوذ في الاقتران الأول نقيضه، وقد يكون كلياً موجباً.

وأما إن كانت إحداهما سالبة فإما أن تكون صغرى أو كبرى، فإن كانت صغرى فالاقتران إما من الشكل الثاني أو الرابع، فإن كان من الثاني فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران الثالث من الرابع.

وأما إن كانت السالبة كبرى فالاقتران إما من الشكل الأول أو الثاني، فإن كان من الأول فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران الثالث من الثاني، وإن كان من الثاني فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران الرابع من الأول.

وأما إن كانت نتيجته جزئية موجبة فإما أن يكون من الشكل الأول أو الثالث أو الرابع، فإن كان من الأول فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران السادس من الثالث.

وإن كان من الشكل الثالث فإما أن تكون مقدماته كليّة أو أن إحداهما جزئية، فإن كانتا كليّتين فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران الأول من الشكل الثاني، وإذ ذاك فالنتيجة تكون كليّة سالبة عين المطلوب داخل فيها، إذ هو قد كان جزئياً سالباً؛ لضرورة أن نقيضه كليّ موجب، وأما إن كانت إحداهما جزئية فإما أن تكون صغرى أو كبرى، فإن كانت صغرى فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران الثالث من الثاني.

وأما إن كان من الشكل الرابع فمقدماته أيضاً إما كليّة أو أن إحداهما جزئية، فإن كانتا كليّتين فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران الرابع من الرابع، وإن كانت إحداهما جزئية فهي لا تكون إلا كبرى، وقياسه المستقيم إذ ذاك لا يكون من غير الاقتران الخامس من الرابع.

وأما إن كانت النتيجة جزئية سالبة فلا يكون من غير الشكل الأول، بل من الثاني أو الثالث أو الرابع، فإن كان من الشكل الثاني فلا يمكن رده إلى المستقيم واعتبره.

وأما إن كان من الشكل الثالث فإما أن يكون من الاقتران الرابع أو الخامس أو السادس، فإن كان من الرابع فقياسه المستقيم من الاقتران الثاني من الثاني، ونتيجته إذ ذاك كليّة سالبة، والمطلوب يكون داخلاً فيها؛ لكونه جزئياً سالباً، وإن كان من الخامس فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران الرابع من الثاني، وإن كان من السادس فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران الأول من الرابع.

وأما إن كان من الشكل الرابع فإما من الاقتران أو الخامس، فإن كان من الرابع فقياسه المستقيم لا يكون من غير الاقتران الأول من الرابع، والنتيجة إذ ذاك تكون كليّة سالبة، والمطلوب يكون داخلاً فيها، وكذا إن كان من الخامس، لكن نتيجته غير المطلوب.

هذا كله أن كان ما أضيف إلى نقيض النتيجة المحالة هو غير المقدمة الصادقة المأخوذة في الخلف، وإلا أن كان المضاف إليه غيرها فقد تختلف الحال في ما ذكرناه من الاقترانات، واعتبره.

## [الفرق بين الخلف والقياس المستقيم]

وعلى هذا فالفرق بين المستقيم والخلف أن المستقيم يقصد فيه أولاً بيان المطلوب بنصب مقدمات مسلمة، إما مطلقاً وإما بالنسبة، والخلف إنما يقصد فيه أولاً بيان أمر محال إما مطلقاً أو بالنسبة هو غير المطلوب، ثم يستنتج بعد ذلك كذب ما هو شبيه لبيان صدق نقيضه، وأيضاً فإن المستقيم إنما يوجد فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات، وفي الخلف فإحداهما نقيض المطلوب، وأيضاً فإن النتيجة في المستقيم لا يكون موضوعه أولاً، وفي الخلف بضده، وأيضاً فإن المطلوب في المستقيم يتم بقياس واحد، وفي الخلف إنما يتم بقياسين.

نعم، رد الخلف إلى المستقيم من جهة عكس القياس قد شابه قياس الخلف من

جهة أن كل واحد من قياس الخلف، وعكس القياس كان ذلك عكساً لقياس الخلف أو غيره، قد يوجد فيه نقيض مطلوب ما، ويضاف إليه مقدمة مسلمة لإبطال مسلم، لكن ما به الافتراق بينهما أن عكس القياس لا يكون إلا بعد قياس آخر، والخلف فلا يكون إلا مبتدأ، وأيضاً فإن المأخوذ في عكس القياس قد يكون ضد مطلوب ما، وقد يكون نقيضه، والمأخوذ في الخلف ليس إلا النقيض، وأيضاً فإن المأخوذ في عكس القياس ليس إلا نقيض مطلوب هو نتيجة، ولا كذلك في الخلف.

# الفن السادس

## في القياسات المؤلفة من المقدمات المتقابلة

نقول: قد يؤلف قياس من مقدمات لإنتاج مطلوب ما، ثم يؤلف بالتخيل على وجه خفي، إما بتبديل لفظ بلفظ مرادف، أو كليّ بجزئيته، أو جزئي بكليته، من مقابل تلك المقدمات أو بعضها، إما بالتضاد أو بالتناقض، قياس آخر، لإنتاج مقابل المطلوب المسلم، وذلك كثيراً ما يستعمل في الجدال لتبكيت المناظر، حيث يتسلم منه قول ثم يتسلم منه أصول أخرى مقابلة للأصول الأولى أو بعضها، ينتج مقابل ما سلمه أولاً، لكن منه ما المأخوذ فيه المقابل بالحقيقة، ومنه ما المأخوذ فيه المقابل بالظن، وقد يكون ذلك على سبيل الاقتران، وقد يكون على سبيل الاستثناء، فإن كان على سبيل الاقتران فالمأخوذ المقابل سواء كان مقابلاً بالذات - أي بالتضاد أو التناقض - كقولنا: (كل إنسان حيوان) و(لا شيء من الإنسان حيوان) أو (ليس كل إنسان حيواناً) أو مقابلاً بالظن لا بالحقيقة، بأن يكون الحكم بإيجاب شيء لشيء وسلبه عن لازم ذلك الشيء أو بالعكس، كما يقال: (كل إنسان حيوان) و(لا شيء من الناطق حيوان) أو (لا شيء من الإنسان حيوان) و(كل ناطق حيوان) أو أن يكون الحكم بإيجاب شيء لشيء وسلبه من جزئي ذلك الشيء أو بالعكس، كما يقال: (كل علم ظن) و(لا شيء من الظن ظن) أو (لا شيء من العلم ظن) و(كل طب ظن) فالقياس الأول إما أن تكون مقدماته كلها موجبة، أو أن إحداهما سالبة، فإن كانت موجبة فلا يمكن أخذ مقابلها لاستنتاج مقابل المطلوب المسلم أولاً؛ إذ المقابل لها كان بالتضاد أو التناقض ليس إلا سالباً، ولا قياس عن سالبتين، ولا تبالِ من أي شكل كان.

نعم، إن أمكن ذلك فليس إلا بأخذ مقابل إحداهما، لكن إن كانت نتيجة النظم الأول موجبة فالنظم الثاني إما من الشكل الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع، فإن كان من الأول فلا يكون المقابل المأخوذ فيه جزئياً، فإنه لا يكون صغرى؛ لكونه

سالباً، ولا كبرى؛ لكونه جزئياً، فإذن لا بُدّ أن يكون كلياً، ولا يتصور أن يكون الأكبر لكونه سالباً، وإن كان من النظم الثاني أمكن أن يكون جزئياً وكلياً، لكن إن كان جزئياً فلا يتصور أن يكون إلا صغرى، وإن كان كلياً أمكن أن يكون صغرى وكبرى، وإن كان من الشكل الثالث أمكن أيضاً أن يكون جزئياً وكلياً، وعلى كلا التقديرين فلا يتصور أن يكون إلا كبرى، وإن كان من الشكل الرابع لم يمكن أن يكون إلا كلياً؛ إذ الجزئي السالب فيه لا يتصور أن يكون لا صغرى ولا كبرى، وإن كان كلياً أمكن أن يكون صغرى وكبرى، لكن ما كان من هذه الاقترانات منتجاً للكليّ السالب، فالمطلوب فيه مقابل لما سلم أولاً بالتضاد وإلا فبالتناقض، وإن كانت نتيجة النظم الأول جزئية موجبة فلا بُدّ أن يكون المقابل المأخوذ في النظم الثاني كلياً، والمقدمة المقترنة به أيضاً كليّة، وأن يكون اقترانهما اقتراناً ينتج الكليّ السالب، كالثاني من الأول، والأول والثاني من الثاني، والأول من الرابع، وإلا فإن كانت نتيجته جزئية فلا تقابل بين الجزئيتين، لا بالتضاد ولا بالتناقض.

وأما إن كانت إحدى المقدمتين من النظم الأول سالبة فنتيجته أيضاً إما كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة لم يجز أيضاً أخذ مقابل المقدمتين في النظم الثاني، وإلا فالنتيجة إن كانت ولا بُدّ غير مخالفة لما سلم من المطلوب أولاً في الكيف فلا تقابل، بل المأخوذ فيه لا يكون إلا مقابل إحداهما وهي سالبة لا موجبة؛ إذ مقابل الموجبة سالبة، ولا سبيل إلى اقترانه بالسالبة الأخرى؛ إذ لا قياس عن سالبتين، وإذا كان المأخوذ فيه إنما هو مقابل السالبة من مقدمتي النظم الأول فمقدمتاه موجبة، وليس يتصور إنتاج الموجب من الموجبتين من غير الشكل الأول والثالث والرابع على ما عرف، وعند ذلك فالمقابل إن كان كلياً أمكن جعله صغرى أو كبرى من هذه الأشكال الثلاثة، وإن كان جزئياً فهو لا يكون من الأول إلا صغرى، ومن الثالث قد يكون صغرى وكبرى، ومن الرابع كبرى.

وكل قياس أنتج من هذه الجزئيتين فمطلوبه مقابل للمطلوب المسلم أولاً بالتناقض وإلا فبالتضاد.

وأما إن كانت نتيجته جزئية فلا يمكن أيضاً في النظم الثاني أخذ مقابل

المقدمتين في النظم الأول لإنتاج مقابل مطلوبها؛ إذ لا اختلاف في الكيف، ولا أخذ مقابل الموجبة منها أيضاً لما عرف، بل المأخوذ إنما هو مقابل السالبة منهما؛ لأن يكون الاقتران الكائن منه ومن المقدمة الأخرى منتجاً للكليّ الموجب؛ لأن يقع التقابل بين المطلوبين المُسلّمَين؛ إذ لا تقابل بين الجزأين، وعند ذلك فليس يتصور النظم الثاني من غير الاقتران الأول من الأول، واعتبر مثال كل واحد من هذه بنفسك.

وهل يتصور التقابل بين مقدمتي الاقتران الواحد على وجه يغلط أم لا؟

فنقول: إما أن يكون منتجاً للموجب أو السالب، فإن كان منتجاً للموجب فلا؛ إذ المتقابلتان لا بُدّ وأن تكون إحداهما سالبة، وليس يتصور إنتاج الموجب من السالب، وإن كان منتجاً للسالب فإما أن يكون التقابل حقيقياً أو مظنوناً، فإن كان حقيقياً فليس يمكن إلا أن تكون أسماء الحدود الثلاثة مترادفة، فيؤخذ منها اثنان على أنهما حدا المطلوب وواحد على أنه حد وسط، فإن كان من الشكل الأول فتؤخذ الحدود على أن المحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى واحد، والموضوع في الصغرى والمحمول في الكبرى مختلف، وذلك كما يقال: (كل ليث أسد) و(لا شيء من الغضنفر أسد) وإن كان من الثالث فتؤخذ الحدود على أن الموضوع فيها متحد والمحمول مختلف، وهو كما يقال: (كل ليث أسد) و(لا شيء من الليث غضنفر) وإن كان من الرابع فتؤخذ الحدود على أن الموضوع في الصغرى والمحمول في الكبرى واحد، والمحمول في الصغرى والموضوع في الكبرى مختلف، وذلك كما يقال: (كل ليث أسد) و(لا شيء من الغضنفر ليث).

أما إن كان التقابل بالظن لا بالحقيقة كما عرف، فالمحمول في المقدمتين لا بُدّ وأن يكون واحداً، والموضوع مختلف، وهو كما يقال: (كل إنسان حيوان) و(لا شيء من الناطق حيوان) فعلى هذا ليس يتهيأ من المتقابلين بهذا المعنى قياس من الشكل الأول ولا الثالث ولا الرابع، وإنما يتهيأ ذلك من الشكل الثاني على اختلاف قرائنه.

وأما إن كان التقابل حقيقياً ولم يتخيل فيه بأخذ الألفاظ مرادفة، بل كان

الموضوع في المقدمتين واحداً، والمحمول واحداً، ولا اختلاف في غير الكيفية، كقولنا: (كل طب علم) و(لا شيء من الطب علم) فإنه وإن لزم منه أنه (ليس كل علم علماً) فليس الغلط فيه خافياً، ونحن وإن كنا نجوز لزوم النتيجة الصادقة عن المقدمات الكاذبة، فليس يلزمنا تجويز لزوم الصادق عن المتقابلتين؛ إذ اللازم عنهما (أن الشيء ليس هو هو) وهو خلف.

وأما أنه كيف يعرض للنظار الوقوع في المقاييس من المقدمات المتقابلة بحيث ينتج (أن الشيء ليس هو هو) من غير شعور، فذلك أنه قد يتفق أن يكون عنده أصل حق موضوع، وقياسات فاسدة تنتج نتائج فاسدة، يلزم عنها وعن الأصل الموضوع أنه (ليس هو هو) ومثاله وليكن الموضوع (إن بعض الأعداد فرد) والقياس الفاسد (كل عدد منقسم بمتساويين) و(لا شيء من المنقسم بمتساويين فرد) فـ (لا شيء من العدد فرد) فإذا قلت (بعض العدد فرد) و(لا شيء من العدد فرد) أنتج بالنظر إلى الشكل الثاني (بعض العدد ليس بعدد) وبالنظر إلى الشكل الثالث (بعض الفرد ليس بفرد) وربما كان الموضوع باطلاً والقياس صحيح منتج لمقابله، وربما كان عنده قياسان إما كاذبان أو أحدهما نتيجتاهما متقابلتان كما سبق، وربما اتفق وقوع الغلط بإيهام أن المركب ليس هو أحد جزأيه - أي ليس هو هو بمجرده - ثم يجعل المركب حداً أوسط بين الجزء المسلوب وبين ما المركب ثابت له، وهو كما يقال: (زيد حيوان ناطق) و(لا شيء مما هو حيوان ناطق بناطق) ويكون ذلك في ما بينه وبين نفسه، على أنه (ليس هو هو) فقط فينتج (أن زيداً ليس بناطق) وقد كان بعينه ناطقاً، وليس ذلك كله، فما يقع التصور ابتدأ قبل الوقوع في بعض هذه الزلات، أو التخيّل ببعض هذه التخيلات.

# الفن السابع

# في تحقيق ما بقي من أصناف الحُجَج النافعة منفعة القياس وغير النافعة

وهي الاستقراء، والمقاومة، والتمثيل، والفراسة، والدليل، والعلامة، والفقهي، والتعقلي، والسياسي، والحسّي، والواسطي.

## [الاستقراء:]

أما الاستقراء فعبارة عن ما يوجب نسبة كليّ إلى كليّ آخر بإيجاب أو سلب، لتحقيق نسبته بتلك الكيفية، إلى ما تحت الكليّ المنسوب إليه من الموضوعات، لكن إن كان قد أتى فيه على جميع الجزئيات والموضوعات للأمر الكليّ المحكوم عليه بحيث لم يختل منها شيء كان الاستقراء تاماً حقيقياً، كالحكم على المتحرك بكونه جسماً، بواسطة ثبوت الجسم لجزء ما شأن المتحرك من الحيوان والجماد والنبات كماً، وإلا فناقص، وذلك كالحكم على الحيوان بأنه متحرك فكه الأسفل عند المضغ، بناء على استقراء أكثر الحيوانات[1] فما مثل الأول حق صادق منتفع به في اليقينيات؛ لأنه إذا جرّده الذهن عن أن يكون لكل واحد من خواص الجزئيات علم أنه لا بُدّ أن يكون للطبيعة المشتركة بين الكل أو للازمها، وهي بعينها واحد بالحقيقة في الكليّ والجزئي، ولأجل ذلك يحدّ الحكم بما حكم به على الجزئيات على كليّها، وما مثل الثاني فغير يقيني؛ إذ ربما كان الحكم فيها لم يستقر على خلاف ما استقرئ كما في التمساح، فهو وإن كان مغالطة في البرهان فليس مغالطة في الحد؛ لذا ليس استعماله فيه للإلزام الحقيقي، بل للإلزام

---

(1) هذه العبارة قد شطب عليها، وهي (جسماً بواسطة ثبوت الجسم لجزئيات المتحرك من الحيوان والجماد والنبات).

المشهوري، بما يظن (...) إذن الاستقراء أعمّ من حيث هو تام أو ناقص، وهو وإن شابه القياس الاقتراني من جهة أن الموضوعات فيه كالطرف الأصغر، والكليّ المحكوم عليه بالكليّ المنسوب إليها كالطرف الأوسط، والكليّ المحكوم به كالطرف الأكبر، لكنه قد فارقه من جهة أن ما من حقه أن يكون حداً أصغر في القياس قد صار في الاستقراء واسطة، وما من حقه أن يكون واسطة حداً أصغر، وأن الاستقراء متقدم على القياس بالنسبة إلى الحس؛ إذ كثير ما تكتسب المقدمات الأولى بالاستقراء الحسي، والقياس فمتقدم بالطبع على الاستقراء عند العقل.

وعلى الجملة فليس الاستقراء استقراء إلا لبيانه نسبة كليّ إلى كليّ بتوسط نسبة إلى ما تحت المنسوب إليه من الموضوعات كما عرف، وقد يكون ذلك مطلوباً لعينه، وقد يكون مطلوباً لغيره، بأن يكون مبدأ له، بكونه صغرى من قياسه أو كبرى، لكن إن كان المبيّن به كبرى القياس مطلوب ما والأصغر بيّن فإنما يمكن أن لو كانت القسمة للجزئيات، بحيث لا يكون الأصغر مصرحاً به في القسمة، وإلا كان مصادرة على عين المطلوب، وهو كما لو كان المطلوب مثلاً (كل ناطق هو "أ") بوساطة الحيوان، وأريد بيان الكبرى منه بالاستقراء، فقيل (كل حيوان إما ناطق وإما غير ناطق) و(كل ناطق أو كل غير ناطق "أ") وأن لا يكون خارجاً عنها، يتهيأ ذلك عند كون أجزاء الاستقراء المائت وغير المائت بأن يقول و(كل حيوان إما مائت وإما ليس مائتاً) فـ (كل مائت وليس مائتاً "أ") فـ (كل ناطق "أ") وعلى كل تقدير فنظر القياس في ما بيّنهه بالاستقراء فليس إلا لنفسه، لا إلى ما ترتب عليه من المطالب عند كونه صغرى أو كبرى، بل استعماله في القياس المبيّن للمطلوب إنما يكون على أنه قد تبيّن، وإذ ذاك فيجب أن يكون أبين من المطلوب، إما بحسب الشهرة، أو بأن يكون المطلوب مجهولاً وهو معلوم، وإلا فعلى تقدير أن يكون مساوياً أو أخفى فلا، ولكنه حيث ما يتبين به، والبيان لا بُدّ وأن يكون أولاً للمقدمة ثم للمطلوب، وإذ ذاك فالوسط للمقدمة أقل منه للمطلوب؛ إذ كل ما يورد لبيان المقدمة فهو للمطلوب، وللمطلوب زيادة وسط.

## [المقاومة:]

وأما المقاومة، فعبارة عن قياس مؤلف لإبطال مقدمة كبرى في قياس آخر، إما على سبيل العناد أو المناقضة، فإن كان على سبيل العناد فلا يتصور إلا أن تكون المقدمة المقصود مقاومتها كليّة إما موجبة وإما سالبة، ولا تبالِ من أي شكل كان قياسها، وذلك لأن تؤخذ مقدمة أخرى هي أشد عموماً منها مخالفة لها في الكيف ويضاف إليها، فإن قياسهما ينتج ضد المقدمة الكبرى للقياس الأول، مثال ذلك عند كونها موجبة والقياس الأول من الشكل الأول ما لو كان (أن السواد والبياض ضدان) و(كل ضدين فالعلم بهما واحد) فقلت (كل ضدين متقابلان) و(لا شيء مما هما متقابلان فالعلم بهما واحد) فإنه ينتج من الاقتران الأول من الشكل الأول (لا شيء من الأضداد العلم بهما واحد) وليس يتهيأ ما مثل هذا القياس المقاوم عند كون المقدمة المقاومة موجبة من الشكل الثاني؛ إذ الحد الأوسط لا يكون مجهولاً في المقدمتين دون عكس السالبة، وهو أن يقال: (لا شيء مما به العلم بمتقابلين) لكنه بعيد عن البيان ؛ إذ إذعان الذهن له دون إذعانه للأول، ولا من الثالث؛ لضرورة أن نتيجته لا تكون إلا جزئية، ولا من الشكل الرابع؛ إذ الحد الأوسط كما علم لا بُدّ وأن يكون فيه موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى، والموضوع في الصغرى هو بعينه الحد الأصغر، فلا يتصور أن يكون أوسط، ولأنه إذا كانت الكبرى فيه سالبة والصغرى موجبة فالنتيجة فيه لا تكون إلا جزئية، ومثال ذلك عند كونها سالبة ما لو كان الحكم في الكبرى من القياس الأول (لا شيء من الأضداد العلم بها واحد) فقلت (الأضداد متقابلة) و(كل متقابلين فالعلم بهما واحد) ولكن ما مثل هذا أيضاً ليس ينتج من غير الاقتران الأول من الشكل الأول؛ لضرورة أن نتيجته لا تكون إلا كليّة موجبة.

وأما إن كان على سبيل المناقضة، فالمقدمة المقاومة إما كليّة موجبة أو كليّة سالبة، أو جزئية موجبة أو جزئية سالبة، فإن كانت كليّة موجبة فالمقاومة إنما تتحقق بأخذ جزء من موضوعها الحكم فيه مخالف في الكيفية لحكمها، مثال ذلك ما لو

كان الحكم في القياس السابق على المتقابلات فقيل و(كل متقابلين فالعلم بهما واحد) فقيل (بعض المتقابلات أضداد) و(لا شيء من الأضداد العلم بها واحد) فإنه ينتج من الاقتران الرابع من الأول (بعض المتقابلات العلم بها واحد) وليس يتهيأ هذا المقام من الثاني دون عكس السالبة، ومن الثالث دون عكس الموجبة والسالبة معاً، وإن كانت كليّة سالبة فطريق المقاومة أن نفكك كما علمناك في الموجبة فنقول (بعض المتقابلات أضداد) و(كل ضدين فالعلم بهما واحد) فإنه ينتج من ثالث الأول (بعض المتقابلات العلم بها واحد) وقد كان (لا شيء من المتقابلات العلم بها واحد) وما مثل هذا المقاوم ليس يتهيأ من الشكل الثاني؛ إذ النتيجة فيه موجبة، ولا من الرابع؛ إذ لا يتم منه إلا بعكس الصغرى والكبرى، وإذ ذاك فيعود إلى جزئيتين، بل إن يتهيأ ذلك فليس إلا من الشكل الثالث بعكس الصغرى، كما عرف.

أما إن كانت جزئية موجبة أو سالبة، فليس يتحقق المقاومة؛ إذ القياس المقاوم لا بُدّ أن تكون صغراه جزئية، وإذ ذاك فنتيجته جزئية، ولا مقاومة بين جزئيتين.

واعلم أنه مهما كانت المقدمة المأخوذة للمقاومة غير أوّليّة فلا تساعد، إلا أن تكون محمودة.

وعلى الجملة مهما أخذت نتيجة القياس التالي وقُرنت بصغرى الأول فإنه ينتج مقابل النتيجة الأولى.

اللهم إلا أن تكون نتيجة القياس الثاني وصغرى الأول جزئية، أو على نمط غير منتج، وأما المثال فحاصله راجع إلى القضاء برد معلوم إلى معلوم في حكم، بناء على جامع بينهما، ولا تبالِ كان المردود والمردود إليه كليّتين أو جزئيتين، أو أن إحداهما كليّ والآخر جزئي، أو كان ما فيه الرد من الحكم نفياً أو إثباتاً، أو كان الجامع سالباً أو إيجاباً، وهو كقولنا: (العالم موجود فكان قديماً كالباري) وقد جرت عادة المتكلمين به أن يُسمّوا المردود وهو ما مثل العالم هاهنا فرعاً، والمردود إليه وهو ما مثل الباري أصلاً، وما فيه الرد كالقديم حكماً، وما فيه الاشتراك كالموجود علة، ويخالف الاستقراء من جهة أن الحكم فيه قد يكون على أحد جزئي كليّ بما

حكم به على الجزئي الآخر، لاشتراكهما في ذلك الأمر الكلي، وفي الاستقراء فالحكم فيه إنما هو على كليّ بأمر لكونه محكوماً به على جزئياته.

وبالجملة فهو غير مفيد لليقين؛ إذ ليس من ضرورة اشتراك شيئين في كليّ يعمهما أن يشتركا في ما حكم به على أحدهما، إلا أن يكون ما به الاشتراك هو علة الحكم المطلوب، وليس ما يدل على كونه حجة عند القائلين به، غير طريقين أحدهما يسمى (الطرد والعكس) والآخر (السبر والتقسيم) وكلاهما جدلي، أما الطرد والعكس فلأنه لا معنى له عن ملازمة وجود الحكم لوجود العلة، أو انتفائه عند انتفائها، ولا بُدّ فيه من الاستقراء لجميع الجزئيات، وفي سائر الأحوال، ولا سبيل إليه لخروج الفرع عنه، فيكون ناقصاً، وإن قدّر كونه تاماً فليس يوجب جعل المشترك ما بينهما علة في الأصل؛ لجواز أن تكون العلة مركبة من أوصاف وهو بعضها، وحيث وجد الحكم عند وجوده كان؛ لأن باقي الأوصاف التي هي أجزاء العلة موجودة، والحكم متوقف على تتمتها، فعند وجوده ثبت الحكم لتتمة العلة واستكمالها، وكذا يكون انتفاء الحكم عند انتفائه لانتفاء بعض العلة، وإذ ذاك فلا يلزم من وجوده في محل الخلاف وجود الحكم؛ لجواز تخلف باقي الأوصاف.

## [السبر والتقسيم:]

وأما السبر والتقسيم فهو أن يستدل على كون الوصف الجامع في المثال علة بعد جميع أوصاف الأصل، وإبطال أن تكون العلة شيئاً من آحاد غير المستبقى، وهو إنما ينفع أن لو لم يكن الحكم في المثال ثابتاً لذاته بل لمعنى آخر، وليس ذلك واجباً وإلا لتسلسل، وإن كان لغيره فلا بُدّ أن تكون الأوصاف منحصرة في ما عُدّ، ولا مستند له غير السبر، وعدم الاطلاع على شيء آخر، وهو أيضاً غير يقيني، وما يقال من أنه لو كان ثَمَّ وصف آخر لاطلع عليه بعد البحث والإمعان في النظر، إذ من المحال أن يكون بين يدي إنسان سليم البصر جمل أو جبل وهو لا يراه، فليس كما نحن فيه إذ كم من المعاني لا تدرك إلا بعد الكد والجهد وإتعاب النفس، وربما لا تدركه، ولا كذلك المثال المذكور، وأن يكون الإبطال لا لكل واحد واحد

من المحذوف، بل أن يكون الإبطال مع ذلك لكل رتبة تحصل من اجتماعها، وليس يكفي في إبطال المحذوف وتصحيح المستبقى ثبوت الحكم مع كذا - أي المستبقى - وتخلف إذ من الجائز أن يكون الحكم مُعللاً بعلتين بالنسبة إلى محلين، والمستبقى مشترك بينهما، وأن يكون المستبقى مع ذلك كله غير عام لنوعين أو صنفين كما لو كان المستبقى مثلاً "ج" وهو ينقسم إلى "ب" وإلى "د" وإلا جاز أن يكون علة باعتبار أحدهما، إما من حيث هو "ب" وإما من حيث هو "د" وإذ ذاك فيجوز أن يكون "ج" في المثال هو "د" الذي باعتباره هو علة، وفي المحل المختلف فيه "ب"، وكذا لو قدر الأمر بالعكس.

ولا يخفى أن الانتهاء في قسمة الأوصاف إلى وصف لا ينقسم بعيد، وإن أثبتوا ملازمة الحكم للوصف المشترك لذات الوصف، فمع بعده فقد استغنوا عن المثال.

## [الفراسة:]

وأما الفراسة فمن قبيل التمثيلات، إلا أن الاستدلال به على الحكم في محل النزاع مشترك بينه وبين المثال، لا على أنه هو العلة، بل على أنه لازم خاص بالعلة، ودليل عليها كالاستدلال بعرض أعالي الإنسان على شجاعته، بناء على أنهما تابعان لمزاج واحد في بدن الأسد ومعلولان له، ويلزم من أحد الموجبين وجود الموجب له، ومن وجود الموجب وجود معلول الآخر، وما مثل هذا النوع يسميه الفقهاء (قياس الدلالة) ولا بُدّ فيه من بيان كونهما تابعين في المثال للمزاج الواحد، وليس ما يساعد فيه غير الطريقين المذكورين - أعني الطرد والعكس، والسبر والتقسيم - واللازم عليه من القوادح مما ذكرناه، إلا وجه الثلاثة الأُول الذي يختص بما نحن فيه، وإن كانا في المثال تابعين لمزاج واحد، فوجود أحدهما في محل الخلاف ليس يجب أن يكون بما كان به في المثال، بل جاز أن يكون بغيره، إذ لا مانع من تعليل الحكم الواحد بعلتين مختلفتين بالنسبة إلى محلين مختلفين، ومع تقدير جواز كونه بغير ما كان به في المثال فلا يلزم مون المعلول الآخر.

## [الدليل:]

وأما الدليل ويسمى أيضاً بـ (الرأي) فعبارة عما أُلِّف من مقدمتين كبراهما قضية محمودة، يميل إليها السامعون، ولا تردها الأذهان ببديهتها، بها يروّج ما يراد ترويجه في الجدليات والخطابيات، كقولهم (كل حاسد ممقوت) و(كل منعم محبوب) لأن الدليل [ليس] هو نفس الحسد والمحبة أو الحسد والأنعام، بل الدليل هو نفس القول، من جهة أنه متبع مقبول، ولا مدخل له في اليقين أيضاً، فإن جملة ما هو من جنس هذه المقدمات إنما هو بحسب الظن، والمظنون لا يفيد غير الظن.

## [الضمير:]

وأما الضمير، فعبارة عما طويت فيه المقدمة الكبرى؛ مخافة الاطلاع على كذبها عند التصريح بها، كما سبق مثاله.

## [العلامة:]

أما العلامة، فعبارة عما طويت فيه المقدمة الكبرى والحد الأوسط، فيه علامة إما ضرورية أو محمودة متبعة، لكن منه ما لوضوح فيه بالمقدمة الكبرى كأن هيئة الحد الأوسط فيه على نسق الشكل الأول، كقولنا: (هذا الخشب محترق فقد اشتعلت فيه النار) وقد يخص ما مثل هذا النوع كثيراً بالدليل، ومنه ما لو صرح فيه بالمقدمة الكبرى كان الحد الأوسط فيه أعمّ من الطرفين ومحمولاً عليها بالإيجاب، كقولنا: (هذه المرأة مصفار فهي حبلى) ومنه ما لو صرح فيه بالمقدمة الكبرى كان الحد الأوسط فيه موضوعاً للطرفين وهو جزئي، كقولنا: (الحجاج كان شجاعاً فالشجعان ظلمة) لكن ما من مثل الشكل الأول ومستمر غير منتقض، وما من الشكل الثاني والثالث فغير مستمر، فإنه ليس إذا كان واحد من الظلمة شجاعاً فالظلمة كلهم شجعان، ولا أن يكون كل مصفار حبلى، وليس العلامة كما ظن ما يدل بها على الوجود فقط، حتى لا تكون المقدمات ولا في أي شكل كان إلا موجبة، بل العلامة كما تكون للوجود قد تكون للعدم، وربما كانت العدم عدم

علامة الوجود، وإذ ذاك فقد تكون المقدمات موجبة وسالبة.

## [الفقهيات:]

وأما الفقهيات، فما مدرك الاحتجاج بها قول من يوثق بقوله كصاحب الشريعة أو الأئمة المهتدين، كالنصوص الواردة في الكتاب والسنة، وأقول الأئمة، وكالتماثيل التي حكم أصل ما مأخوذ من قول صاحب الشريعة أو أهل الحلّ والعقد.

## [التعقلي:]

وأما التعقلية فما يؤلفها الإنسان مع نفسه لإنتاج ما ينبغي أن يفعل وأن لا يفعل، ومقدماتها إما صادقة أو أكثرية، إذ المقصود منها هداية النفس إلى السبيل الحق لإلزامها، وتخالف الخطابة والمشورة والجدل في أنها لا بُدّ وأن تكون مقولة عند السامع، وإن لم تكن مقدماتها كهذه المقدمات، إذ المقصود منها إنما هو الإلزام لا تقرير ما هو الحق.

## [السياسة:]

وأما السياسة فما أُلفت لإنتاج ما ينبغي أن يفعل وألا يفعل في ما يرجع إلى تدبير المدينة، فهي أخص من التعقلية، إذ هي قد تجري في تدبير المدينة وفي ما هو أخص من ذلك.

## [الحسية:]

فما كانت مقدماتها مختلطة من فقهية وسياسية، والعامية منها ففي أكثر أمر فقهية.

## [الوساطية:]

وأما الوساطية فما كانت مختلطة من الفقهية والآراء المحمودة، فكل ما كان مما

عددناه من صور الحجج هاهنا غير مفيد لليقين، وهو مما يوقع الغلط في البرهان، فليس بموقع للغلط في الجدل والخطابة؛ إذ المقصود منه إنما هو الإلزام في المشهور بما يظن غالباً، وهو غير متقاصر عنه.

# الفن الثامن

# في اعتبار أمور نافعة الاعتبار

# في صور الحُجَج

ويشتمل على تسعة فصول:

**الفصل الأول:** في المصادرة على المطلوب الأول.

**الفصل الثاني:** في تحقيق وضع ما ليس سبباً للنتيجة الكاذبة على أنه سبب لها.

**الفصل الثالث:** في تحقيق ما يروج به عرض كل واحد من المتناظرين.

**الفصل الرابع:** في كيفية استنتاج الصادق عن الكاذب.

**الفصل الخامس:** في كيفية اكتساب المقدمات، وتحصيل أقيسة المطلوبات.

**الفصل السادس:** في تحليل الأقيسة، والإشارة إلى أمور وتنبيهات معينة في ذلك.

**الفصل السابع:** في استفزاز النتائج.

**الفصل الثامن:** في كيفية اجتماع العلم والظن، أو الجهل بما يقابله في شيء واحد معاً.

**الفصل التاسع:** في تحقيق ما يعرض من عكس النتائج والمقدمات والمتلازمات والمتقابلات وغير ذلك من العوارض بسبب أحوال الحدود.

# الفصل الأول

## في المصادرة على المطلوب الأول

وكل مطلوب وقعت المصادرة به في الاحتجاج عليه، وإن كان داخلاً في جنس ما لم يبرهن، فليس ذلك مما ينعكس كنفسه؛ إذ ما لم يبرهن من المطلوبات قد يكون بأسباب أخرى غير المصادرة على المطلوب يأتي بيانها، بل المصادرة هو أن يؤخذ المطلوب المجهول نفسه مقدمة في بيان نفسه، إما بتبديل اسم أحد حدّيه بما يرادفه، وإما بغير تبديل، والواجب أن لا يُعرّف المجهول بنفسه، ولا بما هو أخفى منه، أو مثله، بل بما هو الأظهر، وذلك قد يقع في القياسات البسيطة، وقلما تخفى، وقد يقع في المركبة ويكون أكثر خفاء، وقد يكون ذلك في الاقترانات، وقد يكون في الاستثنائيات، أما الاقترانات فمثال وقوعه في البسيط منها وهو ما أخذ فيه أحد حدّي المطلوب باسم، ثم وضع حداً أوسط في القياس، وهو كما لو كان المطلوب مثلاً (كل إنسان ضاحك) فقلت (كل إنسان بشر) و(كل بشر ضاحك) فإنه وإن أنتج (كل إنسان ضاحك) فليس عين المطلوب غير المقدمة الكبرى، وأما مثال وقوعه في المركب منها، وهو ما بُيّن فيه المطلوب بمقدمة غير بيّنة، وتلك بأخرى غير بينة بغير المطلوب.

وبالجملة فما المطلوب عينه مأخوذ في بيان ما بينه، أو ما يؤول في البيان إليه، وهو كما لو كان المطلوب (كل إنسان ضاحك) فقيل في بيانه (كل إنسان كاتب) و(كل كاتب بشر) و(كل بشر ضاحك) فإنه وإن كان يلزمه (كل كاتب ضاحك) فليس الكبرى من القياس الثاني، غير ما كان نتيجة لنتيجته، وذلك قد يجري في الأشكال الأربعة، لكن إن كان المطلوب كلياً موجباً فما صُودر فيه عليه كان بسيطاً أو مركباً، لا يكون من غير الاقتران الأول من الشكل الأول، وإذ ذاك فببين جعله صغرى منه وكبرى لكبرى أو كان صغرى فهي مجهولة، والكبرى صادقة من مترادفين، وإن كان كبرى فهي مجهولة، والصغرى صادقة من مترادفين.

وأما إن كان كلياً سالباً فما صُودر عليه فيه إما من الشكل الأول، أو الثاني، أو الرابع، إذ الكليّ لا يتم قياسه، أو قياس إحدى مقدمتيه من غير ما عددناه، فإن كان من الأول فلا يكون إلا كبرى، والصغرى من مترادفين، وإن كان من الثاني أمكن أن يكون صغرى وكبرى، ويكون الحكم في الصغرى عند كونه كبرى، وفي الكبرى عند كونه صغرى في الترادف ما سلف في الكليّ الموجب، وإن كان من الرابع فلا يكون إلا صغرى والكبرى من مترادفين.

وإن كان جزئياً موجباً فما صودر فيه عليه لا يكون من غير الأول، والثالث، والرابع، إذ الثاني لا ينتج غير السالب، فلا يؤخذ في بيان الموجب، فإن كان من الأول لم يمكن أن يكون إلا صغرى، والكبرى من مترادفين، وإن كان من الثالث أمكن أن يكون صغرى وكبرى، ويكون الحكم في ما اقترن به من المقدمة الأخرى في الترادف ما عرف، وإن كان من الرابع لم يمكن أن يكون إلا كبرى، والصغرى من مترادفين.

وإن كان جزئياً سالباً فما صودر فيه عليه لا يكون من غير الثاني، والثالث دون الأول والرابع، إذ الجزئية السالبة فيهما لا تكون صغرى ولا كبرى، لكن إن كان من الثاني لم يكن منه إلا صغرى، وإن كان من الثالث لم يكن إلا كبرى، وحكم ما اقترن به في الترادف ما مضى.

وأما الاستثنائي فإما متصل وإما منفصل، والمتصل إما بسيط وإما مركب، فإن كان بسيطاً فالمقدم لا بُدّ وأن يكون هو عين التالي، إما بلفظين مترادفين أو ليس، والمصادرة فيه لا تكون إلا بالمقدمة الاستثنائية؛ إذ الشرطية ليس يلزم من تسليمها تسليم المطلوب، وذلك كما لو قيل (إن كان هذا إنسان فهو بشر) فإنك إن استثنيت عين المقدم أنتج عين التالي، فهو هو، وإن استثنيت نقيض التالي أنتج نقيض المقدم وهو هو.

وإن كان مركباً فهو كما يقال في الهندسة إذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فصير الزاويتين اللتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين، فالخطان لا

يلتقيان، وإلا فلو التقيا في جهة لحدث منهما مع الواقع عليهما مثلث زواياه أعظم من قائمتين؛ لكون الزاويتين اللتين عند قاعدته مساوية لقائمتين، والحادثة من التقاء الخطين زائدة عليهما وهو خلف؛ إذ زوايا المثلث مساوية لقائمتين، إنما تبرهن بعد صحة ذلك الوضع، فيكون قد بيّن حال الزوايا في الخطين بما لا يتم بيانه إلا به، وهو مصادرة على المطلوب.

وأما إن كان منفصلاً فإما بسيط وإما مركب، فإن كان بسيطاً لم يتصور فيه مصادرة على المطلوب، وإلا فالمصادرة إما في المنفصلة أو الاستثنائية منه، لا جائز أن يكون في المنفصلة؛ إذ التسليم لها لا يكون تسليماً للمطلوب، ولا في الاستثنائية؛ إذ هي أبداً في المنفصلة تكون مقابلة للمطلوب، والمقابل للمطلوب كيف يصادر فيه على عين المطلوب؟

وأما إن كان مركباً فعلى هذا النحو أيضاً، وربما أخذ في القياس شيئان متعاكسان كـ (الإنسان والناطق) أو جزئي وكليّ كـ (الإنسان والحيوان) فيظن أن حكمهما واحد، ثم يبنى عليه ظن المصادرة على المطلوب الأول، وفي التحقيق ليس ذلك مصادرة إلا بحسب الظن، وهو على أقسام نذكرها في طوبيقا، وعند تحقيق ما أشرنا إليه من حقيقي المصادرة على المطلوب، وظنية فما صودر فيه على المطلوب قد يشابه القياس الكائن من المقدمات المتقابلة في أخذ الحد الأوسط في النتيجة، وإن افترقا في لا بُدّية كذب إحدى المقدمتين المتقابلتين في القياس المؤلف منهما، وعدم هذه اللا بُدّية في المصادرة؛ إذ ليس يمتنع أن يكون المطلوب مع ما اقترن به حقاً، وفي أن المصادرة يُبيّن به مطلوب غير بيّن، وفي القياس المتقابل نقيض مطلوب مسلّم.

# الفصل الثاني

## في تحقيق وضع ما ليس سبباً للنتيجة الكاذبة على أنه سبب لها

نقول: إنه قد يوضع قياس لإنتاج محال، ويظن انتسابه إلى مقدمة معينة منه، وإنما هو منسوب إلى غيرها بأن يبقى المحال، وإن رفعت المقدمة المعينة سبباً، وليس هذا الاعتبار مما يقع في القياس المستقيم، إذ هو لا يقصد فيه إنتاج الكذب من وضع شيء أو رفعه، بل ذلك إنما هو لقياس الخلف، حيث يوجد فيه نقيض المطلوب، ويرام اقترانه بمقدمة أخرى لإنتاج محال، يظن انتسابه إلى النقيض، والسبب فيه غيره، إما بأن تكون حدود المحال وقياسه غير مشاركة للنقيض، أو مشاركة، لكن المحال إنما يلزم عن الغير، مثال الأول ما لو كان المطلوب (لا كل حيوان إنسان) ثم قرن بنقيضه قياس ينتج (أن كل جوهر عرض) ومثال الثاني ما لو قلت (ليس كل "ب" "ج") وإلا فـ (كل "ب" "ج") و(كل "ج" "د") و(كل "د" "أ") فـ (كل "ج" "أ") وهو خلف، فليس (كل "ب" "ج") ظناً بأن لزوم المحال إنما هو من فرض نقيض المطلوب، وإنما يكون كذلك أن لو يلزم المحال، وإن قدر رفع النقيض من البيّن، ولا يخفى لزومه عن قولنا: (كل "ج" "د") و(كل "د" "أ") وإن قدر رفع (كل "ب" "ج") وكذا لو أخرت ذكر النقيض، بأن قلت (إن لم يكن لا كل "ب" "ج") فـ (ليكن كل "د" "ر") و(كل "ر" "ب") و(كل "ب" "ج") فـ (كل "د" "ب") وهو خلف؛ إذ المحال لازم عن قولنا: (كل "د" "ر") و(كل "ر" "ب") وإن لم نقل (كل "أ" "ج") فالمحال إنما يلزم عن وضع النقيض بحيث يكون ما مثل هذا القياس خلياً عن الحشو، وأن يكون بحيث لو رفع النقيض لما لزم المحال.

# الفصل الثالث

## في تحقيق ما يروج به عرض كل واحد من المتناظرين في ما يَستَعمله من القياس أو يُستَعمل عليه

نقول: إن القياس إن استعمل في العلوم البرهانية فلا بُدّ وأن يكون على ما الأمر عليه في نفسه، وإن استعمل في الجدل أو غيره، فليس المقصود منه غير الحق، بل التبكيت والإلزام على نقيض مرام الخصم، وإذ ذاك فلا بأس أن يتخيل كل واحد منهما في تقريب غرضه، وسلوك ما يحترز به عن التبكيت والإلزام، وأكثر ما يجب مراعاة ذلك إذا كان السؤال عن تسليم مقدمة؛ ليجتمع منها في الآخرة قياس منتج للمطلوب، وعند ذلك فلا بُدّ من الإشارة إلى ما به ترويج غرض المجيب والسائل، أما المجيب فأول ما يجب عليه التحرز، عند تسليم كل مقدمةٍ مقدمة، عن تسليم ما ليس بمسلم، وأن يجتهد في أن لا يسلم حداً مكرراً يكون أحداً أوسط، إذ القياس لا يتم دونه إن كان اقترانياً، وأن يتأمل هيئة الحد الأوسط؛ ليعلم من أي شكل هو، وفي شروط إنتاجه، ثم في إناطة المطلوب به، إذ قد يكون المطلوب اللازم منه مخالفاً لما للمطلوب المقصود في الكم، أو الكيف، أو فيهما.

وإن كان استثنائياً فينظر في ما ينتج منه وما لا ينتج؛ إذ قد تكون المقدمات مسلمة والمطلوب غير لازم، كما إذا كان الاستثناء في المتصل بنقيض المقدم أو عين التالي، وأما السائل فما يستعمله من قياس إما بسيط وإما مركب، فإن كان بسيطاً فالواجب أن يغير الترتيب عن النظم القياسي، بأن يبدأ بالمؤخر ويؤخر المقدم، إذ هو أبعد عن التنبه على مأخذ الاحتجاج، وهو كما لو كان المطلوب مثلاً حدث العالم، والتوسل إليه بواسطة التأليف، فالواجب أن يسأل عن المقدمة الكبرى فيقال: (أليس كل مؤلف حادثاً) إذ التسليم لذلك قبل ذكر المقدمة الصغرى، وهي (أن العالم مؤلف) قد يكون أسهل؛ لظن أنه لا تعلق له بالأصغر، وأنه لا ضرر في تسليمه، ولا كذلك عند البُداة بالصغرى فإنه لا بُدّ من أن يتلوه بالمقدمة الكبرى،

فيكون قد أتى بالقياس على ما يليق به من الترتيب، وهو إذ ذاك أشد فطنة لمأخذ الاحتجاج، ولما يوجب الحدوث للأصغر فمع قربه للتسليم أكثر.

وحيث أوجب المعلم الأول البدأة بالحد الأوسط في الاقتران فإنما أراد به الابتداء بالمقدمة الكبرى لا الصغرى كما ظن قوم؛ لمخالفته ما أشرنا إليه من التحقيق، وأكثر ما ينفع ذلك في ما كان من القياسات على نمط الشكل الأول.

وعلى هذا إن كان القياس مركباً فالواجب أن لا يكون السؤال عن المقدمات على الترتيب - أي عن المقدمة التي تلي المطلوب - ثم التي تليها، ثم التي تليها، إذ هو أقرب إلى التفطن بموضع الحيلة، بل يسأل على وجه التخليط بأن يبتدأ بالواسطة، ثم بالطرفين أو بالعكس.

وبالجملة فلا يسأل عن مقدمة وما يليها، وذلك في الاقتران، كما إذا أراد بيان أن (كل "ب" "ج") وكان قياسه (كل "ب" "د") و(كل "د" "ر") و(كل "ر" "هـ") و(كل "هـ" "ج") فإن ابتدأ بالطرفين فالواجب أن يبدأ بالكبرى؛ إذ هو أبعد عن الترتيب، وعن التفطن، فنقول (أليس كل "هـ" "ج") ثم بما هو أبعد منه، وهو القريب إلى المطلوب، فنقول (أليس كل "ب" "د") ثم بما بينهما وهو (كل "ر" "هـ") و(كل "د" "ر")، وإن ابتدأ بالواسطة بأن قال: (أليس كل "ر" "هـ") فالأول أن يتلوه بما هو الأقرب إلى المطلوب، وهو أن يقول: (أليس كل "ب" "د") إذ هو أبعد عن الترتيب، ثم بما هو الأبعد عن المطلوب، وهو (كل "هـ" "ج") ثم بما بقي، وعلى هذا يكون التخيل في الاستثنائيات أيضاً.

وبالجملة فقلما يقع الغلط في هذه الأمور، إلا لغير المتدربين، وأما المتدرب من إذا كان السؤال عن مقدمات القياس مع نتيجته جملة كقول القائل (أليس إذا كان "ب" "ج" وكل "ج" "أ") فـ (كل "ب" "أ") فلا حيلة غير الإنكار للمقدمات أو بعضها، وأن ينكر كون التأليف منتجاً، إما بأنه ليس له حدّ مشترك، أو أنه فات شرط من شروط الإنتاج، أو أنه لا مناسبة بين اللازم عنه وما وقع النزاع فيه.

# الفصل الرابع

## في كيفية استنتاج الصادق من الكاذب

نقول: إنه وإن كان لزوم النتيجة الصادقة عن المقدمات الصادقة لزوم التالي للمقدم، فليس يلزم من رفع المقدم رفع تاليه، ولا من وضع عين التالي عين المقدم كما سبق، فليس يلزم من رفع صدق المقدمات رفع صدق النتيجة، ولا من رفع صدق النتيجة صدق المقدمات، بل جاز أن تكون المقدمات كاذبة والنتيجة صادقة، ولا فرق في ذلك بين أن يكون اقترانياً أو استثنائياً، ولا بُدّ لغير المتدرب من إيضاح ذلك بالأمثلة، وإن كانت الفطرة السليمة مغنية في ذلك.

وقبل الخوض في ذلك لا بُدّ من الإشارة إلى حل إشكال كُثُر الخبط فيه، أورده على القول بأن المقدمات الصادقة يلزمها نتيجة صادقة، وهو قولنا: (الإنسان وحده ناطق) و(كل ناطق حيوان) مقدمتان صادقتان، والنتيجة اللازمة عنها (الإنسان وحده حيوان) وهي كاذبة.

**وقد قيل في حله:** كذب النتيجة إنما كان لكذب المقدمة الصغرى، وذلك أن قول القائل (الإنسان وحده ناطق) قضية مهملة، وهي إما أن يراد بها كل إنسان أو بعض الناس، فإن أريد بها الكل كان معناها كل واحد واحد من الناس وحده ناطق على ما سبق، ولا يخفى أن القول بأن كل واحد واحد من الناس وحده ناطق كاذبة؛ إذ يلزم من كون كل واحد واحد من الناس وحده ناطق، أن لا يكون غيره من الناس ناطقاً. وإن أريد به البعض فلا يخفى أن الحكم على بعض الناس بأنه وحده ناطق كاذب أيضاً، وهو وإن كان حقاً لكنه مما لا يطرد في قولنا: (زيد وحده في هذا المكان) و(كل من وجد في هذا المكان فهو جسم) فإنه يلزمه (زيد وحده جسم) وهو كاذب، مع صدق المقدمتين.

**والوجه في حله أن يقال:** الخبط هاهنا إنما نشأ من ظن أن وحده جزء من الموضوع في المقدمة الصغرى وليس كذلك، فإنه قد يذكر في مقدمات القياس ما

لا يكون جزءاً من الموضوع ولا من المحمول، وذلك كالسور والجهة ونحوه، فقولنا: (الإنسان وحده ناطق) دال على إيجاب الناطق للإنسان، وسلبه عن غير الإنسان، ويقوم مقامه قولنا: (الإنسان ناطق) (غير الإنسان ليس بناطق) والموضوع لإيجاب الناطق له، إنما الإنسان مقطوعاً فيه النظر عن وحده؛ ولهذا يصدق قولنا: (الإنسان ناطق) مجرداً عن وحده، فعند الإنتاج وجب أن يجرد الحد للأصغر والأكبر عن كل ما لا مدخل له فيهما، والحد الأصغر هو الإنسان، والأكبر هو الجسم، ولا يخفى أن نسبة الجسم إلى الإنسان صادق وليس بكاذب، وما دلت عليه لفظة وحده من سلب الناطق عن غير الإنسان، فلا مدخل له في هذا القياس، بل أدخل فيه كالغريب منه.

وعند هذا فنعود إلى حيث وقفنا فنقول، كل اقتران فمقدمتاه إما كليّة وإما أن تكون إحداهما جزئية، فإن كانتا كليّتين فالكذب إما فيهما وإما في إحداهما، فإن كان فيهما فإما في كل واحدة منهما وإما في بعضها، واما في كل إحداهما وبعض الآخر، وإن كان الكذب في كل واحدة منهما فمثاله من الشكل الأول وهما موجبتان، هو ما الصادق فيه نسبة الحد الأوسط إلى الطرفين بالسلب الكلي، كقولنا: (كل إنسان جماد) و(كل جماد حيوان)، ومثاله منه والكبرى سالبة هو ما الصادق فيه نسبة الحد الأوسط إلى الأصغر بالسلب الكلي، ونسبة الأكبر إلى الأوسط بالإيجاب الكلي، كقولنا: (كل جماد إنسان) و(لا شيء من الإنسان حيوان) فـ (لا شيء من الجماد حيوان).

وإن كان من الشكل الثاني فمثاله والكبرى فيه سالبة، هو ما الصادق فيه نسبة الحد الأوسط إلى الأصغر بالسلب، وإلى الأكبر بالإيجاب الكلي، كقولنا: (كل فرس إنسان) و(لا شيء من الضحاك إنساناً) فـ (لا شيء من الفرس ضاحك)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة، هو ما الصادق فيه نسبة الحد الأوسط إلى الطرفين على عكس من الأول، كقولنا: (لا شيء من الإنسان ناطق) و(كل فرس ناطق) فـ (لا شيء من الإنسان فرس).

وإن كان من الشكل الثالث فمثاله والمقدمتان موجبتان، هو ما الصادق فيه نسبة

الحد الأوسط إلى الطرفين المختلفين بالسلب الكلي، كقولنا: (كل جماد إنسان) و(كل جماد ناطق) فـ (بعض الإنسان ناطق) مثاله ولتكن الكبرى منه سالبة، وهو ما الصادق فيه نسبة الأصغر إلى الأوسط بالسلب الكلي، ونسبة الأكبر بالإيجاب الكلي، كقولنا: (كل ققنس أسود) و(لا شيء من القنس حيوان) فـ (بعض الأسود ليس بحيوان).

وإن كان من الشكل الرابع فمثاله ولتكن المقدمتان موجبتين، هو ما الصادق فيه نسبة الأصغر إلى الأوسط، والأوسط إلى الأكبر بالسلب الكلي، كقولنا: (كل جماد إنسان) و(كل ناطق جماد) فـ (بعض الإنسان ناطق) ومثاله ولتكن الصغرى منه سالبة، هو ما الصادق فيه نسبة الحد الأصغر إلى الأوسط بالإيجاب الكلي، والأوسط إلى الأكبر بالسلب الكلي، كقولنا: (لا شيء من الإنسان ناطق) و(كل فرس إنسان) فـ (لا شيء من الناطق فرس) ومثاله ولتكن الكبرى سالبة، هو ما الصادق نسبة الحد الأوسط إلى الطرفين على عكس المثال الذي قبله، كقولنا: (كل جماد إنسان) و(لا شيء من الحجر جماد) فـ (بعض الإنسان ليس بحجر).

وأما إن كان الكذب في بعض كل واحد منهما، فمثاله من الشكل الأول، والمقدمتان موجبتان، هو ما الصادق فيه نسبة الحد الأوسط إلى الأصغر بالسلب الجزئي، ونسبة الأكبر إلى الأوسط بالإيجاب الجزئي، كقولنا: (كل إنسان أبيض) و(كل أبيض حيوان) فـ (كل إنسان حيوان)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة قولنا: (كل إنسان أبيض) و(لا شيء من الأبيض حجر) فـ (لا شيء من الإنسان حجر).

وإن كان من الشكل الثاني، فمثاله والكبرى سالبة، قولنا: (كل إنسان أبيض) و(لا شيء من الفرس أبيض) فـ (لا شيء من الإنسان فرس)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة، ما لو جعلت الصغرى في هذا المثال كبرى، والكبرى صغرى، فيلزم أن (لا شيء من الفرس إنسان).

ومثال من الشكل الثالث، ولتكن المقدمتان موجبتين، قولنا: (كل جسم حيوان) و(كل جسم إنسان) فـ (بعض الحيوان إنسان)، ومثاله ولتكن الكبرى السالبة، ما لو

قلبت الكبرى من هذا المثال إلى ضدها فإنه ينتج (بعض الحيوان ليس بإنسان).

ومثاله من الشكل الرابع، ولتكن المقدمتان موجبتين، قولنا: (كل جسم حيوان) و(كل موجود جسم) فـ (بعض الحيوان موجود)، ومثاله من ولتكن الصغرى سالبة، قولنا: (لا شيء من الحيوان أبيض) و(كل أسود حيوان) فـ (لا شيء من الأبيض أسود)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل حيوان أبيض) و(لا شيء من الأسود حيوان) فـ (بعض الأبيض ليس بأسود).

وأما إن كانت إحداهما كاذبة في الكل، والأخرى في البعض، فإما أن تكون الكاذبة في الكل هي الصغرى، والكاذبة في البعض هي الكبرى، أو بالعكس، فإن كانت الكاذبة في الكل هي الصغرى، فمثاله من الشكل الأول، والمقدمتان موجبتان، قولنا: (كل ققنس فرس) و(كل فرس أبيض) فـ (كل ققنس أبيض)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل ققنس فرس) و(لا شيء من الفرس أسود) فـ (لا شيء من القققنس أسود).

ومثاله من الشكل الثاني، ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل ققنس فرس) و(لا شيء من الأسود فرس) فـ (لا شيء من القققنس أسود)، ومثاله منه ولتكن الصغرى سالبة، قولنا: (لا شيء من الفرس أسود) و(كل ققنس أسود) فـ (لا شيء من الفرس ققنس).

ومثاله من الشكل الثالث، ولتكن المقدمتان موجبتين، قولنا: (كل إنسان فرس) و(كل إنسان أبيض) فـ (بعض الفرس أبيض)، ومثاله منه، ولتكن الكبرى سالبة، كما لو قلبت المقدمة الكبرى في هذا المثال إلى ضدها، فإنه ينتج (بعض الفرس أبيض).

ومثاله من الشكل الرابع، ولتكن المقدمتان موجبتين، قولنا: (كل إنسان فرس) و(كل صاهل إنسان) فـ (بعض الفرس صاهل)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل إنسان فرس) و(لا شيء من الناطق إنسان) فـ (بعض الفرس ليس بناطق)، ومثاله منه، ولتكن الصغرى سالبة، قولنا: (لا شيء من الإنسان ناطق) و(كل فرس إنسان) فـ (لا شيء من الناطق فرس).

وأما إن كانت الكاذبة في الكل هي الكبرى في البعض دون الكل هي الصغرى، فلا إنتاج من الشكل الأول، كانت الكبرى موجبة أو سالبة، أما إذا كانت موجبة فلأن الصادق هو نسبة الحد الأكبر فيها إلى الأوسط بالسلب الكلي، ويمتنع إيجابه لكل الحد الأصغر؛ لضرورة صدق نسبة الحد الأوسط إلى بعض الأصغر، وأما إذا كانت سالبة، فلأن الصادق فيها هو نسبة الحد الأكبر إلى الأوسط بالسلب الكلي، ويمتنع إذ ذاك سلبه عن كل الحد الأصغر؛ لضرورة إيجاب الحد الأوسط الثابت له الحد الأكبر لبعض الأصغر، وما أشار إليه أفضل المتأخرين في قوله، أنه لو أنتج ما مثل هذا الاقتران نتيجة صادقة لأمكن أخذ ضد الكبرى الصادقة، واقترانها بالصغرى واستنتاج ضد النتيجة الأولى على وجه يكون صادقاً، وإنَّا نتصور الجمع بين الضدين في الصدق، فهو إنما ينفع أن لو كانت الصغرى صادقة في الكل.

وأما على تقدير كذبها في البعض فلا، وبيانه إذ ذاك إن كان مطلقاً فلا خفاء بفساده، وإن كان خاصاً بما صغراه صادقة في الكل، فلم يوف البيان حقه، وأما إن كان من غير الشكل الأول، فلا استحالة لإنتاجه.

ومثاله من الشكل الثاني، ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل إنسان أسود) و(لا شيء من الغراب أسود) فـ (لا شيء من الإنسان غراب)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة، قولنا: (لا شيء من الإنسان أسود) و(كل ققنس أسود) فـ (لا شيء من الإنسان ققنس).

ومثال من الشكل الثالث، ولتكن المقدمتان موجبة، قولنا: (كل إنسان أبيض) و(كل إنسان فرس) فـ (بعض الأبيض فرس)، ومثاله منه، ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل إنسان أبيض) و(لا شيء من الإنسان حيوان) فـ (بعض الأبيض ليس بحيوان).

وإن كان من الشكل الرابع فمثاله منه، ولتكن المقدمتان موجبة، قولنا: (كل إنسان بأبيض) و(كل فرس إنسان) فـ (بعض الأبيض فرس)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة، قولنا: (لا شيء من الإنسان أبيض) و(كل غراب إنسان) فـ (لا شيء من الأبيض غراب)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل إنسان أبيض) و(لا شيء

من الضاحك إنسان) فـ (بعض الأبيض ليس ضاحك).

وأما إن كان الكذب في كلها، فإما أن تكون هي الكبرى أو الصغرى، فإن كانت كبرى فلا إنتاج من الشكل الأول؛ لما سلف، وإن كان من الثاني، فمثاله ولتكن الكبرى منه سالبة، قولنا: (كل إنسان حيوان) و(لا شيء من الفرس حيوان فـ (لا شيء من الإنسان فرس)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة (لا شيء من الإنسان فرس) و(كل حجر فرس) فـ (لا شيء من الإنسان حجر).

وإن كان من الشكل الثالث، فمثاله ولتكن المقدمات موجبة، قولنا: (كل إنسان حيوان) و(كل إنسان فرس) فـ (بعض الحيوان فرس)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل إنسان حيوان) و(لا شيء من الإنسان ناطق) فـ (بعض الحيوان ليس بناطق).

وإن كان من الشكل الرابع، فمثاله ولتكن المقدمات موجبة، قولنا: (كل إنسان حيوان) و(كل فرس إنسان) فـ (بعض الحيوان فرس)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة، قولنا: (لا شيء من الإنسان فرس) و(كل حمار إنسان) فـ (لا شيء من الفرس حمار)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل إنسان حيوان) و(لا شيء من الضاحك إنسان) فـ (بعض الحيوان ليس بضاحك).

وأما إن كانت الكاذبة في الكل هي الصغرى دون الكبرى، فمثاله من الشكل الأول ولتكن المقدمات موجبة، قولنا: (كل إنسان فرس) و(كل فرس حيوان) فـ (كل إنسان حيوان)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل إنسان فرس) و(لا شيء من الفرس حمار) فـ (لا شيء من الإنسان حمار).

ومثاله من الشكل الثاني، ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل إنسان فرس) و(لا شيء من الحمار فرس) فـ (لا شيء من الإنسان فرس)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة، قولنا: (لا شيء من الإنسان حيوان) و(كل فرس حيوان) فـ (لا شيء من الإنسان فرس).

ومثاله من الشكل الثالث، ولتكن المقدمات موجبة، قولنا: (كل إنسان فرس)

و(كل إنسان حيوان) فـ (بعض الفرس حيوان)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة، قولنا: (كل إنسان فرس) و(لا شيء من الإنسان حمار) فـ (بعض الفرس ليس بحمار).

وإن كان من الشكل الرابع، فإن كانت المقدمات موجبة أو الصغرى منها سالبة فلا إنتاج، أما إذا كانت موجبة، فلضرورة أن الصادق في الصغرى هو سلب الأصغر عن الأوسط سلباً كلياً، وهو إذا أضيف إلى الكبرى لزم منه سلب الأكبر عن الأصغر سلباً كلياً، فلا نتصور أن يكون بينهما نسبة إيجابية، وأما إذا كانت الصغرى سالبة نتيجة الاقتران إذ ذاك على ما تقدم، لا تكون إلا كليّة سالبة، وهو ممتنع؛ لضرورة أن الصادق في الصغرى هو إيجاب الأصغر لكل الأوسط، وذلك إذا أضيف إلى المقدمة الكبرى الصادقة أنتج نسبة الأكبر إلى بعض الأصغر بالإيجاب نسبة صادقة، وأما إن كانت الكبرى منه سالبة فلا استحالة في الإنتاج، ومثاله (كل إنسان فرس) و(لا شيء من الحمار إنسان) فـ (بعض الفرس ليس بحمار).

وأما إن كانت الكاذبة كاذبة في البعض دون الكل، فإما أن تكون صغرى أو كبرى، فإن كانت صغرى فمثاله من الشكل الأول، ولتكن المقدمات موجبة، قولنا: (كل إنسان أبيض) و(كل أبيض جسم) فـ (كل إنسان جسم)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (كل جوهر جسم) و(لا شيء من الجسم عرض) فـ (لا شيء من الجوهر عرض).

ومثاله من الشكل الثاني، ولتكن الكبرى سالبة (كل جوهر جسم) و(لا شيء من العرض جسم) فـ (لا شيء من الجوهر عرض)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة (لا شيء من الإنسان أبيض) و(كل ققنس أبيض) فـ (لا شيء من الإنسان ققنس).

ومثاله من الشكل الثالث، ولتكن المقدمات موجبة (كل إنسان حيوان) و(كل حيوان جسم) فـ (بعض الإنسان جسم)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (كل حيوان إنسان) و(لا شيء من الحيوان حجر) فـ (بعض الإنسان ليس بحجر).

ومثاله من الشكل الرابع، ولتكن المقدمات موجبة (كل حيوان إنسان) و(كل ضاحك حيوان) فـ (بعض الإنسان ضاحك)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة (لا شيء

من الحيوان إنسان) و(كل فرس حيوان) فـ (لا شيء من الإنسان فرس)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (كل حيوان إنسان) و(لا شيء من الحجر حيوان) فـ (بعض الإنسان ليس بحجر).

وإن كانت الكاذبة في البعض هي الكبرى، فمثاله من الشكل الأول ولتكن المقدمات موجبة (كل إنسان حيوان) و(كل حيوان ناطق) فـ (كل إنسان ناطق)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (كل إنسان حيوان) و(لا شيء من الحيوان فرس) فـ (لا شيء من الإنسان فرس).

ومثاله من الشكل الثاني، ولتكن الكبرى سالبة (كل ققنس أبيض) و(لا شيء من الإنسان أبيض) فـ (لا شيء من القنس إنسان)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة (لا شيء من القنس أسود) و(كل إنسان أسود) فـ (لا شيء من القنس إنسان).

ومثاله من الشكل الثالث، ولتكن المقدمات موجبة (كل إنسان حيوان) و(كل إنسان أبيض) فـ (بعض الحيوان أبيض)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (كل إنسان حيوان) و(لا شيء من الإنسان أبيض) فـ (بعض الحيوان ليس بأبيض).

ومثاله من الشكل الرابع، ولتكن المقدمات موجبة (كل إنسان حيوان) و(كل أبيض إنسان) فـ (بعض الحيوان أبيض)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة (لا شيء من الغراب أبيض) و(كل أسود غراب) فـ (لا شيء من الأبيض أسود)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (كل إنسان حيوان) و(لا شيء من الأبيض إنسان) فـ (بعض الحيوان ليس بأبيض).

وأما إن كانت إحداهما جزئية، فإما أن تكون كبرى أو صغرى، فإن كانت صغرى فإما أن يكون الكذب أيضاً فيهما أو في إحداهما، فإن كان فيهما فإما أن تكون الكبرى الكليّة كاذبة في الكل أو البعض، فإن كانت كاذبة في الكل، فمثاله من الشكل الأول، ولتكن المقدمات موجبة (بعض الإنسان حجر) و(كل حجر ناطق) فـ (بعض الإنسان ناطق)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (بعض الإنسان حجر) و(لا شيء من الحجر فرس) فـ (بعض الإنسان ليس بفرس).

ومثاله من الشكل الثاني، ولتكن الكبرى سالبة (بعض الإنسان حجر) و(لا شيء من الفرس حجر) فـ (بعض الإنسان ليس بحجر)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة (بعض الإنسان ليس بناطق) و(كل فرس ناطق) فـ (بعض الإنسان ليس بفرس).

ومثاله من الشكل الثالث، ولتكن الكبرى موجبة (بعض الإنسان حجر) و(كل إنسان جماد) فـ (بعض الحجر جماد)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (بعض الإنسان حجر) و(لا شيء من الإنسان حيوان) فـ (بعض الحجر ليس بحيوان).

ومثاله من الشكل الرابع، وهو ما صغراه جزئية موجبة، وكبراه كليّة سالبة (بعض الإنسان حجر) و(لا شيء من الضاحك إنسان) فـ (بعض الحجر ليس بضاحك).

وأما إن كانت الكبرى كاذبة في البعض، فمثاله من الشكل الأول، ولتكن الكبرى موجبة (بعض الغراب أبيض) و(كل أبيض حيوان) فـ (بعض الغراب حيوان)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (بعض الغراب أبيض) و(لا شيء من الأبيض إنسان) فـ (بعض الغراب ليس بإنسان).

ومثاله من الشكل الثاني، ولتكن الصغرى موجبة والكبرى سالبة (بعض الغراب أبيض) و(لا شيء من الإنسان أبيض) فـ (بعض الغراب ليس إنساناً)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة والكبرى موجبة (بعض الغراب ليس بأسود) و(كل إنسان أسود) فـ (بعض الغراب ليس إنساناً).

ومثاله من الشكل الثالث، ولتكن الكبرى منه موجبة (بعض الإنسان حجر) و(كل إنسان أبيض) فـ (بعض الحجر أبيض)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (بعض الإنسان حجر) و(لا شيء من الإنسان أبيض) فـ (بعض الحجر ليس أبيض).

ومثاله من الشكل الرابع، هو ما صغراه جزئية موجبة وكبراه كليّة سالبة، كقولنا: (بعض الإنسان حجر) و(لا شيء من الأبيض إنسان) فـ (بعض الحجر ليس أبيض).

وأما إن كان الكذب في إحداهما، فإما أن يكون في الصغرى أو الكبرى، فإن كان في الصغرى فمثاله من الشكل الأول، ولتكن الكبرى موجبة، (بعض الإنسان حجر) و(كل حجر جسم) فـ (بعض الإنسان جسم)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة

(بعض الإنسان حجر) و(لا شيء من الحجر فرس) فـ (بعض الإنسان ليس فرساً).

ومثاله من الشكل الثاني، ولتكن الصغرى جزئية موجبة والكبرى كليّة سالبة، قولنا: (بعض الإنسان حجر) و(لا شيء من الفرس حجر) فـ (بعض الإنسان ليس فرساً)، ومثاله ولتكن الصغرى سالبة (بعض الإنسان ليس حيواناً) و(كل فرس حيوان) فـ (بعض الإنسان ليس فرساً).

ومثاله من الشكل الثالث، ولتكن الكبرى كليّة موجبة (بعض الإنسان حجر) و(كل إنسان جسم) فـ (بعض الحجر الجسم)، ومثاله ولتكن الكبرى كليّة سالبة (بعض الإنسان حجر) و(لا شيء من الإنسان فرس) فـ (بعض الحجر ليس فرسا).

ومثاله من الشكل الرابع، ولتكن كبراه كليّة سالبة، وصغراه جزئية موجبة، قولنا: (بعض الإنسان حجر) و(لا شيء من الفرس إنسان) فـ (بعض الحجر ليس فرساً).

وأما إن كان الكذب في الكبرى الكليّة، فإما أن يكون الكذب في كلها أو بعضها، فإن كان في كلها فمثاله من الشكل الأول، ولتكن الكبرى كليّة موجبة، (بعض الحيوان إنسان) و(كل إنسان فرس) فـ (بعض الحيوان فرس)، ومثاله منه، ولتكن الكبرى كليّة سالبة، (بعض الحيوان إنسان) و(لا شيء من الإنسان ناطق) فـ (بعض الحيوان ليس ناطقاً).

ومثاله من الشكل الثاني، ولتكن الصغرى جزئية موجبة، والكبرى كليّة سالبة، (بعض الإنسان حيوان) و(لا شيء من الفرس حيوان) فـ (بعض الإنسان ليس فرساً)، ومثاله ولتكن الصغرى جزئية سالبة، والكبرى كليّة موجبة (بعض الحيوان ليس إنساناً) و(كل فرس إنسان) فـ (بعض الحيوان ليس فرساً).

ومثاله من الشكل الثالث، ولتكن الكبرى كليّة موجبة (بعض الإنسان حيوان) و(كل إنسان فرس) فـ (بعض الحيوان فرس)، ومثاله، ولتكن الكبرى كليّة سالبة، (بعض الإنسان حيوان) و(لا شيء من الإنسان ناطق) فـ (بعض الحيوان ليس بناطق).

ومثاله من الشكل الرابع، وهو ما الصغرى فيه جزئية موجبة، وكبراه كليّة سالبة، قولنا: (بعض الإنسان حيوان) و(لا شيء من الضاحك إنسان) فـ (بعض الحيوان

ليس بضاحك).

وأما إن كان كذب الكبرى في البعض دون الكل، فمثاله من الشكل الأول، ولتكن الكبرى موجبة (بعض الإنسان حيوان) و(كل حيوان ناطق) فـ (بعض الإنسان ناطق)، ومثاله ولتكن الكبرى سالبة (بعض الإنسان حيوان) و(لا شيء من الحيوان فرس) فـ (بعض الإنسان ليس فرساً).

ومثاله من الشكل الثاني، ولتكن الصغرى موجبة، والكبرى سالبة (بعض الغراب أسود) و(لا شيء من الإنسان أسود) فـ (بعض الغراب ليس إنساناً)، ومثاله، ولتكن الصغرى سالبة، والكبرى موجبة (بعض الغراب ليس أبيض) و(كل إنسان أبيض) فـ (بعض الغراب ليس إنساناً).

ومثاله من الشكل الثالث، ولتكن الكبرى موجبة (بعض الإنسان حيوان) و(كل إنسان أبيض) فـ (بعض الحيوان أبيض)، ومثاله، ولتكن الكبرى سالبة (بعض الإنسان حيوان) و(لا شيء من الإنسان أبيض) فـ (بعض الحيوان ليس أبيض).

ومثاله من الشكل الرابع، وهو ما صغراه جزئية موجبة، وكبراه كليّة سالبة، كقولنا: (بعض الإنسان حيوان) و([لا شيء من الأبيض] إنسان)[1] فـ (بعض الحيوان ليس أبيض)، وأما إن كانت الجزئية هي الكبرى، والكليّة هي الصغرى فلا إنتاج من الشكل الأول والثاني؛ لاشتراط كليّة كبراهما، وإنما ينتج من الثالث والرابع، وعند ذلك فالكذب إما في المقدمتين أو إحداهما، فإن كان في كليّ المقدمتين، فإما أن يكون الكذب في الكليّة في كليهما أو بعضها، فإن كان في كلها فمثاله من الشكل الثالث، ولتكن الجزئية موجبة (كل إنسان فرس) و(بعض الإنسان صاهل) فـ (بعض الفرس صاهل)، ومثاله، ولتكن الكبرى سالبة (كل إنسان حجر) و(بعض الإنسان ليس بحيوان) فـ (بعض الحجر ليس بحيوان).

ومثاله من الشكل الرابع، [وهو] ما الجزئية فيه موجبة، والصغرى كليّة موجبة، كقولنا: (كل إنسان حجر) و(بعض الجماد إنسان) فـ (بعض الحجر جماد).

---

(1) في المتن (كل أبيض إنسان).

وأما إن كانت الكليّة كاذبة في البعض دون الكل، فمثاله من الشكل الثالث، ولتكن الجزئية موجبة (كل إنسان أبيض) و(بعض الإنسان فرس) فـ (بعض الأبيض فرس)، ومثاله، ولتكن الجزئية سالبة (كل إنسان أبيض) و(بعض الإنسان ليس بناطق) فـ (بعض الأبيض ليس بناطق).

ومثاله من الشكل الرابع، ولتكن المقدمتان فيه موجبتين (كل إنسان أبيض) و(بعض القنس إنسان) فـ (بعض الأبيض قنس).

وأما إن كانت إحداهما كاذبة والأخرى صادقة، فإما أن تكون الكاذبة هي الجزئية أو الكليّة، فإن كانت الجزئية، فمثاله من الشكل الثالث، ولتكن الجزئية موجبة (كل إنسان حيوان) و(بعض الإنسان فرس) فـ (بعض الحيوان فرس)، ومثاله ولتكن الجزئية سالبة (كل إنسان حيوان) و(بعض الإنسان ليس بناطق) فـ (الحيوان ليس بناطق).

ومثاله من الشكل الرابع (كل إنسان حيوان) و(بعض الفرس إنسان) فـ (بعض الحيوان فرس).

وأما إن كانت الكليّة كاذبة، فإما أن تكون كاذبة في الكل أو البعض، فإن كانت كاذبة في الكل، فمثاله من الشكل الثالث، ولتكن الجزئية موجبة (كل إنسان فرس) و(بعض الإنسان حيوان) فـ (بعض الفرس حيوان)، ومثاله، ولتكن الجزئية سالبة (كل إنسان فرس) و(بعض ليس بحمار) فـ (بعض الفرس ليس حمارا).

ومثاله من الشكل الرابع (كل غراب أبيض) و(بعض الحيوان غراب) فـ (بعض الأبيض حيوان).

وأما إن كانت كاذبة في البعض، فمثاله من الشكل الثالث، ولتكن الجزئية موجبة (كل إنسان أبيض) و(بعض الإنسان حيوان) فـ (بعض الأبيض حيوان)، ومثاله، ولتكن الجزئية سالبة (كل إنسان أبيض) و(بعض الإنسان ليس فرساً) فـ (بعض الأبيض ليس فرساً).

ومثاله من الكل الرابع (كل إنسان أبيض) و(بعض الحيوان إنسان) فـ (بعض الأبيض حيوان)، وعليك باعتبار ذلك في الاستثنائي.

# الفصل الخامس

## في اكتساب المقدمات وكيفية تحصيل أقيسة المطلوبات

وإذ قد فرغنا من بيان الأقيسة، وتعريف أصنافها، فجدير بنا تكميل الانتفاع بتعريف طرق اكتسابها، على وجه كلي، لا من حيث هو برهاني، أو خطابي، أو جدلي، أو غير ذلك كما يأتي، إذ قلَّ ما ينتفع بمعرفة حقيقة القياس عند إرادة استعماله من لا يعرف طريق تحصيله، إذ يجده محصلاً.

**فنقول:** المعاني التصديقية إما بديهية أو نظرية، فإن كانت بديهية فلا حاجة إلى طلبها، فإن ما يتبين به ليس بأبين منها، وافتقار بعضها إن كان فليس إلا إلى أدنى تذكر وتنبيه كما سبق.

وإن كانت نظرية فكيفية طريق اكتساب كل مطلوب منها أن تضع أولاً إحدى المطلوب ثم تنظر في حدّ كل واحد واحد من الحدّين، وما يلحق بكل واحد منهما من الذاتيات والعرضيات، وذاتيات الذاتيات، والعرضيات وعرضيات كل واحد منها على جهة الاستقصاء، ثم تنظر في ما ينسب إلى كل واحد، وما ينسب هو إليه سلباً أو إيجاباً، ولا تبالِ كانت النسبة طبيعية كنسبة العارض إلى موضوعه أو بالعكس، أو كنسبة عارض إلى عارض، وعلى حسب زيادة البحث عن هذه الأمور تكون زيادة الانتفاع، وإياك والبحث هاهنا عن لاحق اللاحق، هل هو لاحق؟ أو عن ملحوق الملحوق هل هو ملحوق؟ إذ هو استعمال بما هو معلوم، أو أن تشتغل بالبحث عما يلحق الحدّين، إلا أن تختلف نسبته إليهما بالضرورة والإمكان، أو غير ذلك مما حققناه في الشكل الثاني، أو أن تشتغل بما لا يلحق بهما، لعدم جدواه كما مضى، أو تطلب التضاد بين لواحق الحدّين، أو التغاير بينهما، لتبني عليه سلب أحد الحدّين عن الآخر، كما قد يتخيل متخيل، وهو كما يقال: (النار حارة والماء بارد) أو أن (هذا حيوان وهذا جماد) إذ الحد الأوسط يجب أن يكون واحداً، (ولولا أن ما هو حار ليس ببارد) و(ما هو بارد ليس بحار) وأن (ما هو حيوان ليس بجماد)

و(ما هو جماد ليس بحيوان) وإلا لما لزم القياس، فانعقاد القياس في مثل هذه الأمور إن كان، فليس إلا لأن ما لحق "ج" مثلاً غير لاحق لـ "ب" وبالعكس، لا لما لحق "ج" و"ب".

وبعد الفراغ عن البحث في هذه الأمور فالواجب أن ننظر في ما يناسب المطلوب من هذه القضايا، فما لم نجده مناسباً للمطلوب أو لأحد حدّيه فإياك والاشتغال به؛ إذ هو عديم الجدوى، وما يناسب فإما أن يكون مناسباً لكليته، بأن يكون منضماً له، أو لنقيضه، أو لأحد حديه، فإن كانت مناسبته لأحد حديه فعليك بطلب ما يناسب الحد الآخر، فإن وجدت فإما أن يكون بين النقيضين المناسبتين لحدي المطلوب اشتراك في حد آخر أو ليس، فإن كان ليس فلا انتفاع بهما في المطلوب، وإن كان فإن كان مطلوبك كلياً موجباً وكان الحد المشترك على نمط الأول من الشكل الأول مقترناً بشرائط فقد يتم قياسك وإلا فلا، وإن كان مطلوبك كلياً سالباً وكان الحد المشترك على نمط الاقتران الثاني من الأول، أو الأول والثاني من الشكل الثاني، أو الأول من الرابع، وكل واحد مقترن فقد تم وإلا فلا، وإن كان مطلوبك جزئياً موجباً وكان الحد الأوسط على نمط الاقتران الثالث من الشكل الأول، أو الأول والثاني والثالث من الشكل الثالث، أو الثاني والثالث من الشكل الرابع، وكل واحد قد اقترنت به شرائطه فقد تم القياس أيضاً، وإن كان مطلوبك جزئياً سالباً وكان الحد الأوسط على نمط الاقتران الرابع من الأول، أو الثالث والرابع من الشكل الثاني، أو الرابع والخامس والسادس من الثالث، أو الرابع والخامس من الرابع، وكان كل واحد قد اقترنت به شرائطه فقد تم القياس أيضاً وإلا فلا.

وعند ذلك فتعلم أن ما يتبين من المطالب بشكل واحد فقط أصعب مما يتبين بأشكال عدة، بل وما يتبين بضرب واحد من الشكل فهو أصعب مما يتبين بضروب من اقترانات ذلك الشكل أو شكل غيره، والكليّ الموجب لا يتبين لغير الاقتران الأول من الشكل الأول، فإثباته أعسر من غيره، بل وإثباته أعسر من إبطاله؛ لتوقف الإثبات على وجه واحد، والإبطال فقد يكون ببيان النقيض، وذلك في الأشكال

الأربعة باقترانات ثمانية على ما عرف، وقد يكون ذلك ببيان الضد، وبيانه من الأشكال الثلاثة باقترانات أربعة كما سلف، وما توقف على وجه واحد فأصعب مما يتبين بأحد عشر وجهاً، ثم يليه في الصعوبة الكليّ السالب، فإن إثباته لا يكون من غير الاقتران الثاني من الشكل الأول، والأول والثاني من الثاني، والأول من الرابع، فبيانه باقترانات أربعة من الأشكال الثلاثة.

والجزئي إيجاباً وسلباً، فبيانه من الأشكال الأربعة، وباقترانات تكثر من أربعة، ومع ذلك فإبطاله أسهل من إثباته؛ إذ الإبطال قد يكون ببيان ضده، وذلك باقتران واحد من شكل واحد، وببيان نقيضه، وهو قد يكون باقترانات سبعة من الأول والثالث والرابع؛ ولذلك كان مما يلي الكليّ السالب في الصعوبة، إذ بيان الجزئي السالب قد يكون باقترانات ثمانية من الأشكال الأربعة.

ثم الجزئي السالب، ولما كان الجزئي إيجاباً وسلباً مما لا ضد له، وإنما إبطاله ببيان نقيضه، ونقيض الجزئي الموجب كليّ سالب، والجزئي السالب كليّ موجب، وقد بان أن طرق إثبات الجزئي أكثر من الكلي؛ [لذا] كان إبطال الجزئي إيجاباً وسلباً أصعب من إثباته.

فعلى هذا كل ما كان أصعب إثباتاً من غيره فإبطاله أسهل من إبطال ذلك الغير، وما كان أسهل إبطالاً من إبطال غيره فثبوته أصعب من إثبات ذلك الغير.

وأما إن كانت مناسبته لحدّي المطلوب أو نقيضه فالقضية شرطية، فعليك بمراعاة ما يصح استثناؤه منها من العين، أو النقيض، ولا تبالِ كانت متصلة أو منفصلة، وإذ ذاك فيكون قياسك قد تم من الاستثنائيات، على ما أشرنا إليه في تعرف القياسين - أعني الاقتراني والاستثنائي - يكون تعرف قياس الخلف، لتركّبه منها، ولأنه قد يمكن رده إلى المستقيم، مع بقاء حدوده بأعيانها، وهذا (...) فكره من الإشارة إلى اكتساب أقيسة المطلوب.

# الفصل السادس

# في تحليل الأقيسة والإشارة إلى أمور وتنبيهات معينة في ذلك

**نقول:** إنه لما كانت الأقوال القياسية الموردة في المخاطبات والمكاتبات ربما كانت على القانون المذكور، وربما كانت عقيمة لا تنفع، أو محرفة عن ترتيبها الطبيعي، أو ناقصة مضمرة، أو زائدة زيادة لا تفيد، أو أنها متركبة تركيباً موصولاً أو مفصولاً، والإنسان قد لا يستغني بفطرته في معرفة هذه الأقسام دون إعداد قانون يهتدي به إليها، احتجنا إلى إعداده، وذلك هو التحليل، فإنه مهما أعطى حقه في سلوكه كان مؤدياً إلى المطلوب، فواجب أن نعرف مدركه على وجه كليّ متعلق بصورة القياس، لا من حيث هو برهاني، أو خطابي، أو غير ذلك.

**فنقول:** إذا وجدت قولاً قياسياً وأردت اعتباره، فأول ما يجب البحث فيه عن المقدمات ثم الحدود، إذ المقدمات أقل من الحدود، والبحث عن الأول أيسر، ولأن البحث عند الحدود غير كاف عن البحث عن التأليف المعطي للمطلوب، فإنه ربما كانت غير مؤلفة، وربما كانت مؤلفة تأليفاً غير مجد، أو مجدياً وأصنافه متعددة، وكل منها فيفتقر إلى بحث خاص غير البحث عن نفس الحدود، والبحث عن المقدمات إذا أدّى إليها كان ذلك مغنياً عن البحث عن الحدود، فإن وجدت القول مشتملاً على مقدمات فأول ما يجب البحث عنه أنه هل بينها وبين المطلوب مناسبة أم لا؟ فإن لم يكن بينها وبين المطلوب مناسبة لا بجزئه ولا بكلّه، فإياك والاشتغال به؛ فإنه عقيم.

وإن كان منها ما يناسب المطلوب نظر، هل يناسبه بكلّه أو بجزئه، فإن ناسبه بكلّه إما عيناً أو نقيضاً، فالمقدمة شرطية، وعند ذلك فعليك باعتبار اتصالها وانفصالها، ولا بُدّ من مقدمة أخرى استثنائية للعين أو النقيض كما عرف، فإن وجدتها في القول فلا قياس استثنائي، وإن لم تجدها فلا قياس.

اللهم إلا أن يكون ثم تركيب كما يقال مثلاً: (كل ما كان "ب" "ج") فـ ("د" "ر") و(كل ما كان "د" "ر") فـ ("أ" "هـ") لكن (ليس "أ" "هـ") فإنه ينتج (ليس "ب" "ج") وإن لم يكن الاستثناء لنقيض تاليها ولا غير مقدمها في القول، وليس ذلك إلا لما فيه من التركيب، وإن الاستثناء وقفت نتيجته فيه، فاكتفى بذكر قياسها عنها، وإلا كان الواجب أن يقال: (لكن ليس "أ" "هـ") فـ (ليس "د" "ر") فـ (ليس "ب" "ج")، وعند ذلك فتحليل ما مثل هذا القياس أن تنظر بعد معرفتك للمقدمة المناسبة للمطلوب وهي (كل ما كان "ب" "ج") فـ ("د" "ر") وتجعل استثناء نقيض التالي منها مطلوباً، ثم تنظر فإن وجدت ما يناسبه على النحو المفصّل أو لا، فإما أن يناسبه بكليته أو بجزئه، فإن كان بكليته فالمقدمة أيضاً شرطية إما متصلة أو منفصلة، فعليك بالبحث عن مقدمة أخرى تكون هي الاستثنائية، بحيث يكون لزومه عنهما، وهكذا لا تزال إلى أن تنتهي على جميع أجزاء القول، فإن وجدت ما تنتهي معرفة الاستثنائية إليه فقد تم القياس من الشرطيات كما مضى، وإلا فلا يكون الأمر إن كان البحث عن معرفة استثنائية عن المقدمة أيضاً.

وأما إن كانت مناسبة له بجزئه فلا بُدّ من مقدمة أخرى تناسبه بالجزء الآخر، وإلا فلا قياس، وعند الظفر بها فلا بُدّ من حد أوسط يكون مشتركاً بينهما، فإن ظهر الحد الأوسط فالقياس اقتراني، كان بسيطاً أو مركباً، وعليك باعتباره من أي شكل هو، وأي المقدمتين هي الصغرى، وأيهما هي الكبرى، وتعرف به ما تجب معرفته كما مضى.

وإن لم تظفر بالحد الأوسط فإما أن يكون القول من مقدمتين فقط أو أكثر من ذلك، فإن كان الأول فلا قياس، وإن كان الثاني بأن كان مؤلفاً من ثلاث مقدمات مثلاً، كما لو كان المطلوب (كل "ج" "ب") وكان القول القياسي (كل "ج" "أ") و(كل "أ" "ج") و(كل "د" "ب") فالواجب أن تنظر في ما يناسب أحد الحدّين من المقدمات وهي مثلاً (كل "ج" "أ")، ثم تنظر فإن كان من المقدمات ما يشاركها في حد أوسط وإلا فلا قياس، وإن كان كما في قولنا: (كل "أ" "د") فتنظر فإن كانت المقدمة الأخرى تشارك هذه في حد أوسط وإلا فلا قياس أيضاً، وإن كانت مشاركة

لها في حد أوسط فعليك بالنظر في الأوسط منهما لتعرف من أي شكل هو، فإن كان من عين الشكل الأول أو أحدهما فلا قياس؛ لكون المطلوب كلياً موجباً، وإن كانا منه فعليك بالنظر في شرائطه وتحقيقه، ثم توصل النتيجة المفصولة بالقياس، وتدرج من قياس المقدمة إلى قياس المطلوب، وهو أن نقول (كل "ج" "أ") و(كل "أ" "د") فـ (كل "ج" "د") و(كل "د" "ب") فـ (كل "ج" "ب") وهكذا نفعل في ما زاد على القياسين أيضاً، وفي ما إذا كان المطلوب على أي جهة من جهات الكم والكيف، لكن إن كان المطلوب كلياً سالباً والقياس مركباً فإن كان من أجزائه ما هو جزئي فلا إنتاج؛ إذ الجزئي لا ينتج الكلي، بل لا بُدّ وأن تكون بأسرها كليّة، ومع كونها كليّة فالبيان إما لإحدى المقدمتين أو لهما، فإن كان لإحدى المقدمتين فإما الصغرى أو الكبرى، فإن كان للصغرى فإما أن تكون موجبة أو سالبة، فإن كانت موجبة فالقياس المبيّن لها لا يكون من غير الاقتران الأول من الشكل الأول، والقياس الثاني المبيّن للمطلوب من غير الاقتران الثاني من الشكل الأول، والأول من الثاني؛ لضرورة كون الصغرى فيه موجبة.

وإن كانت سالبة فبيانها بالاقترانات الأربعة من الأشكال الثلاثة على ما عرف، والاقتران المبيّن للمطلوب لا يكون من غير الاقتران الثاني والأول من الرابع؛ لضرورة أن صغراه سالبة.

وأما إن كان البيان للمقدمة الكبرى أو لهما فلا تركيب كما عرف، فيجوز أن يبيّن كل مطلوب بأي اقتران قُدر من الاقترانات المبينة، وعلى هذا يكون بيان ما بقي من المطالب.

وأما إن كان المطلوب جزئياً موجباً فلا بُدّ وأن تكون أجزاء القياس بأسرها موجبة؛ إذ السالب لا ينتج الموجب، ثم القياس المقترن بقياس المطلوب إذا كان مركباً فلا بُدّ وأن يكون بياناً للمقدمة الصغرى كما مضى، وعند ذلك فإما أن تكون موجبة كليّة أو جزئية، فإن كانت كليّة فبيانها لا يكون من غير الشكل الأول من الاقتران الأول منه، وأما قياس المطلوب فلا يكون إذ ذاك من غير الاقتران الأول من الثاني، والثالث من الثالث، والثاني من الرابع؛ لضرورة أن صغراه كليّة موجبة،

وإن كانت جزئية موجبة فبيانها بما به بيان الجزئي الموجب، لكن قياس المطلوب لا يكون من غير الثالث من الشكل الأول، والثاني من الثالث؛ لضرورة أن صغراه موجبة.

وأما إن كان المطلوب جزئياً سالباً فالمقدمة المناسبة للحد الأصغر منه إما كليّة موجبة أو سالبة، وإما جزئية موجبة أو سالبة، فإن كانت كليّة موجبة فبيانها بما به بيان الكليّ الموجب من الاقترانات، وبيان المطلوب إذ ذاك لا يكون بغير الاقتران الخامس من الثالث، والرابع من الرابع؛ لضرورة أن صغراه كليّة موجبة.

وإن كانت كليّة سالبة فبيانها بما به بيان الكليّ السالب، لكن بيان المطلوب إذ ذاك لا يكون بغير الاقتران الخامس من الرابع؛ لضرورة أن صغراه كليّة سالبة.

وإن كانت جزئية موجبة فبيانها بما به بيان الجزئي الموجب من الاقترانات، وأما بيان المطلوب فلا يكون من غير الاقتران الرابع من الشكل الأول، أو الثالث من الثاني، أو السادس من الثالث، أو الخامس من الرابع.

وإن كانت جزئية سالبة فبيانها بما به بيان الجزئي السالب، وأما بيان المطلوب فلا يكون إلا بالاقتران الرابع من الثاني؛ لضرورة أن صغراه جزئية سالبة، لكن ربما عَسُر التحليل والوقوف على وجه الزيادة والنقصان، ومواضع الصدق والكذب، والتحريف والحق، بسبب أمور لا بُدّ من الإشارة إلى أنموذجات منها تكون سهلة في اعتبارها، من ذلك ما يكون بسبب النتيجة، ومنه ما يكون بسبب شرائط القياس، ومنه ما يكون بسبب الحدود، ومنه ما يكون بسبب شكل القياس والمقدمة، فأما ما يعود إلى نفس النتيجة فبأن يكون لزومها من القول سابقاً إلى الذهن، بحيث يرتفع عند الوهم احتمال ما فيه من الخلل، ووجه الزيادة والنقصان، مع أنه غير منتج للمطلوب، وإن كان فلا يكون إلا مع تعسُّف في التمحل والتغيير، وهو كقولنا: (أجزاء الجوهر تبطل ببطلانها الجوهر، وما ليس بجوهر لا يبطل ببطلانه الجوهر) أو كما في قولنا: (بطلان أجزاء الجوهر يبطل معها الجوهر، وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل معه الجوهر) فيسبق إلى الذهن منها أن أجزاء الجوهر جوهر، ونظن

استغناء ما مثل هذا القول عن التحليل إلى شيء من الأشكال المثمرة للمطلوب، وإنما يكون كذلك أن لو قلبت المقدمة القابلة في المثال الأول (وما ليس بجوهر لا يبطل ببطلانه الجوهر) وكذا المقدمة القابلة في الثاني (وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل معه الجوهر) إلى ما يلزمها وفي قوتها وهو (أن ما يبطل ببطلانه الجوهر فهو جوهر) وإذ ذاك فيلزم أن يقال: (فأجزاء الجوهر جوهر)، وعلى هذا فلا بُدّ من التغيير مهما أدرج في القياس مقدمة يلزمها المطلوب باعتبار عكسها، أو عكس نقيضها، أو غير ذلك، لا أن لزومه لها لذاتها، وإلا مع قطع النظر عن هذا النوع من التغيير في الأمثلة السابق ذكرها، فاللازم عن العبارة الأولى في التحقيق ليس إلا قولنا: (أن أجزاء الجوهر ليس ما ليس بجوهر) من جهة أن ما حكم به على أجزاء الجوهر مسلوب عما ليس بجوهر كما عرف في الشكل الثاني من الاقترانات، واللازم عن العبارة الثانية (أن بطلان أجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر) لما حققناه في المثال الأول أيضاً، و(أجزاء الجوهر جوهر) إنما تلزم عن هذين اللازمين مع مقدمة محذوفة، إذا أضيفت إلى كل واحد منهما ظهر الإنتاج، وهي في الأول (وكل ما ليس ليس بجوهر فهو جوهر) وهي (وكل ما بطلانه بطلان ما ليس بجوهر فهو جوهر) ومما يلحق بهذا الباب قولهم (كل ما كان الإنسان موجوداً فالحيوان موجود له) و(كل ما كان الحيوان موجوداً فالجوهر موجود له) فـ (كل ما كان الإنسان موجودا فالجوهر موجود له) فـ (الإنسان جوهر) وليس لزوم كون الإنسان جوهراً لهذا القول على نحو لزوم النتيجة للقياس، بل اللازم عنه إن كان فليس إلا أنه (كل ما كان الإنسان موجوداً فالجوهر موجود له) وهو شرطي، وما قيل من المطلوب الأول فحمليّ، فيلزم (أن الإنسان جوهر) ليس إلا عن قولنا: (كل ما كان الإنسان موجوداً فهو جوهر) مع مقدمة أخرى استثنائية لعين المقدم، وهي (لكنه موجود)، ولا التفات إلى من زعم أن مثل هذا القول ليس بقياس؛ لكون المقدمات منه شرطية لا حَمْلية، وأن القياس من الشرطيات لا يكون بغير استثناء، ولا استثناء فيه؛ لما حققناه في الاقترانات من الشرطيات.

وأما ما يرجع إلى شروط القياس في الحدود، فبأن يكون تأليفه مشابها لتأليف القياس في الحدود من غير استيفاء شرائطه اللاحقة به، من الأسوار والروابط ونحو ذلك، فيوهم أنه يلزم عنه شيء وهو عقيم.

فأما ما يرجع إلى الأسوار والكميات، فكما يقال: (إن زيداً متوهم زيداً) و(المتوهم زيد ممكن) أو (قد يمكن أن يكون أزلياً) فـ (زيد ممكن) أو (قد يمكن أن يكون أزلياً) وهو محال، لا لما قيل من أن كبراه مهملة، والواجب أن تكون كليّة، ولو جعلت كليّة حتى قيل (وكل متوهم زيداً يمكن أن يكون أزلياً كاتب) كاذبة، فإن (هذا متوهم زيداً ولا يمكن أن يكون أزلياً)، إذ لو قيل أنها شخصية وليست مهملة، ولا جزئية، ولا كليّة، وأن المراد بها عين المذكور أولاً في المقدمة الصغرى، لقد كان ذلك قولاً صحيحاً، والصورة صورة قياسه، والإنتاج مع ذلك محال لغير ما قيل.

فالحق أنه إما أن تُؤخذ الكبرى على وجه تكون شخصية، أو مهملة، أو محصورة، جزئية أو كليّة، فإن أخذت على وجه تكون شخصية بأن يقال: (والمتوهم زيداً) المشار إليه في الصغرى (يمكن أن يكون أزلياً) كما يقال: (زيد هو هذا الرجل) و(هذا الرجل أبيض) فلا محالة أنها إذ ذاك تكون كاذبة، فإن (زيداً) المشار إليه (ليس ممكناً أن يكون أزلياً)، وإن أخذت على وجه تكون مهملة، أو جزئية محصورة فلا إنتاج لما عرف سالفاً، وإن أخذت على وجه تكون كليّة حتى يقال: (وكل ما هو متوهم زيداً فيمكن أن يكون أزلياً) والمراد بالمتوهم إما نفس الصورة المأخوذة في الوهم، أو ما أخذت عنه، فإن أريد به ما أخذت عنه كانت كاذبة، وإن أريد به الصورة الموجودة في الوهم فالمفهوم من قولنا: (يمكن أن يكون أزلياً) أحد معنيين، أحدهما أنه يمكن أن يكون أزلياً في الوهم - أي دائم الوجود -، والثاني أنه يتوهم محكوماً عليه أنه دائم الوجود، وأن لم يكن وجوده دائماً لا عيناً ولا وهماً، فإن أريد به المعنى الأول فالقضية أيضاً كاذبة، وإن أريد به المعنى الثاني - أي أنه أزلي في حكم الوهم - فهي وإن كانت صادقة فالنتيجة أيضاً صادقة، إذا أخذ الأزلي فيها كذلك، ومما يلحق بهذا الباب أيضاً قولهم (زيد هو زيد المتحرك) و(زيد

المتحرك ضروري بطلانه في الحال) ويظن أنه يلزم منه بطلان زيد في الحال وهو محال، فإنه إن أريد بالمقدمة الكبرى (زيد المتحرك من حيث هو متحرك) لم تكن النتيجة فـ (زيد ضروري بطلانه في الحال) بل فـ (زيد من حيث هو متحرك ضروري البطلان في الحال)، وليس يلزم من بطلان (زيد متحرك من حيث هو متحرك)؛ لضرورة بطلان الحركة، وأنها لا تبقي بطلان زيد من حيث هو زيد، وإن أريد بـ (زيد المتحرك) ما يصح اتصافه بالحركة على المشروط في فصل المقول على الكل، كانت كاذبة لا محالة.

وأما ما يرجع إلى الروابط، فكما يقال: (إن الصحة ولا في شيء من المريض) و(المرض في كل إنسان) بتقديم المحمولات، وتأخير الموضوعات، ويظن أن اللازم هو أن (الصحة ولا في شيء من الناس) وهو محال كاذب، وليس ذلك إلا لأن حرف (في) في الكبرى دال على الارتباط بين الجزأين؛ ولذلك يصح أن يقال (لا شيء مما هو مرض بصحة)، وفي الصغرى هي جزء من المحمول؛ ولذلك لا يقول: (إن كل إنسان مرض)، بل (كل إنسان فيه مرض) أو (هو ذو مرض)، وعند ذاك فلا يلزم من كون (المرض ممكناً أن يكون في الإنسان)، ومن كون (المرض ليس بصحة)، أن تكون الصحة غير موجودة في الإنسان؛ إذ لا مانع من اتحاد الموضوع، وتعاقب الأعراض المتقابلة عليه، كما في السواد والبياض، بالنسبة إلى الجرم، وإن أخذ حرف (في) على وجهٍ مبتدأ، واستعماله في المقدمتين إما بأن يجعل جزاء من المحمول فيهما، أو دالاً على الارتباط فيهما، كانت النتيجة أيضاً كاذبة، أما على التقدير الأول فلكذب الصغرى، إذ ليس الإنسان هو المرض، وأما على التقدير الثاني، فلأنه وإن كانت المقدمات صادقة فليس يلزم من وجود شيء في شيء، وسلب وجود آخر في الوجود، كما في السواد والبياض ونحوه، ولو جعل موضوع الكبرى لا المرض، بل هو ما هو موضوع المرض، بأن قيل (ولا شيء مما هو مريض أو فيه مرض صحيح أو ذو صحة أو فيه صحة) كانت النتيجة أيضاً كاذبة؛ لكذب المقدمة الكبرى.

**وأما ما يكون بسبب الحدود فعلى وجوه:**

**منها:** أن يكون الحد مفرداً، ولا يتحصل كذلك لتركب في لفظه، كما يقال بدل قولنا: (الإنسان يأكل الحيوان الناطق) بأخذ الخبز ويتركه في فيه ويمضغه ويبلعه، فعليك بتبديله بالمفرد، فإنه ربما يكون ذلك أسهل.

**ومنها:** ما يعود إلى اشتباه الألفاظ الدالة عليها بالأدوات مثل (في كذا ولكذا)، أو حقها أن تكون جزءاً من المحمول. ومنها ما يكون بالعكس، مثال الأول قولنا: (العرض موجود في الجوهر) إذ معناه أن الجوهر فيه العرض، لا أنه عرض، ومثال الثاني قولنا: (الجوهر موجود للجسم) معناه أن الجسم جوهر، لا أن الجوهر موجود في الجسم، فعليك أيضاً باعتبار ما هو جزء، وما هو رابطة.

وإن نقلت القضية إلى عبارة بدل هذه الأشباه إن أمكن، كما يقال: (الجسم جوهر) بدل قولنا: (الجوهر موجود لجسم)، وربما اتفق أن كانت ما مثل هذه اللفظة دالة في المقدمتين - أعني الصغرى والكبرى - على الجزئية، أو على الارتباط في الصغرى، والجزئية في الكبرى، أو بالعكس، فالأول كما في قولنا: (الكم موجود في الجوهر) و(الاستقامة والانحناء في الكم) فـ (الاستقامة والانحناء في الجوهر)، وأما الثاني، فكما في قولنا: (الجوهر موجود للجسم) و(الجسم موجود للحيوان) فـ (الجوهر موجود للحيوان)، وأما الثالث، فكما في قولنا: (اللون موجود للبياض) و(البياض موجود في الجسم) فـ (اللون موجود في الجسم)، وأما الرابع، فكقولنا: (البياض في الجسم) و(الجسم للحيوان) فـ (البياض في الحيوان)، بل وربما أمكن مثل ذلك في السوالب، كما يقال: (لا شيء من الحركة في الحركة) و(لا شيء من الحركة للحركة)، فإنك إن أخذت حرف (في أو اللام) دالين على الارتباط كان السلب كاذباً؛ إذ الحركة تصدق عليها أنها حركة لا محالة، فسلب كون الحركة حركة يكون كاذباً، وإن أخذا على أنهما دالّان على الجزئية، كان السلب صادقاً؛ إذ ليس يصح القول بوجود الحركة في الحركة، فسلبه يكون صادقاً، فعلى هذا لو قلت (كل انتقال من مكان إلى مكان حركة) و(لا شيء من الحركة في الحركة أو للحركة)

وأردت بـ (في) أو (اللام) الجزئية، أنتج نتيجة صادقة (أنه ليس للانتقال من مكان إلى مكان حركة أو ليس فيه حركة)، وإلا فالنتيجة تكون كاذبة. ومنها ما يعود إلى إهمال التصريح بشرط، هو في الحقيقة جزء مأخوذ مع الموضوع، أو المحمول، أو خارج، كما سبق تعريفه.

**ومنها:** ما يعود إلى تكرار الحدود، فإنه ربما كان الحد مأخوذاً في القياس على أنه حد أوسط، وعلى جزء من الحد الأكبر في المقدمة الكبرى وفي النتيجة فيوقع الوهم، وذلك كقولنا: (الجسم جوهر) و(كل جوهر فإنه يُعلم أنه جوهر) فـ (الجسم يعلم أنه جوهر).

**ومنها:** ما يعود إلى نقل الحد، بأن يكون جزءاً من المحمول، ونظن أنه جزء من الموضوع، كما يقال: (الجوهر من حيث هو جوهر إما بسيط وإما لا بسيط) فـ (من حيث هو) لو كانت جزءاً من الموضوع لما كان الجوهر إلا بسيطاً ولما كان لا بسيطاً وهو خلف، بل (من حيث هو) مهما دلت في الكلام على وجه مفيد لا يكون إلا جزءاً من المحمول، وذلك بأن يقدم حرف (إما وإما) على قولنا: (من حيث هو) ومن جهة ما هو على جزئي الانفصال، مع تقديم حرف السلب على أحد الطرفين مقترناً به من حيث هو، إذ هو المقابل للموجب منهما، وذلك كقولنا: (الجوهر إما من حيث هو جوهر بسيط وإما أنه لا من حيث هو جوهر بسيط).

**ومنها:** أن يدرج في القول ما ليس بحد ويظن أنه حد، أو أنه حد، ويظن أنه ليس بحد، مثال الأول قولنا: (كل الحيوان جنس للإنسان وكذا إنسان) فإن لفظ الجنس إنما أدرج في القول لبيان أنه محمول على الإنسان، لا أنه ضروري؛ ولهذا لو حذفته لم يتغير المعنى، فإنك لو قلت (كذا إنسان وكل إنسان حيوان) كان مفيداً لما أفاده الأول، وأما مثال الثاني، فكما في لفظ (يُعلم) من قولنا: (وكل جوهر فإنه يعلم أنه جوهر) في المثال السابق، ولولا دخوله في الحد الأكبر، وإلا كانت النتيجة فـ (كل جسم جوهر) وهي عين المقدمة الصغرى، فلا يكون مفيداً.

وأما ما يرجع إلى شكل المقدمة وصورتها، بأن تكون موجبة معدولة، فيظن أنها سالبة بسيطة، أو سالبة للجهة، فيظن أنها جهة سالبة، وكذا بالعكس فيهما.

وأما ما يرجع إلى شكل القياس، فبأن يكون مركباً على ما أسلفناه، فهذه جملة مما يغتر به في تحليل القياس، والأقوال الجارية بين الناس، ينتفع بمعرفتها في التحليل وتسهيله، وقلّما يخلو قياس من بعضها.

# الفصل السابع

## في استفزاز النتائج

نقول: كل قياس أنتج نتيجة بالذات فقد ينتج نتائج أخرى بالعرض، ويختلف ذلك بحسب اختلاف القياس من الاقتراني والاستثنائي ونتيجته، فإن كان القياس اقترانياً فنتيجته إما كليّة موجبة أو سالبة، وإما جزئية موجبة أو سالبة، فإن كانت نتيجة الاقتران بالذات كليّة موجبة، فما يلزمه بالعرض ما هو نتيجة مع نتيجة، ومنه ما هو نتيجة تحت نتيجة، فالأول كالعكس المستوي للنتيجة، وعكس النقيض كما عرف، وكما في لزوم النتيجة في كل ما هو مشارك للحد الأصغر في دخوله تحت الحد الأوسط، والثاني فكلزومها في كل ما هو داخل تحت الحد الأصغر[1] وعلى هذا تكون النتائج العرضية، إن كانت نتيجة الاقتران كليّة سالبة، من غير مبالاة بكون الاقتران من الشكل الأول، أو الثاني، أو الرابع، وكذا إن كانت جزئية موجبة ما عدا استتباع ما تحت الحد الأصغر للنتيجة؛ لأن استتباعه في الحقيقة ليس يمكن إلا مع فرض النتيجة كبرى، وفرض ما تحتها بالنسبة إليها صغرى، وذلك غير مفيد هاهنا؛ لكونها جزئية وما تحتها جزئي.

وأما إن كانت النتيجة جزئية سالبة، فهي لا تستتبع العكس ولا عكس النقيض؛ إذ ليس هو لها، ولا ما هو داخل تحتها، لما حققناه في الجزئية الموجبة، بل إنما تستتبع مثل حكمها في ما هو مشارك لها في النسبة إلى الحد الأوسط، فلزوم العكس وعكس النقيض ليس عن نفس القياس، وإنما هو لازم اللازم، ولزوم النتيجة في ما هو داخل تحت الحد الأصغر، وفي ما هو مساوٍ له في نسبته إلى الحد الأوسط، وإن كان لزومه ظاهراً عند ظهور النتيجة، فليس عن نفس القياس المذكور بالذات، ولا عن نفس النتيجة بالذات أيضاً، بل الأول إنما يلزم بالذات عن النتيجة،

---

(1) وهذه العبارة قد شطب عليها في المتن، وهي (في دخوله تحت الحد الأوسط، وفي كل ما هو داخل تحت الحد إلا).

إذا جعلت كبرى، وعن مقدمةٍ صغرى محذوفة موضوعها، كذا الداخل تحت الحد الأصغر، ومحمولها الحد الأصغر، وذلك كما لو كانت نتيجة الاقتران مثلاً (كل "ب" "ج") وما هو داخل تحت ("ب" "د") فإنه إذا قيل (كل "د" "ب") فـ (كل "ب" "ج") فيلزم منه (كل "د" "ج")، وأما الثاني فإنما لزومه بالذات عن المقدمة الكبرى، وعن مقدمة أخرى محذوفة، وهي ما موضوعها هو المساوي للحد الأصغر في نسبته إلى الحد الأوسط، ومحمولها محمول الصغرى، وذلك كما لو كانت النتيجة (كل "ب" "ج") والحد الأوسط أو ما يساوي "ب" في نسبتها إلى "أ" هو "د" فإنه إذا قيل (كل "د" "أ") و(كل "أ" "ج") كان اللازم (كل "د" "ج") لكنه لما كان أخطار هذه الموضوعات بالذهن، واتصالها به معاً ربما ظن أن قياسها هو القياس الأول، وعليك أن تتنبه من الاقتراني على ما في الاستثنائي.

# الفصل الثامن

## في كيفية اجتماع العلم والظن بالشيء أو الجهل بما يقابله في شيء واحد معاً

نقول: إن العلم بالشيء والظن بما يقابله قد يجتمعان بالنسبة إلى شخصين، وبالنسبة إلى شخص واحد، وإن كان الأول فغير ممتنع أن يجتمعا من جهة واحدة من جهات القوة أو الفعل، فإنه ليس واجباً أن ما علمه زيد أن يعلمه عمرو، بل جائز أن يقع الظن لزيد بالفعل بما يقابل معلوم عمرو بالفعل، وكذا بالقوة، ويكون استنادهما في ذلك إلى قياسين مختلفين، أو أحدهما إلى قياس والأخر لا إلى قياس، وإن كان الثاني فغير متصور اجتماعهما من جهة واحدة - أي أن يكون زيد مثلاً يعلم أن (كل "ب" "ج" بالفعل) ونظن مع ذلك بالفعل أنه (ليس كل "ب" "ج")، بل إن كان ذلك قد وقع له معاً في زمان واحد بالنسبة إلى شيء واحد، فلا بُدّ من أن يكون العلم به بجهة تخالف جهة الظن، بأن يكون أحدهما بالفعل والآخر بالقوة، أو أن يكون مستندُ أحدهما العقل والأخرى الوهم، مثال الأول كما نعلم بالقوة أن هذه البغلة عقيم، وأن هذا الكوكب ليس بشأنه النار في طبيعتها لدخولهما بالقوة في ما علمناه، من أن كل بغلة عقيم، وأن كل جرم سماوي غير مشابه للنار في طبيعتها، ومع ذلك فنظن بالفعل عند رؤية البغلة المنتفخة البطن أنها حُبلى، وأن هذا الكوكب نار لمشابهته النار في كونه نيّراً، والعلم بكون البغلة عقيماً، وأن هذا الكوكب ليس مشابهاً للنار بالقوة على نحو كلي، لدخولهما بالقوة تحت ما علمنا علماً كلياً، والظن بهما بما يقابل المعلوم منهما، إنما هو بالفعل على نحو جزئي فما التقيا، وعلى هذا يكون العلم بالشيء والجهل به بالنسبة إلى شخصين وإلى شخص واحد، وذلك كما تعلم أن ما في يد زيد مثلاً زوج عند كونه مقسماً بمتساويين، لدخوله بالقوة في معلومنا الكلي، ومع ذلك فنجهل زوجيته بالفعل على نحو جزئي يخصه.

نعم، قد يتفق أن يكون الجهل بالأمر الجزئي بالفعل للجهل بالمقدمة الصغرى، وقد يكون للغفلة عن الارتباط الواقع بينها وبين الكبرى، وإن خطرا بالبال معاً، أما الأول فكما في جهلنا بزوجية ما في يد زيد بالفعل، لجهلنا بانقسامه بمتساويين، وإن كنا نعلم أن كل منقسم بمتساويين زوج، وليس يمكن أن يقال إنه غير معلوم بالقوة، وداخل تحت المعلوم الكليّ ظناً أن المعلوم الكليّ هو، وأن كل منقسم بمتساويين علمناه فهو زوج، وما في يد زيد غير معلوم أنه منقسم بمتساويين، فإن عاقلاً لا يرتاب في العلم بأن كل ما هو منقسم بمتساويين في نفسه فهو زوج، وإن كان يجهل كونه منقسماً، وما في يد زيد منقسم بمتساويين في نفسه لا محالة، فيكون معلوماً لنا أنه زوج، وأن جهلنا انقسامه بالفعل، وأما الثاني فكما في اعتقادنا أن هذه البغلة المنتفخة البطن حُبلى، مع علمنا أنها بغلة، وأن كل بغلة عقيم، وليس ذلك إلا للغفلة عن الارتباط الواقع بين المقدمتين، والترتيب الذي من شأنه أن ينتج، إذ العلم بالمقدمتين وخطورهما في البال اتفق على وجه التفريق، من غير مراعاة لما بينها من التأليف المخصوص، وخطورهما في البال غير مفيد.

**فإن قيل:** المفهوم من الارتباط الواقع بين المقدمتين، وكيفية اندراج أحدهما تحت الأخرى، إما أن تزيد على نفس المقدمتين أو لا تزيد عليهما، فإن زاد عليهما فالعلم به علم بمقدمة ثالثة، لا بُدّية في الإنتاج، وذلك يستدعي مقدمات لا تتناهى، ويلزم منه توقف النتيجة على ما لا يتناهى من المقدمات وهو محال، كيف وفيه إبطال ما قررتموه سابقاً، من أن المطلوب لا يفتقر إلى أكثر من المقدمتين، وإن لم يكن ذلك زائداً على المقدمتين، فيلزم من العلم بالمقدمتين العلم بلزوم النتيجة؛ ضرورة أن ما توقف عليه العلم بلزوم النتيجة عن المقدمتين، لا يزيد على المقدمتين.

**قلنا:** بل ارتباط إحدى المقدمتين بالأخرى، وكيفية اندراج الصغرى تحت الكبرى، زائد على المقدمتين، ولكن لا نسلم أن ذلك يستدعي ارتباطاً آخر لهذا الارتباط بالمقدمتين، فإن ارتباط إحدى المقدمتين بالأخرى صفة للمقدمتين، والصفة لا تستدعي في شؤونها لموصوفها صفة أخرى، وإلا لتسلسل الحال، وامتنع

قيام الصفات بموضوعاتها وهو محال، بل ارتباطها بالمقدمتين بنفسه لا بارتباط زائد عليه، وقولهم أن هذا يناقض ما قررتموه من كون المطلوب لا يفتقر إلى أكثر من مقدمتين، فمندفع من وجوه:

**الأول**: أن المراد من قولنا: (أن المطلوب لا يفتقر إلى أكثر من مقدمتين) - أي في لزومه في نفس الأمر - لا في نظر الناظر، والمطلوب في ما ذكرناه هاهنا من الأمثلة، فلازم في نفس الأمر عن مجرد المقدمة الصغرى والكبرى، غير أن اشتراط الشعور بارتباط إحدى المقدمتين بالأخرى، إنما كان بالنسبة إلى علم الناظر، فلا تناقض.

**الثاني**: أن المراد بالمقدمتين اللتين لا يفتقر المطلوب إلى أكثر منهما، إنما هي المقدمات المناسبة للمطلوب على ما قدمناه، والارتباط بين المقدمتين وإن كان زائداً على المقدمتين غير مناسب للمطلوب، ولا لأحد جزأيه، فلا تناقض.

**الثالث**: أنه أمكن أن يقال المراد به المقدمتان اللتان إذا تنبه على الارتباط الواقع بينهما لزم عنهما المطلوب، فعدم لزوم المطلوب عن المقدمتين اللتين غفل عن الارتباط الواقع بينهما لا يوجب التناقض، وعلى هذا فقد انحل الشك الوارد على سقراط في زعمه إفادة القياس للمطلوب، وهو إن قيل المطلوب به إما معلوم وإما مجهول، فإن كان معلوماً فلا معنى لطلبه؛ إذ هو كمن يفتش على آبق هو [واجد له] - أي عينه وفي قبضته -، وإن كان مجهولاً فلا فائدة في طلبه؛ إذ لا [نعرفه] عند الظفر به، وليس هو إلا كمن يفتش على آبق لا يعلم عينه، فإنَّا كما قال أفلاطن الحكيم - ما هذا معناه - (إنَّا لا نطلب ما هو معلوم من كل وجه، ولا ما هو مجهول من كل وجه، حتى يلزم ما قيل، بل يطلب ما هو معلوم لنا بالقوة على نحو كلي، وعليه علامة هي كالحد الأوسط بين جزأي المطلوب، وجهول بالفعل إما للجهل بالعلامة، أو للغفلة عن التأليف والارتباط كما سبق، فإذا وجدناه على العلامة المعلومة لنا كنا متنبهين للارتباط، [وما ذلك] البحث عن الآبق إذا كانت فيه علامة تدل عليه، وإنما جهلت أنيته، فإنه إذا رأى على تلك العلامة علم أنه

المطلوب، وذلك كما إذا علمنا أن كل ما هو منقسم بمتساويين زوج، فإنا إذا بحثنا عما في يد زيد وجدنا له الحد الأوسط الذي هو علامة عليه، وهو الانقسام بمتساويين، وكنا مع ذلك متنبهين للارتباط بين المقدمتين علمنا أنه زوج، وليس لا يكون الطلب إلا لما كان معلوماً وقد جُهل كما ظن قوم، وإلا للزم التسلسل في كل مطلوب نظري، أو أن تكون جميع المطلوبات غير نظرية وهو محال.

ثم إن الطلب قد يكون للأمور الحادثة، وإن لم يكن العلم بها سابقاً، وأما مثال الثاني وهو ما اختلاف جهة الظن والعلم فيه، وإن اتفقا بالفعل والعقل والوهم، إذ الوهم قد يقتضي بالفعل في بعض القضايا بمناقضة ما أدى إليه القياس العقلي، وحصل في العقل، وإن كان العقل قاضياً على الوهم وهو كمن يتوهم وراء العالم وجود أبعاد إما خلائيّة أو ملائيّة لا تتناهى، وإن كان العقل بما حصل عنده من القياس العقلي قاضياً بنفيها.

# الفصل التاسع

## في تحقيق ما يعرض من عكس النتائج والمقدمات والمتلازمات والمتقابلات وغير ذلك من العوارض بسبب أحوال الحدود

فنقول: أما ما يعرض من عكس النتائج، فإن المطلوب إذا كان كلياً موجباً، كقولنا: (كل "ب" "ج") وانعكس كنفسه (كل "ج" "ب") وكان قياسه (كل "ب" "أ") و(كل "أ" "ج") لزم عكس كل واحدة من مقدمتيه، أما الصغرى فلأنك إذا قرنت عكس النتيجة بالكبرى فقلت (كل "أ" "ج") و(كل "ج" "ب") أنتج عكس الصغرى، وهو (كل "أ" "ب")، وأما الكبرى فلأنك إذا قرنت عكس النتيجة بالصغرى فقلت (كل "ج" "ب") و(كل "ب" "أ") أنتج عكس الكبرى، وهو (كل "ج" "أ")، وإن كان كلياً سالباً، كقولنا: (لا شيء من "ب" "ج") وقياسه من الشكل الأول، وهو (كل "ب" "أ") و(لا شيء من "أ" "ج") فإنه يلزم من انعكاس الكبرى انعكاس النتيجة؛ لأنك إذا جعلتها بعد الانعكاس صغرى للصغرى، عاد إلى الاقتران الثاني من الثاني، ناتجاً عكس النتيجة، وهو (لا شيء من "ج" "ب").

وأما المتلازمات والمتقابلات، فإنه إذا كان "ب" و"ج" يتعاكسان في الحمل، وكذلك "أ" و"د" وكان "أ" مقابلاً لـ "ب" مقابلة يمتنع الجمع بينهما والخلو منهما، فيجب أن يكون "د" و"ج" أيضاً كذلك؛ لأنه إذا وجد "د" في موضوعه فقد وجد فيه "أ"؛ لضرورة تعاكسهما، ويلزم من وجود "أ" انتفاء "ب"؛ لضرورة تعاندهما، ومن انتفاء "ب" انتفاء "ج"، وكذلك إذا وجد "ج" في موضوعه فقد وجد فيه "ب"، ويلزم من وجود "ب" انتفاء "أ" ومن انتفاء "أ" انتفاء "د" لما سبق، وكما يلزم من وجود كل واحد من "د" و"ج" انتفاء الآخر، فيلزم من انتفاء كل واحد وجود الآخر؛ لأنه إذا لم يوجد في موضوعه لم يوجد "أ" وإذا لم يوجد "أ" فـ "ب" موجود فـ "ج" موجود، إذ (كل "ب" "ج")، وكذا إذا لم يوجد "ج" في موضوعه لم يوجد "ب" وما لم يوجد فـ "أ" موجود، ويلزم من وجود "أ" أن يكون "ج" موجوداً، وعند ذلك فيلزم من

وجود "ب" انتفاء "أ" فيلزم انتفاء "د" ومن نفيه وجوده، وكذا بالعكس؛ لأنه إذا صدق على الموضوع إما "ب" وإما "أ" و(كل "أ" "د") صدق إما "ب" وإما "د"، وكما يلزم التقابل بين "ب" و"د"، فكذا بين "ج" و"أ"؛ لأنه إذا صدق على الموضوع إما "د" وإما "ج" و(كل "د" "أ") فهو إما "ج" وإما "أ"، وإما إذا كان "أ" مقولاً على كل "ج" وعلى كل "ب" ولا يقال على غيرهما، وكان "ب" مقولاً على كل "ج" فـ "ب" منعكس في الحمل على كل "أ"؛ إذ هو مقول على كل ما يقال عليه "أ" فكل ما هو "ب" هو "أ" وكل ما هو "أ" هو "ب"، وكذا أيضاً إن كان "ج" مقولاً على كل "ب" فهو منعكس أيضاً في الحمل على كل "أ" لما حققناه في قول "ب" على كل "ج".

# المقالة الخامسة

# في علم البرهان

وتشتمل على اثنين وعشرين فصلاً:

**الفصل الأول:** في عرضه ومقصوده، وتحقيق مرتبته.

**الفصل الثاني:** في مواد الأقيسة، وتعديد أصنافها، وما هو مادة كل صنف.

**الفصل الثالث:** في المطالب، وكمية أقسامها، ووجه ترتيبها.

**الفصل الرابع:** في البرهان.

**الفصل الخامس:** في كيفية تعرف الأوليات التي لا سبب لها، وكيفية كون الأخص علّة للأعمّ.

**الفصل السادس:** في شرائط مقدمات البرهان، وتحقيق مبدئه، وما يتعلق به من الضرورية، والكليّة.

**الفصل السابع:** في المحمولات الذاتية المشروطة في البرهان.

**الفصل الثامن:** في معنى الأولي.

**الفصل التاسع:** في الأسباب المغلطة في إعطاء المقول على الكل في كتاب البرهان، وتحقيق ضرورية مقدماته، ومناسباتها.

**الفصل العاشر:** في موضوعات العلوم، ومبادئها، ومسائلها.

**الفصل الحادي عشر:** في تباين العلوم، واشتراكها.

**الفصل الثاني عشر:** في كيفية نقل البرهان من علم إلى علم، وكيفية تناوله

الجزئيات تحت الكليّات، وكذلك تناول الحدّ لها.

**الفصل الثالث عشر:** في تحقيق مناسبة المقدمات لمطالبها، وأنه كيف يعطي أحد العلمين برهان اللمّ والآخر برهان الآن، أو برهان اللمّ والآن معاً.

**الفصل الرابع عشر:** في بيان أن قياس الغلط كيف يقع في الأشكال، وفضيلة بعضها على بعض.

**الفصل الخامس عشر:** في كيفية انتفاع النفس بالحواس في المعقولات.

**الفصل السادس عشر:** في تناهي أجزاء القياس، وأوساط المطالب الموجبة والسالبة.

**الفصل السابع عشر:** في بيان أن كل واحد من البرهان الكليّ الموجب والمستقيم أفضل من مقابله، وما يقام عليه البرهان.

**الفصل الثامن عشر:** في تحقيق معنى العلم، والظن، والذهن، والفهم، والحدس، والذكاء، والفكر، والصناعة، والحكمة.

**الفصل التاسع عشر:** في أن الحدّ لا يكتسب بالبرهان، ولا أن إعطاء البرهان إعطاء الحدّ، وكذا بالعكس.

**الفصل العشرون:** في مشاركات الحدّ والبرهان في الأجزاء، وكيفية دخول العلل فيها.

**الفصل الواحد والعشرون:** في كيفية اكتساب الحدّ بطريق التركيب.

**الفصل الثاني والعشرون:** في أقسام العلل، وذكر أصناف كل واحد منها.

# الفصل الأول

## في عرضه ومقصوده وتحقيق مرتبته

**فنقول:** لَمّا كانت المعارف المكتسبة منقسمة إلى تصورية وتصديقية، وكان التصور منها مكتسباً بالقول الشارح، والتصديق مكتسباً بالقياس، فكما أن مراتب القول الشارح مختلفة، فمنه الحد الحقيقي التام، المعبر عن ماهية الشيء بجميع ما له من الذاتيات [ومنه] الحد الناقص المميز للشيء عما سواه بأمر ذاتي، ومنه الرسم التام والناقص المميز له عما سواه بأمر عرضي، ومنه اللفظي الشارح لمعنى اللفظ فقط، ومنه الفاسد الذي لا يفيد شيئاً البتة كما سبق تعريفه، فكذا مراتب القياس المفيد للتصديق أيضاً مختلفة، فمنه ما يفيد اليقين وهو البرهان، ومنه ما يفيد الظن الشبيه باليقين وهو الجدلي، ومنه ما يفيد ظناً غالباً دون الأول وهو الخطابي، ومنه ما يوقع تخييلاً يوجب قبض النفس وبسطها من غير تصديق وهو الشعري، ومنه ما هو فاسد لا يوقع شيئاً البتة وهو المغالطي، فإذن غرض البرهان إنما هو معرفة الطرق الموصلة إلى اليقين، وكما وجب بالنظر إلى الترتيب الطبيعي على ما سلف، تقديم البسائط على المركبات، وتقديم الأقوال الجازمة على ما تألف منها من صور الحجج والقياسات، وتقديم النظر في القياس المطلق على ما تخصص منه بالمواد والجهات، فأحرى بنا أن نقدم النظر من هذه الأقسام الخمسة في البرهان، لإفادته أشرف المقاصد، وأتم الأغراض، وهو اليقين الموصل إلى تحصيل فضيلة النفس الناطقة في الدنيا، ونيل السعادة الأبدية في الأُخرى؛ إذ غرض ما سواه من الأقسام الخمسة فليس إلا إفادة الظن، أو التخييل، أو التبكيت والعناد، أو للتحرز عنه، والغرض في كل ذلك فدون غرض البرهان، والمادة الجدلية وإن كانت أعمّ من المادة البرهانية من جهة أن مادة الجدل المشهورات، والمسلمات كما يأتي، ومادة القياس البرهاني اليقينيات كـ (الأوليات والمشاهدات والمجربات والحدسيات والمتواترات والمقدمات الفطرية القياس، والوهميات في المحسوسات) وكل منها

فمشهور ولا ينعكس، فليس ما يجب تقديمه كما يجب تقديم النظر في القياس المطلق على المخصص؛ لتوهم التساوي بين الشيئين، إذ لم يكن تقديم القياس المطلق على المخصص لعمومه، بل لأن نسبته إليه نسبة أمر مقوم، ولن يتصور معرفة شيء ما قبل التصور لمقوماته.

ولا يخفى أن من أراد تعرّف قياس خاص دون تعرّف حقيقة القياس مطلقاً فقد كلف نفسه شططاً، والمادة الجدلية وإن كانت أعمّ من المادة البرهانية فليس نسبتها إليها نسبة عارض غير مقوم، ولهذا إن من نظر إلى المادة الصادقة من حيث هي صادقة فإنه وإن قطع النظر عن شهرتها، وعن كونها غير متبعة عند الجمهور، لم يختل تصديقه، وما أوصل إليه من البرهان.

# الفصل الثاني

## في مواد القياس وتعديد أصنافها وما هو مادة كل صنف

**نقول:** أن كل مطلوب مجهول، كان تصوراً أو تصديقاً، فحصوله أو استفادته إما بالحس، أو بالتعليم، وهو ما يكون من العلم لمن ليس بعالم، في ما ليس بمعلوم، والتعليم وهو ما يكون من غير العالم من العالم في ما ليس بمعلوم، فإن كان بالتعليم والتعلم فسواء كان بين إنسانين، أو بين إنسان واحد ونفسه، كمن يتوصل بالحد الأوسط في القياس إلى المطلوب، فإنه باعتبار حدسه بالحد الأوسط يكون معلماً، وباعتبار استفادته المطلوب منه يكون متعلماً، وسواء كان التعليم والتعلم ذهنياً، وهو ما يكتسب فيه المطلوب بما شأنه من الأقوال المسموعة المعقولة، أن يفيد مطلوباً لم يكن، وسواء كان فكرياً، وهو ما تتحرك النفس فيه إلى طلب ما يوصل إلى المطلوب كما سبق تعريفه في اكتساب القياس، أو كان حدسياً، وهو ما يكون المطلوب فيه حاصلاً عما لزم عنه، من غير أن تتحرك النفس لطلبه كما يأتي، أو كان فهميّاً، وهو ما يكون ما لزم عنه المطلوب قد حصل لا بطلب (...) بل بسماع من معلم (...) أو كان التعليم والتعلم صناعياً أو تلقينياً أو تقليداً أو تأديباً أو غير ذلك، فلا بُدّ وأن يكون من أشياء لأشياء بأشياء، فما منه هي المعلومات السابقة المناسبة، وما له هي المطلوبات، وما به فالصور والتأليفات، وإذ أتينا من ذلك بيان الصور والتأليفات، ومن المواد بما يختص بطرق التصورات، فخليق بنا أن نبين مواد الحجج التي هي طرق استفادة التصديق، وما ينتهي إليه من المبادئ والمقدمات.

**فنقول:** كل قضية هي مبدأ من مبادئ القياس، فإما أن يصدق بها بوجه أو لا يصدق بها، فإن كانت مصدقاً بها، فإما أن يكون ذلك على وجه الضرورة أو الظن، فإن كان على وجه الضرورة، فإما أن يكون عن العقل أو قوة خارجة عن العقل، فإن كانت عن العقل، فإما أن يكون حصولها له بواسطة أو بغير واسطة، فإن كان بلا واسطة فهي الأوليات التي لا يتوقف العقل في إدراكها على غير تصور مفرداتها،

ولا يشعر من استكملت آلة إدراكه، وحصلت عنده المفردات بخلوه عنها في وقت ما كـ (التصديق باستحالة اجتماع الضدين) و(بكون الواحد أقل من الاثنين) وليس الحكم بذلك والتصديق به مما يوجب تصوره في نفسه حتى يقال أن ما لا تصور له في نفسه فلا تصور له في النفس، فلا سبيل إلى الحكم به، فإن ذلك إنما هو بالنسبة إلى غيره، لا بالقياس إلى نفسه.

وما هو بواسطة، فإما أن تكون تلك الواسطة غريزية في العقل أو غير غريزية، فإن كانت غريزية فهي القضايا الفطرية القياس، وهي كل قضية أوجب التصديق بها قياساً آخر، حده الأوسط معلوم، حاصل بالبديهة كـ (التصديق بزوجية الأربعة) لعلمنا بأنها منقسمة بمتساويين، وأن كل منقسم بمتساويين فهو زوج. وإن كانت غير غريزية، فإما مكتسبة بالنظر أو غير مكتسبة به، فإن كانت مكتسبة بالنظر فالمتوقف عليها ليس من المبادئ، وإن كانت غير مكتسبة بالنظر فهي المشاهدات، والمجربات، والحدسيات، والمتواترات.

**أما المشاهدات:** فهي كل قضية صدق العقل بها بواسطة الحس كـ (علمنا بحرارة النار، وبرودة الثلج) ونحوه.

**وأما المجربات:** فهي القضايا التي يصدق العقل بها بواسطة الحس مع التكرار ونوع من النظر كـ (العلم بإسهال السقمونيا للصفراء) حيث إنه تكرر مراراً، والعقل الصريح يقضي بأنه ليس بالاتفاق، وإلا لما دام، أو لما كان أكثرياً، وليس لما اختص به كل واحد من الشخصيات، فلم يكن إلا للطبيعة المشتركة، أو لملازمها، والحكم به إذ ذاك لا بُدّ على الكلي، لما حققناه في الاستقراء.

وفي الجملة لا بُدّ في ذلك من اعتبار الحكم على القدر المشترك، لا أعمّ منه ولا أخص، ومن اعتبار المكان الذي وقعت التجربة فيه، والأحوال المقارنة للحكم في كل حالة، وإلا كانت التجربة وإن أعطت اليقين في حالة، غير معطية لليقين في حالة أخرى، واتجه ما يغالط به بعض المغالطين.

وتفارق الاستقراء والتجربة والمشاهدات، في أنهما يوجبان الكلي،

والمشاهدات لا توجب غير الجزئي.

وعلى الجملة، فالاستقراء والتجربة فإنهما يفيدان اليقين، أن لو وقع الأمر من الغلط، في تجريد الحكم عن العوارض والمخصصات، واعتبار الحالات، وطلب السبب المشترك كما بيناه.

والمعتمد في ذلك كله ليس على التعلم والمعلم، بل على ذوق النفس والفطرة السليمة، فإن وجد من نفسه احتمال النقيض عند العرض عليها فلم يكن ما حصل له بيقين، وليس هذا مختصاً بما يحصل من التجربة والاستقراء فقط، بل مطلق في كل ما حصل عند النفس من العلم اليقيني.

**وأما الحدسيات:** فهي كل قضية صدق العقل بها بواسطة الحدس كـ (العلم بحكمة صانع العالم).

**وأما المتواترات:** فكل قضية أوجب التصديق بها اللأخبار التي يؤمن معها التواطؤ على الكذب كـ (العلم بوجود مكة، وبغداد، ومن مضى من ملوك العباد)، وليس لها عدد محصور يستدل به على حصول العلم عنده، فإن ذلك قد يختلف، بل التواتر إنما هو مضبوط بما حصل عنده العلم.

**[وأما الوهميات:]** وإن كانت عن قوة خارجة عن العقل فهي الوهميات، وهي القضايا التي أوجب التصديق بها قوة الوهم، فما كان منها في غير المحسوس فكاذب، كما يتوهم أن كل موجود فمشار إليه وإلى جهته، وليس هو من محكومات العقل، بل العقل قد يحكم بنقيضه، وعند قيام البرهان العقلي كما في حق الباري تعالى، ولربما عسر الوقوف على جهة الفرق بين الصادق والكاذب من هذين الحكمين في حق غير المتدرب.

وأما إن كان على وجه الظن وهو ما يعتقد فيه أن الشيء كذا، مع تجويز نقيضه على جهة البُعد، فإما أن يكون على سبيل التسليم من الغير أو ليس، فإن كان على سبيل التسليم من الغير، فإما أن يكون التسليم للقضية على أنها مبرهنة في علم آخر، أو لنفس قول المسلم به، فإن كان الأول فهي المسلمات، فإن كان ذلك مع

طمأنينة النفس سُميّت (أصولاً موضوعة)، وإن كان مع النفرة والاستنكار سُميّت (مصادرات) وأما إن كان الثاني، فإما أن يكون ذلك على أن المسلم مشترك فيه، أو على أنه من واحد، أو من عدد محصور، فإن كان مشتركاً فيه، فإما أن يكون الاشتراك بين الناس بأجمعهم، أو ما بين طائفة منهم، فما مثل الأول فهي القضايا المشهورة المطلقة، وهي ما أوجب التصديق بها اتفاق الكافة عليها كـ (الحكم بحسن الشكر، وقبح الكفران) ونحوه، وهي لو خُلّي الإنسان فيها ودواعي نفسه من مبدأ النشوة، من غير التفات إلى الإعراض، واكتساب الآداب، وأحكام الشريعة، فغير ممتنع أن يتشكك في هذه الأحكام أن لو شكك نفسه، فليست فطرية كما ظن؛ إذ الفطرية لا تشكك فيها، ولا يدخلها احتمال النقيض، وما مثل الثاني فيُسمّى (القضايا المشهورة المحدودة) كـ (الحكم بقبح ذبح الحيوان وإيلامه)، واسم المشهور وإن خُصص بما مثل هذه القضايا، فليس إلا بعرف الاستعمال، وإلا فهو أيضاً يطلق على غيره من القضايا المصدق بها، كانت من الأوليات أو غيرها، لكن ذلك مما لا ينعكس كنفسه، ولا يبعد أن يكون شيء من المشهورات كاذباً؛ بسبب الوقوع في ما يغلط.

وما كان منها صادقاً فقد لا يبعد أن يكون تيقنه وتحققه موقوفاً على التبرهن، أو أن يكون صدقه موقوفاً على تحقيق شرط خفي، لا يتفطن له، ويظن صدقه مطلقاً كـ (اعتقاد قبح الكذب) الذي يستفاد به عصمة دم نبي أو ولي، بإخفائه عن ظالم يقصد قتله، وإنما يكون حقاً إن لو نظر إلى هذا القيد.

وأما إن كان من واحد أو عدد محصور، وكان أو كانوا موثوقاً بقوله أو قولهم فتُسمّى (القضايا المقبولة) كـ (الأحكام المأخوذة عن الأنبياء، والمرسلين، وأهل الحل والعقد من الأئمة المهديين).

وأما إن كان الظن بها لا على سبيل التسليم من الغير كـ (اعتقادنا أن فلاناً يسلم الثغر عند رؤيته، يسار العدو) فيُخص بالمظنونات، لكن ما كان استناد الظن فيها المشابهة بالحق الصادق، أما في اللفظ كـ (اعتقاد كون الدينار باخراً) لمشاركته الرطوبة الجليدية في الاسم، أو في المعنى كـ (اعتقاد كون النبيذ خمراً) لمشاركته له

في صفة الإسكار، فيُسمّى (المشبهات)، وكذا أيضاً ما كان منها مشبهاً بالمشهور، وعند التأمل ليس من المشهور كـ (اعتقاد نُصرة الأخ) عند كونه ظالماً، أخذاً من قول الجمهور (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) وليس المراد به عند التأمل غير كفه عن الظلم.

وأما إن كانت غير مصدق بها، فإما أن تؤثر في النفس تأثيراً يقوم مقام التصديق من وجه أو ليس، فإن كان الأول فهي المخيلات، وهي ما يقال لأجل التغيب في ما يقصد الترغيب فيه، والتنفير عما يقصد التنفير عنه كـ (تشبيه العسل بالعذرة)؛ لقصد التنفير عنه، وتشبيه الدواء المُستكره بالشراب المُستلذ؛ لقصد الترغيب في شربه، وإن كانت لا تؤثر في النفس تأثيراً يقوم مقام التصديق من وجه، فغير منتفع بها في شيء، فإذن مواد القياس ثلاثة عشر صنفاً، وهي الأوليات، والمشاهدات، والمجربات، والحدسيات، والمتواترات، والمقدمات الفطرية القياس، والوهميات، والمتخيلات، فالأوليات، والمشاهدات والمجربات، والحدسيات، والمتواترات، والمقدمات الفطرية القياس، والوهميات في المحسوسات، هي مواد القياس البرهاني، إلا أن ما حصل لبعض الناس من تجربة، أو تواتر، أو حدس، وإن كان حجة عليه مع نفسه، فليس بحجة على غيره؛ لجواز أن لا يحصل لغيره ما حصل له، والمسلمات، والمشهورات، هي مواد القياس الجدلي، والمقبولات، والمظنونات، هي مواد القياس الخطابي، والمخيلات هي مواد القياس الشعري، والمشبهات، والوهميات في غير المحسوسات، هي مواد القياس المغالطي.

# الفصل الثالث

## في المطالب وكمية أقسامها ووجه ترتيبها

والمطالب التي يسأل بها الطالب لتحصيل ما ليس بمتحصل فتسعة، وهي مطلب ما وهل ولِمَ وأي ومَنْ وكمْ وكيف وأين ومتى، فما يطلب بها أحد أمرين، إما شرح معنى الاسم بالنسبة إلى الجاهل بدلالته وضعاً، كما يقال ما العقاب؟ وما الليث؟ وأما الحقيقة بالنسبة إلى العالم بالدلالة الجاهل بالحقيقة، كما يقال ما الإنسان؟ وما الحيوان؟

وأما هل، فيطلب بها أحد أمرين أيضاً، أما أصل الوجود، كما يقال هل زيد موجود؟ وتسمى حينئذ (هل البسيطة)، وإما حالاً زائدة على الوجود، كما يقال، هل زيد الموجود عالماً؟ وتُسمّى حينئذ (هل المركبة)، وجوابها في كلا الحالين بأحد النقيضين.

وأما مطلب (لم) فيطلب به أيضاً أحد أمرين، إما علّية الشيء، أو التصديق به فقط، كما يأتي مثاله.

وأما (أي) فيطلب بها تمييز الشيء عما يشاركه في أمر عام له، كما يقال أي حيوان؟ وأي جسم؟ والجواب بما يميزه، ذاتياً أو عرضياً، كما يحقق.

وأما (من) فسؤال عن تعيين الشخص فيمن يعقل.

وأما (كم) فسؤال عن الكمية، وأما (كيف) فسؤال عن الكيفية، و(أين) فسؤال عن المكان، و(متى) فسؤال عن الزمان، لكنها بأجمعها قد تدخل في مطلب (هل) كما يقال هل هو موجود؟ هل هو عالم؟ هل هو لعلة كذا؟ هل هو ضاحك؟ هل هو زيد؟ هل عدد أو مقداره كذا؟ هل هو أبيض؟ هل هو في الدار؟ هل هو في اليوم أو الأمس، لكن إنما يقع ذلك أن لو كانت الأقسام التي يتوجه إليها الطلب محصورة يسهل تعدادها، وإن كانت غير متناهية، فإن يكون غرض السائل بسؤاله منوطاً بواحد معين منها.

وما قيل في التعاليم الأولى، فهو أن المطالب العلمية من جملة هذه، فهي بالقسمة الأولى ثلاثة، وهي مطلب (ما) و(هل) و(لِمَ) وبالقسمة الثانية على ما تحقق ستة؛ إذ كل واحد منها فمنقسم إلى قسمين، وأما باقي المطالب فداخلة في (هل المركبة) على نحو ما عرف، إلا أن أبسطها مطلب (أي) إذ هي للتمييز بما يخصّ الشيء، وتلك فأوسع مجالاً، وقد تدخل بأسرها في (أي) كما يقال أي عدد هو؟ وأي لون هو؟ وفي أي مكان؟ وفي أي زمان هو؟ ولا جرم سانح لمن أراد جعلها مطلباً علمياً، وإذ ذاك فتكون المطالب العلمية أربعة (ما وأي وهل ولم) إلا أن ما هو منها مختص بالمطلوبات التصورية (ما وأي) وما هو مختص بالمطلوبات المركبة (هل ولم) فـ (ما) الطالبة لشرح معنى الاسم متقدمة على هل البسيطة، فإن من لا يعرف مدلول الاسم لا يسأل عن وجوده، والمعرفة وإن كانت قد تكون بالحد والحد، فلا يكون إلا بحسب الوجود، فليس يعرف في مبادئ الأمر أن القول المذكور، هل هو حد بحسب الاسم، أو بحسب الحد؟ إلا بعد معرفة الوجود كما سبق.

وهل البسيطة فمتقدمة على (ما) الطالبة للحقيقة، وعلى (أي) الطالبة للتمييز؛ إذ الطالب للحد أو التمييز فإنما هو طالب لتصور أمر موجود عنده، إما عيناً أو ذهناً، وإما (لم) فمتأخرة عن الجميع، فإنه ما لم يعرف معنى شرح اسمه، ولا وجوده، ولا تصور معناه، فالطلب للمّيته محال، وسواء كانت اللمّية للتصديق أو العلة، وطالبة التصديق ربما تقدمت على طالبة التصور عندما إذا كان التصديق حاصلاً بقياس حده الأوسط ليس بعلة، فليس واجباً أن تتقدم؛ لجواز أن يكون التصديق بالشيء محسوساً، وإن خفيت علته، كما في جذب المغناطيس للحديد، ولا جائزاً أن تتأخر عن طالبة العلة، فإن من حصلت عنده العلة فقد حصل له التصديق.

وأما (هل المركبة) فمتأخرة عن طالبة لمّية التصديق، فإن من لا يصدق بالوجود لا يسأل عن حال زائدة على الوجود.

وأما طالبة العلية فقد تقدم عليها تارة، وقد تتأخر أخرى؛ إذ ليس من ضرورة طلب الحال الزائدة على الوجود معرفة علّة الوجود، ولا من ضرورة معرفة الحال الزائدة عليه.

وأما (أي) فنسبتها إلى طالبة الحقيقة نسبة طالبة التصديق إلى طالبة العلّية.

# الفصل الرابع

## في البرهان

والبرهان مطلقاً هو قياس يقيني المادة، ومن عرَّفه بإضافة اليقين إلى النتيجة فقد عرَّفه بما له بالنسبة إلى غيره، والأولى تعريفه بما له في ذاته، ولا حاجة إلى أخذ التأليف مع القياس في التعريف؛ إذ القياس لا يكون إلا مؤلفاً، فيدخل في ذلك كل ما كانت مادته يقينية مما عددناه من الصور القياسية، كانت اقترانية أو استثنائية على اختلاف أصنافها، وهو ينقسم إلى ما يفيد اللمّية بالتصديق والعلّة، وإلى ما يفيد اللمّية بالتصديق فقط، فما مثل الأول يسمى (البرهان المطلق) و(برهان اللم) وهو إما أن يكون الحد الأوسط فيه مع كون علّة نسبة الأكبر إلى الأصغر ووجوده فيه ولا وجوده فيه علّة للأكبر في نفسه أو ليس علّة له، وإن كان ليس علّة له فإما أن يكون معلولاً للأكبر بالنظر إلى ذاته أو ليس معلولاً له، أما الأول فكما يقال: (هذه الخشبة اشتعل فيها النار) و(كل ما اشتعلت فيه النار فهو محترق) فإن الحد الأوسط كما هو علّة للتصديق بنسبته فهو علّة لوجوده فيه، وعلّة له في نفسه أيضاً، وأما الثاني فكما في حركة النار، فإنها معلولة لطبيعة النار، ومع ذلك فبتوسطها توجد طبيعة النار عند الشيء الذي حصلت عنده، وفعلت فيه ما فعلت، إذ طبيعة النار غير كافية فيه بذاتها في الإحراق دون توسط حركتها إلى ما أحرقته ومماستها له، فكان ما هو علّة وجود الأكبر في الأصغر هو نفسه معلولاً للأكبر، وأما الثالث فكما يقال: (زيد إنسان) و(كل إنسان حيوان) فـ (زيد حيوان) فالإنسان وإن كان علّة لوجود الحيوان في زيد بسبب أنه محمول عليه أولاً وعلى زيد بسببه ثانياً، فليس علّة للحيوان؛ إذ هو أعمّ منه، وداخل في معناه، و الشيء كيف يكون علّة لما قوامه به، وهو أحد ذاتياته.

وأما إن كان مفيداً للمّية بالتصديق فقط، فيسمى (برهان الأن) هو إما أن يكون الحد الأوسط فيه لا علّة للأكبر في الأصغر، ولا معلولاً له، بل مقارناً ومساوياً له،

وسواء كانا معلولين لعلة واحدة أو ليس، وإما أن يكون تابعاً للأكبر ومعلولاً له، فما مثل الأول يسمى (برهان الأن مطلقاً) وهو كـ (الاستدلال بقشعريرة البدن ونارية البول على الحمى الغب) وليس الحد الأوسط علّة للأكبر في الأصغر، ولا معلولاً له، وإنما هما لازمان للصغرى، وما مثل الثاني فيُخصّ باسم الدليل، فإنه كما يلزم وجود المعلول من علته، يلزم وجود العلة من معلولها، وكل ذلك فمفيد لليقين، لكن شرط أن يكون الحد الأوسط عند كونه لوجود الأكبر في الأصغر على كمال سببيته الموجبة لوجود الأكبر في الأصغر، وعند كونه معلولاً كما تكون العلة له متحدة، كما في الأمثلة المذكورة.

وأما إن كان السبب المعطي للوجود ليس على السببية الكاملة، إما لأنه غير بيّن، أو لأنه ليس سبباً وحده بالذات، بل جزء السبب، كما في الاستدلال بالحساس على وجود الحيوان في زيد، فإنه وإن كان علة بوجه ما للحيوان، فليس هو العلة المكاملة لوجود الحيوان في زيد؛ إذ ليس الحساس مرادفاً للحيوان حتى يكون مفهومه مفهومه، ثم لو كان، لما كان القياس مفيداً بل الحساس هو شيء ما ذو حس فقط، ومفهومه فأكمل من مفهومه، فإنه معها أنه شيء ما ذو حس جسم ونفس متحرك نام مغتذ، وليس يلزم من وصفك لشيء ما أنه ذو حس أن يكون جسماً ومتحركاً ومتغذياً ونامياً، إلا بالنظر إلى مطابقة الوجود له وبالاستقراء، وذلك مما يوجب جعله يقينياً، وأما بالنظر إلى العقل فإنك لو فرضت فيه شيئاً ذا حس فقط من غير أن يكون له شيء من باقي الصفات المذكورة لما امتنع عليك تصوره.

وأما إن كانت العلل لما جعل حداً أوسط متعددة، كما في السخونة فإنها قد تكون عن الشمس، وقد تكون عن المرض، وقد تكون عن الحركة، وعن ذلك فليس يلزم الاستدلال بوجود السخونة على إحدى هذه العلل؛ لجواز أن تكون العلة لها غيرها، وليس كل واحد من برهان اللم والأن، وإن أفاد اليقين فما يجب إعطائه لليقين دائماً، أما برهان اللم، فلجواز أن يكون السبب فيه لم يعطَ السببية دائماً، بل في وقت إما معيّناً أو غير معيّن، وأما برهان الأن فغير معط لدوام اليقين، وإن كانت النسبة في نفس الأمر يجب أن تكون دائمية لما أعطاه من السبب؛ إذ ما هو

الموجب للتصديق فيه ليس هو السبب المعطي للنسبة، بل إما معلوله أو ملازمه، وكل محمول نسب إلى موضوع بإيجاب أو سلب دائمياً أو في وقت بعينه، وكان المعطي لتلك النسبة سبب خارج عن ذات الموضوع والمحمول، وعلم العالم بوجود المحمول للموضوع أولاً وجوده لا من السبب المعطي؛ لذلك لم يعرف الضرورة الدائمية، ولا المؤقتة؛ إذ النسبة على الوجه المعلوم ليست لذات الموضوع والمحمول بغير الإمكان، وإنما هي لها بالوجوب بسبب من خارج، فإذا علمت لا من الوجه الذي كانت به واجبة على الوجه المعلوم فقد علمت من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن أن تكون تلك النسبة على غير ذلك الحال، فهو وإن أوجب العلم بأن كذا كذا، فلم يوجب العلم بأنه لا يكون كذا، وذلك كمن عرف كون السماء كُريّة بالرصد والإدراك الحسي، ولم يعلم السبب الموجب لكريتها على الدوام، لم يعلم أنها يجب أن تكون كذلك، أو ليس كذلك في غير الوقت الذي حصل علمه بها فيه، فما لم يوجد فيه السبب المعطي للنسبة دائماً من برهان الأن، لا يكون مفيداً لليقين دائماً، وهو وإن كان إدراكه لذلك بالحس أو لغيره، فليس في ما يوجب امتناع الخلاف، وذلك مما لو قيل مثلاً (إن كل إنسان فله استعداد العلم) و(كل من له استعداد العلم فهو ناطق) فليس يلزم منه العلم بأن كل إنسان ناطق، حتى إنه لا يصدق بأنه لا يكون إنساناً غير ناطق في وقت ما؛ إذ قوة الاستعداد للعلم إنما هي لكل إنسان دائماً بواسطة النطق، فمن عرف ذلك لا من نسبة، فإنما يعرفه إما بالحس أو بمعنى آخر، لا يوجب اليقين الدائم في الكل، وإذ ذاك فما يُعرف للإنسان بوساطته لا يكون دائم اليقين.

اللهم إلا أن هنا دوام قوة الاستعداد لكل إنسان بسببه وهو الناطق، فقد صار الناطق معلوماً فلا حاجة إلى بيانه.

ثم إنه إذا كان بيان الاستعداد لكل إنسان دائماً مما يتوقف على معرفة كونه ناطقاً، والناطق فمتوقف في معرفته لكل إنسان دائماً على معرفة قوة الاستعداد فهو دور ممتنع، لكنه ربما وقع التبلد مما عساه أن يشكك فيه هاهنا لغير المتريضين بالعلوم، وهو أن من رأى صنعة متقنة فإنه يعلم صورة أن لها صانعاً مُتقِناً، وكذا من

علم بوجود الأخ حداً أوسط، علم ضرورة أن له أخاً، بل ومن علم أن هذا العدد فرد علم بتوسطه؛ ضرورة أنه ليس بزوج، ومن علم أنه ليس بفرد علم بتوسطه أنه ليس بزوج، وكذلك بالعكس.

وليس العلم في هذه الصور مما يزول ولا في وقت ما، ومع ذلك فلم يكن الاستدلال عليه بسببه، بل الاستدلال في الأول بالمعلول، وفي الثاني بالملازم المضايف، الذي ليس بعلة ولا معلول، وفي الثالث بالمقابل، وليس المقابل يكون علة لمقابله، بل وكذا قياس الخلف فإنَّا نعرف فيه الحق من إبطال نقيضه، معرفة لا تزول، وليس من السلب.

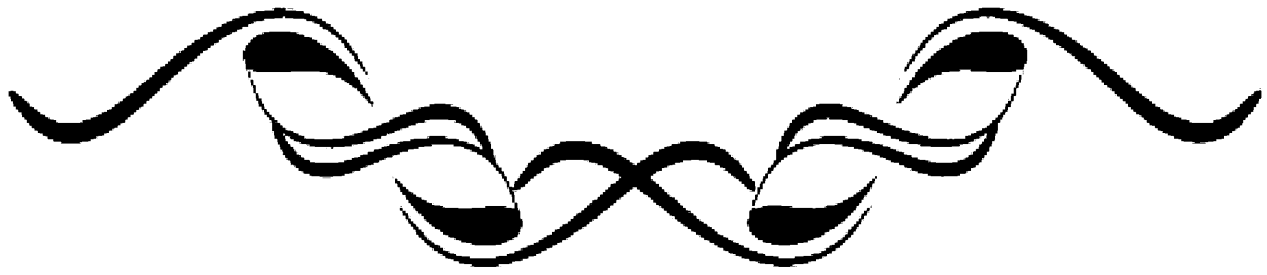
**والوجه في الحل أن يقال:** إما الأول فإما أن يكون الموضوع وهو الحد الأصغر في النتيجة جزئياً أو كلياً، فإن كان جزئياً كما يقال: (هذه الدار صنعة متقنة فلها صانع) فليس ذلك مما يدوم؛ لجواز انهدامها وزوال الاعتقاد، وإن كان كلياً كما يقال: (إن كل دار مصنوعة) فـ (كل دار لها صانع) فنسبة الصنعة إلى الدار وإلى الصانع كنسبة قوة الاستعداد للعلم إلى الناطق وإلى كل إنسان، في ما علم أن ذلك غير موجب لليقين دائماً فيعلم مثله هاهنا، وأما الثاني فلأن كل واحد من المتضايفين فمعرفته مع معرفة الآخر عُرف أحدهما فالآخر معروف معه لا به، ولا حاجة إلى طلبه، وإن كان الآخر مجهولاً، فليس ما بمطابقته له من الحد الأوسط معلوماً، فإذن كل صورة قياسية كان الحد الأوسط فيها مضايفاً للأكبر فالحكم فيها بالتبرهن محال، وأما الثالث، فلأن استثناء كل واحد من الزوج أو الفرد إيجاباً أو سلباً، إما أن يكون العلم به من سببه أو لا من سببه، فإن كان لا من سببه لم يكن إلى دوام تيقنه سبيل، وإذ ذاك فلا سبيل إلى دوام تيقن اللازم عنه، وإن كان العلم به من سببه فلا يخفى أن سبب وجود كل واحد منهما إنما هو وجود حده، والسبب في انتفائه انتفاء حده، وعند ذلك فظاهر أنه لا يعلم وجود حد أحدهما إلا بعد العلم بوجود حد الآخر، وإذ ذاك فلا معنى لمثل هذا القياس؛ إذ النتيجة فيه معلومة قبل الاستثناء، وإنما يكون مفيداً أن لو كان ما لزم عنه لا يعلم إلا بعد الاستثناء، فكل ما أورد في العلوم من هذه الأمثلة فإنما هو على سبيل المسامحة لا على سبيل

التحقيق، وعلى ما أشرنا إليه من التحقيق، فقياس الخلف لما كان بيان المطلوب فيه بأمر خارج عن سببه فإفادته ليس إلا للأنيّة، وذلك لما عُرف، غير موجب لليقين الدائم، فالحد الأوسط في القياس المفيد لليقين الدائم لا بُدّ وأن يكون هو المعطي للحكم على الأصغر على الدوام، وسواء كان الحد الأوسط معلوماً للأصغر أو علة له أيضاً، وسواء كان قد علم نوعه، وكيفية تأثيره كالأوساط في الأمثلة السابقة، أو لم يعلم نوعه، ولا تأثيره، بل وجوده فقط، وذلك كما في الاستقراء والتجربة، فإنهما يوصلان إلى الظن الدائم الكليّ في ما له سبب، وإن لم يكن السبب فيهما معلوماً عينه أو نوعه لما أسلفناه. انتهى.

نجز الجزء الأول، والحمد لله رب العالمين، وسلامه على رسله أجمعين

يتلوه في الجزء الثاني الفصل الخامس في تعريف الأوليات التي لا سبب لها، وكيفية كون الأخصّ علة للأعمّ.

وحسبنا الله ونعم الوكيل



# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


**تتمة القاعدة الأولى من الفن الأول من المقالة الرابعة** ..... 3

الفصل السابع: في تحقيق ما تتفق به الأشكال وتفترق ..... 3

**القاعدة الثانية:** في الاقترانات من بسائط الشرطيات ..... 7

**الفصل الأول:** في الاقترانات الكائنة من المتصلات ..... 9

**الفصل الثاني:** في الاقترانات الكائنة من المنفصلات ..... 14

**الفصل الثالث:** في الاقترانات الكائنة من الحَمْليات والمتصلات ..... 20

**الفصل الرابع:** في الاقترانات الكائنة من المنفصلة والحَمْلية ..... 70

**الفصل الخامس:** في الاقترانات الكائنة من المتصلات والمنفصلات ..... 111

**الفن الثاني: في القياسات الاستثنائية** ..... 139

**الفصل الأول:** في بيان المنتج والعقيم ..... 141

**الفصل الثاني:** في تعريف ما قيل من أن القياسات الاستثنائية لا تتم بالاقترانية وتحقيق القول فيه ..... 149

**الفن الثالث: في القياسات المركبة وإشباع القول فيها** ..... 151

**الفن الرابع: في قياس الدَّور وعكس القياس** ..... 156

**الفن الخامس: في تحقيق قياس الخلف ورده إلى المستقيم** ..... 164

رد الخلف إلى المستقيم ..... 172

الفرق بين الخلف والقياس المستقيم ..... 174

**الفن السادس: في القياسات المؤلفة من المقدمات المتقابلة** ..... 176

**الفن السابع: في تحقيق ما بقي من أصناف الحُجَج النافعة منفعة القياس وغير النافعة** ..... 180

الاستقراء ..... 180

المقاومة ..... 182

السبر والتقسيم ..... 184
الفراسة ..... 185
الدليل ..... 186
الضمير ..... 186
العلامة ..... 186
الفقهيات ..... 187
التعقلي ..... 187
السياسة ..... 187
الحسية ..... 187
الوساطية ..... 187
**الفن الثامن: في اعتبار أمور نافعة الاعتبار في صور الحُجَج** ..... 189
**الفصل الأول:** في المصادرة على المطلوب الأول ..... 191
**الفصل الثاني:** في تحقيق وضع ما ليس سبباً للنتيجة الكاذبة على أنه سبب لها ..... 194
**الفصل الثالث:** في تحقيق ما يروج به عرض كل واحد من المتناظرين في ما يَستَعمله من القياس أو يُستَعمل عليه ..... 195
**الفصل الرابع:** في كيفية استنتاج الصادق من الكاذب ..... 197
**الفصل الخامس:** في اكتساب المقدمات وكيفية تحصيل أقيسة المطلوبات .... 209
**الفصل السادس:** في تحليل الأقيسة والإشارة إلى أمور وتنبيهات معينة في ذلك ..... 212
**الفصل السابع:** في استفزاز النتائج ..... 222
**الفصل الثامن:** في كيفية اجتماع العلم والظن بالشيء أو الجهل بما يقابله في شيء واحد معاً ..... 224
**الفصل التاسع:** في تحقيق ما يعرض من عكس النتائج والمقدمات والمتلازمات والمتقابلات وغير ذلك من العوارض بسبب أحوال الحدود ..... 228

**المقالة الخامسة:** في علم البرهان..... 231
الفصل الأول: في عرضه ومقصوده وتحقيق مرتبته ..... 233
الفصل الثاني: في مواد القياس وتعديد أصنافها وما هو مادة كل صنف..... 235
الفصل الثالث: في المطالب وكمية أقسامها ووجه ترتيبها ..... 240
الفصل الرابع: في البرهان ..... 243
**فهرس المحتويات** ..... 251

# DAQĀ'IQ AL-ḤAQĀ'IQ

*By*

***Sayfuddin Ali ben Abi Ali Al-Amedy***

*(D. 631 H.)*

*Edited By*

***Al-Sayed Fadel Ali Al-Mousawi***

BOOKS - PUBLISHER
Beirut-Lebanon
بيروت - لبنان
كتاب - ناشرون